المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة

الشبهات النقلية
لمخالفي أهل السنة والجماعة
في مسألتي الإمامة والصحابة

عرضاً ونقداً

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في العقيدة

إعداد الطالب

أحمد بن سعيد بن مسفر القحطاني

إشراف

أ.د/ أحمد السيد رمضان

(١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م)


بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

يدور هذا البحث حول ثلاثة محاور:

المحور الأول: عرض موجز لمذهب أهل السنة والجماعة في مسألتي الإمامة والصحابة ثم يتبعه عرض لمذهب المخالفين في هاتين المسألتين.

المحور الثاني: حصر أدلة المخالفين وشبهاتهم في الإمامة وطريقة استدلالهم بها، ثم دراسة هذه الأدلة ونقدها وتفنيد شبهاتها المخالفة لأهل السنة والجماعة، ومن أبرز تلك المسائل قولهم: بأن الإمامة ركن من أركان الدين ومنصب إلهي كالنبوة، لا تكون إلا بالنص والتعيين، والقول بعصمة الأئمة.

المحور الثالث: حصر أدلة المخالفين وشبهاتهم حول صحابة رسول الله ﷺ ودراسة هذه الأدلة ونقدها.

وجعلت في نهاية هذا البحث خاتمة، سجلت فيها أهم النتائج والتوصيات وكان من أهم النتائج أن الشبه التي ذكرها المخالفون لا تعدو أحد أمرين:

إما أن تكون غير ثابتة فلا حجة بها، وإما أن تكون صحيحة ولكنها لا تدل على ما ذهب إليه المخالفون، بل هي دالة على صحة مذهب أهل السنة والجماعة.

وأما التوصيات فأهمها: الاهتمام بالجانب الآخر لهذا البحث، وهو دراسة الشبه العقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة في هاتين المسألتين.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

المشرف   **الطالب**

أ. د. أحمد السيد رمضان   **أحمد بن سعيد مسفر القحطاني**

Abstract

This research is about three points :

First : briefly presenting the belief of Ahl-Al-soonah of the issyes of Al-emamah and the prophets friends . Then followed by presenting the opposer's belief of these two issyes .

Second : limiting the evidences of the opposers of AL-emamah and studying these evidences and criticizing and disapproving them .

One of the issyes that they believe in is that Al-emamah is essential pillar of islam and it's from allah gyst like prophecy .

Third : limiting the evidences against the prophets friends studying these evidences and criticizing them .

I have made a conclusion at the end of the research that has the most important results and recommendations .

Pease and blessing from Allah upon our prophet Mohammed , his family and companions .

The researcher | **Supervised by**

Ahmad Said Al-Qhtani | **Ph.Dr. Ahmad Al-Saied Ramadan**

مقـدمـة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ۝١٠٢﴾[1]﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[2]﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[3].

أما بعد..

فإن الله سبحانه وتعالى قد أنعم على هذه الأمة بنعم عظيمة، ومن هذه النعم إكمال الله لها الدين وإتمامه، يقول سبحانه وتعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾[4] قال ابن عباس[5] رضي الله عنه: «أخبر الله نبيه ﷺ والمؤمنين أنه أكمل لهم الإيمان فلا يحتاجون إلى زيادة أبداً، وقد أتمه الله فلا ينقصه أبداً».[6] وجاء يهودي إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: «آية في كتابكم تقرؤونها لو علينا نزلت معشر اليهود لاتخذنا ذلك اليوم

---

(١) سورة آل عمران آية رقم (١٠٢).

(٢) سورة النساء آية رقم (١).

(٣) سورة الأحزاب آية رقم (٧٠-٧١).

(٤) سورة المائدة آية رقم (٣)

(٥) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس ابن عم رسول الله ﷺ، الحبر، إمام التفسير، دعا له النبي ﷺ بقوله: «**اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل**»، توفي سنة ٦٨هـ. الإصابة (٤/ ١٢١).

(٦) تفسير الطبري (٨/ ٨٠).

عيداً! قال: أي آية؟ قال: اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً، قال عمر: قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه على النبي ﷺ، وهو قائم بعرفة يوم الجمعة»[(١)]

وما قبض رسول الله ﷺ إلا وقد بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، وأقام الحجة، وقد صح عنه ﷺ أنه قال: «**قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك**»[(٢)] فكل ما يحتاج إليه الناس في دينهم فهو في كتاب الله عز وجل وفي سنة رسوله ﷺ قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾[(٣)]

قال ابن جرير الطبري[(٤)] في تفسير الآية: «نزلنا عليك يا محمد هذا القرآن بياناً لكل ما بالناس إليه الحاجة من معرفة الحلال والحرام والثواب والعقاب»[(٥)]

ولما جاء اليهود لسلمان الفارسي[(٦)] وقالوا له: «قد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة! قال: أجل، لقد نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول»[(٧)]

---

(١) أخرجه البخاري ح: (٤٣)، ومسلم ح: (٣٠١٧).

(٢) أخرجه الإمام أحمد ح:(١٧١٨٢)، وابن ماجه في المقدمة ح: (٤٣) وصححه الألباني في صحيح ابن ماجة (١/ ١٣) (٤١).

(٣) سورة النحل آية رقم (٨٩).

(٤) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، من أهل آمل طبرستان، الإمام العلم المجتهد، عالم العصر، الطبري، صاحب التصانيف البديعة، توفي سنة ٣١٠هـ، انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ١٢٠-١٢٨)، البداية والنهاية (١١/ ١٤٥، ١٤٧).

(٥) تفسير الإمام الطبري (١٤/ ١٦١).

(٦) سلمان الفارسي، أبو عبد الله ويقال له سلمان الخير، أصله من أصبهان، وقيل من رامهرمز، أول مشاهده الخندق، مات سنة ٣٤هـ، انظر: الاستيعاب لابن عبد البر (٢/ ٦٣٤)، الإصابة لابن حجر (٣/ ١١٨).

(٧) أخرجه مسلم ح: (٧٥).

وقد تضافرت الأدلة على وجوب لزوم الكتاب والسنة والحث عليهما والتحذير من مخالفتهما ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّبِعُوٓا۟ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾[1] وقوله عز وجل متوعداً من خالف أمره: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[2] وقوله تعالى آمراً باتباع نبيه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾[3]

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:[4]«وقد ذكر الله طاعة الرسول واتباعه في نحو من أربعين أربعين موضعاً من القرآن»[5]

وأما الأحاديث الواردة في ذلك فكثيرة، منها قوله ﷺ: «**دعوني ما تركتكم، إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**»[6] وقوله ﷺ: «**إنما مثلي ومثل ما بعثني الله به كمثل رجل أتى قوماً فقال: يا قوم، إني رأيت الجيش بعيني، وإني أنا النذير العريان، فالنجاء، فأطاعه طائفة من قومه فأدلجوا، فانطلقوا على مهلهم فنجوا، وكذبت طائفة منهم فأصبحوا مكانهم، فصبحهم الجيش فأهلكهم واجتاحهم، فذلك مثل من أطاعني فاتبع ما جئت به، ومثل من عصاني وكذب بما**

---

(١) سورة الزمر آية رقم: (٥٥).

(٢) سورة النور آية رقم: (٦٣).

(٣) سورة الحشر آية رقم: (٧).

(٤) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، شيخ الإسلام، أبو العباس، تصدى لأهل البدع والملل الباطلة وكان إمام عصره. توفي سنة ٧٢٨هـ. انظر: شذرات الذهب (٦/ ٨٠)، تاريخ الإسلام (٤٩/ ٩٢).

(٥) مجموع الفتاوى (١/ ٤).

(٦) أخرجه البخاري ح:(٧٢٨٨) ومسلم ح: (١٣٣٧).

جئت به من الحق»[1]

وقد امتثل صحابة رسول الله ﷺ لأمر الله ورسوله واعتصموا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ثم حدث ما حدث من الفتن وتفرقت الأمة وكثر الاختلاف وظهر أهل الأهواء الذين هجروا الكتاب والسنة، وقدموا أهواءهم، واعتمدوا على آرائهم.

يقول الشاطبي[2]: «سمي أهل البدع أهل الأهواء ؛ لأنهم اتبعوا أهواءهم، فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها، والتعويل عليها، حتى يصدروا عنها، بل قدموا أهواءهم واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك»[3]

ويقول ابن أبي العز[4]: «كل فريق من أرباب البدع يعرض النصوص على بدعته، وما ظنه معقولاً، فما وافقه قال: إنه محكم وقبله واحتج به، وما خالفه، قال: إنه متشابه، ثم رده وسمى رده تفويضاً، أو حرفه، وسمى تحريفه تأويلاً، فلذلك اشتد إنكار أهل السنة عليهم»[5] عليهم»[5] وأصبح اعتماد هؤلاء على الآراء والأهواء لا على الكتاب والسنة.

وقد حاول أهل البدع والأهواء أن يستدلوا على بدعهم ليلبسوا الحق بالباطل ويضلوا الناس عن الهدى، ولكن الله الذي تكفل بحفظ دينه قيض لهم من العلماء من يرد أباطيلهم ويفند شبههم، ويبين أن ما ذكروه من الأدلة حجة عليهم لا لهم.

---

(١) أخرجه البخاري ح: (٦٤٨٣) ومسلم ح:(٢٢٨٣).

(٢) إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشهير بالشاطبي، أبو إسحاق، من مصنفاته الاعتصام، توفي سنة ٧٩٠هـ، انظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص (٢٣١) فهرس الفهارس للكتاني (١/ ١٩١).

(٣) الاعتصام (١/ ٤٢٠).

(٤) علي بن علي بن محمد أبو الحسن صدر الدين الدمشقي الصالحي الحنفي، له شرح على كتاب الطحاوي في العقيدة، توفي سنة ٧٩٢هـ، انظر: شذرات الذهب ٦/ ٣٢٦، إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر العسقلاني(٢/ ٩٥).

(٥) شرح العقيدة الطحاوية (٣٥١).

يقول ابن تيمية –رحمه الله-: «وهكذا أهل البدع لا يكادون يحتجون بحجة سمعية ولا عقلية إلا وهي عند التأمل حجة عليهم لا لهم»[1] فكل ما يمكن أن يستدل به مبتدع على بدعته فإن هذا النص يكون عليه حجة في قوله إذ إن النصوص الشرعية لا تدل على الباطل قطعاً.

ولعلنا في هذا الزمان الذي فتحت فيه أبواب الفتن وتعددت فيه منابر أهل الضلال والتبس فيه الحق بالباطل عند بعض المسلمين لأشد حاجة لبيان الحق وكشف الضلال وعوره للناس.

وبفضل الله عز وجل وتوفيقه علمت بأن هناك مشروعاً عظيماً تبناه قسم العقيدة بجامعة أم القرى وهو دراسة الشبه النقلية لمخالفي أهل السنة في مسائل العقيدة فرغبت أن أساهم في هذا العمل المبارك، وقد وقع اختياري على دراسة شبه المخالفين في مسألتي الإمامة والصحابة للأسباب الآتية:

أسباب اختيار الموضوع

أولًا: أن موضوع الإمامة من أهم الأمور وأخطرها فهي الحارس لهذا الدين ولها اليد الطولى في نشر الدين والذود عن حماه من عبث العابثين، وقد تفطن أعداء الإسلام لذلك؛ فحاولوا إثارة الشبه حولها فتفرقت الأمة، ودب فيها الخلاف والنزاع، كما أن مسألة الصحابة والدفاع عنهم من المسائل المهمة في هذا الدين، حيث اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه ونصرة دينه، وهم الذين نقلوا لنا هذا الدين ونشروه في الأرض، فالتشكيك فيهم والطعن بهم طعن في الدين الذي نقلوه.

ثانيًا: أن كل طائفة تدعي أنها على الحق، وأنها مستندة في أقوالها لنصوص الوحي، وقد أدى ذلك للتغرير ببعض من لم يعرف النصوص الشرعية ويفهمها فالتبس عنده الحق

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٥٤).

بالباطل، ولهذا كان لزاماً على أهل العلم كشف حقيقة هذه الطوائف وتفنيد مزاعمها ودحض شبهاتها وإظهار الحق الذي جاءت به نصوص الشرع.

ثالثًا : أن ردود أهل السنة على المخالفين في هاتين المسألتين متفرقة في ثنايا الكتب فرأيت أن أجمعها في هذا البحث ليتيسر لطالب العلم الوقوف عليها.

رابعًا: ونظراً لأن رسالتي لنيل درجة الماجستير كانت تحقيق كتاب «النواقض لظهور الروافض» لمعين الدين مرزا مخدوم[1] والذي تحدث فيه عن مذهب الرافضة ورد عليهم فأردت أن أسير في هذا الاتجاه حتى أكون أكثر تخصصاً في هذا المجال.

الصعوبات التي واجهت الباحث

أولاً:لقد كانت أولى الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث بيان المقصود بالشبه النقلية، وكذلك تحديد المخالفين لأهل السنة في مسألتي الإمامة والصحابة.

فالشبهات: جمع شُبهة، بالضم وهي: الالتباس[2].

والنقلية: نسبة إلى النقل وهو ما نقل لنا من كتاب أو سنة، ويكون المعنى من اجتماع الكلمتين: شبه المخالفين من القرآن أو الحديث النبوي.

والشبهة ليست في النقل إن صح، وإنما هي في ما انقدح في ذهن المخالف؛ لأن النقل على قسمين:

الأول: ما كان ثابتاً صحيحاً وهذا لا يمكن أن يكون شبهة، وإن أشكل فهمه على بعض العقول، وإنما يسمى متشابهاً كما سماه الله، والإشكال فيه ليس من جهة النص وإنما في فهم المخاطب بالنص، ولهذا قال ابن تيمية: «والمتشابه المذكور الذي كان سبب نزول الآية لا يدل

---

(١) معين الدين بن أشرف الشهير بميرزا مخدوم الحسني الشريفي كان رافضياً ثم انتقل لمذهب أهل السنة و ألف كتابه «النواقض لظهور الروافض» توفي سنة ٩٩٥هـ. الدولة الصفوية للخولي (٣٣).

(٢) انظر: القاموس المحيط (٢/ ١٦٣٨).

ظاهره على معنى فاسد، وإنما الخطأ في فهم السامع»[1]

الثاني: مالم يكن ثابتاً وهذا يكفي في بطلانه عدم ثبوته وصحته، ولعل الناظر في هذه الشبه يجد صعوبة في فصل الشبهة النقلية عن العقلية لامتزاج الشبه ببعضها، فبعض الشبه أجدها عقلية ولكنها ذات مستند نقلي ثم أن أصحاب هذه الشبه قد جعلوا العقل أصلاً ثم نظروا لنصوص الشريعة محاولين الاستدلال بها على ما يذهبون إليه.

أما كلمة المخالفين: فهي كلمة عامة؛ ولكن هذا البحث قصرها على مخالفي أهل السنة والجماعة في مسألتي الإمامة والصحابة.

ومن خلال البحث والاطلاع تبين لي أن مخالفي أهل السنة من الفرق المنتسبة إلى الإسلام في مسألتي الإمامة والصحابة هم الفرق الآتية:

- الخوارج[2].
- والزيدية[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤٠١).

(٢) وهم الذين خرجوا على علي عند قبوله التحكيم وكفروه، وطلبوا توبته ثم قتلوا عبد الله بن خباب وقطعوا الطريق فقاتلهم علي رضي الله عنه في معركة النهروان، وكل طائفة عملت مثل عملهم واعتقدت مثل عقيدتهم فه م من الخوارج، ويقول الآجري رحمه الله: «لم يختلف العلماء قديماً وحديثاً أن الخوارج قوم سوء عصاة لله تعالى ولرسوله ﷺ وإن صلوا وصاموا واجتهدوا في العبادة فليس ذلك بنافع لهم» الشريعة (١/ ٣٢٥) ويسمون النواصب لأنهم ناصبوا علياً العداء وغلوا في بغضه وكفروه. انظر:الفرق بين الفرق(٧٣) وقد عرفهم شيخ الإسلام بقوله: «هم الذين يبغضون أهل بيت رسول الله بالقول والعمل» الفتاوى (٣/ ١٥٤).

(٣) أتباع زيد بن علي بن الحسين وقد ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة رضي الله عنها، ولم يجوزوا ثبوت الإمامة في غيرهم، وهم عدة فرق، يجمعها القول بإمامة زيد بن علي بن الحسين في أيام خروجه في زمان هشام بن عبدالملك، ومن هذه الفرق الجارودية: وقد زعموا أن الصحابة كفروا بتركهم بيعة علي رضي الله عنه، ومنها السليمانية أو الجريرية: والذين أثبتوا إمامة أبي بكر وعمر مع اعتقادهم أن علياً أفضل منهما ؛ لقولهم بجواز إمامة المفضول، ومنها: البترية: وقولهم في الإمامة كقول السليمانية إلا أنهم توقفوا في أمر عثمان، أهو مؤمن أم كافر؟ الفرق بين الفرق (ص ٢٢) والملل والنحل (١/ ١٥٤). وقد ذكر الأشعري فرقاً أخرى للزيدية مثل: النعيمية،

=

ـ والمعتزلة[1]. ـ والرافضة الاثنى عشرية[2].

ـ والإسماعيلية[3]

=واليعقوبية. انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١٤٥).

(١) المعتزلة: هي إحدى الفرق الكلامية التي ظهرت في أوائل القرن الثاني على يد واصل بن عطاء ت(١٣١هـ) والذي كان تلميذاً للحسن البصري ثم اعتزله وأحدث قولاً جديداً في مرتكب الكبيرة، فقال: ليس بمؤمن وليس بكافر بل هو بمنزلة بين منزلتين، فاعتزله المسلمون وقيل: سموا معتزلة لأن الحسن البصري مر بهم، فقال: هؤلاء معتزلة ويسمون أيضاً بالقدرية لنفيهم القدر، ومذهبهم في الاعتقاد يقوم على خمسة أصول: التوحيد، والعدل، وإنفاذ الوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد شرح هذه الأصول في كتاب مستقل شيخهم القاضي عبد الجبار، ومما اشتهر عنهم من المقالات الفاسدة، نفيهم لصفات الله تعالى، والقول بخلق القرآن، وقد انقسمت المعتزلة إلى أكثر من عشرين فرقة. انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٢٣٥) والملل والنحل (١/ ٤٣) والفرق بين الفرق (١١٤).

(٢) الرافضة الأثنى عشرية: عرفهم الإمام أحمد بقوله: : «هم الذين يتبر ؤون من أصحاب محمد رسول الله ﷺ، ويسبونهم وينتقصونهم ويكفرون الأمة إلا أربعة: علي وعمار والمقداد وسلمان» طبقات الحنابلة لا بن أبي يعلى(١/ ٣٣)، وقال قوّام السنة الأصبهاني: «هم الذين يشتمون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما» الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٧٨)، وأما سبب تسميتهم بالرافضة فلأنهم رفضوا زيد بن علي عندما أرادوا منه أن يتبرأ من أبي بكر وعمر فلم يفعل فتركوه، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «لفظ الرافضة إنما ظهر لما رفضوا زيد بن علي بن الحسين» منهاج السنة (١/ ٣٤) وأما سبب تسميتهم بالاثني عشرية فلأنهم يقولون بإمامة اثني عشر إماماً من نسل علي بن أبي طالب ﷺ، وأما مبدأ ظهور هذه الفرقة فقد ذكر أهل العلم أن مبدأ الرفض إنما كان من الزنديق عبد الله بن سبأ فإنه أظهر الإسلام وأبطن اليهودية، وطلب أن يغير الإسلام كما فعل بولص النصراني ـ الذي كان يهودياً ـ في إفساد النصارى الفتاوى (٢٨/ ٤٨٣)، وللرافضة عقائد باطلة منها القول بتحريف القرآن والقول بالرجعة والتقية وأن الإمامة ركن من أركان الدين. انظر: الفرق بين الفرق (٦٢)، ومقالات الإسلاميين للأشعري(١/ ٦٥) والملل والنحل للشهرستاني (١٥٤) والفصل في الملل والنحل لابن حزم (٢/ ١١٣).

(٣) الإسماعيلية: نسبة إلى إسماعيل بن جعفر الصادق والذين يزعمون أن الإمامة انتقلت إليه بعد موت والده، ويكذبون رواية موته والإسماعيلية من الإمامية الغالية وهم فرق كثيرة، وقد جعل الأشعري القرامطة منهم. انظر: الملل

=

ثانياً: من الصعوبات التي واجهتني خلال هذا البحث عدم وجود منهج علمي صحيح يسير عليه المخالفون فبعض هؤلاء يتعمد الكذب والتدليس ولا يتورع عن ذلك؛ لأنهم أصحاب هوى، وقد وجدت في كتبهم كثيراً من الكذب في العزو فيوردون الحديث ويعزونه لكتب أهل السنة بل لأهمها مثل الصحيحين وقد لا تجد له أثرًا في كتب أهل السنة.

والنحل للشهرستاني (٨/ ١٩٢) مقالات الإسلاميين (١/ ١٠٠) وللأستاذ إحسان إلهي ظهير كتاب فيهم بعنوان (الإسماعيلية تاريخ وعقائد) كما أن هناك رسالة علمية للدكتور سليمان السلومي بعنوان (أصول الإسماعيلية).

منهجي في البحث

١. استخدمت المنهج الاستقرائي في حصر الشبه.

٢. استخدمت المنهج التحليلي في بيان ما يتعلق بالشبه الواردة في مسألتي الإمامة والصحابة.

٣. استخدمت المنهج النقدي في بيان الحق ودحض شبه المخالفين.

٤. قمت بإيضاح منهج أهل السنة والمخالفين في الاستدلال.

٥. رصدت تعليقات المعاصرين حول هذه الشبه.

٦. اعتمدت في تفسير الآيات على أقوال أئمة التفسير المعتبرين وما صح عندهم في تفسير الآيات.

٧. اعتمدت في تخريج الأحاديث على مايلي:

أ -إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما، اكتفيت بالعزو إليهما مع بيان المراد منه وأرجع في ذلك للشروح المعتبرة.

ب -إذا كان الحديث في غيرهما من كتب السنة فإني أخرجه من مصادره مع ذكر حكم أهل الحديث عليه ودراسة طرقه فإن كان الحديث صحيحاً بينت المراد منه راجعاً في ذلك إلى كتب الشروح المعتبرة، وإن لم يكن الحديث صحيحاً اكتفيت ببيان ما فيه من علل مع ذكر حكم العلماء عليه دون الحاجة إلى الرد على مافيه.

خطة البحث: تتكون من مقدمة وثلاثة أبوب وخاتمة وفهارس.

أما **المقدمة** فبينت فيها أهمية الموضوع، وسبب اختياري، ومنهجي في البحث، وبعض الصعوبات التي واجهتني أثناء البحث وخطة البحث.

الباب الأول: الإمامة والصحابة عند أهل السنة والجماعة والمخالفين، ويشتمل على تمهيد وفصلين:

التمهيد: بينت فيه منهج أهل السنة والجماعة ومنهج المخالفين في التعامل مع النصوص الشرعية.

الفصل الأول: موقف أهل السنة والجماعة والمخالفين من الإمامة.

الفصل الثاني: موقف أهل السنة والجماعة والمخالفين من الصحابة.

الباب الثاني: الشبهات النقلية التي استدل بها المخالفون في مسألة الإمامة.

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: الشبهات النقلية التي استدل بها المخالفون على أن الإمامة منصب إلهي وأنها تكون بالنص والتعيين.

الفصل الثاني: الشبهات النقلية التي استدل بها المخالفون على عصمة الأئمة.

الباب الثالث: الشبهات النقلية للمخالفين في مسألة الصحابة ويشتمل على خمسة فصول.

الفصل الأول:الشبه النقلية للمخالفين والتي استدلوا بها على ارتداد الصحابة.

الفصل الثاني: الشبه النقلية للمخالفين والتي استدلوا بها على إنكار عدالة الصحابة.

الفصل الثالث: الشبه النقلية للمخالفين والتي طعنوا بها في الخلفاء الراشدين.

الفصل الرابع: الشبه النقلية التي طعنوا بها في أمهات المؤمنين.

الفصل الخامس: الشبه النقلية التي طعنوا بها في بقية الأصحاب.

الخاتمة: وفيها بيان أهم النتائج التي توصلت إليها، مع ذكر توصيات البحث.

الفهارس: ١) فهرس الآيات. ٢) فهرس الأحاديث. ٣) فهرس الفرق

٤) فهرس الأعلام. ٥) فهرس المصادر والمراجع. ٦) فهرس الموضوعات.

وبعد فهذا هو جهد المقل الذي حرصت فيه على التركيز والابتعاد عن الإسهاب.

وأحمد الله تعالى وأشكره على ما قدر ويسر لي من إتمام هذا البحث، فما كان فيه من صواب فهو من توفيق الله وإليه يرجع الفضل كله، وما كان من تقصير فهو مني، وأسأله سبحانه العفو والغفران.

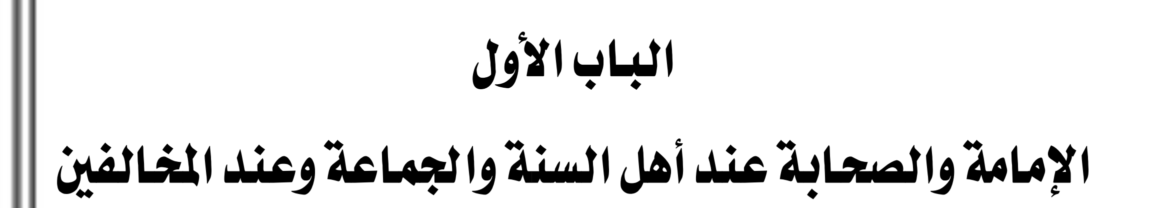
كما أنني أشكر كل من ساهم وشارك في هذا البحث وأخص بالشكر والدي الفاضل الدكتور سعيد بن مسفر القحطاني والذي كان له الفضل بعد الله عز وجل في توجيهي ورعايتي وإسداء النصح لي فأسأل الله أن يبارك في عمره، وأن يعينني على رد بعض أفضاله.

كما أنني أتقدم بالشكر لفضيلة الأستاذ الدكتور أحمد بن سعد بن حمدان مشرفي الأول على هذه الرسالة وكذلك الأستاذ الدكتور أحمد السيد رمضان والذي كان له الفضل بعد الله في إتمام هذه الرسالة.

كما أنني أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة الحكم والمناقشة فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور/ ناصر القفاري، وفضيلة الأستاذ الدكتور الشيخ عبد الله بن عمر الدميجي على قبولهما مناقشة هذه الرسالة وأسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهما.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لجامعة أم القرى ممثلة بكلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة على ما بذلوه من خدمة للعلم وأهله.

وفي الختام أسأل الله بأسماءه الحسنى وصفاته العلى أن يغفر لوالدتي وأن يرحمها وأن يسكنها أعالي الجنان وأن يجزيها عني خير الجزاء، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



الباب الأول

الإمامة والصحابة عند أهل السنة والجماعة وعند المخالفين

ويشتمل على تمهيد وفصلين

التمهيد: منهج أهل السنة والجماعة ومنهج المخالفين في التعامل مع النصوص الشرعية.

الفصل الأول: موقف أهل السنة والجماعة والمخالفين من الإمامة.

الفصل الثاني: موقف أهل السنة والجماعة والمخالفين من الصحابة. رضوان الله عليهم.



التمهيد

منهج أهل السنة والجماعة ومنهج المخالفين في الاستدلال بالنصوص الشرعية

ويشتمل على:

أولًا: منهج أهل السنة والجماعة في الاستدلال بالنصوص الشرعية.

ثانيًا: منهج المخالفين في الاستدلال بالنصوص الشرعية.

التمهيد

منهج أهل السنة والجماعة ومنهج المخالفين في الاستدلال بالنصوص الشرعية

أولا منهج أهل السنة والجماعة في الاستدلال بالنصوص الشرعية

إن المنهج الشرعي للاستدلال عند أهل السنة والجماعة يعتمد على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإجماع السلف الصالح -رضي الله عنهم أجمعين- يقول سبحانه وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩ ﴾[1] ويقول سبحانه: ﴿ وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[2] ويقول سبحانه ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾[3] ويقول تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ ﴾[4] ويقول سبحانه: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥ ﴾[5]

وقد تميز منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع النصوص بالمميزات الآتية:

١- تعظيم النصوص الشرعية والانقياد لها:

فأهل السنة والجماعة يعظمون النصوص الشرعية وينقادون لها لعلمهم بأن أصل دين الإسلام هو الاستسلام لله والخضوع له والانقياد لأمره، وحقيقة الإسلام تعظيم أمره

---

(١) سورة النساء آية رقم (٥٩).

(٢) سورة الشورى آية رقم (١٠).

(٣) سورة النساء آية رقم (٨٠).

(٤) سورة الحشر آية رقم (٧).

(٥) سورة النساء آية رقم (١١٥).

والإذعان له والوقوف عند حدود ما أنزله الله تعالى على نبيه ﷺ، يقول سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [1] ويقول سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾﴾ [2]فكل ما أمر به الشارع أو نهى عنه فحقه الامتثال والإذعان ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾﴾ [3]

فإذا جاء الأمر من الله فلا مجال للاختيار والتردد ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [4] ومن وجد في نفسه حرجاً من حكم الله أو أعرض عنه فليس بمؤمن ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [5] فإيمان العبد لا يستقيم إلا بتعظيم نصوص الكتاب والسنة وامتثال ما دلت عليه، يقول الطحاوي [6] مبيناً منهج أهل السنة: «ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام فمن رام علم ما حظر عنه علمه ولم يقنع بالتسليم فهمه حجبه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان» [7]

---

(١) سورة الحج آية رقم (٣٠).

(٢) سورة الحج آية رقم (٣٢).

(٣) سورة النور آية رقم (٥١-٥٢).

(٤) سورة الأحزاب آية رقم (٣٦).

(٥) سورة النساء آية رقم (٦٥).

(٦) أحمد بن محمد بن سلامة الحنفي، أبو جعفر محدث الديار المصرية سلفي العقيدة، له عقيدة مشهورة شرحت كثيراً توفي سنة ٣٢١هـ انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ٢٧١)، والبداية والنهاية (١١/ ١٧٤).

(٧) شرح العقيدة الطحاوية (٢٠٢).

ويقول البربهاري[1]:«إذا سمعت الرجل يطعن على الآثار أو يرد الآثار أو يريد غير الآثار فاتهمه على الإسلام، ولا تشك أنه صاحب هوى مبتدع»[2]

ويقول ابن تيمية: «وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم –يعني أهل السنة – اعتصامهم بالكتاب والسنة فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن لا برأيه، ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وجده، فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم»[3]

وقد ضرب السلف الصالح أروع الأمثلة في الالتزام بأمر الله عز وجل وأمر رسوله ﷺ، والوقوف عند حدودهما بدون زيادة أو نقصان.

عن عبد الله بن عمر[4] – رضي الله عنهما – قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تمنعوا نساءكم المساجد إذا استأذنكم إليها**»، فقال بلال بن عبد الله[5]: والله لنمنعهن، قال: فأقبل عليه عبد الله فسبه سباً سيئاً، ما سمعته سبه مثله قط، وقال: أخبرك عن رسول الله ﷺ وتقول: لنمنعهن»[6]

---

(١)الحسن بن علي بن خلف، الفقيه شيخ الحنابلة من علماء أهل السنة والجماعة، من مؤلفاته في العقيدة شرح السنة توفي سنة ٣٢٨هـ. انظر: الوافي بالوفيات (١٢/ ١٤٦)، والبداية والنهاية (١١/ ٢٠١).

(٢) شرح السنة للبربهاري (١٠٧).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨).

(٤)عبد الله بن عمر بن الخطاب، القرشي العدوي، ولد سنة ٣ من المبعث النبوي وهاجر وهو ابن عشر سنين، واستصغر بأحد والخندق، وتوفي سنة ٨٤هـ. انظر: الإصابة (٤/ ١٥٥)، وطبقات ابن سعد (٢/ ٣٧٣).

(٥) بلال بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي المدني، قال ابن حجر: ثقة، روى له مسلم حديثا واحداً. انظر: طبقات ابن سعد (٥/ ٢٠٤)، تهذيب الكمال (٤/ ٢٩٦) رقم (٧٨٤).

(٦) أخرجه مسلم ح: (٤٤٢).

وعن أبي قتادة[1] قال: كنا عند عمران بن حصين [2] في رهط منا، وفينا بُشير بن كعب[3]، فحدثنا عمران يومئذ فقال: قال رسول الله ﷺ «**الحياء خير كله**» أوقال: «**الحياء كله خير**» فقال بُشير بن كعب: إنا لنجد في بعض الكتب أو الحكمة، أن منه سكينة ووقاراً لله، ومنه ضعف، قال: فغضب عمران حتى احمرت عيناه، وقال: لا أراني أحدثك عن رسول الله ﷺ وتعارض فيه؟! قال: فأعاد عمران الحديث، قال: فأعاد بشير، فغضب عمران، قال: فما زلنا نقول فيه: إنه منا يا أبا نجيد أنه لا بأس به«[4]

وقال رجل للزهري[5]: يا أبا بكر حديث رسول الله ﷺ: «**ليس منا من لطم الخدود، وليس منا من لم يوقر كبيرنا**» وما أشبه من الحديث؟! فأطرق الزهري ساعة، ثم رفع رأسه فقال: «من الله – عز وجل – العلم وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم»[6]

ولهذا فقد كان السلف الصالح يتحرون في أفعالهم السنة، فلا يفعلون إلا بعلم ودليل ولا

---

(١) أبو قتادة الحارث بن ربعي، على الصحيح، وقيل: اسمه: النعمان، وقيل: عمرو الأنصاري السلمي فارس رسول الله ﷺ، شهد أحداً، والحديبية، وله عدة أحاديث، مات سنة ٥٤هـ، انظر: الاستيعاب (٤/ ١٧٣١).

(٢) عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي، القدوة الإمام، صاحب رسول الله ﷺ، أسلم هو وأبوه وأبوهريرة في سنة ٧ هـ، وولي قضاة البصرة، وكان عمر بعثه إلى أهل البصرة ليفقههم؛ فكان الحسن يحلف: ما قدم عليهم البصرة خير لهم من عمران بن الحصين مات سنة ٥٢هـ بالبصرة. انظر: الإصابة (٧/ ١٥٥)، الاستيعاب (٣/ ١٢٠٨).

(٣) بشير بن كعب بن أبي الحميري العدوي، أبو أيوب البصري، ثقة مخضرم، ويقال فيه العامري، قال ابن المديني: معروف، وقال النسائي: ثقة، وذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل البصرة، انظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٢٢٣)، تهذيب الكمال (٤/ ١٨٤) رقم (٧٣٣).

(٤) أخرجه مسلم ح: (٣٧).

(٥) محمد بن مسلم بن عبيد الله أبوبكر الزهري، الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، مات سنة ١٢٥هـ. انظر: التقريب (٦٣٣٦).

(٦) السنة للخلال (٣/ ٥٧٩) وكلام الزهري في صحيح البخاري كتاب التوحيد باب (٦٧).

يستحسنون بعقولهم عبادة لا دليل عليها، بل يقتصرون على ما صح به الدليل، يقول سعيد بن جبير[1]: «قد أحسن من انتهى إلى ما سمع»[2] ويقول سفيان الثوري [3]: «إن استطعت ألا تحك رأسك إلا بأثر فافعل»[4]

٢- اهتمامهم بالسنة النبوية واعتمادهم على الصحيح منها:

لقد اهتم أهل السنة والجماعة بسنة النبي ﷺ علماً وعملاً، وحرصوا على حفظها ونقلها وقاموا بتحقيقها وتنقيحها، خاصة بعد ظهور الفتن، وانتشار المبتدعة وفشو الكذب.

ولهذا قال ابن عباس –رضي الله عنهما-: «إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف».[5]

وقال محمد بن سيرين[6]: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ

---

(١) سعيد بن جبير الأسدي، مولاهم الكوفي، ثقة، ثبت، فقيه، قتل بين يدي الحجاج سنة ٩٥هـ. انظر: التقريب (٢٢٩١)، وتهذيب التهذيب (٤/ ١٠).

(٢) أخرجه مسلم ح: (٢٢٠).

(٣) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله، إمام الحفاظ، وسيد العلماء، توفي سنة ١٢٦هـ. انظر: طبقات ابن سعد (٦/ ٣٧١)، وحلية الأولياء (٦/ ٣٥٦).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ١٤٢).

(٥) أخرجه مسلم ح:(٧).

(٦) محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر البصري، مولى أنس بن مالك، التابعي الكبير، الإمام المفسر، المحدث الفقيه، لم يكن بالبصرة أعلم منه بالقضاء، أريد على القضاء فهرب إلى الشام توفي سنة ١١٠هـ. تهذيب التهذيب (٩/ ٢١٤)، التقريب (٥٩٨٥).

حديثهم»[1] ويقول الإمام مالك بن أنس[2]: «إن هذا العلم هو لحمك ودمك وعنه تسأل يوم القيامة فانظر عمن تأخذه»[3].

وقد اهتم أهل السنة بحديث رسول الله ﷺ، ووضعوا منهجاً علمياً متميزاً في ضبط أصول الرواية وتقعيد قواعدها، فحفظوها بفضل الله من العبث والتزييف. يقول ابن تيمية: «المنقولات فيها كثير من الصدق وكثير من الكذب، والمرجع في التمييز بين هذا وهذا إلى أهل علم الحديث».[4] ولهذا فقد كان اعتماد أهل السنة والجماعة على الأحاديث الصحيحة. يقول ابن المبارك[5]: «في صحيح الحديث شغل عن سقيمه»[6] ويبين يحيى بن سعيد القطان [7] أهمية النظر إلى الإسناد، فيقول: «لا تنظروا إلى الحديث، ولكن انظروا إلى الإسناد، فإن صح الإسناد، وإلا فلا تغتروا بالحديث إذا لم يصح الإسناد». [8] ويقول ابن قدامة [9]: «أما

(١) أخرجه مسلم ح:(٧).

(٢) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني حليف بني تيم من قريش شيخ الإسلام حجة الأمة وإمام المذهب المعروف وإمام دار الهجرة، توفي سنة ١٧٩هـ. الديباج المذهب في معرف أعيان علماء المذهب (١/ ٦)، حلية الأولياء (٦/ ٣١٦)، التقريب (٦٤٦٥).

(٣) المحدث الفاصل (٤١٦).

(٤) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٤).

(٥) عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي المروزي أبو عبد الرحمن الحافظ المجاهد صاحب التصانيف جمع الحديث والفقه والعربية والشجاعة وهو أول من صنف في الرقائق توفي سنة ١٨١هـ. انظر: التقريب (٣٥٩٥)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٣٨).

(٦) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٥٩).

(٧) يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي مولاهم البصري، الأحول، القطان، الحافظ، الإمام الكبير، أمير المؤمنين في الحديث، ثقة متقن حافظ إمام قدوة مات سنة ١٩٨هـ. انظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٢٩٣) وحلية الأولياء (٨/ ٣٨٠).

(٨) نقله عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٩/ ١٨٨).

(٩) عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، أبو محمد الجماعيلي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي صاحب «المغني» =

الأحاديث الموضوعة التي وضعها الزنادقة ليلبسوا بها على أهل الإسلام أو الأحاديث الضعيفة إما لضعف رواتها أو جهالتهم أو لعلة فيها لا يجوز أن يقال بها، ولا اعتقاد ما فيها بل وجودها كعدمها»[(١)] ويقول ابن تيمية: «فالواجب أن يفرق بين الحديث الصحيح والحديث الكذب، فإن السنة هي الحق دون الباطل، وهي الأحاديث الصحيحة دون الموضوعة فهذا أصل عظيم لأهل الإسلام عموماً، ولمن يدعي السنة خصوصاً».[(٢)]

٣- صحة فهمهم لنصوص الكتاب والسنة:

إن صحة فهم النص، ومعرفة مراده لا يقل أهمية عن معرفة النص، والإنسان لا يمكن أن يعرف مراد الله عز وجل ومراد رسوله ﷺ إلا حينما يستقيم فهمه لدلائل الكتاب والسنة ، وكثير من البدع والضلالات إنما حدثت بسبب سوء فهم النصوص.

وقد بين ابن القيم[(٣)] أن صحة الفهم من أعظم النعم التي ينعم الله بها على العبد حيث قال: «صحة الفهم وحسن القصد من أعظم نعم الله التي أنعم الله بها على عبده، بل ما أعطي عبد عطاء بعد الإسلام أفضل ولا أجل منهما بل هما ساقا الإسلام، وقيامه عليهما وبهما يأمن العبد طريق المغضوب عليهم الذين فسد قصدهم، وطريق الضالين الذين فسدت فهومهم، ويصير من المنعم عليهم الذين حسنت أفهامهم وقصودهم وهم أهل الصراط المستقيم الذين أمرنا أن نسأل الله أن يهدينا صراطهم في كل صلاة، وصحة الفهم نور يقذفه الله في قلب العبد،

«المغني» = و«ذم التأويل»، توفي سنة ٦٢٠هـ. انظر:سير أعلام النبلاء (٢٢/ ١٦٥) رقم (١١٢) شذرات الذهب (٥/ ٨٨-٩٢).

(١) ذم التأويل (٤٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٨٠).

(٣) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد المكي الزرعي الدمشقي الحنبلي أبو عبد الله ابن القيم، الفقيه ، تفقه بالمذهب وبرع وأفتى ولازم شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن تصانيفه «زاد المعاد»، و«إعلام الموقعين» وغيرها. انظر: الوافي بالوفيات (٢/ ٢٧٠) الدرر الكامنة (٤/ ٢١) شذرات الذهب (٦/ ١٦٨).

يميز به بين الصحيح والفاسد والحق والباطل، والهدى والضلال، والغي والرشاد».[1]

وقد وضع أهل السنة أصولاً يجب الاعتماد عليها في فهم النصوص الشرعية ومعرفة مدلولاتها ومن تلك الأصول:

أ - الاعتماد على منهج الصحابة رضي الله عنهم.

فإن للصحابة منزلة عظيمة في هذا الدين، فقد زكاهم الله في كتابه واختارهم لصحبة نبيه، وبينهم نزل عليه الوحي، ولهذا فهم أعلم الناس بمراد الله تعالى، ومراد رسوله ، وقد صح عن رسول الله ﷺ قوله: «**فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة**».[2] يقول ابن مسعود رضي الله عنه[3]: «من كان منكم متأسياً فليتأس بأصحاب محمد ﷺ، فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»[4]

ويوضح «ابن رجب[5]» العلم النافع فيقول: «فالعلم النافع من هذه العلوم كلها: ضبط

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ٨٧).

(٢) أخرجه أحمد ح: (١٧١٨٤)، وأبو داود ح:(٤٦٠٧) واللفظ له، والترمذي ح:(٢٦٧٦) وقال: «هذا حديث صحيح».

(٣) عبد الله بن مسعود بن غافل، أبو عبد الرحمن الهذلي، أحد السابقين الأولين أسلم قديماً وهاجر الهجرتين وشهد بدراً والمشاهد بعدها ولازم النبي ﷺ توفي سنة ٣٢هـ. الإصابة (٤/ ١٩٨)، الاستيعاب (٣/ ٩٨٧).

(٤) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٧).

(٥) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي، الحافظ زين الدين ولد ببغداد، مهر في فنون الحديث، من تصانيفه «شرح الترمذي» و«جامع العلوم والحكم»، توفي سنة ٧٩٥هـ. انظر: إنباء الغمر لابن حجر العسقلاني (٣/ ١٧٥-١٧٦).

نصوص الكتاب والسنة، وفهم معانيها، والتقيد في ذلك بالمأثور عن الصحابة والتابعين وتابعيهم، في معاني القرآن والحديث»[(١)].

ب- معرفة اللغة العربية.

لقد نزل القرآن بلغة العرب ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ وخاطب رسول الله ﷺ الناس بلسان عربي مبين فلا بد لمن أراد أن يفهم مراد الله ورسوله من معرفة اللغة العربية ولهذا فقد اهتم علماء الأمة بلغة القرآن فبمعرفتها يتوصل الإنسان لفهم مراد الله ورسوله.

يقول ابن عبد البر[(٢)]: «ومما يستعان به على فهم الحديث ما ذكرناه من العون على كتاب الله عز وجل وهو العلم بلسان العرب ومواقع كلامها وسعة لغتها وأشعارها ومجازها وعموم لفظ مخاطبتها وخصوصه، وسائر مذاهبها لمن قدر فهو شيء لا يستغنى عنه، وكان عمر بن الخطاب ﷺ يكتب إلى الآفاق أن يتعلموا السنة والفرائض واللحن -يعني النحو- كما يتعلم القرآن».[(٣)] ويقول الشاطبي: «إن القرآن نزل بلسان العرب على الجملة فطلب فهمه إنما يكون من هذا الطريق خاصة لأن الله تعالى يقول: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ وقال: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ١٩٥ ﴾ وقال: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِي يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾ وقال: ﴿وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا أَعۡجَمِيًّا لَّقَالُواْ لَوۡلَا فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥٓۖ ءَا۬عۡجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾إلى غير ذلك مما يدل على أنه عربي وبلسان العرب، لا أنه أعجمي ولا بلسان العجم، فمن أراد تفهمه فمن جهة

---

(١) فضل علم السلف على علم الخلف (١٥٠).

(٢) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، الأندلسي، القرطبي، المالكي صاحب التصانيف الفائقة، قال الحميدي: أبو عمر فقيه حافظ مكثر، عالم بالقراءات وبالخلاف، وبعلوم الحديث والرجال، مات سنة ٤٦٣هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٥٣) تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٢٨-١١٣٢).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٣٢).

لسان العرب يفهم ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة». [1] مع أنه يجب في هذه المسألة أن ينظر إلى دلائل الشرع ومقاصد الشارع؛ لأن دلائل الشرع تخصص اللغة وتقيدها وتوضحها: «والاسم إذا بين النبي ﷺ مسماه لم يلزم أن يكون قد نقله عن اللغة أو زاد فيه، بل المقصود أنه عرف مراده بتعريفه هو ﷺ كيف ما كان الأمر، فإن هذا هو المقصود». [2]

ج- الأخذ بجميع النصوص الصحيحة وعدم التفريق بينها.

فالنصوص الشرعية وحدة واحدة تكمل بعضها بعضاً، وهي صادرة من مصدر واحد ولا يتصور التعارض بينها، وقد ذم الله عز وجل قوماً آمنوا ببعض الكتاب وكفروا ببعضه، فقال: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [3] فلا يجوز أن يؤخذ نص ويترك نص آخر في الباب نفسه. يقول الإمام أحمد بن حنبل: «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه والحديث يفسر بعضه بعضاً». [4] ويقول الشاطبي: «ومدار الغلط في هذا الفصل إنما هو على حرف واحد وهو الجهل بمقاصد الشرع، وعدم ضم أطرافه بعضها لبعض، فإن مأخذ الأدلة عند الأئمة الراسخين إنما هو على أن تؤخذ الشريعة كالصورة الواحدة بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها المرتبة عليها، وعامها المرتب على خاصها، ومطلقها المحمول على مقيدها، ومجملها المفسر ببينها، إلى ما سوى ذلك من مناحيها، فإذا حصل للناظر من جملتها حكم من الأحكام، فذلك الذي نظمت به حين استنبطت» [5] ويقول أيضاً: «كثيراً ما ترى الجهال يحتجون لأنفسهم بأدلة فاسدة وبأدلة صحيحة اقتصاراً بالنظر على دليل ما، واطراحاً للنظر في

---

(١) الموافقات (٢/ ٦٤).

(٢) الفتاوى (١٩/ ٢٣٦).

(٣) سورة البقرة آية رقم (٨٥).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢١٢).

(٥) الاعتصام (١/ ١٨١).

غيره من الأدلة الأصولية والفروعية العاضدة لنظره أو المعارضة له»[1]

فلا بد من جمع النصوص الواردة في الباب الواحد ووضع كل نص في موضعه. وقد وضع علماء السنة قواعد علمية للأخذ بالنصوص الصحيحة، وتوضيح ما قد يظهر لبعض الأذهان من أن هناك تعارضاً بين الأدلة فجمعوا بينها وبينوا أنه لا يمكن أن يكون هناك تعارض بين دليلين ثابتين.

د- معرفة مقاصد التشريع الإسلامي.

إن أحكام الإسلام وتشريعاته لها حكم عظيمة ومقاصد وغايات كبيرة فهي مبنية على مصالح العباد في الدنيا والآخرة. يقول ابن تيمية: «الشريعة مبناها على تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان، ومعرفة خير الخيرين وشر الشرين، حتى يقدم عند التزاحم خير الخيرين ويدفع شر الشرين»[2]. ويقول ابن القيم: «إن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد».[3]

ولذلك فإن معرفة مقاصد التشريع وغايات الأحكام مما يعين في فهم الأدلة وتصور الأحكام تصوراً صحيحاً ووضع الأمور في مواضعها اللائقة بها شرعاً، وقد وضع العلماء كثيراً من القواعد الفقهية المستمدة من الأدلة الشرعية لمعرفة مقاصد الشريعة فكان منها قواعد لرفع الحرج ودفع الضرر وقواعد لسد الذرائع ونحو ذلك من القواعد التي تعين المجتهد في تنزيل النصوص منازلها وأخذها بمقاصدها مهما اختلفت الأزمان والأحوال[4]

---

(١) الاعتصام (١/ ١٦٧).

(٢) منهاج السنة النبوية (٣/ ٣).

(٣) إعلام الموقعين (٣/ ١٤).

(٤) للشاطبي –رحمه الله – جهود عظيمة في بيان هذه القواعد في كتابه (الموافقات)، كما أن للعز بن عبد السلام = كتاباً أسماه (قواعد الأحكام في مصالح الأنام).

ثانياً منهج المخالفين في التعامل مع النصوص الشرعية

إذا تأملنا في موقف المخالفين لأهل السنة والجماعة من الأدلة والنصوص الشرعية نجد به خللين اثنين هما:

أولاً: ابتداعهم لمصادر وأصول جديدة للاستدلال والتلقي، فنجد أنهم لم يعتمدوا على كتاب الله وسنة رسوله، ولم يعتبروهما دليلاً أصلياً، بل اعتمدوا على مصادر أخرى وسأتحدث باختصار عن بعض هذه المصادر التي اعتمد عليها المخالفون، ومنها:

١ - **اعتمادهم على الكشف والإلهام والذوق والرؤى والحكايات** ويدخل في الحكايات كل ما تكلم به المتكلمون، وأصحاب الطرق مما لا أصل له شرعاً في مسائل العقيدة وأمور الغيب وسائر أمور الدين.

يقول الشاطبي وهو يبين مستند أهل البدع على بدعهم: «وأضعف هؤلاء احتجاجاً قوم استندوا في أخذ الأعمال إلى المقامات وأقبلوا وأعرضوا بسببها، فيقولون: رأينا فلاناً الرجل الصالح، فقال لنا: اتركوا كذا واعملوا كذا، ويتفق هذا كثيراً للمترسمين برسم التصوف، وربما قال بعضهم: رأيت النبي ﷺ في النوم فقال لي كذا، وأمرني بكذا فيعمل بها ويترك بها معرضاً عن الحدود الموضوعة في الشريعة وهو خطأ»[١]

وقد زعم هؤلاء أن الأئمة يكشف لهم من معاني القرآن والسنة أموراً لا يعلمها علماء الشريعة الذين سموهم بعلماء الظاهر، وقد رد عليهم علماء أهل السنة وبينوا أن منتهى هؤلاء القوم القول على الله بغير علم واتباع الظن وما تهوى الأنفس، يقول ابن تيمية: «فكل من كان من أهل الإلهام والخطاب والمكاشفة لم يكن أفضل من عمر فعليه أن يسلك سبيله في الاعتصام بالكتاب والسنة تبعاً لما جاء به الرسول، لا يجعل ما جاء به الرسول تبعاً لما ورد عليه»[٢]

---

(١) الاعتصام (١/ ١٩٨).

(٢) الفتاوى (١٣/ ٧٤).

٢-اعتمادهم على العقليات أكثر من الشرعيات.

فمن أصناف المخالفين من يغلو في جانب العقل ويجعلون الأدلة العقلية عمدتهم ويكثرون منها في الاستدلال ويتكلفون في ذلك، بل جعلوا المسائل الكبار النظرية والبدهية من العقليات المعقدة، مثل وجود الله ووحدانيته وربوبيته مع أن البراهين والدلائل العقلية والفطرية قد جاء بها الوحي بما لا مزيد عليه إلا التكلف المؤدي إلى الحيرة والاضطراب والقول على الله بغير علم. وهؤلاء جعلوا العقل نداً للشرع بل قدموه عليه، فهم: «يجعلون العقل وحده أصل علمهم، ويفردونه، ويجعلون الإيمان والقرآن تابعين له»[١]

وقد زعم هؤلاء أن العقل قد يخالف النقل فردوا كثيراً من النصوص الثابتة وحرفوها مدعين أنها تخالف العقل. وقد بين علماء السنة بطلان دعواهم هذه، وبينوا أن: «الأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة، والأقوال المخالفة للعقل باطلة والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه، لم تأت بما يعلم بالعقل امتناعه» [٢] كما أن «الأدلة العقلية الصريحة توافق ما جاءت به الرسل، وأن صريح المعقول لا يناقض صحيح المنقول، وإنما يقع التناقض بين ما يدخل في السمع وليس منه، وما يدخل في العقل وليس منه»[٣].

٣-اعتمادهم على كتب الفلسفة والكلام ونحوها.

من سمات أهل الأهواء أنهم يعتمدون في تقرير الدين والعقيدة على ما لا يصح مصدراً للدين مثل كتب الفلسفة والكلام مما لا أصل له إلا أفكار البشر وتحريفاتهم التي لم تسترشد بالشرع. يقول ابن تيمية: «ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم وما تأولوه من اللغة، ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث

---

(١) الفتاوى (٣/ ٣٣٨).

(٢) المرجع السابق (٣/ ٣٣٩).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٤٠٣).

النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون على السنة ولا على إجماع السلف وآثارهم وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب، وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم وهذه طريقة الملاحدة أيضاً.»[1]

٤-تقليد الأئمة وتقديس الأشخاص.

إن تقديس الأشخاص وتقليد الآباء كان مانعاً من قبول الناس للحق منذ القدم، يقول سبحانه مبيناً حال المشركين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ۚ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٠٤﴾﴾[2]

يقول ابن كثير في تفسيره لهذه الآية: «أي إذا دعوا إلى دين الله وشرعه وما أوجبه وترك ما حرمه، قالوا: يكفينا ما وجدنا عليه الآباء والأجداد من الطرائق والمسالك»[3]

وقد تشابه المخالفون مع المشركين في هذه الصفة فعظموا الأئمة والشيوخ وغلوا فيهم غلواً شديداً أخرجهم عن الحق، ومن أبرز الطوائف التي اعتمدت على هذا:

أ-الرافضة: الذين زعموا أن لأئمتهم العصمة المطلقة، ولهذا فهم: «لا يعتمدون على القرآن ولا على الحديث ولا على الإجماع إلا لكون المعصوم منهم، ولا على القياس وإن كان واضحاً جلياً»[4] فصاروا لذلك لا ينظرون في دليل ولا تعليل. [5] بل افتروا على أئمتهم أحاديث مكذوبة جعلوها هي المعول عليه فيما يعتقدون.

---

(١) الفتاوى (٧/ ١١٩).

(٢) سورة المائدة آية رقم (١٠٤).

(٣) تفسير ابن كثير (٢/ ١١٢).

(٤) منهاج السنة النبوية (١/ ٦٩).

(٥) المرجع السابق (٦/ ٣٨١).

ب-الصوفية: الذين عظموا الأولياء وسلموا لهم بكل ما يقولون بل إن بعضهم «يدعون أنهم أعلم بالله من المرسلين»[(١)] يقول الشاطبي: « رأى قوم التفاني في تعظيم شيوخهم، حتى ألحقوهم بما لا يستحقون»[(٢)]

ثانياً: عدم تعظيمهم للنصوص الشرعية ومحاولتهم العبث بها وتحريفها.

فأهل البدع والأهواء لا يعظمون النصوص الشرعية ولا يحرصون على تتبعها ولا يبنون عليها اعتقاداتهم ولا يستدلون بها إلا إذا رأوا منها شيئاً يوافق أهواءهم، فالنصوص عندهم تابعة للهوى، يقول الشاطبي: «سمي أهل البدع أهل الأهواء ؛ لأنهم اتبعوا أهواءهم فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها، والتعويل عليها حتى يصدروا عنها، بل قدموا أهواءهم واعتمدوا على آرائهم ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك».[(٣)]

وقد تجلى عدم تعظيمهم للنصوص الشرعية في عدة أمور منها:

١-رد النصوص الثابتة التي تخالف أهواءهم والجرأة في الاعتراض عليها.

يقول ابن تيمية: «فعدل كثير من المنتسبين إلى الإسلام إلى نبذ القرآن وراء ظهره، واتبع ما تتلوا الشياطين، فلا يعظم أمر القرآن ونهيه، ولا يوالي من أمر القرآن بموالاته، ولا يعادي من أمر القرآن بمعاداته».[(٤)] وقد بلغت ببعضهم الجرأة في رد النصوص والاعتراض عليها حداً عظيما والعياذ بالله. ومن أمثلة ذلك: قول عمرو بن عبيد [(٥)] وهو يرد حديث الصادق المصدوق: «إن أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً نطفة... الحديث [(٦)]»: «لو سمعت

---

(١) الفتاوى (١٣/ ٢٣٩).

(٢) الاعتصام (١/ ١٩٦).

(٣) المرجع السابق (١/ ٤٢٠).

(٤) الفتاوى (١٤/ ٢٢٧).

(٥) عمرو بن عبيد، أبو عثمان البصري، زاهد قدري، من كبار المعتزلة، ومن أوائلهم، وله مؤلفات توفي سنة ١٤٣هـ. انظر: البداية والنهاية لابن كثير (١٠/ ٧٣) وطبقات المعتزلة ابن المرتضى ص(٤٨).

(٦) أخرجه البخاري ح:(٣٢٠٨) ومسلم ح: (٢٦٤٣).

الأعمش[1] يقول هذا لكذبته ولو سمعته من زيد بن وهب [2] لما صدقته، ولو سمعت ابن مسعود يقول هذا لما قبلته، ولو سمعت رسول الله يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله يقول هذا لقلت: ليس على هذا أخذت ميثاقنا»[3]

٢-العبث بالنصوص الشرعية، ومن أبرز معالم هذا العبث:

أ-الإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعضه ، فتجدهم يأخذون نصاً في الباب ويتركون نصوصاً أخرى قد تكون مقيدة أو مخصصة أو مبينة، وهذا يؤدي إلى اضطراب في المنهج. يقول الشاطبي: «كثيراً ما ترى الجهال يحتجون لأنفسهم بأدلة فاسدة وبأدلة صحيحة اقتصاراً بالنظر على دليل ما، واطراحاً للنظر في غيره من الأدلة الأصولية والفروعية العاضدة لنظره أو المعارضة له».[4] ومن ذلك أخذ الخوارج بنصوص الوعيد وتركهم نصوص الوعد، ففهموها ففهموها على غير مرادها وراحوا يكفرون المسلمين بلا حجة، وقابلهم المرجئة الذين أخذوا بنصوص الوعد، وتركوا نصوص الوعيد ففهموها على غير مرادها، وقالوا: لا يضر مع الإيمان معصية وهذه النظرة القاصرة أدت بهم إلى الضلال وتقطيع النصوص وبترها يقول تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾[5]»

ب-كتم النصوص:

لقد قاد الضلال واتباع الهوى أهل البدع والمخالفين إلى كتم النصوص الشرعية التي تخالف رأيهم أو مذهبهم، يقول وكيع بن الجراح[6]: «أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم

---

(١) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبومحمد ثقة حافظ لكنه مدلس مات سنة ١٤٧هـ. انظر: التقريب (٢٦٣٠).

(٢) أبوسليمان الجهني مخضرم ثقة جليل لم يصب من قال في حديثه خلل، توفي سنة ٩٦هـ. انظر: التقريب (٢١٧٢).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٨)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ١٠٤).

(٤) الاعتصام (١/ ١٦٧).

(٥) سورة البقرة آية رقم (٨٥).

(٦) وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي، الكوفي، كان من بحور العلم وأئمة الحفظ، وقال أحمد بن حنبل: ما رأيت

=

وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم».[1] وقال ابن حزم[2]: «ولا أرق ديناً ممن يوثق رواية إذا وافقت هواه، ويوهنها إذا خالفت هواه، فما يتمسك فاعل هذا من الدين إلا بالتلاعب»[3]

ويبين ابن تيمية طريقة المبتدعة في التعامل مع النصوص، فيقول: «فلا تجد قط مبتدعاً إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها، ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها»[4]

ج-دعوى التصديق بالقرآن دون السنة:

السنة لها منزلة عظيمة في دين الله عز وجل يقول سبحانه وتعالى عن رسوله ﷺ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ ويقول سبحانه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ إلا أن المخالفين من أهل البدع والأهواء قالوا: حسبنا كتاب الله وردوا سنة رسول الله ﷺ، متجاهلين أمر الله باتباع رسوله وما أمر به، ولقد كان موقف السلف قوياً في مواجهة هؤلاء الضلال، يقول أيوب السختياني[5]: «إذا حدثت الرجل بالسنة فقال: دعنا من هذا حسبنا القرآن فاعلم أنه ضال».[6] ويقول البربهاري: «إذا سمعت الرجل تأتيه بالأثر فلا يريده،

= أحداً أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع، مات سنة ١٩٧هـ. انظر: الجرح والتعديل (١/ ٢١٩)، وتهذيب التهذيب (١١/ ١٠٩).

(١) سنن الدارقطني (١/ ٢٦).

(٢) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأصل ثم الأندلسي القرطبي ، الفقيه الحافظ المتكلم، الأديب، تفقه أولاً للشافعي، ثم أداه اجتهاده إلى القول بنفي القياس كله جليه وخفيه، والأخذ بظاهر النص، قال العز بن عبد السلام: ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل «المحلى» لابن حزم مات سنة ٤٥٦هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٨٤).

(٣) المحلى بالآثار (٤/ ١٨٠).

(٤) الفتاوى (٢٠/ ١٦١).

(٥) أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء توفي سنة ١٣١هـ. انظر: تهذيب الكمال (٣/ ٤٤٥٧) رقم (٦٠٧) وتهذيب التهذيب (١/ ٣٦١) رقم (٦٥٤).

(٦) ذم الكلام وأهله (٢/ ٥٦).

ويريد القرآن فلا تشك أنه رجل قد احتوى على الزندقة فقم من عنده». [1] وقال الشاطبي: «الاقتصار على الكتاب رأي قوم لا خلاق لهم، خارجين عن السنة، إذ عولوا على ما بنيت عليه من أن الكتاب فيه بيان كل شيء، فاطرحوا أحكام السنة، فأداهم ذلك إلى الانخلاع عن الجماعة، وتأويل القرآن على غير ما أنزل الله»[2].

د-الكذب على رسول الله ﷺ وعدم الاعتناء بالسنة:

لقد تعمدت بعض فرق المخالفين[3] الكذب على رسول الله ﷺ،يقول الإمام الشافعي[4]: الشافعي[4]: «لم أر من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة». [5] وقد أدى عدم اعتناء المبتدعة بالسنة إلى اعتمادهم على الأحاديث الموضوعة والضعيفة، يقول الشاطبي في بيان مأخذ أهل البدع في الاستدلال: «منها: اعتمادهم على الأحاديث الواهية الضعيفة، والمكذوب فيها على رسول الله ﷺ، والتي لا يقبلها أهل صناعة الحديث».[6]

هـ-رد حديث الآحاد:

كان أول من رد حديث الآحاد الخوارج، ثم تبعتهم المعتزلة بحجة أنها لا تفيد العلم اليقيني ثم انتشر هذا المذهب عند المتكلمين، والذين اعتمدوا حديث الآحاد في الأحكام وردوه في العقائد، وبسبب هذا ردت عقائد كثيرة جداً، ثبتت عن النبي ﷺ في أحاديث صحيحة، واستغل هذا المذهب قوم من الزنادقة وأهل الأهواء فردوا كثيراً من الأحاديث

---

(١) شرح السنة (٥٤).

(٢) الموافقات (٤/ ١٧).

(٣) من أمثال الزنادقة والرافضة والجهمية.

(٤) محمد بن إدريس بن العباس، الإمام عالم العصر ناصر الحديث أبو عبد الله القرشي المطلبي الإمام، توفي سنة ٢٠٤هـ. طبقات الشافعية لابن كثير (١/ ٣)، وحلية الأولياء (٩/ ٦٣).

(٥) الكفاية (١٢٦).

(٦) الاعتصام (١/ ١٦٩).

الثابتة بل وحتى المتواترة بحجة أن تواترها لم يثبت عندهم حتى أصبح هذا الأمر مخرجاً لكل مبتدع وضال يرد به كل حديث خالف منهجه أو هواه. وقد رد علماء الإسلام عليهم، وبينوا بطلان مذهبهم.

وكان من أوائل من رد عليهم الإمام الشافعي في كتابيه (الأم) [١] و (الرسالة). [٢]

ويلخص ابن عبد البر مذهب أهل السنة بقوله: «وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً ودينا في معتقده، وعلى ذلك جماعة أهل السنة». [٣] ويقول النووي: «ذهبت القدرية والرافضة، وبعض أهل الظاهر إلى أنه لا يجب العمل بخبر الواحد، ثم قال: والذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع يجب العمل بها». [٤] ويقول ابن أبي العز الحنفي: «وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول، عملاً عملاً به وتصديقاً له يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأمة، وهو أحد قسمي المتواتر، ولم يكن بين سلف الأمة في ذلك نزاع» [٥].

و-تحريف الأدلة عن مواضعها:

من مظاهر العبث بالأدلة عند المخالفين تحريفهم للنصوص وتأويلها وصرفها عن ظاهرها وهذه الظاهرة خطيرة جداً، وقد سبقهم به ا اليهود الذين وصفهم الله بقوله: ﴿يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ وعاقبة التحريف

---

(١) انظر: الأم (٧/ ٤٥٢).

(٢) انظر: الرسالة (٣٦٩).

(٣) التمهيد (١/ ٨).

(٤) شرح صحيح مسلم (١/ ١٣١).

(٥) شرح العقيدة الطحاوية (٣٥١).

تشويه النصوص وهو باب عريض دخل منه الزنادقة لهدم الإسلام، حيث حرفوا النصوص وصرفوها عن معانيها الحقيقية، وحملوها من المعاني ما يريدون، يقول بشر المريسي [(١)]: «ما شيء أنقض لدعوانا من القرآن، غير أنه لا سبيل إلى دفعه إلا بالتأويل» [(٢)] ويبين ابن أبي العز الحنفي خطورة تحريف النصوص، فيقول: «وبهذا تسلط المحرفون على النصوص، وقالوا: نحن نتأول ما يخالف قولنا، فسموا التحريف تأويلاً، تزيينا له وزخرفة ليقبل» [(٣)] ومن أمثلة التحريف تأويل المتبدعة لآيات الصفات، أو تأويل الشفاعة والصراط والميزان ونحوها، وأسرف بعض أهل الضلال فجعلوا للقرآن ظاهراً سموه قرآن العامة، وباطناً سموه قرآن الخاصة، يقول ابن تيمية: «التأويل المذموم والباطل فهو : تأويل أهل التحريف والبدع الذين يتأولونه على غير تأويله، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك»[(٤)] كما يبين ابن القيم –رحمه الله– خطورة التأويل الذي يصرف فيه اللفظ عن مدلوله، فقال: «أصل خراب الدين والدنيا إنما هو من التأويل الذي لم يرده الله ورسوله بكلامه، ولا دل عليه أنه مراده، وهل اختلفت الأمم على أنبيائهم إلا بالتأويل، وهل وقعت في الأمة فتنة كبيرة أو صغيرة إلا بالتأويل، فمن بابه دخل إليها، وهل أريقت دماء المسلمين في الفتنة إلا بالتأويل؟ وليس هذا مختصاً بدين الإسلام فقط بل سائر أديان الرسل لم تزل على الاستقامة والسداد حتى دخلها التأويل فدخل عليها من الفساد ما لا يعلمه إلا رب العباد»[(٥)].

---

(١) بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن المريسي العدوي بالولاء فقيه متكلم يرمى بالزندقة رأس الطائفة المريسية القائلة بالإرجاء رد عليه الإمام الدارمي بكتاب «النقض على بشر المريسي» انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٩٩) والأعلام (٢/ ٥٥).

(٢) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي (١/ ٣٩٤).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢١٠).

(٤) الفتاوى (٣/ ٦٧).

(٥) إعلام الموقعين (٤/ ٢٥٠).

كما أنه ومن خلال اطلاعي في كتب المخالفين والشبه التي أوردوها فيها لاحظت تجاهلهم للقواعد التي وضعها علماء المصطلح في معرفة الحديث وتمييز صحيحه من سقيمه وسأذكر هنا بعض الملاحظات التي تدل على تخبطهم في هذه المسألة:

١. تجدهم ينسبون الحديث للصحيحين؛ لأن الحاكم[١] جعله في مستدركه على الصحيحين ويدّعون أن سبب عدم إيراده في الصحيحين حقد مؤلفيهما على علي بن أبي طالب متناسين ومتجاهلين أقوال العلماء في المستدرك وفي تصحيح الحاكم لبعض الأحاديث الموضوعة فقد وصف الحافظ ابن الصلاح[٢] الحاكم بأنه واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به[٣].

وقال النووي[٤] عنه: «الحاكم متساهل كما سبق بيانه مراراً»[٥].

وقال عنه الذهبي[٦]: «إمام صدوق، لكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة ويكثر من ذلك، فما أدري هل خفيت عليه؟ فما هو ممن يجهل ذلك وإن علم فهذه خيانة عظمى، ثم هو شيعي مشهور بذلك، من غير تعرض للشيخين»[١].

---

(١) محمد بن عبد الله بن محمد أبو عبد الله المعروف بالحاكم، النيسابوري الشافعي صاحب التصانيف، من مؤلفاته المستدرك على الصحيحين، وتاريخ نيسابور وغيرها، قال الذهبي: «يتشيع» مات سنة ٤٠٥هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٢)، شذرات الذهب (٣/ ١٧٦).

(٢) عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان، أبو عمرو تقي الدين الكردي الشافعي المعروف بابن الصلاح، له كتاب علوم الحديث وغيره، توفي سنة ٦٤٣هـ. انظر: شذرات الذهب (٥/ ٢٢١)، سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤٠).

(٣) انظر: علوم الحديث (١٨).

(٤) يحيى بن شرف أبو زكريا محيي الدين النووي الدمشقي الشافعي، من تصانيفه رياض الصالحين والمجموع شرح المهذب، وغيرها توفي سنة ٦٧٦هـ. انظر: طبقات الشافعية للإسنوي (٢/ ٢٨٦) شذرات الذهب (٥/ ٣٤٥).

(٥) المجموع شرح المهذب (٧/ ٦٤).

(٦) محمد بن أحمد بن عثمان التركماني الأصل، الذهبي، الشافعي، أبو عبد الله شمس الدين، محدث مؤرخ، من

=

ويؤكد هذا ابن حجر [٢] حيث يقول: «قيل في الاعتذار عنه: أنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره، وذكر بعضهم أنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب(الضعفاء) له وقطع بترك الرواية عنهم، ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها» [٣]. ويقول الزيلعي [٤]: «الحاكم عرف تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة بل الموضوعة»[٥].

٢. جهلهم بكتب الحديث وعلم المصطلح فتارة تجدهم يحيلون الحديث إلى الصحاح الستة وتارة إلى كنز العمال، وهذا إما جهلاً أو تجاهلاً فإن أهل السنة لا يقولون بالصحاح الستة وكنز العمال ما هو إلا عبارة عن فهارس للأحاديث الموجودة في السنن والمسانيد ومن الغريب أنهم يوردون الحديث الضعيف ثم يسندونه إلى كتاب ميزان الاعتدال متجاهلين أن الذهبي أورده في ترجمة راو رافضي كشاهد على كذبه.

تصانيفه تاريخ الإسلام الكبير ، وميزان الاعتدال وغيرها، توفي سنة ٧٤٨هـ، انظر: طبقات السبكي (٥/ ٢١٦) الدرر الكامنة (٣/ ٣٣٧).

(١) ميزان الاعتدال (٦/ ٢١٦).

(٢) أحمد بن علي بن محمد بن محمد، ابن حجر العسقلاني المصري المولد والمنشأ الشافعي أبو الفضل المحدث المؤرخ الشاعر الأديب، له شرح البخاري ولسان الميزان وغيرها كثير، توفي سنة ٨٥٢هـ. انظر: الضوء اللامع للسخاوي (٢/ ٣٦)، شذرات الذهب (٧/ ٢٧٠).

(٣) لسان الميزان (٥/ ٢٣٢).

(٤) عبد الله بن يوسف بن محمد أبو محمد الزيلعي الحنفي جمال الدين، فقيه محدث أصولي، من مصنفاته: نصب الراية، وتخريج أحاديث الكشاف للزمخشري وغيرها، مات سنة ٧٦٢هـ انظر: الدرر الكامنة لابن حجر(٢/ ٣١٠) كشف الظنون ص(١٤٨١، ٢٠٣٦).

(٥) نصب الراية (١/ ٢٦٥).

٣.ينسبون بعض الأحاديث إلى الإمام أحمد[١]؛ وذلك لوجود هذه الأحاديث إما في المسند أو في الفضائل متناسين أن هناك بعض الأحاديث في المسند أو في الفضائل من زيادات عبد الله بن الإمام أحمد[٢] أو القطيعي[٣]، وقد نبه العلماء على ذلك، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يرد على ابن المطهر الحلي[٤]: «أحمد بن حنبل له المسند المشهور، وله كتاب مشهور في فضائل الصحابة روى فيه أحاديث، لا يرويها في المسند لما فيها من الضعف، لكونها لا تصلح أن تروى في المسند، لكونها مراسيل أو ضعافاً بغير الإرسال، ثم إن هذا الكتاب زاد فيه ابنه عبد الله زيادات، ثم إن القطيعي –الذي رواه عن ابنه عبد الله– زاد عن شيوخه زيادات، وفيها أحاديث موضوعة باتفاق أهل المعرفة، وهذا الرافضي وأمثاله من شيوخ الرافضة جهال، فهم ينقلون من هذا المصنف، فيظنون أن كل مارواه القطيعي أو عبد الله قد رواه أحمد نفسه، ولا يميزون بين شيوخ أحمد وشيوخ القطيعي، ثم يظنون أن أحمد إذا رواه فقد رواه في المسند، فقد رأيتهم في كتبهم يعزون إلى مسند أحمد أحاديث ما سمعها أحمد قط، كما فعل ابن

---

(١) أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله شيخ الإسلام إمام المذهب المعروف، أحد الأئمة الأعلام، توفي سنة ٢٤١هـ رحمه الله. طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ١)، سير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٧).

(٢) عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، أبو عبد الرحمن، أخذ العلم عن أبيه، وعن عدد من العلماء غيره، كان ثقة ثبتاً فهماً، صاحب حديث واتباع، له زيادات كثيرة في مسند أبيه، وله كتاب السنة، توفي سنة ٢٩٠هـ. انظر: تاريخ بغداد (٩/ ٣٧٥)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥١٦).

(٣) أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك أبو بكر القطيعي الحنبلي روى مسند الإمام أحمد والزهد والفضائل، قال الدارقطني: ثقة زاهد قديم، مات سنة ٣٦٨هـ. انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٧٣)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٢١٠) رقم (١٤٣).

(٤) جمال الدين الحسن بن يوسف بن مطهر الحلي. له أكثر من كتاب منها: كشف المراد شرح تجديد الاعتقاد، أنوار الملكوت في شرح الياقوت. توفي سنة ٧٢٦هـ.انظر: رجال ابن داود الحلي (ص ١١٩) أمل الآمل للحر العاملي (٢/ ٨١-٨٢).

البطريق[1] وصاحب الطرائف مرهم وغيرهما بسبب هذا الجهل منهم وهذا غير ما يفترونه من الكذب فإن الكذب كثير مرهم»[2]

٤. اعتمادهم على ما ورد في كتب التاريخ والسير وتعمدهم إيراد الروايات التي تؤيد ما ذهبوا إليه حتى ولو كانت موضوعة أو معارضة بمرويات صحيحة تناقضها، ومن المعلوم أن مؤرخي الإسلام لم يعتمدوا فيما أوردوه في كتبهم على ما صح من الروايات بل أوردوا كل الأخبار الواردة في الحادثة تاركين مسألة تمييز الصحيح منها من الضعيف إلى غيرهم من أهل الصنعة، وهذا الإمام الطبري ـ رحمه الله ـ يوضح هذا المنهج في مقدمة تاريخه فيقول: «وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه مما شرطت أني راسمه فيه، إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى رواتها فيه، دون ما أدرك بحجج العقول، واستنبط بفكر النفوس، إلا اليسير القليل منه، إذ كان العلم بما كان من أخبار الماضين، وما هو كائن من أنباء الحادثين، غير واصل إلى من لم يشاهدهم ولم يدرك زمانهم إلا بإخبار المخبرين، ونقل الناقلين دون الاستخراج بالعقول، والاستنباط بفكر النفوس، فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أُتي من قبل بعض ناقليه إلينا، وأنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا»[3] وهذا بيان واضح بأن ليس كل ما ورد في كتب التاريخ صحيح بل إن على الإنسان البحث في إسناد هذه الروايات ثم مقارنتها بالروايات الأخرى الواردة.

---

(١) يحيى بن الحسن بن الحسين ابن البطريق الأسدي الحلي أبو الحسين من فقهاء الإمامية، من مصنفاته: «اتفاق صحاح الأثر في إمامة الأئمة الاثني عشر» توفي سنة ٦٠٠هـ. معجم المؤلفين (٤/ ٩٠).

(٢) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٩٩).

(٣) تاريخ الطبري (١/ ١٣).

٥. محاولة الرافضة نسبة بعض الكتب لأهل السنة وإطلاق بعض الألقاب على مؤلفيها للإيهام بأنهم من أهل السنة ثم الاستشهاد بما ورد فيها، ومن هذه الكتب:

أ -كتاب «كفاية الطالب»: لمحمد بن يوسف الكنجي الشافعي [١] ويظهر أنه رافضي بدليل اعتراف الرافضة بأنه قتل بسبب ميله لمذهب التشيع[٢].

وقد بين ابن كثير[٣] سبب قتله فقال: «وقتلت العامة شيخاً رافضياً كان مصانعاً للتتار على أموال الناس يقال له الفخر محمد بن يوسف بن محمد الكنجي كان خبيث الطوية مشرقياً ممالئاً لهم على أموال المسلمين قبحه الله» [٤] وله كتاب أسماه «البيان في أخبار صاحب الزمان» مما يؤكد أنه رافضي إلا أن الرافضة تستغل لفظ الشافعي لتنسبه لأهل السنة.

ب -كتاب مناقب علي بن أبي طالب، لعلي بن محمد الفقيه الشافعي [٥] وكتابه مليء بالأحاديث المكذوبة والموضوعة وقد أتى فيه بنفس تفسيرات الرافضة الباطنية[٦] كما أنه روى في كتابه أنه لا يجوز الصراط إلا من معه كتاب من علي بن أبي طالب[٧]

---

(١) محمد بن يوسف الكنجي الشافعي، له مؤلفات منها: كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب، والبيان في أخبار صاحب الزمان ت ٦٥٨هـ. انظر: الأعلام للزركلي (٧/ ١٥٠) معجم المؤلفين(٣/ ٧٨٧).

(٢) انظر: مائة منقبة من مناقب أمير المؤمنين (ص ٨).

(٣) إسماعيل بن عمر بن كثير ابو الفداء عماد الدين، القرشي البصري ثم الدمشقي الفقيه الشافعي، من تصانيفه تفسير القرآن العظيم، والبداية والنهاية وغيرها، توفي سنة ٧٧٤هـ. انظر: الدرر الكامنة (١/ ٣٧٣) شذرات الذهب (٦/ ٢٣١).

(٤) البداية والنهاية (١٣/ ٢٢١).

(٥) علي بن محمد الفقيه الشافعي المعروف بابن المغازلي من مصنفاته الذيل على تاريخ واسط، توفي عام ٤٨٣هـ . انظر: الوافي بالوفيات (٢/ ١٣٣).

(٦) انظر: مسائل علي بن جعفر (٣١٧).

(٧) انظر: شرح أصول الكافي للمازندراني (٥/ ١٨١).

ج -كتاب مناقب علي بن أبي طالب للخوارزمي الحنفي [1] وقد ملأ كتابه هذا بالأحاديث الموضوعة والمكذوبة وقد نبه إلى ذلك الذهبي فقال: «ولقد ساق أخطب خوارزم من طريق هذا الدجال ابن شاذان أحاديث كثيرة باطلة سمجة ركيكة في مناقب السيد علي رضي الله عنه»[2]

د -كتاب ينابيع المودة لسليمان البلخي الحنفي [3] وهو مليء بالأحاديث الموضوعة والمكذوبة وهذا الكتاب لم يكن له أثر عند أهل السنة إلا أن الرافضة طبعوه واهتموا به وقد قال عنه آغا بزرك الطهراني[4]: «والمؤلف وإن لم يعلم تشيعه لكنه غني، والكتاب يعد من كتب الشيعة»[5] ومن أول فقرة من كتابه يعلم مدى ضلاله فقد زعم أن الله خلق نبيه من نور ذاته وأنه مبدأ العوالم في إيجاد المخلوقات.[6]

ه -كتاب الفصول المهمة في معرفة الأئمة لابن الصباغ المالكي [7] وهذا الكتاب في فضل الأئمة، ومعرفة أولادهم ونسلهم وهو مليء بالأحاديث المكذوبة.

---

(١) الموفق بن أحمد بن أبي سعيد المكي الحنفي المعروف بأخطب خوارزم فقيه أديب شاعر زيدي غالي وهو تلميذ للزمخشري ت ٥٦٨هـ. انظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٣٣٣).

(٢) ميزان الاعتدال (٦/ ٥٥).

(٣) سليمان بن خوجة القندوزي الحسيني الحنفي وهو نقشبندي صوفي له مؤلفات منها كتاب ينابيع المودة. ت: ١٢٧٠هـ. انظر: الأعلام (٣/ ١٢٥).

(٤) محمد محسن الشهير بآغا بزرك الطهراني. من مصنفاته: طبقات أعلام الشيعة، نقباء البشر في القرن الرابع عشر، الذريعة إلى تصانيف الشيعة. انظر: مقدمة كاشف الغطاء على كتاب نقباء البشر ص (د) الذريعة (١٠/ ٢٦).

(٥) الذريعة (٢٥/ ٢٠٩).

(٦) انظر: ينابيع المودة (١/ ٢٣).

(٧) نور الدين علي بن محمد الصباغ المالكي المكي له مؤلفات منها الفصول المهمة في معرفة الأئمة. ت ٨٥٥هـ . انظر: معجم المؤلفين (٢/ ٤٩٢) والذريعة (١٨/ ١٥٩).

وقد وجدت خلال اطلاعي على كتب المخالفين أن أكثر عزوهم لهذه الكتب التي لا قيمة لها ولا لأصحابها عند أهل السنة والجماعة، ولهذا فقد أعرضت عن مناقشة ما ورد فيها من روايات، فمؤلفوها مجهولون أو ليسوا من أهل السنة والجماعة. وكل أورده فيها كذب مطعون فيه.

٦- وجدت أن أغلب الأحاديث التي استدل بها المخالفون لا تخلو أسانيدها من وجود مبتدع يروي ما يقوي بدعته، وقد بين علماء الإسلام حكم هذه الروايات وهذه بعض أقوالهم:

يقول الإمام مسلم[١] في مقدمة صحيحه: «واعلم وفقك الله أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقليه، وأن يتقي فيها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع»[٢]

ويقول الإمام أحمد بن حنبل: «لا تكتب عن ثلاثة: صاحب هوى يدعو إليه، أو كذاب فإنه لا يكتب عنه قليل ولا كثير، أو عن رجل يغلط فيرد عليه فلا يقبل»[٣]

وقد نقل الإجماع على عدم الاحتجاج بالمبتدع الداعي إلى بدعته ابن حبان [٤] حيث قال: «الداعية إلى البدع لا يجوز أن يحتج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافاً»[١]

---

(١) مسلم بن الحجاج بن مسلم أبو الحسين القشيري النيسابوري صاحب الصحيح، الحافظ المجود الحجة الصادق، من مصنفاته: الصحيح، والمسند الكبير، والأسامي والكنى، وغير ذلك، توفي سنة ٢٦١هـ. انظر: الجرح والتعديل (٨/ ١٨٢) تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٨٨) تاريخ بغداد (١٣/ ١٠٠-١٠٤).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٧).

(٣) نقله عنه الخطيب في الكفاية (١٤٤).

(٤) محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ، التميمي الدارمي البستي، صنف المسند الصحيح، يعنى به كتاب «الأنواع «الأنواع والتقاسيم» وكتاب «التاريخ» وقال الحاكم: كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه واللغة، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال، انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٢٠-٩٢٤) وطبقات السبكي (٣/ ١٣١-١٣٥) والبداية والنهاية

=

ويقول الحاكم: «الداعي إلى البدعة لايكتب عنه ولا كرامة، لإجماع جماعة من أئمة المسلمين على تركه»[٢]

وتعليل ذكر الداعية خاصة لحرصه على الاحتجاج لمذهبه والدعوة إليه وهو سبب لوضع الحديث أو الزيادة فيه أو التدليس.

وقد نص الإمام الجوزجاني[٣] على هذا فقال وهو يتحدث عن الرواة: «ومنهم زائغ عن الحق، صدوق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه، إذ كان مخذولاً في بدعته، مأموناً في روايته فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف، إذا لم يقوّ به بدعته فيتهم عند ذلك»[٤]

وقد نقل ابن حجر هذه العبارة مقراً لها وأضاف: «وينبغي أن يقيد قولنا بقبول رواية المبتدع إذا كان صدوقاً ولم يكن داعية بشرط أن لا يكون الحديث الذي يحدث به مما يعضد بدعته ويشيدها فإنا لا نأمن حينئذ عليه غلبة الهوى»[٥]

ولقد وجدت أثناء حصري لأدلة المخالفين في هذا البحث أن أغلب هذه الأدلة يكون في إسنادها رجل أو أكثر ممن عرف بالبدعة والدعوة إليها وروايته ما يؤيد مذهبه ويقويه مما يجعل

(١١/ ٢٥٩).

(١) المجروحين (٣/ ٦٤).

(٢) معرفة علوم الحديث (١/ ٥٢).

(٣) موسى بن سليمان الجوزجاني الحنفي، صاحب أبي يوسف ومحمد، حدث عنهما، وعن ابن المبارك، وكان صدوقاً محبوباً إلى أهل الحديث، قال ابن أبي حاتم: كان يكفر القائلين بخلق القرآن، وقيل: إن المأمون عرض عليه القضاء فامتنع واعتل بأنه ليس بأهل لذلك، فأعفاه، ونبل عند الناس لامتناعه، انظر: الجرح والتعديل (٨/ ١٤٥) والجواهر المضية (٢/ ١٨٦، ١٨٧) والفوائد البهية (٢١٦).

(٤) أحوال الرجال (٣٢).

(٥) لسان الميزان (١/ ١١).

هذه الرواية مردودة عليه كما سبق وبينا.



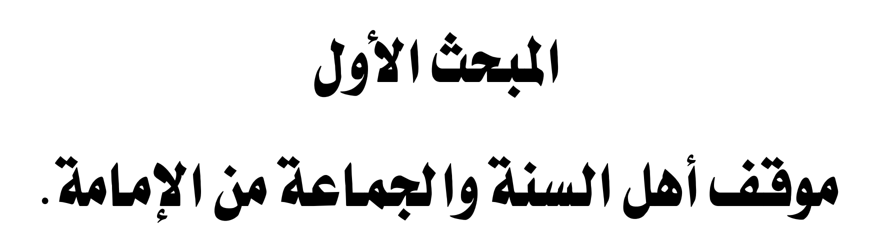
الفصل الأول

موقف أهل السنة والجماعة والمخالفين من الإمامة

ويحتوي على مبحثين:

المبحث الأول: موقف أهل السنة والجماعة من الإمامة.

المبحث الثاني: موقف المخالفين من الإمامة.



المبحث الأول

موقف أهل السنة والجماعة من الإمامة.

وفيه عدة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإمامة.

المطلب الثاني: حكم الإمامة.

المطلب الثالث: أهداف ومقاصد الإمامة.

المطلب الرابع: طرق انعقاد الإمامة.

المطلب الأول

تعريف الإمامة

الإمامة في اللغة

مصدر من الفعل «أم» تقول: أمهم وأم لهم تقدمهم وهي الإمامة، والإمام: كل ما ائتم به من رئيس أو غيره[1]. و«الإمام كل من ائتم به قوم كانوا على الصراط المستقيم أو كانوا ضالين».[2]

الإمامة اصطلاحاً

عرف العلماء الإمامة عدة تعاريف متقاربة المعنى ومنها:

١-ما عرفها به الماوردي[3] حيث قال: «الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به»[4]

٢- كما عرفها الجويني[5] بقوله: «الإمامة رياسة تامة، وزعامة عامة، تتعلق بالخاصة والعامة، في مهمات الدين والدنيا»[6]

---

(١)انظر: القاموس المحيط للفيروز آبادي (٢/ ١٤٢١).

(٢) لسان العرب لابن منظور (١٢/ ٢٢).

(٣) علي بن محمد بن حبيب البصري، الماوردي، الشافعي، صاحب التصانيف حدث عنه الخطيب ووثقه، مات سنة ٤٥٠هـ، انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ١٠٢-١٠٣)، وطبقات السبكي (٥/ ٢٦٧-٢٨٥).

(٤) الأحكام السلطانية (ص ٥).

(٥) أبو المعالي عبد الملك بن الإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني ثم النيسابوري، كان على مذهب المتكلمين في أصول الاعتقاد ثم رجع ورجح مذهب السلف في الصفات وأقره، ونهى عن علم الكلام وندم على خوضه فيه، توفي سنة ٤٧٨هـ. وفيات الأعيان (٣/ ١٦٧) طبقات السبكي (١٥/ ١٦٥).

(٦) غياث الأمم (٢٢).

٣-أما ابن خلدون[١] فقد عرفها بقوله: «هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به»[٢]

ولعل هذا التعريف هو أشمل تعاريف الإمامة وأدقها.[٣]

وقد ورد لفظ الإمام في عدة مواضع من كتاب الله فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾[٤] والمعنى: «إني مصيرك للناس للناس إماماً يؤتم به ويقتدى به »[٥] كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾[٦] أي: «أئمة يقتدى بنا »[٧] يقول البخاري: «أئمة نقتدي بمن قبلنا، ويقتدي بنا من بعدنا».[٨]

بعدنا».[٨]

---

(١) عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون الحضرمي الإشبيلي الأصل التونسي ثم القاهري المالكي أبو زيد، عالم أديب مؤرخ اجتماع، له «مقدمة ابن خلدون» و«العبر» و«ديوان المبتدأ» وغيرها، توفي سنة ٨٠٨هـ. انظر: شذرات الذهب (٧/ ٧٦) البدر الطالع للشوكاني (١/ ٣٣٧).

(٢) المقدمة (١/ ٢٠٢).

(٣) انظر: الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة للدكتور عبد الله الدميجي (٢٩).

(٤) البقرة آية (١٢٤).

(٥) تفسير الطبري (١/ ٥٢٩).

(٦) الفرقان آية (٧٤).

(٧) تفسير الطبري (١٩/ ٥٣).

(٨) صحيح البخاري ك الاعتصام باب الاقتداء بسنة رسول الله ﷺ.

كما أن هذا اللفظ ورد بمعنى من يؤتم به في الشر يقول تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ﴾[1] أي «رؤوساء الكفر بالله»[2]

وورد هذا اللفظ في الحديث الشريف فمن ذلك قوله ﷺ: «**كلكم راع وكلكم مس ؤول عن رعيته، فالإمام راع**... الحديث»[3]

ومن هنا أخذت الإمامة معنى اصطلاحياً إسلامياً فقصد بالإمام خليفة المسلمين، وتوصف الإمامة أحياناً بالعظمى أو الكبرى تمييزاً لها عن الإمامة في الصلاة على أن الإمامة إذا أطلقت فإنها توجه إلى الإمامة الكبرى أو العامة.[4]

---

(١) التوبة آية (١٢).

(٢) تفسير الطبري (١٠/ ٨٧).

(٣) رواه البخاري ح:(٢٥٥٤) ومسلم ح: (١٨٢٩).

(٤) انظر: الإمامة العظمى للدكتور عبدالله الدميجي ص (٣٢).

المطلب الثاني

حكم الإمامة عند أهل السنة والجماعة

يعتقد أهل السنة والجماعة أن الإمامة واجبة شرعاً وأن على الأمة أن تختار إماماً عادلاً يقيم فيها شرع الله، يقول الإمام ابن حزم: «اتفق جميع أهل السنة، وجميع المرجئة، وجميع الشيعة، وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل، يقيم فيهم أحكام الله، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله ﷺ حاشا النجدات[1] من الخوارج فإنهم قالوا: لا يلزم الناس فرض الإمامة وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم»[2] . ويقول القرطبي[3]: «ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمة ولا بين الأئمة إلا ما روي عن الأصم[4] حيث كان عن الشريعة أصم، وكذلك كل من قال بقوله واتبعه على رأيه ومذهبه»[5]

وقد استدل أهل السنة والجماعة على وجوب الإمامة شرعاً بالكتاب والسنة والإجماع، وهذه بعض أدلتهم:

---

(١) أصحاب نجدة بن عامر الحنفي، خرج على نافع بن الأزرق، وبويع له، وسمي أمير المؤمنين ثم انقلب الخوارج عليه وكفروه وقد استحل هو وفرقته دماء أهل العهد والذمة وكفر بالكبيرة والصغيرة. انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٤١).

(٢) الفصل (٤/ ٨٧).

(٣) محمد بن أحمد بن أبي بكر أبو عبد الله الأنصاري الأندلسي القرطبي المفسر، كان من عباد الله الصالحين، له كتاب الجامع لأحكام القرآن وغيره، توفي سنة ٦٧١هـ. انظر: شذرات الذهب (٥/ ٣٣٥)، كشف الظنون (١/ ٥٣٤).

(٤) أبو بكر الأصم شيخ المعتزلة له تفسير وكتاب خلق القرآن، مات سنة ٢٠١هـ. سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٠٢).

(٥) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٢٦٤)

أولاً من القرآن الكريم

١ -قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾[1] وأولي الأمر في الآية هم الأمراء والولاة كما ذكر ذلك ابن جرير الطبري[2] وابن كثير[3] ووجه الاستدلال بالآية «أن الله سبحانه أوجب على المسلمين طاعة أولى الأمرمنهم وهم الأ ئمة، والأمر بالطاعة دليل على وجوب نصب ولى الأمر؛ لأن الله تعالى لايأمر بطاعة من لا وجود له، ولا يفرض طاعة من وجوده مندوب، فالأمر بطاعته يقتضى الأمر بإيجاده، فدل على أن إيجاد إمام للمسلمين واجب عليهم»[4]

٢- ومن الأدلة قول الله تعالى مخاطباً رسوله ﷺ ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ ﴾[5] «فهذا الأمر من الله تعالى لرسوله ﷺ بأن يحكم بين المسلمين بما أنزل الله – أي بشرعه-، وخطاب الرسول ﷺ خطاب لأمته مالم يرد دليل يخصصه به، وهنا لم يرد دليل على التخصيص، فيكون خطاباً للمسلمين جميعاً بإقامة الحكم بما أنزل الله إلى يوم القيامة».[6] ولايعنى إقامة الحكم والسلطان إلا إقامة الإمامة لأن ذلك من وظائفها ولا يمكن القيام به على الوجه الأكمل إلا عن طريقها. فتكون جميع الآيات الآمرة بالحكم بما أنزل الله دليل على وجوب نصب إمام يتولى ذلك.

٣- ومن الأدلة كذلك الآيات التي أمرت بإقامة الحدود والقصاص والأمر بالمعروف

---

(١) سورة النساء آية (٥٩).

(٢) تفسير الطبري (٥/ ١٤٧).

(٣) ابن كثير (١/ ٥٢٩).

(٤) انظر: الإمامة العظمى للدكتورعبد الله الدميجي (ص ٤٧).

(٥) سورة المائدة آية (٤٩).

(٦) الإمامة العظمى للدكتور عبد الله الدميجي (٤٨).

والنهي عن المنكر، وكل هذه الأمور لا بد لها من وجود حاكم ودولة تأمر وتحكم وتنفذ حتى تستقيم الحياة. يقول ابن حزم: «وقد علمنا بضرورة العقل وبديهته أن قيام الناس بما أوجبه الله تعالى من الأحكام عليهم في الأموال والجنايات والدماء، والنكاح، والطلاق، وسائر الأحكام كلها، ومنع الظالم، وإنصاف المظلوم، وأخذ القصاص، على تباعد أقطارهم وشواغلهم واختلاف آرائهم، وامتناع من تحرى في كل ذلك ممتنع غير ممكن ... إلى أن قال: وهذا الذي لا بد منه ضرورة، وهذا مشاهد في البلاد التي لا رئيس لها، فإنه لا يقام هناك حكم حق، ولا حد حتى قد ذهب الدين في أكثرها، فلا تصح إقامة الدين إلا بالإسناد إلى واحد»[1]

ثانياً الأدلة من السنة

لقد وردت كثير من الأحاديث التي تدل على وجوب الإمامة ووجوب طاعة الإمام ومنها:

١-قول رسول الله ﷺ: «**من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**»[2] وهذا يدل على وجوب نصب الإمام فإذا كان على المسلم بيعة واجبة في عنقه فلا بد أن تكون هذه البيعة لإمام.

٢-قوله ﷺ: «**لا يحل لثلاثة نفر يكونون بأرض فلاة إلا أمروا عليهم أحدهم**»[3]

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فإذا كان قد أوجب في أقل الجماعات وأقصر الاجتماعات، أن يولى أحدهم، كان هذا تنبيهاً على وجوب ذلك فيما هو أكثر من ذلك»[4]

---

(١) الفصل في الملل والنحل (٤/ ٨٧).

(٢) رواه مسلم ح: (١٨٥١).

(٣) رواه أحمد ح:(٦٦٤٧) وقال الأرناؤوط: حسن.

(٤) الحسبة لابن تيمية ص (٢٠).

ثالثاً الإجماع

استدل أهل السنة والجماعة على وجوب الإمامة بإجماع الأمة على ذلك، وأول ذلك إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على تعيين خليفة للنبي ﷺ بعد وفاته واجتماعهم في سقيفة بني ساعدة واختيار أبي بكر الصديق خليفة لرسول الله، يقول الشهرستاني: «الصحابة رضوان الله عليهم وهم الصدر الأول كانوا على بكرة أبيهم متفقين على أنه لا بد من إمام» [1] وقد نقل هذا الإجماع طائفة من أهل العلم منهم النووي حيث يقول: «وأجمعوا على أنه يجب على المسلمين نصب خليفة» [2] وابن خلدون يقول في مقدمته: «نصب الإمام واجب قد عرف وجوبه في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين، لأن أصحاب رسول الله ﷺ عند وفاته بادروا إلى بيعة أبي بكر رضي الله عنه وتسليم النظر إليه في أمورهم، وكذا في كل عصر بعد ذلك ولم تترك الناس فوضى في عصر من الأعصار، واستقر ذلك إجماعاً دالاً على وجوب نصب الإمام» [3]

---

(١) نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ص (٤٨٠).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ٢٠٥).

(٣) المقدمة (١/ ٢٠٣).

المطلب الثالث

أهداف ومقاصد الإمامة

الإمامة عند أهل السنة والجماعة لها أهداف ومقاصد فهي عندهم تخدم غرضاً رئيساً هو إقامة شريعة الله وحمل الناس على الالتزام بها وحفظ الكليات الخمس وهي الدين والعرض والمال والعقل والنفس.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «المقصود والواجب بالولايات إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خسراناً مبيناً ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم»[1]

ومقاصد الإمامة عند أهل السنة كما هو واضح من خلال تعريفهم للإمامة تتمثل في مقصدين رئيسين عظيمين هما: إقامة الدين، وسياسة الدنيا به.[2]

المقصد الأول: إقامة الدين والمقصود به دين الإسلام الحق، وهو المقصد الأهم. يقول ابن الهمام[3]: «والمقصد الأول إقامة الدين أي: جعله قائم الشعار على الوجه المأمور به من إخلاص الطاعات، وإحياء السنن، وإماتة البدع، ليتوفر العباد على طاعة المولى سبحانه»[4]

وإقامة الدين تكون بحفظه ونشره، والدعوة إليه، والجهاد في سبيل إعلاء كلمته. يقول السبكي [5]:

---

(١) الفتاوى لابن تيمية (٢٨/ ٢٦٢).

(٢) انظر: الإمامة العظمى للدكتور عبد الله الدميجي (ص ٨٠).

(٣) محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد المعروف بابن الهمام السواسي الحنفي، كمال الدين، من تصانيفه: شرح الهداية في فروع الفقه الحنفي، والتحرير في أصول الفقه، وغيرها، توفي سنة ٨٦١هـ. انظر: الضوء اللامع للسخاوي (٨/ ١٢٧)، شذرات الذهب (٧/ ٢٩٨).

(٤) المسامرة ص (١٥٣).

(٥) علي بن عبد الكافي بن علي الأنصاري الخزرجي، الفقيه المحدث، ولي قضاء دمشق، ودرس بها، كان يميل للتصوف، توفي سنة ٧٥٦هـ. طبقات السبكي (٦/ ١٤٦)، الدرر الكامنة (٣/ ٦٣)، طبقات الشافعية لابن

=

«فمن وظائف السلطان تجنيد الجنود، وإقامة فرض الجهاد لإعلاء كلمة الله تعالى، فإن الله تعالى لم يولّه على المسلمين ليكون رئيساً آكلاً شارباً مستريحاً، بل لينصر الدين، ويعلي الكلمة»[١].

ومن سبل إقامة الدين رد الشبه والبدع ومحاربتها، والأخذ على يد أهلها، يقول أبو يعلى[٢]: «إن على الإمام حفظ الدين على الأصول التي أجمع عليها سلف الأمة، فإن زاغ ذو شبهة عنه بين له الحجة، وأوضح له الصواب، وأخذه بما يلزمه من الحقوق والحدود، ليكون الدين محروساً من خلل، والأمة ممنوعة من الزلل»[٣]

المقصد الثاني: سياسة الدنيا بالدين.

لقد بين الله في كتابه أنه هو الخالق لعباده وصاحب الأمر فيهم ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[٤] فلله سبحانه الحكم فيهم وحده ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[٥] ولقد أنزل الله الكتب وأرسل الرسل وأمرهم بالحكم بما أنزل الله من شرائع يقول سبحانه: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾[٦] وحذر التحاكم إلى غيره ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾﴾[٧]

= قاضي شهبة(٣/ ٣٨).

(١) معيد النعم (ص ١٦).

(٢) محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء أبو يعلى، عالم عصره في الأصول والفروع ولي القضاء أيام القائم له تصانيف عديدة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٨٩)، والأعلام (٦/ ١٠).

(٣) الأحكام السلطانية (٢٧).

(٤) سورة الأعراف آية رقم (٤٦).

(٥) سورة الأنعام آية رقم (٥٧) وسورة يوسف (٤٠-٦٤).

(٦) سور ة المائدة آية رقم (٤٩).

(٧) سورة النساء آية رقم (٦٠).

فمن رضي بحكم ربه وسمع وأطاع فهو من أهل الإيمان الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[1] .

ومن أعرض عن حكم ربه وتحاكم إلى غيره فهو من أهل الضلال الذين قال الله فيهم: ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّن بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾[2] ولذلك فإن من أعظم واجبات الإمام تحكيم شرع الله وتنفيذ الحدود وإقامة الشرائع، يقول ابن تيمية: «وإقامة الحدود واجبة على ولاة الأمور»[3]

كما أن هناك مقاصد أخرى للإمامة عند أهل السنة:

- منها إقامة العدل بين الناس، يقول سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾[4] ويقول رسوله ﷺ: «**سبعة يظلهم الله في ظله يوم يوم لا ظل إلا ظله**» وذكر منهم: «**إمام عادل**»[5]

- ومنها اجتماع الأمة وعدم تفرقها واختلافها، يقول سبحانه: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾[6] وذلك لا يكون إلا إذا جعلوا لهم إماماً واحداً يحكم الدولة ويجمع شمل الأمة ويصرف عنها كل أسباب الفرقة والاختلاف.[7]

---

(١) سورة النور آية رقم (٥١).

(٢) سورة (٤٦-٥٠).

(٣) الحسبة (ص ٨٩).

(٤) سورة النساء آية (٥٨).

(٥) رواه البخاري ح:(٦٦٠) ومسلم ح:(١٠٣١).

(٦) سورة آل عمران آية رقم (١٠٣).

(٧) انظر: الإمامة العظمى للدكتور عبد الله الدميجي (١١٨).

المطلب الرابع

طرق انعقاد الإمامة

لم يرد نص صريح في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ يبين طرق انعقاد الإمامة إلا أن أهل السنة اعتمدوا الطرق التي انعقدت بها إمامة الخلفاء الراشدين الذين أمرنا رسول الله ﷺ باتباع سنتهم فقد قال رسول الله ﷺ «**فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ**»[1] يقول ابن رجب الحنبلي: «وفي أمره ﷺ باتباع سنته وسنة خلفائه الراشدين بعد أمره بالسمع والطاعة لولاة الأمور عموماً دليل على أن سنة الخلفاء الراشدين متبعة كاتباع سنته بخلاف غيرهم من ولاة الأمور»[2]

الطريقة الأولى: الاختيار.

حيث يقوم أهل الحل والعقد باختيار من توفرت فيه شروط الإمامة وتقديمه للمبايعة يقول الماوردي: «فإذا اجتمع أهل الحل والعقد للاختيار تصفحوا أحوال أهل الإمامة الموجودة فيهم شروطها، فقدموا للبيعة منهم أكثرهم فضلاً وأكملهم شروطاً ومن يسرع الناس إلى طاعته ولا يتوقفون عن بيعته، فإذا تبين لهم من بين الجماعة من أداهم الاجتهاد إلى اختياره عرضوها عليه فإن أجاب إليها بايعوه عليها وانعقدت ببيعتهم له الإمامة»[3]

وقد اختلف العلماء في العدد المقرر من أهل الحل والعقد والذي تنعقد البيعة بمبايعتهم للإمام يقول الماوردي: «قالت طائفة لا تنعقد إلا بجمهور أهل الحل والعقد من كل بلد»[4] وذهب إلى هذا القول أبو يعلى حيث يقول: «أما انعقادها باختيار أهل الحل والعقد فلا تنعقد

---

(١) تقدم تخريجه (٣٣).

(٢) جامع العلوم (٢/ ١٢١).

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي (٧).

(٤) المصدر نفسه (٧).

إلا بجمهور أهل الحل والعقد، قال أحمد في رواية إسحاق بن إبراهيم [1]: «الإمام الذي يجتمع قول أهل الحل والعقد عليه كلهم يقول هذا إمام»[2] وبهذه الطريقة تمت تولية أبي بكر الصديق ﷺ وعلي بن أبي طالب ﷺ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وإنما صار إماماً – أي أبو بكر ﷺ- بمبايعة جمهور الصحابة الذين هم أهل القدرة والشوكة »[3]

الطريقة الثانية: العهد أو الاستخلاف.

وهي أن يقوم الإمام أو الخليفة باختيار من يراه أهلاً للإمامة ليكون خليفة من بعده وبهذه الطريقة انتقلت الخلافة لعمر بن الخطاب والذي عهد له أبو بكر الصديق بالخلافة من بعده [4] وكذلك لعثمان بن عفان والذي تم اختياره من قبل أهل الشورى الستة الذين عهد لهم عمر بالخلافة من بعده، وأجمع الصحابة على ذلك[5] ولم يحتج أحد منهم على عدم جواز العهد، يقول الماوردي: «وأما انعقاد الإمامة بعهد من قبله فهو مما انعقد الإجماع على جوازه، ووقع الاتفاق على صحته»[6] ويقول النووي: «حاصله إن المسلمين أجمعوا على أن الخليفة إذا حضرته مقدمات الموت وقبل ذلك يجوز له الاستخلاف، ويجوز له تركه، فإن تركه فقد اقتدى بالنبي ﷺ في هذا وإلا فقد اقتدى بأبي بكر ﷺ وأجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف»[7].

---

(١) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه، الإمام الكبير شيخ المشرق سيد الحفاظ أبو يعقوب المروزي ثم الحنظلي نزيل نيسابور، توفي سنة ٢٣٨هـ. الجرح والتعديل (٢/ ٢٠٩)، والتقريب (٣٣٤).

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص (٢٥).

(٣) منهاج السنة (١/ ٥٣٠).

(٤) صحيح البخاري ح: (٣٦٦٨)

(٥) المصدر نفسه ح:(٣٧٠٠).

(٦) الأحكام السلطانية (١١).

(٧) صحيح مسلم بشرح النووي (١٢/ ٢٠٥).

الطريقة الثالثة: عن طريق الاستيلاء والغلبة

وهذه الطريقة ليست من الطرق الشرعية إلا أنها تجوز وقت الضرورة لأجل مصلحة المسلمين وحقن دمائهم[1] يقول النووي: «أما الطريق الثالث فهو القهر والاستيلاء فإذا مات الإمام فتصدى للإمامة من جمع شرائطها من غير استخلاف ولا بيعة وقهر الناس بشوكته وجنوده، انعقدت خلافته»[2]

ويقول ابن حجر: «وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه، لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء»[3]

ويشترط في المتغلب أن يكون مسلماً إذ لا تنعقد إمامة الكافر على المسلمين لقوله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾[4]

---

(١) انظر: الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة للدكتور عبد الله الدميجي (ص ٢٢٢).

(٢) روضة الطالبين (١٠/ ٤٦).

(٣) فتح الباري (١٣/ ٨)

(٤) سورة النساء آية رقم (١٤١).



المبحث الثاني

موقف المخالفين من الإمامة

وفيه مطالب:

المطلب الأول: موقف الخوارج من الإمامة.

المطلب الثاني: موقف المعتزلة من الإمامة.

المطلب الثالث: موقف الزيدية من الإمامة.

المطلب الرابع: موقف الرافضة من الإمامة.

المطلب الخامس: موقف الإسماعيلية من الإمامة.

المطلب الأول

موقف الخوارج من الإمامة

أولاً حكم الإمامة عند الخوراج :

يرى الخوارج وجوب الإمامة عدا فرقة النجدات التي قالت بعدم وجوبها، يقول ابن حزم رحمه الله: «اتفق جميع أهل السنة وجميع المرجئة وجميع الشيعة وجميع الخوارج على وجوب الإمامة وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله ﷺ حاشا النجدات من الخوارج فإنهم قالوا لا يلزم الناس فرض الإمامة وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم وهذه فرقة ما نرى بقي منهم أحد وهم المنسوبون إلى نجدة بن عمير الحنفي [1] القائم باليمامة، قال أبو محمد: وقول هذه الفرقة ساقط يكفي من الرد عليه وإبطاله إجماع كل من ذكرنا على بطلانه والقرآن والسنة قد وردا بإيجاب الإمام»[2]

ثانياً حكم إمامة المفضول مع وجود الفاضل

اختلف الخوارج في مسألة إمامة المفضول مع وجود الفاضل فمنهم من يجيزها ومنهم من يمنعها.[3] ولقد ذهبت الخوارج إلى صحة خلافة أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب ويرون أنهما أفضل أصحاب رسول الله ﷺ .[4]

ويعلل شيخ الإسلام ابن تيمية سبب عدم ظهور الخوارج في عهد الشيخين فيقول:

---

(١) نجدة بن عامر الحروري الحنفي رأس الفرقة النجدية من الحرورية ويعرف أصحابها بالنجدات. انفرد عن سائر الخوارج بآراء. توفي سنة ٦٩هـ. ميزان الاعتدال (٤/ ٢٤٥).

(٢) الفصل (٤/ ٨٧).

(٣) ذكر ذلك عنهم ابن حزم انظر الفصل (٤/ ١٦٣).

(٤) الفصل (٤/ ١١١).

«وكان شيطان الخوارج مقموعاً لما كان المسلمون مجتمعين في عهد الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان فلما افترقت الأمة في خلافة علي ﷺ وجد شيطان الخوارج موضع الخروج فخرجوا وكفروا علياً ومعاوية[1] ومن والاهما»[2]

وقد كفر الخوارج عثمان ﷺ بحجة أنه ولى عمالاً من أقاربه فجار بعضهم وحكم بغير حكم الله فكفر في رأيهم. أما علي فيكفرونه لأنه حكم الحكمين وخلع نفسه عن إمارة المؤمنين وحكم الرجال في دين الله، يقول الشهرستاني[3] وهو يعدد فرق الخوارج: «ويجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلي رضي الله عنهما ويقدمون ذلك على كل طاعة»[4]

---

(١) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية، القرشي الأموي المكي، أمير المؤمنين، ملك الإسلام، أسلم قبل الفتح وكتب الوحي ومات سنة ٦٠هـ، انظر: طبقات ابن سعد (٣/ ٣٢)، وأسد الغابة (٤/ ٣٨٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ٨٩).

(٣) محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، أبو الفتح شيخ أهل الكلام والحكمة وصاحب التصانيف منها الملل والنحل، ونهاية الإقدام مات سنة ٥٤٩هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٨٦) رقم (١٩٤)، العبر (٤/ ١٣٢).

(٤) الملل والنحل (١/ ١٣٣).

المطلب الثاني

موقف المعتزلة من الإمامة

أولاً حكم الإمامة عند المعتزلة

يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي[1]: «معرفة الإمام واجب، ولسنا نعني به أنه يجب معرفته سواء كان أو لم يكن، وإنما المراد إذا كان ظاهراً يدعو إلى نفسه، ولا خلاف في هذا – يعني بين المعتزلة- إلا شيء يحكى عن قاضي القضاة أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني[2]، ومن البعيد أن يكون قد أنكر ما قلناه، وإنما الذي يقوله: أن ذلك لا يجب على الكافة والعوام، وإنما هو من تكليف العلماء»[3]

ثم يبين القاضي عبد الجبار بأن الإمام يحتاج إليه لتنفيذ الأحكام الشرعية كإقامة الحد وحفظ بيضة البلد وسد الثغور وتجييش الجيوش والغزو وتعديل الشهود وما يجري هذا المجرى، ثم رد على الإمامية التي زعمت بأن الإمام يحتاج إليه لتعرف من جهته الشرائع، وذكر بأن الشرائع معروفة أدلتها من الكتاب والسنة والإجماع.[4]

ثانياً طرق انعقاد الإمامة

أما طريق الإمامة عند المعتزلة فهو ما يقرره القاضي عبد الجبار في أصوله فيقول: «فعندنا

---

(١) عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني أبو الحسين كان من شيوخ المعتزلة ولقبوه بقاضي القضاة ولي القضاء بالري ومات سنة ٤١٥هـ. انظر: تاريخ بغداد (١١/ ١١٣) وطبقات المعتزلة لأبي يعلى ص(١١٢).

(٢) علي بن عبد العزيز بن الحسن أبو الحسن الجرجاني الشافعي، فقيه أديب مفسر، من مصنفاته «تفسير القرآن المجيد » ولي قضاء الري، وتوفي سنة ٣٩٢هـ. انظر: البداية والنهاية (١١/ ٣٣١)، ووفيات الأعيان (٣/ ٢٧٨).

(٣) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص ٧٤٩).

(٤) انظر: المصدر نفسه (٧٥٠).

أنه النص في الأئمة الثلاثة والدعوة والخروج في الباقي، وعند المعتزلة أنه العقد والاختيار وإليه ذهبت المجبرة، ويحكى عن الجاحظ[1] أن الطريق إلى الإمامة إنما هو كثرة الأعمال، وإلى قريب من هذا ذهب عباد في طريق النبوة، فقد قال: إن طريقها الجزاء على الأعمال، وقالت الخوارج: إن طريقها الغلبة»[2]

ويتبين من النص السابق أن رأي القاضي عبد الجبار في طريق الإمامة يخالف ما عليه المعتزلة.[3]

ثم يبين القاضي عبد الجبار مسألة فيما إذا عقد لإمامين فيذكر بأن مذهب أبي علي [4] وأبي هاشم[5] بأن الإمامة للأول منهما، ووقع الخلاف فيما لو اتفق العقد عليهما في وقت واحد، فأبطل أبو هاشم عقدهما معاً وقال أبو علي بالقرعة بينهما.[6]

أما الأحق بالإمامة بعد رسول الله ﷺ فيذهب المعتزلة إلى أن الإمام بعد رسول الله ﷺ أبوبكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي وخالفهم القاضي عبد الجبار والذي يرى أن الأحق بها بعد رسول الله ﷺ على بن أبي طالب.[7]

---

(١) عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء الليثي، أبو عثمان الشهير بالجاحظ رئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة من أئمة الأدب له تصانيف كثير مات سنة ٢٥٥هـ. انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ٢١٢) وسير أعلام النبلاء (١١/ ٥٢٦).

(٢) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي (٧٥٣).

(٣) انظر في تقرير مذهب المعتزلة في ذلك: المواقف في علم الكلام للإيجي (٣/ ٥٩٥).

(٤) أبو علي: محمد بن عبد الوهاب البصري الجبائي شيخ المعتزلة، وصاحب التصانيف وكان على بدعته متوسعاً في العلم، سيال الذهن، توفي سنة ٣٠٣هـ. انظر: البداية والنهاية (١١/ ١٢٥) وسير أعلام النبلاء (١٤/ ١٨٣).

(٥) عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان ﷺ وهو المتكلم = شيخ المعتزلة ومصنف الكتب على مذهبهم، مات سنة ٣٢١هـ. انظر: الوافي بالوفيات (٢٧/ ١٢٩).

(٦) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص ٧٥٧).

(٧) المصدر نفسه (ص ٧٥٧).

يقول القاضي عبد الجبار في تقرير مذهب المعتزلة المخالف لمذهبه: «وعند المعتزلة أن الإمام بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي عليه السلام، ثم من اختارته الأمة، وعقدت له ممن تخلق بأخلاقهم، وسار بسيرتهم.»[1]

ويرى المعتزلة بأنه لا يجوز خلو الزمان ممن يصلح للإمامة.[2]

والمعتزلة وإن جوزوا الإمامة في غير قريش إلا أنهم لا يجوزون تقديم النبطي على القرشي.[3]

---

(١) المصدر نفسه (ص ٧٥٨).

(٢) المصدر نفسه (٧٥٨).

(٣) الملل والنحل (١/ ٩٦).

المطلب الثالث

موقف الزيدية من الإمامة

طرق انعقاد الإمامة

ترى الزيدية المتقدمة بأن الإمامة ثبتت لعلي بالنص الخفي ويذكر الشيخ الزيدي أحمد الصعدي[1] بأن مذهب الزيدية قاطبة بأن الإمامة بعد النبي في علي ثابتة بالنص الخفي.[2]

ويقول أحمد الشرفي[3] -وهو يتحدث عن أصول مذهب الزيدية-: «ويدينون بأن الإمام بعد رسول الله ﷺ علي عليه السلام ثم الحسن[4] ثم الحسين ثم من قام من ذريتهما جامعاً لخصال الإمامة»[5]

وترى الزيدية بأن طريق الإمامة بعد علي وولديه الحسن والحسين القيام والدعوة، حيث أنه لا نص فيمن عدا الثلاثة المذكورين لأن الإمامة بعدهم مما تعم به البلوى.[6]

وأما الزيدية المتأخرة والتي يمثلها الهادوية فهي ترى أن الإمامة بعد النبي ﷺ واجبة في

---

(١) أحمد بن يحيى بن حابس الصعدي، من علماء الزيدية بصعدة له كتب منها: شرح تكملة الأحكام، وشرح الثلاثين مسألة في أصول الدين. توفي سنة ١٠٦١هـ. الأعلام (١/ ٢٧٠).

(٢) انظر: الإيضاح شرح المصباح الشهير بشرح الثلاثين مسألة، لأحمد بن يحيى الصعدي (ص ٣٠٢).

(٣) أحمد بن محمد بن صلاح بن محمد الحرازي الشرفي فقيه يماني مؤرخ من كتبه اللآلئ المضية في أخبار أئمة الزيدية توفي ١٠٥٥هـ. الأعلام (١/ ٢٣٨).

(٤) الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي سبط رسول الله وريحانته، أمير المؤمنين أبو محمد ولد في رمضان سنة ثلاث من الهجرة وروى عن النبي ﷺ أحاديث مات سنة ٤٩هـ. الإصابة (٢/ ٦٠).

(٥) شرح الأساس الكبير لأحمد بن محمد الشرفي (١/ ١٣٥).

(٦) انظر: كتاب الأساس لعقائد الأكياس للقاسم بن محمد (ص ١٦٧).

علي بالنص الجلي كما ورد ذلك عن الإمام الهادي[1] في مجموع كتبه ورسائله حيث يقول في كتابه العدل والتوحيد وهو يعدد ما يجب على المسلم معرفته: «ثم يجب عليه أن يعلم أن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب أمير المؤمنين وسيد المسلمين ووصي رسول رب العالمين ووزيره وقاضي دينه وأحق الناس بمقام رسول الله ﷺ وأفضل الخلق بعده، وأعلمهم بما جاء به محمد وأقومهم بأمر الله في خلقه»[2]

ويقول في موضع آخر: «ثم يجب أن يعلم أن الإمامة لا تجوز إلا في ولد الحسن والحسين بتفضيل الله لهما، وجعله ذلك فيهما وفي ذريتهما حيث يقول تبارك وتعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[3] ثم قال سبحانه: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾﴾[4] فورثة الكتاب محمد وعلي والحسن والحسين ومن أولدوه من الأخيار»[5].

ويقول في كتابه الأحكام: «الإمام الذي تجب طاعته هو أن يكون من ولد الحسن أو الحسين عليهما السلام»[6]

ثم يسلسل الإمامة في البطنين، مبينا شروط الإمام فيقول: «وأن الإمام من بعد الحسن والحسين من ذريتهما من سار بسيرتهما وكان مثلهما واحتذى بحذوهما فكان ورعاً تقياً صحيحاً

---

(١) يحيى بن الحسين بن القاسم الهاشمي الحسني الهادي من أئمة الزيدية ولد بالمدينة من آثاره الأحكام في الحلال والحرام، وغيره توفي سنة ٢٩٨هـ. معجم المؤلفين (١٤/ ١٩١).

(٢) المجموعة الفاخرة (مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي) (٨٥).

(٣) سورة البقرة آية (١٢٤).

(٤) فاطر آية (٣٢).

(٥) المجموعة الفاخرة (١٣٥).

(٦) كتاب الأحكام في الحلال والحرام، للإمام الهادي (٢/ ٤٥٩).

نقياً وفي أمر الله سبحانه مجاهداً وفي حطام الدنيا زاهداً وكان فاهماً لما يحتاج إليه عالماً بتفسير ما يرد عليه شجاعاً حكيماً بذولاً سخياً رؤوفاً بالرعية متعطفاً محسناً حليماً مساوياً لهم بنفسه مشاوراً لهم في أمره، غير مستأثر عليهم ولا حاكم بغير حكم الله فيهم قائماً شاهراً لنفسه رافعاً لرايته مجتهداً مفرقاً للدعاة في البلاد غير مقصر في تأليف العباد... إلى أن قال: فمن كان كذلك من ذرية الحسن والحسين فهو الإمام المفترض طاعته، الواجبة على الأمة نصرته، مثل من قام من ذريتهما من الأئمة الطاهرين، الصابرين لله المحتسبين »[1] كما يرى الهادوية بأن علياً لم يبايع أحداً من الثلاثة الخلفاء، وأنه لم يبايع غير رسول الله ﷺ.[2]

(١) المجموعة الفاخرة (كتاب العدل والتوحيد ٨٧).

(٢) انظر: المنير على مذهب الإمام الهادي، لأحمد بن موسى الطبري (ص ١٥٥).

المطلب الرابع

موقف الرافضة الإثنى عشرية من الإمامة

أولاً تعريف الإمامة عند الرافضة الإثنى عشرية

قالت الرافضة الإثنى عشرية في تعريفها اصطلاحاً: «الإمامة رياسة عامة في أمور الدين والدنيا لشخص من الأشخاص نيابة عن النبيﷺ»[1]

يقول المقداد[2] في شرح هذا التعريف: «فالرياسة جنس قريب والجنس البعيد هو النسبة وكونها عامة فصل يفصلها عن ولاية القضاء والنواب، في أمور الدين والدنيا بيان لمتعلقها فإنها كما تكون في الدين فكذا في الدينا وكونها لشخص إنساني فيه إشارة إلى أمرين: الأمر الأول: أن مستحقها يكون شخصاً معيناً معهوداً من الله تعالى ورسوله لا أي شخص اتفق. الأمر الثاني: أنه لا يجوز أن يكون مستحقها أكثر من واحد في عصر واحد وزاد بعض الفضلاء في التعريف بحق الأصالة ، والحق أن ذلك يخرج بقيد العموم فإن الغائب المذكور لا رياسة له على إمامة فلا تكون رياسته عامة. ومع ذلك كله فالتعريف ينطبق على النبوة فحينئذ يزاد فيه بحق النيابة عن النبي أو بواسطة بشر»[3].

الفرق بين الإمامة والخلافة والرسالة عند الرافضة الإثنى عشرية:

لفظ الإمامة عند الرافضة الإثنى عشرية يعطي مدلولاً أشمل وأوسع من لفظ الخلافة فهي كما يقولون: «منصب إلهي يختلف عن الخلافة والرسالة والنبوة ويجتمع مع أي من هذه الأمور دون أن يدخل في حقيقتها. فالخلافة هي منصب استخلاف للرسالة، ونيابة عن

---

(١) أعيان الشيعة (١/ ٥٣).

(٢) مقداد بن عبد الله بن محمد الحلي الأسدي فقيه إمامي من مؤلفاته: «كنز العرفان في فقه القرآن»، و«إرشاد الطالبين» توفي ٨٢٦هـ. الأعلام (٧/ ٢٨٢).

(٣) منار الهدى (ص ٤-٧).

الرسول ﷺ وسواء حصل بالنص أو بالإجماع أو غيرهما. والنبوة تحمل الأنباء والأخبار عن الله. والرسالة تحمل التبشير والإنذار والتبليغ، والإمامة هي الولاية الإلهية العامة على الخلق فيما يخص شؤونهم الدينية والدنيوية»[1]

وإنما صبغ الرافضة الإمامة بهذه الصبغة لاعتقادهم «أن التشريع الإسلامي لم يستوف أغراضه ولم يبلغ أهدافه في حياة النبي ﷺ في شؤون التشريع والحكم ولم تنقطع بوفاة النبي ﷺ حاجة الناس إلى التبليغ والهداية، والتعليم، والتفسير لمتشابه الكتاب والأخذ على مناهج الدين ... فلم يستوف النبي ﷺ أغراض الرسالة في حياته القصيرة الكريمة بما اكتنفها من حروب وشدائد ومحن خاضها النبي ﷺ في سبيل الدعوة الإسلامية أما الآية الكريمة ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ فهي تعني شيئاً آخر غير ما تعرفه العامة»[2] فالتشريع الإسلامي عندهم ماض إلى حين وفاة الإمام المنتظر وعلى هذا فالإمامة مكملة للرسالة، ومن هنا يتضح لنا السبب الذي جعل للإمامة تلك المنزلة العظيمة عند الرافضة.

ثانياً مكانة الإمامة عند الرافضة الإثنى عشرية:

اهتمت الرافضة بمسألة الإمامة فجعلتها أصل الإيمان وشرط قبول الأعمال بل إنها لعظمها عرضت على الخلق وهم في عالم الذر فآمن بها من آمن وكفر من كفر.

يقول هاشم البحراني[3]: «فبحسب الأخبار الواردة في أن الولاية أي الإقرار بنبوة النبي، وإمامة الأئمة، والتزام حبهم، وبغض أعدائهم ومخالفيهم أصل الإيمان مع توحيد الله عز وجل

---

(١) الإمامة في التشريع الإسلامي للآصفي (٢٧).

(٢) المرجع نفسه (٢٧-٢٨).

(٣) هاشم بن سليمان بن إسماعيل الحسيني البحراني من الإمامية من تصانيفه «البرهان في تفسير القرآن» توفي ١١٠٧هـ. معجم المؤلفين (٤/ ٥١) والأعلام (٨/ ٦٦).

بحيث لا يصح الدين إلا بذلك كله، بل إنها سبب إيجاد العالم وبناء حكم التكليف وشرط قبول الأعمال، والخروج عن حد الكفر والشرك، وأنها التي عرضت كالتوحيد على الخلق جميعاً، وأخذ عليها الميثاق، وبعث لها الأنبياء وأنزلت الكتب»[١].

ويقول المجلسي[٢]: «ولا ريب في أن الولاية والاعتقاد بإمامة الأئمة عليهم السلام والإذعان لهم من جملة أصول الدين وأفضل من جملة أصول الدين وأفضل من جميع الأعمال البدنية لأنها مفتاحهن»[٣].

وقد جعل الرافضة الإمامة ركناً من أركان الإسلام، فقد روى الكليني[٤] في الكافي عن أبي جعفر[٥] قال: بني الإسلام على خمس الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والولاية، ولم يناد بشيء ما نودي بالولاية يوم الغدير.[٦] كما أن الإمامة عندهم شرط لقبول الأعمال فهذا القمي[٧] يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ

---

(١) مقدمة البرهان للبحراني (ص١٩).

(٢) محمد باقر بن محمد باقر المجلسي الثاني الأصفهاني مؤرخ إمامي من مصنفاته بحار الأنوار و مرآة العقول توفي سنة ١١١٠هـ. معجم المؤلفين (٣/ ١٥٤) وتاريخ العلماء للحكيمي (٨٧).

(٣) مرآة العقول للمجلسي (٧/ ١٠٢).

(٤) محمد بن يعقوب بن إسحاق، أبو جعفر الكليني. اعتبره الشيعة أوثق الناس، وأثبتهم على الإطلاق، وأثنوا على كتابه الكافي ثناءً جماً. وهو أوثق المصادر عندهم. توفي سنة ٣٢٨هـ. انظر:روضات الجنات للخوانساري (٦/ ١١٦) حاشية لؤلؤة البحرين لمحمد صادق بحر العلوم (ص ٣٨٩).

(٥) محمد بن علي بن الحسين بن علي العلوي الفاطمي المدني، أبو جعفر الباقر زين العابدين كان أحد من جمع بين العلم والعمل والسؤدد والشرف والثقة، مات سنة ١١٤هـ بالمدينة. انظر: طبقات ابن سعد (٥/ ٣٢٠)، حلية الأولياء (٣/ ١٨٠).

(٦) الكافي (٢/ ٢١) حديث رقم (٨).

(٧) علي بن إبراهيم بن هاشم القمي مفسر إمامي إخباري أخذ عنه الكليني من كتبه تفسير القرآن والناسخ والمنسوخ، كان حيًّا قبل ٣٢٩هـ. معجم المؤلفين (٢/ ٣٨٩).

﴿ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖ ﴾: «من لم يقر بولاية أمير المؤمنين بطل عمله مثل الرماد الذي يجيء به الريح فيحمله»[1]. وعلق المجلسي على هذه الآية قائلاً: «واعلم أن الإمامية أجمعوا على اشتراط صحة الأعمال وقبولها بالإيمان الذي من جملته الإقرار بولاية جميع الأئمة وإمامتهم»[2]

ثالثاً: حكم منكر الإمامة عند الرافضة الإثنى عشرية:

بما أن الرافضة جعلوا الإمامة ركناً من أركان الإسلام وشرطاً لقبول الأعمال فإن منكرها كافر بل هو أشد كفراً من منكر النبوة وذلك أن «الإمامة لطف عام والنبوة لطف خاص، لإمكان خلو الزمان من نبي حي بخلاف الإمام لما سيأتي، وإنكار اللطف العام شر من إنكار اللطف الخاص، وإلى هذا أشار الصادق [3] بقوله: منكر الإمامة أصلاً ورأساً هو شرهم»[4] ولهذا فالإيمان لا يثبت بدونها، يقول الحلي[5]: «الإمامة من جملة ما هو أعظم أركان أركان الدين لا يثبت الإيمان بدونها»[6]

ولهذا فإن لفظ مؤمن عند الرافضة لا يطلق إلا على من أقر بإمامة الأئمة الاثني عشر فقد

---

(١) تفسير القمي (١/ ٣٦٨).

(٢) بحار الأنوار (١٧/ ٣٦٦).

(٣) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أمه أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر، وأمها أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر، ولهذا كان يقول: ولدني أبو بكر الصديق مرتين وكان يغضب من الرافضة، ويمقتهم، ولد سنة ٨٠هـ، ورأى بعض الصحابة، كان صدوقاً، وثقه العلماء، توفي سنة ١٤٨هـ. التقريب (٩٥٨)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٩٢).

(٤) الألفين للحلي (٣).

(٥) جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، انتهت إليه رئاسة الإمامية في وقته، له أكثر من كتاب منها كشف المراد، وأنوار الملكوت وغيرها. انظر: رجال الحلي ص١١٩، أمل الآمل للحر العاملي (٢/ ٨١).

(٦) الألفين للحلي (ص ٢٨).

روى الصدوق[1] عن جعفر الصادق أن رسول الله ﷺ قال: «**الأئمة بعدي اثنا عشر أولهم علي ابن أبي طالب وأخرهم القائم فهم خلفائي وأوصيائي وأوليائي وحجج الله على أمتي بعدي المقر بهم مؤمن والمنكر لهم كافر**»[2] وقرر المفيد[3] عقيدة الرافضة في هذه المسألة فقال: «اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة، وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض إطاعته فهو كافر ضال مستحق الخلود في النار»[4]

رابعاً منزلة الأئمة عند الرافضة الإثنى عشرية

سبق أن بينا أن الرافضة يعتقدون بأن الإمامة منصب إلهي كالنبوة وأنه ليس للبشر حق اختيار الإمام أو تعيينه بل وليس للإمام نفسه حق تعيين من يأتي بعده، وقد وضعوا على لسان أئمتهم عشرات الروايات في ذلك منها ما نسبوه إلى محمد الباقر أنه قال: «أترون أن هذا الأمر إلينا نجعله حيث نشاء؟ لا والله ما هو إلا عهد من رسول الله رجل فرجل مسمى حتى تنتهي إلى صاحبها».[5]

ويعتقد الرافضة أن الرسول ﷺ قد نص على الأئمة من بعده وعينهم بأسمائهم، وهم اثنا عشر إماماً لا يزيدون ولا ينقصون، وقد ساقوا الكثير من الروايات التي تذكر أسماء هؤلاء

---

(١) محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه، أبو جعفر القمي المعروف بالصدوق إمامي. من مؤلفاته: الهداية، الاعتقادات أو العقائد، وغيرها كثير. توفي سنة ٣٨١هـ. انظر: الفهرست لابن نديم (ص ٢٧٧)، رجال الطوسي (ص ٤٩٥).

(٢) من لا يحضره الفقيه للصدوق (٤/ ١٣٢).

(٣) محمد بن محمد بن النعمان البغدادي الشيعي يعرف بابن المعلم انتهت إليه رئاسة الشيعة في وقته كثير التصانيف، توفي ٤١٣هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٤٤)، ومعجم المؤلفين (٣/ ٦٩٦).

(٤) مقدمة البرهان للبحراني (٢٠).

(٥) الكافي (٢/ ٢٧٨) والبحار (٢٣/ ٨٧).

الأئمة[1] ولقد جعلت الرافضة لهؤلاء الأئمة منزلة عظيمة لم يصل إليها ملك مقرب ولا نبي مرسل، بل وأسندوا لهم ماهو من خصائص الألوهية أو من معجزات الأنبياء كإحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص[2] وأنهم يعلمون ما كان وما يكون إلى يوم القيامة [3] وأنهم يعلمون متى يموتون، وأنه لا يقع ذلك إلا باختيارهم [4] وأن إياب الخلق عليهم وأن حسابهم عليهم.[5]

(١) انظر: كمال الدين (٢٤٠) والغيبة للطوسي (١٣) والبحار للمجلسي (٣٦/ ٢١٦).

(٢) انظر: البحار (٢٧/ ٢٩).

(٣) المصدر نفسه (٢٦/ ١٠٩).

(٤) المصدر نفسه (٢٧/ ٢٨٥).

(٥) المصدر نفسه (٢٧/ ٣١١).

المطلب الخامس

موقف الإسماعيلية من الإمامة

أولاً تعريف الإمامة عند الإسماعيلية

عرف الإسماعيلية الإمامة بأنها: «اعتقاد وصاية علي بن أبي طالب وإمامة الأئمة المنصوص عليهم من ذريته ووجوب طاعته وطاعة الأئمة»[1]

ثانياً بم تنعقد الإمامة عند الإسماعيلية

الإمامة عندهم لا تثبت إلا بالنص من الله، يقول مصطفى غالب [2]: «ومن أصول ومرتكزات العقيدة الإسماعيلية ضرورة وجود الإمام المنصوص عليه من نسل علي بن أبي طالب»[3]

والإسماعيلية تعتقد باستمرار الإمامة وتسلسلها، وهم بذلك يخالفون الرافضة الذين يعتقدون أن الإمام الثاني عشر هو آخر الأئمة. أما الإسماعيلية فهم يعتقدون أن الأرض لا تخلو من إمام ظاهر أو مستور كما قال أحد دعاتهم: «إن الأرض لا تخلو طرفة عين من قائم لله بحق لهداية عباد الله وخلقه إما ظاهراً مشهوراً أو باطناً مستوراً»[4].

---

(١) ديوان المؤيد لمحمد كامل (ص ٧٠).

(٢) مصطفى غالب من الطائفة الإسماعيلية، لبناني معاصر . ترجم لأئمة الإسماعيلية وأسهب في ذكر موقف الإسماعيلية من المهدي المنتظر. من مؤلفاته أو مصنفاته: تاريخ الدعوة الإسماعيلية، الإمامة وقائم القيامة. انظر: مقدمة تاريخ الدعوة الإسلامية لمصطفى غالب.

(٣) تاريخ الدعوة الإسلامية (ص ٥٠).

(٤) الأزهار ضمن منتخبات إسماعلية لعادل العواص (١٨٩).

ثالثاً منزلة الإمامة عند الإسماعيلية

تعتبر الإسماعيلية من أشد الفرق غلواً وتطرفاً في مسألة الإمامة فهي عندهم «قطب الدين وأساسه، والتي يدور عليها جميع أنوار الدين»[1] ولقد جعلت الإسماعيلية الإمامة أحد أركان الدين بل أهم أركانه فقد رووا عن الباقر أنه قال: بني الإسلام على سبع دعائم الولاية وهي أفضلها وبها وبالولي يوصل إلى معرفتها والطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد.[2]

كما أنهم جعلوا الإمامة هي الإيمان والشرط الأول في قبول الأعمال يقول أحد دعاتهم: «إن الإمامة أحد أركان الدين بل هي الإيمان بعينه وهي أفضل الدعائم وأقواها لا يقوم الدين إلا بها كالدائرة التي تدور عليها الفرائض لا تصح إلا بوجودها»[3] ويقول أحد دعاتهم : «فإن أطاع المرء الله ورسوله وعصى الإمام أو كذب به فهو آثم وغير مقبولة منه طاعة الله وطاعة رسوله»[4]

رابعاً مقامات الإمامة عند الإسماعيلية

الإمامة عندهم درجات ومقامات يقول مصطفى غالب: «ويستدل من المصادر الإسماعيلية السرية أن مقامات الإمامة ودرجاتها التي كانت معروفة في دور الستر والتقية هي:

١. الإمام القيم: وتعتبر أعلى مراتب الإمامة وأرفعها وهو الذي يقيم الرسول الناطق ويعلمه رسالة النطق.

٢. الإمام الأساس: وهو القائم بأعمال الرسالة وفيه يتسلسل الأئمة المستقرون في الأدوار الزمنية.

٣. الإمام المتمم: وهو الذي يتم الرسالة في نهاية الدور الذي يقوم به سبعة من الأئمة فهو

---

(١) إثبات الإمامة للنيسابوري (٤٧).

(٢) تاج العقائد لعلي بن الوليد (ص ٦٥).

(٣) المصابيح في إثبات الإمامة للكرماني (ص ١٢).

(٤) ديوان المؤيد (٧٠).

سابعهم.

٤. الإمام المستقر: صاحب الحق في توريث الإمامة لولده بموجب النص على الإمام الذي يأتي بعده وهو الأصل.

٥. الإمام المستودع: لا يستطيع توريث الإمامة لأحد من ولده يتسلم الإمامة في الظروف والأدوار الاستثنائية»[١].

وقد بلغ الغلو ذروته عند الإسماعيلية حيث جعلوا مرتبة الإمامة أعظم قدراً من النبوة والرسالة حيث أطلقوا على النبوة والرسالة رتبة (الاستيداع) وأطلقوا على الإمامة رتبة (الاستقرار) وحسب أصولهم فإن رتبة الاستقرار أفضل من رتبة الاستيداع وهذا أحد دعاتهم يقول: «إن إبراهيم عليه الصلاة والسلام اجتمعت عنده النبوة والرسالة والوصاية والإمامة فابنه إسماعيل سلمه رتبة الوصاية والإمامة بأمر من الله تعالى إذ هو مقام إلهي وهيكله نوراني، وسلم إلى ولده إسحاق رتبة النبوة والرسالة وجعله خادماً بين يدي أخيه إسماعيل وحجاباً عليه، داعياً إليه ؛ لأن إسماعيل وأولاده مقامات إلاهية ذوو هياكل نورانية إذ هم أهل الاستقرار وإسحاق وأولاده حجج ودعاة ظاهرة لإسماعيل وأولاده وحجب عليهم»[٢]

خامساً :منزلة الأئمة عند الإسماعيلية

غلت الإسماعيلية في أئمتهم غلواً شديداً حيث ادعوا لهم كثيراً من صفات الألوهية بل ونسبوا ذلك زوراً وبهتاناً للأئمة فقد ادعوا أن علياً قال عن نفسه: «أنا سر الأسرار أنا قائد الأملاك أنا حفيظ الألواح أنا الأول والآخر أنا الباطن والظاهر إلى أن يقول: أنا والله وجه الله أنا أسد الله أنا كاشف الكرب»[٣]

---

(١) الإمامة وقائم القيامة (ص ١٤٨).

(٢) الأنوار اللطيفة للحارثي (ص ١٢٢).

(٣) رسالة مطالع الشموس لأبي فراس (ص ٣٣).

كما نقل أمثال ذلك الداعي إدريس عماد الدين[1] عن علي بن أبي طالب أنه قال عن نفسه: «أنا أحيي وأميت وأخلي وأرزق وأبرئ الأكمه والأبرص وأنبئكم بما تأكلون وتدخرون في بيوتكم»[2] ونقل الشيرازي عن علي أيضاً أنه قال على منبره: «أنا الأول وأنا الآخر وأنا الظاهر وأنا الباطن وأنا بكل شيء عليم، وأنا الذي رفعت سماءها وأنا الذي دحوت أرضها وأنا أنبت أشجارها وأنا الذي أجريت أنهارها»[3]

ولذا فهم يخافون الأئمة كما يخافون الله ويعظمونهم ويسجدون لهم ولا يعترضون على أوامرهم يقول أحد دعاتهم: «وأنه لا يعترض على شيء من أوامره —أي الإمام- ونواهيه وأقواله وأفعاله»[4] ويقول مصطفى غالب: «ينبغي لمن واجه الإمام أن يبدأ بالسلام عليه ثم يقبل الأرض بين يديه يعتقد ذلك تعظيماً وتقرباً إلى الله»[5].

ومن مظاهر تأليه الأئمة عند الإسماعيلية أنهم زعموا أن الإمام يعلم الغيب ويكشف المكنون وهذا قاضيهم ابن حيون[6] يقول: «وجاء عن أولياء الله من الأخبار عما كان ويكون من أمر العباد.»[7] ويقول الشيرازي: «أن الأئمة يعلمون من أمر المبدأ والمعاد ما حجبه الله عن

---

(١) إدريس بن الحسن بن عبد الله القرشي من دعاة الإسماعيلية من مؤلفاته «نزهة الأفكار» توفي سنة ٨٧٢هـ. الأعلام (١/ ٢٧٩).

(٢) زهر المعاني لإدريس عماد الدين (ص ٧٧).

(٣) المجالس المؤيدية للشيرازي

(٤) إثبات الإمامة للنيسابوري (٥١).

(٥) الإمامة وقائم القيامة لمصطفى غالب (١٧٥).

(٦) النعمان بن محمد بن منصور أبو حنيفة بن حيون التميمي يقال له القاضي النعمان. ذكر النوري الطبرسي الشيعي الاثني عشري: أن النعمان كان اثني عشرياً ثم صار داعية إسماعيلي، له عدة مؤلفات منها: اختلاف أصول المذاهب، افتتاح الدعوة، أساس التأويل الباطن. توفي سنة: ٣٦٣هـ. انظر: مستدرك الوسائل للنوري الطبرسي (٣/ ٢١٣)، تاريخ الدعوة الإسماعيلية لمصطفى غالب (ص ١٩٨ - ٢٠٢).

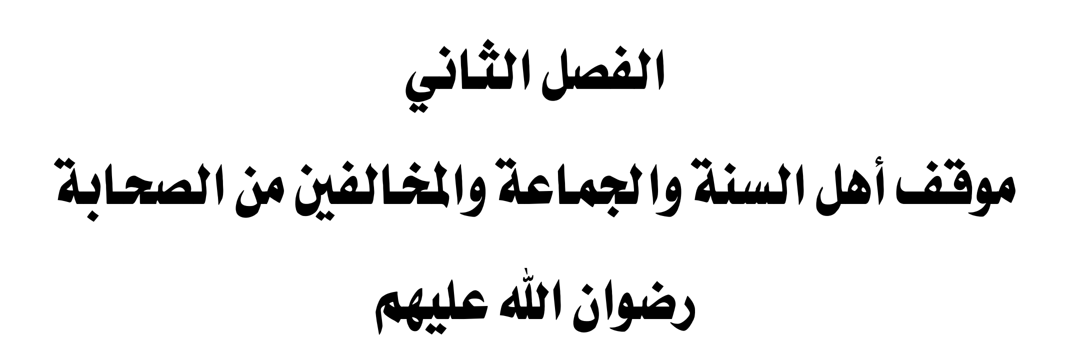
(٧) تأويل الدعائم للقاضي ابن حيون (١/ ١٤٥).

عن كافة العباد»[1] ويستدلون على ذلك بما رووه عن علي أنه قال: «سلوني قبل أن تفقدوني فو الذي فلق الحبة وبرأ النسمة لا تسألوني عن علم ما كان وما يكون وعن علم مالا تعلمون إلا أخبرتكم»[2]

---

(١) المجالس المؤيدة للشيرازي (٤٤١).

(٢) المجالس والمسايرات لابن حيون (٢٧٢).



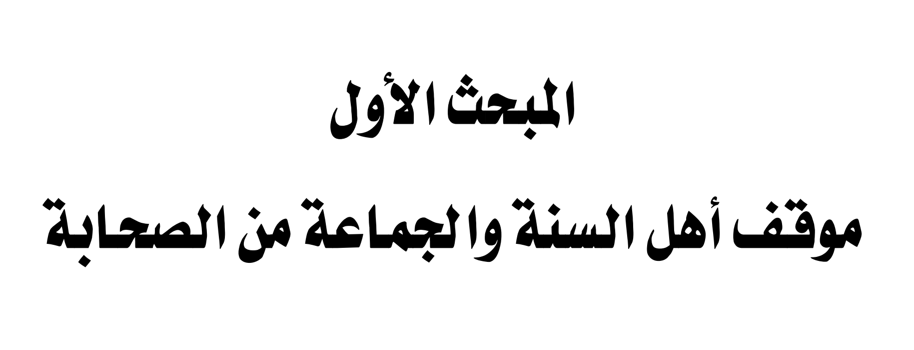
الفصل الثاني

موقف أهل السنة والجماعة والمخالفين من الصحابة رضوان الله عليهم

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: موقف أهل السنة والجماعة من الصحابة رضوان الله عليهم.

المبحث الثاني: موقف المخالفين من الصحابة رضوان الله عليهم.



وفيه تمهيد وأربعة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالصحابي.

المطلب الثاني: عدالة الصحابة وموقف أهل السنة منها.

المطلب الثالث: موقف أهل السنة فيما حصل بين الصحابة.

المطلب الرابع: حكم ساب الصحابة عند أهل السنة والجماعة

تمهيد

لقد أجمع أهل السنة والجماعة على سمو منزلة الصحابة وعلو مكانتهم ورفعة شأنهم وعدالتهم، وقد استقى أهل السنة والجماعة معتقدهم في الصحابة من النصوص الثابتة من القرآن العظيم ومن سنة المصطفى ﷺ والتي تبين ما للصحابة من منزلة وفضل .. وكيف لا تكون لهم هذه المنزلة وتلك المكانة وهم من اختارهم الله العليم الحكيم لصحبة سيد الأولين والآخرين محمد بن عبد الله ﷺ، ونصرة دينه، فهم الصفوة المؤمنة التي حملت عبء الرسالة، وبهم أظهر الله الإسلام، وأعلى كلمة الحق، وهم الذين قدموا أرواحهم وأموالهم وأنفسهم وأهليهم فداء لله ونصرة لدينه ولرسوله ﷺ فأعلوا كلمة الحق مدوية في كل مكان، وأعطوا الأمة سلفا وخلفا أروع الأمثلة في الصبر على البلاء، والتضحية والفداء، ورسوخ العقيدة، وصدق اليقين، فكانوا مثالاً لكل مسلم يحمل بين جوانبه حقيقة الإيمان، وسمو الغاية، وسنبين بإذن الله موقف أهل السنة والجماعة من الصحابة الكرام في هذا المبحث والذي يشتمل على أربعة مطالب.

المطلب الأول: التعريف بالصحابي.

المطلب الثاني: عدالة الصحابة وموقف أهل السنة منها.

المطلب الثالث: موقف أهل السنة فيما حصل بين الصحابة.

المطلب الرابع: حكم ساب الصحابة عند أهل السنة والجماعة.

المطلب الأول

تعريف الصحابي

أولاً: تعريف الصحابي لغة

الصاحب اسم فاعل، من صحب يصحب فهو صاحب ويقال في الجمع أصحاب وأصاحيب وصحب وصحاب وصحبة وصحبان وصَحابة وصِحابة بالفتح والكسر.

والصاحب مشتق من الصحبة وهي في اللغة بمعنى الملازمة والانقياد، وكل شيء لازم شيئاً فقد استصحبه[1] «والصاحب الملازم إنساناً كان أو حيواناً أو مكاناً أو زماناً ولا فرق بين أن تكون صحبته بالبدن وهو الأصل والأكثر ولا يقال في العرف إلا لمن كثرت ملازمته»[2]

ثانياً تعريف الصحابي في اصطلاح العلماء

اختلف العلماء في تعريف الصحابي اصطلاحاً، وخلافهم مبني على ما ينبغي أن يراعى في المعنى هل هو المعنى اللغوي أو المعنى العرفي؟

تعريف الصحابي عند أهل الحديث

جمهور أهل الحديث راعوا المعنى اللغوي العام. يقول الإمام البخاري: «ومن صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه»[3]. وقد ذكر ابن حجر بيانا لمعنى الصحبة وفصل في تعريفه فقال: « وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم مؤمنا به ومات على الإسلام،فيدخل فيمن لقيه: من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى. ويخرج بقيد الإيمان من لقيه كافراً ولو أسلم بعد ذلك إذا لم يجتمع به مرة

---

(١) لسان العرب (٧/ ٢٨٦) والصحاح للجوهري (١/ ١٦١) وتاج العروس (٣/ ١٨٥).

(٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني (٢٨٢).

(٣) الجامع الصحيح (٣/ ٥).

أخرى »[1]. وهذا التعريف هو الذي مال إليه أكثر أهل الحديث .

يقول الإمام أحمد بن حنبل : بعد أن ذكر أهل بدر فقال : «أفضل الناس بعد هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ، القرن الذي بعث فيهم، كل من صحبه سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه، له من الصحبة على قدر ما صحبه وكانت سابقته معه وسمع منه ونظر إليه»[2]

وقال الإمام علي بن المديني[3] : «من صحب النبي أو رآه ساعة من نهار فهو من أصحاب النبي ﷺ»[4]. وبهذا يتضح أن معنى الصحابي عند أهل الحديث يتفق مع المعنى اللغوي.

تعريف الصحابي عند أهل الأصول

أما أهل الأصول فالصحابي عندهم:

من لقي النبي ﷺ يقظة، مؤمناً به، بعد بعثته، حال حياته، وطالت صحبته، وكثر لقاؤه به، على سبيل التبع له، والأخذ عنه، وإن لم يرو عنه شيئاً، ومات على الإيمان.

قال ابن الصلاح: «اختلف أهل العلم في أن الصحابي من ؟ فالمعروف من طريقة أهل الحديث أن كل مسلم رأى رسول الله ﷺ فهو من الصحابة. قال البخاري في صحيحه: من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه، وبلغنا عن أبي المظفر السمعاني

---

(١) الإصابة ١/ ٧ وانظر النكت على نزهة النظر لابن حجر (١٤٩).

(٢) نقله عنه الخطيب في الكفاية (٥١).

(٣) علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح بن بكر بن سعد السعدي، مولاهم البصري، برع في الحديث وعلومه، وصنف وجمع، وساد الحفاظ في معرفة العلل، حتى قيل: إن تصانيفه بلغت مائتي مصنف، كان الأئمة يعظمونه حتى قال البخاري: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني، توفي سنة ٢٣٤هـ. انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٣٤٩)، والتقريب (٤٧٩٤).

(٤) فتح المغيث (٣/ ٩٣).

المروزي[1] أنه قال : أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثا أو كلمه، ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة، وهذا لشرف منزلة النبي ﷺ، أعطوا كل من رآه حكم الصحبة. وذكر أن اسم صحابي من حيث اللغة، والظاهر يقع على من طالت صحبته للنبي ﷺ وكثرت مجالسته له على طريق التبع له والأخذ عنه. قال: وهذه طريق الأصوليين»[2] ومن هنا يتضح أن الأصوليين في تعريفهم للصحابي راعوا المعنى العرفي.

وتعريف أهل الحديث للصحابي هو الأرجح للأدلة التالية:

أولا : إن المعاني اللغوية من الأمور المستقرة والتي لا تتغير بتغير الزمان والمكان بخلاف العرف الذي يتغير في غالب الأحيان بتغير الزمان والمكان، وعند الاختلاف والنزاع يرجع للمعان اللغوية الثابتة في معاييرها دون المتغيرة بتغير الأحوال.

ثانيا:إن أهل الحديث عندما عرفوا الصحابي راعوا المعنى اللغوي بمعناه العام الشامل لطول الصحبة وقصرها، ولم يقصروه على بعض أفراده كما فعل ذلك أهل الأصول ولا شك أن مراعاة المعنى اللغوي العام الذي يشمل جميع أفراد المعنى أولى من قصره على بعضهم [3]

ثالثا: اختلاف أهل الأصول في تحديد مدة المصاحبة دليل على عدم استنادهم إلى أصل ثابت وبرهان قاطع، فالبعض اشترط أن تكون سنة فأكثر ومنهم من اشترط دون ذلك، وهذا يدل على أن قولهم بلا دليل[4] .

---

(١) منصور بن محمد بن عبد الجبار أبو المظفر السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي من مصنفاته البرهان والأمالي وغيرها، وكان من أهل الحديث والسنة. توفي سنة ٤٨٩هـ. انظر: البداية والنهاية (١٢/ ١٥٣) سير أعلام النبلاء (١٩/ ١١٤) رقم (٦٢).

(٢)مقدمة ابن الصلاح ١٤٦.

(٣) انظر: صحابة رسول الله ﷺ للكبيسي ص١١٥

(٤) انظر مقدمة ابن الصلاح ص١٤٦.

رابعا : إن هناك جماعة من الأصوليين اعترضوا على هذا التعريف ومنهم ابن حزم حيث قال عن تعريف أهل الأصول للصحابي « وهذا خطأ بيقين، لأنه قول بلا برهان، ثم نسأل قائله عن حد التكرار الذي ذكر، وعن مدة الزمان الذي اشترط، فإن حد في ذلك حداً كان زائداً في التحكم بالباطل، وإن لم يجد في ذلك حداً كان قائلاً بما لا علم له به وكف ى بهذا ضلالاً. وبرهان بطلان قوله أيضاً: أن اسم الصحبة في اللغة إنما هو لمن ضمته مع آخر حالة ما فإنه قد صحبه فيها، فلما كان من رأى النبي ﷺ وهو غير منابذ له ولا جاحد لنبوته قد صحبه في ذلك الوقت وجب أن يسمى صاحباً».[١]

وكذلك ناقش الشوكاني[٢] أهل الأصول بقوله « وقد ذكر بعض أهل العلم اشتراط الإقامة مع النبي ﷺ سنة فصاعداً، أو الغزو معه روي ذلك عن سعيد بن المسيب [٣] وقيل: ستة أشهر، ولا وجه لهذين القولين لاستلزامهما خروج جماعة من الصحابة، الذين رووا عنه ولم يبقوا لديه إلا دون ذلك وأيضاً لا يدل عليه دليل من لغة ولا شرع» [٤]، وقال ابن حجر رحمه الله عن هذا القول «إنه شاذ»[٥] وبهذا يتضح أن مذهب أهل الحديث في تعريف الصحابي هو الراجح

وقد اختلف العلماء في تحديد حقيقة الخلاف بين المحدثين وأهل الأصول في تعريف

---

(١) الإحكام لابن حزم (٥/ ٩١)

(٢) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، فقيه يماني له مصنفات كثيرة منها «نيل الأوطار» و«فتح القدير» توفي سنة ١٢٥٠هـ. انظر: البدر الطالع (٢/ ٢١٤).

(٣) سعيد بن المسيب بن حزن أبو محمد القرشي المخزومي عالم أهل المدينة وسيد التابعين في زمانه، ورأى عمر وسمع عثمان وعلياً وزيد بن ثابت، مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين. طبقات ابن سعد (٥/ ١١٩)، حلية الأولياء (٢/ ١٦١).

(٤) إرشاد الفحول للشوكاني (١/ ٢٧٩).

(٥) الإصابة (١/ ٨)

الصحابة وهل هذا الخلاف لفظي أو معنوي؟

فذهب فريق منهم إلى أن الخلاف لفظي وقد صرح بهذا القول ابن الحاجب [١] [٢] والآمدي [٣] [٤] وغيرهما

وذهب آخرون إلى أن الخلاف معنوي.. وممن أخذ بهذا القول الإمام الشوكاني كما جاء ذلك في كتابه إرشاد الفحول، فإنه بعد أن بين أنه لا وجه لما ذهب إليه الآمدي وابن الحاجب وغيرهما من ذكر شرط العدالة وكيف أن العدالة تكون به وبدونه فقال : «فإن من قال بالعدالة على العموم، لايطلب تعديل أحد منهم، ومن اشترط في شروط الصحبة شرطا، لايطلب التعديل، مع وجود ذلك الشرط ويطلبه مع عدمه فالخلاف معنوي لا لفظي» [٥]

وما ذهب إليه الفريق الثاني هو الصحيح وهو أن الخلاف معنويا لا لفظيا وله ثمره وهو ما تقدم ذكره في كلام الإمام الشوكاني رحمه الله [٦]

---

(١) مختصر المنتهى (٢/ ٦٧).

(٢) عثمان بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني، أبو عمرو بن الحاجب المقري الأصولي الفقيه النحوي، صاحب التصانيف، مات سنة ٦٢٦هـ. انظر: البداية والنهاية (١٣/ ١٧٦) شذرات الذهب (٥/ ٢٣٤)، سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٦٤) رقم (١٧٥).

(٣) الأحكام للآمدي (١/ ٢٧٥).

(٤) علي بن محمد بن سالم أبو الحسين الآمدي التغلبي الحموي ثم الدمشقي صاحب المصنفات، منها أبكار الأفكار وإحكام الأحكام وغيرها توفي سنة ٦٣١هـ. انظر: البداية والنهاية لابن كثير (١٧/ ٢١٤) .

(٥) إرشاد الفحول (١/ ٢٨٠).

(٦) انظر صحابة رسول الله ﷺ لعيادة الكبيسي ص٧٥

المطلب الثاني

عدالة الصحابة

أولاً تعريف العدالة

العدالة لغة: مصدر لعَدُل يَعدُل على وزن سَهُل يَسهُل – يقال: عَدُل فلان إذا استقام أمره ولم تظهر منه ريبة [1] ويقال : رجل عدل: إذا كان مرضيا عند الناس مقبول الشهادة [2]. وجاء في اللسان: «العدل ما قام في النفوس أنه مستقيم وهو ضد الجور»[3]. وقد جاء ذكر العدل في كتاب الله تعالى بهذا المعنى المراد من كلمة العدل قال تعالى : ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [4]

[4] قال الطبري: في تفسير العدل في الآية «وهما اللذان يرضى دينهما وأمانتهما» [5]

العدالة في اصطلاح أهل العلم :

تنوعت الأساليب واختلفت العبارات في تعريف العدالة اصطلاحاً عند أهل العلم من المحدثين والأصوليين وكلها تؤكد على أن العدالة ملكة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة ولا تتحقق إلا بالإسلام، والبلوغ والعقل، والامتثال لأمر الله تعالى، والسلامة من الفسق، والبعد عما يخل بالمروءة .

فالعدالة عند أهل الحديث تعني : أن يكون الراوي مسلماً بالغاً عاقلاً سليما من أسباب الفسق وخوارم المروءة .[6]

---

(١) انظر: لسان العرب (٩/ ٨٣)

(٢) المصباح المنير (١/ ٣٩٦).

(٣) لسان العرب (٩/ ٨٣)

(٤) سورة الطلاق آية (٢)

(٥) تفسير الطبري (٢٨/ ١٣٦)

(٦) انظر: تدريب الراوي ص ٢٦٨

وقد روى الخطيب البغدادي بإسناده إلى القاضي أبي بكر محمد بن الطيب [1]: أنه ذكر معنى العدالة فقال: «العدالة المطلوبة في صفة الشاهد والمخبر هي العدالة الراجعة إلى استقامة دينه، وسلامة مذهبه، وسلامته من الفسق، وما يجري مجراه مما اتفق على أنه مبطل العدالة من أفعال الجوارح والقلوب المنهي عنها» [2]

وذكر ابن حجر تعريفا آخر للعدالة فقال: «المراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة والمراد بالتقوى : اجتناب الأعمال السيئة من شرك أوفسق أوبدعة» [3]

أما العدالة عند الأصوليين فقد عرفها الغزالي[4] بقوله : «والعدالة عبارة عن استقامة السيرة والدين ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس، تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعا، حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفا وازعاً عن الكذب، ثم لا خلاف في أنه لا يشترط العصمة من جميع المعاصي » [5]

وقال السيوطي[6]: «العدالة حدها الأصحاب بأنها ملكة أي: هيئة راسخة في النفس تمنع تمنع من اقتراف كبيرة أو صغيرة دالة على الخسة أو مباح يخل بالمروءة وهذه أحسن عبارة في

---

(١) محمد بن المفضل بن سلمة الضبي البغدادي الشافعي، أكبر تلامذة ابن سريج، ومات شاباً، وصنف الكتب، وله وجوه في المذهب، توفي سنة ٣٠٨هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٦١)، وفيات الأعيان (٥/ ٥٠).

(٢) الكفاية للخطيب البغدادي (٨٠)

(٣) نزهة النظر ص (٢٩)

(٤)محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي، صاحب التصانيف المشهورة، توفي سنة ٥٠٥هـ، انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٢٢) طبقات ابن الصلاح (٢/ ٢٣-٢٣).

(٥) المستصفى (٢/ ٢٣١)

(٦) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر السيوطي المصري الشافعي جلال الدين أبو الفضل، من تصانيفه الإتقان في علوم القرآن والإكليل في استنباط التنزيل وغيرها، توفي سنة ٩١١هـ. انظر: الضوء اللامع للسخاوي (٤/ ٦٥)، شذرات الذهب (٨/ ٥١).

حدها»[1]

ثانياً حقيقة عدالة الصحابة عند أهل السنة

العدالة الثابتة لصحابة رسول الله ﷺ عند أهل السنة والجماعة ليس المقصود منها عصمتهم عن الوقوع في الذنوب ولكن أهليتهم لنقل الشريعة عن المصطفى ﷺ بصدق وأمانة «فليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم واستحالة المعصية منهم، وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف البحث عن أسباب العدالة أوطلب التزكية، إلا إن ثبت ارتكاب قادح، ولم يثبت ذلك ولله الحمد، فنحن على استصحاب ما كانوا عليه في زمن رسول الله ﷺ حتى يثبت خلافه ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير، فإنه لا يصح وما صح فله تأويل صحيح »[2] فالمراد بالعدالة الثابتة لجميع الصحابة هي الصدق في نقل سنة المصطفى ﷺ والأمانة في تدوينها.

يقول ابن تيمية – رحمه الله – في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة لمفهوم العدالة : «وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم من كبائر الإثم وصغائره، بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة. ولهم في السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما صدر منهم –إن صدر– حتى إنهم يغفر لهم السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم »[3] . وذلك أن أعمالهم العظيمة في طاعة الله وامتثال أوامره ونصرة دينه ومؤازرة نبيه عليه أفضل الصلاة والسلام تعينهم على المسارعة للتوبة وتشفع لهم بقبولها عند الله تعالى وبفضل الله أنه لم يذكر عنهم ذنوب كثيرة بل الحسنات أعظم وأكبر وهذا ماذكره ابن تيمية بقوله :« ثم إن القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نزر مغفور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم، من الإيمان بالله ورسوله، والجهاد في سبيله، والهجرة

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي (٢/ ٢٥٩).

(٢) فتح المغيث للسخاوي (٣/ ١١٥)

(٣) شرح العقيدة الواسطية ٢٤٩

والنصرة »[1] .

وقد بين الإمام ابن القيم رحمه الله مفهوم العدالة بقوله : « قد يغلط بعضهم في مسمى العدالة، فيظن أن المراد بالعدل من لا ذنب له! وليس كذلك، بل هو عدل مؤتمن على الدين، وإن كان منه ما يتوب إلى الله منه؛ فإن هذا لا ينافي العدالة كما لا ينافي الإيمان والولاية [2]

ثالثاً موقف أهل السنة والجماعة من عدالة الصحابة

يعتقد أهل السنة والجماعة أن الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول ؛ لأن خصائص العدالة وشروطها قد تحققت فيهم وظهرت سماتها في أقوالهم وأفعالهم فكانوا أكثر الناس ملازمة للتقوى وامتثالاً لأمر الله تعالى وأشدهم بعدا عن مخالفة أمره ولذلك يجمع أهل السنة على عدالة صحابة رسول الله ﷺ وعلى قبول روايتهم وشهادتهم، وقد نقل هذا الإجماع جماعة من العلماء. يقول ابن عبد البر: «ونحن وإن كان الصحابة رضي الله عنهم قد كفينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين –وهم أهل السنة والجماعة– على أنهم كلهم عدول فواجب الوقوف على أسمائهم»[3]. ويقول الخطيب البغدادي – رحمه الله–: «عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم في نص القرآن» [4]ويقول ابن الصلاح:«للصحابة بأسرهم خصيصة وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم بل ذلك أمر مفروغ منه، لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة» [5]. ويقول ابن كثير «الصحابة كلهم عدول عند أهل السنة والجماعة» [6]

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (٢٥٠).

(٢) مفتاح دار السعادة (١/ ٤٩٦)

(٣) الاستيعاب (١/ ١٩)

(٤)الكفاية ص ٤٦

(٥) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٤٢٧

(٦) الباعث الحثيث (٢/ ٤٩٩)

ويقول الإمام النووي «اتفق أهل الحق ومن يعتد به في الإجماع على قبول شهادتهم وروايتهم وكمال عدالتهم رضي الله عنهم أجمعين»[1]. ويقول الحافظ ابن حجر «اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة» [2]. ويقول الغزالي «والذي عليه سلف الأمة وجماهير الخلف أن عدالتهم معلومة بتعديل الله عز وجل وثنائه عليهم في كتابه»[3].

ويقول ابن حزم – رحمه الله –: «وكلهم عدل إمام رضي فاضل» [4].

أدلة أهل السنة والجماعة على عدالة الصحابة رضي الله عنهم

استدل أهل السنة والجماعة بالأدلة الصحيحة الصريحة من كتاب الله وسنة رسوله والتي تثبت رضى الله ومدحه لصحابة رسوله ﷺ وسنذكر بعض هذه الأدلة.

أولا :أدلة عدالتهم في القرآن العظيم

١ – قال تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾ ﴾[5]

ووجه الاستدلال من: قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾وسطا بمعنى أنهم عدولا وخيارا وخص به صحابة رسول الله ﷺ لأنهم المخاطبون بهذه الآية . وقد ذكر أهل العلم أن اللفظ وإن كان عاما إلا أن المراد به الخصوص وقيل أنه وارد في الصحابة دون

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (١٥/ ١٤٩)

(٢) الإصابة (١/ ١٠)

(٣) المستصفى (٢/ ٢٥٧)

(٤)الأحكام لابن حزم (٥/ ٨٩)

(٥)سورة البقرة آية ١٤٣

غيرهم[1] .

٢- قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١١٠﴾ ﴾[2].

قال ابن كثير :«قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾قال: هم الذين هاجروا مع رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة. والصحيح أن هذه الآية عامة في جميع الأمة كل قرن بحسبه، وخير قرونهم الذين بعث فيهم رسول الله ﷺ ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، كما قال في الآية الأخرى وكذلك جعلناكم أمة وسطاً أي خياراً لتكونوا شهداء على الناس»[3].

و بهذا البيان للمعنى المراد من تفسير الآية نجد أن وجه الدلالة من الآية على عدالة الصحابة : هو أن الخطاب للأمة بخيريتها وأفضليتها على سائر الأمم يقتضي شمول الصحابة ابتداء فهم أول الأمة وأفضلهم لصحبتهم لرسول الله وذلك مما يستلزم عدالتهم، إذ يبعد أن يصفهم الله تعالى بأنهم خير أمة أخرجت للناس، ولا يكونوا عدولا .

وقد أكد الإمام الشاطبي – رحمه الله – في موافقاته اختصاص الصحابة بهذا الخطاب فقال: «لا يقال إن هذا الخطاب عام في الأمة فلا يختص بالصحابة دون من بعدهم لأننا نقول: أولا: ليس كذلك بناء على أنهم المخاطبون على الخصوص و لا يدخل معهم من بعدهم إلا بقياس و بدليل آخر.

---

(١)انظر جامع البيان للطبري (٦/٢) وتفسير ابن كثير (١٩٦/١) والدر المنثور للسيوطي (٣٤٨/١) وتفسير السعدي (١٠٦/١)

(٢) سورة آل عمران آية ١١٠.

(٣) تفسير ابن كثير (٣٩٩/١).

وثانيا: على تسليم التعميم أنهم أول داخل في شمول الخطاب، فإنهم أول من تلقى ذلك من رسول الله ﷺ وهم المباشرون للوحي .

ثالثا : إنهم أولى بالدخول من غيرهم إذ الأوصاف التي وصفوا بها لم يتصف بها على الكمال إلا هم، فمطابقة الوصف للاتصاف شاهد على أنهم أحق من غيرهم بالمدح، وأيضا فإن من بعد الصحابة من أهل السنة والجماعة عدلوا الصحابة على الإطلاق والعموم فأخذوا عنهم رواية ودراية من غير استثناء ولا محاشاة بخلاف غيرهم فلم يعتبروا منهم إلا من صحت إمامته وثبتت عدالته وذلك مصدق لكونهم أحق بذلك المدح من غيرهم فيصح أن يطلق على صحابة رسول الله ﷺ أنهم خير أمة بالإطلاق وأنهم وسطا أي عدولا بالإطلاق»[1].

٣- قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ لَّهُم مَّغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ ﴿٧٤﴾ ﴾[2]. ففي هذه الآية يصف الله عموم المهاجرين والأنصار بالإيمان والهدى وهي تزكية عظيمة من الله عز وجل لهم كما أن الله وعدهم بمغفرة ذنوبهم وبرزق منه كريم.[3]

٤- قوله تعالى : ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾ ﴾[4].

يقول ابن كثير رحمه الله في تفسير الآية: «أخبر الله العظيم أنه قد رضي عن السابقين

---

(١) الموافقات للإمام الشاطبي (٤/ ٤٠)

(٢) سورة الأنفال آية ٧٤

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٨/ ٥٨).

(٤) سورة التوبة آية ١٠٠

الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، فياويل من أبغضهم أو سبهم أو أبغض أو سب بعضهم، ولا سيما سيد الصحابة بعد الرسول وخيرهم وأفضلهم أعني الصديق الأكبر والخليفة الأعظم أبا بكر بن أبي قحافة رضي الله عنه، فإن الطائفة المخذولة من الرافضة يعادون أفضل الصحابة ويبغضونهم ويسبونهم. عياذاً بالله من ذلك. وهذا يدل على أن عقولهم معكوسة وقلوبهم منكوسة، فأين هؤلاء من الإيمان بالقرآن إذ يسبون من رضي الله عنهم ؟ وأما أهل السنة فإنهم يترضون عمن رضي الله عنه ويسبون من سبه الله ورسوله، ويوالون من يوالي الله ويعادون من يعادي الله وهم متبعون لا مبتدعون ويقتدون ولا يبتدعون، ولهذا هم حزب الله المفلحون وعباده المؤمنون»[1].

ووجه الاستدلال على عدالة الصحابة من الآية أن الله عز وجل أخبر برضاه عنهم، وقد حدد الأسبقية في دخول الإسلام والأولية لبلوغ رضاه سبحانه وتعالى ولا يستحق هذا الرضى إلا من كان أهل لذلك باستقامته في أموره وعدله في دينه. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :«رضي الله تعالى عن السابقين من غير اشتراط إحسان ولم يرض عن التابعين إلا أن يتبعوهم بإحسان»[2]. وهذا دليل واضح على تميزهم عن غيرهم بالعدالة التامة والخصال الحميدة التي تتحقق بها العدالة .

٥- قوله تبارك وتعالى :﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾[3].

يقول الطبري - رحمه الله - في تفسير هذه الآية: «يقول تعالى ذكره لقد رضي الله يا محمد عن المؤمنين إذْ يُبايِعُونَكَ تَحْتَ الشّجَرَةِ يعني بيعة أصحاب رسول الله ﷺ رسول الله بالحديبية

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٣٩٨)

(٢) الصارم المسلول (٣/ ١٠٦٧)

(٣) سورة الفتح آية ١٨

حين بايعوه على مناجزة قريش الحرب، وعلى أن لا يفرّوا، ولا يولوهم الدبر تحت الشجرة، وكانت بيعتهم إياه هنالك فيما ذكر تحت شجرة، إلى أن قال الإمام الطبري : فعلم ربك يا محمد ما في قلوب المؤمنين من أصحابك إذ يبايعونك تحت الشجرة، من صدق النية، والوفاء بما يبايعونك عليه، والصبر معك فأَنْزَل السّكِينَةَ عَلَيْهِمْ يقول: فأنزل الطمأنينة، والثبات على ما هم عليه من دينهم وحُسن بصيرتهم بالحقّ الذي هداهم الله له» [1].

وفي هذه الآية دلالة واضحة على عدالة الصحابة رضوان الله عنهم أجمعين، فقد أخبر – سبحانه وتعالى – عن فضله ورحمته بهم، وذلك برضاه عن المؤمنين الذين بايعوا الرسول ﷺ، تلك المبايعة التي اكتسبوا بها سعادة الدنيا والآخرة . فمن رضي الله عنه لا يمكن موته على الكفر؛ لأن العبرة بالوفاة على الإسلام.

٦– قوله تبارك وتعالى : ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا ﴿٢٩﴾ ﴾ [2]

يقول القرطبي – رحمه الله– عند تفسيره لهذه الآية: « فالصحابة كلهم عدول أولياء الله تعالى وأصفياؤه، وخيرته من خلقه بعد أنبيائه ورسله. هذا مذهب أهل السنة، والذي عليه الجماعة من أئمة هذه الأمة» [3] وقال ابن الجوزي [4]: « وهذا الوصف لجميع الصحابة عند

---

(١) جامع البيان للطبري (٢٦/ ٨٥)

(٢) سورة الفتح آية ٢٩.

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١٦/ ٢٩٩)

(٤) عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي البغدادي المعروف بابن الجوزي اجتهد في طلب العلم وانفرد بالوعظ في عصره وخلف تصانيف كثيرة توفي سنة ٥٩٧هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٨٣)، والبداية والنهاية =

الجمهور»[1].

٧- ومن الأدلة على عدالة الصحابة قوله تبارك وتعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾[2].

ففي هذه الآيات تزكية للصحابة رضي الله عنهم فقد وصفوا بالمفلحين والصادقين وهذه الصفات العالية لا يمكن أن يحققها قوم ليسوا بعدول وقد بينت الآيات صفة من جاء بعد الصحابة من أهل الإيمان بأنهم يستغفرون لأنفسهم ولمن سبقهم بالإيمان من صحابة رسول الله ﷺ[3].

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وفي الجملة كل ما في القرآن من خطاب المؤمنين والمتقين والمحسنين ومدحهم والثناء عليهم، فهم أول من دخل في ذلك من هذه الأمة، وأفضل من دخل في ذلك من هذه الأمة»[4]

(١٣/ ٢٨).

(١) زاد المسير لابن الجوزي (٧/ ١٧٣)

(٢) سورة الحشر آية (٨-٩)

(٣) انظر: الصارم المسلول (٣/ ١٠٧٠) والعواصم من القواصم للقاضي أبي بكر بن العربي ص ٥٥.

(٤) منهاج السنة (٢/ ٤٩-٥٠).

ثانياً :أدلة عدالتهم من السنة النبوية الصحيحة

وردت أحاديث كثيرة عن رسول الله ﷺ تبين فضل أصحابه ومنزلتهم الرفيعة وتحذر من التعرض لهم ومن ذلك

١ – عن عمران بن حصين رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم – قال عمران: فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثا – ثم إن بعدكم قوما يشهدون ولا يستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يوفون، ويظهر فيهم السمن**»[١].

فقد أثبت الرسول ﷺ في هذا الحديث لصحابته الخيرية المطلقة والأفضلية على من سيأتي بعدهم من أمته تلك الأمة التي بين الله أنها خير الأمم، وخاطب أفرادها وفي مقدمتهم صحابة رسول الله ﷺ بقوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ... ﴾ فثناء من الله تعالى ورسوله ﷺ لا يدانيه ثناء أحد من الخلق يقول ابن النجار [٢]: «أن من أثنى عليه الله تعالى بهذا الثناء كيف لايكون عدلا ؟ فإذا كان التعديل يثبت بقول اثنين من الناس، فكيف لا تثبت العدالة بهذا الثناء العظيم من الله سبحانه وتعالى ومن رسوله الأمين ﷺ» [٣].

٢ – وعن أبي موسى الأشعري[٤] رضي الله عنه قال:صلينا المغرب مع رسول الله ﷺ. ثم

---

(١) أخرجه البخاري ح: (٢٦٥٢)، ومسلم ح:(٢٥٣٣)

(٢) محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المصري الحنبلي الشهير بابن النجار تقي الدين أبو بكر، فقيه ومن القضاة، له منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وغيره، توفي سنة ٩٧٢هـ. انظر: معجم المؤلفين لكحالة (٣/ ٧٣) رقم (١١٨٠٠)، الأعلام للزركلي (٦/ ٢٣٣).

(٣) شرح الكوكب المنير لابن النجار (٢/ ٤٧٥).

(٤) عبد الله بن قيس بن سليم الأشعري الفقيه المقري، الإمام الكبير، صحب النبي ﷺ وولي إمرة الكوفة، وأقرأ أهل البصرة، وفقههم في الدين، مات سنة ٥٠هـ. انظر: الإصابة (٧/ ٣٢٢).

قلنا: لو جلسنا حتى نصلي معه العشاء! قال فجلسنا. فخرج علينا. فقال: « **ما زلتم ههنا؟** » قلنا: يا رسول الله! صلينا معك المغرب. ثم قلنا: نجلس حتى نصلي معك العشاء. قال: «**أحسنتم أو أصبتم**» قال: فرفع رأسه إلى السماء. وكان كثيرا ما يرفع رأسه إلى السماء. فقال: «**النجوم أمنة للسماء. فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي. فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون وأصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون**»[١].

قال ابن القيم رحمه الله : «ووجه الاستدلال بالحديث أنه جعل نسبة أصحابه لمن بعدهم كنسبته إلى أصحابه، وكنسبة النجوم إلى السماء، ومن المعلوم إن هذا التشبيه يعطي من وجوب اهتداء الأمة بهم ما هو نظير اهتدائهم بنبيهم ﷺ ونظير اهتداء أهل الأرض بالنجوم،وأيضا فانه جعل بقائهم بين الأمة أمنة لهم وحرزا من الشر وأسبابه»[٢]

٣- عن أبي سعيد الخدري[٣] رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «**لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**»[٤] ففي هذا الحديث نهى الرسول ﷺ عن التعرض لأصحابه لما لهم من منزلة عالية لا يصل إليها من بعدهم يقول ابن تيمية –رحمه الله- : « وذلك أن الإيمان الذي كان في قلوبهم حين الإنفاق في أول الإسلام وقلة أهله، وكثرة الصوارف عنه، وضعف الدواعي إليه لايمكن لأحد أن يحصل له مثله فمن بعدهم . وهذا يعرف بعضه من ذاق الأمور، وعرف المحن والابتلاء الذي يحصل للناس، وما يحصل

---

(١) أخرجه مسلم ح:(٢٥٣١)

(٢) إعلام الموقعين (٤/ ١٧٦) .

(٣) سعد بن مالك بن سنان بن عبيد، أول مشاهده مع رسول الله الخندق وغزا مع رسول الله اثنتي عشرة غزوة، توفي سنة ٧٤هـ. انظر: الاستيعاب لابن عبد البر (٢/ ٦٠٢) رقم (٩٥٤) الإصابة لابن حجر (٣/ ٦٥) رقم (٣٢٠٤).

(٤) أخرجه البخاري ح:(٣٦٧٣) ومسلم ح:(٢٥٤٠)

للقلوب من الأحوال المختلفة . وهذا مما يعرف به أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه لن يكون أحد مثله، فإن اليقين والإيمان الذي كان في قلبه لا يساويه فيه أحد. وهكذا سائر الصحابة حصل لهم بصحبتهم للرسول، مؤمنين به مجاهدين معه، إيمان ويقين لم يشركهم فيه من بعدهم»[1].

يقول الإمام الآجري[2]: «لقد خاب وخسر من سب أصحاب رسول الله ﷺ ؛ لأنه خالف الله ورسوله ولحقته اللعنة من الله عز وجل ومن رسوله، ومن الملائكة، ومن جميع المؤمنين، ولا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا، لا فريضة ولا تطوعا، وهو ذليل في الدنيا، وضيع القدر، كثّر الله بهم القبور، وأخلي منهم الدور»[3] ووجه الاستدلال من الحديث على عدالة الصحابة إن الوصف لهم بغير العدالة سب لهم وقد اشتمل الحديث على تزكية الرسول ﷺ للصحابة رضوان الله عليهم وبيان فضلهم على غيرهم وذكر أن إنفاق مد طعام من أحدهم أعظم عند الله تعالى من مثل جبل أحد ذهبا ينفقه غيرهم.

٤- ومن الأحاديث التي تدل على عدالة الصحابة قوله ﷺ: «**ألا ليبلغ الشاهد الغائب**»[4] وقد ذكر ابن حبان رحمه الله وجه الاستدلال من الحديث فقال : «على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح و لا ضعيف، إذ لو كان فيهم مجروح، أو ضعيف، أو كان فيهم أحد غير عدل، لاستثنى في قوله ﷺ، وقال ألا ليبلغ فلان وفلان منكم الغائب فلما أجملهم في الذكر بالأمر بالتبليغ لمن بعدهم دل ذلك على أنهم كلهم عدول. وكفى بمن عدله رسول الله عليه

---

(١) منهاج السنة (٦/ ٢٢٣)

(٢) محمد بن الحسين بن عبد الله أبو بكر الآجري البغدادي، من تصانيفه «الشريعة» وغيره، وكان صدوقاً عابداً خيراً صاحب سنة واتباع، توفي سنة ٣٦٠هـ. انظر: الوافي بالوفيات (٢/ ٣٧٣)، والبداية والنهاية (١١/ ٢٧٠).

(٣) الشريعة للآجري (٥/ ٢٥٠٨)

(٤) أخرجه البخاري ح(١٠٤) ومسلم ح:(١٣٥٤).

السلام شرفا »[1]

٥- ومن الأدلة قوله ﷺ لعمر بن الخطاب رضي الله عنه : «**وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ماشئتم قد غفرت لكم**»[2] فبين النبي ﷺ في هذا الحديث أن كل عمل عمله البدري لا يؤاخذ به لهذا الوعد الصادق. وقيل المعنى أن أعمالهم السيئة تقع مغفورة لهم فكأنها لم تقع. يقول الإمام النووي: « قال العلماء معناه الغفران لهم في الآخرة » [3] وقال ابن القيم: «إن هذا خطاب لقوم قد علم الله سبحانه أنهم لا يفارقون دينهم، بل يموتون على الإسلام، وأنهم قد يقارفون بعض ما يقارفه غيرهم من الذنوب، ولكن لا يتركهم سبحانه مصرين عليها، بل يوفقهم لتوبة نصوح واستغفار وحسنات تمحو أثر ذلك . ويكون تخصيصهم بهذا دون غيرهم؛ لأنه قد تحقق ذلك فيهم، وأنهم مغفور لهم. ولا يمنع ذلك كون المغفرة حصلت بأسباب تقوم بهم، كما لايقتضي ذلك أن يعطلوا الفرائض وثوقا بالمغفرة. فلو كانت قد حصلت بدون الاستمرار على القيام بالأوامر لما احتاجوا بعد ذلك إلى صلاة وصيام ولا حج ولا زكاة و لا جهاد، وهذا محال»[4]

وهناك أحاديث كثيرة أثنى الرسول ﷺ فيها على الصحابة بمجموعهم أو على أفراد منهم وهي كما قال الخطيب البغدادي: «كلها مطابقة لما ورد في نص القرآن، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة، والقطع على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم، المطلع على بواطنهم، إلى تعديل أحد من الخلق لهم، على أنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله ﷺ فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها _ من الهجرة والجهاد والنصرة، وبذل المهج والمال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين

---

(١) صحيح ابن حبان (١/ ١٦٢)

(٢) أخرجه البخاري ح:(٣٠٠٧) ومسلم ح:(٢٤٩٤)

(٣) شرح مسلم للنووي (١٦/ ٥٦)

(٤) الفوائد لابن القيم ص ٣٥

_ القطع على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين جاءوا من بعدهم أبد الآبدين»[1]

(١) الكفاية ص ٤٨-٤٩

المطلب الثالث

موقف أهل السنة والجماعة مما حصل بين الصحابة

يرى أهل السنة والجماعة أن الإشادة بمناقب الصحابة والمدافعة عن حمى أعراضهم الشريفة حق واجب على كل مسلم سلمت عقيدته من مرض الزيغ والأهواء متحلين في ذلك بآداب الكتاب الكريم بمثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾[1] وأهل السنة كما بينا لا يعتقدون بعصمة الصحابة فهم يجيزون عليهم الوقوع في الذنوب والخطأ في الاجتهاد ولكن ذلك مغمور في بحر فضائلهم وعظيم حسناتهم، ولذلك كان موقف أهل السنة والجماعة مما حصل بين طائفة من الصحابة الكرام رضي الله عنهم هو الإمساك عما شجر بينهم لما يسببه الخوض في ذلك من توليد العدواة والحقد والبغض لأحد الطرفين

سئل عمر بن عبد العزيز[2] – رحمه الله تعالى– عن القتال الذي حصل بين الصحابة فقال: «دماء طهر الله يدي منها أفلا أطهر منها لساني مثل أصحاب رسول الله مثل العيون ودواء العيون ترك مسها»[3] قال البيهقي[4] معلقاً على قول عمر بن عبد العزيز: «هذا حسن

---

(١) سورة الحشر آية (١٠)

(٢)عمر بن عبد العزيز بن مروان الإمام الحافظ العلامة المجتهد الزاهد العابد أمير المؤمنين، القرشي الأموي الخليفة، كان ثقة مأموناً، روى حديثاً كثيراً، وكان إمام عدل توفي سنة ١٠١هـ. انظر: طبقات ابن سعد (٥/ ٣٣٠)، وحلية الأولياء (٥/ ٢٥٣).

(٣) مناقب الإمام الشافعي للرازي ص ١٣٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٦/ ١٢٢).

(٤) أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر الخراساني الفقيه الشافعي، من تصانيفه: السنن الكبرى والسنن والآثار وغيرها، توفي سنة ٤٥٨هـ انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٨)، شذرات الذهب (٣/ ٣٠٤).

جميل؛ لأن سكوت الرجل عما لا يعنيه هو الصواب». [1]

وسئل الحسن البصري[2] –رحمه الله– عن قتال الصحابة فيما بينهم فقال: «قتال شهده أصحاب محمد ﷺ وغبنا وعلموا وجهلنا، واجتمعوا فاتبعنا، واختلفوا فوقفنا» [3]

يقول الإمام أحمد –رحمه الله– «ومن الحجة الواضحة الثابتة البينة المعروفة ذكر محاسن أصحاب رسول الله ﷺ كلهم أجمعين، والكف عن ذكر مساويهم والخلاف الذي شجر بينهم فمن سب أصحاب رسول الله ﷺ أو أحداً منهم، أو انتقصه أو طعن عليهم، أو عرض بعيبهم، أو عاب أحدا منهم: فهو مبتدع رافضي خبيث مخالف، لا يقبل الله منه صرفاً و لا عدلا بل حبهم سنة، والدعاء لهم قربة، والاقتداء بهم وسيلة، والأخذ بآثارهم فضيلة» [4]

وسئل–رحمه الله– ما تقول فيما كان بين علي ومعاوية قال : «ما أقول فيهم إلا الحسنى» [5]

وقال أبو الحسن الأشعري[6] : «فأما ما جرى بين علي والزبير[7] وعائشة رضي الله عنهم

---

(١) ذكره عنه الرازي في مناقب الإمام الشافعي ص ١٣٦.

(٢) الحسن بن أبي الحسن يسار أبو سعيد مولى زيد بن ثابت الأنصاري، قال ابن سعد:»كان جامعاً عالماً فقيهاً ثقة حجة مأموناً» توفي سنة ١١٠هـ. طبقات ابن سعد (٧/ ١٥٦)، حلية الأولياء (٢/ ١٣١).

(٣) ذكره القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٦/ ٣٣٢)

(٤) طبقات الحنابلة (١/ ٢٤)

(٥) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ١٦٤.

(٦) علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم أبو الحسن الأشعري اليماني البصري إمام المتكلمين، تاب إلى الله تعالى وأخذ في الرد على المعتزلة، توفي ببغداد (٣٢٤)هـ. انظر: شذرات الذهب (٢/ ٣٠٣)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٨٥) رقم (٥١).

(٧) الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب، حواري رسول الله ﷺ وابن عمته صفية بنت عبد المطلب، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد الستة أهل الشورى، وأول من سل سيفه في سبيل الله، مات سنة ٣٦هـ. انظر: الاستيعاب (٤/ ٣٠٨-٣٢٠) أسد الغابة (٢/ ٤٢٩-٢٥٢).

عنهم أجمعين : فإنما كان على تأويل واجتهاد، وعلي الإمام، وكلهم من أهل الاجتهاد. وقد شهد لهم النبيﷺ بالجنة والشهادة، فدل على أنهم كلهم كانوا على حق في اجتهادهم وكذلك ما جرى بين علي ومعاوية رضي الله عنهما كان على تأويل واجتهاد وكل الصحابة أئمة مأمونون غير متهمين في الدين، وقد أثنى الله ورسوله على جميعهم، وتعبدنا بتوقيرهم وتعظيمهم وموالاتهم والتبري ممن ينقص أحداً منهم، رضي الله عن جميعهم».[1]

وقال الإمام أبو عثمان الصابوني[2] وهو يعرض معتقد أهل السنة والجماعة: «ويرون الكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ وتطهير الألسنة عن ذكر ما يتضمن عيباً لهم ونقصاً فيهم، ويرون الترحم على جميعهم والموالاة لكافتهم».[3]

وقال الإمام النووي عند قوله ﷺ: «**إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار** » «واعلم أن الدماء التي جرت بين الصحابة رضي الله عنهم ليست بداخلة في هذا الوعيد ومذهب أهل السنة والحق إحسان الظن بهم والإمساك عما شجر بينهم وتأويل قتالهم وأنهم مجتهدون متأولون لم يقصدوا معصية ولا محض الدنيا بل اعتقد كل فريق أنه المحق ومخالفه باغ فوجب عليه قتاله ليرجع إلى أمر الله وكان بعضهم مصيباً وبعضهم مخطئاً معذوراً في الخطأ ؛ لأنه لاجتهاد. والمجتهد إذا أخطأ لا إثم عليه وكان علي رضي الله عنه هو المحق المصيب في تلك الحروب هذا مذهب أهل السنة» [4]

وقال الإمام موفق ابن قدامة –رحمه الله-: «ومن السنة تولي أصحاب رسول الله ﷺ ومحبتهم وذكر محاسنهم والترحم عليهم والاستغفار لهم والكف عما ذكر من مساوئهم وما

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة (١٧٨)

(٢) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو عثمان الصابوني النيسابوري، شيخ الإسلام، قال الذهبي: كان من أئمة الأثر وله مصنف في السنة واعتقاد السلف، انظر: الوافي بالوفيات (٩/ ١٤٣)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٠).

(٣) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (٩٣)

(٤) شرح النووي (١٨/ ١١)

شجر بينهم، واعتقاد فضلهم ومعرفة سابقتهم».[1]

ولعل من أعظم الأسباب التي تدعو إلى عدم الخوض في الفتنة التي وقعت بين الصحابة أن الروايات التي وردت في كتب التاريخ ونحوها لا يصح أكثرها وما صح منها فهو متعارض يتعذر معرفة الحقيقة من خلاله مع اليقين بأن هناك مؤامرة خفية أثارت الفتنة وأشارت إليها الروايات التاريخية.

وقد بين أهل السنة والجماعة أن أكثر الروايات التي نقلت ما حصل بين الصحابة ضعيفة أو موضوعة وأكثرها يرويها الكذابون المعروفون بالكذب .[2]

يقول الإمام الذهبي –رحمه الله–: «كما تقرر عن الكف عن كثير مما شجر بين الصحابة وقتالهم رضي الله عنهم أجمعين، وما زال يمر بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء، ولكن أكثر ذلك منقطع وضعيف، وبعضه كذب، وهذا فيما بأيدينا وبين علمائنا، فينبغي طيه وإخفاؤه، بل إعدامه لتصفى القلوب، وتتوفر على حب الصحابة، والترضي عنهم... إلى أن قال: فأما ما تنقله الرافضة وأهل البدع في كتبهم من ذلك فلا نُعرج عليه، ولا كرامة، فإن أكثره باطل وكذب وافتراء، فدأب الروافض رواية الأباطيل، أو رد ما في الصحاح والمسانيد».[3]

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة فيما حصل بين الصحابة: «ويقولون إن هذه الآثار المروية في مساوئهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغير عن وجهه والصحيح منه: هم فيه معذورون، إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون

---

(١) لمعة الاعتقاد (١٥٠)

(٢) انظر: منهاج السنة (٥/ ٧٢) ومرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري ليحيى اليحيى (٨١)

(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩٢)

مخطئون»[1]

كما بين علماء أهل السنة أن كثيراً من الصحابة لم يدخلوا في الفتنة بل اعتزلوها.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما الصحابة فجمهورهم وجمهور أفاضلهم ما دخلوا في الفتنة»[2]

ومن هنا يتبين لنا موقف علماء المسلمين المتقدمين منهم والمتأخرين فيما حصل بين طائفة من صحابة رسول الله ﷺ وأن على المسلم الكف عن ذكر مساوئهم وإحسان الظن بهم والترضي عنهم أجمعين ومعرفة حقهم ومنزلتهم مع أن الأخبار المروية في حقهم منها ما هو كذب محض ومنها ما زيد فيه ونقص. وما صح منها فهم فيه مجتهدون والمجتهد مغفور له خطؤه إن أخطأ.

---

(١) الفتاوى (٣/ ١٥٥)

(٢) المنهاج (٦/ ٢٣٦)

المطلب الرابع

حكم ساب الصحابة عند أهل السنة والجماعة

يعتقد أهل السنة والجماعة أن سب الصحابة أو التعرض لهم بالطعن أو التجريح محرم بنص كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

ومما استدل به أهل السنة على تحريم سب الصحابة الأدلة العامة الواردة في كتاب الله والتي تحرم غيبة المسلم أو التعرض له بالهمز أو اللمز.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾[1] فقد حرم الله على المسلم الغيبة وهي ذكر المسلم بما يكره في غيبته سواء كان حياً أو ميتاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١﴾[2] الهماز بالقول واللماز بالفعل يعني يزدري الناس وينتقص بهم[3] وأدنى أحوال الساب لهم أن يكون مغتاباً لهم[4].

ومنها قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ۝٥٨﴾[5] قال الحافظ ابن كثير في تفسيرها: «أي ينسبون إليهم ما هم براء منه لم يعملوه ولم يفعلوه. فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً وهذا هو البهت الكبير أن يحكي أو ينقل عن المؤمنين والمؤمنات مالم يفعلوه على سبيل العيب والتنقص لهم، ومن أكثر من يدخل في هذا الوعيد الكفرة بالله ورسوله، ثم الرافضة الذين ينتقصون الصحابة ويعيبونهم بما قد

---

(١) سورة الحجرات آية (١٢).

(٢) سورة الهمزة آية (١)

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٥٨٦)

(٤) الصارم المسلول (٣/ ١٠٦٧).

(٥) سورة الأحزاب آية (٥٨).

برأهم الله منه، ويصفونهم بنقيض ما أخبر الله عنهم؛ فإن الله عز وجل قد أخبر أنه قد رضي عن المهاجرين والأنصار ومدحهم وهؤلاء الجهلة الأغبياء يسبونهم وينتقصونهم ويذكرون عنهم ما لم يكن ولا فعلوه أبداً»[١] كما استدل أهل السنة والجماعة بما ورد في كتاب الله من آيات تمدح صحابة رسول الله ﷺ وتبين رضى الله عنهم كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾[٢] فرضي الله عن السابقين من غير اشتراط إحسان ولم يرض عن التابعين إلا أن يتبعوهم بإحسان[٣].

أما الأدلة من السنة فكثيرة منها:

قوله ﷺ: «**لا تسبوا أصحابي فو الذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه**»[٤] ومنها حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال: رسول الله ﷺ «**لا يبغض الأنصار رجل آمن بالله واليوم الآخر**»[٥]. كما استدل أهل السنة والجماعة على تحريم سب الصحابة بما ورد من قول ابن عمر رضي الله عنهما: «لا تسبوا أصحاب محمد ﷺ فلمقام أحدهم ساعة خير من عمل أحدكم أربعين سنة»[٦] وقول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «أمروا أن يستغفروا لأصحاب محمد ﷺ فسبوهم»[٧]

ومما سبق يتبين أن سب الصحابة محرم بإجماع أهل السنة والجماعة بما ثبت عندهم من **نصوص تحرم ذلك إلا أن أهل السنة اختلفوا في حكم ساب الصحابة على قولين:**

---

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ٥٢٥).

(٢) سورة التوبة آية (١٠٠).

(٣) الصارم المسلول (٣/ ١٠٦٧).

(٤) تقدم ص(١٠١).

(٥) أخرجه مسلم ح: (٧٦).

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه ح: (١٦٢) وحسنه الألباني.

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه ح: (٣٠٢٢).

القول الأول: ذهب فريق من علماء أهل السنة إلى كفر من سب الصحابة رضي الله عنهم أو طعن في عدالتهم وأنه يقتل بسبب ذلك وممن قال بهذا القول الإمام مالك رحمه الله[1] في رواية والإمام أحمد بن حنبل[2] في رواية وأبو زرعة الرازي [3][4] والسرخسي [5][6] والقرطبي[7] والطحاوي[8] والحميدي[9][10] وطائفة من فقهاء الكوفة[11]

وقد استدل أصحاب هذا القول على ما ذهبوا إليه بالأدلة التالية:

قوله تعالى عن أصحاب رسول الله ﷺ : ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾[12] وأدنى أحوال الساب لهم أن يكون مغتاظاً منهم. قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله : «من أصبح من الناس في قلبه

---

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ٢١٩) وأصول السنة للحميدي (٢/ ٥٤٦).

(٢) نقله عنه ابن تيمية في الصارم المسلول (٣/ ١٠٦٥).

(٣) نقله عنه الخطيب البغدادي في الكفاية ص ٤٩.

(٤) عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، أبو زرعة الرازي سيد الحفاظ، قال ابن أبي شيبة: ما رأيت أحفظ من أبي زرعة الرازي، وقال النسائي: ثقة. انظر: الجرح والتعديل (١/ ٣٢٨-٣٤٩)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٨).

(٥) أصول السرخسي (٢/ ١٣٤).

(٦) محمد بن أحمد بن سهل السرخسي أبوبكر قاضي من كبار الأحناف مجتهد، من مصنفاته «الأصول» و«المبسوط» توفي ٤٩٠هـ. انظر: الجواهر المضية (٢/ ٣٨)، ومعجم المؤلفين (٣/ ٣٣٦).

(٧) تفسير القرطبي (١٦/ ٢٩٧)

(٨) العقيدة الطحاوية (٦٨٩).

(٩) أصول السنة للحميدي (٢/ ٥٤٦)..

(١٠) عبد الله بن الزبير بن عيسى أبو بكر الحميدي القرشي، شيخ الحرم المكي وصاحب المسند، الإمام الحافظ الفقيه، قال الإمام أحمد: الحميدي عندنا إمام، توفي سنة ٢١٩هـ. انظر: طبقات ابن سعد (٥/ ٥٠٢)، التاريخ الكبير للبخاري(٥/ ٩٦).

(١١) ذكر ذلك ابن تيمية في الصارم المسلول (٣/ ١٠٦٥).

(١٢) الفتح آية (٢٩).

غيظ على أحد من أصحاب رسول الله ﷺ فقد أصابته هذه الآية ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ...﴾ إلى قوله: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾»[١] كما أن في أذيتهم أذية لصاحبهم رسول الله ﷺ يقول البربهاري: «واعلم أنه من تناول أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه إنما أراد محمد، وقد آذاه في قبره»[٢].

ومن أدلتهم على كفر من سب الصحابة قولهم: إن الطعن في الصحابة، وانتقاصهم، وتجريحهم والقول بعدم عدالتهم يؤدي إلى إبطال الشريعة ؛ إذ هم الذين حملوها وبلغوها. يقول الإمام أبو زرعة الرازي: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى وهم زنادقة»[٣]

القول الثاني: ذهب فريق من أهل السنة إلى أن من سب الصحابة رضي الله عنهم لا يكفر بل يفسق ولا يقتل بل يعزر ويؤدب.

وممن قال بهذا القول الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز[٤] والإمام مالك في رواية والإمام أحمد في رواية وإسحاق بن راهويه في رواية وإبراهيم النخعي[٥][٦]

---

(١) نقله عنه القرطبي في تفسيره (١٦/ ٢٩٧).

(٢) شرح السنة للبربهاري ص٥٤.

(٣) أسنده إليه الخطيب في الكفاية (٤٩).

(٤) ذكر قوله شيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ١٠٥٩) الصارم المسلول.

(٥) نقله عنهم شيخ الإسلام في الصارم المسلول (٣/ ١٠٥٥).

(٦) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمران النخعي الإمام الحافظ فقيه العراق، روى عن خلق من كبار التابعين، كمسروق وعلقمة وعبيدة السلماني، وتوفي سنة ٩٦هـ. انظر: طبقات ابن سعد (٦/ ٢٧٠) والجرح والتعديل (١/ ١٤٤) وحلية الأولياء (٤/ ٢١٩).

وابن عابدين[1][2] والنووي[3] والباقلاني[4][5]، يقول القاضي عياض [6] في الشفا: «قال مالك مالك رحمه الله: من شتم النبي ﷺ قتل، ومن شتم أصحابه أدب» [7] وقال السبكي: «وأجمع القائلون بعدم تكفير من سب الصحابة أنهم فساق»[8] وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فأما من من سب أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ من أهل بيته أو غيرهم فقد أطلق الإمام أحمد أنه يضرب ضرباً نكالاً وتوقف عن كفره وقتله» [9]

وقد استدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

قالوا بأن هذا وقع من بعض الصحابة رضي الله عنهم فنهاهم ﷺ عنه ولم يكفر أحداً منهم كما في حديث أبي سعيد الخدري في خصومة عبد الرحمن بن عوف [10] وخالد بن

(١) في كتابه تنبيه الولاة والحكام (١/ ٣٦٦).

(٢) محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز صلاح الدين المعروف بابن عابدين ولد بدمشق، من مصنفاته: رد المحتار على الدر المختار، وغيره، توفي سنة ١٢٥٢هـ. انظر: الأعلام للزركلي (٦/ ٢٩٤)، معجم المؤلفين لكحالة (٣/ ٦٢٨).

(٣) في شرحه على مسلم (١٦/ ٩٣).

(٤) الإنصاف (٦٨).

(٥) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر البصري القاضي، أبو بكر متكلم أشعري له في الكلام «الإنصاف» و«التمهيد» توفي سنة ٤٠٣هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٩٠).

(٦) عياض بن موسى بن عياض بن عمرو أبو الفضل اليحصبي الأندلسي ثم السبتي المالكي، القاضي، شيخ الإسلام، من تصانيفه «الإكمال في شرح صحيح مسلم» وكتاب «مشارق الأنوار» وغيرها، توفي سنة ٥٤٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢١٢) رقم (١٣٦).

(٧) الشفا (٢/ ١١٠٨)

(٨) فتاوى السبكي (٢/ ٥٨٠).

(٩) الصارم المسلول (٣/ ١٠٥٥).

(١٠) عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري أبو محمد أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد أصحاب الشورى، وهاجر الهجرتين وشهد بدراً وسائر المشاهد، مات سنة ٣١هـ. الإصابة (٤/ ٢٩٠).

الوليد[1][2]. ومن أدلتهم أن الله ميز بين مؤذي الله وبين مؤذي المؤمنين فجعل الأول ملعوناً في في الدنيا والآخرة وقال في الثاني فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً ومطلق البهتان والإثم ليس بموجب للقتل فتكون عليه عقوبة مطلقة ولا يلزم منها جواز قتله. كما استدلوا بقول رسول الله ﷺ: «**لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله إلا بإحدى ثلاث كفر بعد إيمان أوزنا بعد إحصان أو رجل قتل نفساً فيقتل بها**»[3].

وبهذا يتضح أن حكم ساب الصحابة فيه تفصيل عند أهل السنة فرغم اتفاقهم على حرمة الفعل اختلفوا في حكم الفاعل على قولين كما تقدم، والذي يظهر لي في هذه المسألة والله أعلم أن الراجح أنه لا يقطع بكفر من سب الصحابة لمجرد السب؛ لأن السب قد وقع في زمن النبي وبمسمع منه فلم يحكم بكفر الساب ولم يهدر دمه وإنما اكتفى بنهيه عن ذلك فلو كان السب كفراً لما اكتفى الرسول ﷺ بمجرد النهي ولقد كان الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه يتهم من يسب الصحابة في دينه، ولكنه كان يجبن عن قتله كما صرح بذلك رضي الله عنه بقوله عنه «ما أراه على الإسلام أتهمه على الإسلام أجبن عن قتله»[4] وهذا يدل على أنه لم يقطع بكفره، وهذا وهذا بالنسبة لمن أتى بمجرد السب الذي هو الشتم وعليه يحمل كلام من لم يكفر ساب الصحابة من أهل العلم فمن سبهم سباً لا يقدح في دينهم أو وصف بعضهم بقلة العلم أو البخل أو الجبن أو عدم الزهد فهذا هو الذي يستحق التعزير والتأديب ولا نحكم بكفره

---

(١) انظر: الصارم المسلول (٣/ ١٠٧٤).

(٢) خالد بن الوليد بن المغيرة القرشي المخزومي، أبو سليمان سيف الله، وفارس الإسلام، ابن أخت أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث، هاجر بعد الحديبية، شهد غزوة مؤتة، واستشهد أمراء رسول الله ﷺ زيد وجعفر وعبدالله ابن رواحة، فأخذ الراية خالد، وحمل على العدو فكان النصر، وسماه النبي ﷺ «سيف الله»، توفي بحمص سنة (٤١) هـ. الاستيعاب (٢/ ٤٢٧)، والإصابة (٢/ ٢١٥).

(٣) أخرجه البخاري ح: (٣٦٧٣).

(٤) الصارم المسلول (٣/ ١٠٥٨).

بمجرد ذلك، أما من قرن مع السب أمراً آخر فيتوقف الحكم فيه على الأمر الذي قرنه، فإن زعم أن الصحابة ارتدوا بعد وفاة رسول الله ﷺ إلا بضعة نفر أو فسق عامتهم فهذا لا شك في كفره؛ لأنه كذب لما نص عليه القرآن في غير موضع من رضى الله عنهم وثنائه عليهم [1] يقول القاضي عياض «نقطع بتكفير كل قائل قولاً يتوصل به إلى تضليل الأمة، وتكفير جميع الصحابة»[2].

وكذلك من كفر الشيخين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما فلا شك في كفره يقول الذهبي: «كل من أحب الشيخين فليس بغال، بلى من تكلم فيهما فهو غال مفتر، فإن كفرهما والعياذ بالله جاز عليه حكم التكفير واللعنة»[3]

وكذا من نسب عائشة رضي الله عنها إلى الفاحشة فلا شك في كفره يقول القاضي أبويعلى: «من قذف عائشة رضي الله عنها بما برأها الله منه كفر بلا خلاف» [4]

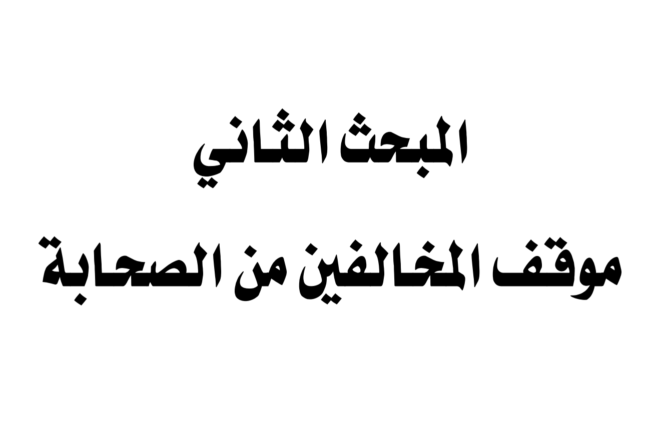
---

(١) انظر: الصارم المسلول (٣/ ١١١٠).

(٢) الشفا (٢/ ١٠٧٢).

(٣) تذكرة الحافظ للذهبي (٢/ ٧٧٥).

(٤) نقله عنه ابن تيمية في الصارم المسلول (٣/ ١٠٥٠).



وفيه مطالب :

المطلب الأول: موقف الخوارج من الصحابة.

المطلب الثاني: موقف المعتزلة من الصحابة.

المطلب الثالث: موقف الزيدية من الصحابة.

المطلب الرابع: موقف الرافضة من الصحابة.

المطلب الخامس: موقف الإسماعيلية من الصحابة.

المطلب الأول

موقف الخوارج من الصحابة

لقد نصب الخوارج العداء لكثير من الصحابة، وكفروهم بناءً على أصلهم الفاسد في التكفير بكل ذنب، والخوارج يثبتون إمامة أبي بكر وعمر إلا أنهم ينكرون إمامة عثمان وعلي ويكفرونهما. يقول الأشعري: «والخوارج بأسرها يثبتون إمامة أبي بكر وعمر وينكرون إمامة عثمان رضوان الله عليه في وقت الأحداث التي نقم عليه من أجلها ويقولون بإمامة علي قبل أن يحكم وينكرون إمامته لما أجاب إلى التحكيم»[1] ويقول الرازي [2] في شرح عقائد الخوارج: «وهم يكفرون عثمان وعلياً رضي الله عنهما وطلحة [3] والزبير وعائشة رضي الله عنهم»[4]ويقول الشهرستاني بعد ذكره لفرق الخوارج: «ويجمعهم القول بالتبري عن عثمان وعلي»[5] ويذكر البغدادي[6] ما اجتمعت عليه فرق الخوارج على كثرة فرقها فيقول: «وقد

---

(١) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٠٤).

(٢) محمد بن عمر بن الحسن بالحسين التيمي البكري فخر الدين الرازي الإمام الأصولي المفسر، صاحب التصانيف الكثيرة ، وهو القائل في آخر عمره: لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلاً ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ و ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ وأقرأ في النفي ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾ ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي توفي ٦٠٦هـ. انظر: وفيات الأعيان (٤/ ٢٤٨)، سير أعلام النبلاء (٢١/ ٥٠٠).

(٣) طلحة بن عبيد الله بن عثمان أبومحمد القرشي، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الثمانية الذين سبقوا للإسلام، وأحد الستة أصحاب الشورى، توفي سنة ٣٦هـ. الإصابة (٣/ ٤٣٠)، والاستيعاب (٢/ ٧٦٤).

(٤) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص ٤٦).

(٥) الملل والنحل (١/ ١٥٦).

(٦) عبد القاهر بن طاه ر أبو منصور البغدادي أحد أعلام الشافعية، له كتاب « الفرق بين الفرق » ، توفي سنة

=

اختلفوا فيما يجمع الخوارج على اختلاف مذاهبها. فذكر الكعبي[1] في مقالاته أن الذي يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها إكفار علي وعثمان والحكمين وأصحاب الجمل وكل من رضي بتحكيم الحكمين إلى أن قال: وقال شيخنا أبو الحسن الأشعري: الذي يجمعها إكفار علي وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين ومن رضي بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما»[2]

ولم يقف الخوارج عند تكفير الصحابة رضي الله عنهم بل تصدوا لقتالهم وقد ناظرهم الصحابة ليرجعوا عن ضلالتهم واستحلالهم دماء المسلمين، ولكن هذه المناظرات وإن أدت إلا رجوع طائفة معهم إلا أنها لم تحسم الموقف وأصر بعض الخوارج على قتال صحابة رسول الله ﷺ فقاتلهم الصحابة وجرت بينهم وبين المسلمين موقعة النهروان المشهورة.

= ٤٢٩هـ. انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٣٦)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٧٢).

(١) عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي الخراساني، أبو القاسم أحد أئمة الاعتزال له تصنيف في الطعن على المحدثين، وقد انتشرت كتبه ببغداد. انظر: تاريخ بغداد (٩/ ٣٨٤)، ولسان الميزان (٣/ ٢٠٥٥).

(٢) الفرق بين الفرق (٥٤).

المطلب الثاني

موقف المعتزلة من الصحابة

يتفاوت المعتزلة في موقفهم من الصحابة رضي الله عنهم فجمهورهم لا يطعن في عدالتهم إلا بعد الفتنة ومنهم من لا يتورع عن الطعن في أبي بكر كالنظام.[١]

والمعتزلة يشبهون الخوارج فيما يطعنون به في الصحابة رضي الله عنهم لكنهم لا ينتهون إلى تكفيرهم ؛ لكن منهم من يصرح بتفسيق أحد الطرفين وتعيين المصيب ومنهم من يصرح بتفسيق أحد الفريقين لا بعينه. وإليك ما ذكره الناقلون لمذهبهم في أصحاب رسول الله ﷺ.

قال الإمام عضد الدين[٢] في شرح مختصر المنتهى: «وقالت المعتزلة هم عدول إلا من علم أنه قاتل علياً فإنه مردود»[٣] وقال السخاوي في فتح المغيث: «وذهبت المعتزلة إلى رد من قاتل علياً من الصحابة»[٤]

وقال الإمام العراقي[٥] في شرح ألفيته: «وذهبت المعتزلة إلى فسق من قاتل علياً منهـم»[١]

---

(١) شيخ المعتزلة أبو إسحاق إبراهيم بن سيار الضبعي المصري المتكلم ، تكلم في القدر وهو شيخ الجاحظ وقد ضل في باب أصحاب النبي ﷺ ضلالا بعيداً، وقد قال بتكفيره من المعتزلة أبو الهذيل والاسكافي والجبائي وبهذا يعلم أن النظام قد شذ عن سبيل طائفته المعتزلة فتجاوز ضلالهم، فكفروه وتبرؤوا منه، فصار للنظام مذهب في أصحاب النبي ﷺ أشبه بالرافضة. انظر الفرق بين الفرق (١٤٧) وسير أعلام النبلاء (١/ ٥٤١) وتاريخ بغداد (٦/ ٩٧).

(٢) عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار القاضي الإيجي، فقيه شافعي، متكلم أشعري، له مصنفات كثيرة من أشهرها: »المواقف« توفي سنة ٧٥٦هـ. انظر: الدرر الكامنة (٢/ ٤٣٠)، الأعلام (٣/ ٢٩٥).

(٣) شرح مختصر المنتهى (٢/ ٦٧).

(٤) فتح المغيث (٣/ ١٠٤).

(٥) عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن الكردي زين الدين أبو الفضل العراقي، المحدث الحافظ الفقيه، من

=

وقال الشهرستاني في سياق عقيدة واصل بن عطاء: «القاعدة الرابعة قوله في الفريقين من أصحاب الجمل وأصحاب صفين أن أحدهما مخطئ لا بعينه، وكذلك قوله في عثمان وقاتليه وخاذليه في أن أحد الفريقين فاسق لا محالة ... ثم قال هذا قول رئيس المعتزلة ومبدأ الطريقة في أعلام الصحابة وأئمة العترة ووافقه عمرو بن عبيد على مذهبه، وزاد عليه تفسيق أحد الفريقين لا بعينه»[2]

ونقل عن أبي الهذيل[3] قوله: «لا ندري قتل عثمان ظالماً أو مظلوماً »[4] وذكر عن الأصم أنه قال في مسألة التحكيم : «إن كان تحكيمه ليحوز الأمر إلى نفسه فهو خطأ وإن كان ليتكاف الناس حتى يصطلحوا على إمام فهو صواب وقد أصاب أبو موسى حين خلعه حتى يجتمع الناس على إمام»[5]

والمعتزلة ترى أن أفضل الصحابة أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي إلا أن القاضي عبد الجبار خالفهم في ذلك حيث يقول: «اعلم أن المتقدمين من المعتزلة ذهبوا إلى أن أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي عليه السلام إلا واصل بن عطاء [6] فإنه

مصنفاته: «نظم الدرر السنية في السيرة الزكية»، و«فتح المغيث شرح ألفية الحديث» وغيرها. مات سنة = ٨٠٦هـ انظر: الضوء اللامع للسخاوي (٤/ ١٧١) شذرات الذهب (٧/ ٥٥-٥٧).

(١) شرح ألفية العراقي (٣/ ١٤).

(٢) الملل والنحل (١/ ٦٢).

(٣) محمد بن الهذيل بن عبد الله مكحول العبدي، مولى عبد القيس، أبو الهذيل العلاف، من ائمة المعتزلة توفي سنة ٢٣٥هـ.انظر: لسان الميزان (٥/ ٤١٣) وفيات الأعيان (٤/ ٢٦٥).

(٤) مقالات الإسلاميين (ص ٤٥٦).

(٥) مقالات الإسلاميين (٤٥٣).

(٦) واصل بن عطاء المخزومي، مولاهم البصري، أبو حذيفة، كان بليغاً مفوهاً طرده الحسن البصري من مجلسه لما قال: الفاسق لا مؤمن ولا كافر. انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (٥/ ٦٠)، وطبقات المعتزلة ص(٤٢).

يفضل أمير المؤمنين على عثمان فلذلك سموه شيعياً، وأما أبو علي وأبو هاشم فقد توقفا في ذلك وقالا: ما من خصلة ومنقبة ذكرت في أحد هؤلاء الأربعة إلا ومثله مذكور لصاحبه.

وأما شيخنا أبو عبد الله البصري فقد قال: إن أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب ثم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ولهذا كان يلقب بالمفضل وله كتاب في التفضيل طويل وقد كان قاضي القضاة يتوقف في الأفضل من الأربعة كالشيخين إلى شرح هذا الكتاب فقطع بأن أفضل الصحابة أمير المؤمنين علي عليه السلام فأما عندنا إن أفضل الصحابة أمير المؤمنين علي ثم الحسن ثم الحسين عليهم السلام، والذي يدل على ذلك الآيات والأخبار المروية في علي عليه السلام نحو خبر الطير وخبر المنزلة وغيرهما»[1]

(١) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص ٧٦٦).

المطلب الثالث

موقف الزيدية من الصحابة

يقول صاحب الإيضاح ملخصاً مذهب الزيدية في الصحابة: «واعلم أن الزيدية فرقتان: جارودية وصالحية، فالجارودية تتفق رواية أصحابنا عنهم بتقديم علي عليه السلام في الإمامة على المشايخ وأنهم يفسقون المشايخ ونحوهم، وأما الصالحية : فمن أصحابنا من يروي عنهم تقديم علي عليه السلام على المشايخ إلا أنهم لا يفسقون المشايخ ومنهم من يرى تقدم المشايخ كقول سائر الفرق»[1].

ويقول النوبختي[2]: «وفرقة قالت: إن علياً كان أولى الناس بعد رسول الله ﷺ بالناس لفضله وسابقته وعلمه، وهو أفضل الناس كلهم بعده وأشجعهم وأسخاهم وأورعهم وأزهدهم وأجازوا مع ذلك إمامة أبي بكر وعمر وعدوهما أهلاً لذلك المكان والمقام وذكروا أن علياً عليه السلام سهل لهما الأمر ورضي بذلك وبايعهما طائعاً غير مكره وترك حقه لهما، فنحن راضون كما رضي المسلمين له، ولمن بايع، لا يحل لنا غير ذلك، ولا يسع منا أحداً إلا ذلك، وأن ولاية أبي بكر صارت رشداً وهدى لتسليم علي ورضاه ولولا رضاه وتسليمه لكان أبو بكر مخطئا ضالاً هالكاً وهم أوائل البترية، وخرجت من هذه الفرقة فرقة قالت: إن علياً عليه السلام أفضل الناس لقرابته من رسول الله ﷺ ولسابقته وعلمه ولكن كان جائزاً للناس أن يولوا عليهم غيره إذا كان الوالي الذي يولونه مجزئاً أحب ذلك أو كرهه فولاية الوالي الذي ولوا على أنفسهم برضى منهم رشد وهدى وطاعة لله عز وجل وطاعته واجبه من الله عز وجل

---

(١) كتاب الإيضاح شرح المصباح لأحمد الصعدي (ص ٣٠١).

(٢) الحسين بن روح بن أبي بحر النوبختي من علماء الشيعة له مؤلفات منها «فرق الشيعة» توفي ٣٢٦هـ. معجم المؤلفين (١/ ٦٢٠).

فمن خالفه من قريش وبني هاشم علياً كان أو غيره من الناس فهو كافر ضال، وفرقة منهم يسمون الجارودية قالوا: بتفضيل علي عليه السلام ولم يروا مقامه يجوز لأحد سواه وزعموا أن من دفع علياً عن هذا المكان فهو كافر وأن الأمة كفرت وضلت في تركها بيعته وجعلوا الإمامة بعده في الحسن بن علي عليهما السلام ثم في الحسين عليه السلام ثم هي شورى بين أولادهما فمن خرج منهم مستحقاً للإمامة فهو الإمام وهاتان الفرقتان هما اللتان ينتحلان أمر زيد بن علي بن الحسين(1) وأمر زيد بن الحسن (2) ابن علي بن أبي طالب ومنها تشعبت صنوف الزيدية»(3).

وممن يرى عدالة الصحابة من الزيدية وصحة خلافة الثلاثة الإمام عبد الله بن حمزة (4) حيث رد على من زعم بأن الزيدية يرون بأن الصحابة ضلوا وأضلوا فقال: «هذه الدعوى على الزيدية غير صحيحة ولا مستمرة ؛ لأنها لا تزعم في أصحاب رسول الله ﷺ أنهم ضلوا وأضلوا فكيف يعتقدون ذلك فيهم وهم خيار الأمة وبهم أعز الله دينه ونصر نبيه ﷺ هم حماة شرع الإسلام وبدور الظلام فجزاهم الله عنا وعن الإسلام خيراً وما سبب القتل والقتال بين الأمة إلا الشيطان واتباع الهوى وغلب حب الدنيا والله ورسوله والصالحون من أمته وهم

---

(1) زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، كان ذا علم وجلالة وصلاح، خرج على هشام بن عبد الملك، فقاتله يوسف بن عمر والي العراق سنة ١٢٢هـ فقتل في المعركة وصلب رحمه الله وإليه تنتسب الزيدية. انظر: وتهذيب التهذيب (٣/ ٣٢٠)، والتقريب (٢١٦١).

(2) زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي العلوي المدني، والد أمير المدينة الحسن بن زيد، كان يتعجب الناس من عظم خلقه، وكان جواداً ممدحاً كبير القدر مات بعد المائة. انظر: طبقات ابن سعد (٥/ ٣١٨)، تاريخ البخاري (٣/ ٣٩٢).

(3) فرق الشيعة (ص ٢٠، ٢١) .

(4) عبد الله بن حمزة بن سليمان أحد أئمة الزيدية في اليمن ومن علمائهم من مصنفاته «المهذب لمذهب الإمام المنصور» توفي سنة ٦١٤هـ. الأعلام (٤/ ٨٣).

صحابته رضي الله عنهم من ذلك أبرياء»[1]

ويرى الزيدية أن أفضل الخلق بعد النبي ﷺ علي بن أبي طالب رضي الله عنه ثم الحسن ثم الحسين ثم العترة، يقول القاسم بن محمد[2]: «لو وزن أعمال الوصي عليه السلام بأعمال من ذكر –يعني الخلفاء الراشدين وبقية العشرة المبشرين– أو ما ورد فيه بما ورد فيمن ذكروا –يعني أهل السنة– مما لا ينكره المخالف مع سابقته وكذلك الحسنان عليهما السلام، وكذلك ما ورد في العترة عليهم السلام بما ورد في غيرهم مما لا ينكره المخالف علم ذلك قطعاً»[3]

يقول أحد الزيدية المعاصرين[4]: «المشترك بين الزيدية أن الإمام علياً عليه السلام كان أولى بالخلافة وأن أبابكر ومن معه أخطأوا في صرفها عنه، وأن أبا بكر أخطأ أيضاً لما منع فاطمة من إرثها من النبي كما أخذ منها فدك والعوالي وهي أرض غنية جداً كان النبي أنحلها فاطمة بعد فتح خيبر، إلا أنه بعد هذا القدر اشتهر رأيان:

الرأي الأول : يرى أن الترضية عنهم لازمة باعتبار أن وقوفهم السابق مع النبي يكفر ذلك الخطأ.

الرأي الثاني: يرى أن سابقتهم مع النبي توجب علينا الترضية عنهم والخطأ يوجب التوقف في شأنهم، وهناك قلة قليلة تصرح بالبراءة منهم، والدعاء عليهم »[5]

والمتأمل في أقوال أئمة الزيدية يتضح له تناقضهم في مسألة الصحابة، فهذا الإمام الهادي يقول في رسالته جواباً لأهل صنعاء: «ولا أنتقص أحداً من الصحابة الصادقين والتابعين لهم

---

(١) المجموع المنصور (٢/ ١٢٦، ١٢٧).

(٢) القاسم بن محمد بن علي من سلالة الهادي صاحب اليمن من أئمة الزيدية من مصنفاته: «الأساس لعقائد الأكياس» توفي سنة ١٠٢٩هـ. الأعلام للزركلي (٥/ ١٨٢).

(٣) كتاب الأساس لعقائد الأكياس (ص ١٦٩، ١٧٠).

(٤) عبد الله بن محمد بن إسماعيل حميد الدين.

(٥) الزيدية قراءة في المشروع وبحث في المكونات (ص ٩٦)

بإحسان والمؤمنات منهم والمؤمنين، أتولى جميع من هاجر ومن آوى ونصر، فمن سب مؤمناً عندي استحلالاً فقد كفر، ومن سبه استحراماً فقد ضل عندي وفسق، ولا أسب إلا من نقض العهد والعزيمة وفي كل وقت له هزيمة من الذين بالنفاق تفردوا وعلى الرسول ﷺ مرة بعد مرة تمردوا وعلى أهل بيته اجترىوا وطعنوا، وإني لأستغفر الله لأمهات المؤمنين اللواتي خرجن من الدنيا وهن من الدين على يقين، وأجعل لعنة الله على من تناولهن بما لا يستحقهن من سائر الناس أجمعين».[1] بينما نجده يقول في كتابه الشهير بـ الفنون في تثبيت الإمامة وهو يرد على من قال بإمامة أبي بكر ﷺ «وأين الإجماع؟ عمر بن الخطاب يقول على المنبر: إن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله شرها فمن عاد لمثلها فاقتلوه، والفلتة فهي النهزة والخلسة والاغترار والمبادرة فكيف يكون إجماع على شيء انتهز وبودر واختلس من أهله اختلاساً ثم يوجب على فاعله ذلك القتل فلا يجب القتل إلا على أحد ثلاثة: إما كافر بعد إيمان أو زان بعد إحصان أو قاتل النفس بغير حق ولم يكن في هذا الفعل شيء من الخصلتين الأخيرتين وإنما أوجب القتل على من كانت بيعته على مثل بيعة أبي بكر، لأنه عنده قد كفر، وخرج من الإسلام بفعله، فأوجب بهذا الفعل على نفسه وعلى صاحبه الكفر بالله والقتل لأنهما أصل هذا الفعل وفرعه»[2]

وقد وصف الهادي أبا بكر بالضلالة والعمى، واتهمه بإجراء المال لنفسه وأولاده، واتهمه ومن رأى رأيه في فدك بأنهم يبغضون الله ورسوله، على غير ذلك من الأوصاف القبيحة والشتائم الفظيعة.[3]

أما الخليفة الثاني عمر الفاروق ﷺ فإن الهادي يصفه بالهوى وبمخالفة كتاب الله ويضع

---

(١) المجموعة الفاخرة، رسالته جواب لأهل صنعاء (١٤٦).

(٢) كتاب الفنون (ص ٤٩٦).

(٣) انظر: كتاب المنتخب (ص ٥٠٠).

عمر بين خيارين: إما أن يكون أعمى خلق الله أو أنه من المنافقين.[1]

والخلاصة التي يمكننا أن الخروج بها من مناقشة مذهب الهادي في الصحابة هي:

أن الهادي يوافق الرافضة في عقيدتهم في الشيخين وألفاظه لا تختلف عن ألفاظهم وكذلك أحكامه، أما بقية المهاجرين والأنصار فإنه لا يحقد عليهم كما يحقد على الشيخين والسبب هو الإمامة، والغضاضة التي يجدها الهادي من الشيخين، أما المهاجر ون والأنصار فقد ذكرهم بالخير في أكثر من موضع، ولعله لا يعمهم ولكن يخص من كان منهم في صف علي يوم السقيفة ومن تأخر أو امتنع عن بيعة أبي بكر على حد زعمه.[2]

---

(١) انظر: كتاب المنتخب (ص ٥٠٢).

(٢) المصدر نفسه (ص ٥٠٢).

المطلب الرابع

موقف الرافضة الإثنى عشرية من الصحابة

أولاً تعريف الصحابي عند الرافضة الإثنى عشرية:

يرى الرافضة أن لفظة الصحابي له ثلاثة إطلاقات:

١-يطلق مجازا على كل من رأى الوسول ﷺ أو سمع حديثه ولو لم يكن مؤمناً فهي تشمل المؤمن والمنافق والبر والفاجر واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾[1].

قال الزنجاني[2] في عقائد الإمامية: «إن الصحبة شاملة لكل من صحب النبي أو رآه أو سمع حديثه، فهي تشمل المؤمن والمنافق والعادل والفاسق والبر والفاجر»[3] ومرادهم من هذا الطعن في صحابة رسول الله ﷺ لأنهم خصوا هذا الإطلاق بهم عدا الذين لم يرتدوا عندهم.[4]

٢-يطلق على علي وخواصه ومن لم يرتد من الصحابة، أمثال: سلمان والمقداد[5] وعمار[6][7] وقالوا: «يخرج بذلك من أضمروا في الصحبة الغدر والمكر وأظهروا الحسد قبل

---

(١) سورة الأعراف آية (١٨٤).

(٢) إبراهيم بن ساجدين بن باقر الزنجاني له مؤلفات منها عقائد الإمامية. انظر: موسوعة مؤلفي الإمامية (١/ ٢٤٦).

(٣) عقائد الإمامية للزنجاني (٣/ ٨٦).

(٤) الكشكول لحيدر الآملي (ص ١٢٠).

(٥) المقداد بن الأسود الكندي وهو ابن عمرو بن ثعلبة البهراني الحضرمي، أسلم قديماً، وكان من جملة السبعة الذين أظهروا إسلامهم، اتفقوا على أنه مات سنة ٣٣هـ في خلافة عثمان. انظر: الإصابة (٦/ ١٥٩) والاستيعاب (٤/ ١٤٨٠).

(٦) إحقاق الحق للتستري (٢٧٠).

(٧) عمار بن ياسر بن مالك بن كنانة العنسي، أبو اليقظان، صحابي جليل كان ممن عذب في الله هو وأمه سمية، توفي سنة ٣٧هـ. انظر: الاستيعاب لابن عبد البر (٣/ ١١٣٥) الإصابة لابن حجر (٤/ ٤٧٣) رقم (٥٧٢٠).

موت النبي، وعرفهم النبي قبل فراقهم وعرف ما يصدر منهم بعده، فلما مات كشفوا قناع المحاباة وانقلبوا على أعقابهم، وغرتهم الحياة الدنيا واهتموا بمنازعة آل محمد والمجاهرة لهم بالسوء ونقض ما أبرمه النبي ﷺ في متابعة الإمام المولى حسداً من عند أنفسهم»[١]

٣-يطلق على الأئمة لعدم مخالفتهم لله ولرسوله مع معاشرة أنوارهم مع نور النبي من بدو خلقه.[٢] وقد رووا في ذلك حديثاً عن جعفر عن أبيه عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال: ما وجدتم في كتاب الله فالعمل به لازم ولا عذر لكم في تركه وما لم يكن في كتاب الله وكانت فيه سنة مني فلا عذر لكم في ترك سنتي وما لم يكن فيه سنة مني فما قال أصحابي فخذوه فإنما مثل أصحابي فيكم كمثل النجوم فبأيها أخذ اهتدى، وبأي أقاويل أصحابي أخذتم اهتديتم واختلاف أصحابي لكم رحمة قيل: يا رسول الله ومن أصحابك؟ قال: أهل بيتي.[٣]

والناظر في كتب الرافضة المعتبرة عندهم يجد تناقضاً واضحاً في حد الصحابي ومن هو فإذا كانت بعض رواياتهم تقصره على أهل البيت فإن روايات أخرى معتبرة عندهم تثبت أن عدد الصحابة قرابة اثنى عشر ألف فقد أورد الصدوق في خصاله رواية عن أبي عبد الله قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ اثنى عشر ألفاً ثمانية آلاف من المدينة، وألفان من مكة، وألفان من الطلقاء»[٤].

الرافضة وتكفير الصحابة

تعتقد الرافضة بارتداد الصحابة بعد موت رسول الله ﷺ إلا نفراً يسيراً ويزعمون أن هذا المعتقد جاءت به الروايات الثابتة، ومنها ما رواه الكليني في الروضة من الكافي عن أبي جعفر

---

(١) الكشكول لحيدر الآملي (١٢٠).

(٢) انظر: مقدمة البرهان للعاملي (٢٠٧).

(٣) بصائر الدرجات للصفار (ص ٣١).

(٤) الخصال للصدوق (٢/ ٦٣٩).

قال: كان الناس أهل ردة بعد النبي إلا ثلاثة فقلت ومن الثلاثة فقال: المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري[1] وسلمان الفارسي»[2] كما أوردها الكاشاني[3] في تفسيره ووصفها بأنها رواية معتبرة.[4].

أما سبب كفر الصحابة في نظر الرافضة فهو رفضهم لولاية علي والأئمة وعدم تنفيذ أمر الرسول في ذلك وعدم القبول بالإمامة التي هي ركن من أركان الإسلام ؛ بل أهم أركانه عندهم وقد نص صاحب الكافي في رواياته على أن كل من لم يؤمن بالاثني عشر إماماً فهو كافر[5]؛ ولأن الصحابة رفضوا ولاية علي فقد ارتدوا يقول ابن طاوس [6]: «إن المسلمين الذين عدلوا عن آل البيت إلى تيم وعدي وآل حرب وبني أمية كانوا قد ارتدوا في الجاه وحطام الدنيا الفانية كما جرت عادة كثير من أمم الأنبياء» [7]. وقد استبعد الرافضة نسيان الصحابة لوصية علي فقالوا: «تجويز نسيان خبر الوصية والخلافة على سائر الصحابة

---

(١) جندب بن جنادة، على الأصح قاله ابن حجر، تأخرت هجرته فلم يشهد بدراً، ومناقبه كثيرة جداً مات سنة ٣٢هـ. في خلافة عثمان. انظر: الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ٢٥٢) رقم (٣٣٩) الإصابة لابن حجر (١/ ٦١١) رقم (١٢١٦).

(٢) الروضة من الكافي (٢/ ٢٤٥).

(٣) محمد بن محسن بن مرتضى الشهير بالفيض الكاشاني الشيعي مفسر من مصنفاته «الصافي في كلام الله الوافي» توفي ١٠٩١هـ. معجم المؤلفين (٣/ ٦١٧).

(٤) تفسير الصافي للكاشاني (١/ ١٤٨).

(٥) الكافي (١/ ٣٧٢).

(٦) رضي الدين أبي القاسم علي بن موسى بن طاوس الحسني الحسيني، إمامي.له مصنفات عدة منها: الطرائف = في معرفة مذاهب الطوائف، كشف المحجة في ثمرة المهجة، توفي سنة: ٦٦٤هـ. انظر: أمل الآمل للحر العاملي (٢/ ٦٠٥، ٦٠٦) الذريعة (١٨/ ٤٧ – ٤٨)، معجم المؤلفين (٢/ ٥٣٥).

(٧) الطرائف لابن طاوس (١٣٢).

والسابقين لهذا الحديث مع قرب العهد في غاية البعد»[1]

وتدعي الرافضة أن الذي دفع الصحابة لهذا الرفض للوصية هو بغضهم وحسدهم لعلي يقول التستري[2] عن الصحابة : «سموه بأمير المؤمنين فيما بينهم، مع مافي صدورهم من غل غلت به مراجل صدورهم وحقد قد أخذ بمجامع قلوبهم وحسد قد شربته مزارع أفئدتهم... إلى أن قال: وقد مر أنهم كانوا منحرفين عن علي لما في صدورهم من ضغائن ثارات الجاهلية»[3]

واستمراراً لتناقض الرافضة في موقفهم من الصحابة نجد أن الروايات الصحيحة عندهم تختلف في عدد من لم يرتد من الصحابة فبعضها تذكر ثلاثة وبعضها أربعة وهكذا إلى أن يصل العدد إلى أحد عشر[4].

والصحابة عندهم كسائر الناس يقول ابن أبي الحديد[5]: «الصحابة قوم من الناس لهم ما ما للناس وعليهم ما عليهم، فمن أساء منهم ذممناه ومن أحسن منهم حمدناه، وليس لهم على غيرهم كبير فضل إلا بمشاهدة الرسول ومعاصرته لا غير، بل ربما كانت ذنوبهم أفحش من ذنوب غيرهم ؛ لأنهم شاهدوا الأعلام والمعجزات»[6]

---

(١) منار الهدى للبحراني (٢٤٦)

(٢) نور الله بن شريف الدين عبد الله بن ضياء الدين التستري من علماء الإمامية من مؤلفاته إحقاق الحق توفي ١٠١٩هـ. الأعلام (٨/ ٥٢).

(٣) إحقاق الحق للتستري (٢٧١).

(٤) انظر الروايات التي تدل على اختلافهم في عدد من لم يرتد الكتب الآتية: تفسير العياشي (١/ ٣٠٤)، الأمالي للصدوق ص(٥٣)، الخصال للصدوق (٢/ ٦٠٧).

(٥) عبد الحميد بن هبة الله بن محمد المعروف بابن أبي الحديد أبو حامد المدايني من مصنفاته شرح نهج البلاغة توفي ٦٥٥هـ. معجم المؤلفين (٢/ ٦٦).

(٦) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (٢٠/ ٢٢).

ويقول الشيرازي: «حكم الصحابة عندنا في العدالة حكم غيرهم ولا يتحتم الحكم بالإيمان والعدالة بمجرد الصحبة»[1]

ويقول الزنجاني: «من الصحابة المنافق والفاسق والباغي والزاني وشارب الخمر وقاتل النفس المحرمة .... كيف يجب تعظيمهم جميعاً وقد ذمهم الله في كتابه العزيز آحاداً وجماعات في موارد كثيرة»[2]

الرافضة وسب الصحابة

يعتبر الرافضة سب الصحابة قربة يتقربون بها إلى الله ويدعون أنهم بذلك يتبرأون من أعداء الله فيطلقون لألسنتهم العنان في لعن صحابة رسول الله ﷺ وقدحهم يقول حسين العاملي[3] بعد ذكره لجملة من أصحاب رسول الله ﷺ «وهؤلاء نتقرب إلى الله تعالى وإلى رسوله ببغضهم وسبهم وبغض من أحبهم»[4] ويقول البياضي[5]: «فإن قالوا أفسدتم الدين بسب الصحب والصالحين، قلنا: لا إنما تبرأنا من الفاسقين.»[6] ويقول التستري: «إنا معشر الإمامية لا نسب أصلاً ولا نلعن كل الصحابة ولا جلهم بل نلعن منهم أعداء أهل البيت ونتقرب بذلك إلى الله تعالى»[7]

---

(١) الدرجات الرفيعة (١١).

(٢) عقائد الإمامية (٣/ ٦٦).

(٣) علي بن يونس بن محمد النبيطي العاملي البياضي، فقيه إمامي من تصانيفه الصراط المستقيم توفي سنة ٨٧٧هـ. الأعلام (٥/ ٣٤).

(٤) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار (١٦٤).

(٥) علي بن محمد بن علي العاملي، أبو محمد متكلم إمامي من تصانيفه «الصراط المستقيم» توفي ٨٧٧هـ. معجم المؤلفين (٥/ ٥١٩).

(٦) الصراط المستقيم (٣/ ١٤١).

(٧) إحقاق الحق للتستري (٨).

ولقد أنشأ الرافضة الكثير من الأدعية التي تتضمن الدعاء على الصحابة ولعنهم وجعلوا في فضلها وفضل قراءتها ما يرغب في الإكثار منها ومن ذلك دعاء صنمي قريش والذي يلعنون فيه صراحة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما [1]

(١) انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٨/ ١٩٢).

المطلب الخامس

موقف الإسماعيلية من الصحابة

عقيدة الإسماعيلية في الصحابة هي عين عقيدة الرافضة فالإسماعيلية يعتقدون أن الصحابة ارتدوا بعد وفاة الرسول ﷺ لعدم مبايعتهم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه بالخلافة "[1] يقول أحد دعاة الإسماعيلية: «من الصحابة من أقروا بنبوة النبي وخالفوا علياً، فلم ينفعهم إقرارهم بالرسول»[2]

ويقول مصطفى غالب: «الرسول كان يعلم علم اليقين بما تنطوي عليه نفوس بعض من يلتفون حوله من الصحابة والمهاجرين والأنصار، لذلك فضل أن تبقى الولاية، أو بالأحرى الخلافة من بعده غير معلنة رسمياً وبصراحة خشية أن يؤدي هذا الإعلان إلى الخلاف والانشقاق وبعثرة الصفوف لما كانوا يبطنون من النية السيئة، والنفاق والتدليس وعدم الولاء الكامل للرسالة الإسلامية التي يجسدها»[3]

وإذا كان هذا هو موقف الإسماعيلية من عموم الصحابة فإن موقفهم أشد مع كبار الصحابة، فهم يزعمون أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان كافراً [4] وأن قوله تعالى ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ﴿٢٧﴾ يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴿٢٨﴾ لَّقَدْ أَضَلَّنِى عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِى ۗ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا ﴿٢٩﴾ ﴾ [5] نزل في

---

(١) انظر أساس التأويل للقاضي النعمان (ص ٢٨)، والمجالس والمسايرات للقاضي النعمان (ص ٢٣٥) وكتاب الكشف لجعفر بن منصور (ص ٧٨).

(٢) كنز الولد للحامدي (ص ٩٩).

(٣) الإمامة وقائم القيامة لمصطفى غالب (ص٦٥).

(٤) الإمامة وقائم القيامة لمصطفى غالب (٢٥٨) والأرجوزة المختارة للقاضي النعمان (ص ٩٩).

(٥) الفرقان آية (٢٧-٢٩).

أبي بكر الصديق بسب غصبه للخلافة –على حد زعمهم-.[1]

كما أنهم يزعمون أن أبا بكر ﷺ غصب الخلافة من صاحبها الشرعي علي بن أبي طالب ﷺ[2] وأنه غصب فدكا من فاطمة رضي الله عنها وضربها وأهانها.[3]

كما أنهم يتبرؤون من أبي بكر وعمر ويلعنونهما ويزعمون أن القائم يصلبهما في الرجعة بعد نبش قبريهما وإخراجهما ويجلد كل واحد منهما مائة جلدة.[4]

كما أنهم يشبهون أبا بكر وعمر وعثمان بفرعون وهامان وقارون[5] ولم يسلم بقية الصحابة من من طعن الإسماعيلية بدءاً من العشرة المبشرين بالجنة وأمهات المؤمنين إلى غير ذلك من صحابة رسول الله، فهذا عماد الدين القرشي يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾[6]: «وهؤلاء التسعة هم عتيق وابن الضحاك الضحاك وابن عفان وطلحة والزبير وسعد وسعيد وابن عوف وأبو عبيدة[7]، فهم الذين أفسدوا أرض الشريعة وما أصلحوا وهم باينوا أمير المؤمنين بالعداوة فخسروا الدنيا وما ربحوا»[8].

---

(١) انظر: سرائر النطقاء لجعفر بن منصور (ص٣٠) وتاج العقائد لعلي بن الوليد (ص ٧٩).

(٢) الإمامة في الإسلام لعارف تامر (ص ٤٩ – ٥٢).

(٣) الإمامة وقائم القيامة لمصطفى غالب (ص ٦٦)

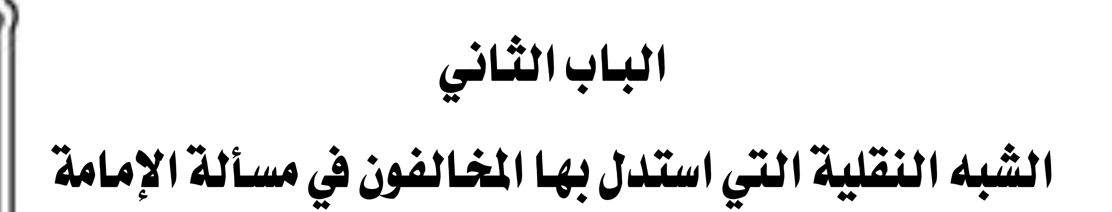
(٤) الأزهار لحسن الهندي (ص ٢٢١).

(٥) زهر المعاني لعماد الدين القرشي (١٧١).

(٦) الرمل آية (٤٨).

(٧) عامر بن عبد الله بن الجراح أبو عبيدة القرشي الفهري أسلم هو وعثمان بن مظعون وعبيدة ابن الحارث وعبدالرحمن بن عوف وأبو سلمة بن عبد الأسد في ساعة واحدة قبل دخول النبي دار الأرقم، مات في طاعون عمواس بالشام سنة ١٨هـ. الإصابة (٣/ ٤٧٥) والاستيعاب (٢/ ٧٩٢).

(٨) زهر المعاني لعماد الدين القرشي (١٧٥).



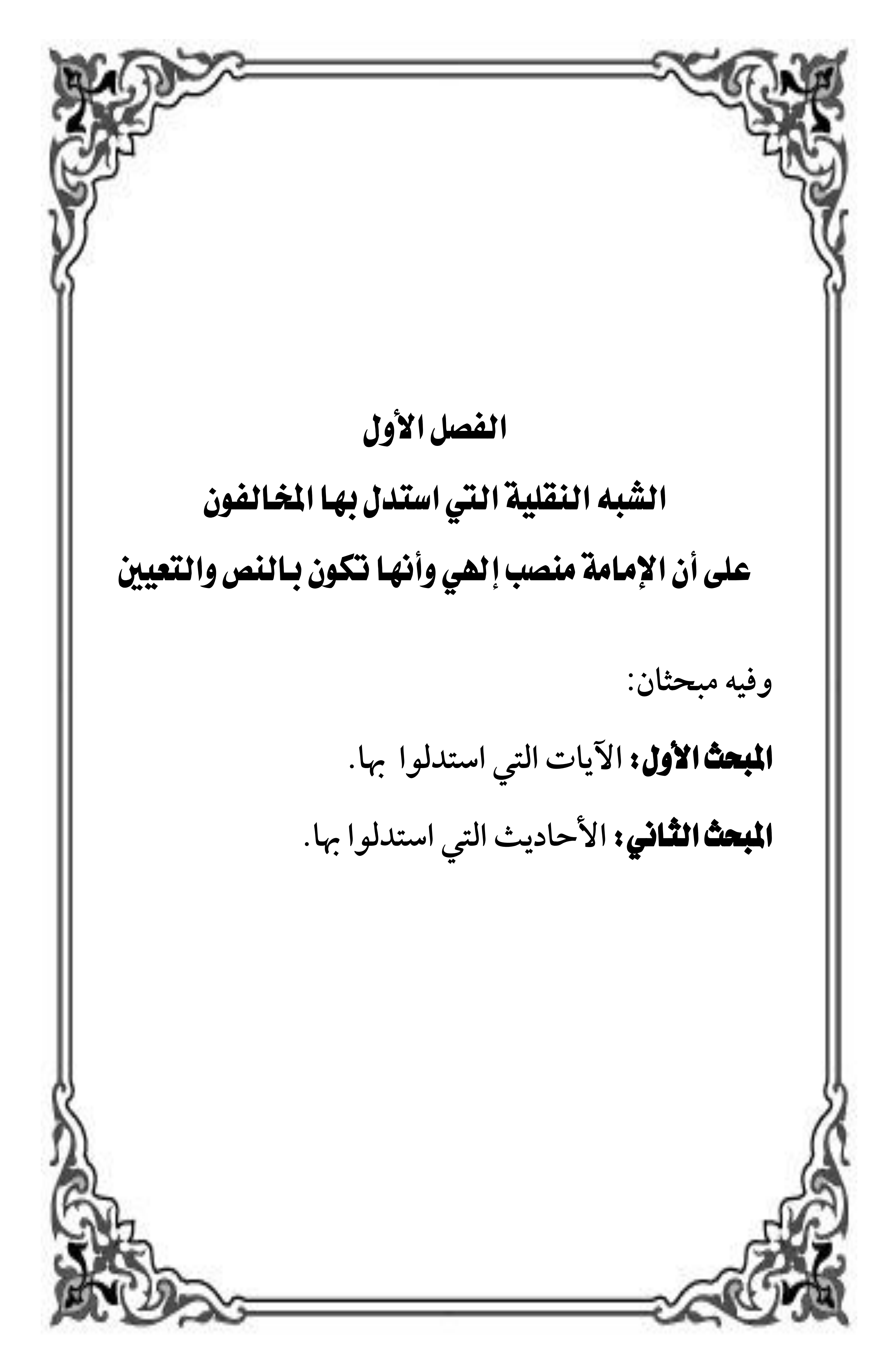
الباب الثاني

الشبه النقلية التي استدل بها المخالفون في مسألة الإمامة

ويحتوي على فصلين:

الفصل الأول: الشبه النقلية التي استدل بها المخالفون على أن الإمامة منصب إلهي وأنها تكون بالنص والتعيين.

الفصل الثاني: الشبه النقلية التي استدل بها المخالفون على عصمة الأئمة.



الفصل الأول

الشبه النقلية التي استدل بها المخالفون على أن الإمامة منصب إلهي وأنها تكون بالنص والتعيين

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الآيات التي استدلوا بها.

المبحث الثاني: الأحاديث التي استدلوا بها.

المبحث الأول

الآيات التي استدلوا بها على أن الإمامة منصب إلهي وأنها تكون بالنص والتعيين

١ - قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾﴾.[١]

استدلت الرافضة بهذه الآية -والتي يسمونها آية الولاية- على أن علياً هو الإمام بعد رسول الله ﷺ بالنص، وهذه الآية عندهم كما قال الطوسي «من الأدلة الواضحة على إمامة أمير المؤمنين بعد النبي بلا فصل»[٢] ووجه استدلالهم بها كما يقول الحلي: «يتوقف على مقدمات:

أحدها: لفظ «إنما» للحصر، وذلك معلوم عند أهل اللغة.

الثانية: أن المراد بالولي هنا المتصرف، والمستحق لوصف الأولى، وهو معلوم من أهل اللغة حيث يقال: فلان ولي المرأة لمن هو أولى بالعقد عليها، ويصفون العصبة بأنهم أولياء الدم؛ لأنهم أولى بالمطالبة.

الثالثة: إن المراد بذلك هو علي ويدل عليه من وجوه:

أحدها: اتفاق المفسرين على أنها نزلت فيه.

الثاني: أنها تدل على ثبوت الإمامة لمن اجتمعت فيه صفة إتيان الزكاة حين الركوع ولم يتصف بذلك غير علي لما تصدق بخاتمه في صلاته حال الركوع بالإجماع

---

(١) سورة المائدة آية (٥٥)

(٢) تفسير البيان للطوسي (٣/ ٥٥٩)

الثالث: قد بينا أنها ليست عامة في حق المؤمنين كافة وإلا لكان كل واحد ولي نفسه وهو محال وكل من خصها ببعض المؤمنين قال المراد بها علي»[1]

الرد

لقد بين أهل السنة والجماعة أن هذه الآية لا تدل على ما ذهب إليه الرافضة في تفسيرها وقد أبطلوا استدلالهم بها من أوجه عدة منها:

أولاً: أن سياق الآيات لا يدل على المعنى الذي ذهب إليه المخالفون فإن المقصود بالولاية هنا الولاية الدينية فهذه الآيات إنما نزلت في النهي عن موالاة الكفار والأمر بموالاة المؤمنين وسياق الكلام يدل على ذلك لمن تدبر، فقد سبق هذه الآية قوله سبحانه: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ ﴿٥٢﴾ ﴾[2] فالآيات تنهى عن موالاة اليهود والنصارى وتصف الذين في قلوبهم مرض بأنهم يوالون الكفار والمنافقين والمرتدين ثم بينت صفات أهل الإيمان، ومن تجب موالاتهم، وهذا يدل دلالة واضحة على أن المقصود بالولاية في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ الولاية الدينية؛ لأن كلمة وليكم ليست دليلاً على أن الإمامة لعلي بل هي في حاجة إلى دليل يظهر أنها خرجت على

---

(١) أنوار الملكوت للحلي (٢٢٥)، وانظر تأويل الرافضة للآية ورواياتهم في تفسيرها المراجع التالية: التبيان (٣/ ٥٥٨) ومجمع البيان (٦/ ١٢٦)، وزبدة التفسير (١٠٧) وكشف المراد (٢٥٩) ومصباح الهداية (١٧٩) والإرشاد للمفيد (١٠).

(٢) المائدة (٥١-٥٢)

الاستعمال القرآني العام وعلى المفهوم الخاص لتلك الآيات الكريمة المتتابعة [1] ولهذا ذكر المفسرون أنها نزلت في عبادة بن الصامت[2] ﷺ، في تبرئته من ولاية يهود بني قينقاع وحلفهم، إلى رسول الله ﷺ والمؤمنين[3].

ثانياً: لا خلاف في أن لفظة إنما تقتضي التخصيص ولكن المخالفين بنوا على هذا عدم جواز حمل لفظة الولي على الموالاة في الدين؛ لأنه لا تخصيص في هذا المعنى لمؤمن دون مؤمن آخر، وهذا الاستدلال لا يستقيم ؛ فالموالاة مختصة بالمؤمنين جميعاً دون غيرهم ممن تجب معاداتهم، وليست لمؤمن دون مؤمن، بل إن هذا التخصيص يقتضي عكس ما ذهبوا إليه، لأن الحصر يكون فيما يحتمل اعتقاد الشركة والتردد والنزاع، ولم يكن بالإجماع وقت نزول هذه الآية تردد ونزاع في الإمامة وولاية التصرف بل كان في النصرة والمحبة[4]

ثالثاً: إن الفرق بين الوَلاية بالفتح والوِلاية بالكسر معروف، فالوَلاية بالفتح ضد العدواة: وهي المحبة والنصرة، والوِلاية بالكسر: هي السلطان والإمارة [5] والأمير يسمى الوالي ولا يسمى الولي. وقد سبق أن بينا أن سياق الآيات يدل على أنها الوَلاية بالفتح، ثم إنه لو أراد الوِلاية التي هي الإمارة لقال: إنما يتولى عليكم الله ورسوله والذين آمنوا، ولم يقل: «ومن يتولى الله ورسوله والذين آمنوا» فإنه لا يقال لمن ولي عليهم والٍ أنهم تولوه بل يقال تولى عليهم، والله سبحانه وتعالى لا يوصف بأنه يتولى على عباده أو أنه أمير عليهم بل حتى الرسول

---

(١) انظر منهاج السنة (٧/ ١٩) والإمامة والنص لفيصل نور (٤٤١).

(٢) عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي ـ أبوالوليد المدني ـ أحد النقباء، بدري مشهور، مات بالرملة سنة ٣٤هـ. انظر: الاستيعاب (٣/ ٨٠٧)، والإصابة (٣/ ٥٠٥).

(٣) انظر تفسير الطبري (١٠/ ٤٢٤)

(٤) انظر: تفسير الألوسي (٢/ ٣٣٠) ومع الشيعة الاثني عشرية للسالوس (٦٨)

(٥) انظر: مختار الصحاح للجوهري (٧٤٠)

ﷺ لا يقال إنه متول على الناس أما الولاية المخالفة للعداوة فإنه سبحانه وتعالى يتولى عبادة المؤمنين.[1]

رابعاً: إن لفظ الركوع المذكور في الآية يراد به الخضوع وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾[2] فالمراد بالركوع الخضوع، إذ أن المرأة لا يطلب منها صلاة الجماعة وكذلك الركوع في هذه الآية، ولذلك ذكر الله عز وجل في الآية الركوع في حال الزكاة بعد ذكره لإقامة الصلاة مع أن الركوع إنما يكون في الصلاة لا الزكاة ومن هنا يتضح أن المراد بأنهم يؤتون الزكاة وهم خاضعون مستسلمون لله، ولذلك فقد رأى ابن كثير –رحمه الله– خطأ من ظن أن قوله تعالى: ﴿وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾ جملة حالية لأنه: «يلزم منه أن يكون دفع الزكاة في حال الركوع أفضل من غيره؛ لأنه ممدوح وليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء»[3] ومع ذلك فإن المخالفين يصرّون على أنها كذلك ويستبعدون حمل الركوع على معنى من معانيه العربية كالخضوع مثلاً، يقول الطوسي: «الركوع هنا هو التطأطؤ المخصوص وإنما يقال للخضوع ركوع تشبيهاً ومجازاً؛ لأن فيه ضرباً من الانخفاض... وإذا ثبت أن الحقيقة في الركوع ما ذكرناه لم يسع حمله على المجاز من ذلك من غير ضرورة»[4] وهذا ليس بصحيح، فقد استعملت العرب الركوع في معنى الخضوع حقيقة لا مجازاً، يقول الراغب الأصفهاني: «الركوع الانحناء فتارة يستعمل في الهيئة المخصوصة في الصلاة كما هي وتارة في التواضع

---

(١) انظر: منهاج السنة النبوية (٧/ ٢٨)

(٢) سورة آل عمران (٤٣).

(٣) تفسير ابن كثير (٢/ ٧١).

(٤) المفصح في إمامة سيد المرسلين (١٣٢).

والتذلل إما في العبادة وإما في غيرها»[1] وكانت العرب تسمي من آمن بالله تعالى ولم يعبد الأوثان راكعاً ويقولون: ركع إلى الله أي اطمأن إليه خالصاً[2] ويقول الطبري : «وأما تأويل الركوع فهو الخضوع لله بالطاعة، يقال منه ركع فلان لكذا وكذا إذا خضع له، ومنه قول الشاعر:

بيعت بكسر لتيم واستغاث بها   من الهزال أبوها بعد ما ركعا

يعني: بعد ما خضع من شدة الجهد والحاجة»[3]

خامساً: إن الروايات التي ساقوها في نزول الآيات في علي بن أبي طالب وأنه تصدق بخاتمه وهو راكع روايات باطلة متناً وسنداً لا تقوم بها حجة وإليك بيان ذلك.

أما من ناحية المتن فإن هذه الرواية ظاهرة البطلان لمن تأملها لأوجه عدة منها:

أولاً: إن هذه الرواية إن سلبت الإمامة عن أبي بكر وعمر وعثمان فإنها كذلك تسلب الإمامة عن بقية الأئمة الاثني عشر عند الرافضة فإنه لم يثبت أن أحداً منهم تصدق وهو راكع، ومن هنا يظهر بطلان قول الطوسي بأن «إنما تفيد الحصر فهي تحصر الإمامة في من تصدق وهو راكع ولم ينقل ذلك إلا عن علي»؛ لأنه إذا كانت «إنما» تفيد الحصر فإن ذلك يعني أحد أمرين: إما حصر الخلافة في علي فقط ونفي إمامة غيره، أو أنها تحصر الإمامة فيمن يؤدي الزكاة وهو راكع وهو أعظم من الأول لأمرين هما:

١. إن كل إنسان يستطيع أن يؤدي الزكاة وهو راكع فهل أهلية إمامة المسلمين مقيدة بهذا.

٢. إنه لم يثبت عن الأئمة الأحد عشر الباقين أنهم تصدقوا أو أدوا الزكاة وهم راكعون،

---

(١) المفردات في غريب القرآن للأصفهاني (٢٠٢).

(٢) انظر: أساس البلاغة للزمخشري (١/ ٣٦٨).

(٣) تفسير الطبري (١/ ٢٥٧)

وفي ذلك نفي لإمامتهم.[1]

ثانياً: إن صيغة الذين يؤتون الزكاة وهم راكعون صيغة جمع فكيف يصدق على علي وحده؟! ولفظ الجمع يمتنع حمله على الواحد في لغة العرب[2] فإن قالوا: إن ذلك للتعظيم، قلنا: لا يصح هنا إذ أن الله ورسوله ذكرا في الآية من غير مقارنة تعظيم فكيف يذكر له التعظيم دونهما.[3]

ثالثاً: أن الله لا يثني على المرء إلا بأمر محمود والانشغال عن الصلاة والالتفات ونزع الخاتم وإعطائه للسائل أمر لا يحمد فاعله، فإن هذا العمل مع ما فيه من انصراف القلب عن الصلاة يستوجب كثرة الحركة في الصلاة، ومن العجيب أن الرافضة يرون إبطال صلاة أهل السنة لوضعهم اليد اليمنى على اليسرى حال القيام ويعدون ذلك عملاً يستوجب بطلان الصلاة، ثم لا يعدون الانشغال بالسائل والاستماع إليه والإشارة إليه ونزع الخاتم وإعطائه له حركات مبطلة للصلاة[4]

رابعاً: إنه لو كان مشروعاً في الصلاة لكان حال القيام أولى ولم يختص به الركوع[5]

خامساً: إن علياً لم يكن على عهد رسول الله ﷺ ممن تجب عليه الزكاة فإنه كان فقيراً وزكاة

---

(١) انظر: منهاج السنة النبوية (٧/ ١٤)، والإمامة والنص لفيصل نور (٤٤١) وثم أبصرت الحقيقة لمحمد الخضر (١٧٤)

(٢) قال النحاس: «وهذا قول بين لأن «الذين» لجماعة وقيل أقل الجمع ثلاثة وإليه ذهب الجمهور وقيل اثنان» انظر الكشاف للزمخشري (١/ ٦٤٨)

(٣)انظر: الحجج الباهرة للدواني (٨٢)

(٤) انظر: منهاج السنة النبوية (٧/ ١٦)، والحجج الباهرة (٨٣) والإمامة والنص (٤٤١)

(٥) انظر: منهاج السنة (٧/ ١٦)

الفضة إنما تجب على من ملك النصاب حولاً ولم يكن علي من هؤلاء.[1]

أما من ناحية السند فإن جميع الروايات التي ذكر فيها أن المقصود بالآية علي بن أبي طالب وأنه تصدق بخاتمه وهو راكع لم يصح منها شيء.

يقول الإمام الطبري –رحمه الله– «اختلفوا في المعني بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴾ فقال بعضهم: عنى به علي بن أبي طالب وقال بعضهم: عنى به جميع المؤمنين»[2] ثم ذكر الطبري الروايات التي تؤيد ما ذهب إليه القائلون بأن المعني به جميع المؤمنين فقال: «حدثنا هناد بن السري قال، حدثنا عبدة، عن عبد الملك عن أبي جعفر قال: سألته عن هذه الآية ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴾ قلت: من الذين آمنوا؟ قال: الذين آمنوا! قلنا: بلغنا أنها نزلت في علي بن أبي طالب! قال: علي من الذين آمنوا»[3].

ثم ساق الطبري الروايات التي تذكر أنها نزلت في علي وإليك بيانها:

الرواية الأولى : في سندها أحمد بن مفضل قال فيه ابن حجر «صدوق شيعي في حفظه شيء»[4] كما أن في سندها أسباط بن نصر وهو صدوق كثير الخطأ يغرب [5] وكذا فيه السدي قال عنه الحافظ: «صدوق يهم ورمي بالتشيع»[6]

---

(١) انظر: الحجج الباهرة (٨٣)

(٢) تفسير الطبري (١٠/ ٤٢٥).

(٣) المصدر نفسه (١٠/ ٤٢٥).

(٤) التقريب (١١٠)

(٥) انظر: المصدر نفسه (٣٢٣).

(٦) المصدر نفسه (٤٦٧).

الرواية الثانية: في سندها أيوب بن سعيد بن سويد الرملي: ضعفه أحمد وابن معين وغيرهما وقال فيه ابن حجر: «صدوق يخطئ»[1]، وفيه كذلك عتبة بن أبي الحكم الهمداني، أبو العباس الأزدي ضعفه ابن معين، وكان أحمد يوهنه قليلاً[2]

الرواية الثالثة: في سندها غالب بن عبيد الله العقيلي وهو منكر الحديث متروك[3]

كما أورد ابن أبي حاتم في تفسيره[4] بعض الروايات الصحيحة التي تدل على أنها في المؤمنين عامة ثم ذكر روايتين تبين أن الآية نزلت في علي.

الرواية الأولى: في سندها أيوب بن سويد، وعتبة بن أبي حكيم، وقد سبق بيان حالهما.

الرواية الثانية: في سندها موسى بن قيس الحضرمي وهو كما ذكر ابن حجر «صدوق رمي بالتشيع»[5] وقد أورد ابن كثير في تفسيره بعض الروايات التي تدل على أن الآية نزلت في علي بن أبي طالب وتكلم على أسانيد غالبها. ثم عقب عليها بقوله: «وليس يصح شيء منها بالكلية لضعف أسانيدها وجهالة رجالها »[6] وقد ذكر السيوطي في الدر المنثور[7] روايات لأثر لأثر علي وتصدقه بالخاتم وهو راكع، وأكثر رواياته ذكرها الطبري وابن كثير وقد سبق الحديث عنها، إلا أن هناك رواية عزاها إلى الطبراني في الأوسط عن عمار بن ياسر رضي الله عنه وهذه الرواية قال فيها الطبراني «لا يروى هذا الحديث عن عمار بن ياسر إلا بهذا الإسناد تفرد به

---

(١) التقريب (٦٢٠)

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٦٢)

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٣٣١).

(٤) تفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١١٦٢)

(٥) التقريب (٧٠٥٢)

(٦) تفسير ابن كثير (٢/ ٧٤)

(٧) الدر المنثور (٣/ ١٠٤)

خالد بن يزيد»[1] وخالد بن يزيد العمري قال فيه الذهبي: «كذبه أبو حاتم ويحيى وقال: ابن حبان يروي الموضوعات عن الأثبات«[2] وهذه الرواية ذكرها أيضاً الهيثمي في مجمع الزوائد وقال فيها: «رواه الطبراني في الأوسط وفيه من لم أعرفهم»[3].

ومن هنا يتضح أنه لم تصح رواية واحدة في تصدق علي وهو راكع، أما إيراد المفسر ين لهذه الآثار فإن هذا لا يعني صحتها ولكنهم كعادتهم يذكرون جميع ما يروى في تفسير الآيات وقد ذكروا بجانب هذه الروايات الروايات الصحيحة التي تدل على أن الآية عامة في الذين آمنوا وعلي من الذين آمنوا.

٢-قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾

يستدل الرافضة بهذه الآية على إمامة علي بن أبي طالب والأئمة من بعده، وقد أوردها الحلي في كتابه نهج الحق مستدلاً بها على إمامة علي بن أبي طالب فقال: «السابعة: قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ قال: سأله بحق محمد وعلي ، وفاطمة، والحسن، والحسين إلا تبت عليّ، فتاب عليه»[4].

ويقول محمد حسن المظفر[5]: «عن ابن عباس قال: سألت رسول الله ﷺ عن الكلمات التي تلقاها آدم من ربه فتاب عليه، قال: سأله بحق محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين إلا

---

(١) المعجم الأوسط (٧/ ١٢٩)

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٦٤٦).

(٣) (٧/ ١٧)

(٤) نهج الحق (١٧٩).

(٥) محمد بن حسن بن محمد من آل مظفر فقيه إمامي نجفي من كتبه المطبوعة «فضائل أمير المؤمنين وإمامته» و«دلائل الصدق» وغيرهما. توفي سنة ١٣٧٥هـ. الأعلام (٦/ ٩٥).

تبت عليّ فتاب عليه»[1] ثم يبين وجه دلالة الآية بقوله: «وأما دلالة هذه الآية مع تفسيرها بهذه الأخبار على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام فأوضح من أن تحتاج إلى بيان؛ لأن توسل شيخ النبيين بمحمد وآله بتعليم الله سبحانه وهم في آخر الزمان والإعراض عن أعاظم المرسلين وهو أقرب إليه زماناً لأدل دليل على فضلهم على جميع العالمين، وعلى عصمتهم من كل زلل.. فلا بد من أن تنحصر خلافة الرسول بآله لفضلهم »[2]

الرد

إن تفسير الآية بما ذهبوا إليه لا يصح؛ لأن أئمة التفسير المعتبرين بينوا المقصود بهذه الكلمات ولم يذكروا هذه الرواية، وقد اختلف أهل التأويل في أعيان الكلمات التي تلقاها آدم من ربه[3] وقد ذكر الإمام الطبري أقوال الأئمة في ذلك ولم يورد هذه الرواية التي ذكرها المخالفون، ثم قال بعد إيراده أقوال الأئمة: «وهذه الأقوال التي حكيناها عمن حكيناها عنه، وإن كانت مختلفة الألفاظ فإن معانيها متقاربة في أن الله جل ثناؤه لقى آدم كلمات فلتقاهن آدم من ربه فقبلهن وعمل بهن، وتاب بقيله وعمله بهن إلى الله من خطيئته، معترفاً بذنبه، متنصلاً إلى ربه من خطيئته، نادماً على ما سلف منه من خلاف أمره، فتاب الله عليه بقبوله الكلمات التي تلقاهن منه، وندمه على سالف الذنب منه والذي يدل عليه كتاب الله، أن الكلمات التي تلقاها آدم من ربه، هن الكلمات التي أخبر الله عنه أنه قال متنصلاً بقيلها إلى ربه، معترفاً بذنبه، وهو قوله: ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾[4]»[1].

---

(١) فضائل أمير المؤمنين وإمامته (٢/ ٨٨).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ٨٩).

(٣) انظر: تفسر الطبري (١/ ٥٤٢).

(٤) سورة الأعراف (٢٣).

وأما الحديث الذي استشهدوا به فقد أورده السيوطي في الدر المنثور عن ابن عباس ولم يذكر له سنداً كما أخرجه الدارقطني في الأفراد كما في اللآلئ[2] وابن الجوزي في الموضوعات وقال: «قال الدارقطني: تفرد به عمرو بن ثابت عن أبيه أبي المقدام ولم يروه عنه غير حسين الأشقر، قال يحيى ابن معين: عمر بن ثابت ليس بثقة ولا مأمون، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات»[3].

كما أن في السند حسين الأشقر قال أبو معمر: كذاب، وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال الجوزجاني: غال شتام للخيرة.[4]

ومتن الحديث يدل على بطلانه، فإن كل من هو أدنى من آدم إذا أذنب وتاب إلى الله تاب عليه وإن لم يقسم عليه بأحد فكيف يحتاج آدم في توبته إلى ما لا يحتاج إليه أحد من المذنبين.[5] كما أن الإقسام على الله بالملائكة والأنبياء أمر لم يرد به كتاب ولا سنة بل قد نص العلماء على أنه لا يجوز أن يقسم على الله بمخلوق.[6]

كما أن هذا الحديث أدخل فاطمة رضي الله عنها معهم وهذا يدل على أنها «ليست من خصائص الأئمة؛ فإنها قد ثبتت لفاطمة وخصائص الأئمة لا تثبت للنساء، وما لم يكن من خصائصهم لم يستلزم الإمامة، فإن دليل الإمامة لا بد أن يكون ملزوما لها، يلزم من وجوده استحقاقها، فلو كان هذا دليلاً على الإمامة لكان من يتصف به يستحقها والمرأة لا تكون إماماً

---

(١) تفسير الطبري (١/ ٥٤٦).

(٢) (١/ ٤٠٤).

(٣) (٢/ ٢٣١) رقم (٧٨٥).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٥٣١).

(٥) انظر: منهاج السنة (٧/ ١٣١).

(٦) انظر: المصدر نفسه (٧/ ١٣٢).

بالنص والإجماع»[1]

٣-آية المودة:

يستدل الرافضة بقوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾[2] على إمامة علي ووجوب طاعته، يقول الحلي: «عن ابن عباس قال: لما نزل: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ قالوا: يا رسول الله، من قرابتك الذين وجبت علينا مودتهم؟ قال: علي، وفاطمة، والحسن، والحسين ووجوب المودة يستلزم الطاعة».[3]

وجه الاستدلال:

قالوا بأن هذه الآية توجب المودة لقرابة رسول الله ﷺ والمودة لا تكون إلا بالطاعة وعدم المخالفة وهو معنى الإمامة فليس بصادق من يدعي مودة أهل البيت ومحبتهم ثم لا يقر لهم بالإمامة.

فالمقصود بالمودة في الآية: «لا يعني العواطف وإنما يعني أن هؤلاء هم القدوة الذين ارتضاهم الله تبارك وتعالى لدينه وفرض مودتهم وليس معنى المودة الحب المجرد وإنما معناها العمل في ضوء سنتهم وعلى لطف شاكلتهم»[4] ولهذا عابوا من لم يقر لهم بالإمامة واتهموه بأنه بأنه جحد حق أهل البيت، يقول زين الدين العاملي: «لولا إنكاركم فضلهم ما جحدتم ما قاله الله ورسوله فيهم»[5] أما المقصود بالقربى المذكورين في الآية عندهم فهم علي وفاطمة والحسن

---

(١) منهاج السنة (٧/ ١٣٢).

(٢) سورة الشورى آية رقم (٣٣).

(٣) نهج الحق (ص ١٧٥).

(٤) الإمامة في ضوء الكتاب والسنة للسماوي (٣/ ٩)

(٥) الصراط المستقيم لزين الدين العاملي (١/ ١٨٩)

والحسن والحسين رضي الله عنهم جميعاً ويستدلون على ذلك بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «لما نزلت ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ قالوا يا رسول الله ومن قرابتك هؤلاء الذين وجبت علينا مودتهم؟ قال علي وفاطمة وابناهما»[1]

الـرد

إن استدلال الرافضة بهذه الآية على إمامة عليﷺ لا يستقيم ولايصح من وجوه عدة:

أولاً: إن تفسيرهم للآية بأن المقصود بها مودة ذوي القربى وحصرهم في علي وفاطمة والحسن والحسين يستند إلى راويات موضوعة لا تصح بل إنها تخالف ما ثبت وصح في تفسير هذه الآية فحديث ابن عباس الذي استشهدوا به حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ وقد أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره[2] والطبراني في المعجم الكبير [3] من طريق حسين الأشقر، وحسين الأشقر قال عنه البخاري : «فيه نظر»[4] وقال عنه الذهبي: «اتهمه ابن عدي وضعفه آخرون وهو رافضي»[5] كما أن في سند هذه الرواية قيس بن الربيع الأسدي وقد قال فيه الذهبي: «صدوق في نفسه، سيئ الحفظ كان شعبة يثني عليه، وقال أبو حاتم: محلة الصدق وليس بقوي، وقال يحيى: ضعيف وقال مرة: لا يكتب حديثه وقيل لأحمد: لم تركوا حديثه؟ قال كان يتشيع وكان كثير الخطأ وله أحاديث منكرة وكان وكيع وعلي بن المديني يضعفانه،

---

(١) انظر استدلالهم بهذه الآية في منهاج الكرامة للحلي (١٥٢) وتفسير فرات الكوفي (١٤٤) وتفسير الصافي للكاشاني (٤/ ٣٧٣) والصراط المستقيم للبياضي (١/ ١٨٨) والاختصاص للمفيد (٦٣) وبحار الأنوار للمجلسي (٦/ ٧٧٨)

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (١٠/ ٣٢٧٧)

(٣) المعجم الكبير للطبراني ح(٢٦٤١، ١٢٢٥٩)

(٤) التاريخ (٢/ ٣٨٥)

(٥) المغني في الضعفاء (١/ ٢٦١)

وقال النسائي: متروك، وقال الدارقطني: ضعيف»[1] كما أن في السند الأعمش وهو مدلس وقد عنعن، يقول ابن كثير بعد ذكره لرواية ابن أبي حاتم: «وهذا إسناد ضعيف فيه مبهم لا يعرف عن شيخ شيعي محترق وهو حسين الأشقر، ولا يقبل خبره في هذا المحل»[2] ثم إن هذه الرواية تناقض الرواية الصحيحة الثابتة في تفسير هذه الآية وهي قد وردت كذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما فقد سئل رضي الله عنه عن قوله: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ فقال سعيد بن جبير : «قربى آل محمد ﷺ» فقال ابن عباس: «عجلت إن النبي ﷺ لم يكن بطن من قريش إلا كان له فيهم قرابة فقال: إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة»[3]

ثانياً: إن التفسير الصحيح للآية هو ما فسرها به ترجمان القرآن في الحديث السابق وقدسرد ابن جرير الطبري ما ورد في الآية من أقوال ثم قال: «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب وأشبهها بظاهر التنزيل قول من قال معناه قل لآ أسألكم عليه أجراً يا معشر قريش إلا أن تودوني في قرابتي منكم وتصلوا الرحم التي بيني وبينكم»[4] ويقول ابن كثير: «والحق: تفسير هذه الآية بما فسرها به حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما كما رواه البخاري عنه»[5]

ثم إن هذه الآية مكية نزلت قبل ولادة الحسن والحسين بل قبل زواج فاطمة بعلي رضي الله عنه يقول ابن كثير «وذكر نزول الآية في المدينة بعيد فإنها مكية ولم يكن إذا ذاك لفاطمة رضي الله

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٩٣)

(٢) تفسير ابن كثير (٤/ ١٢٢)

(٣) الحديث أخرجه البخاري ح: (٤٥٤١)

(٤) تفسير الطبري (٢٥/ ٢٦)

(٥) تفسير ابن كثير (٤/ ١١٢)

عنها أولاد بالكلية فإنها لم تتزوج بعلي رضي الله عنه إلا بعد بدر من السنة الثانية من الهجرة»[1]

ثالثاً: إن النبي ﷺ لا يسأل أجراً على دعوته فكيف يدّعون أن الرسول ﷺ سأل الناس أجراً على دعوته وهي مودة قرابته ومحبتهم، إن جميع الأنبياء والرسل لم يسألوا أقوامهم أجراً نظير دعوتهم فهذا نوح عليه السلام يقول لقومه: ﴿ وَمَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٠٩ ﴾[2] وهذا هود عليه السلام يقول لقومه: ﴿ وَمَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[3] وهذا صالح عليه السلام يقول لقومه: ﴿ وَمَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[4] وهذا لوط عليه السلام يقول لقومه ﴿ وَمَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[5] وهذا شعيب عليه السلام يقول لقومه: ﴿ وَمَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[6] فكيف يطيب لهم أن ينسبوا ذلك إلى خاتم المرسلين محمد ﷺ والله قد قال له: ﴿ قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُتَكَلِّفِينَ ﴾[7] ويقول سبحانه: ﴿ قُلۡ مَا سَأَلۡتُكُم مِّنۡ أَجۡرٖ فَهُوَ لَكُمۡۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ﴾[8] أما الاستثناء هنا فهو منقطع كما في قوله

---

(١) المصدر نفسه (٤/ ١٢٢)

(٢) سورة الشعراء آية (١٠٩)

(٣) سورة الشعراء آية (١٢٧)

(٤) سورة الشعراء آية (١٤٥)

(٥) سورة الشعراء آية (١٦٤)

(٦) سورة الشعراء آية (١٨٠)

(٧) سورة ص آية (٨٦)

(٨) سورة سبأ آية (٤٧)

تعالى: ﴿ قُل مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلٗا ﴿٥٧﴾ ﴾[1]

رابعاً: إن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾ ولم يقل إلا المودة للقربى، ولا المودة لذي القربى وهذا يعني أن المقصود إلا مودتي في قرابتي منكم.

يقول ابن جرير بعد أن رجح أن التفسير الصحيح للآية هو أن معناها قل لآ أسألكم عليه أجراً يا معشر قريش إلا أن تودوني في قرابتي منكم وتصلوا الرحم التي بيني وبينكم ثم علل اختيار هذا بقوله: «وإنما قلت هذا التأويل أولى بتأويل الآية لدخول ﴿فِي﴾ في قوله ﴿إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾ ولو كان معنى ذلك على ما قاله من قال: إلا أن تودوا قرابتي أو تقربوا إلى الله لم يكن لدخول ﴿فِي ﴾ في الكلام في هذا الموضع وجه معروف ولكان التنزيل إلا مودة القربى إن عنى به الأمر بمودة قرابة رسول الله ﷺ أو إلا المودة بالقربى أو ذا القربى إن عنى به التودد والتقرب، وفي دخول ﴿فِي ﴾ في الكلام أوضح الدليل على أن معناه إلا مودتي في قرابتي منكم»[2] ويقول ابن تيمية رحمه الله «إنه قال لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى ولم يقل إلا المودة للقربى ولا المودة لذوي القربى، فلو أراد المودة لذوي القربى لقال: المودة لذوي القربى كما قال: ﴿ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾[3] وقال ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾[4].

خامساً: إننا نقول بوجوب موالاة علي رضي الله عنه ومحبته هو وأهل بيته ولكن ذلك لا يعني

---

(١) سورة الفرقان آية (٥٧)

(٢) تفسير الطبري (٢٥/ ٢٦)

(٣) سورة الأنفال آية (٤١)

(٤) سورة الحشر آية (٧)

وجوب أن يكونوا أئمة[1] لأننا إذا قلنا بذلك لزمنا بذلك «أن يكون جميع العلويين واجب الإطاعة... وأيضاً يلزم أن تكون سيدتنا فاطمة رضي الله عنها إمامة بهذا الدليل وهو خلاف الإجماع، وأيضاً يلزم أن يكون كل من هؤلاء الأربعة إماماً في عهد النبيﷺ والسبطين إمامين في زمن خلافة الأمير وهو باطل بالاتفاق»[2]

٤-قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾

يستدل الرافضة بهذه الآية على القول بإمامة علي بن أبي طالب وقد أوردها الحلي في كتابه نهج الحق مستدلاً بها على إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال: «الخامسة قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾[3]

يقول محمد حسن المظفر: «روى الحاكم ما يدل على ذلك في المستدرك وصححه هو والذهبي عن ابن عباس من حديث قال فيه: «شرى علي نفسه ولبس ثوب النبي ﷺ ثم نام مكانه» ومثله في مسند أحمد وروى الحاكم بعد الحديث المذكور عن علي بن الحسين قال: «أول من شرى نفسه ابتغاء مرضاة الله علي بن أبي طالب»[4]

ويبين محمد حسن المظفر وجه دلالة الآية على إمامة علي رضي الله عنه بقوله: «وأما دلالتها على إمامة أمير المؤمنين فلأن نزولها فيه كاشف عن أفضليته وامتيازه بالمعرفة والإخلاص لأن كثيراً من المسلمين غيره قد بذلوا أنفسهم في الجهاد وحفظ الرسول ﷺ ونشر الدعوة ولم ينالوا ما ناله أمير المؤمنين عليه السلام من شهادة الله له بأنه شرى نفسه ابتغاء مرضاته حتى باهى به

---

(١) منهاج السنة (٦/ ٣٩) والحجج الباهرة للدواني (٢٢٠)

(٢) مختصر التحفة (١٥٤)

(٣) انظر: نهج الحق (١٧٦).

(٤) فضائل أمير المؤمنين وإمامته (٢/ ٨١).

سادة ملائكته وذكره بالأخوة لسيد أنبيائه وقال له جبريل: من مثلك الدال على عدم المماثل له والأفضل هو الإمام»[1]

الرد

إن استشهاد الرافضة بهذه الآية على إمامة علي رضي الله عنه لا يصح من أوجه عدة:

١ـ إن الأحاديث التي فسروا بها الآية لم تثبت وإليك بيان ذلك.

حديث: «**أول من شرى نفسه ابتغاء رضوان الله علي بن أبي طالب ﷺ**».

أخرجه الحاكم في المستدرك[2] وسكت عليه الحاكم والذهبي وفي سنده يحيى بن عبد الحميد الحماني، وهو متهم بسرقة الحديث[3] قال الذهبي عنه: «شيعي بغيض»[4]

وكذا في سنده قيس بن الربيع قال الحافظ: صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به»[5]

وجاء بلفظ: «**شرى علي نفسه ولبس ثوب النبي ثم نام مكانه** » أخرجه الإمام أحمد في المسند[6] والحاكم في المستدرك وقال: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي[7] وهو من رواية أبو بلج قال الذهبي: «قال البخاري: فيه نظر، وقال أحمد روى حديثاً منكراً، وقال الجوزجاني:

---

(١) فضائل أمير المؤمنين وإمامته (٢/ ٨٢).

(٢) (٣/ ٥).

(٣) قاله الحافظ في التقريب (٧٦٤١).

(٤) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٩٢).

(٥) التقريب (٤٦٠٨).

(٦) ح(٣٠٦٢).

(٧) (٣/ ٥).

غير ثقة»[1].

ولذا قال الحافظ العراقي عن الحديث في تخريج أحاديث الإحياء «والحديث منكر»[2].

وعلى هذا فإن الحديث لا يصح.

٢ـ إن المفسرين اختلفوا فيمن نزلت هذه الآية ولم يذكر أحد منهم أنها نزلت في علي بن أبي طالب، يقول الطبري: «اختلف أهل التأويل فيمن نزلت هذه الآية فيه ومن عنى بها فقال بعضهم: نزلت في المهاجرين والأنصار، وعنى بها المجاهدين في سبيل الله» [3] ثم أورد أثراً عن عكرمة أنها نزلت في صهيب بن سنان وأبي ذر الغفاري ثم قال: «وقال آخرون: بل عنى بذلك كل شار نفسه في طاعة الله وجهاد في سبيله أو آمر بمعروف إلى أن قال: والذي هو أولى بظاهر هذه الآية من التأويل، ما روي عن عمر بن الخطاب وعن علي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهم، من أن يكون عُني بها الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر»[4]

(١) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٨٤).

(٢) (٧/ ٣٩٩).

(٣) تفسير الطبري (٤/ ٢٤٧).

(٤) المصدر نفسه (٤/ ٢٥٠).

المبحث الثاني

الأحاديث التي استدل بها المخالفون على أن الإمامة منصب إلهي وأنها تكون بالنص والتعيين

١ - حديث الغدير

يتبوأ حديث الغدير عند الرافضة منزلة عالية فهو أصل من أصولهم في إثبات معتقد الإمامة وعليه المعول الأول في بناء هذا الركن حتى أنهم وضعوا في فضائل يومه عشرات الروايات، وجعلوه عيداً من أعظم أعيادهم فقد زعموا أن رسول الله ﷺ قال: «**يوم غدير خم من أفضل أعياد أمتي**»[1].

وملخص واقعة الغدير كما ترويها كتب الرافضة: أن النبي ﷺ لما رجع من الحج وقف بمكان يقال له :غدير خم وهو مكان اجتماع الحجاج قبل تفرقهم لبلدانهم وأمر بجمع الناس ونزلت عليه هذه الآية ﴿ ۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾[2] وأمره الله أن ينصب علياً إماماً فوقف الرسول فيهم خطيباً وقال: «يا أيها الناس من أولى الناس بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم قال: إن الله مولاي وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم فمن كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وأحب من أحبه وأبغض من أبغضه وانصر من نصره واخذل من خذله وأدر الحق معه حيث دار» ثم لم يتفرقوا حتى نزل قوله تعالى : ﴿ ٱلْيَوْمَ

---

(١) أمالي الصدوق (١٠٩)

(٢) المائدة آية (٦٧)

﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾»[1] وفي أصول الكافي أن النبي ﷺ تردد في تبليغ ما أنزل الله إليه في ولاية علي وأنه قال عند نزول آية إكمال الدين بولاية علي: «إن أمتي حديث عهد بالجاهلية ومتى أخبرتهم بهذا في ابن عمي يقول قائل فقلت في نفسي من غير أن ينطق به لساني فأتتني عزيمة من الله أوعدني إن لم أبلغ يعذبني فنزلت ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾»[2] ويقول الكاشاني: «إنما كملت الفرائض بالولاية لأن النبي ﷺ أنهى جميع ما استودعه الله من العلم إلى علي ثم إلى ذريته الأوصياء»[3]

وجه الاستدلال

وجه دلالة هذا الخبر عند الرافضة على إمامة علي رضي الله عنه هو ما ورد فيه من قول الرسول ﷺ «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» وهي لا تعني عندهم إلا الإمامة لعلي رضي الله عنه. وقد ذكر الصدوق في كتابه معاني الأخبار أن علي بن الحسين سئل عن معنى قوله: «**من كنت مولاه فعلي مولاه** » فقال: أخبرهم أنه الإمام من بعده[4] ويقول الطبرسي: «إن النبي ﷺ قرر أمته في ذلك المقام على فرض طاعته فقال: ألست أولى بكم من أنفسكم فلما أجابوه بالاعتراف وقالوا: بلى رفع بيد أمير المؤمنين وقال عاطفاً على ما تقدم «من كنت مولاه فهذا مولاه» [5] وأورد الصدوق المعاني المحتملة من لفظة «المولى» ثم استبعدها كلها عن مراد الرسول ﷺ سوى معنى الأولى بالتصرف ثم قال: «فإذا لم يكن لهذه الوجوه فيه ﷺ معنى لم يكن لها في علي عليه السلام أيضاً معنى وبقي ملك الطاعة فثبت أنه عناه، وإذا وجب ملك طاعة المسلمين لعلي عليه السلام فهو

---

(١) البحار (٣٧/ ١٦٩).

(٢) الكافي للكليني (١/ ٢٩٠) حديث رقم (٦)

(٣) تفسير الصافي (٢/ ١٠)

(٤) معاني الأخبار (٦٥)

(٥) أعلام الورى للطبرسي (١٧)

معنى الإمامة»[1] ويقول الموسوي[2] : «فالحديث مع ما قد حف به من القرائن نص جلي في خلافة علي، لا يقبل التأويل»[3]

الـرد :

مناقشتنا للرافضة في هذا الحديث تدور حول ثلاثة محاور:

المحورالأول: البحث حول ادعائهم في نزول قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ وقوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ في يوم الغدير وهذا الادعاء غير صحيح فأما قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ فقد تعددت الروايات فيما يتعلق بموضع نزولها والصحيح كما ذكر ابن كثير رحمه الله «أن هذه الآية مدنية بل هي من أواخر ما نزل بها...» [4] وسياق الآية يبعد نزولها يوم الغدير بشأن خلافة علي رضي الله عنه وذاك أنها سبقت بآيات كلها في ذم أهل الكتاب وبيان مخالفتهم لأنبيائهم وتحذير المسلمين من اتخاذهم أولياء وأمر الرسول ﷺ بأن يحكم بما أنزل الله ولا يتبع أهواءهم ثم بعد هذا جاء قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ ولذا قال ابن جرير في تفسيرها: «وهذا أمر من الله تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ بإبلاغ هؤلاء اليهود والنصارى من أهل الكتاب الذين قص الله تعالى قصصهم في هذه السورة، وذكر فيها معايبهم وخبث أديانهم واجترائهم على ربهم وقسوتهم على أنبيائهم، وتبديلهم كتابه وتحريفهم إياه

---

(١) معاني الأخبار للصدوق (٦٩)

(٢) عبد الحسين بن يوسف شرف الدين العاملي الموسوي، فقيه إمامي من مؤلفاته المراجعات، والفصول المهمة في تأليف الأمة، توفي ١٣٧٧هـ. الأعلام (٣/ ٢٧٨)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٥٣).

(٣) المراجعات (٢٢١)

(٤) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٧٩)

ورداءة مطامعهم ومآكلهم وسائر المشركين غيرهم، ما أنزل عليه فيهم من معايبهم، والإزراء عليهم والتقصير بهم، والتهجين لهم، وما أمرهم به، ونهاهم عنه، وأن لا يشعر نفسه حذرا منهم أن يصيبه في نفسه مكروه ما قام فيهم بأمر الله، ولا جزعاً من كثرة عددهم، وقلة عدد من معه، وأن لا يتقي أحداً في ذات الله، فإن الله تعالى كافيه كل أحد من خلقه»[1]

إذن فالآية تأمر الرسول ﷺ بأن يبلغ ما نزل إليه في معايب اليهود والنصارى وأن لا يخاف من ذلك وسياق الآيات يوضح ذلك ولا يسمح بصرف الآيات إلى صحابة الرسول ﷺ إذ كيف يعقل أن يذمهم الله بعد فراغهم من عبادته وأداء نسكه وبعد أن مدحهم في أكثر من آية في قرآنه وما رواه الكليني في تردد الرسول في تبليغ أمر ربه بولاية علي غير مقبول لا شرعاً ولا عقلاً فكيف يمكن أن يقع منه هذا وهو في وسط مجتمع مسلم ظل يعمل على تربيته مدة حياته ورسول الله ﷺ لم يعرف عنه التردد في تبليغ أمر ربه حتى وهو بين أظهر المشركين وهو يعاني منهم أشد أنواع المضايقات هو وأصحابه وكيف يحدث الرسول ﷺ بأن أمته حديث عهد بالجاهلية وقد مضى على إسلام أكثر أصحابه فترة طويلة برهنوا خلالها بما بذلوه من أنفس وأموال على صدق إيمانهم وصحة إسلامهم وبهذا يتضح أن ربط الرافضة هذه الآية بحادثة الغدير لا يستقيم يقول الألوسي[2]: «ومما يبعد دعوى الشيعة من أن الآية نزلت في خصوص علي، وأن الموصول فيها خاص قوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ فإن الناس فيه وإن كان عاماً إلا أن المراد بهم الكفار ويهديك إليه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ فإنه في موضع التعليل بعصمته عليه الصلاة والسلام : وفيه إقامة الظاهر مقام المضمر، أي لأن الله تعالى لا يهديهم إلى أمنيتهم

---

(١) تفسير الطبري (٦/ ٣٠٧)

(٢) محمود بن عبدالله الحسيني الألوسي، شهاب الدين أبو الثناء، مفسر ومحدث وفقيه، من مصنفاته روح المعاني في التفسير وغيره، توفي سنة ١٢٧٠هـ. انظر: الأعلام (٧/ ١٧٦).

فيك ومتى كان المراد بهم الكفار بَعْدَ إرادة الخلافة : بل لو قيل لم تصح لم يبعد لأن التخوف الذي تزعمه الشيعة منهﷺ -وحاشاه- في تبليغ أمر الخلافة إنما هو من الصحابة رضي الله عنهم حيث إن فيهم-معاذ الله تعالى- من يطمع فيها نفسه، ومتى رأى حرمانه منها لم يبعدمنه قصد الإضرار برسول الله ﷺ والتزام القول -والعياذ بالله عز وجل- بكفر من عرضوا بنسبة الطمع في الخلافة إليه مما يلزمه محاذير كلية أهونها تفسيق الأمير وهو هو، أو نسبة الجبن إليه وهو أسد الله تعالى الغالب، أو الحكم عليه بالتقية وهو الذي لا يأخذه في الله لومة لائم، ولا يخشى إلا الله سبحانه»[1] وأما استشهادهم بما رواه ابن أبي حاتم في تفسيره «بأن هذه الآية ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ » نزلت في علي بن أبي طالب»[2] فإن هذه الرواية لا تصح؛ ففي سندها إسماعيل بن زكريا وقد قال فيه الذهبي«صدوق شيعي»[3] وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ قليلاً»[4] كما أن في سندها علي بن عابس قال فيه ابن حبان : «كان ممن فحش خطؤه، وكثر وهمه فيما يرويه فبطل الاحتجاج به»[5] وقال فيه الذهبي «عن ابن معين ليس بشيء»[6]

أما قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ فإن الثابت والصحيح أنها نزلت في يوم عرفة[7] يقول ابن جرير: «وأولى الأقوال في وقت نزول الآية القول الذي روي عن عمر بن الخطاب أنها نزلت يوم عرفة يوم جمعة لصحة سنده ووهن أسانيد غيره»[8]

---

(١) تفسير الألوسي (٢/ ٣٤٩)

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١١٧٢) وأخرجها ابن عساكر في التاريخ (٤٢/ ٢٣٧).

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٢٨٨)

(٤) التقريب (١٣٩)

(٥) المجروحين (٢/ ٧٩)

(٦) ميزان الاعتدال (٣/ ١٣٤)

(٧) وقد سبق ذكر حديث عمر في الصحيحين والذي ذكر فيه أنها نزلت يوم عرفة. انظر: ص من هذا البحث.

(٨) تفسير الطبري (٦/ ٨٤)

ومعلوم أن واقعة الغدير كانت بعد عودة النبي ﷺ وادعاؤهم بأن النبي ﷺ قال عند نزولها: «الله أكبر على إكمال الدين وإتمام النعمة ورضا الرب برسالتي وولاية علي من بعدي» فإنه كما يقول الألوسي : « من مفترياتهم وركاكة الأمر شاهدة على ذلك» [1] وكل ما في الآية إخبار من الله بكمال دينه وإتمام نعمته على عباده بأن هداهم للإسلام ووفقهم لأداء نسكهم وليس فيها دلالة على علي ولا ولايته بوجه من الوجوه[2]

وأما استشهادهم بما ورد عن **أبي هريرة قال: من صام يوما ثماني عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهراً وهو يوم غدير خم لما أخذ النبي ﷺ بيد علي بن أبي طالب فقال: «ألست ولي المؤمنين؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه » فقال عمر بن الخطاب: بخ بخ لك يا ابن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مسلم، فأنزل الله ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ الآية**. فهو استشهاد باطل إذ أن هذا الحديث منكر أخرجه الخطيب في التاريخ[3] ومن طريقه ابن عساكر في التاريخ [4] وابن الجوزي في العلل وقال: «وهذا الحديث لا يجوز الاحتجاج به، ومن فوق حبشون إلى أبي هريرة ضعفاء ونزول الآية كان يوم عرفة بلا شك »[5]، وقال ابن كثير : «قال شيخنا الذهبي بعد إيراد هذا الحديث:هذا حديث منكر جداً، ثم قال ابن كثير عنه: «حديث منكر جداً بل كذب»[6] وفي سنده شهر بن حوشب

---

(١) تفسير الألوسي (٦/ ٦١).

(٢) انظر: منهاج السنة (٧/ ٥٤)

(٣) (٨/ ٢٩٠).

(٤) (٤٢/ ٢٣٣).

(٥) (١/ ٢٢٦) رقم (٣٥٦).

(٦) البداية والنهاية (٥/ ٢١٤).

حوشب قال الحافظ: «صدوق كثير الإرسال والأوهام» [1] وكذا فيه مطر الوراق قال الحافظ:«صدوق كثير الخطأ وحديثه عن عطاء ضعيف».[2]

المحور الثاني: حول صحة حديث الغدير.

لقد ورد حديث الغدير في كتب أهل السنة بألفاظ عدة وزيادات مختلفة وطرق كثيرة، وسأقوم بإذن الله بإيراد ألفاظ هذا الحديث مع دراسة أسانيده.

أما اللفظ الأول: فهو قول الرسول ﷺ « **من كنت مولاه فعلي مولاه** » وقد جاء من طرق متعددة وعن عدد من الصحابة منهم زيد بن أرقم[3] رضي الله عنه. وقد جاء عنه من عدة طرق.

الطريق الأول: أخرجه الترمذي في سننه بلفظ: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» قال أبوعيسى: «هذا حديث حسن صحيح» [4] وأخرجه القطيعي في زوائد فضائل الصحابة لأحمد[5] ورجال هذا السند ثقات.

الطريق الثاني: أخرجه النسائي في الخصائص [6] و في سنده ميمون أبي عبد الله قال البخاري:«ميمون أبو عبد الله مولى عبد الرحمن بن سمرة القرشي كان يحيى لا يحدث عنه» [7]

---

(١) التقريب (٢٨٣٠).

(٢) المصدر نفسه (٦٦٩٩).

(٣) زيد بن أرقم بن زيد الأنصاري الخزرجي، صحابي مشهور، أول مشاهده الخندق، مات سنة ٦٦هـ. انظر: الاستيعاب (٢/ ٥٣٥)، والإصابة (٢/ ٤٨٧).

(٤) سنن الترمذي ح: (٣٧١٣)

(٥) فضائل الصحابة ح: (٩٥٩).

(٦) خصائص علي (١/ ١٠٠)

(٧) التاريخ الكبير (٧/ ٣٣٩)

وقال فيه الحافظ: «ميمون أبو عبد الله البصري مولى سمرة ضعيف»[1]

الطريق الثالث: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير [2] والحاكم في المستدرك وقال:«هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وعلق عليه الذهبي بقوله: «صحيح»[3] وفي سنده كامل كامل ابن العلاء يقول ابن حبان عنه: «كامل بن العلاء السعدي من أهل الكوفة يروي عن حبيب ابن أبي ثابت كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من حيث لا يدري فلما فحش ذلك في أفعاله بطل الاحتجاج بأخباره»[4] وقال عنه الحافظ ابن حجر: « كامل بن العلاء التميمي الكوفي صدوق يخطئ»[5]

الطريق الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير[6] وفي سنده يونس بن أرقم الكندي البصري قال البخاري «كوفي معروف بالحديث كان يتشيع»[7] وقال العقيلي: «يونس بن أرقم ضعيف الحديث»[8]

الطريق الخامس: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير [9] والقطيعي في زوائد فضائل

---

(١) التقريب (٥٥٦)

(٢) المعجم الكبير ح: (٤٩٨٦)

(٣) المستدرك (٣/ ٦١٣).

(٤) المجروحين (٢/ ٢٢٦)

(٥) التقريب (٤٥٩)

(٦) المعجم الكبير ح: (٥٠٦٨)

(٧) تعجيل المنفعة (٤٥٩)

(٨) ضعفاء العقيلي (٢/ ٦٤)

(٩) المعجم الكبيرح: (٥٦٨)

الصحابة لأحمد[1] من طريق عطية العوفي والذي قال عنه أبو حاتم: «كان الثوري وهشيم يضعفان حديث عطية»[2] وقال عنه الحافظ «عطية بن سعد الكوفي صدوق يخطئ كثيراً وكان شيعياً مدلساً»[3]

الطريق السادس: أخرجه الطبراني في المعجم [4] وهذا السند فيه أبو هارون قال عنه البخاري: «عمارة بن جوين أبو هارون العبدي البصري عن أبي سعيد الخدري ﷺ تركه يحيى القطان»[5] وقال عنه الحافظ: «عمارة بن جوين أبو هارون العبدي شيعي مشهور بكنيته متروك متروك ومنهم من كذبه»[6]

الطريق السابع: أخرجه الطبراني في الكبير[7] بسند رجاله ثقات.

الطريق الثامن: أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة [8]

وفي سنده إسماعيل بن يحيى بن سلمة يقول عنه الحافظ: « إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي الكوفي متروك»[9]

كما جاء من حديث علي بن أبي طالب بعدة طرق منها:

---

(١) فضائل الصحابة ح: (٩٩٢).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٣٨٢)

(٣) التقريب (٣٩٣)

(٤) المعجم الكبير ح: (٥٠٩٦ و٥٠٩٧)

(٥) التاريخ الكبير (٦/ ٤٩٩)

(٦) التقريب (٤٠٨)

(٧) المعجم الكبير ح: (٥٠٦٥).

(٨) فضائل الصحابة ح: (١٠٤٨)

(٩) التقريب (١١٠)

الطريق الأول: أخرجه النسائي في الكبرى [1] وفي الخصائص [2] والقطيعي في زوائد المسند لأحمد[3] وفي زوائد الفضائل[4] وهو من رواية أبي إسحاق السبيعي وهو ثقة مكثر مكثر عابد اختلط بآخره.[5]

الطريق الثاني: أخرجه النسائي في خصائص علي [6] وفي سنده عبيد الله بن موسى قال عنه الإمام أحمد: «كوفي فيه غلو»[7] وقال ابن حجر: «عبيد الله بن موسى باذام العبسي الكوفي أبو محمد ثقة كان يتشيع»[8] كما أن في السند هاني بن أيوب يقول عنه ابن حجر: «مقبول»[9] .

.

الطريق الثالث: ورد في المسند[10] وفي فضائل الصحابة[11] من زيادات القطيعي وهذا السند فيه حنش بن الحارث قال عنه ابن حجر:«حنش بن الحارث بن لقيط النخعي الكوفي لابأس

---

(١) سنن النسائي ح: (٨٤٧٣)، (٨٥٤٢).

(٢) خصائص علي (١/ ١٠١).

(٣) المسند ح: (٩٥٠).

(٤) فضائل الصحابة ح: (١٠٢١).

(٥) انظر: التقريب (٤٢٣).

(٦) خصائص علي (١/ ١٠٠)

(٧) ضعفاء العقيلي (٣/ ١٢٧)

(٨) التقريب (٣٧٥)

(٩) المصدر نفسه (٥٧٠)

(١٠) المسند ح: (٢٣٦٠٩)

(١١) فضائل الصحابة ح: (٩٦٧)

به»[1].

الطريق الرابع: أخرجه الطبراني في الأوسط [2] بسند فيه هارون بن المغيرة قال عنه الذهبي: «هارون بن المغيرة البجلي الرازي ثقة يتشيع» [3] كما أن في السند عمرو بن أبي قيس قال عنه ابن حجر: «عمرو بن أبي قيس الرازي كوفي صدوق له أوهام»[4].

الطريق الخامس: أخرجه الطبراني في الكبير[5] وفي سنده شريك وقد قال عنه ابن حجر: «شريك بن عبد الله النخعي الكوفي أبو عبد الله صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة»[6].

الطريق السادس: أخرجه أحمد في المسند[7] قال شعيب الأرنؤوط : «صحيح لغيره وهذا إسناد ضعيف لجهالة أبي عبد الرحيم الكندي»[8] وقال الألباني: «والكندي هذا لم أعرفه»[9]

كما ورد الحديث عن سعد بن أبي وقاص ﷺ بعدة طرق.

الطريق الأول: أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة [10] وفي سنده يعقوب بن حميد

---

(١) التقريب (١٨٣)

(٢) المعجم الأوسط ح: (٦٨٨٢)

(٣) الكاشف (٢/ ٣٣١)

(٤) التقريب (٤٢٦)

(٥) المعجم الكبير ح: (٤٠٥٢)

(٦) التقريب (٢٦٦)

(٧) المسند ح: (٦٤١)

(٨) المصدر نفسه ح: (٢/ ٧١)

(٩) السلسلة الصحيحة ح:(١٧٥٠)

(١٠) فضائل الصحابة ح: (١٠٩٣)

قال عنه ابن معين: «ليش بشيء» وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث»[١].

الطريق الثاني: أخرجه ابن ماجه[٢] والنسائي في الخصائص[٣] وابن أبي شيبة في مصنفه [٤] مصنفه[٤] وفي سنده موسى بن مسلم قال عنه الحافظ: «موسى بن مسلم الكوفي أبو عيسى الطحان يقال له موسى الصغير لا بأس به»[٥] كما أن في سنده عبدالرحمن بن سابط قال عنه الحافظ: «ثقة كثير الإرسال»[٦].

الطريق الثالث: أخرجه النسائي في خصائص علي[٧] ورجاله ثقات.

كما ورد هذا الحديث عن الصحابي بريدة بن الحصيب[٨] من عدة طرق.

الطريق الأول: أخرجه أحمد[٩] في فضائل الصحابة والنسائي في الخصائص [١٠] وابن أبي شيبة في مصنفه[١١] وفي سنده الحكم بن عتيبة قال الحافظ: «ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٢٠٦)

(٢) سنن ابن ماجه ح: (١٢١)

(٣) خصائص علي للنسائي (٣/ ٣٨)

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٣٦٦)

(٥) المصدر نفسه (٥٥٤)

(٦) التقريب (٣٨٦٧).

(٧) خصائص علي (١/ ٩٩)

(٨) بريدة بن الحصيب، أبوسهل الأسلمي، صحابي أسلم قبل بدر، ومات سنة ٦٣هـ. انظر: الاستيعاب (١/ ١٨٥)، والإصابة (١/ ٤١٨).

(٩) فضائل الصحابة ح: (٩٨٩).

(١٠) خصائص علي (١/ ٩٩).

(١١) مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٣٧٤).

دلس»[1] وقد عنعنه.

الطريق الثاني:أخرجه أحمد في فضائل الصحابة[2] وعبد الرزاق في مصنفه [3] وفي سنده سنده عبد الرزاق الصنعاني وقد رمي بالتشيع وتغير.[4]

الطريق الثالث: أخرجه الطبراني في الصغير وقال: «لم يروه عن سفيان بن عيينة إلا عبد الرزاق تفرد به أحمد بن الفرات»[5] وهذا السند فيه عبد الرزاق وقد تقدم كما أن شيخ الطبراني الطبراني لم أقف عليه.

الطريق الرابع: أخرجه الطبراني في الأوسط بسند فيه أحمد بن رشدين قال عنه الذهبي : «أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد أبو جعفر المصري قال ابن عدي كذبوه وأنكرت عليه أشياء»[6]

كما ورد هذا الحديث عن الصحابي مالك بن الحويرث ﵁[7].

أخرجه الطبراني في الكبير[8] وفي سنده عمر بن أبان قال الذهبي عنه: «عمر بن أبان بن

---

(١) التقريب (١٤٥٣).

(٢) فضائل الصحابة ح: (١٠٠٧).

(٣) مصنف عبد الرزاق ح: (٢٠٣٨٨).

(٤) انظر: التقريب (٤٠٦٤).

(٥) المعجم الصغير (١/ ١٢٩)

(٦) لسان الميزان (١/ ٢٥٧)

(٧) مالك بن الحويرث، أبوسليمان الليثي، صحابي نزل البصرة، مات سنة ٧٤هـ. انظر: الاستيعاب (٣/ ١٣٤٩)، والإصابة (٥/ ٥٣٢).

(٨) المعجم الكبير ح: (٦٤٦)

عثمان قال البخاري: فيه نظر»[1]

كما ورد هذا الحديث عن الصحابي أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق عطية بن سعد العوفي وهو صدوق يخطيء كثيرًا[2].

كما روي هذا الحديث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه[3] وفي سنده مطلب بن زياد قال عنه الذهبي: «وثقه أحمد وابن معين وقال أبو حاتم لا يحتج به»[4] ونقل ابن عدي عن يحيى بن معين قال: «مطلب بن زياد كوفي ضعيف الحديث»[5]

كما ورد الحديث عن أبي أيوب[6] رضي الله عنه

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه[7] وفي سنده شريك عن حنش بن الحارث وقد سبق الحديث عنهما.

كما ورد عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ:

رواه أحمد في المسند[8] وفي هذا السند أبو بلج قال عنه الحافظ: «صدوق ربما أخطأ»[1]

---

(١) لسان الميزان (٤/ ٢٨٢)

(٢) التقريب (٤٦٤٩)

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٣٦٦)

(٤) الكاشف (٢/ ٢٧٠)

(٥) الكامل في الضعفاء (٦/ ٤٦٤)

(٦) خالد بن زيد بن كليب، أبوأيوب الأنصاري، من كبار الصحابة، شهد بدرًا، نزل النبي ﷺ حين قدم المدينة عليه، مات غازيًا بالروم سنة ٥٠هـ. انظر: الاستيعاب (٢/ ٤٢٤)، والإصابة (٢/ ١٩٩).

(٧) مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٣٦٦)

(٨) المسند ح: (٣٠٦٢)

كما ورد هذا الحديث من طرق أخرى بزيادة (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم منهم زيد بن أرقم، وجاء عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: أخرجه الإمام أحمد في المسند[2] والطبراني في الأوسط[3] وفي إسناده شريك قال عنه الحافظ: «صدوق يخطئ كثيراً»[4] وفيه الأعمش قال عنه الحافظ: «ثقه حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يدلس»[5] وقد عنعن وفيه حبيب بن أبي ثابت قال عنه البخاري «تكلم فيه ابن عون»[6]

الطريق الثاني: أخرجه الطبراني في الكبير[7] وفي هذا السند حبيب بن حبيب قال أبوزرعة: «واهي الحديث، وقال يحيى بن معين لا أعرفه»[8]

الطريق الثالث: ورد في المسند[9] وفي الفضائل[10] من زيادات القطيعي وأخرجه الطبراني في الكبير[11] من طريق عطية بن سعد العوفي.

---

(١) التقريب (٦٢٥)

(٢) المسند ح: (٩٥٠)

(٣) المعجم الأوسط ح: (١٩٦٦)

(٤) التقريب (٢٦٦)

(٥) المصدر نفسه (٢٥٤)

(٦) الكامل في الضعفاء (٢/ ٤٠٦)

(٧) المعجم الكبير ح: (٥٠٥٩)

(٨) الجرح والتعديل (٣/ ٣٠٩)

(٩) المسند ح: (١٩٢٩٨)

(١٠) فضائل الصحابة ح: (٩٩٢)

(١١) المعجم الكبير ح: (٥٠٦٩)

قال أبو حاتم: «كان الثوري وهشيم يضعفان حديث عطية»[1]

الطريق الرابع: أخرجه الطبراني في الكبير [2] وفي هذا السند علي بن عابس قال فيه البخاري «علي بن عابس الأزدي بيـاع الملاء الكوفي ضعفه ابن معين» [3] وقال الحافظ : «ضعيف»[4]

الطريق الخامس: أخرجه الطبراني في الكبير[5] وفيه أبو هارون العبدي قال عنه البخاري: البخاري: «تركه يحيى القطان»[6] وقال عنه الحافظ: «متروك ومنهم من كذبه»[7]

الطريق السادس: أخرجه الطبراني [8] وفيه محمد بن إسحاق قال عنه يحيى ابن معين: «صدوق ولكنه ليس بحجة وقال أبو حاتم يكتب حديثه»[9] وقال ابن حجر: «صدوق يدلس يدلس ورمي بالتشيع والقدر»[10]

الطريق السابع: ورد في المسند [11] وفي فضائل الصحابة [12] وأخرجه الطبراني في

---

(1) الجرح والتعديل (6/ 382)

(2) المعجم الكبير ح: (4983)

(3) التاريخ الكبير (6/ 289)

(4) التقريب (402)

(5) المعجم الكبير ح: (5097)

(6) التاريخ الكبير (6/ 499)

(7) التقريب (408)

(8) المعجم الكبير ح: (5128)

(9) الجرح والتعديل (7/ 192)

(10) التقريب (467)

(11) المسند ح: (19344)

(12) فضائل الصحابة ح: (1017)

الكبير[1] من طريق ميمون أبي عبد الله، قال عنه البخاري: «كان يحيى لا يحدث عنه» [2] وقال ابن حجر: «ميمون أبو عبد الله البصري مولى ابن سمرة ضعيف»[3]

الطريق الثامن: ورد في المسند من زيادات القطيعي [4] وأخرجه الطبراني[5] في الكبير من طريق أبي إسرائيل. وأبو إسرائيل هذا قال فيه أبو حاتم: «أبو إسرائيل الملائي حسن الحديث جيد الإلقاء له أغاليط لا يحتج بحديثه، ويكتب حديثه وهو سيء الحفظ وقال أبو زرعة صدوق كوفي إلا أنه كان في رأيه غلو»[6] وقال عنه ابن حجر: «صدوق سيء الحفظ نسب إلى الغلو في التشيع»[7]

الطريق التاسع: أخرجه الطبراني في الكبير[8] وفي إسناده سليمان بن قرم قال عنه ابن حبان: «سليمان بن قرم الضبي من أهل الكوفة كان رافضياً غالياً في الرفض ويقلب الأخبار وقال يحيى بن معين ليس بشيء»[9]

الطريق العاشر: أخرجه الطبراني في الكبير[10] وفي إسناده يحيى بن سلمة بن كهيل قال

---

(١) ح: (١٢٥٩٣).

(٢) التاريخ الكبير (٧/ ٣٣٩)

(٣) التقريب (٥٥٦)

(٤) المسند ح: (٢٣١٩٢)

(٥) المعجم الكبير ح: (٤٩٩٦)

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ١٦٦)

(٧) التقريب (١٠٧)

(٨) المعجم الكبير ح: (٥٠٦٦)

(٩) المجروحين (١/ ٣٣٢)

(١٠) المعجم الكبير ح: (٥٠٦٥)

عنه البخاري: «في حديثه مناكير»[1] وقال الحافظ: «يحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي أبو جعفر الكوفي متروك وكان شيعياً»[2]

الطريق الحادي عشر: أخرجه النسائي في الخصائص بلفظ قال: «من كنت وليه فهذا وليه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»[3].

وفي إسناده حبيب بن أبي ثابت قال عنه البخاري « تكلم فيه ابن عون» [4] وقال عنه ابن حجر: «ثقة فقيه جليل وكان كثير الإرسال والتدليس»[5]

الطريق الثاني عشر: أخرجه الحاكم في المستدرك وقال: «صحيح على شرط الشيخين» وفي إسناده محمد بن سلمة بن كهيل قال الذهبي معلقًا: «لم يخرجا لمحمد بن سلمة بن كهيل وقد وهّاه السعدي»[6]، وقال ابن عدي: «سمعت ابن حماد يقول قال السعدي: محمد ويحيى ابنا سلمة ابن كهيل واهيا الحديث، وقال ابن عدي: ومحمد بن سلمة كان ممن يعد من متشيعي الكوفة»[7]

كما وردت هذه الزيادة عن علي بن أبي طالب ﷺ من عدة طرق:

الطريق الأول: أخرجه الإمام أحمد في المسند[8] وابن أبي شيبة في المصنف [1] من طريق

---

(١) التاريخ الكبير (٨/ ٢٧٧)

(٢) التقريب (٥٩١)

(٣) خصائص علي (١/ ٩٦)

(٤) الكامل في الضعفاء (٢/ ٤٠٦)

(٥) التقريب (١٥٠)

(٦) المستدرك (٣/ ١١٠)

(٧) الكامل في الضعفاء (٦/ ٢١٦)

(٨) المسند ح: (٩٥٠)

شريك عن أبي إسحاق وقد سبق الكلام عن شريك وأبو إسحاق السبيعي قال فيه الحافظ: «ثقة مكثر عابد اختلط بآخره»[٢]

الطريق الثاني: أخرجه أحمد في المسند[٣] وأبو يعلى في مسنده[٤] وفي إسناده يونس بن أرقم ويزيد بن أبي زياد أما يونس بن أرقم فقد قال عنه البخاري «كوفي معروف الحديث كان يتشيع وكذا قال ابن حبان في الثقات لكن قال بصري وقال عبد الرحمن بن خراش لين الحديث» [٥] وقال العقيلي: «يونس بن أرقم ضعيف الحديث»[٦] وأما يزيد بن أبي زياد فقد قال عنه الذهبي «شيعي عالم فهم صدوق رديء الحفظ»[٧] وقال عنه الحافظ «ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن وكان شيعياً»[٨]

الطريق الثالث: أخرجه الطبراني في الصغير[٩] عن شيخه أحمد بن إبراهيم وقد قال عنه الذهبي: «أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن كيسان أبو بكر الثقفي الأصبهاني لينه ابن مردويه وقال أبو الشيخ كان يخطئ ليس بالقوي» [١٠] وكذلك في إسناده إسماعيل بن عمرو قال

---

(١) المصنف (٦/ ٣٦٨)

(٢) التقريب (٤٢٣)

(٣) المسند ح: (٩٦١)

(٤) مسند أبي يعلى ح: (٥٦٧)

(٥) تعجيل المنفعة (٤٥٩)

(٦) ضعفاء العقيلي (٢/ ٦٤)

(٧) الكاشف (٢/ ٣٨٢)

(٨) التقريب (٦٠١).

(٩) المعجم الصغير ح: (١٧٥)

(١٠) ميزان الاعتدال (١/ ٨٠)

أبو حاتم عنه: «ضعيف الحديث»[1]

الطريق الرابع: أخرجه أحمد في المسند [2] وفي فضائل الصحابة [3] وفي إسناده نعيم بن حكيم وأبو مريم الثقفي، أما نعيم بن حكيم فقال عنه الحافظ: «صدوق له أوهام» [4] وأبو مريم الثقفي قال عنه الحافظ: «مجهول»[5]

الطريق الخامس: أخرجه الحاكم في المستدرك وفي إسناده الحسن بن الحسين قال الذهبي في التلخيص «الحسن هو العرني ليس بثقة»[6] و قال عنه أبو حاتم «لم يكن بصدوق عندهم كان من رؤوساء الشيعة»[7]

الطريق السادس: أخرجه أحمد في المسند [8] وفي فضائل الصحابة [9] وابن حبان في صحيحه[10] والنسائي في خصائص علي[11] قال الهيثمي في المجمع: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة» [12] وأورده الألباني في السلسلة الصحيحة وقال:

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٩٠)

(٢) المسند ح: (١٣١٠)

(٣) فضائل الصحابة ح: (١٢٠٦)

(٤) التقريب (٥٦٤)

(٥) المصدر نفسه (٦٧٢)

(٦) المستدرك (٣/ ٤١٩)

(٧) الجرح والتعديل (٣/ ٦)

(٨) المسند ح: (١٩٣٢١)

(٩) فضائل الصحابة ح: (١١٦٧)

(١٠) صحيح ابن حبان ح: (٦٩٣١)

(١١) خصائص علي (١/ ١١٣)

(١٢) مجمع الزوائد (٩/ ١٢٩)

«إسناده صحيح على شرط البخاري»[1] .

وصحح الحديث شعيب الأرنؤوط.[2]

قلت: في هذا السند فطر بن خليفة وهذه أقوال الأئمة فيه:

قال يحيى بن معين: «فطر بن خليفة ثقة كان يتشيع»[3] وقال ابن عدي: «حدثني صالح بن أحمد ثنا علي قال سمعت سفيان وذكر فطر فقال: كأن بعض كوفيينا يغمزه سمعت حماد يقول: قال السعدي: فطر بن خليفة زائغ غير ثقة»[4] وقال عنه العقيلي: «فطر بن خليفة الحناط كوفي، حدثنا أحمد بن علي حدثنا عمرو بن هشام الحراني قال سمعت أبابكر بن عياش يقول ما تركت الرواية عن فطر إلا لسوء مذهبه»[5] وقال الذهبي:«فطر بن خليفة المخزومي مولاهم الحناط عن أبي الطفيل شيعي جلد»[6] وقال الحافظ: «فطر بن خليفة المخزومي صدوق رمي بالتشيع»[7] .

.

كما رويت هذه الزيادة عن ابن عمر رضي الله عنهما أوردها الهيثمي في المجمع وقال: «رواه الطبراني وفيه عمر بن شبيب المسملي وهو ضعيف»[8]

---

(١) السلسلة الصحيحة ح: (١٧٥٠)

(٢) المسند ح(١٩٣٢١)

(٣) الكامل في الضعفاء (٦/ ٣٠)

(٤) المصدر نفسه (٦/ ٣١)

(٥) ضعفاء العقيلي (٣/ ٤٦٤)

(٦) الكاشف (٢/ ١٢٥)

(٧) التقريب (٤٤٨)

(٨) مجمع الزوائد (٩/ ١٣٢)

كما وردت هذه الزيادة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجها أبو يعلى في مسنده [1] وابن أبي شيبة في مصنفه[2] وفي سندها شريك وقد سبق بيان حاله.

ووردت هذه الزيادة من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه[3] أخرجها ابن ماجه في سننه[4] وأحمد في المسند[5] وفي الفضائل[6].

من طريق علي بن زيد بن جدعان، وقد قال عنه الذهبي : «أحد الحفاظ وليس بالثبت قال الدارقطني لا يزال عندي فيه لين»[7] وقال ابن حجر عنه: «ضعيف»[8]

كما ورد هذا الحديث بزيادات أخرى منها ما رواه البزار في مسنده عن زيد بن يثيع قال سمعنا علياً يقول: نشدت رجلاً سمع رسول الله ﷺ يقول يوم غدير خم لما قام فقام إليه ثلاثة عشر رجلاً فشهدوا أن رسول الله ﷺ قال: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم»؟ قالوا: بلى يا رسول الله قال: فأخذ بيد علي فقال:« من كنت مولاه فهذا مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وأحب من أحبه وأبغض من أبغضه وانصر من نصره واخذل من خذله »[9] وفي هذا

---

(١) مسند أبي يعلى ح: (٦٤٢٣)

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٣٦٩)

(٣) البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأنصاري الأوسي، صحابي ابن صحابي، نزل الكوفة، مات سنة ٧٢هـ. انظر: الاستيعاب (١/ ١٥٥)، والإصابة (١/ ٤١١).

(٤) سنن ابن ماجه ح: (١١٦)

(٥) المسند ح: (١٨٥٠٢)

(٦) فضائل الصحابة ح: (١٠١٦)

(٧) الكاشف (٢/ ٤٠)

(٨) التقريب (٤٠١)

(٩) مسند البزار ح: (٧٨٦)

الإسناد عبيد الله بن موسى وفطر بن خليفة وأبو إسحاق وقد سبق الحديث عنهم.

ومن هذه الزيادات ما رواه الطبراني في المعجم ولفظها «اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره وأعن من أعانه»[1]

وهذا السند فيه سليمان بن قرم قال عنه ابن حبان: «كان رافضياً غالياً في الرفض ويقلب الأخبار وقال يحيى بن معين ليس بشيء»[2] وقال عنه الحافظ: «سيء الحفظ يتشيع»[3]

وجاءت زيادة أخرى في رواية عن جرير بن عبد الله ﷺ أخرجها الطبراني في الكبير ولفظها: «من يكن الله ورسوله مولياه فإن هذا مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه اللهم من أحبه من الناس فكن له حبيباً ومن أبغضه فكن له مبغضاً اللهم إني لا أجد أحداً أستودعه في الأرض بعد العبدين الصالحين غيرك فاقض فيه بالحسنى»[4] وهذه الرواية في سندها حرب بن سريج أبو سفيان المنقري التميمي قال عنه البخاري: «حرب بن سريج أبو سفيان المنقري التميمي فيه نظر»[5] وقال عنه الحافظ: «صدوق يخطئ»[6] وفيها بشر بن حرب حرب الأزدي قال البخاري عنه: «قال أبو عبد الله رأيت علي بن المديني يضعفه وكان يحيى لا يروي عنه وهو بصري»[7] وقال عنه الحافظ: «صدوق فيه لين»[8]

---

(1) المعجم الكبير ح: (3514)

(2) المجروحين (1/ 332)

(3) التقريب (253)

(4) المعجم الكبير ح: (2505)

(5) التاريخ الكبير (3/ 63)

(6) التقريب (155)

(7) التاريخ الكبير (2/ 71)

(8) التقريب (122)

ح كم العلماء على حديث الغدير

اختلف العلماء في صحة حديث الغدير وضعفه ومن الذين صححوا هذا الحديث:

- الترمذي حيث قال: «هذا حديث حسن صحيح».[1]
- الحاكم قال عنه: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».[2]
- الذهبي قال عن الحديث: «وصدر الحديث متواتر أتيقن أن رسول الله ﷺ قاله، وأما: «اللهم وال من والاه» فزيادة قوية الإسناد»[3].
- السيوطي في الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة[4].
- الزبيدي في لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة.[5]
- الكتاني في نظم المتناثر من الحديث المتواتر.[6].
- أورده الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة.[7]

ومن العلماء من ضعف هذا الحديث وهم:

- ابن حزم الظاهري حيث قال: «وأما من كنت مولاه فعلي مولاه فلا يصح من طريق الثقات أصلاً»[8].

---

(١) سنن الترمذي ح: (٣٧١٣).

(٢) مستدرك الحاكم (٣/ ١١٩).

(٣) نقله عنه ابن كثير في البداية والنهاية (٥/ ٢١٤)

(٤) ص (٣٧)

(٥) ص (٢٠٥)

(٦) ص (١٢٤)

(٧) (٤/ ٣٤٣) رقم ١٧٥٠

(٨) الفصل (٤/ ٢٢٤)

▪ شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: «وأما قوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه...إلخ» فهذا ليس في شيء من الأمهات؛ إلا في الترمذي، وليس فيه إلا «من كنت مولاه فعلي مولاه» وأما الزيادة فليست في الحديث، وسئل عنها الإمام أحمد فقال: زيادة كوفية، ولا ريب أنها كذب...إلى أن قال: وقوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه» فمن أهل الحديث من طعن فيه كالبخاري وغيره، ومنهم من حسنه، فإن كان قاله فلم يرد به ولاية مختصاً به، بل ولاية مشتركة، وهي ولاية الإيمان التي للمؤمنين»[١] وقال في المنهاج: «وأما قوله «من كنت مولاه فعلي مولاه» فليس هو في الصحاح لكن هو مما رواه العلماء، وتنازع الناس في صحته فنقل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعفوه، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه حسنه كما حسنه الترمذي»[٢] وقال عن الزيادة: «**اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**»: «فلا ريب أنها كذب»[٣]

خلاصة دراسة الحديث

مما سبق يتضح لنا أن الذي صح من حديث الغدير هو قول رسول الله ﷺ: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» فقد ثبت من طريق الثقات أما الزيادات الأخرى مثل قوله: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» وكقوله: «وانصر من نصره وأعن من أعانه» وقوله: «وأحب من أحبه وأبغض من أبغضه وانصر من نصره واخذل من خذله» وقوله: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه اللهم من أحبه من الناس فكن له حبيباً ومن أبغضه فكن له مبغضاً» فهي روايات لم تصح ولم يخلو سندها من مقال.

---

(١) الفتاوى (٤/ ٤١٧)

(٢) منهاج السنة (٧/ ٣١٩)

(٣) منهاج السنة (٧/ ٣١٩)

المحور الثالث: دلالة حديث الغدير، وهل يدل على إمامة علي ﷺ وبنيه كما ادعى الرافضة ذلك؟

سبق أن بينا أن الذي صح من حديث الغدير هو قول الرسول ﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه» وهذا الحديث له سبب وهو ما حصل بين علي ﷺ وبعض الصحابة الذين ذهبوا معه لليمن عندما أرسله النبي ﷺ للجباية فسخطوا على علي بعض تصرفاته وشكوه للرسول ﷺ فبين لهن النبي ﷺ منزلة علي ﷺ فعن بريدة ﷺ قال: بعث النبي ﷺ علياً إلى خالد ليقبض الخمس وكنت أبغض علياً وقد اغتسل، فقلت لخالد: ألا ترى إلى هذا؟ فلما قدمنا على النبي ﷺ ذكرت ذلك له، فقال: «يا بريدة أتبغض علياً؟» فقلت: نعم. قال: «لا تبغضه، فإن له في الخمس أكثر من ذلك»[1].

وأخرج البيهقي من حديث أبي سعيد أن علياً منعهم من ركوب إبل الصدقة وأمّر عليهم رجلاً وخرج إلى النبي ﷺ ثم لما أدركوه في الطريق إذا الذي أمره قد أذن لهم بالركوب فلما رآهم ورأى الإبل عليها أثر الركوب غضب ثم عاتب نائبه الذي جعله مكانه . قال أبو سعيد: فلما لقينا رسول الله ﷺ ذكرنا ما لقيناه من علي من الغلظة والتضييق فقال رسول الله ﷺ: «مه ياسعد بن مالك بعض قولك لأخيك علي فو الله لقد علمت أنه أحسن في سبيل الله»[2].

يقول ابن كثير: «إن علياً ﷺ لما كثر فيه القيل والقال من ذلك الجيش؛ بسبب منعه إياهم استعمال إبل الصدقة، واسترجاعه منهم الحلل التي أطلقها لهم نائبه، وعلي معذور فيما فعل، لكن اشتهر الكلام فيه في الحجيج فلذلك – والله أعلم- لما رجع الرسول ﷺ من حجته وتفرغ من مناسكه، ورجع إلى المدينة فمر بغدير خم،قام في الناس خطيباً فبرأ ساحة علي، ورفع

---

(١) أخرجه البخاري ح: (٤٣٥٠)

(٢) دلائل النبوة (٥/ ٣٩٨) وهذا الإسناد قال عنه ابن كثير : «إسناد جيد على شرط النسائي» البداية والنهاية (٧/ ٣٩٦)

قدره، ونبه على فضله؛ ليزيل ما وقر في قلوب كثير من الناس »[1] وقد رجع علي قبل الحج وأدرك الحج مع رسول الله ﷺ[2] ولم يتكلم الرسول بهذا في عرفة أو في منى بل أخر الأمر إلى أن بقي معه أهل المدينة وفيهم من كان مع علـي فبين لهم الرسول ﷺ منزلة علي منه.[3] ولو كان الكلام في الخلافة والإمامة بعد رسول الله ﷺ لقاله الرسول ﷺ في المكان الذي اجتمع فيه الحجاج في مكة أو عرفة في خطبته المشهورة ولما أخره الرسول ﷺ حتى يتفرق الحجاج.[4]

أما زعمهم بأن النبي ﷺ إنما أوقف الناس في هذا المكان في الحر الشديد –أي في غدير خم– وكان عددهم أكثر من مائة ألف وأن هذا المكان هو مكان افتراق الحجيج، فهو زعم باطل فإن غدير خم يقع على بعد ثلاثة أميال أو ميلين من الجحفة[5] أي أنه يبعد عن مكة قرابة مائتين وعشرين كيلو متر تقريباً فكيف يكون مكان افتراق الحجاج؟

إن مكان اجتماع الحجاج وافتراقهم مكة المكرمة فهم يأتون إليها من الجهات الأربع ثم يعودون منها لبلدانهم والجحفة في طريق أهل المدينة وهم الذين كانوا مع رسول الله ﷺ لما قال هذا الحديث ووجه لهم الخطاب.[6]

أما تفسير الرافضة لكلمة (المولى) بالإمامة والخلافة فهذا يدل على جهلهم بلغة العرب ولكي نقف على حقيقة الأمر لا بد من إيراد المعاني الواردة في معنى المولى فإن لهذه الكلمة عند العرب عدة معان هي : الرب، المالك، السيد، المنعم، المعتق، الناصر، المحب، التابع، الجار،

---

(١) البداية والنهاية (٧/ ٣٩٧)

(٢) ذكر ذلك مسلم في صحيحه ح: (١٢١٦)

(٣) منهاج السنة (٧/ ٣١٧)

(٤) ثم أبصرت الحقيقة لمحمد خضر (١٩٩)

(٥) معجم البلدان (٢/ ١١١) ومعجم ما استعجم (١/ ٣٦٨)

(٦) انظر: منهاج السنة (٧/ ٣١٧)

ابن العم، الحليف، العقيد، الصهر، العبد، المعتق والمنعم عليه، ابن الأخت، الجار، الشريك، العصبات، العم، الأخ، الابن، الذي يلي الأمر[1] وعند حمل هذه الكلمة على معنى من معانيها تلك لا بد من قرينة دالة على ذلك، وليس في الحديث ما يدل على أن المراد ما فسره بها الرافضة من الملك والتصرف بل الواضح فيه أن المعنى المراد المحبة والمودة التي هي ضد المعاداة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وليس في الكلام ما يدل دلالة بينة على أن المراد به الخلافة، وذلك أن المولى كالولي والله تعالى يقول: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ وقال: ﴿وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ فبين أن الرسول ولي المؤمنين، وأنهم أولياؤه، وأن المؤمنين بعضهم أولياء بعض فالموالاه ضد العداوة... إلى أن قال: والمؤمنون يتولون الله ورسوله الموالاة المضادة للمعاداة، وهذا حكم ثابت لكل مؤمن، فعلي ﷺ من المؤمنين الذين يتولون المؤمنين ويتولونه»[2]

فإذا سأل سائل فما وجه تخصيص علي بهذه الموالاة ما دامت عامة للمؤمنين قلنا: «في هذا الحديث إثبات إيمان علي في الباطن، والشهادة له بأنه يستحق الموالاة باطناً وظاهراً، وذلك يرد ما يقوله فيه أعداؤه من الخوارج والنواصب»[3]

يقول الباقلاني: «فأما ما قصد به النبيﷺ **«من كنت مولاه فعلي مولاه»** فإنه يحتمل أمرين أحدهما من كنت ناصره على دينه وحامياً عنه بظاهري وباطني وسري وعلانيتي فعلي ناصره على هذا السبيل فتكون فائدة ذلك الإخبار عن أن باطن علي وظاهره في نصرة الدين والمؤمنين سواء والقطع على سريرته وعلو رتبته وليس يعتقد ذلك في كل ناصر للمؤمنين بظاهره ؛ لأنه

---

(١) انظر: لسان العرب (١٥/ ٤٠٠)

(٢) منهاج السنة (٧/ ٣٢٢)

(٣) المصدر نفسه (٧/ ٣٢٣)

قد ينصر الناصر بظاهره طلب النفاق والسمة وابتغاء الرفد ومتاع الدنيا فإذا أخبر النبي نصرة بعض المؤمنين في الدين والمسلمين كنصرته هو على طهارة سريرته وسلامة باطنه وهذه فضيلة عظيمة ويحتمل أيضاً أن يكون المراد بقوله «فمن كنت مولاه فعلي مولاه» أي: من كنت محبوباً عنده ووليأ له على ظاهري وباطني فعلي مولاه أي إن ولاءه ومحبته من ظاهره وباطنه واجب كما أن ولائي ومحبتي على هذا السبيل واجب فيكون قد أوجب موالاته على ظاهره وباطنه ولسنا نوالي كل من ظهر منه الإيمان على هذه السبيل بل إنما نواليهم في الظاهر دون الباطن؛ فإن قيل فما وجه تخصيصه بهذا القول وقد كان عندكم في الصحابة خلق عظيم ظاهرهم كباطنهم قيل له يحتمل أن يكون بلغه قدح فيه أو ثلب ثالب أو أخبر أن قوماً من أهل النفاق والشراة سيطعنون عليه ويزعمون أنه فارق الدين وحكم في أمر الله تعالى الآدميين ويسقطون بذلك ولايته ويزيلون ولاءه فقال ذلك فيه لينفي ذلك عنه»[1] إذن فالمراد بالمولى في الحديث المحبة والموالاة التي هي ضد المعادة يدل على ذلـــك سبب هذا الحديث وقول النبيﷺ لبريدة (أتبغض علياً) يقول الألوسي: «على أن لنا قرينتين على أن المراد من الولاية من لفظ المولى أو الأولى: المحبة، إحداهما ما رويناه عن محمد بن إسحاق في شكوى الذين كانوا مع الأمير كرم الله تعالى وجهه في اليمن كبريدة الأسلمي وخالد بن الوليد وغيرهما ولم يمنع النبيﷺ الشاكين بخصوصهم مبالغة في طلب موالاته وتلطفاً في الدعوة إليها كما هو الغالب في شأنه ﷺ في مثل ذلك وللتلطف المذكور افتتح الخطبة ﷺ بقوله: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم»، وثانيها قوله ﷺ على ما في بعض الروايات: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»، فإنه لو كان المراد من المولى المتصرف في الأمور أو الأولى بالتصرف لقال عليه الصلاة والسلام اللهم وال من كان في تصرفه وعاد من لم يكن كذلك، فحيث ذكر ﷺ المحبة والعداوة فقد نبه

---

(١) تمهيد الأوائل للباقلاني (٤٥٦)

على أن المقصود إيجاب محبته كرم الله تعالى وجهه والتحذير من عداوته»[1]

أما حمل الرافضة لكلمة مولى على أنها بمعنى الأولى بالتصرف وأن أولوية التصرف عين الإمامة ثم استشهادهم بقوله تعالى : {مأواكم النار هي مولاكم} وقولهم إنه بمعنى أولى بكم وبقول الرسولﷺ «أيما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل» [2] وقولهم: إنه يريد بذلك مولاها المالك لأمرها واستشهادهم بقول الأخطل:

فأصبحت مولاها من الناس كلهم وأحرى قريش أن تهاب وتحمدا

وأن مقصوده من مولاها أي: وليها فهذا لا يستقيم في لغة العرب.

يقول الباقلاني: «يقال لهم ليس فيما ذكرتموه ما يدل على أن معنى مولى معنى أولى؛ لأن قوله هي مولاكم المراد به: مكانهم وقرارهم وكذلك فسره الناس وأما قوله بغير إذن وليها فليس وليها من مولاها في شيء؛ لأن أبا المرأة وإخوتها وبني عمها أولياؤها وليسوا بمول لها وإن كان ولي الأمة مولى لها؛ لأنه لم يكن مولى لها من حيث كان وليها لأن ما ذكرناه ولي وليس بمولى وقول الأخطل فأصبحت مولاها إنما أراد ناصرها والحامي عنها لأن المولى يكون بمعنى الناصر وكان عبد الملك بن مروان إذ ذاك أقدر على نصرها وأشدها تمكنا من ذلك فلهذا قال وأحرى قريش أن تهاب وتحمدا أي إنك أقدرها على إعزاز ونصرة وإجلال وإهابة وإذا كان كذلك بطل ما قلتم»[3]

ويقول الألوسي: «ووجه استدلال الشيعة بخبر: «من كنت مولاه فعلي مولاه» أن المولي بمعنى الأولى بالتصرف، وأولوية التصرف عين الإمامة، ولا يخفى أن أول اللفظ في هذا الاستدلال جعلهم المولى بمعنى الأولى، وقد أنكر ذلك أهل العربية قاطبة بل قالوا: لم يجئ

---

(١) تفسير الألوسي (٦/ ١٩٥)

(٢) أخرجه أبوداود (٢٠٨٣) والترمذي (١١٠٢) وصححه الألباني في سنن أبي داود حديث (١٨٣٥).

(٣) تمهيد الأوائل (٤٥٢)

مفعل بمعنى أفعل أصلاً، ولم يجوز ذلك إلا أبو زيد اللغوي متمسكاً بقول أبي عبيدة في تفسير قوله تعالى (هي مولاكم) أي أولى بكم ورد بأنه يلزم عليه صحة فلان مولى من فلان كما يصح فلان أولى من فلان، واللازم باطل إجماعاً فالملزوم مثله، وتفسير أبي عبيدة بيان لحاصل المعنى، يعني النار مقركم ومصيركم والموضع اللائق بكم، وليس نصاً في أن لفظ المولى ثمة بمعنى الأولى»[1] إذن فلو كان النبيﷺ يريد أن يبين أن علياً الخليفة أو الوالي بعده لقال علي والي كل مؤمن فإن كلمة مولى تختلف عن والي فكلمة والي من الوِلاية وهي الحكم، أما المولى فهو من الوَلاية وهي الحب والنصرة[2] يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[3] ويقول سبحانه: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾[4] ولم يعن هذا أنهم هم الرؤوساء على إبراهيم بل هو إمامهم.

يقول الإمام الشافعي عن حديث من كنت مولاه فعلي مولاه: «يعني بذلك ولاء الإسلام، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿١١﴾﴾[5][6] كما أن النبي ﷺ قد أثبت هذا الأمر لغير علي رضي الله عنه فقد ثبت عنه قوله ﷺ: «الأنصار وقريش ومزينة وجهينة وغفار وأسلم وأشجع موالي بعض ليس لهم مولى دون الله ورسوله»[7] فظاهر هذا اللفظ رافع لقوله: من كنت مولاه فعلي مولاه، لأنه ﷺ أخبر أن كل هؤلاء القبائل موالي الله

---

(١) روح المعاني (٦/ ١٩٥)

(٢) انظر: لسان العرب (١٥/ ٤٠١)

(٣) سورة التحريم آية (٤)

(٤) سورة آل عمران آية (٦٨)

(٥) سورة محمد آية (١١)

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٢٢٨)

(٧) أخرجه البخاري ح: (٣٥٠٤) ومسلم ح: (٢٥٢٠)

ورسوله[1] إضافة إلى ماذكر فإنا لو رجعنا إلى لقاء السقيفة التاريخي الذي ضم خيرة الصحابة واستعرضنا ما دار فيه بشأن خلافة المسلمين نجد أن كتب التاريخ لا تذكر أن أحداً من الصحابة استدل بهذا الحديث على استحقاق علي للإمامة بل أن كتب التاريخ لا تنقل لنا أن علياً احتج بهذا الحديث على استحقاقه للإمامة مع أنه لم يكن قد مضى على حادثة غدير خم عند وفاة النبيﷺ أكثر من سبعين يوماً فهل يعقل أن ينسى الصحابة في هذه المدة الوجيزة الاستدلال بحديث الغدير وكيف أمكن لمائة ألف من المسلمين اجتمعوا في مكان واحد –على حد زعم الرافضة– لأمر في غاية الأهمية وهو البيعة لإمام وحاكم عليهم منصوب من قبل الله سبحانه وتعالى ثم بعد سبعين يوماً من ذلك ينسى جميع الحاضرين هذه البيعة أو يتجاهلونها أو يجحدونها، لا ريب أن هذا يدلنا على أن حادثة الغدير لم يكن لها في حس الصحابة أي علاقة بخلافة علي وإمامته وإلا لم يطبق جميعهم على عدم الاستشهاد بها بما فيهم علي رضي الله عنه وأولاده.

(١) الإمامة والرد على الرافضة (٢٢٠)

٢- حديث المنزلة

من أدلة الرافضة على دعواهم أن الإمامة بالنص والتعيين وأن النبي ﷺ نص على إمامة علي حديث المنزلة وهو قول الرسول ﷺ لعلي لما خلفه بعده في غزوة تبوك: « **ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي**» ولقد فهم المخالفون من هذا النص تنصيب علي رضي الله عنه إماماً للمسلمين فقد روى الصدوق عن جابر بن عبد الله أنه سئل عن قول رسول الله ﷺ لعلي: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي» قال: «استخلفه بذلك على أمته في حياته وبعد وفاته وفرض عليهم طاعته فمن لم يشهد له بعد هذا القول بالخلافة فهو من الظالمين»[١] ويلزم من هذا النص وفقاً لما فهموه أن يكون لعلي رضي الله عنه جميع منازل الرسول ﷺ إلا ما استثناه النص كالنبوة أو العقل كأخوة الولادة. يقول الصدوق «...وجب أنه قد عنى كل منزلة كانت لهارون من موسى مما لم يخصه العقل والاستثناء في نفس الخبر، وإذا وجب ذلك فقد ثبت الدلالة على أن علياً عليه السلام أفضل أصحاب رسول الله وأعلمهم وأحبهم إلى رسول الله ﷺ وأوثقهم في نفسه وأنه يجب أن يخلفه علي في قومه إذا غاب عنهم غيبة سفر أو غيبة موت لأن ذلك كان في شرط هارون ومنزلته من موسى»[٢]

ويؤكد المفيد هذا الادعاء بقوله في الإفصاح: «قوله ﷺ وآله بلا اختلاف بين الأمة «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي** » فحكم له بالفضل على الجماعة، والنصرة والوزارة والخلافة في حياته وبعد وفاته، والإمامة له، بدلالة أن هذه المنازل كلها كانت لهارون من موسى عليه السلام في حياته، وإيجاب جميعها لأمير المؤمنين عليه السلام إلا ما أخرجه الاستثناء منها ظاهراً، وأوجبه بلفظ يعدله من بعد وفاته، وبتقدير ما كان يجب لهارون من

---

(١) معاني الأخبار للصدوق (٧٤)

(٢) معاني الأخبار للصدوق (٧٥)

موسى لو بقي بعد أخيه، فلم يستثنه النبي ﷺ، فبقي لأمير المؤمنين عليه السلام عموم ما حكم له من المنازل، وهذا نص على إمامته لا خفاء به »[1] وقد توسعوا أكثر من هذا فأوردوا أحاديث تفيد وتؤكد أن لعلي رضي الله عنه منزلة الرسول ومقامه إلا النبوة ومرادهم بذلك أن يبرهنوا على أن خلافة علي للرسول مستمرة حتى بعد موت الرسول لأن العزل منها يقتضي الإهانة.

الـرد:

لقد رد علماء السنة على الرافضة في استدلالهم بهذا الحديث على إمامة علي رضي الله عنه بوجوه عدة منها:

أولاً: أن هذا الحديث صح عند أهل السنة من طريق سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وقد ذكر ذلك لمعاوية رضي الله عنهما عند ما سأله عن عدم سبه لعلي رضي الله عنه فبين سبب ذلك فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله ﷺ فلن أسبه لأن تكون لي واحدة منهن أحب إليّ من حمر النعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول له: خلفه في بعض مغازيه فقال له علي: يا رسول الله خلفتني مع النساء والصبيان، فقال له رسول الله ﷺ: «**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبوة بعدي**»[2]، ومع ذلك فإنه وهو الراوي لم يفهم من الحديث أحقية علي بالخلافة بعد رسول الله ﷺ بل لم يذكر ذلك لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وهو صاحبه أيام الشورى بعد موت عمر، ومن العجيب أن الرافضة تستدل بهذا الحديث الثابت عن طريق سعد بن أبي وقاص وهو بزعمهم ممن ارتد بعد وفاة رسول الله ﷺ.

ولقد ورد هذا الحديث بألفاظ أخرى عن عدد من الصحابة رضوان الله عليهم، **فمن ذلك:**

ما ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخرجه الخطيب [3] وابن عساكر [4] وابن عدي في

---

(١) الإفصاح (٤٩).

(٢) أخرجه البخاري ح: (٤٤١٦) ومسلم ح: (٢٤٠٤) واللفظ له.

(٣) تاريخ بغداد(٧/ ٤٥٣).

(٤) تاريخ دمشق(٤٢/ ١٦٦).

الكامل وقال: «وهذا الحديث عن ابن جريج بإسناده باطل لا يحدث به عن ابن جريج غير إسماعيل»[(١)]، قلت: وإسماعيل هذا هو ابن يحيى قال ابن عدي: يحدث عن الثقات بالبواطيل، وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات لا تحل الرواية عنه، ولا الاحتجاج به بحال، وقال صالح محمد جزرة وغيره: كان يضع الحديث، وقال الدارقطني والحاكم: كذاب[(٢)] فهو حديث موضوع بما تقدم.

ومنها ما جاء من حديث علي بن أبي طالب ﷺ: أخرجه البزار في مسنده وقال: «لا يحفظ عن علي إلا بهذا الإسناد»[(٣)] والحاكم في المستدرك وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وتعقبه الذهبي بقوله: «أنى له الصحة والوضع لائح عليه»[(٤)] وفي إسناده عبد الله بن بكير الغنوي منكر الحديث[(٥)] وكان من عتق الشيعة عن حكيم بن جبير وهو ضعيف شيعي يترفض، ولذا قال الهيثمي في مجمع الزوائد: «فيه حكيم بن جبير وهو متروك»[(٦)].

ثم أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء[(٧)] وفيه عباس بن محمد المجاشعي قال ابن القطان: القطان: «لا يعرف»[(٨)] . وأخرجه ابن عساكر في التاريخ[(٩)] وفيه أبو الجارود وهو رافضي

---

(١) (١/ ١٠٦).

(٢) انظر: الكامل (١/ ٢٩٧) والمجروحين(١/ ١٢٦) وميزان الاعتدال (١/ ٢٥٣).

(٣) (٣/ ٢٧٦) ح: (١٠٦٥، ١٠٦٦).

(٤) (٢/ ٣٣٧).

(٥) انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٣٩٩).

(٦) (٩/ ١١٠).

(٧) (٧/ ١٩٦).

(٨) لسان الميزان (٣/ ٢٤٥).

(٩) (٤٢/ ١٦٨).

متروك متهم[1]، والأصبغ بن نباتة رافضي متروك[2].

ومن طريق آخر رواه ابن عساكر في التاريخ[3] وفيه الحسين بن عبيد الله بن الخصيب منقار وهو كذاب يضع الحديث[4]، وتابعه الحسن بن عثمان التستري وهو كذاب يضع الحديث أيضاً[5].

ومن طريق آخر أخرجه الخطيب في التاريخ[6] وفيه جعفر بن محمد بن عيسى وهو من رجال الشيعة[7]

وجاء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه ابن عدي في الكامل[8] في ترجمة كثير بن زيد مولى بني سهم، ورواه ابن عساكر في التاريخ[9] وفيه شيخ ابن عدي بهلول الأنباري ذكره الخطيب في التاريخ[10] ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وفيه كثير بن زيد وهو صدوق يخطئ كما في التقريب[11].

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٩٣).

(٢) انظر: التقريب (٥٤١).

(٣) (٤٢/ ١٦٨).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٥٤١).

(٥) انظر: المصدر نفسه (١/ ٥٠٢).

(٦) (٤/ ٧١).

(٧) انظر: لسان الميزان (٢/ ١٢٣).

(٨) (٥/ ٧٤٠).

(٩) (٤٢/ ١٧١-١٧٢).

(١٠) (٧/ ١٠٨).

(١١) (٥٦٤٦).

ثم رواه ابن عدي في الكامل [1] في ترجمة حبيب بن أبي حبيب، وابن عساكر في التاريخ[2] وحبيب هذا متروك كذاب[3]، وقال ابن عدي عقب روايته: «موضوع».

وجاء من حديث عبد الله بن جعفر بن أبي طالب[4] ـ رضي الله عنهما : أخرجه ابن عساكر عساكر في التاريخ[5] وفي سنده عبد الرحمن بن عبيدالله بن أبي مليكة وهو ضعيف [6] وعبد وعبد الله بن شبيب الربعي البصري يقلب الأخبار ويسرقها لا يجوز الاحتجاج به، وقال ابن عدي: له أحاديث أنكرت عليه، وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث، وقال الذهبي وغيره: واه[7]

وجاء من حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير [8] وفيه إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل وهو ضعيف [9] وأبوه إسماعيل متروك[10] ويحيى أبوه شيعي متروك[11].

---

(١) (٢/ ٨١٩).

(٢) (٤٢/ ١٧٢).

(٣) انظر: التقريب (١٠٩٥).

(٤) عبدالله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي أحد الأجواد، كان يسمى بحر الجود، له صحبة، مات سنة ٨٠هـ. انظر: الاستيعاب (٣/ ٨٨٠)، والإصابة (٤/ ٣٥).

(٥) (٤٢/ ١٧٠).

(٦) التقريب (٣٨٣٧).

(٧) انظر: الكامل (٤/ ١٥٧٤) وميزان الاعتدال (٢/ ٤٣٨).

(٨) ح: (١١٠٨٧).

(٩) التقريب (١٥٠).

(١٠) المصدر نفسه (٤٩٨).

(١١) المصدر نفسه (٧٦١١).

ومن طريق آخر رواه أبو نعيم في أخبار أصبهان[١] ومن طريقه ابن عساكر في التاريخ[٢] التاريخ[٢] وفيه نهشل بن سعيد الورداني متروك كذاب[٣].

وجاء من حديث جابر: أخرجه الترمذي [٤] وقال:« حديث حسن غريب»، وأحمد في المسند[٥] وابن عساكر في التاريخ[٦] وفي سنده شريك بن عبد الله النخعي، قال ابن حجر: «صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء»[٧]، وكذا فيه عبد الله بن محمد بن عقيل، قال ابن حجر: «صدوق لين الحديث، ويقال تغير بآخره»[٨].

وقد تابع شريك عليه محمد بن علي السلمي عند ابن أبي عاصم في السنة[٩] وابن عساكر عساكر في التاريخ[١٠] ومحمد بن علي السلمي، قال الذهبي: «أتى بخبر باطل»[١١].

ومـن طـريق آخـر جاء عـند الخطـيب في التاريخ[١٢] وابن عساكر في التاريخ[١٣] وابن

---

(١) (٢/ ٣٢٨).

(٢) (٤٢/ ١٦٨-١٦٩).

(٣) انظر: التقريب (٧٢٤٧)، والتهذيب (١٠/ ٤٧٩).

(٤) ح: (٣٧٣٠).

(٥) (١٤٦٧٩).

(٦) (٤٢/ ١٧٦).

(٧) التقريب (٢٨٠٢).

(٨) المصدر نفسه (٣٦١٧).

(٩) ح: (١٣٤٨).

(١٠) (٤٢/ ١٧٧).

(١١) ميزان الاعتدال (٣/ ٦٥١).

(١٢) (٣/ ٢٨٩).

(١٣) (٤٢/ ١٧٧).

الجوزي في العلل[1] وفيه زيادة لفظ «ولو كان لكنته» ولا تصح، ولذا قال الخطيب عقبه: «لا نعلم رواها إلا ابن أبي الأزهر»[2]، يعني محمد بن مزيد بن أبي الأزهر وقد كذبه أصحاب الحديث[3] .

وجاء من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ: أخرجه ابن سعد في الطبقات [4] وأحمد في المسند[5] وفضائل الصحابة[6] وابن أبي عاصم في السنة [7] والبزار كما في كشف الأستار [8] الأستار[8] والخطيب في التاريخ[9] وابن عساكر في التاريخ[10] ومداره على عطية بن سعد سعد العوفي وهو صدوق يخطئ كثيراً وكان شيعياً مدلساً وتدليسه عن الكذابين[11] .

وجاء من حديث البراء وزيد بن أرقم رضي الله عنهما: أخرجه ابن سعد في الطبقات[12] والطبراني في المعجم الكبير[13] وابن عساكر في التاريخ[1] كلهم من طريق ميمون أبي عبدالله

(١) (١/ ٢٨٨) رقم (٣٥٩).

(٢) وانظر التاريخ (٣/ ٢٨٩).

(٣) انظر: لسان الميزان (٥/ ٣٧٧).

(٤) (٣/ ١٤).

(٥) ح: (١١٢٩٠).

(٦) ح: (٩٥٤).

(٧) ح: (١٣٨١، ١٣٨٢).

(٨) ح: (٢٥٢٦).

(٩) (٤/ ٣٨٢).

(١٠) (٤٢/ ١٧٢).

(١١) التقريب (٤٦٤٩).

(١٢) (٣/ ١٥).

(١٣) ح: (٥٠٩٤، ٥٠٩٤).

عبدالله البصري مولى عبد الرحمن بن سمره وهو منكر الحديث[٢] .

وجاء من حديث زيد بن أرقم ﷺ: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف [٣] وعنه ابن أبي عاصم في السنة[٤] وفيه عطية العوفي تقدم قريباً وأنه شيعي مدلس عن الكذابين.

وجاء من حديث جابر بن سمرة ﷺ[٥]: أخرجه العقيلي في الضعفاء [٦] وابن عدي في الكامل[٧] في ترجمة ناصح بن عبد الله، وابن عساكر في التاريخ [٨] ومداره على ناصح بن عبد الله المحلمي وهو شيعي متروك الحديث[٩]، وبه أعله الهيثمي في المجمع[١٠]

وجاء من حديث أنس بن مالك ﷺ: أخرجه ابن عساكر في التاريخ[١١] وفيه نوح بن

---

(١) (٤٢/ ١٧٨).

(٢) انظر: تاريخ ابن معين (٢/ ٥٩٩) الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٢٣٤)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ١٨٥)، وميزان الاعتدال (٤/ ٢٣٥).

(٣) (١٢/ ٦١).

(٤) ح: (١٣٨٢).

(٥) جابر بن سمرة بن جنادة السوائي، صحابي ابن صحابي، نزل الكوفة ومات بها بعد سنة سبعين، انظر: الاستيعاب: (١/ ٢٢٤)، والإصابة (١/ ٥٤٢).

(٦) (٤/ ٣١١).

(٧) (٥/ ٩٠٦).

(٨) (٤٢/ ١٧٨).

(٩) انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٢٤٠).

(١٠) (٩/ ١١٠).

(١١) (٤٢/ ١٧٨-١٧٩).

قيس الأزدي أبو روح البصري صدوق إلا أنه شيعي[١] وكذا فيه انقطاع بين قتادة وأنس، وقتادة لم يسمع من أنس شيئاً وهو مدلس أيضاً[٢].

ثم أخرجه ابن عساكر بطريق آخر[٣] وفيه الخليل بن زكريا الشيباني البصري وهو متروك[٤] متروك[٤].

وجاء من حديث زيد بن أبي أوفى ﷺ[٥]: أخرجه ابن أبي عاصم في السنة مختصراً[٦] وفيه وفيه مبهم رجل من قريش.

وجاء من حديث نبيط بن شريط ﷺ[٧]: أخرجه ابن عساكر في التاريخ[٨] وهو رواية عن عن أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط عن أبيه عن جده، قال الذهبي: «عن أبيه عن جده بنسخة فيها بلايا، لا يحل الاحتجاج به، فإنه كذاب»[٩]

---

(١) التقريب (٧٢٥٨).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٣٨٥).

(٣) (٤٢/ ١٧٩).

(٤) التقريب(١٧٦٢).

(٥) زيد بن أبي أوفى الأسلمي، له صحبة، مدني، قال ابن عبدالبر: روى حديث المؤاخاة بتمامه إلا أن في إسناده ضعفًا. انظر: الاستيعاب (٢/ ٥٣٦)، والإصابة (٣/ ٤٨٩).

(٦) ح: (١٣٨٣).

(٧) نبيط بن شريط الأشجعي الكوفي، صحابي صغير، أبوسلمة، رأى النبي ﷺ وسمع خطبته في حجة الوداع. انظر: الاستيعاب (٤/ ١٤٩٢)، والإصابة (٦/ ٣٣٢).

(٨) (٤٢/ ١٧٩).

(٩) ميزان الاعتدال (١/ ٨٢).

وجاء من حديث حبشي بن جنادة[1]: أخرجه الطبراني في الكبير[2] والصغير[3] وأبونعيم وأبونعيم في الحلية[4] وأخبار أصبهان[5] وابن عساكر في التاريخ [6] كلهم من طريق أبي مريم عبد الغفار بن القاسم وهو شيعي غال متروك وكذبه واتهمه غير واحد من العلماء، قال الذهبي: رافضي ليس بثقة قال علي بن المديني: كان يضع الحديث ويقال: كان من رؤوس الشيعة[7]

وجاء من حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة[8]: أخرجه ابن عساكر في التاريخ [9] وفيه محمد بن سهل العطار، قال الذهبي: اتهموه بوضع الحديث وقال الدارقطني: كان ممن يضع الحديث[10]

---

(١) حُبشي بن جنادة السلولي، أبوالجنوب الكوفي، صحابي شهد حجة الوداع. الاستيعاب (١/ ٤٠٧)، والإصابة (٢/ ١٢).

(٢) ح: (٣٥١٤، ٣٥١٥).

(٣) ح: (٩١٨).

(٤) (٤/ ٣٤٥).

(٥) (٢/ ٢٨١)

(٦) (٤٢/ ١٨٠).

(٧) انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٦٤٠) لسان الميزان (٢/ ١٢١).

(٨) عامر بن واثلة بن عبدالله، أبوالطفيل الليثي، رأى النبي ﷺ وروى عن أبي بكر فمن بعده وعُمِّر إلى أن مات سنة ١١٠هـ، وهو آخر من مات من الصحابة. انظر: الاستيعاب (٣/ ٧٩٨)، والإصابة (٣/ ٤٩١).

(٩) (٤٢/ ١٨٠).

(١٠) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٥٧٦) لسان الميزان(٢/ ٣٩٨).

وجاء من حديث أسماء بنت عميس رضي الله عنها[1]: وإسناده حسن بلفظ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس نبي بعدي» أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف[2] وأحمد في في المسند[3] وفضائل الصحابة[4] وابن أبي عاصم في السنة [5] والنسائي في الخصائص [6] الخصائص[6] والطبراني في الكبير[7] وابن عدي في الكامل[8] والقطيعي في زوائد فضائل فضائل الصحابة[9] وابن عبد البر في الاستيعاب[10] والخطيب في التاريخ[11] وابن عساكر عساكر في التاريخ[12].

وجاء من حديث أم سلمة: أخرجه العقيلي في الضعفاء [13]وابن حبان في صحيحه [1]

---

(١) أسماء بنت عميس الخثعمية، صحابية تزوجها جعفر بن أبي طالب، ثم أبوبكر ثم علي وولدت لهم، وهي أخت ميمونة بنت الحارث لأمها، ماتت بعد علي. انظر: الاستيعاب (٤/ ١٧٨٤)، والإصابة (٨/ ١٤).

(٢) (١٢/ ٦٠).

(٣) ح (٢٧١٢٦) وح: (٢٧٥٠٧).

(٤) ح: (١٠٢٠).

(٥) ح: (١٣٨١).

(٦) ح: (٦١).

(٧) ح: (٣٨٤).

(٨) (٢/ ٢٥٤).

(٩) ح: (١٠٩١).

(١٠) (٣/ ٢٤).

(١١) (٣/ ٤٠٦).

(١٢) (٤٢/ ١٨٢-١٨٣).

(١٣) (٤/ ٧٩).

وابن عدي في الكامل[٢] وابن عساكر في التاريخ[٣] كلهم من طريق محمد بن سلمة بن كهيل شيعي ضعيف، وقال الجوزجاني: ذاهب واهي الحديث[٤] وتابعه أخوه يحيى عند ابن عساكر في التاريخ[٥] وأخوه يحيى أسوأ حالاً منه فهو شيعي متروك[٦].

وجاء من حديث فاطمة بنت حمزة [٧]: أخرجه ابن عساكر في التاريخ [٨] وفي سنده عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة الباهلي، قال أبو حاتم: كان يكذب وضرب على حديثه، وقال الدارقطني: متروك يضع الحديث[٩].

وجاء من حديث عبد الله بن عمر : أخرجه الطبراني في الكبير، والأوسط[١٠] وفي مجمع الزوائد[١١] قال الهيثمي: «وفي إسناد الكبير يحيى بن يعلى الأسلمي وهو ضعيف، وفي الأوسط عبد الغفور وهو متروك »، قلت: والأسلمي شيعي ضعيف الحديث[١٢].

---

(١) ح: (٦٦٠٩).

(٢) (٥/ ٨٠٢).

(٣) (٤٢/ ١٥٦).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال(٣/ ٥٦٨).

(٥) (٤٢/ ١٥٦).

(٦) انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٣٨١).

(٧) فاطمة بنت حمزة بن عبدالمطلب القرشية الهاشمية ابنة عم النبي ﷺ، أم الفضل. انظر: أسد الغابة (٧/ ٢٣٧).

(٨) (٤٢/ ١٨٦-١٨٧).

(٩) انظر: الجرح والتعديل(٢/ ٢/ ٢٦٧) ولسان الميزان (٣/ ٤٢٤).

(١٠) (٢/ ١٢٦) رقم (١٤٦٥).

(١١) (٩/ ١١٠).

(١٢) التقريب (٧٧٢٧).

وجاء من حديث أبي أيوب الأنصاري ﷺ: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير [1] وأعله الهيثمي في مجمع الزوائد[2] بضرار بن صرد وأنه ضعيف، قلت: وضرار بن صرد كذبه ابن معين واتهمه الذهبي، قال البخاري وغيره: متروك[3] وكذا فيه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع رافع وهو متروك متهم.[4]

وجاء من حديث سعيد بن زيد ﷺ: أخرجه ابن أبي عاصم في السنة [5] والقطيعي في زيادات الفضائل لأحمد[6].

وفيه عبد الرحمن البيلماني: وهو ضعيف[7]. وكذا فيه الأجلح بن عبد الله الكندي وهو شيعي على صدق فيه[8]، وحبيب بن أبي ثابت ثقة لكنه كثير التدليس[9] وقد رواه بالعنعنة. بالعنعنة.

وجاء من حديث عمران بن حصين ﷺ: أخرجه الطبراني في الأوسط [10]وفيه

---

(١) ح: (٤٠٨٧).

(٢) (٩/ ١١١).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٣٢٩).

(٤) المصدر السابق (٣/ ٦٣٥).

(٥) ح: (١٣٥٠).

(٦) ح: (١١٤٣).

(٧) التقريب (٣٨٤٣).

(٨) انظر: المصدر نفسه (٢٨٧).

(٩) المصدر نفسه (١٠٩٢).

(١٠) المعجم الأوسط ح: (١٤٦٥).

أبوالصباح عبد الغفور الأنصاري قال البخاري: تركوه، واتهمه بالوضع ابن حبان.(١)

ثانياً: قولهم بأن هذا الحديث يثبت أن جميع منازل رسول الله ﷺ لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه إلا النبوة لأن المنزلة اسم جنس فتعم جميع المنازل إلا ما استثناه العقل والشرع، وأن من منازل هارون خلافة موسى في غيبته وبعد وفاته لو عاش بعده لأنه لا يمكن العزل عن الخلافة لأنه يوجب الإهانة وأن لعلي هذه المنزلة فهو خليفة الرسول في حياته وبعد مماته قول باطل واستنتاج سقيم فـ« إن اسم الجنس المضاف إلى العلم ليس من ألفاظ العموم عند جميع الأصوليين، بل هم صرحوا بأنه للعهد في غلام زيد وأمثاله؛ لأن تعريف الإضافة المعنوية باعتبار العهد أصل، وفيما نحن فيه قرينة للعهد موجودة وهي قوله « أتخلفني في النساء والصبيان» يعني أن هارون كما كان خليفة لموسى حين توجه هو إلى الطور كذلك صار الأمير خليفة للنبي ﷺ إذ توجه إلى غزوة تبوك والاستخلاف المقيد بهذه الغيبة لا يكون باقياً بعد انقضائها كما لم يبق في حق هارون أيضاً، ولا يمكن أن يقال انقطاع هذا الاستخلاف عزل موجب للإهانة في حق الخليفة لأن انقطاع العمل ليس بعزل والقول بأنه عزل خلاف العرف واللغة ولا تكون صحة الاستثناء دليلاً للعموم إلا إذا كان متصلاً وههنا منقطع بالضرورة لأن قوله «**أنه لا نبي بعدي**» جملة خبرية وقد صارت تلك الجملة بتأويلها بالمفرد بدخول إن في حكم «إلا عدم النبوة» وظاهر أن عدم النبوة ليس من منازل هارون حتى يصح استثناؤه لأن المتصل يكون من جنس المستثنى منه وداخلاً فيه والنقيض لا يكون من جنس النقيض وداخلاً فيه فثبت أن هذا المستثنى منقطع جداً».(٢)

ثالثاً: أنه لا يمكن أن يكون الاستثناء متصلاً لأن هناك منازل أخرى لهارون غير النبوة

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ٦٤١).

(٢) مختصر التحفة الاثني عشرية (١٦٣).

ليست لعلي ﵁. يقول الألوسي –رحمه الله– «إنا إذا جعلنا الاستثناء متصلاً وحملنا المنزلة على العموم لزم من ذلك الكذب في كلام المعصوم حاشاه لأن هناك منازل لهارون من موسى ليست ثابتة لعلي مع رسول الله ﷺ منها أن هارون أكبر من موسى وأفصح منه لساناً وشقيقاً له في النسب»[1]

رابعاً: إن النبي ﷺ إنما قال ذلك لعلي عندما لحقه بعد أن استخلفه على أهله ولم يبق في المدينة غير الذراري والنساء ومن تخلف من المنافقين حتى أنهم قالوا عن علي مله وكره صحبته فتبع علي ﵁ النبي ﷺ حتى لحقه في الطريق ثم قال: «يا رسول الله خلفتني بالمدينة مع الذراري والنساء، حتى قالوا: مله وكره صحبته ؟ فقال النبي ﷺ **يا علي إنما خلفتك على أهلي، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي**»[2]

خامساً: إن النبي ﷺ لم يستخلف علياً على المدينة في هذه الفترة بل استخلفه على أهل بيته خاصة كما يذكر أهل السير كابن جرير[3] وابن كثير[4] وغيرهما وإنما استخلف على المدينة في تلك الغزوة محمد بن مسلمة، وحتى لو ثبت أنه استخلف علي على المدينة فإن هذا ليس من خصائص علي﵁ فإن النبيﷺ كان إذا خرج في غزاة استخلف على المدينة رجلاً من أصحابه كما استخلف ابن أم مكتوم[5] وعثمان ومعاذ وغيرهم، بل إن استخلاف علي لم يكن على أكثر

---

(١) مختصر التحفة الاثني عشرية (١٦٣).

(٢) هذا الحديث أورده الإمام أحمد في المسند ح: (١٤٦٧٩) وصححه الدارقطني في العلل (٤/ ٣٧٤) وأخرجه أبو يعلى في مسنده ح: (٧٣٨) وأخرجه النسائي في الخصائص ح: (٥١).

(٣) تاريخ الطبري (٢/ ٣٦٨).

(٤) البداية والنهاية (٥/ ٧).

(٥) ابن أم مكتوم، اختلف في اسمه فقيل: عمرو بن زائدة أو ابن قيس العامري الأعمى، صحابي مشهور، قديم الإسلام، مات في آخر خلافة عمر ﵁. انظر: الاستيعاب (٣/ ٩٩٧)، والإصابة (٤/ ٢٠٩).

ولا أفضل ممن استخلف عليهم غيره فإن غزوة تبوك لم يأذن النبي ﷺ لأحد أن يتخلف عنها ولم يتخلف عنها إلا منافق أو معذور أو الثلاثة الذين تاب الله عليهم.[١].

سادساً: إن الخلافة بعد موسى عليه السلام لم تكن من جملة منازل هارون عليه السلام إذ أنه مات قبل موسى[٢] وإنما كانت الخلافة ليوشع بن نون، يقول ابن حزم في معرض رده على استشهادهم بهذا الحديث على إمامة علي رضي الله عنه: «وهذا لا يوجب له فضلاً على من سواه ولا استحقاق الإمامة بعده عليه السلام، لأن هارون لم يل أمر بني إسرائيل بعد موسى عليه السلام وإنما ولي الأمر بعد موسى عليه السلام يوشع بن نون فتى موسى وصاحبه الذي سافر معه في طلب الخضر عليه السلام كما ولي الأمر بعد رسول الله ﷺ صاحبه في الغار الذي سافر معه إلى المدينة وإذا لم يكن علي نبياً كما كان هارون نبياً، ولا كان هارون خليفة بعد موت موسى على بني إسرائيل، فصح أن كونه رضي الله عنه من رسول الله ﷺ بمنزلة هارون من موسى إنما هو في القرابة فقط»[٣] قال ابن حجر: «واستدل بحديث الباب على استحقاق علي للخلافة دون غيره من الصحابة فإن هارون كان خليفة موسى وأجيب بأن هارون لم يكن خليفة موسى إلا في حياته لا بعد موته لأنه مات قبل موسى باتفاق»[٤]

---

(١) تثبيت الإمامة لأبي نعيم ص (٥٩) ومنهاج السنة (٧/ ٣٢٨)

(٢) ذكر ابن كثير أن الذي عليه الجمهور أن هارون توفي قبل موسى. انظر: البداية والنهاية (١/ ٣٠١)

(٣) الفصل (٤/ ١٥٩)

(٤) فتح الباري (٧/ ٩٣)

٣-حديث الثقلين

تستدل الرافضة بهذا الحديث على إمامة علي ﷺ وبنيه من بعده. وقد ذكره الحلي من ضمن الأدلة التي أوردها في كتابه نهج الحق حيث قال: «عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إني قد تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي: الثقلين وأحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ألا وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض ورواه أحمد من عدة طرق»[1]

وجه الاستدلال

قالوا بما أن الحديث نص على أن القرآن وأهل البيت لن يفترقا وأن أي انحراف عن إحداهما انحراف عن الآخر، فإن من أراد الاسترشاد والهداية بالقرآن فعليه بأهل البيت ليسير على خطاهم ويؤمن بإمامتهم يقول ابن طاوس بعد سرده لأحاديث الثقلين «فهذه عدة أحاديث برجال متفق على صحة أقوالهم يتضمن الكتاب والعترة فانظروا وأنصفوا هل جرى من التمسك بهما ما قد نص عليهما، وهل اعتبر المسلمون من هؤلاء من أهل بيته الذين ما فارقوا الكتاب؟ وهل فكروا في الأحاديث المتضمنة أنهما خليفتاه من بعده؟ وهل ظلم أهل بيت نبي من الأنبياء مثل ما ظلم أهل بيت محمد ﷺ بعد هذه الأحاديث المذكورة المجمع على صحتها؟ وهل بالغ نبي أو خليفة أو ملك من ملوك الدنيا في النص على من يقوم مقامه بعد وفاته أبلغ مما اجتهد فيه محمد رسول الله؟ لكن له الأسوة بمن خولف من الأنبياء قبله» [2]
ويقول الصدوق: «والعترة علي بن أبي طالب وذريته من فاطمة وسلالة النبي ﷺ وهم الذين نص الله تبارك وتعالى عليهم بالإمامة على لسان نبيه ﷺ وهم اثنا عشر أولهم علي وآخرهم

---

(١) نهج الحق للحلي (٢٢٧).

(٢) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف لابن طاوس (١١٧)

القائم عليه السلام على جميع ما ذهبت إليه العرب من معنى العترة»[1]

وهذا الحديث عند المخالفين من الأدلة الصريحة على عصمة الأئمة يقول مروان خليفات[2] وهو يشرح هذا الحديث: «لن يفترقاً: هاتان الكلمتان تحملان معنى كبيراً فقول الرسول هذا، دليل على عصمة أئمة آل البيت. إذ لا يمكن أن يقرن الرسول غير المعصوم بالكتاب المعصوم ثم يخبر أنهما لن يفترقاً، فلو لم يكن أئمة البيت معصومين لجاز أن يفترقوا عن القرآن وهذا تكذيب للرسول الذي أخبر بعدم افتراقهما».[3]

الـرد

هذا الحديث تعددت رواياته في كتب أهل السنة وكذلك ألفاظه إلا أن الرواية التي صحت لهذا الحديث هي رواية يزيد بن حيان[4] عن زيد بن أرقم ﷺ قال: قام رسول الله ﷺ يوماً فينا خطيباً بماء يدعى خما بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكر، ثم قال: «**أما بعد: ألا أيها الناس! فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به** » فحث على كتاب الله ورغب فيه ثم قال: «**وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي**» فقال له حصين: ومن أهل بيته؟ يا زيد! أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته. ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده؟ قال ومن هم؟ قال : هم آل علي، وآل

---

(١) معاني الأخبار للصدوق (٩٢)

(٢) مروان خليفات ولد عام ١٩٧٣ في الأردن، وتخرج من جامعة اليرموك، له مؤلفات منها «وركبت السفينة». موقع العوالي www. Alawal. net

(٣) وركبت السفينة (٣٩٨).

(٤) يزيد بن حيان التيمي الكوفي، قال الحافظ ابن حجر: «ثقة»، ووثقه النسائي وابن حبان. انظر: تهذيب التهذيب (١١/ ٢٧٩)، والتقريب (٧٧٥٦).

عقيل، وآل جعفر، وآل عباس قال: كل هؤلاء حرم الصدقة؟ قال: نعم.

وهذه الرواية أخرجها الإمام مسلم في صحيحه[1] وابن خزيمة في صحيحه [2] والنسائي في الكبرى[3] وأحمد في مسنده[4] والدارمي في مسنده[5] وابن أبي عاصم في السنة [6] ومع أن حديث زيد بن أرقم رُوي عنه من طرق عدة، ولكن الأئمة اختاروا هذا الطريق فوضعوها في صحاحهم دون بقية الطرق، لينبهوا على أن كل طريق خالفت طريق يزيد بن حيان فإنما هي معلولة بها ومعنى حديث يزيد بن حيان يدل على «أن الذي أمرنا بالتمسك به وجعل المتمسك به لا يضل هو كتاب الله»[7] ثم أمره ووصيته ﷺ بأهل بيته ومحبتهم وتقديرهم وتقديمهم وأهل بيته هم من حرم عليه الصدقة بعده ونساءه من أهل بيته قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ وهذا هو ما فهمه صحابة رسول الله ﷺ من هذا الحديث وأمثاله من النصوص الآمرة بالوصية بأهل البيت، فهي وصية محبة ورحمة، لا وصية اتباع وعصمة يقول أبو بكر ﷺ: «والذي نفسي بيده لقرابة رسول الله ﷺ أحب إلي من أن أصل قرابتي»[8] ومن المعلوم أن قصة الغدير «غدير خم» لم تكن إلا واحدة وأن النبيﷺ لم يكن ليعيد الحديث فيها مرتين، وهذا يدل على أن كل الروايات الأخرى التي

---

(١) أخرجه مسلم ح: (٢٤٠٨)

(٢) (٤/ ٦٢)

(٣) ح: (٨١٧٥)

(٤) ح: (١٩٢٨٥)

(٥) ح: (٢٣١٦)

(٦) ح: (١٥٥١)

(٧) منهاج السنة (٧/ ٣٩٤)

(٨) أخرجه البخاري ح: (٣٧١٢)

خالفت رواية يزيد ضعيفة لعدة أمور:

أولها: إن في اختيار الإمام مسلم وابن خزيمة لرواية يزيد ليضعاها في صحيحهما وتركهما إخراج بقية الروايات التي تخالفها إعلال منهما لتلك الروايات.

ثانيها: إن يزيد بن حيان ذكر قصة سماعه الحديث مما يدل على أنه حفظه وضبطه بينما لم يذكر من خالفه قرينة تؤيد حفظهم الحديث.

ثالثها: إن كل من خالف يزيد بن حيان في تلك الرواية هم من الكوفيين ومعلوم فشو التشيع فيهم والحديث في فضائل أهل البيت.

رابعها: إن إسناد هذه الرواية –رواية يزيد- صحيح وجميع الروايات الأخرى المخالفة والتي ربطت القرآن وأهل البيت وأنهما لن يفترقا حتى يردا الحوض روايات لا تخلو من ضعف وإليك بيان ذلك.

جاء من حديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال « **إني أوشك أن أدعى فأجيب وإني تارك فيكم الثقلين : كتاب الله حبل ممدود بين السماء والأرض وعترتي أهل بيتي وإن اللطيف الخبير أخبرني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض فانظروا بم تخلفوني فيهما** »

أخرجه أحمد في المسند [1] وفي فضائل الصحابة [2] وأخرجه الترمذي [3] وأبو يعلى في مسنده[4] وابن أبي شيبة في المصنف[5] وابن أبي عاصم في السنة [6] والطبراني في

(١) (٣/ ١٤، ١٧، ٢٦، ٥٩)

(٢) ح: (١٧٠، ١٣٨٢)

(٣) الترمذي ح: (٣٧٨٨)

(٤) ح: (١٠٢، ١١٢٧، ١١٤٠)

(٥) (٦/ ١٣٣)

(٦) ح: (١٥٥٣، ١٥٥٤)

الكبير[١] وفي الأوسط[٢] كلهم عن عطية بن سعد العوفي الكوفي الشيعي. قال البخاري «وقال أحمد في حديث عبد الملك عن عطية عن أبي سعيد قال النبي ﷺ تركت فيكم الثقلين : أحاديث الكوفيين هذه مناكير»[٣] وقال ابن حجر : «عطية بن سعد بن جنادة العوفي الكوفي أبو الحسن صدوق يخطئ كثيراً وكان شيعياً مدلساً»[٤] كما ورد بلفظ آخر عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وأهل بيتي وإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض» أخرجه الحاكم في المستدرك وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه» قال الذهبي في التلخيص : «على شرط البخاري ومسلم»[٥].

وليس كما قال الذهبي فإن يحيى بن المغيرة السعدي لم يخرجا له، قال أبو حاتم: «صدوق»[٦] وفيه الحسن بن عبيد الله النخعي وهو ثقة ولكن لم يخرج له البخاري في صحيحه وقال «لم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله لأن عامة حديثه مضطرب»[٧] وهناك روايات صريحة في عصمة أهل البيت ولكنها ضعيفة، ومنها:

ما أخرجه الحاكم في مستدركه[٨]عن زيد بن أرقم عن النبي ﷺ وفيه «... **يا ايها الناس إني إني تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن اتبعتموهما وهما كتاب الله وأهل بيتي...** » وهذه رواية

---

(١) ح: (٢٦٧٩)

(٢) ح: (٣٤٣٩)

(٣) التاريخ الصغير (١/ ٢٦٧)

(٤) التقريب (١/ ٣٩٣)

(٥) (٣/ ١٦٠)

(٦) الجرح (٩/ ١٩١)

(٧) التهذيب (٢/ ٢٥٤)

(٨) (٣/ ١١٨)

ضعيفة فمحمد بن سلمة بن كهيل قال عنه الجوزجاني : «ذاهب الحديث» [1] وقال ابن عدي «كان يعد من متشيعي الكوفة» [2] .

ومنها ما روى الطبراني في الكبير [3] عن زيد بن أرقم وفيه: «... **فانظروا كيف تخلفوني في الثقلين فنادى مناد وما الثقلان يا رسول الله؟ قال كتاب الله طرف بيد الله وطرف بأيديكم فاستمسكوا به ولا تضلوا، والآخر عترتي...**».

وهذ الرواية في سندها حكيم بن جبير قال أبو حاتم عنه: «ضعيف الحديث» [4] وقال ابن ابن حجر في التقريب: «حكيم بن جبير الأسدي الكوفي ضعيف رمي بالتشيع» [5] .

وهناك رواية أخرى من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري ﵁ من طريق زيد بن الحسن الأنماطي ولفظها «رأيت رسول الله ﷺ في حجته يوم عرفة وهو على ناقته القصواء فخطب فسمعته وهو يقول : أيها الناس قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي» أخرجها الترمذي [6] والطبراني في الكبير [7] وزيد بن الحسن الأنماطي انفرد بالإخراج له الترمذي دون الستة قال عنه أبو حاتم «منكر الحديث» [8] وقال ابن حجر: «زيد

---

(١) لسان الميزان (٥/ ١٨٣)

(٢) الكامل (٦/ ٢٢٢٢)

(٣) (٥/ ١٦٦)

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٢٠١)

(٥) التقريب (١٧٦)

(٦) ح: (٣٧٨٨)

(٧) ح: (٢٦٨٠)

(٨) لسان الميزان (١٠٢)

بن الحسن القرشي أبوالحسين الكوفي صاحب الأنماط ضعيف»[1] وحديث جابر هذا أخرجه مسلم في صحيحه[2] في وصف حجة النبيﷺ ولفظه: «**وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن إن اعتصمتم به كتاب الله**» ولم يذكر فيه العترة.

ومن هنا يتبين لنا أن جميع الروايات التي خالفت رواية يزيد عن زيد بن أرقم لا تصح يقول البخاري رحمه الله: «وقال أحمد في حديث عبد الملك عن عطية عن أبي سعيد قال النبيﷺ تركت فيكم الثقلين : أحاديث الكوفيين هذه مناكير»[3] يقول شيخ الإسلام «والذي «والذي رواه مسلم أنه بغدير خم قال «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله» فذكر كتاب الله وحض عليه ثم قال: «وعترتي أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي» وهذا مما انفرد به مسلم، ولم يروه البخاري وقد رواه الترمذي وزاد فيه «وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» وقد طعن غير واحد من الحفاظ في هذه الزيادة، وقال: إنها ليست من الحديث»[4] على أن بعض العلماء بينوا معنى هذه اللفظة على فرض صحتها[5] وأعتقد أننا لسنا بحاجة للتكلف في تأويل هذه الروايات ما دامت لم تصح عندنا وخالفت ما صح عن أئمة أهل الحديث

٤-حديث الدار

لقد تناقلت الرافضة هذا الحديث وتلقوه بالقبول والتسليم سنداً ومتناً، واستدلوا به على إثبات إمامة عليﷺ[6] بل رأى بعضهم استهلال بداية التشيع حين علت به صيحة رسول الله

---

(١) التقريب (٢٢٣)

(٢) صحيح مسلم ح: (١٢١٨، ١٤٧١)

(٣) التاريخ الأوسط (١/ ٢٦٧)

(٤) منهاج السنة (٧/ ٣١٨)

(٥) انظر المصدر نفسه (٧/ ٣٩٥) وفيض القدير للمناوي (٣/ ١٤)

(٦) انظر: نهج الحق للحلي (٢١٣).

الله ﷺ يوم اجتماع العشيرة ساعة نزول قوله تعالى : ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾[1] يقول الزنجاني : «إن الدعوة إلى التشيع ابتدأت من اليوم الذي هتف فيه المنقذ الأعظم محمد صلوات الله عليه وآله صارخاً بكلمة لا إله إلا الله في شعاب مكة وجبالها فإنه لما نزل عليه قوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ جمع النبي ﷺ بني هاشم وأنذرهم، وقال: أيكم يوازرني فيكون أخي ووارثي ووزيري ووصيي وخليفتي فيكم بعدي فاسمعوا له وأطيعوا»[2] وتذكر روايات الرافضة أن علي بن أبي طالب كان يعزو سر اختصاصه بالإمامة ووراثته لرسول الله ﷺ لتلبيته نداء رسول الله ومسارعته لإجابته دون عشيرته فقد سأله يوماً سائل لم ورثت ابن عمك دون عمك؟ «قال جمع رسول الله ﷺ بني عبد المطلب كلهم يأكل الجذعة ويشرب الفرق، قال: فصنع لهم مداً من طعام فأكلوا حتى شبعوا وبقي الطعام كما هو كأنه لم يمس ولم يشرب، فقال: يا بني عبد المطلب إني بعثت إليكم خاصة، وإلى الناس عامة، وقد رأيتم من هذه الآية ما رِأيتم فأيكم يبايعني على أن يكون أخي، وصاحبي ووارثي فلم يقم إليه أحد قال: فقمت وكنت أصغر القوم سناً فقال : اجلس قال: ثم قال ثلاث مرات كل ذلك أقوم إليه فيقول لي: اجلس حتى كانت الثالثة ضرب بيده على يدي فلذلك ورثت ابن عمي دون عمي»[3].

يقول السماوي[4] في شأن هذا الحديثِ «قد بلغ حداً من التواتر والشهرة لا تستطيع الأقلام إغفاله ولا الألسن أن تكمّ عن التحدث به لواسع شهرته وانتشاره من حيث السند، وأما مضمونه فأوضح من أن يحتاج إلى بيان في دلالته على إمامة علي وخلافته عن رسول الله ﷺ ووراثته له سائر

---

(١) سورة الشعراء آية (٢١٤)

(٢) عقائد الإمامية للزنجاني (١/ ٢٧١)

(٣) إثبات الوصية للمسعودي (٩٩) وسعد السعود لابن طاووس (١٠٤)

(٤) محمد التيجاني السماوي التونسي، درس بجامعة الزيتونة ثم انتقل للنجف، من كتبه «ثم اهتديت » موقع الحق www. Alhaq. net

ما يورث الأنبياء فهو يثبت بوضوح كون الإمام وزير الرسول وأخاه ووصيه وخليفته من بعده»[1].

الرد

يدعي الرافضة أن هذا الحديث صحيح عند أهل السنة بل وصل بهم الأمر إلى دعوى إجماع أهل السنة على صحة هذا الحديث، وسنبين بإذن الله أن هذا الحديث لم يصح عن رسول الله ﷺ.

وقد ورد الحديث مختصراً في المسند[2] وفضائل الصحابة[3] من زيادات القطيعي ولفظه: «جمع رسول الله ﷺ أو دعا رسول الله ﷺ بني عبد المطلب فيهم رهط كلهم يأكل الجذعة ويشرب الفرق قال: فصنع لهم مداً من طعام، فأكلوا حتى شبعوا، قال وبقي الطعام كما هو كأنه لم يمس، ثم دعا بغمر فشربوا حتى رووا، وبقي الشراب كأن لم يمس أو لم يشرب، فقال: «يابني عبد المطلب إني بعثت إليكم خاصة وإلى الناس بعامة وقد رأيتم من هذه الآية ما رأيتم، فايكم يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي؟ قال فلم يقم إليه أحد، قال فقمت إليه، وكنت أصغر القوم قال: فقال اجلس قال: ثلاث مرات، كل ذلك أقوم إليه فيقول اجلس حتى كان في الثالثة ضرب بيده على يدي» . وهذا الحديث في سنده أبو صادق الأزدي وهو كما قال ابن حجر «صدوق وحديثه عن علي مرسل»[4] كما أن في سنده ربيعة بن ناجذ الأزدي قال عنه الذهبي: «روى عنه أبو صادق الأزدي فقط»[5] وقال عنه: «فيه

---

(١) الإمامة في ضوء الكتاب والسنة للسماوي (١/ ١٦٣)

(٢) المسند ح: (١٣٧١)

(٣) فضائل الصحابةح: (١٢٢٠)

(٤) التقريب (١١٦١)

(٥) الكاشف (١/ ٢٣٩)

جهالة»[1] وتساهل ابن حجر في التقريب فقال فيه: «ثقة»[2] وذكره في التهذيب [3] وذكر أنه روى عنه أبو صادق الأزدي ولم يذكر غيره، والذي يترجح أن توثيق الحافظ له لا يعتمد عليه لأن الرجل ليس له غير راوٍ واحد والراوي نفسه ليس بذلك المشهور في الحديث وحديثه هذا مما لا يقبل التفرد به مثله.

كما ورد في المسند من زيادات القطيعي بسند آخر[4] فيه شريك بن عبد الله وقد قال عنه ابن حجر: «صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء» [5] وفي سنده الأعمش وقد عنعن، يقول الذهبي: «ما نقموا عليه إلا التدليس وهو يدلس وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به فمتى قال حدثنا فلاكلام ومتى قال (عن) تطرق إليه احتمال التدليس» [6] وفي سنده كذلك المنهال بن عمرو الأسدي قال عنه ابن حجر: «صدوق ربما وهم» [7] وكذلك في سنده عباد بن عبد الله الأسدي قال عنه البخاري فيه نظر [8] وضعفه الذهبي [9] وابن حجر [10] وهذا السند يقول عنه الموسوي «كل واحد من سلسلة هذا السند حـجة عند الخصم وكلهم من

(١) المغني (١/ ٣٥٠)

(٢) (٣٢٣)

(٣) تهذيب التهذيب (٣/ ٢٣٥).

(٤) المسند ح: (٩٥٠)

(٥) التقريب (٤٣٦)

(٦) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٢٤)

(٧) التقريب (٩٧٤)

(٨) التاريخ (٦/ ٣٢)

(٩) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٦٨)

(١٠) التقريب (٤٨٢)

رجال الصحاح بلا كلام»[1] وقد تبين حال رجال هذا الإسناد.

كما أخرجه النسائي في السنن الكبرى[2] من طريق عفان بهذا الإسناد، وزاد «أنت أخي وصاحبي ووارثي ووزيري» وهذه الرواية قال عنها الذهبي في ترجمة ربيعة بن ناجذ بعد أن ذكر أنه لا يعرف «وعنه أبو صادق بخبر منكر فيه : علي أخي ووارثي»[3] .

وأخرج هذا الحديث مطولاً الطبري في تفسيره وفيه: «فايكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي وكذا وكذا»[4].

وبهذا الطريق أورد هذه الرواية في كتابه تهذيب الآثار وفيه : «فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟ قال: فأحجم القوم عنها جميعاً وقلت: أنا يا نبي الله أكون وزيرك، فأخذ برقبتي ثم قال: هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا»[5] وهذه الرواية لا تصح ففي سندها:

محمد بن حميد قال عنه البخاري : «فيه نظر»[6] وقال عنه الذهبي: «ضعيف لا من قبل الحفظ قال يعقوب بن شيبة: كثير المناكير وقال أبو زرعة يكذب وقال النسائي ليس بثقة»[7] كما كما أن في سندها سلمة بن الفضل: قال عنه البخاري: «عنده مناكير» [8] وقال عنه ابن حبان:

---

(١) المراجعات ص (١٢٦).

(٢) ح: (٨٤٥١)

(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٥)

(٤) تفسير الطبري (١٩/ ٤٠٩).

(٥) تهذيب الآثار (١/ ٥٧)

(٦) التاريخ (١/ ٦٩)

(٧) انظر: المغني للذهبي (٢/ ٢٨٩) والميزان (٣/ ٥٣٠)

(٨) التاريخ (٤/ ٨٤)

«قال ابن عدي ضعفه ابن راهويه وقال في حديثه بعض المناكير» [1] وقال عنه النسائي: «ضعيف»[2] كما أن في سندها كذلك محمد بن إسحاق :قال عنه الذهبي: «وثقه غير واحد، ووهّاه آخرون وهو صالح الحديث ماله عندي ذنب إلا ما حشاه في السيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة والأشعار المكذوبة» [3] وقال عنه ابن حجر: «صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر»[4]وفي السند كذلك عبد الغفار بن القاسم: أبو مريم قال عنه البخاري: «ليس بالقوي بالقوي عندهم»[5] وقال الذهبي: «رافضي ليس بثقة، قال علي بن المديني: كان يضع الحديث، ويقال: كان من رؤوس الشيعة»[6] وذكر الحديث ابن كثير نقلاً عن الطبري وقال: «تفرد بهذا السياق عبدالغفار بن القاسم أبي مريم وهو متروك كذاب شيعي، اتهمه علي بن المديني وغيره بوضع الحديث»[7] ومن العجيب أن الأميني[8] في كتابه الغدير عند ما استشهد برواية الطبري الطبري هذه قال: ورجال السند كلهم ثقات إلا أبا مريم عبد الغفار بن القاسم فقد ضعفه القوم –يقصد أهل السنة- وليس ذلك إلا لتشيعه، فقد أثنى عليه ابن عقدة وأطراه وبالغ في مدحه... إلى أن قال: «وليس من العجيب ما هملج به ابن تيمية من الحكم بوضع الحديث فهو

---

(١) المجروحين (١/ ٣٧٧)

(٢) الضعفاء والمتروكين (٤٧)

(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٤٦٨)

(٤) التقريب (٨٢٥)

(٥) التاريخ (٦/ ١٢٢)

(٦) ميزان الاعتدال (٢/ ٦٤٠) ولسان الميزان (٤/ ٤٢)

(٧) تفسير ابن كثير

(٨) عبدالحسين بن أحمد الأميني من مصنفاته «الغدير» و«شهداء الفضيلة » توفي عام ١٣٧١هـ. انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٦/ ٢٥).

ذلك المتعصب العنيد وإن من عادته إنكار المسلمات، ورفض الضروريات وتحكماته معروفة، وعرف منه المتتبعون أن مدار عدم صحة الحديث عنده هو تضمنه فضائل العترة الطاهرة»[1]

ولسنا هنا بصدد الدفاع عن ابن تيمية رحمه الله ورد افتراءات الأميني عليه ولكن حسبنا قوله: «إن رجال هذه الرواية ثقات كلهم عند أهل السنة»[2] وقد تبين لنا ضعف أغلب رجال هذا السند. السند.

وأخرج هذا الحديث ابن أبي حاتم في تفسيره وفيه فقال «أيكم يقضي عني ديني ويكون خليفة في أهلي قال: فسكتوا وسكت العباس خشـية أن يحيط ذلك بماله قال: وسكت أنا لسن العباس ثم قالها مرة أخرى فسكت العباس فلما رأيت ذلك قلت: أنا يا رسول الله فقال: أنت! قال: وإني يومئذ لأسوأهم هيئة، ولأني لأعمش العينين ضخم البطن حمش الساقين» [3] وهذه الرواية في سندها عبد الله بن عبد القدوس قال الذهبي: «قال ابن معين عبد الله بن عبد القدوس السعدي رافضي ليس بشيء»[4] وقال ابن حجر: «عبد الله بن عبد القدوس التميمي السعدي الكوفي صدوق رمي بالرفض وكان أيضاً يخطئ»[5] .

ومن هنا يتضح لنا أن الحديث لم يصح عند أهل السنة والجماعة وأن وجوده في بعض الكتب ليس معنى صحته بل إن من عادة المفسرين أن يذكروا جميع ما ورد في سبب نزول الآية من المنقولات الصحيحة والضعيفة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا الحديث غايته أن يوجد في بعض كتب التفسير التي فيها الغث والسمين، وفيها أحاديث كثيرة موضوعة

---

(١) الغدير (١/ ٢٠٦).

(٢) المصدر نفسه (٢٠٧).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٩/ ٢٨٢٦)

(٤) الكاشف (١/ ٥٧٠)

(٥) التقريب (٣١٢)

مكذوبة، مع أن كتب التفسير التي يوجد فيها هذا مثل تفسير ابن جرير وابن أبي حاتم والثعلبي والبغوي، يُنقل فيها بالأسانيد الصحيحة ما يناقض هذا، مثل بعض المفسرين الذين ذكروا هذا في سبب نزول الآية، فإنهم ذكروا مع ذلك بالأسانيد الصحيحة الثابتة التي اتفق أهل العلم على صحتها ما يناقض ذلك، ولكن هؤلاء المفسرون ذكروا ذلك على عادتهم في أنهم ينقلون ما ذكر في سبب نزول الآية من المنقولات الصحيحة والضعيفة، ولهذا يذكر أحدهم في سبب نزول الآية عدة أقوال ليذكر أقوال الناس وما نقلوه فيها، وإن كان بعض ذلك هو الصحيح وبعضه كذب وإذا احتج بمثل هذا الضعيف وأمثاله واحد بذكر بعض ما نقل في تفسير الآية من المنقولات وترك سائر ما ينقل مما يناقض ذلك كان هذا من أفسد الحجج... إلى أن قال: بل لو قدر أن هذا الحديث من رواية أهل الثقة والعدالة، وقد روى آخرون من أهل الثقة والعدالة ما يناقض ذلك، لوجب النظر في الروايتن : أيهما أثبت وأرجح؟ فكيف إذا كان أهل العلم بالنقل متفقين على أن الروايات المناقضة لهذا الحديث هي الثابتة الصحيحة بل هذا الحديث مناقض لما علم بالتواتر وكثير من أئمة التفسير لم يذكروا هذا بحال لعملهم أنه باطل»[1] وقد ثبت عند أهل السنة والجماعة في سبب نزول هذه الآية أحاديث صحيحة ثابتة لا تعارض بمثل هذا الخبر الذي بينا ضعفه ففي الصحيحين عن ابن عمر ﵁ قال: «لما أنزلت هذه الآية ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ دعا رسول الله ﷺ قريشاً، فاجتمعوا، فعم وخص فقال: «**يا بني كعب بن لؤي أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني مرة بن كعب أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد شمس أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد مناف أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني هاشم أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد المطلب أنقذوا أنفسكم من النار، يا فاطمة بنت محمد أنقذي نفسك من النار، فإني لا أملك لكم من الله شيئاً**

(١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٧/ ٣٠٠)

غير أن لكم رحماً سأبلها ببلالها»[1].

وقد رد العلماء على حديث الدار الذي استشهد به المخالفون بوجوه عدة:

منها: أن بني عبد المطلب لم يبلغوا هذا العدد لا في الجاهلية ولا في الإسلام فبنوا عبد المطلب هم: الحارث، والزبير، وأبو طالب، والغيداق، والضرار، والمقوم، وأبو لهب، والعباس، وحمزة، وعبد الله، فعبد الله قد مات قبل ولادة رسول اللهﷺ وأما الحارث والزبير والغيداق والضرار والمقوم فقد ماتوا قبل بعثته ﷺ ولم يعقب من أعمامه سوى أربعة: الحارث وأبو طالب، والعباس، وأبو لهب، فأما الحارث فهو أكبرهم وولده أبو سفيان والمغيرة، ونوفل، وربيعة، وعبد شمس، وأما أبو طالب فله أربعة أولاد طالب، وعقيل، وجعفر، وعلي، وطالب مات قبل البعثة وأما أبو لهب فأولاده ثلاثة عتبة وعتيبة ومعتب، وأما العباس فكان له من الولد تسعة: عبد الله، وعبيد الله، والفضل، وقثم، ومعبد، وعبد الرحمن، وتمام، وكثير، والحارث وهؤلاء جميعاً ولدوا بعد وفاتهﷺ سوى الفضل وعبد الله وعبيد الله أما عبد الله فقد ولد في شعب أبي طالب قبل الهجرة بثلاث سنين وعبيد الله ولد بعده – أي أنهم ولدوا بعد نزول قوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ﴾ – فهؤلاء هم بنوا عبد المطلب فأين الأربعون[2].

ومنها: إن بني هاشم لم يكونوا معروفين بكثرة الأكل والشرب وليس في بني هاشم من يأكل جذعة أو يشرب فرقاً[3].

ومنها: إن مجرد الإجابة إلى الشهادتين والمعونة على ذلك لا يوجب هذا كله، فإن جميع المؤمنين أجابوا إلى ذلك، وأعانوه على هذا الأمر بما فيهم حمزة وجعفر وغيرهم من بني عبد

---

(١) أخرجه البخاري ح: (٤٤٩٣) ومسلم واللفظ له ح:(٣٤٨)

(٢) انظر: منهاج السنة (٧/ ٣٠٤).

(٣) انظر: المصدر نفسه (٧/ ٣٠٦).

المطلب المدعويين إلى الوليمة، وأيضاً فإن كان عرض هذا الأمر على أربعين رجلاً أمكن أن يجيبوه أو أكثرهم أو عدد منهم، فلو أجابه منهم عدد، فمن سيكون الخليفة؟ لأنهﷺ مأمور بأن ينذرهم جميعاً، وكان يرغب في أن يكونوا جميعاً من أهل الاستجابة لهذه الدعوة، وهي لا تتسع إلا لواحد، فهل كان النبيﷺ جمعهم ليختار خليفة له ويبقى سائرهم كفاراً أم أن الخلافة أو الوصاية لم تكن ذات موضوع، وإنما كان المطلوب دخولهم جميعاً في الإسلام[1].

ومنها: أن القوم رفضوا نصرة الرسول ولم يقبلوادعوته بل وخرجوا يتضاحكون من النبيﷺ ودعوته، فكيف يقول لهم الرسول ﷺ: هذا خليفتي فيكم، ويأمرهم بالسمع والطاعة، وهم كفار لم يقبلوا الإسلام حتى يقبلوا خلافة علي.

٥-حديث رد الشمس:

استدلت الرافضة على إمامة علي بن أبي طالب بحديث رد الشمس له وقد أورده الحلي ضمن الأدلة التي ساقها لبيان أحقية علي بالإمامة حيث قال: «روى جابر وأبو سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ نزل عليه جبريل يوماً يناجيه من عند الله فلما تغشاه الوحي توسد فخذ أمير المؤمنين فلم يرفع رأسه حتى غابت الشمس فصلى علي العصر بالإيماء فلما استيقظ النبي ﷺ قال له سل الله تعالى يرد عليك الشمس لتصلي العصر قائماً فدعا، فردت الشمس، فصلى العصر قائماً»[2].

يقول محمد المظفر: وأما حديث الشمس فقد أخرجه كثير بطرق كثيرة وصححه جماعة، قال ابن حجر في الصواعق: «حديث ردها صححه الطحاوي والقاضي في الشفاء، وحسنه شيخ الإسلام أبو زرعة وتبعه غيره»[3].

---

(١) انظر: منهاج السنة (٧/ ٣٠٦) والإمامة والنص (٤٠١)

(٢) منهاج الكرامة (١٧٩).

(٣) فضائل أمير المؤمنين (٢/ ٢٩٥).

أما دلالة ذلك على الإمامة فيوضحه محمد المظفر بقوله: «وفي ردها له دلالة على الفضل الذاتي والأفضل أحق بالإمامة»[1].

الـرد

إن استشهاد الرافضة بهذا الحديث على إمامة علي استشهاد باطل من عدة وجوه: أولًا: لعدم ثبوت حديث رد الشمس لعلي وإليك بيان ذلك:

فقد جاء هذا الحديث **عن أسماء بنت عميس قالت: كان رسول الله ﷺ يوحى إليه ورأسه في حجر علي، فلم يصل العصر حتى غربت الشمس، فقال رسول الله ﷺ لعلي:** «**صليت؟**» **قال: لا قال:** «**اللهم إنه كان في طاعتك وطاعة رسولك فاردد عليه الشمس**» **قالت أسماء: فرأيتها غربت ثم رأيتها طلعت بعد ما غربت.**

رواه ابن أبي عاصم في السنة[2] والطحاوي في مشكل الآثار من طريقين وقال: «احتجنا أن نعلم من محمد بن موسى المذكور في هذا الحديث فإذا هو محمد بن موسى المعروف بالفطري وهو محمود في روايته»[3]، قلت: والأمر كذلك لكنه شيعي [4]، ورواه الطبراني في المعجم الكبير[5] وابن عساكر في التاريخ [6] وابن الجوزي في الموضوعات وقال: «هذا حديث موضوع بلا شك، وقد اضطرب الرواة فيه وأحمد بن داود ليس بشيء، وقال الدارقطني: متروك كذاب، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث، وعمار بن مطر قال فيه

---

(١) المصدر نفسه (٢/ ٢٩٦).

(٢) ح: (١٣٥٨). فقط إلى عند قول أسماء: »ورأسه في حجر علي«

(٣) (٢/ ٨-٩)، (٤/ ٣٨٨)

(٤) انظر: التقريب(٦٣٧٥).

(٥) ح: (٣٨٢، ٣٩٠، ٣٩١) جزء ٢٤.

(٦) (٤٢/ ٣١٤).

العقيلي: كان يحدث عن الثقات بالمناكير، وقال ابن عدي: متروك الحديث، وفضيل بن مرزوق ضعفه يحيى، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات ويخطئ على الثقات»[1]، وله طريق آخر قال ابن الجوزي: «فيه عبد الرحمن بن شريك عن أبيه، قال أبو حاتم: هو واهي الحديث، ثم قال: أما أنا فلا أتهم بهذا إلا ابن عقدة فإنه كان رافضياً يحدث بمثالب الصحابة»[2]

وذكره الشوكاني فقال: «رواه الجوزقاني عن أسماء، وقال: إنه مضطرب منكر، وقال ابن الجوزي: موضوع، وفضيل المذكور في إسناده، قال ابن حبان: يروي الموضوعات ورواه ابن شاهين من غير طريقه وفي إسناده أحمد بن محمد بن عقدة رافضي ورمي بالكذب»[3] وقال السيوطي في اللآلئ[4] «فضيل ثقة صدوق، احتج به مسلم في صحيحه وأخرج له الأربعة، وابن عقدة من كبار الحفاظ والناس مختلفون في مدحه وذمه وقد كذب الدارقطني من اتهمه بالوضع ووثقه قوم وضعفه آخرون».

قلت: وقول السيوطي ودفاعه عنهما بغير حق ففضيل بن مرزوق شديد التشيع كما قال ابن معين، وقال العجلي: جائز الحديث صدوق وكان فيه تشيع[5]، وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق يهم ورمي بالتشيع»[6] وأما ابن عقدة فقد سبق بيان حاله وأما قول الدارقطني عنه فهذا نص كلامه عندما سئل عنه فقال: «لم يكن في الدين بالقوي وأكذب من يتهمه بالوضع

---

(١) (٢/ ١١٩).

(٢) الموضوعات (٢/ ١٢١).

(٣) الفوائد المجموعة (٣٥١).

(٤) (١/ ٣٣٧).

(٥) انظر: تهذيب التهذيب (٨/ ٢٦٠).

(٦) التقريب (٥٤٧٢).

وإنما بلاؤه من هذه الوجادات»[1]، فهذا نص كلام الدارقطني لا فيما اختصره السيوطي مبتوراً، فمع كونه نفى عنه الكذب إلا أنه جعلها فيما حمله من الوجادات مع ضعف الدين لتشيعه وأنه لا يكفي في قبول الرواية كون الراوي ثقة إذا ما عرف ببدعة ما فيجب النظر في روايته أهي مما توافق بدعته أو لا على ما ذكره مفصلاً أئمة الحديث[2].

وررواه الطبراني في الكبير[3] بسندين في الأول منهما إبراهيم بن الحسن الزهري، قال الذهبي: «لا يدرى من هو»[4] وكذا فيه عبيد الله بن موسى باذام وهو قد رمي بالتشيع[5]، وفي وفي الآخر محمد بن موسى الفطري، قال الذهبي في الميزان[6] «قال أبو حاتم: صدوق يتشيع» وقال الحافظ: «صدوق يتشيع»[7]

كما جاء من حديث أبي هريرة رواه ابن الجوزي في الموضوعات ثم قال: «وداود ضعيف ضعفه شعبة وقد رواه ابن مردويه »[8].

وذكره الشوكاني[9] فقال: «وفي اللآلئ: وداود بن فراهيج مختلف فيه وقد وثقه قوم وقد رواه الطحاوي في مشكل الآثار من طريقين، وقال: هما ثابتان ورواتهما ثقات وقد رواه الطبراني،

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ١٣٨).

(٢) انظر: ص(٤٥) من هذا البحث.

(٣) ح: (٣٩٠، ٣٩١)

(٤) ميزان الاعتدال (١/ ٢٦)

(٥) التقريب (٤٣٧٦).

(٦) (٤/ ٥٠).

(٧) (٦٣٣٦).

(٨) (١/ ١٢١-١٢٢).

(٩) الفوائد المجموعة (٣٥١).

وقد ذكر له صاحب اللآلئ طرقاً وألف في ذلك جزءاً ».

قلت: الحديث ذكره في الميزان في ترجمة يزيد بن عبد الملك النوفلي، وقال: «يزيد ضعفه أحمد وغيره، وقال أحمد بن صالح: ليس حديثه بشيء، وقال أبو زرعة: ضعيف وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، وقال أحمد: عنده مناكير، وقال النسائي: متروك الحديث، قال الذهبي: وفي سنده يحيى ابنه أيضاً واه »[١]، وفيه غير ما ذكر الذهبي عمارة بن فيروز قال الذهبي في ترجمته في الميزان «لا يعرف من هو»[٢]، فليست العلة من داود فقط بل ثلاثة غيره، غيره، وأيضاً فداود بن فراهيج تغير حين كبر كذا هو في الميزان[٣] وقول السيوطي: فقد وثقه قوم، أقول : الذي وثقه هو ابن معين، فقال: ليس به بأس، وأيضاً فقد قال فيه مرة أخرى ضعيف الحديث كما نقله عنه ابن أبي حاتم في الجرح[٤] وهو ما وافقه فيه الذهبي حيث قال عنه: «ضعيف، وقال يحيى القطان: كان شعبة يضعفه»[٥]

ومن هنا يتبين لنا أن هذا الحديث لم يثبت له سنداً وأن رواته إما كذابون أو مجهولون لا يعرفون بعدالة ولا ضبط، ثم إن المتتبع لأسانيده خاصة في الأسانيد المروية عن أسماء يجد اضطراباً عجيباً. ثانيًا: أن هناك أيضاً اضطراب في متون الأحاديث المروية عن أسماء وغيرها ففي بعض الروايات: أن علياً اشتغل بقسمة الغنائم يوم خيبر وفي بعضها أن الرسول ﷺ كان وجعاً نائماً على فخذ علي، فانشغل علي بذلك، وفي رواية أن الرسول كان نائماً من العصر إلى

(١) (٤/ ٤٣٣).

(٢) (٣/ ١٧٨).

(٣) (٢/ ١٩).

(٤) (٣/ ٤٢٢).

(٥) انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ١٩).

غروب الشمس، وفي رواية أن الشمس ردت إلى موضعها وقت العصر وفي رواية أنها ردت إلى نصف النهار، و في رواية أنها توسطت المسجد، فكل هذه المتون المتناقضة تدل على عدم صحة هذا الحديث[1]

ثالثا: أن مثل هذه الحادثة العظيمة لو وقعت لاشتهرت فهي من الآيات العظيمة وقد حصلت أمام الجيش وهم أكثر من ألف وأربعمائة والشمس مما يرى ويشاهد فكيف ينفرد بنقل هذه الحادثة المجهولون والكذابون ولا يرويها أحد من الثقات لا سيما وقد رووا حادثة فتح خيبر وإعطاء الراية لعلي.

ثم إن طلوعها من مغربها آية ظاهرة للناس جميعاً ولم ينقل لنا أن أحداً من الناس آمن بسبب ردها وسنة الله عز وجل في الخوارق أن تكون لمصلحة عظيمة ولا يظهر هنا عظيم مصلحة، فإنه إن فرض أن علياً ﵁ فاتته صلاة العصر كما يقول الخبر، فإن كان ذلك لعذر فقد فاتت النبي ﷺ صلاة العصر يوم الخندق لعذر[2]، وفاتته وأصحابه صلاة الصبح في سفر لعذر[3] فصلاهما بعد الوقت[4] وبين أن ما وقع لعذر فليس فيه إثم.

وإن كان فوات صلاة العصر بغير عذر فهو إثم وذنب لا يغفره رجوع الشمس بعد غروبها[5] فإن غروب الشمس يخرج الوقت المضروب للصلاة وقد حصل بغروبها صلاة المسلمين المغرب وإفطار الصائم أفيبطل ذلك، ثم إنه لا يجوز لعلي ولا غيره تأخير صلاة العصر عن وقتها خصوصاً وأن بعض روايات الحديث تذكر أنه انشغل عن الصلاة الوسطى

---

(١) انظر: منهاج السنة (٨/ ١٨٩)

(٢) أخرجه البخاري ح:(٦٣٩٦).

(٣) المصدر نفسه ح: (٥٩٥).

(٤) انظر: منهاج السنة (٨/ ١٧٠).

(٥) انظر: المصدر نفسه (٨/ ١٧٠).

بقسمة الغنائم[1] ولو كان ذلك لعد ذلك من مثالب علي لا من مناقبه يقول ابن الجوزي: «ومن تغفيل واضع هذا الحديث أنه نظر إلى صورة فضيلة ولم يتلمح إلى عدم الفائدة فإن صلاة العصر بغيبوبة الشمس صارت قضاء فرجوع الشمس لا يعيدها أداء، وفي الحديث أن الشمس لم تحبس على أحد إلا ليوشع»[2][3] ثم إن من علامات وضع الحديث أنه جاء في بعض الروايات أن الشمس لما غابت سمع لها صرير كصرير المنشار في الخشبة أو الحديد أو كصرير البكرة أو الرحا، يقول ابن تيمية: «وهذا أيضا من الكذب الظاهر فإن هذا لا موجب له أيضاً، والشمس عند غروبها لا تلاقي من الأجسام ما يوجب هذا الصوت العظيم الذي يصل من الفلك الرابع إلى الأرض»[4].

---

(١) انظر: المصدر نفسه (٨/ ١٨٥).

(٢) الموضوعات (١/ ١٢٢).

(٣) حديث حبس الشمس ليوشع أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٨٢٩٨).

(٤) منهاج السنة (٨/ ١٨٥).

٦-حديث «الزموا مودتنا أهل البيت»

تستدل الرافضة بهذا الحديث على إمامة علي بن أبي طالب وأبنائه لأن النبي ﷺ أمرنا بمودتهم وبين أنه لن يقبل عمل أحد إلا بمعرفة حقهم وأعظم حق لهم هو الإمامة فمن أنكرهم حقهم لم يقبل الله عمله.[1]

ويورده صاحب كتاب الغدير مستشهداً به على إمامة علي رضي الله عنه فيقول: «أخرجه الحاكم في المستدرك وصححه الذهبي في تلخيصه وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق أبي ليلى عن الإمام السبط الشهيد عن جده رسول الله ﷺ وآله أنه قال: الزموا مودتنا أهل البيت فإنه من لقي الله عز وجل وهو يودنا دخل الجنة بشفاعتنا، والذي نفسي بيده لا ينفع عبد عمله إلا بمعرفة حقنا»[2].

الرد

إن استشهاد الرافضة بهذا الحديث استشهاد باطل؛ فإن الحديث لا يصح بل هو باطل ،
ومن الغريب أنهم يدعون أن الحديث في المستدرك وصححه الذهبي ولم أجد له أثرًا في المستدرك والحديث جاء عن الحسن بن علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «الزموا مودتنا أهل البيت فإنه من لقي الله عز وجل وهو يودنا دخل الجنة بشفاعتنا، والذي نفسي بيده لا ينفع عبداً عمله إلا بمعرفة حقنا»

رواه الطبراني في الأوسط[3] قال الهيثمي في مجمع الزوائد: «فيه ليث بن أبي سليم

---

(١) انظر: سبيل النجاة لحسين الراضي (ص ٣١)، ومجموعة الرسائل للطف الله الصافي (٧٦) وشرح الأخبار للقاضي النعمان (١/ ٣٢٠).

(٢) الغدير (٢/ ٣٠١).

(٣) المعجم الأوسط ح (٢٢٣٠).

وغيره».[1]

وليث بن أبي سليم، قال الحافظ عنه: «صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك».[2] وقال أحمد: «مضطرب الحديث ولكن حدث عنه الناس، وقال يحيى: ضعيف لا بأس به، وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره»[3] وفي سنده أيضاً الحسين بن الحسن الأشقر، قال البخاري: «فيه نظر، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال الجوزجاني: غال شتام للخيرة»[4] وكذا فيه الحرب بن حسن الطحان، قال الذهبي: «قال الأزدي: ليس بذاك».[5] وكذا فيه قيس بن الربيع الأسدي، قال الحافظ: «صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به».[6]

والحديث ذكره الألباني في السلسلة الضعيفة وقال: «منكر»[7].

ولو صح هذا الحديث فإن غاية ما فيه الأمر بمودة أهل البيت ومحبتهم وليس فيه ما يدل على استحقاقهم للإمامة دون سواهم. وأهل السنة يحبون أهل البيت ويتولونهم. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يبين عقيدة أهل السنة والجماعة: «ويحبون أهل بيت رسول الله ﷺ ويتولونهم ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ حيث قال يوم غدير خم: «أذكركم الله في أهل

(١) مجمع الزوائد (٩/ ١٧٢).

(٢) التقريب (٥٦٨٥).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٤٢٠)

(٤) انظر: المصدر نفسه (١/ ٥٣١).

(٥) المصدر نفسه (١/ ٤٦٩).

(٦) التقريب (٥٥٧٣).

(٧) (١٠/ ٤٢٠) ح: (٤٩١٦).

بيتي...» فأهل السنة والجماعة يعرفون لهم حرمتهم وقرابتهم من رسول الله ﷺ كما يحبونهم لإسلامهم وسبقهم وحسن بلائهم في نصرة دين الله عز وجل»[1]

٧-حديث: «إنه سيد المسلمين»

تستدل الرافضة بهذا الحديث على إمامة علي رضي الله عنه وقد أورده الحلي في كتاب منهاج الكرامة مستدلاً به على إمامة علي رضي الله عنه حيث قال: «التاسع ما رواه الجمهور من أنه عليه السلام أمر أصحابه بأن يسلموا عليه بإمرة المؤمنين، وقال: إنه سيد المسلمين وإمام المتقين وقائد الغر المحجلين»[2]

وذكره الموسوي من ضمن أدلتهم التي أوردها زاعماً أنها تفيد القول بالنص حيث قال: «قوله ﷺ: أوحي إلي في علي ثلاث: أنه سيد المسلمين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين» أخرجه الحاكم ثم قال: «وأنت ترى هذه الأحاديث الستة نصوصاً صريحة في إمامته، ولزوم طاعته عليه السلام»[3].

الـرد

إن استشهاد الرافضة بهذا الحديث استشهاد باطل؛ لأن هذا الحديث لم يصح عن رسول الله ﷺ وإليك بيان ذلك:

عن أسعد بن زرارة قال: قال رسول الله ﷺ:«أوحي إلي في علي ثلاث أنه سيد المسلمين وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين»

رواه الحاكم وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه » وتعقبه الذهبي فقال: «أحسبه موضوعاً

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (٢٤٤).

(٢) منهاج الكرامة (١٤٧).

(٣) المراجعات (١٦٤).

وعمرو وشيخه متروكان»[1].

وفي سنده عمرو بن الحصين العقيلي، قال الذهبي في الميزان: «قال أبو حاتم: ذاهب الحديث، وقال أبو زرعة: واه، وقال الدراقطني متروك، وقال ابن عدي: حدث عن الثقات بغير حديث منكر»[2] وقال الحافظ: «متروك»[3] وشيخه يحيى بن العلاء الرازي، قال الذهبي في الميزان: «قال أبو حاتم: ليس بالقوي، وضعفه ابن معين وجماعة، وقال الدارقطني: متروك، وقال أحمد كذاب يضع الحديث»[4] ورواه ابن عدي في الكامل ترجمة يحيى بن العلاء الرازي ثم ذكر له روايات أخرى، وقال: «وله غير ما ذكرت والذي ذكرت مع مالم أذكر مما لا يتابع عليه، وكلها غير محفوظة وهو بين الضعف على روايته وحديثه» [5] ورواه ابن عساكر في التاريخ [6] ورواه الطبراني في المعجم الصغير[7] وفي سنده عيسى بن سوادة، قال الذهبي في الميزان: «قال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال ابن معين: كذاب»[8] وكذا فيه إرسال من عبد الله بن عكيم، وكذا فيه مجاشع بن عمرو أحد الكذابين، قاله ابن معين وقال العقيلي: منكر[9] وقال أبو حاتم: «متروك الحديث

---

(1) (٣/ ١٣٨).

(2) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٢٥٢).

(3) التقريب (٥٠١٢).

(4) انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٣٩٧).

(5) (٧/ ٢٦٥٧).

(6) (٤٢/ ٣٠٢).

(7) ح: (١٠١٢).

(8) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٣١٢)

(9) لسان الميزان (٥/ ١٥).

ضعيف ليس بشيء».[1] ومن طريق آخر رواه ابن عساكر في التاريخ [2] وفيه جعفر بن زياد الأحمر، قال الذهبي: «قال أبو داود: صدوق شيعي، وقال حفيده حسين بن علي كان جدي من رؤساء الشيعة بخراسان»[3]

وجاء من حديث أنس أخرجه ابن عساكر في التاريخ[4] وفي سنده الحارث بن حصيرة قال عنه الحافظ: «صدوق يخطئ ورمي بالرفض»[5]

وحكم الألباني على الحديث بالوضع.[6]

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٣٩٠).

(٢) التاريخ (٤٢/ ٣٠٢).

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٤٠٧).

(٤) التاريخ (٤٢/ ٣٠٢).

(٥) التقريب (١٠٢٥).

(٦) السلسلة الضعيفة (١/ ٥٢٨) رقم (٣٥٣).

وجاء من حديث علي ولفظه: قال لي رسول الله ﷺ: «مرحباً بسيد المسلمين وإمام المتقين».

رواه أبو نعيم في الحلية[(١)] وابن عساكر في التاريخ[(٢)] وفي سنده إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق السبيعي، قال الذهبي في الميزان: «قال يحيى: ليس بشيء، وقال الجوزجاني: ضعيف، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أبو داود ضعيف، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال أبو نعيم: لم يسمع من أبيه شيئاً».[(٣)] ونقل الحافظ في تهذيب التهذيب عن الذهبي أن إبراهيم لم يدرك جده أبا إسحاق[(٤)] فعلى هذا ففي الرواية انقطاع والله أعلم.

وفي السند كذلك الحسن بن الحسين العرني الكوفي، قال أبو حاتم: «لم يكن بصدوق عندهم كان من رؤوساء الشيعة»[(٥)] وقال ابن عدي: «لا يشبه حديثه حديث الثقات»[(٦)]

وحكم الألباني على الحديث بالوضع.[(٧)]

وجاء من حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ «يا أنس اسكب لي وضوءاً ثم قام فصلى ركعتين، ثم قال: يا أنس أول من يدخل عليك من هذا الباب أمير المؤمنين وسيد المسلمين وقائد الغر المحجلين وخاتم الوصيين، قال أنس:قلت: اللهم اجعله رجلاً من الأنصار وكتمته إذ جاء علي فقال: من هذا يا أنس؟ فقلت: علي، فقام مستبشراً فاعتنقه ثم جعل يمسح عرق

---

(١) (١/ ٦٦).

(٢) (٤٢/ ٣٧٠).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٧٦).

(٤) (١/ ١٦٠).

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٦).

(٦) الكامل في الضعفاء (٢/ ٣٣٢).

(٧) السلسلة الضعيفة (١٠/ ٣٩٨) ح: (٤٨٨٥).

وجهه بوجهه ويمسح عرق علي بوجهه قال عليّ: يا رسول الله لقد رأيتك صنعت شيئاً ما صنعت بمن قبل، قال: وما يمنعني وأنت تؤدي عني وتسمعهم صوتي وتبين لهم ما اختلفوا فيه بعدي»

رواه أبو نعيم في الحلية[1] وابن عساكر في التاريخ[2] ورواه ابن الجوزي في الموضوعات وقال: «هذا حديث لا يصح، قال ابن معين: علي بن عابس ليس بشيء، وقد روى هذا الحديث جابر الجعفي عن أبي الطفيل عن أنس، قال زائدة: كان جابر كذاباً، وقال أبو حنيفة: ما لقيت أكذب منه»[3]

وذكره الشوكاني فقال: «رواه أبو نعيم، قال في الميزان: هذا الحديث موضوع»[4].

قلت: وفيه غير ما ذكر الحارث بن حصيرة، قال الذهبي في الميزان:«قال أبو أحمد الزبيري: كان يؤمن بالرجعة، وقال ابن عدي: يكتب حديثه على ضعفه وهو من المتحرقين بالكوفة من التشيع، وقال أبو حاتم الرازي: هو من الشيعة العتق لولا الثوري روى عنه لترك»[5].

وفيه إبراهيم بن محمد بن ميمون، قال الذهبي: «من أجلاد الشيعة، روى عن علي بن عابس خبراً عجيباً».[6]

وقال الألباني: «موضوع وإسناده مظلم جداً وليس فيهم ثقة محتج به».[7]

---

(١) (١/ ٦٣).

(٢) (٤٢/ ٣٨٦).

(٣) الموضوعات (٢/ ١٥٠).

(٤) الفوائد المجموعة (ص ٣٧٠).

(٥) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٤٣٢).

(٦) انظر: المصدر نفسه (١/ ٦٣).

(٧) السلسلة الضعيفة (١٠/ ٣٩٠) ح: (٤٨٨٦).

كما جاء عن عائشة أن النبي ﷺ قال: إذا سرك أن تنظري إلى سيد العرب فانظري إلى علي ابن أبي طالب، فقالت: يا نبي الله ألست سيد العرب؟ قال: أنا إمام المسلمين وسيد المتقين، إذا سرك أن تنظري إلى سيد العرب فانظري إلى علي بن أبي طالب».

رواه الحاكم في المستدرك مختصراً وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وفي إسناده عمر بن الحسن وأرجو أنه صدوق ولولا ذلك لحكمت بصحته على شرط الشيخين» قال الذهبي معلقاً: «أظن أنه هو يعني عمر بن حسن الراسبي الذي وضع هذا [(١)]» ورواه الخطيب في التاريخ.[(٢)] ورواه ابن عساكر في التاريخ. [(٣)] وابن الجوزي في العلل المتناهية وقال: «هذا حديث لا أصل له وإسناده منقطع»[(٤)].

قلت: وابن علوان هو الحسين بن علوان، قال في الميزان: «قال يحيى: كذاب، وقال علي: ضعيف جداً، وقال أبو حاتم والنسائي والدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: يضع الحديث وضعاً لا يحل كتب حديثه إلا على وجه التعجب» [(٥)] ورواه ابن حبان في كتاب المجروحين[(٦)] .

وذكر له الحاكم شاهداً آخر عن جابر قال الذهبي معلقاً: «رواه عمر بن موسى الوجيهي عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً وعمر وضاع» [(٧)]، وقال في الميزان: «قال البخاري: منكر

---

(١) (٣/ ١٢٤).

(٢) (١١/ ٨٩).

(٣) (٤٢/ ٣٠٤).

(٤) (١/ ٢١٦).

(٥) (١/ ٥٤٢).

(٦) (١/ ٢٤٤).

(٧) المستدرك (٣/ ١٢٤) وسكت عليه الحاكم.

الحديث، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال ابن عدي: هو ممن يضع الحديث متناً وإسناداً، وقال النسائي: متروك، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث كان يضع الحديث، وقال الدارقطني: متروك»[1] .

ومن طريق آخر رواه أبو نعيم في الحلية، وقال: «غريب» [2] والطبراني في المعجم الكبير[3] وفي سنده قيس بن الربيع، قال في الميزان: «صدوق سيء الحفظ، وقيل لأحمد: لم تركوا حديثه؟ قال: كان يتشيع، وتركه النسائي»[4] وكذا فيه إبراهيم بن إسحاق الصيني، قال قال الذهبي: «قال الدراقطني: متروك »[5] وكذا ليث بن أبي سليم وهو قد اختلط [6] وابن وابن أبي ليلى وهو محمد بن عبد الرحمن أبي ليلى وهو سيء الحفظ [7] وذكرها العجلوني في الكشف وقال: «وله شواهد كلها ضعيفة »[8] وكذا ضعفه السخاوي في المقاصد الحسنة[9] .

الحسنة[9] .

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٢٢٤).

(٢) (١/ ٦٣)، (٥/ ٣٨).

(٣) ح: (٢٧٤٩).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٣٩٣).

(٥) المصدر نفسه (١/ ١٨).

(٦) التقريب (٥٧٢١).

(٧) انظر: المصدر نفسه (٦٠٨١).

(٨) (١/ ٧١).

(٩) (ص ٢٤٦).

ومن طريق آخر رواه الطبراني في الأوسط[1] وفيه خاقان بن عبد الله، قال الذهبي: «ضعفه أبو داود ولا أعرفه»[2] وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد وقال: «رواه الطبراني في الأوسط وفيه خاقان بن عبد الله الأهتم ضعفه أبو داود»[3] .

وجاء من حديث حذيفة ولفظه: «**يا علي إنك سيد العرب وأنا سيد ولد آدم**».

ذكره الذهبي في ترجمة المسيب بن عبد الرحمن وقال: «قال البخاري: حديثه منكر»[4].

وقال الألباني: «موضوع».[5]

وجاء من حديث ابن عباس مختصراً رواه ابن الجوزي في العلل وقال: «قال يحيى: خارجة ليس بثقة وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به».[6]

---

(١) ح: (١٤٦٨).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٦٢٧).

(٣) مجمع الزوائد (٩/ ١٥٢).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ١١٥).

(٥) السلسلة الضعيفة (١٠/ ٣٩٤) ح (٤٨٩٠).

(٦) العلل (١/ ٢١٦).

٨-حديث: «أنا وعلي حجة الله على عباده»

تستدل الرافضة بهذا الحديث على النص على إمامة علي بن أبي طالب ﷺ ويذكر الحلي هذا الحديث مستشهداً به على أحقية علي بالإمامة فيقول: «عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ أنا وعلي حجة الله على عباده»(١).

ويبين البياضي أن لازم كونه حجة على العباد أنه هو الأولى من غيره بالإمامة فيقول: «وفي كونه حجة على جميع أمته لأجل عمومه وجب تقديمه بلا فصل على غيره، فلو كان رابعاً خرجت الثلاثة، ومن مات في زمانهم عن العموم بغير دليل»(٢).

الـرد

إن استشهاد الرافضة بهذا الحديث على إمامة علي استشهاد باطل؛ لأن الحديث لم يصح عن رسول الله ﷺ، وإليك بيان ذلك: عن **أنس** ﷺ **قال: كنت عند النبي ﷺ فرأى علياً مقبلاً فقال: «أنا وهذا حجة على أمتي يوم القيامة»**.

وفي لفظ: «يا أنس هذا حجتي على أمتي يوم القيامة».

رواه ابن الجوزي في الموضوعات وقال: «هذا حديث موضوع، والمتهم بوضعه مطر، قال أبو حاتم بن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، لا تحل الرواية عنه »(٣)، وأخرجه الخطيب في التاريخ(٤) وابن عدي في الكامل وقال:« هو منكر الحديث.»(٥) في ترجمة مطر بن

---

(١) كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين (٢٥٧).

(٢) الصراط المستقيم (٢/ ١٢٠).

(٣) (١/ ٣٨٣).

(٤) (٢/ ٨٨).

(٥) (٥/ ٢٣٩٣).

بن ميمون، وابن عساكر في التاريخ[1] وذكره الشوكاني وقال: «رواه الخطيب عن أنس مرفوعاً وهو موضوع والمتهم به مطر بن أبي مطر، وقال في الميزان: باطل »[2] .

قلت: وفيه باذام عبيد الله بن موسى وهو قد رمي بالتشيع، وذكر الذهبي الحديث في ترجمة مطر، فقال: «وهذا باطل والمتهم بهذا وما قبله مطر فإن عبيد الله ثقة شيعي، ولكنه أثم برواية هذا الإفك »[3] وحكم عليه بالوضع شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره. [4] ثم إن لفظ الحديث ظاهر النكارة فكيف يكون علي رضي الله عنه حجة الله على عباده ولم يأت بوحي من الله بل قام كغيره من صحابة رسول الله ﷺ بتبليغ دين الله عز وجل.

٩-دعواهم مساواة علي لرسول الله ﷺ:

تعتقد الرافضة بمساواة علي ﷺ لرسول الله ﷺ إلا في مرتبة النبوة فقط، ولهذا فهم يرون أنه الأحق بالإمامة بعد رسول الله ﷺ وأن له الأفضلية المطلقة على الناس؛ لأنه مساو لأفضل البشر وقد استدلوا على ذلك بأدلة منها.

أولاً: قصة المباهلة:

وما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى

---

(١) (٤٢/ ٣٠٩).

(٢) انظر: الفوائد المجموعة (ص ٣٧٣).

(٣) انظر ميزان الاعتدال (٤/ ١٢٧).

(٤) انظر: منهاج السنة النبوية (٣/ ١٨، ٤/ ٩٦، ١٠٧)، وميزان الاعتدال (٤/ ١٢٨)، واللآلئ المصنوعة (١/ ٣٦٦)، وتنزيه الشريعة (١/ ٣٦٠)، والفوائد المجموعة (ص ٣٧٣)، والسلسلة الضعيفة للألباني حديث رقم (٤٩٠٠).

﴿ ٱلۡكَٰذِبِينَ ۝٦١ ﴾[1] وقد استدلوا بها على أفضلية علي واستحقاقه للإمامة، يقول المرتضى[2]: «لا شبهة في دلالة آية المباهلة على فضل من دعي إليها وجعل حضوره حجة على المخالفين واقتضائها تقدمه على غيره؛ لأن النبي ﷺ لا يجوز أن يدعو إلى ذلك المقام ليكون حجة فيه إلا من هو في غاية الفضل وعلو المنزلة، وقد تظاهرت الرواية بحديث المباهلة وأن النبي ﷺ وآله دعا إليها أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، وأجمع أهل النقل وأهل التفسير على ذلك، ونحن نعلم أن قوله: ﴿ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمۡ ﴾ لا يجوز أن يعني بالمدعو فيه النبي ﷺ؛ لأنه هو الداعي، ولا يجوز أن يدعو الإنسان نفسه وإنما يصح أن يدعو غيره»[3].

ويؤكد هذا المعنى الحلي بقوله مستدلاً بالآية على إمامة علي: «وأنفسنا إشارة إلى علي عليه السلام فجعله الله نفس محمد ﷺ وآله، والمراد المساواة ومساوي الأكمل الأولى بالتصرف أكمل وأولى بالتصرف وهذه الآية أدل دليل على علو مرتبة مولانا أمير المؤمنين؛ لأنه تعالى حكم بالمساواة لنفس رسول الله»[4].

ويعلق محمد المظفر على آية المباهلة بقوله: «تدل الآية الشريفة على إمامة علي عليه السلام؛ لأن مساواته للنبي ﷺ في خصائصه عدا مزية النبوة تستوجب أن يكون مثله أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأفضل من غيره بكل الجهات وأن يمتنع صيرورته رعية ومأموراً لغيره كالنبي ﷺ»[5].

---

(١) سورة آل عمران (٦١).

(٢) علي بن الحسين بن موسى أبوالقاسم إمامي ، من مؤلفاته «الشافي في الإمامة» توفي سنة ٤٣٣هـ. انظر: الفهرست للطوسي ص٩٨، وروضات الجنات (٤/ ٢٩٥).

(٣) الشافي في الإمامة (٢/ ٢٥٤).

(٤) نهج الحق (١٧٧).

(٥) فضائل أمير المؤمنين (٢/ ٨٥).

ويحاول التستري أن يوضح حقيقة مساواة علي للنبي ويدافع عن ذلك بقوله وهو يعلق على الآية: «أجمع المفسرون على أن المراد بالنفس ههنا علي عليه السلام والاتحاد محال فلم يبق إلا المساواة في الصفات الفاضلة النفسية فيكون مساوياً له في الفضل لا يقال: كيف يتحقق المساواة في جميع صفات النفس ومنها النبوة التي لم تحصل لعلي عليه السلام، فيجوز أن يكون النبي المتصف بهذه الصفة الكاملة العالية أعني النبوة أعظم منزلة عند الله من غير المتصف بها؛ لأنا نقول: إن أراد بالنبوة بعث إنسان على الوجه المخصوص فظاهر أن ذلك ليس من صفات النفس وإن أراد به الصفة الكاملة النفسية التي ينبعث منه البعث المذكور فلا يمتنع أن تكون تلك الصفة حاصلة لعلي عليه السلام غاية الأمر أن خصوصية خاتمية نبينا ﷺ منعت عن بعثه على الوجه المخصوص»[(١)].

وبهذه الآية استدلوا على أن علياً ؓ أفضل من الأنبياء والمرسلين سوى نبينا محمد[(٢)].

الرد

قصة المباهلة رواها مسلم بسنده عن سعد بن أبي وقاص قال: لما نزلت هذه الآية ﴿فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ﴾ دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسنا وحسينا فقال: «اللهم هؤلاء أهلي»[(٣)].

والآية وقصة المباهلة لا دليل فيها على ما ذهب ت إليه الرافضة من إمامة علي وبنيه وخلاصة ما تدل عليه هذه الآية اختصاص علي وزوجته وبنيه بهذه المنقبة على غيره م من الصحابة لكونه وأهله من أقرباء الرسول ﷺ فهو ابن عمه وزوج ابنته فإشراكه في المباهلة

---

(١) الصوارم المهرقة (٢٣٨).

(٢) انظر: الإمام علي لأحمد الهمداني (٢٦٤).

(٣) مسلم ح: (٢٤٠٤).

إفحاماً للخصم، إذ المعهود عن الطبع البشري أن لا يعرض ذويه إلى الخطورة والهلاك فكونه ﷺ يدعو ألصق الناس دليل على صحة دعوته، ولهذا لما رأى منه نصارى نجران ذلك خافوا على أنفسهم من الهلاك فآثروا الانسحاب من المباهلة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فلو دعا النبي ﷺ قوماً أجانب لأتى أولئك بأجانب، ولم يكن يشتد عليه نزول البهلة بأولئك الأجانب، كما يشتد عليهم نزولها بالأقربين إليهم، فإن طبع البشر يخاف على أقربيه ما لا يخافه على الأجانب، فأمر النبي ﷺ أن يدعو قرابته، وأن يدعو أولئك قرابتهم، والناس عند المقابلة تقول كل طائفة للأخرى: ارهنوا عندنا أبناءكم ونساءكم، فلو رهنت إحدى الطائفتين أجنبياً لم يرض أولئك كما أنه لو دعا النبي ﷺ الأجانب لم يرض أولئك المقابلون له، ولا يلزم أن يكون أهل الرجل أفضل عند الله إذا قابل بهم لمن يقابله بأهله»[1].

والمباهلة ليست مختصة بعلي وحدة فهي مشتركة بينه وبين فاطمة والحسن والحسين وعلى هذا فهي ليست من خصائص الإمامة فإن الإمامة لا تثبت للنساء[2].

وأما استشهادهم بقوله: ﴿وَأَنفُسَنَا﴾ بأن المقصود بها علي وأن الله تعالى جعله نفس الرسول والاتحاد محال فبقي المراد وهو المساواة له في الولاية العامة [3]؛ فإنه استشهاد لا يصح والرسول ﷺ لا يساويه أحد، وهذا اللفظ في اللغة لا يقتضي المساواة يقول تعالى: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [4]ولم يوجب ذلك أن يكون المؤمنون

(١) منهاج السنة (٧/ ١٢٨).

(٢) انظر: المصدر السابق (٧/ ١٢٧).

(٣) منهاج الكرامة (١٥٤).

(٤) النور آية (١٢).

والمؤمنات متساوين، وقال سبحانه لمن عبد العجل من بني إسرائيل: ﴿ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [1] وهذا لم يوجب تساويهم ولا أن يكون من عبد العجل مساوياً لمن لم يعبده.[2]

فقوله تعالى: ﴿ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ﴾ أي رجالنا ورجالكم، أي الرجال الذين هم من جنسنا في الدين والنسب، والرجال الذين هم من جنسكم أو المراد التجانس في القرابة.[3]

وما قاله علماء الرافضة من أن الشخص لا يدعو نفسه فهو كلام باطل «إذ قد شاع وذاع في العرف القديم والجديد أن يقال دعته نفسه إلى كذا ودعوت نفسي إلى كذا، ﴿ فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ ﴾، وأمرت نفسي، وشاورت نفسي، إلى غير ذلك من الاستعمالات الصحيحة»[4].

ومن هنا يتضح لنا أن هذه الآية ليس فيها دليل على ما ذهب إليه المخالفون من القول بإمامة علي رضي الله عنه.

ثانيًا: حديث: «كفي وكف علي في العدل سواء».

هذا الحديث أورده الموسوي في المراجعات مستدلاً به على إمامة علي رضي الله عنه لأنه مساو لرسول الله ﷺ في العدل لحديث: «كفي وكف علي في العدل سواء» [5].

وهذا دليل عندهم على «أن الإمام علي كان منهجه عليه السلام في العدل كمنهج رسول

(١) البقرة آية (٥٤).

(٢) انظر: منهاج السنة (٧/ ١٢٤).

(٣) المصدر نفسه (٧/ ١٢٥).

(٤) مختصر التحفة (١٥٦).

(٥) المراجعات ص(١٧١).

الله ﷺ إن لم نقل إنه عينه لقوله ﷺ: كفي وكف علي في العدل سواء، فهو الأحق والأولى بالإمامة بعد وفاة رسول الله ﷺ»[1].

الـرد

استشهاد الرافضة بهذا الحديث استشهاد باطل؛ لأن هذا الحديث لم يصح، فقد جاء عن **حبشي بن جنادة قال: كنت جالساً عند أبي بكر، فقال: من كان له حاجة عند رسول الله وله عدة فليقم؟ فقام رجل، فقال إن رسول الله وعدني ثلاث حثيات من تمر، فقال: أرسلوا إلى علي فجاء فقال: يا أبا الحسن إن هذا يزعم كذا وكذا فاحث له فحثاها له، فقال أبو بكر عدوها، فوجدوها كل حثية ستين تمرة لا تزيد واحدة، فقال أبو بكر صدق الله ورسوله، قال لي رسول الله ليلة الهجرة في الغار: «كفي وكف علي في العدل سواء»**.

وفي لفظ: «يدي ويد علي».

رواه ابن الجوزي في العلل، وقال: «قال الخطيب:هذا حديث باطل بهذا الإسناد تفرد به قاسم الملطي، وكان يضع الحديث، وقال الدارقطني: يكذب »[2] وأخرجه الخطيب في التاريخ.[3]

قلت: وفي سنده محمد بن طلحة النعالي، قال الذهبي في ميزان الاعتدال: «قال الخطيب: كتبت عنه وكان رافضياً»[4] وذكره الذهبي في ترجمة أحمد بن محمد بن صالح التمار، قال

(١) الإمام علي لأحمد الهمداني (٦٦٣).

(٢) (١/ ٢١٢).

(٣) تاريخ بغداد (٥/ ٣٨٣)، (٨/ ٧٦).

(٤) انظر ميزان الاعتدال (٣/ ٥٨٨).

الذهبي: «حدثنا ابن وارة فذكر خبراً موضوعاً فهو آفته » [1] وكذا فيه عنعنة أبي إسحاق السبيعي وهو مدلس.

ثالثا: حديث من أطاع علياً فقد أطاعني.

تستدل الرافضة بهذا الحديث على أن علياً بمنزلة رسول الله ﷺ وأنه هو الأحق بخلافة رسول الله ﷺ وقد أورد هذا الحديث المفيد في اعتقاداته [2] كما أورده أحمد حسين يعقوب تحت عنوان: نصوص الإمامة وقيادة المسلمين ثم قال: قال الرسول لأصحابه: من أطاعني أطاع الله، ومن عصاني عصى الله، ومن أطاع علياً أطاعني، ومن عصا علياً فقد عصاني»[3].

ويؤكد صاحب كتاب الحقائق على أن علياً بمنزلة رسول الله ﷺ فيقول: قد وردت روايات كثيرة في أبواب مختلفة وموارد متعددة أن أمير المؤمنين علياً بمنزلة رسول الله ﷺ وحكمهما واحد، وما جرى فيه أو له أو عليه كمثل ما جرى في رسول الله أو له أو عليه وقد سبق بعض هذه الروايات ونورد هنا بعضاً آخر، ومنها ما رواه الحاكم عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ وآله: «من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله، من أطاع علياً فقد أطاعني، ومن عصى علياً فقد عصاني»[4].

الرد

إن استشهاد الرافضة بهذا الحديث على أن علياً بمنزلة رسول الله ﷺ استشهاد باطل وهذا الحديث لم يثبت عن رسول الله ﷺ **فعن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ لعلي بن أبي طالب:**

---

(١) انظر: المصدر نفسه (١/ ١٤٦).

(٢) الاعتقادات (١٠٤).

(٣) مساحة للحوار (٩٣).

(٤) الحقائق (١٧٩).

«من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن أطاعك فقد أطاعني ومن عصاك فقد عصاني».

وفي لفظ لابن عدي زيادة: «ومن أبغضني فقد أبغض الله، لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا كافر أو منافق».

رواه الحاكم في المستدرك وقال:« هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[١] .

قلت: في سنده يحيى بن يعلى لعله الأسلمي، قال في الميزان: «قال البخاري: مضطرب الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف، قال الذهبي: ومن مناكيره – فذكر حديثاً– »[٢] وقال الحافظ: «شيعي ضعيف».[٣] وفيه أيضاً بسام الصيرفي، قال في تهذيب التهذيب: «ذكره ابن عقدة في رجال الشيعة وكذلك الطوسي وابن النجاشي » [٤]ورواه ابن عدي في الكامل ترجمة عبادة بن زياد، وقال: «من الغالين في الشيعة، وله أحاديث مناكير في الفضائل » [٥] ورواه ابن عساكر في التاريخ.[٦]

قلت: وفيه غيره عمر بن عبد الله بن يعلى، قال الذهبي في ميزان الاعتدال: «ضعفه أحمد ويحيى والنسائي، وقال البخاري: يتكلمون فيه، وقال الدارقطني: متروك، وقال زائدة: رأيته

---

(١) (٣/ ١٢٨)

(٢) انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٤١٥).

(٣) التقريب (٧٦٧٧).

(٤) تهذيب التهذيب (١/ ٣٩٧).

(٥) (٧/ ١٦٥٤).

(٦) تاريخ دمشق (٤٢/ ٢٧٠، ٣٠٦، ٣٠٧).

يشرب الخمر »[1] وكذا فيه أبوه عبد الله بن يعلى قال الذهبي: «ضعفه غير واحد روى عنه ابنه عمر وهو ضعيف أيضاً »[2].

وجاء من طريق آخر من حديث يعلى بن مرة[3]:

أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب السنة[4] وفي سنده عبد الله بن عطاء «صدوق يخطئ ويدلس»[5] ومثله سويد بن عبد العزيز قال عنه الحافظ في التقريب: «ضعيف جداً» [6] وكذا وكذا مجبر بن قحذم قال الذهبي: «ضعيف» [7]، وداود بن علي أمير مكة «مقبول» [8]. ثم إن إن لفظ الحديث ظاهر النكارة، فكيف تصبح طاعة علي كطاعة رسوله الله ﷺ الذي نزل عليه الوحي والذي لا ينطق عن الهوى والذي أمرنا الله باتباعه وطاعته.

رابعاً: حديث: «أنا وعلي من شجرة واحدة»

من أدلة الرافضة على أن علياً مساو لرسول الله في المنزلة هذا الحديث يقول صاحب كتاب الإمام علي: «قال ﷺ: أنا وعلي من شجرة واحدة والناس من أشجار شتى، وعلي مني وأنا منه، وهي منقبة جليلة دالة على اتحادهما وتساويهما في الكمال وهو دليل على أنه عليه

---

(١) انظر ميزان الاعتدال(٣/ ٢١١).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٢/ ٥٢٨).

(٣) يعلى بن مرة بن وهب الثقفي، صحابي شهد الحديبية وما بعدها. انظر: الاستيعاب (٤/ ١٥٨٧)، والإصابة (٦/ ٥٤٠).

(٤) ح: (٧٦٠).

(٥) التقريب (٣٥٠٣).

(٦) (٢٧٠٧).

(٧) ميزان الاعتدال (٣/ ٤٤١).

(٨) التقريب (١٨١٢).

السلام خير الناس وأفضلهم وخلافته عليه السلام بلا فصل إذ لو تلاه غيره ابتداء لكان أحق بالذكر بل لا مجال لذكر المتأخر، وترك المتقدم»[١]

الرد

إن استشهاد الرافضة بهذا الحديث استشهاد باطل إذ أن الحديث لم يصح عن رسول الله ﷺ فقد جاء **عن جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول لعلي: «يا علي الناس من شجر شتى وأنا وأنت من شجرة واحدة ثم قرأ رسول الله ﷺ** ﴿وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾ [الرعد:٤]».

أخرجه الحاكم في المستدرك وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وتعقبه الذهبي في التلخيص فقال: «لا والله هارون هالك[٢] »، ورواه ابن عساكر في التاريخ[٣] وفيه وفيه هارون بن حاتم الكوفي امتنع أبو زرعة وأبو حاتم من الرواية عنه وسئل عنه أبو حاتم فقال: أسأل الله السلامة، وقال النسائي: ليس بشيء، وقال الذهبي: ليس بثقة، ووصفه مرة بالوضع في الحديث[٤].

وجاء من طريق آخر رواه الطبراني في الأوسط[٥]وفيه عمرو بن عبد الغفار الكوفي الفقيمي الفقيمي قال ابن المديني: تركته لأجل الرفض، وقال العقيلي: منكر الحديث، وقال ابن عدي: متهم وكان السلف يتهمونه بأنه يضع في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم، وقال أبو حاتم:

---

(١) الإمام علي ص(٢٩٣).

(٢) (٢/ ٢٤١).

(٣) (٤٢/ ٦٤).

(٤) انظر: الجرح والتعديل(٤/ ٢/ ٨) وميزان الاعتدال (٤/ ٢٨٢) ولسان الميزان (/ ١٧٨).

(٥) ح: (٤١٥٠).

متروك[1].

وجاء من حديث عبد الله بن عمر أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير [2] وفيه علي بن هاشم قال البخاري وابن عدي: كان هو وأبوه غاليان، وقال ابن نمير: منكر الحديث، وقال ابن حبان: كان غالياً في التشيع[3] وفيه أيضاً صباح بن يحيى المزني وهو متروك شيعي متهم[4] وفيه أيضاً الحارث بن حصيرة وقد رمي بالرفض، قاله ابن حجر.[5]

خامساً: حديث النور:

يستدل الرافضة بهذا الحديث على أن علياً مساو لرسول الله ﷺ وأنه الأحق بالإمامة بعده.

يقول الحلي: «الأخبار المتواترة عن النبي ﷺ وآله الدالة على إمامته أكثر من أن تحصى وقد صنف الجمهور وأصحابنا في ذلك وأكثروا ولنقتصر هنا على القليل فإن الكثير غير متناه وهي أخبار الأول:ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده قال ﷺ : «كنت أنا وعلي بن أبي طالب نوراً بين يدي الله قبل أن يخلق آدم بأربعة عشر ألف عام فلما خلق الله آدم قسم ذلك النور جزأين فجزأ أنا وجزء علي».

الرد

هذا الحديث لم أجده في مسند أحمد بن حنبل كما زعم الحلي واستدلالهم به استدلال باطل،

---

(1) انظر: الجرح والتعديل (٣/ ١/ ٢٤٦) والضعفاء للعقيلي (٣/ ٢٨٦) وميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٣).

(2) (٢/ ٢١٢).

(3) انظر: الجرح (٣/ ٢٠٧) والضعفاء للعقيلي (٣/ ٢٥٥) وميزان الاعتدال (٣/ ١٦٠) والكامل لابن عدي(٥/ ١٨٢٩).

(4) انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٣٠٦).

(5) التقريب (١٠٢٥).

حيث إن الحديث موضوع وقد جاء من حديث سلمان **الفارسي مرفوعاً: «كنت أنا وعلي نوراً بين يدي الله عز وجل مطيعاً يسبح الله ذلك النور ويقدسه قبل أن يخلق آدم بأربعة عشر ألف عام فلما خلق الله آدم ركز ذلك النور في صلبه فلم يزل في شيء واحد حتى تفرقا في صلب عبدالمطلب فجزء أنا وجزء علي»**.

أخرجه القطيعي في زوائد فضائل الصحابة لأحمد [(١)] وابن عساكر في التاريخ[(٢)] واللفظ له، وفي سنده أبو سعيد العدوي الحسن بن علي بن زكريا وهو كذاب وضاع يلقب بالذئب، قال الدارقطني: متروك كذاب، وقال ابن عدي: يضع الحديث ويسرق الحديث ويلزقه على قوم آخرين، وقال ابن حبان: يضع، وقال الذهبي: كذاب[(٣)] وقال الألوسي في مختصر التحفة الاثني عشرية «وهذا الحديث موضوع قطعاً بإجماع أهل السنة »[(٤)].

سادساً: حديث «من فارقك يا علي فقد فارقني»

من أدلة الرافضة على أن علياً بمنزلة رسول الله ﷺ وأنه الأحق بالإمامة بعده هذا الحديث وقد أورده عبد الحسين الموسوي مستدلاً به على إمامة علي بن أبي طالب [(٥)] ويستدل علي آل محسن بهذا الحديث على إمامة علي بقوله: «قوله ﷺ يا علي من فارقني فقد فارق الله، ومن فارقك يا علي فقد فارقني» وهذا الحديث وغيره يدل على أنه عليه السلام هو الإمام المفترض الطاعة بعد رسول الله لأن من بايع غيره واتبع سواه فقد فارقه ومن فارقه فقد فارق

---

(١) (٢/ ٦٦٢) رقم (١١٣٠).

(٢) (٤٢/ ٦٧).

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ ص(٨٠٣)، والمجروحين لابن حبان (١/ ٢٤١) والكامل لابن عدي(٢/ ٧٥٠) وميزان الاعتدال (١/ ٥٠٦).

(٤) ص (١٦٨).

(٥) انظر: المراجعات ص(١٦٨).

الحق»[1].

الرد

استشهاد الرافضة بهذا الحديث لا يصح؛ لأن هذا الحديث لم يثبت عن رسول الله ﷺ

فعن ابن عمر وأبي ذر واللفظ لأبي ذر قال: قال النبي ﷺ: «يا علي من فارقني فقد فارق الله ومن فارقك يا علي فقد فارقني».

رواه الحاكم في المستدرك، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وعلق عليه الذهبي بقوله: «بل منكر»[2]، وذكر الحديث في الميزان في ترجمة داود بن أبي عوف فقال: «هذا منكر وداود قال ابن عدي: ليس هو عندي ممن يحتج به شيعي عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت»[3].

ورواه الطبراني في المعجم الكبير[4] ورواه ابن عدي في الكامل ترجمة داود بن أبي عوف وقال: «هذا منكر وداود في جملة متشيعي أهل الكوفة من غالية أهل التشيع وهو عندي ليس بالقوي ولا ممن يحتج به في الحديث»[5] ومثله رواه أحمد في فضائل الصحابة[6] والبزار وقال: «لا نعلمه يروى عن أبي ذر إلا بهذا الإسناد»[7] وفي سنده معاوية بن ثعلبة ذكره

---

(١) مسائل خلافية حار فيها أهل السنة ص(٨٤).

(٢) (٣/ ١٢٤).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ١٨).

(٤) ح: (١٣٥٥٩).

(٥) (٣/ ٩٥).

(٦) ح: (٩٦٢).

(٧) البحر الزخار ح: (٤٠٦٦).

البخاري في التاريخ الكبير[1] وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[2] وسكتا عنه.

سابعاً: حديث: «من آذى علياً فقد آذاني»

يستدل الرافضة بهذا الحديث على إمامة علي رضي الله عنه وقد أورده الحلي في كتابه نهج الحق حيث قال: «في مسند أحمد من عدة طرق أن النبي ﷺ قال: من آذى علياً فقد آذاني أيها الناس من آذى علياً بعث يوم القيامة يهودياً أو نصرانياً»[3]

ويبين محمد المظفر وجه دلالة هذا الحديث على إمامة علي بقوله بعد إيراده للحديث: «وهو يقتضي وجوب طاعة علي عليه السلام؛ لأن عصيانه يؤذيه بالضرورة ووجوب طاعته على الإطلاق يقتضي عصمته وإمامته»[4]

ويؤكد هذا المعنى سعيد أيوب[5] حيث يقول معلقاً على الحديث: «أليس في هذا تحصين للخليفة وسوق الناس إلى الصراط المستقيم»[6]

الرد

هذا الحديث بهذا اللفظ الذي ذكره الحلي لم أجده في المسند وإنما جاء **عن جابر وسعد بن أبي وقاص واللفظ لسعد قال: «كنت جالساً في المسجد أنا ورجلان معي فنلنا من علي فأقبل رسول الله غضبان يعرف في وجهه الغضب فتعوذت بالله من غضبه، فقال: »مالكم ومالي؟ من**

---

(١) (٤/ ٣٣٣).

(٢) (٤/ ٣٧٨).

(٣) نهج الحق ص(٢٢١).

(٤) فضائل أمير المؤمنين (٢/ ٢٨٨).

(٥) سعيد أيوب ولد في مصر سنة ١٩٤٤م، من مؤلفاته معالم الفتن، والانحرافات الكبرى، والطريق إلى المهدي. موقع الحق www. Alhaq. net.

(٦) معالم الفتن (٢٤).

آذى علياً فقد آذاني».

رواه أبو يعلى [١] والقطيعي في زوائد فضائل الصحابة [٢] وابن عساكر في التاريخ[٣] كلهم من طريق قنان بن عبد الله، قال الحافظ: «مقبول» [٤] وقال في التهذيب: «قال ابن عدي: عزيز الحديث وليس يتبين على مقدار ماله ضعف»[٥].

وفيه أيضاً مروان بن معاوية، قال الذهبي: «ثقة عالم صاحب حديث لكن يروي عمن دب ودرج فيستأنى في شيوخه »[٦].

قلت: وقنان من شيوخه، ورواه البزار في مسنده وقال: «لا نعلمه يروى عن سعد إلا بهذا الإسناد»[٧]، وقال الهيثمي في المجمع: «رواه أبو يعلى والبزار باختصار ورجال أبي يعلى رجال الصحيح غير محمود بن خداش وقنان وهما ثقتان».[٨]

ومن طريق آخر رواه الحاكم في المستدرك[٩] من رواية عمرو بن شاس مطولاً وفيه قصة، وفيه الفضل بن معقل مجهول[١٠]، ومحمد بن إسحاق وهو مدلس ولم يصرح بالسماع.

---

(١) مسند أبي يعلى ح: (٧٧٠).

(٢) مختصراً ح: (١٠٧٨).

(٣) (٤٢/ ٢٠٤).

(٤) (٥٥٦٠).

(٥) (٨/ ٣٣٣).

(٦) انظر ميزان الاعتدال (٤/ ٩٣).

(٧) البحر الزخار ح: (١١٦٦).

(٨) (٩/ ١٢٩).

(٩) (٣/ ١٢٢).

(١٠) الجرح والتعديل (٣/ ٦٧) والتاريخ الكبير (٤/ ١١٤).

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف [١] وأحمد في المسند [٢] وفضائل الصحابة [٣] والبخاري في التاريخ الكبير[٤] والبزار[٥] وابن حبان[٦] والبيهقي في دلائل النبوة [٧] وابن وابن عساكر في التاريخ[٨] وذكره مختصراً ابن أبي حاتم في الجرح [٩] وعزاه الحافظ في الإصابة الإصابة إلى ابن مندة وسكت عليه[١٠] وقال البزار: «لا نعلم روى عمرو بن شاس إلا هذا»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: «رواه أحمد والطبراني باختصار والبزار بأخصر منه ورجال أحمد ثقات»[١١] وذكره السيوطي في الجامع الصغير [١٢] وصححه الألباني في صحيح الجامع[١٣] وكذا في السلسلة الصحيحة.[١٤]

---

(١) (١٢/٧٥).

(٢) ح: (١٦٠٠٢).

(٣) ح: (٩٨١).

(٤) (٦/٣٠٦-٣٠٧).

(٥) البحر الزخار ح: (٣٢٩٦).

(٦) ح: (٦٩٢٣).

(٧) ح: (٢١٣٠).

(٨) (٤٢/٢٠١-٢٠٣).

(٩) (٦/٢٣٧).

(١٠) (٢/٥٤٢-٥٤٣).

(١١) (٩/١٢٩).

(١٢) (٦/١٨).

(١٣) ح: (٥٩٢٤).

(١٤) ح: (٢٢٩٥).

إلا أننا وبالنظر فيما تقدم من أسانيد الحديث تبين أن الحديث مداره على الفضل بن معقل بن يسار رواه عن عبد الله بن نيار عن عمرو بن شاس قال ابن حجر: «والفضل بن معقل بن سنان الأشجعي عن عبد الله بن نيار الأسلمي، وعنه أبان بن صالح ليس بمشهور» [(١)] وذكره وذكره البخاري في التاريخ الكبير[(٢)] وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[(٣)] وسكتا عليه، على على أني وجدت علة قادحة أخرى، فقد قال يحيى بن معين: «حديث عبد الله بن نيار عن عمرو بن شاس ليس هو متصل لأن عبد الله بن نيار يروي عنه ابن أبي ذئب أو قال يروي عنه القاسم بن عباس شك أبو الفضل لا يشبه أن يكون رأى عمر بن شاس» [(٤)] وعلى هذا فالحديث منقطع.

ثم جاءت متابعة أخرى، عند ابن عساكر. [(٥)] وفيها موسى بن عمير القرشي مولى آل جعدة متروك، وكذبه أبو حاتم[(٦)] وكذا فيه عباد بن يعقوب هو الرواجني، قال الحافظ: «صدوق رافضي». [(٧)]

فهي متابعة فاسدة لا تصلح ومن هنا يتبين لنا عدم صحة هذا الحديث.

ثامنًا: حديث: «علي لحمه من لحمي»

مما استدلت به الرافضة على أن الرسول ﷺ وعلي بن أبي طالب ﷺ بمنزلة واحدة هذا

---

(١) تعجيل المنفعة (١/ ٣٣٤).

(٢) (٥/ ٢١٤).

(٣) (٦/ ٢٨٤).

(٤) تاريخ ابن معين للدوري (١/ ٩٢).

(٥) تاريخ دمشق (٤٢/ ٢٠٣).

(٦) الجرح (٨/ ١٥٥)، والتقريب (٧٠٤٦).

(٧) التقريب (٣١٧٠).

الحديث[١] والذي أورده الحلي تحت عنوان: نفس رسول الله ﷺ ودمه من دمه ولحمه من لحمه، ثم قال: «روى ابن عباس في كتاب المناقب قال: قال رسول الله ﷺ: هذا علي بن أبي طالب لحمه من لحمي ودمه من دمي، وهو بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي، وقال: يا أم سلمة أشهدي واسمعي هذا علي هذا أمير المؤمنين وسيد المسلمين وعيبة علمي وبابي الذي أوتى منه أخي في الدنيا وخدني في الآخرة ومعي في السنام الأعلى»[٢].

الرد

استدلال الرافضة بهذا الحديث استدلال باطل فالحديث لم يصح عن رسول الله ﷺ فقد جاء **عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لأم سلمة: «هذا علي بن أبي طالب لحمه من لحمي ودمه من دمي وهو مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»**

أخرجه الطبراني في الكبير[٣] وابن عدي في الكامل[٤] وابن عساكر في تاريخ دمشق [٥] دمشق[٥] وفي سندهم جميعاً الحسن بن الحسين العرني، قال ابن حبان: «يأتي عن الأثبات بالملزقات، وقال أبو حاتم لم يكن بصدوق عندهم وكان من رؤوساء الشيعة، وقال ابن عدي: لا يشبه حديثه حديث الثقات»[٦]. ثم لو صح هذا الحديث فغاية ما فيه أن عليًّا من قرابة رسول الله ﷺ فلحمه من لحمه ودمه من دمه وليس هذا مختصًّا بعلي فأقرباء الرسول ﷺ كثر، فبماذا استحق علي الأمامة عليه.

---

(١) انظر: الغدير للأميني (١/ ٣٣٨) والأربعين في إمامة الأئمة الطاهرين للشيرازي ص(٨٨).

(٢) كشف اليقين (٢٨٠).

(٣) ح: (١٢٣٤١).

(٤) (٣/ ٥٣٦)

(٥) (١/ ٣٣٥)

(٦) انظر: لسان الميزان (٢/ ٢٤١).

تاسعاً: حديث من سب علياً فقد سبني.

وقد استشهدت به الرافضة على أن علياً بمنزلة رسول الله ﷺ، وقد أروده عبد الحسين الموسوي في كتابه المراجعات مستشهداً به على إمامة علي بن أبي طالب[1]

الـرد

هذا الحديث لم يصح عن رسول الله ﷺ وهو **عن أبي عبد الله الجدلي قال: دخلت على أم سلمة فقالت لي: أيسب رسول الله فيكم؟ قلت: معاذ الله؟ أو سبحان الله أو كلمة نحوها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول:«من سب علياً فقد سبني »**.

رواه أحمد في المسند[2] وفي فضائل الصحابة[3] والنسائي في الخصائص [4] والحاكم في المستدرك[5] وقال:« صحيح»، ووافقه الذهبي، وابن عساكر في التاريخ[6] وقال الهيثمي في في مجمع الزوائد: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير أبي عبد الله الجدلي وهو ثقة»[7].

قلت: وهو من رواية إسرائيل عن أبي إسحاق السبيعي وهو قد اختلط ثم هو مدلس وقد رواه بالعنعنة وفيه أمر آخر أن أبا عبد الله الجدلي وُصِف بالغلو في التشيع، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة، وقال: «ويستضعف في حديثه وكان شديد التشيع [8] .

---

(١) المراجعات (١٦٨).

(٢) ح: (٢٦٧٩١).

(٣) ح: (١٠١١).

(٤) ح: (٩٠).

(٥) (٣/ ١٢١).

(٦) (٤٢/ ٢٦٦، ٢٦٧).

(٧) (٩/ ١٣٠).

(٨) الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢٢٨).

وكذلك قال في التقريب: «ثقة رمي بالتشيع»[1].

على أن الحديث رواه أيضاً عن أبي إسحاق فطر بن خليفة.

رواه ابن أبي شيبة في المصنف[2] والطبراني في الكبير[3] وفي الصغير[4]. وابن عساكر في التاريخ[5] على أنه لا يفرح به ففطر بن خليفة أيضاً شيعي[6].

وجاء من حديث زيد بن أرقم، أخرجه الطبراني في الأوسط[7]وفي سنده أحمد بن محمد بن الحجاج المصري، قال ابن عدي: «كذبوه وأنكرت عليه أشياء»[8] وكذا فيه عمرو بن ثابت أبي المقدام، قال عنه الحافظ: «ضعيف رمي بالرفض»[9]، وكذا فيه يزيد بن أبي زياد الهاشمي قال الحافظ: «ضعيف، كبر فتغير وصار يتلقن، وكان شيعياً».[10]

عاشراً: حديث: «علي مني وأنا من علي»

استدلت الرافضة بهذا الحديث على أن علياً بمنزلة رسول الله ﷺ وأنه مساو له إلا في النبوة وقد أورده الحلي مستدلاً به على إمامة علي حيث قال: «من مسند أحمد بن حنبل، وفي

---

(١) التقريب (٨٢٦٩).

(٢) ح: (٧٣٧).

(٣) ح: (٧٣٧).

(٤) ح: (٨٢٢).

(٥) (٤٢/ ٢٦٦).

(٦) انظر: التقريب (٥٤٧٦).

(٧) ح: (٣٤٤).

(٨) الكامل (١/ ٢٠١).

(٩) التقريب (٥٠٣٠).

(١٠) المصدر نفسه (٧٧٦٨).

الصحاح الستة، عن النبي ﷺ من عدة طرق: «إن علياً مني وأنا من علي، وهو ولي كل مؤمن بعدي، لا يودي عني إلا أنا أو علي»(١)

وجه الاستدلال:

ببين محمد المظفر وجه دلالة الحديث بقوله: «ودلالة الحديث على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ظاهرة لأن جعل كل من النبي ﷺ وعلي عليه السلام بعضاً من الآخر دليل على اتحادهما بالمزايا والفضل والإمامة وبهذا يعلم أنه أراد الإمامة بقوله: «وهو ولي كل مؤمن» إذ لا يصلح إرادة غيرها في المقام»(٢).

الرد

إن استشهاد الرافضة بقول الرسول « **علي مني** » على أن علياً بمنزلة رسول الله ﷺ استشهاد باطل؛ لأن النبي ﷺ قد قال هذا اللفظ لعلي ولغيره فهو ليس من خصائصه فقد قالها النبي ﷺ للأشعريين «**هم مني وأنا منهم**»(٣) وقال عن جليبيب: «**هو مني وأنا منه**»(٤) يقول يقول ابن تيمية: «إن قوله لعلي: « **أنت مني وأنا منك** » ليس من خصائصه، بل قال ذلك للأشعريين، وقاله لجليبيب، وإذا لم يكن من خصائصه، بل قد شاركه في ذلك غيره من هو دون الخلفاء الثلاثة في الفضيلة، لم يكن دالاً على الأفضلية ولا على الإمامة»(٥).

وأما الألفاظ الأخرى والتي استشهدوا بها فهي لا تصح وإليك بيان ذلك:

الحديث الأول: عن حبشي بن جنادة قال: قال رسول الله ﷺ: «علي مني وأنا من علي ولا

---

(١) نهج الحق ص(٢١٨).

(٢) فضائل أمير المؤمنين وإمامته (٢/ ٢٧٣).

(٣) أخرجه البخاري ح: (٢٤٨٦)، ومسلم ح: (٢٥٠٠).

(٤) أخرجه مسلم ح: (٢٤٧٢).

(٥) منهاج السنة النبوية (٥/ ٣٠).

يؤدي عني إلا أنا أو علي».

أخرجه الترمذي[١] وابن ماجه في سننه[٢] وابن أبي شيبة في المصنف[٣] وأحمد في المسند[٤] وفي فضائل الصحابة[٥] وابن أبي عاصم في السنة[٦] والنسائي في الخصائص[٧] والطبراني في والطبراني في الكبير[٨] وابن عدي في الكامل[٩] في ترجمة حبشي بن جنادة وابن عساكر في التاريخ[١٠] والذهبي في تذكرة الحفاظ[١١] وفي تاريخ الإسلام[١٢] كلهم عن شريك بن عبد الله عن أبي إسحاق السبيعي عن حبشي، وشريك بن عبد الله النخعي سيء الحفظ[١٣] وأبو إسحاق السبيعي مدلس[١٤] وقد عنعنه.

---

(١) ح: (٣٧١٩) وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

(٢) ح: (١١٩).

(٣) (١٢/ ٥٩).

(٤) ح: (١٧٥٤٥).

(٥) ح: (١٠٢٣).

(٦) ح: (١٣٢٠).

(٧) ح: (٦٨).

(٨) (٤/ ١٩).

(٩) (٢/ ٢٩٤).

(١٠) (٤٢/ ٣٤٥).

(١١) (ص٤٥٥).

(١٢) (٢/ ١٩٥).

(١٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٧٠).

(١٤) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٠)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٥٥).

وله طريق آخر عند أحمد في المسند [1] وفي فضائل الصحابة [2] والنسائي في الخصائص[3] وابن عساكر في التاريخ[4] وفيه عنعنة أبي إسحاق السبيعي ومداره عليه كما تقدم.

وله طريق آخر عند الطبراني في المعجم الكبير [5] من طريق قيس بن الربيع عن أبي إسحاق، وقيس بن الربيع أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه وكان شيعياً[6].

وله طريق آخر أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان[7] وابن عساكر في التاريخ[8] ومداره ومداره على محمد بن حميد الرازي وهو حافظ متهم بسرقة الحديث كما في التقريب.[9]

الحديث الثاني: عن عمران بن حصين ﷺ وفيه قول رسول الله ﷺ «إن علياً مني وأنا منه وهو ولي كل مؤمن من بعدي»

رواه الترمذي وقال: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان»[10].

---

(١) ح: (١٧٥٤٦ و١٧٥٤٧).

(٢) (٢/ ٥٩٤).

(٣) ح: (٧٣).

(٤) (٤٢/ ٣٤٥-٣٤٦).

(٥) ح: (٣٥١٣).

(٦) انظر: التقريب (٥٦٠٨).

(٧) (١/ ٢٥٣).

(٨) (٤٢/ ٣٤٦).

(٩) (٥٨٧١).

(١٠) ح: (٣٧١٢).

قلت: وجعفر بن سليمان، قال الذهبي في الميزان: «كان من العلماء الزهاد على تشيعه، وقال ابن سعد: ثقه فيه ضعف وكان يتشيع وقال أحمد بن المقدام: كنا في مجلس يزيد بن زريع فقال: من أتى جعفر بن سليمان وعبد الوارث فلا يقربني، وكان جعفر ينسب إلى الرفض» [1] الرفض»[1] ورواه أحمد في المسند[2] من حديث بريدة، وفي سنده الأجلح الكندي، قال الحافظ: «صدوق شيعي»[3]وقال الذهبي في الميزان: «قال النسائي:ضعيف له رأي سوء، وقال ابن عدي: صدوق شيعي، وقال الجوزجاني: مفتر » [4] ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده[5]ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه[6] عن البراء في أحدهما جعفر بن سليمان ومر، وفي وفي الثاني: انقطاع بين يونس بن أبي إسحاق والبراء، ورواه النسائي في الخصائص [7] وفيه أيضاً جعفر، ورواه الحاكم في المستدرك وقال: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[8] وفيه وفيه أيضاً جعفر، ورواه الطبراني كما في مجمع البحرين[9] وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد من طريقين، قال في الأول: «رواه أحمد والبزار باختصار وفيه الأجلح الكندي وثقه ابن معين وغيره، وضعفه جماعة وبقية رجال أحمد رجال الصحيح»، ثم قال في الآخر: «رواه الطبراني في

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٤٠٨)

(٢) ح: (١٩٩٤٢).

(٣) التقريب (٢٨٥).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٧٨).

(٥) (ح:٨٢٩).

(٦) (ح:١١).

(٧) (ص ٩٧).

(٨) (٣/ ١١٠-١١١)

(٩) (٦/ ٢٨٦-٢٨٧).

الأوسط وفيه جماعة لا أعرفهم وحسين الأشقر ضعفه الجمهور ووثقه ابن حبان»[(١)].

وحسين الأشقر، قال الحافظ: «صدوق يهم ويغلو في التشيع»[(٢)] وفيه عنعنة أبي إسحاق وهو وهو مدلس والآخر فيه سعاد بن سليمان، قال الذهبي في الميزان: «قال أبو حاتم: شيعي ليس بالقوي».[(٣)]

١٠-الأحاديث الواردة في محبة علي:

تستدل الرافضة بالأحاديث الواردة في محبة علي والتي تربط بين محبة علي ومحبة رسول الله ﷺ على أن علياً بمنزلة رسول الله ﷺ وأنه الأحق بالإمامة من بعده.

يقول حسن المصطفوي: «علي بمنزلة رسول الله ﷺ وقد ذكرنا أحاديث في أبواب متفرقة تدل على اشتراكهما وتساويهما في آثار وأحكام وموضوعات هذه خلاصتها» ثم ذكر حديث «من أحب علياً فقد أحبني ومن أبغض علياً فقد أبغضني» وحديث: «حبيبك حبيبي وعدوك عدوي»[(٤)].

ويبين محمد المظفر سبب كثرة ما ورد في حب علي وأهل البيت ووجه دلالة ذلك فيقول: «وإذا تأملت كثرة ما ورد في الترغيب بحبهم، والتحذير من بغضهم، والوصية فيهم بالكيفيات المختلفة، والوجوه المتعددة لعلمت أن ذلك لم يكن إلا لأمر في الأصحاب، وإلا لو كانوا كما يظن الظانون لما احتاجوا إلى ذلك لقضاء العادة بحبهم لأهل البيت عليهم السلام واحترامهم لهم لقربهم من رسول الله ﷺ فضلاً عن أهليتهم في أنفسهم وكثرة آثار علي في

---

(١) (٩/ ١٧٢-١٧٣).

(٢) التقريب (١٣١٨).

(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ١١٨).

(٤) الحقائق في تاريخ الإسلام ص(٨٠).

الإسلام فلا بد أن يكون النبي ﷺ قد علم ما نقوله من بغض غالب الأصحاب لهم وظلمهم إياهم وأن النفاق قد فشا فيهم وانقلبوا على الأعقاب، بل لو تأمل المنصف أخبار حبهم وبغضهم لم يفهم منها إلا إرادة وجوب التمسك بهم، فهي بيان لإمامتهم ولسان في وجوب اتباعهم وحرمة مخالفتهم وإلا فالحب والبغض من حيث هما ليسا بتلك الأهمية التي اشتمل عليها الكتاب والسنة»[1]

الرد

مما لا شك فيه أن محبة أهل بيت النبي ﷺ ومنهم علي بن أبي طالب أمر لا منازع فيه والأحاديث الدالة على هذا المقصود عند أهل السنة والجماعة كثيرة وأهل السنة يتولون عليًّا وأهل البيت ويحبونهم، ولكن هذه المحبة لا تقتضي أفضليتهم على غيرهم ولا استحقاقهم الخلافة بعد رسول الله ﷺ، وهذه الأحاديث التي استشهد بها المخالفون لم تثبت، وإليك بيان ذلك.

الحديث الأول: **عن ابن عباس قال: بعثني النبي ﷺ إلى علي بن أبي طالب فقال: «أنت سيد في الدنيا وسيد في الآخرة من أحبك فقد أحبني وحبيبك حبيبي وحبيبي حبيب الله، وعدوك عدوي، وعدوي عدو الله الويل لمن أبغضك من بعدي»**[2]

رواه القطيعي في زوائد فضائل الصحابة لأحمد[3] والخطيب في التاريخ[4] وابن عساكر في التاريخ[5] وابن الجوزي في العلل وقال: «حديث لا يصح عن رسول الله ومعناه صحيح

---

(١) فضائل أمير المؤمنين وإمامته (٢/ ٣٧٧).

(٢) أورده عبد الحسين شرف الدين في كتابه المراجعات ص(١٦٩).

(٣) ح: (١٠٩٢).

(٤) تاريخ بغداد (٤/ ٤١).

(٥) تاريخ دمشق (٤٢/ ٢٩٢).

فالويل لمن تكلف في وضعه»[1] والحاكم في المستدرك وقال: «صحيح على شرط الشيخين»[2] وعلق عليه الذهبي فقال: «هذا وإن كان رواته ثقات فهو منكر ليس ببعيد من الوضع، وإلا لأي شيء حدث به عبد الرزاق سراً ولم يجسر أن يتفوه به لأحمد وابن معين والخلق الذين رحلوا إليه وأبو الأزهر ثقة ذكر أنه رافق عبد الرزاق إلى قرية له إلى صنعاء قال: فلما ودعته قال: قد وجب حقك علي وأنا أحدثك بحديث لم يسمعه مني غيرك فحدثني والله بهذا الحديث لفظاً»[3]

وقد ذكر الحاكم إنكار ابن معين لهذا الحديث، وقوله: «أين هذا الكذاب النيسابوري الذي يذكر عن عبد الرزاق هذا الحديث[4] وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال ترجمة عبد الرزاق وقال: «أوهى ما أتى به حديث –فذكر الحديث– »[5]

الحديث الثاني: **عن سلمان الفارسي مرفوعاً: «من أحب علياً فقد أحبني ومن أبغض علياً فقد أبغضني»**[6]

أخرجه الحاكم في المستدرك[7] وصححه ووافقه الذهبي، وصححه السيوطي في الجامع الجامع الصغير[8] ولا يصح ففي سنده سعيد بن أوس الأنصاري أبو زيد، لينه ابن حبان

---

(١) (١/ ٢٢٢).

(٢) المستدرك (٣/ ١٢٨).

(٣) المستدرك (٣/ ١٢٨).

(٤) المصدر نفسه (٣/ ١٢٨).

(٥) (٢/ ٦١٣).

(٦) أورده الحلي في كتابه نهج الحق ص (٢٥٩).

(٧) (٣/ ١٣٠).

(٨) ح: (١٠٩٠٧).

وكذبه الأنصاري وقال أبو حاتم: صدوق[1] ولذا عبر ابن حجر بقوله: «صدوق له أوهام ورمي بالقدر»[2] وفي سنده عوف وهو ابن أبي جميلة الأعرابي قال محمد بن بشار: كان عوف قدرياً رافضياً شيطاناً، وقال جعفر بن أبي سليمان: كانت فيه بدعتان كان قدرياً وكان شيعياً.[3]

فعلى هذا فلا يصح سنده، والله أعلم.

الحديث الثالث: **عن أم سلمة قالت: أشهد أني سمعت رسول الله ﷺ يقول:** «**من أحب علياً فقد أحبني ومن أحبني فقد أحب الله ومن أبغض علياً فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله**»[4]

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير[5] وابن عساكر في التاريخ[6] وقال الهيثمي في مجمع مجمع الزوائد «وإسناده حسن»[7].

قلت: وليس الأمر كذلك فمدار السند على فطر بن خليفة وقد قال الجوزجاني: زائغ غير ثقة، وقال الإمام أحمد ثقة صالح إلا أنه يتشيع، وقال أبو بكر ابن عياش: «ما تركت الرواية عنه إلا لسوء مذهبه، وقال ابن معين: خشبي مفرط»[8]

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ١٢٦-١٢٧).

(٢) التقريب (٢٢٨٥).

(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٠٥).

(٤) أورده عبد الحسين شرف الدين في كتابه المراجعات ص(١٦٨).

(٥) ح: (٩٠١).

(٦) (٤٢/ ٢٧١).

(٧) (٩/ ١٣٢).

(٨) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٦٤).

فهذه رواية صاحب بدعة التشيع، ولا تقبل روايته طالما كانت معضدة لبدعته على ما قرره أهل الاصطلاح.

الحديث الرابع: عن ابن مسعود مرفوعاً: «من أحبني فليحب علياً ومن أبغض علياً فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله عز وجل ومن أبغض الله أدخله النار».

أخرجه الخطيب في ترجمة موسى بن سهل الراسبي وقال: «أحد المجهولين، وهذا حديث موضوع الإسناد، والحمل فيه عندي على إسماعيل بن علي [1] »، وأخرجه ابن عساكر في التاريخ[2] قلت: وإسماعيل هو ابن علي الخزاعي، قال الذهبي: «متهم، بأتي بأوابد»[3].

الحديث الخامس: عن سلمان الفارسي أن رسول الله ﷺ قال لعلي: «محبك محبي ومبغضك مبغضي»

أخرجه الطبراني[4] وابن عساكر في التاريخ [5] قال الهيثمي: «وفيه عبد الملك الطويل وثقه ابن حبان وضعفه الأزدي وبقية رجاله وثقوا »[6] وعبد الملك الطويل قال أبو حاتم: مجهول، وقال الذهبي: لا يدرى من هو، وقال الأزدي: منكر الحديث [7] وفيه غير ما ذكر زاذان أبو عمر الكندي صدوق شيعي[8] قال ابن عدي: «وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل،

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/ ٣٢)

(٢) (٤٢/ ٢٨٣-٢٨٤).

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٢٣٨).

(٤) ح: (٦٠٩٧).

(٥) (٤٢/ ٢٦٩، ٢٩١).

(٦) مجمع الزوائد (٩/ ١٣٢).

(٧) انظر: الجرح (٢/ ٢/ ٣٧٦) ميزان الاعتدال (٢/ ٦٦٥) ولسان الميزان (٤/ ٧١).

(٨) التقريب (١٩٨٨).

وكنا نتهم به جعفر بن أحمد بن بيان وكان رافضيا»[1] وكذا فيه عمرو بن خالد الواسطي: وهو كذاب يضع الحديث.[2]

الحديث السادس: عن أبي رافع أن رسول الله ﷺ قال لعلي: «من أحبه فقد أحبني ومن أحبني فقد أحبه الله ومن أبغضه فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله».

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير[3] وضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد[4] وأعله بحرب بحرب بن الحسن الطحان ويحيى بن يعلى الأسلمي وضعفهما[5] وفيه غير ما ذكر محمد بن عبيد الله بن أبي رافع شيعي متروك متهم، قال الذهبي: «قال البخاري: محمد بن عبيد الله بن أبي رافع مولى النبي ﷺ عن داود بن الحصين: منكر الحديث، وقال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم: منكر الحديث جداً ذاهب».[6]

الحديث السابع: عن علي أن النبي ﷺ أخذ بيد الحسن والحسين فقال: «من أحبني وأحب هذين وأباهما وأمهما كان معي في درجتي يوم القيامة»[7]

أخرجه الترمذي في سننه وقال: «حسن غريب»[8] ورواه عبد الله بن أحمد في زوائد

---

(١) الكامل في الضعفاء (٢/ ١٥٨).

(٢) انظر: لسان الميزان (٢/ ١٠٩).

(٣) ح: (٩٤٧).

(٤) (٩/ ١٣١).

(٥) انظر: لسان الميزان (٢/ ١٨٤).

(٦) ميزان الاعتدال (٣/ ٦٣٥).

(٧) أورده الحلي في كتاب نهج الحق ص (٢٥٩).

(٨) ح: (٣٧٣٣).

المسند[1] وفي فضائل الصحابة[2] والطبراني في الكبير[3] وفي المعجم الصغير[4]وأبو نعيم في في أخبار أصبهان[5] والخطيب في التاريخ[6] وابن الأثير في أسد الغابة [7] وذكره الذهبي في في الميزان[8] كلهم من طريق علي بن جعفر بن محمد قال الذهبي في الميزان: «حديثه منكر جداً وما صححه الترمذي ولا حسنه»[9]، وذكره ابن حجر في التهذيب وقال: «له في الترمذي حديث واحد في الفضائل واستغربه»[10]، وقال الألباني في ضعيف الجامع: «منكر» [11] وقال أحمد شاكر في تعليقه على المسند: «إسناد حسن» ثم قال: «علي بن جعفر لم يذكره أحد بجرح ولا توثيق »[12]، قلت: قال الحافظ في التقريب: «علي بن جعفر بن محمد مقبول»[13]، قلت: واصطلاح الحافظ في ذلك كما بينه في مقدمة التقريب أي حيث يتابع وإلا فلين الحديث أي غير مقبول ضعيف، فإذا انفرد من قليل الرواية وهو مع ذلك مجهول الحال لم يوثق أو يجرح ثم

---

(1) ح: (٥٧٦).

(2) ح: (١١٨٥).

(3) ح: (٢٦٥٤).

(4) ح: (٩٦٠).

(5) (١/ ١٩١).

(6) (١٢/ ٢٨٧).

(7) (٣/ ٦٠٧).

(8) (٣/ ١١٧).

(9) (٣/ ١١٧).

(10) (٧/ ٢٩٣)

(11) ح: (٥٣٥٠).

(12) (٢/ ٢٥).

(13) (٢٣٣).

لا يرو ذلك غيره فلا يقبل ذلك منه، ولذا قال الألباني عنه: مجهول[1].

الحديث الثامن: عن عائشة وعبد الله بن عمرو واللفظ لعائشة قالت: قال رسول الله ﷺ وهو في بيتها لما حضره الموت: «ادعوا إلي حبيبي» فدعوت له أبا بكر، فنظر إليه ثم وضع رأسه ثم قال: «ادعوا حبيبي»، فدعوا له عمر، فلما نظر إليه وضع رأسه، ثم قال: «ادعوا حبيبي» فقلت ويلكم: أدعوا له علي بن أبي طالب فوالله ما يريد غيره،فلما رآه فرد الثوب الذي كان عليه ثم أدخله فيه فلم يزل محتضنه حتى قبض ويده عليه».

وفي لفظ زيادة عند ابن عدي: «فقيل لعلي ما قال؟ قال: علمني ألف باب يفتح كل باب ألف باب».

وفي لفظ: فأعرض عنه بدل وضع رأسه.

أخرجه ابن عدي في الكامل [2] وابن عساكر في التاريخ [3] وابن الجوزي وقال: «قال الدارقطني: تفرد به إسماعيل عن عبد الله بن مسلم قال أحمد بن حنبل: حدث بأحاديث موضوعة فتركناه، وقال يحيى: هو كذاب، وقال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات، وهو متروك، وفي الصحيح عن عائشة: قبض رسول الله بين سحري ونحري» [4] والحديث رواه ابن حبان في المجروحين[5] وذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة وقال: «رواه الدارقطني عن عن عائشة مرفوعاً، قال ابن الجوزي: موضوع، وقال الدارقطني: غريب تفرد به مسلم بن كيسان الأعور وتفرد به إسماعيل بن أبان الوراق وقال في اللآلئ: ومسلم روى له الترمذي

---

(١) السلسلة الضعيفة ح: (٣١٢٢).

(٢) (٢/ ٨٥٦).

(٣) (٤٢/ ٣٩٣).

(٤) الموضوعات (٢/ ١٧٥-١٧٦) ح: (٧٣٤).

(٥) (٢/ ١٤).

وابن ماجه وهو متروك وإسماعيل من شيوخ البخاري وقد رواه ابن عدي من طريق أخرى عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً»[1]

قلت: ومسلم بن كيسان ذكره الذهبي فقال: «قال الفلاس والنسائي وغيره: متروك وقال أحمد: لا يكتب حديثه، وقال البخاري: يتكلمون فيه، وقال يحيى: ليس بثقة زعموا أنه اختلط –وأشار الذهبي لهذا الحديث– »[2]

وذكره الذهبي ترجمة ابن لهيعة وقال: «قال ابن عدي: لعل البلاء فيه من ابن لهيعة فإنه كان مفرطاً في التشيع »[3] ورواه ابن الجوزي في العلل وقال: «هذا حديث لا يصح ابن لهيعة ذاهب الحديث»[4]

قلت: وفي سنده ابن لهيعة وهو ضعيف ومدلس [5]ثم أورده الذهبي أيضاً في ترجمة حي بن عبد الله المصري وقال: قال ابن عدي: ولابن لهيعة بضعة عشر حديثاً عامتها مناكير منها – فذكر هذا الحديث–[6]

الحديث التاسع: عن أبي برزة[7] قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى عهد إلي عهداً في

---

(١) (ص ٣٧٧).

(٢) انظر ميزان الاعتدال (٤/ ١٠٦).

(٣) انظر: المصدر نفسه (٢/ ٤٨٢).

(٤) العلل المتناهية (١/ ٢٢١) ح: (٣٤٧).

(٥) التقريب (٣٥٨٧).

(٦) انظر ميزان الاعتدال (١/ ٦٢٤).

(٧) نضلة بن عبيد، أبوبرزة الأسلمي، صحابي مشهور، أسلم قبل الفتح، وغزا سبع غزوات، مات سنة ٦٥هـ. انظر: الاستيعاب (٤/ ١٤٩٥)، والإصابة (٦/ ٣٤١).

علي فقلت: يارب بينه لي، فقال: اسمع، فقلت: سمعت، فقال: إن علياً راية الهدى، وإمام أوليائي، ونور من أطاعني، وهو الكلمة التي ألزمتها المتقين، من أحبه أحبني، ومن أبغضه أبغضني، فبشره بذلك، فجاء علي فبشرته، فقال: يا رسول الله أنا عبد الله، وفي قبضته فإن يعذبني فبذنبي، وإن يتم لي الذي بشرني به فالله أولى بي، قال: قلت: اللهم أجل قلبه واجعل ربيعه الإيمان، فقال الله: قد فعلت به ذلك، ثم إنه رفع إلي أنه سيخصه من البلاء بشيء لم يخص به أحداً من أصحابي، فقلت: يا رب أخي وصاحبي فقال: إن هذا شيء قد سبق، أنه مبتلى ومبتلى به».

أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء[1] وابن الجوزي في العلل وقال: «هذا حديث لا يصح وأكثر رواته مجاهيل »[2]، وفي سنده علي بن السراج المصري قال الذهبي: «قال الدارقطني: كان يحفظ الحديث وكان يشرب ويسكر»[3]، وكذا فيه لاهز بن عبد الله قال الذهبي: «قال ابن ابن عدي: بغدادي مجهول يحدث عن الثقات بالمناكير –فذكر له هذا الحديث– وقال: هذا باطل، قاله ابن عدي، قلت: إي والله من أبرد الموضوعات وعلي فلعن الله من لا يحبه »[4]، وقد رواه أبو نعيم بسند آخر[5] وفيه زيادات وفي سنده عباد بن سعيد بن عباد الجعفي ذكره له الذهبي هذا الحديث في ترجمته ثم قال: «فهذا باطل والسند إليه ظلمات»[6]، وكذا فيه

---

(١) (١/ ٦٦).

(٢) (١/ ٢٣٩) ح: (٣٨١).

(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ١٣١).

(٤) المصدر نفسه (٤/ ٣٥٦).

(٥) (١/ ٦٦).

(٦) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٦٦).

صالح بن أبي الأسود قال الذهبي في الميزان [1]« واه » ورواه الخطيب في التاريخ [2] وابن عساكر في تاريخ دمشق وقال: «هذا الخبر مرسل»[3] وابن عدي في الكامل وقال: «وهذا بهذا الإسناد باطل وهو منكر الإسناد منكر المتن»[4]

الحديث العاشر: حديث: «يا علي طوبى لمن صدقك»

هذا الحديث من الأدلة التي ساقها المخالفون على إمامة علي ﷺ ولفظه كما أورده الحلي: «عن عمار بن ياسر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يا علي إن الله تعالى زينك بزينة لم يزين العباد بزينة أحب إليه منها زهدك في الدنيا وبغضها إليك وحبب إليك الفقراء فرضيت بهم أتباعاً ورضوا بك إماماً يا علي طوبى لمن أحبك وصدق عليك والويل لمن أبغضك وكذب عليك، أما من أحبك وصدق عليك فإخوانك في دينك وشركاؤك في جنتك وأما من أبغضك وكذب عليك فحقيق على الله أن يقيمه يوم القيام مقام الكاذبين»[5].

كما أورده ابن طاوس في كتابه الطرائف مستدلاً به على إمامة علي ﷺ حيث قال: «ومن مسند أحمد بن حنبل عن عمار بن ياسر أنه سمع النبي ﷺ يقول لعلي: يا علي طوبى لمن أحبك وصدق فيك وويل لمن أبغضك وكذب فيك»[6].

الرد: هذا الحديث لم يصح عن رسول الله ﷺ وقد جاء عن **عمار بن ياسر قال**: **سمعت**

---

(١) (٢/ ٢٨٨).

(٢) (١٤/ ٩٨).

(٣) (٤٢/ ٣٣).

(٤) (٧/ ٢٦٠٠).

(٥) نهج الحق (٢٤٥)

(٦) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف ص(٦٩).

رسول الله ﷺ يقول لعلي: «يا علي طوبى لمن أحبك وصدق فيك وويل لمن أبغضك وكذب فيك» .

رواه الحاكم في المستدرك، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه » وتعقبه الذهبي قائلاً: «بل سعيد وعلي متروكان»[1]. ورواه أحمد في فضائل الصحابة[2] ورواه أبو يعلى في مسنده [3] ورواه ابن الجوزي في العلل، وقال: «لا يصح قال البخاري: علي بن الحزور عنده عجائب، وقال السعدي: ذاهب، وقال الدارقطني: ضعيف»[4] ورواه الخطيب في التاريخ [5]ورواه الطبراني الطبراني في الأوسط [6] وأبو نعيم في الحلية [7] وابن عساكر في التاريخ [8] والذهبي في الميزان.[9] وكلهم من طريق علي بن الحزور، قال في الميزان: «قال البخاري: فيه نظر، وقال يحيى: لا يحل لأحد أن يروي عنه، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن عدي: هو من متشيعة الكوفة والضعف على حديثه بين»[10] وفيه سعيد هو بن محمد الوراق، قال في الميزان: قال الدارقطني: متروك، وقال ابن

---

(١) (٣/ ١٣٥).

(٢) ح: ١١٦٢

(٣) ح: (١٦٠٢).

(٤) انظر: العلل (١/ ٢٤٤).

(٥) (٩/ ٧٢).

(٦) المعجم الأوسط حديث رقم (٢٢٤٦).

(٧) (١/ ٧١).

(٨) (٤٢/ ٢٨١).

(٩) (٣/ ١١٨).

(١٠) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ١١٨).

عدي: يتبين الضعف على رواياته، وقال ابن سعد وغيره: ضعيف، وقال النسائي: ليس بثقة[1] ولذا أعله الهيثمي في مجمع الزوائد بأن علي بن الحزور متروك شديد التشيع[2].

وجاء أيضاً من حديث علي ﷺ: رواه ابن عساكر في التاريخ [3] وابن الأثير في أسد الغابة[4] أيضاً من طريق علي بن الحزور وقد تقدم، وفيه أيضاً يحيى بن هاشم السمسار وهو كذاب يضع الحديث[5].

وبالجملة فالحديث باطل موضوع كذب، قال ابن كثير: «وقد روي في هذا المعنى أحاديث كثيرة موضوعة لا أصل لها»[6]

١١ـ حديث دفع الراية لعلي في خيبر.

من الأدلة التي استدلت بها الوافضة على إمامة علي بن أبي طالب ﷺ حديث دفع الراية لعلي يوم خيبر، وقد أورده الحلي في كتابه «نهج الحق» فقال وهو يسرد أدلته على إمامة علي ﷺ: «العاشر: في مسند أحمد من عدة طرق وصحيحي مسلم والبخاري من طرق متعددة وفي الجمع بين الصحاح الستة أيضاً عن عبد الله بن بريدة قال: سمعت أبي يقول: حاصرنا خيبر، وأخذ اللواء أبو بكر، فانصرف ولم يفتح له، ثم أخذه عمر من الغد فرجع، ولم يفتح له، وأصاب الناس يومئذ شدة وجهد، فقال رسول الله ﷺ إني دافع الراية غداً إلى رجل يحب الله

(١) انظر: المصدر نفسه (٢/ ١٥٦).

(٢) (٩/ ١٣٢).

(٣) (٤٢/ ٩٣ - ٢٩٤).

(٤) (٣/ ٥٩٨).

(٥) انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٤١٢).

(٦) البداية والنهاية (٧/ ٣٥٦).

ورسوله، ويحبه الله ورسوله، كرار غير فرار، لا يرجع حتى يفتح الله له، فبات الناس يتداولون ليلتهم، أيهم يعطاها، فلما أصبح الناس غدوا إلى رسول الله ﷺ كلهم يرجو أن يعطاها، فقال: أين علي بن أبي طالب؟ فقالوا: إنه أرمد العين، فأرسل إليه فأتى، فبصق رسول الله ﷺ في عينيه، ودعا له، فبرئ، فأعطاه الراية ومضى علي فلم يرجع حتى فتح الله على يديه.»(١)

ويعلق محمد المظفر على هذا الحديث بعد إيراده له، فيقول: «إن هذا الحديث منقصة للشيخين كما هو كمال وفضيلة لأمير المؤمنين علي؛ لأنه مدحه بهذا المدح بعد انصرافهما باللواء صريح بالتعريض فيهما وأنهما ليسا على ذلك الوصف، فهما لا يحبان الله ورسوله ولا يحبهما الله ورسوله، وهما فراران غير كرارين كما لا يخفى على من لحظ النظائر، فإن من أرسل رسولاً بمهمة له ولم يقض المهمة فقال: لأبعثن رسولاً حازماً يقضي المهم ة أحبه ويحبني دل على أن الرسول الأول ليس على هذا الوصف، على أن وصف النبي ﷺ لمن يدفع إليه اللواء بأنه يحب الله ورسوله ويحبانه غير مرتبط في المقام إلا من حيث بيان أن من يحب الله ورسوله لا بد من أن يبذل نفسه في سبيلهما ولا يجبن عند الجهاد، وإن من يحبه الله ورسوله لا يعصيهما بالفرار من الزحف الذي هو من أكبر الذنوب وأسوأ المعاصي، فينبغي أن لا يكون الرجلان بهذا الوصف الجميل، وحينئذ فإذا اختص علي عليه السلام دونهما بحبه لله ورسوله وحبهما له تعين للإمامة إذ كيف يكون إمام الأمة وزعيم الدين من لا يحب الله ورسوله، ولا يحبانه فراراً جباناً»(٢).

الرد

حديث الراية وإعطائها لعلي يوم خيبر من الأحاديث الثابتة الصحيحة عند أهل السنة فعن **سهل بن سعد ﷺ أن رسول الله ﷺ قال يوم خيبر: «لأعطين الراية غداً رجلاً يفتح الله**

---

(١) نهج الحق (٢١٦).

(٢) فضائل أمير المؤمنين وإمامته (٢/ ٢٥٥).

علي يديه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله» قال: فبات الناس يدوكون ليلتهم أيهم يعطاها، فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله ﷺ كلهم يرجو أن يعطاها فقال: «أين علي بن أبي طالب»، فقيل: هو يا رسول الله يشتكي عينيه، قال: «فأرسلوا إليه» فأتى به فبصق رسول الله ﷺ في عينيه ودعا له فبرأ حتى كأن لم يكن به وجع فأعطاه الراية فقال علي: يا رسول الله أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا، فقال: «انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم ثم ادعهم إلى الإسلام وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم». أخرجه البخاري[1] ومسلم.[2]

وجاء الحديث بألفاظ منكرة فيها قصة لانهزام أبي بكر وعمر، والضابط فيها قول العقيلي: «وأما قصة أبي بكر وعمر فليست بمحفوظة ».[3] ومن تلك الروايات:

عن سلمة ﵁ قال: بعث رسول الله أبا بكر برايته إلى بعض حصون خيبر فقاتل فرجع ولم يك فتح وقد جهد ثم بعث عمر فقاتل ثم رجع ولم يك فتح....الحديث.

رواه ابن إسحاق في السيرة[4] والطبراني في المعجم الكبير[5] وابن عدي في الكامل [6] في ترجمة بريدة بن سفيان الأسلمي، والبيهقي في دلائل النبوة[7] وهو حديث منكر، فيه بريدة بن سفيان الأسلمي، قال فيه البخاري: فيه نظر، وقال الدارقطني: متروك، وقال أحمد: بليَّة،

---

(١) ح: (٤٢١٠).

(٢) ح: (٢٤٠٦).

(٣) الضعفاء (٢/ ٢٤٣).

(٤) (٢/ ٣٣٤).

(٥) ح: (٦٣٠٣).

(٦) (٢/ ٤٩٤).

(٧) (٤/ ٢٠٩).

وقال ابن عدي: منكر جداً، وقال السعدي: رديء المذهب جداً [1] وأبوه سفيان بن فروة سكت عليه ابن أبي حاتم في الجرح[2]

ومنها عن ابن عباس بلفظ: بعث رسول الله ﷺ أبا بكر إلى خيبر فهزم فرجع ثم بعث عمر فهزم فرجع يجبن أصحابه ويجبنه أصحابه.

أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير وقال: «عبدالله بن حكيم وأبوه من الغلاة في الرفض وهما ضعيفان في الحديث، وأما قصة أبي بكر وعمر فليست بمحفوظة» [3] وأخرجه ابن عساكر في التاريخ[4]، وعبد الله بن حكيم هذا ذاهب الحديث متروك رافضي غال.[5]

ورواه البزار [6] وعزاه الهيثمي للطبراني، وقال: «وفيه حكيم بن جبير وهو متروك ليس ليس بشيء»[7].

ومنها عن بريدة رواه الإمام أحمد في المسند[8] وفي الفضائل[9] والنسائي في الخصائص[10] الخصائص[10] وابن عساكر في التاريخ [1] وابن الأثير في أسد الغابة [2]و في سنده حسين ابن

---

(١) انظر: الكاشف (١/ ٩٩)، والتقريب (٦٦٧)، والتاريخ الكبير (١/ ١٤١)، والجرح والتعديل (١/ ٢٤٢).

(٢) (٤/ ٢١٩).

(٣) (٢/ ٢٤٣).

(٤) (٤٢/ ٩٧).

(٥) انظر: الجرح (٢/ ٢/ ٤١)، وميزان الاعتدال (٢/ ٤١١).

(٦) ح: (٢٥٤٥).

(٧) مجمع الزوائد (٩/ ١٢٤).

(٨) ح: (٢٣٠٤٣).

(٩) ح: (١٠٠٩).

(١٠) ح: (١٥).

ابن واقد المروزي قال الذهبي: «استنكر أحمد بعض حديثه وحرك رأسه كأنه لم يرضه.. وروى له الذهبي حديثاً فقال: هذا منكر»[٣]

وجاء بلفظ آخر أن النبي أعطى اللواء لعمر فانكشف عمر وأصحابه.

رواه أحمد في المسند [٤] وفي الفضائل [٥] وابن أبي عاصم في السنة [٦] والبزار في مسنده[٧] والنسائي في الخصائص[٨] والحاكم في المستدرك[٩] والبيهقي في الدلائل[١٠] وابن عساكر في التاريخ[١١] وفي سنده ميمون أبي عبد الله وهو ضعيف[١٢]، وكذا عوف بن أبي جميلة قال ابن حجر: «ثقة رمي بالقدر والتشيع»[١٣]

وعلى هذا فإن ما صح في هذا الحديث هو إعطاء الرسول ﷺ الراية لعلي أما ما ورد من

---

(١) (٤٢/ ٨٩).

(٢) (٣/ ٥٩٥).

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٥٤٩).

(٤) ح: (٢٣٠٨١).

(٥) ح: (١٠٣٤).

(٦) ح: (١٣٧٩).

(٧) ح: (٧٧٠).

(٨) ح: (١٦).

(٩) (٣/ ٣٧).

(١٠) (٤/ ٢٠٩).

(١١) (٤٢/ ٩٣).

(١٢) التقريب (٧١٠٠).

(١٣) المصدر نفسه (٥٢٥٠).

قصة انهزام أبي بكر وعمر قبل ذلك فلم تصح، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية معلقاً على الحديث: «وهذا النص كما ترى ليس فيه ذكر لأبي بكر ولا لعمر رضي الله عنهما، ولا ثبتالقول بأن الراية كانت مع واحد منهما، كما لم ترد أي إشارة إلى انهزامهما، بل هذا من الأكاذيب، ولهذا قال عمر ﷺ كما في بعض الروايات الصحيحة فما أحببت الإمارة إلا يومئذ»[١]

والحديث يثبت لعلي بن أبي طالب ﷺ هذه الصفات العظيمة ولكن ذلك لا يستلزم إمامته فإثباتها له لا ينفيها عن غيره، يقول الألوسي: «لا ملازمة يين كونه محباً لله ورسوله ومحبوباً لهما وبين كونه إماماً بلا فصل أصلاً، على أنه لا يلزم من إثباتها له نفيهما عن غيره، كيف وقد قال الله تعالى في حق أبي بكر ورفقائه﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ وقال في حق أهل بدر: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴾ ولا شك أن من يحبه الله يحبه رسوله، ومن يحب الله من المؤمنين يحب رسوله، وقال في شأن أهل مسجد قباء: ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ ﴾ وقال النبي ﷺ لمعاذ: «**يا معاذ إني أحبك** »[٢] ولما سئل: من أحب الناس إليك؟ قال: «**عائشة**»، قيل: ومن الرجال؟ قال: «**أبوها**»[٣]

وإنما نص على المحبة والمحبوبية في حق الأمير مع وجودهما في غيره لنكتة دقيقة تحصل من ضمن قوله: «يفتح الله على يديه» وهي أنه لو ذكر مجرد الفتح لربما توهم أن ذلك غير موجب لفضيلته لما ورد «**أن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر**»[٤] فأزال ذلك التوهم بإثبات بإثبات هاتين الصفتين له، فصار المقصود منه تخصيص مضمون «يفتح الله على يديه» وما ذكر

---

(١) منهاج السنة (٧/ ٣٦٦).

(٢) أحمد ح: (٢٢١٧٢)، وسنن النسائي ح: (١٣٠٣).

(٣) أخرجه البخاري ح:(٣٤٦٢)، ومسلم ح: (٢٣٨٤).

(٤) أخرجه البخاري ح:(٢٨٩٧).

من الصفات لإزالة ذلك التوهم.[1]

فمحبة الله ورسوله فضيلة عظيمة، يقول ابن حزم: «وقد صحت النصوص والإجماع على أن محبة رسول الله لمن أحب فضيلة وذلك كقوله عليه السلام لعلي «**لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله**»[2] وهذه الصفة لم يختص بها علي وحده، كما بينا في الأدلة السابقة، بل شاركه غيره فيها وعلى هذا بطل الاستدلال بهذا الحديث على إمامة علي ﷺ.

١٢ـ أحاديث الوصية.

تستدل الرافضة بهذه الأحاديث على أن علياً هو الإمام بعد رسول الله ﷺ، وقد أورد الحلي هذه الأحاديث مستدلاً بها على إمامة علي، فقال: «عن سلمان، قال يا رسول الله، من وصيك؟ قال: يا سلمان من كان وصي أخي موسى؟ قال: يوشع بن نون، قال: فإن وصيي، ووارثي، يقضي ديني، وينجز موعدي علي بن أبي طالب»[3] كما استشهد بحديث آخر وهو قول رسول الله ﷺ «لكل نبي وصي ووارث وإن وصيي ووارثي علي بن أبي طالب»

وجه الاستدلال:

يبين محمد المظفر وجه دلالة الحديث على إمامة علي فيقول: «الوصية العهد يقال: أوصى إلى فلان بمعنى عهد إليه فإن أطلق متعلق الوصية حكم بشموله لجميع ما يصلح تعلقها به، وإن قيد كما لو قيل: أوصى إليه بأيتامه أو ثلث ماله أو نحوهما اختص به، ومن الواضح أن الرواية من قبيل الأول، فتشمل الوصية بالخلافة بل هي أظهر ما تشمله وتنصرف إليه، بل معنى وصي النبي خليفته والمراد بالوارث إما وارث المنزلة وهو المطلوب أو وارث العلم وهو

---

(١) مختصر التحفة (١٧٠).

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٤/ ١٢٤).

(٣) نهج الحق (٢١٤).

يستدعي خلافته؛ لأن علم الأنبياء ميراث لمن هو أحق بالاتباع والرياسة»[1]

الـرد

إن استشهادالرافضة بأحاديث الوصية استشهاد باطل لعدم صحة الأحاديث الواردة في ذلك

الحديث الأول: عن أنس بن مالك وأبي سعيد الخدري قالا: قال أبو سعيد عن وقال أنس قلت لسلمان الفارسي: سل رسول الله ﷺ من وصيه؟ فقال له سلمان: من وصيك؟ قال: «من وصي موسى؟» قال: يوشع بن نون، قال: «فإن وصيي ووارثي يقضي ديني وينجز وعدي وخير من أخلف بعدي عليّ بن أبي طالب».

وفي لفظ زيادة: «هذا وصيي وموضع سري وخير من أترك بعدي»وفي لفظة «وخير من أخلف بعدي علي»

رواه أبو نعيم في الحلية[2] وابن الجوزي في الموضوعات وقال: «وهذا الحديث له أربع طرق ولا يصح، في الطريق الأول إسماعيل بن زياد، قال ابن حبان: لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه، وقال الدارقطني: متروك، وقال عبد الغني بن سعيد الحافظ: أكثر رواة هذا الحديث مجهولون، وضعفاء، وأما الثاني ففيه مطر بن ميمون، قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو الفتح الأزدي: متروك الحديث، وفيه جعفر، وقد تكلموا فيه، وأما الطريق الثالث ففيه خالد بن عبيد، قال ابن حبان: يروي عن أنس نسخة موضوعة لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب، قال ابن الجوزي: أحد الرجلين وضع الحديث والآخر سرقه منه، وأما الطريق الرابع: فإن قيس بن ميناء من كبار الشيعة ولا يتابع على هذا الحديث، إسماعيل بن

---

(١) فضائل أمير المؤمنين وإمامته (٢/ ٢٤١).

(٢) حلية الأولياء (١/ ٦٣).

زياد، قد ذكرنا القدح فيه»[1]

قلت: فأما الطريق الأول ففيه غير ما ذكر إسماعيل السدي، وقد رمي بالتشيع كما ذكره الحافظ[2]، وفيه أيضاً انقطاع بين جرير بن عبد الحميد حيث قال: عن أشياخ من قومه، قال: أتينا سلمان فهو منقطع لا يعلم من هؤلاء الأشياخ، وأما الطريق الثاني فقد ذكر الذهبي الحديث في ترجمة مطر في الميزان وقال: «موضوع وهو المتهم به فإن عبيد الله باذام ثقة شيعي ولكنه أثم برواية هذا الإفك »[3] وأما الرابع فقيس بن ميناء، ذكر حديثه الذهبي من الميزان وقال: هذا كذب »[4]وفيه أيضاً غيره إسماعيل بن زياد المذكور في الحديث الأول، وكذا علي بن هاشم بن البريد، قال الذهبي في الميزان: «لغلوه ترك البخاري حديثه وقال أبو داود: ثبت شيعي، وقال البخاري: كان هو وأبوه غاليين في مذهبهما، وقال ابن حبان: غال في التشيع روى المناكير عن المشاهير »[5] ورواه ابن حبان في ترجمة مطر [6]وحديث أبي سعيد عن سلمان، ذكره الذهبي من ميزان الاعتدال ترجمة ناصح بن عبد الله وقال: «هذا خبر منكر وناصح ضعفه النسائي وغيره، وقال البخاري : منكر الحديث وقال الفلاس: متروك، وقال ابن معين: ليس بشيء ومرة ليس بثقة»[7] ورواه الطبراني في الكبير[8] من طريق ناصح ويحيى

---

(١) ح: (٧٠٢-٧٠٥).

(٢) التقريب (٤٦٧).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/ ١٢٧).

(٤) انظر: المصدر نفسه (٣/ ٣٩٨).

(٥) انظر: المصدر نفسه (٣/ ١٦٠).

(٦) المجروحين (٣/ ٥).

(٧) انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٢٤٠).

(٨) ح: (٦٠٦٣).

ويحيى بن يعلى الأسلمي وقد تقدما، وذكره الهيثمي في المجمع وقال: «رواه الطبراني وفي إسناده ناصح بن عبد الله وهو متروك»[1]

الحديث الثاني: عن بريدة قال: قال النبي ﷺ: «لكل نبي وصي وإن علياً وصيي ووارثي» وفي لفظ: «إن لكل نبي وصياً ووارثاً».

أخرجه ابن عساكر في التاريخ[2] وابن عدي في الكامل [3] في ترجمة شريك النخعي، وذكره الذهبي في ترتيب الموضوعات وقال: «وهو منكر من القول». [4] وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات من طريقين، وقال: «هذا حديث لا يصح، أما الأول ففيه محمد بن حميد، وقد كذبه أبو زرعة وابن وارة وفي الثاني الفرياناني قال ابن حبان: كان يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، وفيه سلمة، قال ابن المديني: رمينا حديث سلمة بن الفضل»[5]

وذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة، فقال: «رواه الحاكم عن بريدة مرفوعاً وفي إسناده وضاع»[6] قال الذهبي: «هذا كذب ولا يحتمله شريك»[7]

وذكره شيخ الإسلام في منهاج السنة وقال: «هذا كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث »[8].

قلت: وأيضاً في الطريق الأول غير ما ذكر شريك النخعي وهو ضعيف لسوء حفظه [9]،

---

(١) (٩/ ١١٤).

(٢) (٤٢/ ٣٩٢).

(٣) (٣/ ١٣٣٠).

(٤) ترتيب الموضوعات (ص١١٢) ح: (٣٢٨).

(٥) (١/ ١٤٩-١٥٠) ح: (٧٠٦، ٧٠٧).

(٦) (ص ٣٦٩) ح: (٦٣).

(٧) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٧٣).

(٨) (٣/ ٦).

حفظه[1]، وكذا علي بن مجاهد، ذكره الذهبي وقال: «كذبه يحيى بن الضريس وقال ابن معين: كان يضع الحديث، وقال السليماني: فيه نظر»[2] وكذا فيه عنعنة ابن إسحاق وهو مدلس وكذا أبو ربيعة الإيادي قال الحافظ: مقبول[3] وذكره الذهبي، فقال: «قد ذكر مضعفاً»[4] وفي الثاني الفرياناني واسمه أحمد بن عبد الله أبو عبد الرحمن ذكره الذهبي فقال: «قال ابن عدي: يحدث بالمناكير، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو نعيم مشهور بالوضع»[5]

١٣ـ حديث خاصف النعل

يستدل الرافضة بهذا الحديث على إمامة علي بن أبي طالب وقد استشهد به الحلي فقال: «في مسند أحمد بن حنبل أن رسول الله ﷺ قال: إن منكم من يقاتل على تأويل القرآن، كما قاتلت على تنزيله، فقال أبو بكر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: لا، قال عمر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: لا، ولكنه خاصف النعل، وكان علي يخصف نعل رسول الله ﷺ في الحجرة عند فاطمة» وفي الجمع بين الصحاح الستة، قال رسول الله ﷺ: «لتنتهن معشر قريش، أو ليبعثن الله عليكم رجلاً مني امتحن الله قلبه للإيمان يضرب أعناقكم، قيل: يا رسول الله، أبو بكر؟ قال: لا، قيل: عمر؟ قال: لا، ولكن خاصف النعل في الحجرة»[6]

ويعلق محمد حسن المظفر على هذين الحديثين بعد إيرادهما بقوله:«هنا حديثان وكل منهما

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٢٧٠).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٣/ ١٥٢).

(٣) التقريب (٨٠٩٢).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٥٢٤).

(٥) انظر: المصدر نفسه (١/ ١٠٨).

(٦) نهج الحق (٢٢٠).

دال على المقصود، أما الأول: فلأن المراد بالقتال على تأويل القرآن إما القتال على وفق ما أدى إليه القرآن، باجتهاد المقاتل، أو ما أدى إليه في الواقع لعلم المقاتل به، فيكون المشبه به على الوجهين هو قتال النبي ﷺ على حسب ما أنزل إليه، وإما أن يكون المراد القتال على مؤل القرآن ليعملوا به كما قاتل رسول الله ﷺ للإقرار بأنه منزل من الله تعالى، والأظهر أحد الوجهين الأخيرين لأنهما أمكن في التشبيه، ومن المعلوم أن القتال على أي الوجوه الثلاثة شأن خليفة الرسول وزعيم الأمة فتثبت إمامة أمير المؤمنين، ولما نفى النبي ﷺ ذلك عن الشيخين مع صدور القتال منهما علم أنهما ليسا بإمامين، وليت شعري إذا لم يكن قتالهما على وفق القرآن ولا لأجل العمل به فكيف وليا أمر القتال والأمة وكيف اتخذهم الناس أئمة»(١)

ويعلق على الحديث الثاني بقوله: «وأما الحديث الثاني فهو أيضاً دال على المدعى لأن النبي ﷺ وصف الرجل الذي يبعثه الله تعالى بأنه قد امتحن الله قلبه أي ابتلاه بأنواع المحن فوجده خالص الإيمان لا تأخذه في الله لومة لائم، ولا يصانع أحداً في دينه، وهذا يفيد بمفهومه أن غير هذا الرجل ليس كذلك، لا سيما الشيخين للتصريح بهما»(٢)

الرد

إن استشهاد الرافضة بحديث خاصف النعل استشهاد باطل من عدة وجوه، أولًا: أن هذا الحديث لم يصح، وإليك بيان ذلك.

الحديث الأول: عن أبي سعيد الخدري قال: كنا جلوساً في المسجد فخرج رسول الله ﷺ فجلس إلينا لكأن على رؤوسنا الطير لا يتكلم أحد منا، فقال: «إن منكم رجلاً يقاتل الناس على تأويل القرآن كما قوتلتم على تنزيله» فقام أبو بكر فقال: أنا هو يا رسول الله؟ قال: «لا»،

---

(١) فضائل أمير المؤمنين وإمامته (٢/ ٢٧٨).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ٢٧٩).

فقام عمر فقال: أنا هو يا رسول الله؟ قال: «لا ولكنه خاصف النعل في الحجرة» قال: فخرج علينا علي ومعه نعل رسول الله ﷺ يصلح منها.

وفي لفظ للحاكم عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال: «إن منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله، فاستشرف لها القوم وفيهم ابو بكر وعمر، قال أبو بكر: أنا هو، قال: »لا «، قال عمر: أنا هو، قال: «لا ولكن خاصف النعل يعني علياً»

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه[١] وأحمد في المسند[٢] وأبو يعلى في مسنده [٣] والنسائي في الخصائص[٤] والبغوي في شرح السنة[٥] وابن عدي في الكامل في ترجمة يحيى بن عبد الملك الخزاعي[٦] ورواه القطيعي في زوائد فضائل الصحابة[٧] والحاكم في المستدرك وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[٨] ووافقه الذهبي، وأبو نعيم في الحلية [٩] وابن عساكر في التاريخ[١٠] وابن الجوزي في العلل[١١] وضعف الحديث بإسماعيل بن رجاء ونقل

(١) (١٢/ ٦٤).

(٢) ح: (١١٣٠٧).

(٣) ح: (١٠٨١).

(٤) ح: (١٦٥).

(٥) (١٠/ ٢٣٢).

(٦) (٧/ ٢٦٦٦).

(٧) ح: (١٠٧١).

(٨) (٣/ ١٢٢ - ١٢٣).

(٩) (١/ ٦٧).

(١٠) ٤٢/ ٣٤٢، ٤٥١) وما بعدها.

(١١) (١/ ٢٤٢) رقم (٣٨٦).

عن الدارقطني تضعيفه له، وتعقبه الذهبي بأن الذي ضعفاه هو إسماعيل بن رجاء الحصيني أما الزبيدي فهو ثقة ثم قال الذهبي: «فهذا إسناد جيد السند» [1] وقال الهيثمي في المجمع: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة» [2] ورواه الخطيب في التاريخ.[3]

قلت: أما روايتا أحمد في المسند فمن طريق فطر بن خليفة وهو شيعي كما تقدم وأما رواية ابن أبي شيبة فمن طريق شريك النخعي، وقد تقدم أنه يخطئ كثيراً وقد تغير منذ ولي القضاء[4]، وفي الطريق الآخر ابن أبي عتيبة واسمه محمد بن سعيد المصلوب كذاب ووضاع، ووضاع، قال الحافظ: قلبوا اسمه على مائة اسم ليخفوه[5] وأما رواية البغوي في شرح السنة ففيها الأعمش وهو وإن كان ثقة إلا أنه يدلس وقد رواه بالعنعنة، وكذا رواية ابن حبان من رواية الأعمش بالعنعنة، وكذا رواية القطيعي في زوائد الفضائل للإمام أحمد، رواها الأعمش بالعنعنة، ورواية الحاكم كرواية أحمد من طريق فطر بن خليفة، وقد علمت حاله.

وعلى هذا فالحديث مداره على إسماعيل بن رجاء، ولو سلمنا على التنزيل أنه غير الذي ضعفه الدارقطني وابن الجوزي فقد رواه عنه فطر والأعمش وكلاهما به علة فالأول شيعي محترق، والآخر رواه بالعنعنة ولا يقبل منه إلا التصريح بالسماع،فمتابعة أحدهما للآخر غير مجدية ومن هنا تعلم أن تصحيح الحاكم وموافقة الذهبي وابن عراق والهيثمي غير صحيحة.

---

(١) تلخيص الموضوعات ص(٣٧٠).

(٢) (٩/ ١٣٤).

(٣) تاريخ بغداد (٨/ ٤٣٣).

(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٧٠).

(٥) التقريب (٥٩٤٤).

الحديث الثاني: عن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله قال: «أيها الناس إني فرط لكم وأوصيكم بعترتي خيراً وإن موعدكم الحوض والذي نفسي بيده لتقيمن الصلاة ولتؤتن الزكاة أو لأبعثن إليكم رجلاً مني أو كنفسي فليضربن أعناق مقاتلتهم وليسبين ذراريهم، فرأى الناس أنه أبو بكر أو عمر فأخذ بيد علي فقال هذا».

وفي لفظ للنسائي قال: «لا ولكن خاصف النعل، وقد كان أعطى علياً نعلاً يخصفها».

رواه ابن أبي شيبة في مصنفه[1] وفي سنده طلحة بن جبر، قال الذهبي: «وهاه الجوزجاني، فقال: غير ثقة، وقال يحيى: لا شيء، وقال مرة: ثقة»[2] وكذا فيه عنعنة المطلب بن عبد الله بن حنطب وهو كثير التدليس والإرسال، قاله الحافظ[3] وجاء من طريق آخر رواه ابن أبي شيبة في مصنفه [4] وفيه شريك النخعي، وهو ضعيف لسوء حفظه [5]، ورواه النسائي في الخصائص[6] وفي سنده عنعنة أبي إسحاق السبيعي والأحوص بن جواب، قال يحيى بن معين: «ليس بذاك القوي»[7].

ثانيًا: أن متن هذا الحديث ليس له علاقة فيما استدلت به الرافضة، فالحديث لم يذكر أن عليًّا إمامًا، بل غاية ما فيه إخبار من رسول الله ﷺ بأن عليًّا سيقاتل أناسا يتأولون القرآن كما قاتل النبي ﷺ أناسا على تنزيل القرآن.

---

(١) المصنف (١١/ ٦٥).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٣٨).

(٣) التقريب (٦٧١٠).

(٤) (١١/ ٦٨).

(٥) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٧٠).

(٦) (ص ٨٩).

(٧) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ١٦٧).

١٤ـ قولهم: «إن علياً أول الناس إسلاماً»

من أدلة الرافضة على إمامة علي قولهم بأن علياً أول الناس إسلاماً، يقول الحلي وهو يعدد أدلة إمامة علي رضي الله عنه: «البرهان السادس عشر: قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾ [(١)] روى أبو نعيم عن ابن عباس في هذه الآية: سابق هذه الأمة علي بن أبي طالب، روى الفقيه ابن المغازلي الشافعي عن مجاهد، عن ابن عباس في قوله: والسابقون السابقون قال: سبق يوشع بن نون إلى موسى، وسبق موسى إلى هارون، وسبق صاحب ياسين إلى عيسى وسبق علي إلى محمد ﷺ وهذه الفضيلة لم تثبت لغيره، فيكون هو الإمام»[(٢)]

ويقول وهو يستدل على إمامة علي بقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ [(٣)] «علي وسلمان» وسلمان» ويقول في موضع آخر: «روى أحمد بن حنبل أنه أول من أسلم وأول من صلى مع النبي ﷺ وفي مسنده: أن النبي ﷺ قال لفاطمة: أما ترضين أني زوجتك أقدم أمتي إسلاماً وأكثرهم علماً، وأعظمهم حلماً»[(٤)].

ويبين محمد مظفر وجه الاستدلال بهذا الحديث فيقول: «إن علياً عليه السلام سابق هذه الأمة وصديقها فيكون أفضلها وأولاها بالإمامة»[(٥)] ويقول في موضع آخر: «إن أكثر الأخبار الأخبار صريح في سبق إسلامه على المسلمين جميعاً.. والحق أن أمير المؤمنين عليه السلام ولد مسلماً مقراً بشهادة أن الله إله وأن محمداً رسول الله ﷺ كالنبي فإنهما معصومان طاهران من

---

(١) سورة الواقعة (١٠-١١).

(٢) منهاج الكرامة (٢٧٠).

(٣) نهج الحق (٢٠٠).

(٤) المصدر نفسه (٢٣٥).

(٥) فضائل أمير المؤمنين (٢/ ١٧٩).

حين ولادتها فكيف يتصور فيمن اختاره الله تعالى من جميع بريته حتى الأنبياء أن لا يكون مؤمناً عالماً بالحق حين ولادته، وقد كان عيسى وهما مختاران عليه مؤمناً عالماً بأنه رسول الله ساعة الولادة، وحينئذ فهل يمكن أن يسبق علياً في الإسلام غيره ممن نشأ على عبادة الأوثان، وكيف يتصور أن يكون مسبوقاً وقد امتاز على الناس بالصلاة قبلهم بسبع سنين»(١) ثم ذكر أن النسائي روى في الخصائص أن علياً قال: «عبد الله مع رسول الله ﷺ قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة»(٢).

الرد

إن قول الرافضة أن علياً أقدم الناس إسلاماً وأن هذا لم يثبت لغيره من الصحابة قول غير صحيح، فإن الناس مختلفون في أول من أسلم.

يقول الترمذي: «وقد اختلف أهل العلم في هذا، فقال بعضهم: أول من أسلم أبو بكر الصديق، وقال بعضهم: أول من أسلم علي، وقال بعض أهل العلم: أول من أسلم من الرجال أبو بكر، وأسلم علي وهو غلام ابن ثمان سنين، وأول من أسلم من النساء خديجة» (٣) وقد ساق ابن جرير خلاف العلماء في ذلك، ثم قال: «قال ابن سعد: اجتمع أصحابنا على أن أول أهل القبلة استجاب لرسول الله خديجة بنت خويلد ثم اختلف عندنا في ثلاثة نفر: أبو بكر وعلي وزيد بن حارثة أيهم أسلم أول»(٤).

ويقول ابن كثير بعد ذكره للخلاف في هذه المسألة: «والجمع بين الأقوال كلها أن خديجة أول من أسلم من النساء وظاهر السياقات وقبل الرجال أيضاً، وأول من أسلم من الموالي زيد

---

(١) فضائل أمير المؤمنين (٢/ ٣٣٠).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ٣٣١).

(٣) سنن الترمذي ح:(٣٧٣٤).

(٤) تاريخ الطبري (١/ ٥٤١).

ابن حارثة، وأول من أسلم من الغلمان علي بن أبي طالب فإنه كان صغير السن دون البلوغ على المشهور، وأول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر الصديق.»(١)

وعلى هذا فإن قولهم بأن علياً أول من أسلم لا يسلم لهم به. وعلى فرض أن عليًّا أول من أسلم فإن هذا لا يدل على ما يزعمون من أن النبي ﷺ قد نص على علي بالإمامة.

ثم إن أدلتهم التي استدلوا بها سواء ما جاء في تفسير الآيات أو الأحاديث لم تثبت عن رسول الله ﷺ وإليك بيان ذلك:

أولاً: قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴾ ذكر أهل التفسير المعني بقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴾ يقول ابن جرير الطبري: «واختلف أهل التأويل في المعنيين بقوله: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ﴾ فقال بعضهم: هم الذين صلوا للقبلتين وقال آخرون: أولهم رواحاً إلى المسجد وأسرعهم خفوقاً في سبيل الله»(٢).

وقال ابن كثير: «والسابقون السابقون الأنبياء عليهم السلام، وقال السدي: هم أهل عليين، وقال ابن سيرين: الذين صلوا إلى القبلتين، وقال عثمان بن أبي سوادة: أولهم رواحاً إلى المسجد وأولهم خروجاً في سبيل الله، وهذه الأقوال كلهم صحيحة فإن المراد بالسابقين هم المبادرون إلى فعل الخيرات»(٣) فهذه هي أقوال المفسرين في الآية أما ما ذهب إليه المخالفون من تفسيرها بسبق علي للإسلام واستدلالهم بحديث ابن عباس فهو استدلال ضعيف لعدم صحة الحديث وإليك بيان ذلك.

فعن ابن عباس قال في قوله تعالى ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴾ قال: «يوشع ابن نون سبق إلى

---

(١) البداية والنهاية (٣/ ٢٦).

(٢) تفسير الطبري (١١/ ٦٢٧).

(٣) تفسير ابن كثير (٤/ ٢٨٣).

موسى، ومؤمن آل ياسين سبق إلى عيسى، وعلي بن أبي طالب سبق إلى محمد ﷺ».

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره عند تفسير سورة الواقعة [1] وذكره ابن كثير [2] وعزاه لابن أبي حاتم، وسكت عليه ابن كثير، والشوكاني في فتح القدير[3] وفيه عبد الله بن إسماعيل المدائني البزار ذكره ابن أبي حاتم في الجرح وسكت عليه[4]، ونقله الخطيب أيضاً وسكت عليه[5] وشيخ عبد الله هذا هو شعيب بن الضحاك المدائني أبو صالح ذكره ابن أبي حاتم في الجرح وسكت عليه[6] وكذا نقله الخطيب وسكت عليه[7] والظاهر أن عبد الله بن إسماعيل وشيخه مجهولا العين حيث ذكر ابن أبي حاتم والخطيب عنه راوياً واحداً فروى محمد بن هارون الفلاس عن عبد الله بن إسماعيل وروى عبد الله بن إسماعيل عن شعيب بن الضحاك، ومن روى عنه واحداً فقط مجهول العين عند المحدثين، ومجهول العين لا يتابع وحديثه غير مقبول، وكذا فيه عبدالله بن أبي نجيح يسار وإن كان ثقة إلا أنه مدلس[8] وقد عنعنه، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في المنهاج: «هذا باطل عن ابن عباس ولو صح لم يكن حجة إذا خالفه من هو أقوى منه»[9]، ووافقه الذهبي في المنتقى[1].

---

(١) (١٠/ ٣٢٢٩).

(٢) (٤/ ٢٨٣).

(٣) (٥/ ١٥١).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ٤).

(٥) تاريخ بغداد (٩/ ٤١٠).

(٦) الجرح والتعديل (٤/ ٣٤٨).

(٧) تاريخ بغداد (٩/ ٢٤٢).

(٨) التقريب (٣٦٨٦).

(٩) منهاج السنة (٧/ ١٥٤).

وجاء بلفظ مختصر أخرجه الأزدي في الضعفاء كما في لسان الميزان[٢] وفيه إبراهيم ابن الحكم كذبه أبو حاتم الرازي وهو أيضاً شيعي جلد[٣].

ثانياً: قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ﴾.

لقد ذكر المفسرون المقصود من قوله تعالى ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ﴾ وبينوا المراد منها يقول الطبري: «اختلف أهل التأويل في المعني بقوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ﴾ فقال بعضهم: هم الذين بايعوا رسول الله بيعة الرضوان، وقال آخرون: بل هم الذين صلوا القبلتين مع رسول الله ﷺ»[٤]

وقال ابن كثير: «يخبر الله تعالى عن رضاه عن السابقين من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان ورضاهم عنه بما أعد لهم من جنات النعيم المقيم، قال الشعبي: السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار من أدرك بيعة الرضوان عام الحديبية، وقال أبو موسى الأشعري وسعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وقتادة: هم الذين صلوا إلى القبلتين مع رسول الله»[٥]

وأما تفسيرهم للآية بحديث ابن عباس، فإنه لا يصح وإليك بيان ذلك.

فعن ابن عباس مرفوعاً: «السبق في ثلاثة: فالسابق إلى موسى يوشع بن نون، والسابق إلى عيسى صاحب ياسين، والسابق إلى محمد ﷺ علي بن أبي طالب».

---

(١) ص (٤٤٢).

(٢) (١/ ٤٩).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٢٧).

(٤) تفسير الطبري (١٤/ ٤٣٧).

(٥) تفسير ابن كثير (٢/ ٣٨٣).

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير مرفوعاً[١] والعقيلي في الضعفاء الكبير موقوفاً على ابن عباس وقال العقيلي: «لا أصل له عن ابن عيينة» [٢]، وأقره الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب[٣] وذكره ابن كثير في تفسيره وقال:« هذا حديث منكر لا يعرف إلا من طرق الأشقر وهو شيعي متروك »[٤]، وذكره السيوطي في الجامع الصغير[٥] وعزاه للطبراني وابن وابن مردويه ورمز له بالحسن، وفيه ما قد عرفت قال الألباني في ضعيف الجامع الصغير [٦]: «ضعيف»، وقال في السلسلة الضعيفة : «سنده ضعيف جداً إن لم يكن موضوعاً » [٧]، والحديث في سنده حسين الأشقر وهو شيعي غال متروك[٨]، وكذا الراوي عنه الحسين بن أبي أبي السري كذبه أخوه وخال أبيه أبو عروبة الحراني[٩]

ثالثاً: حديث علي ﷺ قال: «صليت مع رسول الله ﷺ قبل أن يصلي معه أحد من الناس ثلاث سنين، وكان مما عهد إلي أن لا يبغضني مؤمن ولا يحبني كافر أو منافق، والله ما كذبت ولا كذبت ولا ضللت ولا ضل بي ولا نسيت مما عهد إلي».

---

(١) (١١/ ٩٣) رقم (١١١٥٢).

(٢) (١/ ٢٤٩).

(٣) (٢/ ٣٣٦).

(٤) (٦/ ٥٧٤) تفسير سورة يس آية (٢٩).

(٥) (٤/ ١٣٥).

(٦) ح: (٣٣٣٣).

(٧) (١/ ٥٣٢) ح: (٣٥٨).

(٨) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٥٣١).

(٩) وانظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٣٦٦)، والتقريب (١٣٥٢).

أخرجه ابن عساكر في التاريخ[1] وفيه الحافظ ابن عقدة وهو رافضي ضعيف كثير المناكير[2]، وكذا فيه جابر الجعفي قال الحافظ: «ضعيف رافضي» [3]، ورواه مختصراً عبد الله بن أحمد في زوائده على فضائل الصحابة[4] وفيه الجعفي وقد تقدم، ورواه ابن عدي في الكامل من طريق عبد الله بن يحيى الحضرمي، وقال: «وأخباره فيها نظر »[5].

رابعاً: حديث ابن عباس قال: «لعليّ أربع خصال ليست لأحد: »هو أول عربي وأعجمي صلى مع رسول الله، وهو الذي كان لواؤه معه في كل زحف، والذي صبر معه يوم المهراس، وهو الذي غسله وأدخله قبره»

رواه الحاكم في المستدرك وقال الذهبي معلقاً عليه: «فيه زكريا بن يحيى الوقار وهو متهم»[6]، وقال في الميزان في ترجمة زكريا هذا: «قال ابن عدي: يضع الحديث كذبه صالح قال قال صالح : كان من الكذابين الكبار».[7] كما أن في السند رواية سماك عن عكرمة وفيها اضطراب كما قال الحافظ في التقريب في ترجمة سماك.[8]

خامساً: حديث ابن عباس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو آخذ بيد علي: «هذا أول من آمن بي وأول من يصافحني وهو فاروق هذه الأمة يفرق بين الحق والباطل وهو

---

(١) (٤٢/ ٣٣).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ١٣٦).

(٣) التقريب (٨٨٦).

(٤) ح: (١١٦٥، ١١٦٦).

(٥) (٤/ ١٥٤٩).

(٦) (٣/ ١١١).

(٧) ميزان الاعتدال (٢/ ٧٧).

(٨) التقريب (٢٦٣٩).

يعسوب المؤمنين والمال يعسوب الظلمة وهو الصديق الأكبر وهو بابي الذي أوتى منه وهو خليفتي من بعدي»

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل مرفوعاً في ترجمة عبد الله بن داهر، وقال: «ولابن داهر هذا غير ما ذكرت من الحديث وعامة ما يرويه في فضائل علي وهو فيه متهم».[1]

وذكره الذهبي في الميزان، وحكى كلام ابن عدي ثم قال: «قد أغنى الله علياً عن أن تقرر مناقبه بالأكاذيب والأباطيل.»[2]

ورواه ابن الجوزي في الموضوعات وقال: «هذا حديث موضوع».[3]

ورواه العقيلي في الضعفاء الكبير وقال: «عبد الله بن داهر كان ممن يغلو في الرفض لا يتابع على حديثه».[4]

وجاء الحديث موقوفاً على عليّ ولفظه: «أنا يعسوب المؤمنين والمال يعسوب الظلمة»

رواه أبو نعيم في معرفة الصحابة[5] من طريقين عن علي في سند أحدهما موسى بن طريف الأسدي، قال الذهبي في الميزان: «كذبه أبو بكر بن عياش وضعفه الدارقطني، وقال الجوزجاني: زائغ»[6] وكذا في سنده عباية بن ربعي، قال الذهبي في الميزان: «من غلاة الشيعة»[7] وفي السند الآخر إبراهيم بن محمد بن ميمون، قال الذهبي: «من أجلاد الشيعة روى عن علي بن

---

(١) الكامل (٤/ ١٥٤٤).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٤١٧).

(٣) الموضوعات (٢/ ١٠٣-١٠٤).

(٤) الضعفاء الكبير (٢/ ٤٦-٤٧).

(٥) (١/ ٢٩٩)

(٦) (٤/ ٢٠٨).

(٧) (٢/ ٣٨٧).

عابس خبراً عجيباً»(١) وكذا في سنده علي بن عابس الأسدي، قال الحافظ: «ضعيف»(٢) وكذا فيه سالم بن أبي الجعد وهو مدلس، وقد رواه بالعنعنة، ورواه ابن عدي في الكامل ترجمة عيسى بن عبد الله بن محمد وقال: عن أبيه عن جده علي مرفوعاً وقال: «بهذا الإسناد تسع أحاديث حدثناه ابن هلال مناكير»(٣) وذكره الذهبي في الميزان ترجمة داهر بن يحيى، وقال: «رافضي بغيض لا يتابع على بلاياه»(٤) ورواه ابن الجوزي في العلل مرفوعاً وقال: ليس بصحيح.(٥)

بصحيح.(٥)

ورواه في الموضوعات عن أبي ذر الغفاري وقال: «فيه عباد بن يعقوب قال ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك، وعلي بن هاشم، قال ابن حبان: كان يروي عن المشاهير المناكير، وكان غالياً في التشيع، وفيه محمد بن عبيد الله، قال يحيى: ليس بشيء»(٦) وذكره الشوكاني وقال: «رواه البزار عن أبي ذر مرفوعاً وفي إسناده محمد بن عبيد الله بن أبي رافع متهم وعباد ضعيف رافضي»(٧) ورواه الطبراني في المعجم الكبير(٨) وابن عساكر في تاريخ دمشق(٩) كلاهما من طريق أبي سخيلة، قال الحافظ: «مجهول»(١).

---

(١) ح: (١/ ٦٣).

(٢) التقريب (٤٧٥٧).

(٣) (٥/ ١٨٨٥).

(٤) انظر ميزان الاعتدال (٢/ ٣).

(٥) العلل (١/ ٢٤٠) ح: (٣٨٣).

(٦) الموضوعات (٢/ ١٠٢-١٠٣).

(٧) الفوائد المجموعة (ص ٣٤٤).

(٨) ح: (٦١٨٤).

(٩) (٤٢/ ٤١).

سادساً: حديث معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ:«يا علي أخصمك بالنبوة ولا نبوة بعدي وتخصم الناس بسبع –ولا يحاجك فيها أحد من قريش-: أنت أولهم إيماناً، وأوفاهم بعهد الله وأقومهم بأمر الله، وأقسمهم بالسوية، وأعدلهم في الرعية، وأبصرهم بالقضية وأعظمهم عند الله مزية ».

رواه أبو نعيم في الحلية[2] وابن عساكر في التاريخ[3] وابن الجوزي في الموضوعات وقال: «هذا حديث موضوع والمتهم به بشر بن إبراهيم، قال ابن عدي وابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات »[4]

وذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة، فقال: «رواه أبو نعيم مرفوعاً وهو موضوع آفته بشر بن إبراهيم الأنصاري»[5]

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: «قال العقيلي: بشر بن إبراهيم يضع الحديث، وكذا قال ابن حبان وابن عدي وساق الذهبي له هذا الحديث من منكراته»[6]

ورواه أبو نعيم أيضاً عن أبي سعيد في الحلية[7] وذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة[8] وفي سنده عصمة بن محمد الأنصاري، قال الذهبي في الميزان: «قال الدارقطني: متروك، وقال العقيلي:

---

(١) التقريب (٨١٧٦).

(٢) (١/ ٦٥).

(٣) (٤٢/ ٥٨).

(٤) (٢/ ١٠٠) ح: (٦٤٠).

(٥) (ص٣٤٤).

(٦) (١/ ٣١١).

(٧) (١/ ٦٦).

(٨) (٣٤٤).

حدث بالبواطيل عن الثقات، وقال ابن عدي: كل حديثه غير محفوظ»[1] . وهذا نص في غاية البطلان إذ أنه يفضل عليًّا على رسول الله ﷺ، فإذا كان للنبي ﷺ فضيلة واحدة وهي النبوة فإن لعلي سبع فضائل يختص بها على الناس جميعًا، فهل يقول هذا مسلم.

سابعاً: حديث جابر بن عبد الله قال: كنا عند النبي ﷺ فأقبل علي بن أبي طالب فقال النبي ﷺ «قد أتاكم أخي ثم التفت إلى الكعبة فضربها بيده ثم قال: والذي نفسي بيده إن هذا وشيعته لهم الفائزون يوم القيامة» ثم قال: «إنه أولكم إيماناً معي وأوفاكم بعهد الله وأقومكم لأمر الله، وأعدلكم في الرعية، وأقسمكم للسوية وأعظمكم عند الله مزية»قال: ونزلت فيه {إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية} قال: كان أصحاب النبي ﷺ إذا أقبل علي قالوا: قد جاء خير البرية.

أخرجه ابن عساكر في التاريخ[2] وذكره السيوطي في الدر المنثور[3] وعزاه لابن عساكر، عساكر، والشوكاني في فتح القدير[4]بسند فيه ابن عقدة وهو رافضي ضعيف كثير المناكير وهو متهم[5]، وفيه محمد بن أحمد بن الحسن القطواني، ذكر له الذهبي حديثاً في فضائل علي أيضاً في الميزان في ترجمة خزيمة بن ماهان، وقال: «أتى بخبر موضوع، فما أدري هو الآفة فيه أو الراوي عنه»[6]

(١) انظر ميزان الاعتدال (٣/ ٦٨).

(٢) (٤٢/ ٣٧١).

(٣) (٦/ ١٠٠).

(٤) (٥/ ٦٤٠).

(٥) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ١٣٦).

(٦) (١/ ٦٥٢).

وجاء من حديث أبي سعيد رواه ابن عساكر في التاريخ[1] وابن عدي في الكامل[2] وهو من رواية شريك عن الأعمش عن عطية العوفي ولا يصح، رواه عنهم أحمد بن سالم، قال ابن عدي بعد روايته للحديث: «ليس بالمعروف وله أحاديث مناكير».

١٥ـ حديث سد الأبواب عدا باب علي:

تستدل الرافضة على إمامة علي ﷺ بما ورد عن رسول الله ﷺ أنه أمر بسد الأبواب إلا باب علي وقد أورد الحلي هذا الحديث مستدلاً به على إمامة علي أبي طالب ﷺ فقال: «حديث سد الأبواب إلا بابه: الثاني عشر: في مسند أحمد من عدة طرق أن النبي ﷺ أمر بسد الأبواب إلا باب علي فتكلم الناس، فخطب رسول الله ﷺ فحمد الله وأثنى علي ثم قال: أما بعد فإني أمرت بسد هذه الأبواب غير باب علي، فقال فيه قائلكم، والله ما سددت شيئاً ولا فتحته وإنما أمرت بشيء فاتبعته»[3]

ووجه دلالة الحديث على إمامة علي ﷺ يبينه محمد حسن المظفر بقوله: «لا يخفى أن حقيقة الفضل في هذه الفضيلة ليس لمجرد الاختصاص بعدم سد الباب، بل لما يكشف عنه من طهارة علي وأنه يحل له أن يجنب في المسجد ويمكث فيه جنباً ولا يكره له النوم كما كان ذلك لرسول الله ﷺ فإن عمدة الغرض من سد الأبواب تنزيه المسجد عن الأدناس وتبعيده من المكروهات والأمور البيتية وكان علي كالنبي لا تؤثر فيه الجنابة والنوم دنساً معنوياً وكان بيت الله كبيته لكونه حبيبه القريب منه فاستثني كالنبي»[4] والرافضة تنكر حديث أمر الرسول بسد

---

(١) (٤٢/ ٣٧١).

(٢) انظر: الكامل (١/ ١٧٤).

(٣) نهج الحق (٢١٧).

(٤) فضائل أمير المؤمنين (٢/ ٢٦٠).

الأبواب إلا باب أبي بكر ويرون أن ذلك خاص بعلي ويذكرون أن علياً مطهر للمسجد كما كان هارون كذلك.

يقول محمد حسن المظفر: «في كنز العمال عن البزار عن علي قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: إن موسى سأل ربه أن يطهر مسجده بهارون وإني سألت ربي أن يطهر مسجدي بك وبذريتك، ثم أرسل إلى أبي بكر أن سد بابك فاسترجع ثم قال: سمعاً وطاعة فسد بابه ثم أرسل إلى عمر، ثم أرسل إلى العباس بمثل ذلك، ثم قال رسول الله ﷺ ما أنا سددت أبوابكم وفتحت باب علي ولكن الله فتح باب علي وسد أبوابكم»[(١)]

الرد

إن استشهاد الرافضة بهذا الحديث استشهاد باطل؛ لأن الحديث لم يثبت عن رسول الله ﷺ وإليك بيان ذلك:

عن سعد أن رسول الله ﷺ سد أبواب الناس في المسجد وفتح باب علي، فقال الناس في ذلك، فقال: «ما أنا فتحته ولكن الله فتحه».

رواه أبو يعلى[(٢)] وفي سنده محمد بن إسماعيل بن جعفر الطحان، قال الذهبي «اتهمه الدارقطني»[(٣)]، ورواه النسائي في الخصائص[(٤)] وابن الجوزي في الموضوعات[(٥)] وفيه علي ابن قادم، قال الذهبي عنه: «قال يحيى: ضعيف، وقال ابن سعد: منكر الحديث شديد التشيع،

---

(١) فضائل أمير المؤمنين وإمامته (٢/ ٢٦٥).

(٢) مسند أبي يعلى ح: (٦٩٩).

(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٤٨٤).

(٤) ص(٧٤).

(٥) (٢/ ١٣٢) ح: (٦٨٥).

وقال ابن عدي: نقمت عليه أحاديث تفرد بها الثوري »[1]، وفيه عبد الله بن شريك قال الحافظ: «صدوق يتشيع أفرط الجوزجاني فكذبه»[2] والحارث بن مالك قال الحافظ: «مجهول».[3] وجاء من طريق آخر أخرجه أحمد في المسند[4] والنسائي في الخصائص[5] وابن الجوزي في الموضوعات [6] الموضوعات[6] وفي سنده عبد الله بن الرقيم قال النسائي: «عبد الله بن الرقيم لا أعرفه»، وقال البخاري: «فيه نظر» وقال ابن حجر: «مجهول».[7] وضعفه أحمد شاكر في تعليقه على المسند[8].

ومن طريق آخر رواه البزار[9]والنسائي في الخصائص [10] ورواه أبو نعيم في أخبار أصبهان[11] والخطيب في التاريخ[12] وابن عساكر في التاريخ[13] وأعله البزار بالإرسال

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ١٥٠).

(٢) التقريب (٣٣٨٤).

(٣) المصدر نفسه (١٠٥٣).

(٤) ح: (١٥١١).

(٥) رقم (٤١).

(٦) (٢/ ١٣١) ح: (٦٨٤).

(٧) انظر: التاريخ الكبير (٣/ ١/ ٩٠) والجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٥٤) والتقريب (٣٣٣٧).

(٨) (٣/ ٥٨) ح: (١٥١١).

(٩) (٤/ ٣٤) ح: (١١٩٥).

(١٠) ح: (٣٩).

(١١) (٢/ ١٧٧).

(١٢) (٥/ ٢٩٣).

(١٣) (٤٢/ ٣١٧).

فقال: «هكذا رواه محمد بن سليمان لوين عن سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر وغيره إنما يرويه عن سفيان عن عمرو عن محمد بن علي مرسلاً »[1] وقال الهيثمي في المجمع «رواه البزار ورجاله ثقات »[2]، وهذا الحديث مما انفرد به محمد بن سليمان ولقبه لوين كما قال البزار، وقال أبو نعيم: «من مفاريد حديث لوين هذا الحديث »[3]، وقال الخطيب في التاريخ: التاريخ: «أخبرنا أبو بكر البرقاني، أخبرنا أبو أحمد الحسين بن علي التميمي، حدثنا أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، حدثنا أبو بكر المروذي قال: وذكر –يعني أحمد بن حنبل– لوينا فقال: قد حدث حديثاً منكراً عن ابن عيينة ماله أصل، قلت: إيش هو؟ قال: عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه قصة علي ما أنا بالذي أخرجتكم، ولكن الله أخرجكم فأنكره إنكاراً شديداً، وقال: ماله أصل، قلت–الخطيب–: أظن أبا عبد الله أنكر على لوين روايته متصلاً، فإن الحديث محفوظ عن سفيان بن عيينة، غير أنه مرسل عن إبراهيم بن سعد عن النبي ﷺ كذلك».[4]

ومن طريق آخر أخرجه الحاكم في المستدرك قال الذهبي في تلخيص المستدرك: «سكت الحاكم عن تصحيحه ومسلم الأعور متروك [5]»، ورواه أبو يعلى في مسنده [6] وأخرجه البزار في مسنده وقال: «لا نعلمه يروى عن سعد إلا من هذا الطريق وقد روى عن غيره من وجوه وأظن معلى أخطأ فيها لأن شعبة وأبا عوانة يرويانه عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون

---

(١) مسند البزار (٤/ ٣٤).

(٢) (٩/ ١١٥).

(٣) أخبار أصبهان (٢/ ١٧٧).

(٤) تاريخ بغداد (٥/ ٢٩٣).

(٥) (٣/ ١١٦).

(٦) (١/ ٣٠٠) ح: (٦٩٩).

عن ابن عباس وهو الصواب»[1]، والمعلى بن عبد الرحمن قال الذهبي عنه: «قال الدارقطني: ضعيف كذاب، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، وذهب ابن المديني إلى أنه كان يضع الحديث، وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث».[2]

وجاء من حديث جابر بن سمرة: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير[3] وذكره السيوطي في اللآلئ[4] وسكت عليه، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد «فيه ناصح بن عبد الله المحلمي وهو متروك»[5]، وفيه إسماعيل بن عمرو البجلي وهو ضعيف[6].

وجاء من حديث أنس بن مالك: أخرجه العقيلي في الضعفاء[7] وفيه هلال بن سويد الأحمري، «قال البخاري: كوفي لا يتابع عليه»[8] وفيه أيضاً محمد بن حميد الرازي وهو حافظ حافظ متهم بسرقة الحديث[9]

وجاء من حديث علي: أخرجه البزار في مسنده وقال: «لا نعلمه مرفوعاً بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، وأبو ميمونة مجهول»[10]، قال الهيثمي في المجمع[1] «وفي إسناده من لا أعرفه

---

(١) (٣/ ٣٦٨) ح: (١١٦٩).

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ١٤٩).

(٣) ح: (٢٠٣١).

(٤) (١/ ٣٤٩).

(٥) (٩/ ١١٥).

(٦) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٢٣٩).

(٧) (٤/ ٣٤٦).

(٨) انظر: الضعفاء للعقيلي(٤/ ٣٤٦) والتاريخ الكبير(٤/ ٢/ ٢٠٨) وميزان الاعتدال(٦/ ٢٠١).

(٩) انظر: ميزان الاعتدال (٦/ ٢٠١).

(١٠) ح: (٥٠٦).

»، وأشار ابن الجوزي في الموضوعات[٢] إلى هذا الطريق وأعله بعيسى الملائي، قال أبو الفتح الأزدي: «تركوه»[٣] وفيه نصر بن مزاحم رافضي جلد متروك وكذبه أبو خيثمة.[٤]

وأخرجه البزار من طريق آخر في المسند[٥] قال الهيثمي في المجمع «وفيه ضعفاء وقد وثقوا[٦]»، وفيه حبة بن جوين العرني كان غالياً في التشيع[٧] وقال الحافظ في مختصر زوائد البزار: «ضعيف جداً»[٨].

وجاء من حديث جابر بن عبد الله: أخرجه الخطيب في التاريخ وقال: «تفرد بن أبو عبد الله العلوي الحسني بهذا الإسناد»[٩]، ورواه ابن الجوزي في الموضوعات وقال: «باطل وتفرد به أبو عبد الله العدوي بهذا الإسناد ولا يصح إسناده وفيه مجاهيل»[١٠] وأقره السيوطي في اللآلئ.[١١]

---

(١) (٩/ ١١٥).

(٢) (٢/ ١٣٥).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٣٢٨).

(٤) انظر: المصدر نفسه (٤/ ٢٥٣).

(٥) البحر الزخارح (٧٥٠).

(٦) (٩/ ١١٥).

(٧) انظر: التقريب (١٠٨٩).

(٨) ح:(١٩١٧).

(٩) (٧/ ٢٠٥).

(١٠) (٢/ ١٣٤) ح: (٦٩٠).

(١١) (١/ ٣٤٧).

وجاء من حديث زيد بن أرقم: أخرجه أحمد في المسند[١] وفي الفضائل [٢] والنسائي في في الخصائص[٣] وابن الجوزي في الموضوعات وقال: «فيه ميمون مولى عبد الرحمن بن سمرة قال يحيى بن سعيد: هو لا شيء[٤] »، ونقل الشوكاني كلام ابن الجوزي[٥] إلا أنه قال «يحيى «يحيى بن معين بدل يحيى بن سعيد »، ورواه العقيلي في الضعفاء [٦] ورواه الحاكم وقال:«صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، قال الذهبي معلقاً عليه: «صحيح » [٧]، وفي الميزان قال في ترجمة ميمون المذكور: «كان القطان لا يحدث عنه، وقال أحمد: أحاديثه مناكير، وقال ابن معين: لا شيء»[٨]، وقال الحافظ: «ضعيف»[٩] قلت: وفيه أيضاً عوف بن أبي جميلة رمي بالقدر وبالتشيع كما قال الحافظ[١٠] فكيف يصح سنده والحال ما قد عرفت، والله أعلم.

وجاء من حديث عبد الله بن عباس: رواه ابن الجوزي في الموضوعات وقال: «فيه أبو بلج واسمه يحيى بن سليم، قال أحمد: روى أبو بلج حديثاً منكراً سدوا الأبواب، وقال ابن حبان:

---

(١) ح: (١٩٣٠٦).

(٢) ح: (٩٨٥).

(٣) ح: (٣٨).

(٤) (٢/ ١٣٥).

(٥) الفوائد المجموعة ص (٣٦٢).

(٦) (٤/ ١٨٥).

(٧) المستدرك: (٣/ ١٢٥).

(٨) (٣/ ٢٣٥).

(٩) التقريب (٧٠٥١).

(١٠) المصدر نفسه (٥٢١٥).

كان أبو بلج يخطئ، وفي تلك الطريق يحيى بن عبد الحميد، قال أحمد: كان يكذب جهاراً » [1]

ورواه أحمد في المسند[2] والترمذي في السنن[3] وفي سنده زيادة على ما ذكر ابن الجوزي محمد محمد بن حميد الرازي قال الحافظ: «هو حافظ ضعيف»[4] وكذا فيه إبراهيم بن المختار، قال الحافظ: «صدوق ضعيف الحفظ»[5]، وقال الترمذي بعد رواية هذا الحديث: «هذا حديث غريب لا نعرفه عن شعبة إلا بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه ».

وجاء من طريق آخر وبلفظ آخر عن ابن عباس: رواه ابن الجوزي وقال: «هذا من عمل الأبزاري وكان كذاباً يضع الحديث وقد روى لنا من طريق أبي ميمونة عن عيسى الملائي عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي، قال مسلم بن الحجاج: أبو ميمونة اسمه سليم كان يبيع الصور قال أبو الفتح الأزدي: وعيسى الملائي كذاب »[6]، وجاء من طرق آخر رواه أبو نعيم نعيم في الحلية[7] وفيه يحيى بن عبد الحميد الحماني قال الذهبي في الميزان «شيعي بغيض، قال أحمد: كان يكذب جهاراً وكذبه ابن نمير وزياد »[8].

وجاء من حديث عبد الله بن عمر: رواه ابن أبي شيبة[9] والإمام أحمد[1] وابن الجوزي

---

(١) (٢/ ١٣٣) ح: (٦٨٧).

(٢) ح: (٣٠٦٢).

(٣) ح: (٣٧٣٢).

(٤) التقريب(٥٨٧١).

(٥) المصدر نفسه (٢٤٧).

(٦) الموضوعات (٢/ ١٣٣) ح: (٦٨٨).

(٧) (٤/ ١٥٣).

(٨) (٤/ ٣٩٢).

(٩) مصنف ابن أبي شيبة (١٢/ ٧٠).

الجوزي في الموضوعات ومداره على هشام بن سعد وقال ابن الجوزي: «قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أحمد: ليس هو محكم الحديث »[2] .

وقد اعترض الحافظ ابن حجر على إدخال هذا الحديث في الموضوعات فقال: «قول ابن الجوزي في هذا الحديث باطل، وأنه موضوع دعوى لم يستدل عليها إلا بمخالفة الحديث الذي في الصحيحين وهذا إقدام على رد الأحاديث الصحيحة بمجرد التوهم ولا ينبغي الإقدام على الحكم بالوضع إلا عند عدم إمكان الجمع ولا يلزم من تعذر الجمع في الحال أنه لا يمكن بعد ذلك لأن فوق كل ذي علم عليم...وهذا الحديث من هذا الباب هو حديث مشهور له طرق متعددة كل طريق منها على انفراده لا يقصر عن رتبة الحسن ومجموعها مما يقطع بصحته على طريقة كثير من أهل الحديث وأما كونه معارضاً لما في الصحيحين فغير مسلم ليس بينهما معارضة [3]».

على أن ما ذكره الحافظ غير مسلم لوجود هشام بن سعد في سنده، قال أبو حاتم عن أحمد: لم يكن هشام بالحافظ هو كذا وكذا وكان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وقال أبو طالب عن أحمد: ليس هو محكم الحديث، وقال حرب: لم يرضه أحمد، وقال الدوري وابن معين: ضعيف وداود بن قيس أحب إلي منه، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: صالح وليس بمتروك الحديث، وقال معاوية عن ابن معين: ليس بذاك القوي، وقال ابن مريم عن ابن معين: ليس بشيء كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به هو ومحمد بن إسحاق عندي واحد، وقال النسائي: ضعيف ليس بالقوي، وقال ابن عدي:

---

(١) المسند ح: (٤٧٩٧).

(٢) (٢/ ٣١٢) ح: (٦٨٦).

(٣) القول المسدد في الذب عن مسند أحمد ص(١٨).

مع ضعفه يكتب حديثه، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث يستضعف وكان متشيعاً وقال ابن أبي شيبة عن ابن المديني: صالح وليس بالقوي، وذكره ابن عبد البر في باب من نسب إلى الضعف ممن يكتب حديثه، قال: وقال ابن معين: ضعيف حديثه مختلط، وقال الخليلي: أنكر الحفاظ حديثه في المواقع في رمضان[(١)]» فهؤلاء كلهم جرحوه كما ترى.

مع أن ابن حجر قال فيه: صدوق له أوهام ورمي بالتشيع[(٢)] ثم يذكر أن كل طريق منها على انفراده لا يقصر عن رتبة الحسن، وهو الذي قال إن من عرف ببدعة لا يقبل من حديثه ما وافق بدعته، والحديث رواه ابن أبي عاصم في السنة[(٣)] وفي سنده عروة بن مروان العرقي ذكر حديثه الذهبي في ميزان الاعتدال وقال: «قال الدارقطني: ليس بقوي في الحديث وذكر الذهبي حديثه فقال: غريب منكر »[(٤)] .

ومن طريق آخر رواه ابن عدي في الكامل ترجمة زافر بن سليمان وقال: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه ويكتب حديثه مع ضعفه »[(٥)]، وفيه غير زافر عبد الله بن شريك تقدم ذكره، وذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة فقال: «رواه أحمد في المسند عن ابن عمر وعبد الله بن الرقيم الكناني مرفوعاً ورواه أبو نعيم عن ابن عباس مرفوعاً وروى النسائي أيضاً عن سعد بن أبي وقاص، قال ابن الجوزي: كلها باطلة أما حديث سعد فلكونه في إسناده عبد الله بن شريك

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٢٩٨).

(٢) التقريب (٧٣٤٤).

(٣) (٢/ ٥٩٩) ح: (١٣٢٦).

(٤) (٣/ ٦٤).

(٥) (٣/ ١٠٨٨).

المتقدم وهو كذاب والحارث بن مالك قال النسائي: لا أعرفه»[1].

وقد ذهب ابن الجوزي إلى أن هذا الحديث موضوع، من وضع الرافضة قابلوا به الحديث المتفق على صحته في «سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر» [2] وكذلك ذهب ابن تيمية حيث قال: «فإن هذا مما وضعته الرافضة على طريقة المقابلة»[3] ووافقه الذهبي.[4]

١٦ـ حديث الطير

من أدلة الرافضة على إمامة علي ﷺ حديث الطير ونجده في أغلب كتبهم التي تحدثت عن الإمامة يقول محمد حسن المظفر: «روى الترمذي حديث الطائر بسنده عن أنس ثم قال: وقد روي من غير وجه عن أنس ورواه النسائي في الخصائص عن أنس بهذا اللفظ: «أنه أتى النبي ﷺ وعنده طائر فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير فجاء أبو بكر فرده، ثم جاء عمر فرده، ثم جاء علي فأذن له» ورواه الحاكم في المستدرك عن أنس أيضاً وذكر فيه«إنه جاء علي مرتين فقال له:إن رسول الله ﷺ على حاجة ثم جاء فقال النبي ﷺ افتح فدخل، فقال رسول الله ﷺ «ما حبسك علي؟» قال: إن هذه آخر ثلاث كرات يردني أنس يزعم أنك على حاجة» الحديث ثم قال الحاكم هذا حديث على شرط الشيخين، وقال: وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفساً».[5]

ويبين المرتضى وجه استدلالهم بهذا الحديث على إمامة علي ﷺ فيقول بعد إيراده له

---

(١) (١/ ٣٦٢).

(٢) (٢/ ١٣٦).

(٣) منهاج السنة النبوية (٥/ ٣٥).

(٤) المنتقى ص(٢٦٣).

(٥) فضائل أمير المؤمنين وإمامته (٢/ ٢٨٠).

ولحديث الراية: «هذان الخبران إنما يدلان عندنا على الإمامة كدلالة حديث المؤاخاة وما جرى مجراها، لأنا قد بينا أن كل شيء دل على التفضيل والتعظيم فهو دلالة على استحقاق أعلى الرتب والمنازل، وأن أولى الناس بالإمامة من كان أفضلهم وأحقهم بأعلى منازل التبجيل والتعظيم»(١) ويؤكد هذا المعنى الحلي فيقول عن علي ﷺ: «وإذا كان أحب الخلق إلى الله تعالى وجب أن يكون إماماً»(٢) ويذكر محمد حسن المظفر أن رواية النسائي واضحة الدلالة في عدم أحقية أبي بكر وعمر بالخلافة فيقول: «وأما دلالة الحديث على إمامة أمير المؤمنين فمن أظهر الأمور لأن أحب الناس إلى الله تعالى إنما هو أفضلهم وأتقاهم وأعلمهم بطاعته فلا بد أن يكون أحقهم بالإمامة لا سيما من أبي بكر وعمر إذ مع دخولهما بعموم الناس صرح حديث النسائي باسمهما بالخصوص كما سمعت»(٣)

وهم يؤكدون أن هذا: «الحديث صريح في أن دعاء النبي ﷺ لم يكن ناشئاً عن الميل النفساني بل إن دعاءه بحضور أمير المؤمنين عليه السلام عنده وأكله معه كان لأجل كونه عليه السلام أمير المؤمنين وسيد المسلمين وإمام المتقين وهذه الأوصاف يكفي الواحد منها للإمامة، والخلافة من بعد النبي ﷺ بلا فصل»(٤).

الرد:

إن استشهاد الرافضة بهذا الحديث على إمامة علي استشهاد باطل من وجهين ؛ الأول: أن هذا الحديث لم يثبت عن رسول الله ﷺ وحديث الطير جاء عن أنس بن مالك ﷺ قال: كان

---

(١) الشافي في الإمامة (٣/ ٨٧).

(٢) منهاج الكرامة (١٧١).

(٣) فضائل أمير المؤمنين (٢/ ٢٨٢).

(٤) نفحات الأزهار لعلي الحسيني (١٤/ ٢٩٩).

عند النبي ﷺ طير، فقال: «**اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير** » فجاء علي فأكل معه.

رواه الترمذي وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه»[(١)]، وفيه سفيان بن وكيع قال الحافظ: «كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنصح فلم يقبل فسقط حديثه»[(٢)] وكذا فيه عبيدالله بن موسى باذام، وقد رمي بالتشيع[(٣)]، ورواه الحاكم في المستدرك بأطول من ذلك وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه »، قال الذهبي معلقاً عليه: «فيه ابن عياض لا أعرفه، ولقد كنت زماناً طويلاً أظن أن حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في مستدركه فلما علقت هذا الكتاب رأيت الهول من الموضوعات التي فيه فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء » [(٤)]، ثم ذكر له الحاكم شاهداً من حديث أنس بسند آخر قال الذهبي: «فيه إبراهيم بن ثابت ساقط» [(٥)]، والحديث ذكره الذهبي في الميزان[(٦)] ترجمة جعفر بن سليمان، وكذا ذكره في ترجمة مسلم بن كيسان وهو متروك كما قال الفلاس والنسائي وغيره، وقال أحمد: لا يكتب حديثه [(٧)] ورواه أبو يعلى في مسنده[(٨)] قال الهيثمي في سند أبي يعلى: «رجاله ثقات وفي بعضهم خلاف » [(٩)]،

---

(١) ح: (٣٧٢١).

(٢) التقريب (٢٤٦٩).

(٣) المصدر نفسه (٤٣٧٦).

(٤) (٣/ ١٣٠).

(٥) المستدرك (٣/ ١٣٢).

(٦) (١/ ٤١١).

(٧) ميزان الاعتدال (٣/ ١٠٦).

(٨) ح: (٤٠٣٩).

»[1]، قلت: في سنده مسهر بن عبد الملك بن سلع، قال الذهبي: [2] «قال البخاري: فيه بعض بعض نظر، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أبو داود: أصحابنا لا يحمدونه» [3]، وكذا فيه إسماعيل السدي وهو صدوق يهم ورمي بالتشيع، قاله الحافظ[4]، والحديث رواه ابن الجوزي الجوزي في العلل[5] ورواه النسائي في الخصائص[6] وفيه مسهر والسدي وسبق الكلام عليهما، ورواه ابن عدي في الضعفاء ترجمة حسين بن سليمان الطلحي وقال: «أحاديثه لا يتابعه أحد عليها»[7]، والحديث ذكره الذهبي في ترجمة حسين هذا وقال: «لم يصح وهو لا يعرف »[8]، ثم رواه ابن عدي في ترجمة داود بن علي وقال: «ومحمد بن شعيب لا أعرفه »[9]، »[9]، قلت: وداود هذا ذكر حديثه الذهبي في الميزان وقال: «قال ابن معين: أرجو أنه لا يكذب[10] »، وفيه سليمان بن قرم، قال الذهبي في الميزان[11] «قال ابن معين: ضعيف ليس بشيء، وقال ابن حبان: كان رافضياً غالياً»، ورواه ابن عدي في الكامل ترجمة حماد بن يحيى بن

---

(١) مجمع الزوائد (٩/ ١٢٥).

(٢) (٤/ ١١٣).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/ ١١٣).

(٤) التقريب (٤٦٧).

(٥) (١/ ٢٢٨-٢٢٩) ح: (٣٦٠).

(٦) ص(٥١).

(٧) (٢/ ٧٧٣).

(٨) ميزان الاعتدال (١/ ٥٣٦).

(٩) الكامل (٣/ ٩٥٨).

(١٠) (٢/ ١٤).

(١١) (٢/ ٢١٩).

المختار وقال: «ليس بالمعروف وبروايته هذين الحديثين –وذكر له آخر– يدل على أنه من متشيعي الكوفة[1] »، وذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمته من الميزان وقال: «هذا حديث منكر وساق له ابن عدي حديثاً آخر في العترة[2] »، قلت: ثم هو عن عطية بن سعد العوفي ومر كلام الحافظ عليه وأنه كثير الخطأ والتدليس وكان شيعياً،ورواه ابن عدي في ترجمة مسلم بن كيسان وقال: «منكر الحديث جداً »[3]، ورواه العقيلي في الضعفاء الكبير ترجمة محمد بن شعيب وقال: «حديثه غير محفوظ، والرواية في هذا فيها لين[4]»، قلت: وفيه أيضاً سليمان بن بن قرم تقدم، ثم رواه العقيلي في الضعفاء في ترجمة خالد بن عبيد أبو عصام، قال العقيلي: «لا يتابع على حديثه»[5]، وقال ابن حبان: «يروي عن أنس بن مالك بنسخة موضوعة مالها أصل أصل يعرفها من ليس الحديث صناعته أنها موضوعة »[6] وأخرج ابن عدي في الكامل [7] والطبراني في الكبير[8]مثل ذلك، ورواه ابن الجوزي في العلل عن ابن عباس وقال: «هذا حديث لا يصح، ومحمد بن شعيب مجهول، وأما سليمان فقال يحيى:ليس بشيء، وقال ابن حبان: كان رافضياً غالياً يقلب الأخبار[9]»، ورواه ابن عدي في الكامل من طريق آخر [1]

---

(١) (٢/ ٦٦٩).

(٢) (١/ ٦٢).

(٣) الكامل (٦/ ٢٣٠٩).

(٤) (٤/ ٨٢).

(٥) (٢/ ١٠).

(٦) المجروحين لابن حبان (١/ ٢٧٩).

(٧) (٣/ ٨٩٣).

(٨) ح: (٧٣٠).

(٩) (١/ ٢٢٨).

وابن عساكر في التاريخ[٢] وابن الجوزي في العلل وقال: «لا يصح» [٣]، وذكره الذهبي في الميزان في ترجمة حماد بن المختار الكوفي وقال: «هذا حديث منكر لا يصح»[٤]، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد «حماد بن المختار لم أعرفه وبقية رجاله رجال الصحيح »[٥]، قلت: تقدم النقل وأنه شيعي منكر الحديث، وسليمان هو ابن قرم تقدم، وروى الخطيب في التاريخ[٦] وأبو نعيم في الحلية[٧] مثل ذلك، وفي سنده أبو الهندي قال الخطيب: «غريب لم نكتبه إلا من حديث أبي العيناء محمد بن القاسم عن أبي عاصم، وأبو الهندي مجهول واسمه لا يعرف»[٨].

ومن طريق فيه مسلم بن كيسان الأعور رواه ابن الجوزي في العلل [٩] وابن عدي في الكامل[١٠]وابن عساكر في التاريخ[١١] وذكره أيضاً الذهبي في الميزان ترجمة مسلم بن كيسان، وقال: «قال الفلاس والنسائي وغيرهما: متروك، وقال أحمد: لا يكتب حديثه، وقال البخاري:

---

(١) (٢/ ٦٦٩).

(٢) (٤٢/ ٢٤٥-٢٥٠)

(٣) (١/ ٢٥٩).

(٤) (١/ ٥٩٩-٦٠٢).

(٥) (٩/ ١٢٥).

(٦) (٣/ ٢١٧). و (١١/ ٣٧١).

(٧) (٦/ ٣٣٩).

(٨) وانظر: المغني في الضعفاء للذهبي رقم (٧٧٩٩) والميزان (٤/ ٥٨٣).

(٩) (١/ ٢٣٥).

(١٠) (٦/ ٢٣٠٩).

(١١) (٤٢/ ٢٤٥-٢٥٠).

يتكلمون فيه »[1].

وله طريق آخر رواه ابن عساكر في التاريخ ثم قال: «قال الدارقطني: تفرد به عيسى بن عمر عن السدي»[2] وقد تقدم.

ثم رواه ابن عساكر من طريق آخر [3] وفيه الحارث بن نبهان وهو متروك كما في التقريب[4].

وجاء من طريق آخر رواه الطبراني في الأوسط[5] والخطيب في التاريخ[6] وابن عساكر في التاريخ[7] وابن الجوزي في العلل وقال: «وهذا لا يصح وفيه مجاهيل لا يعرفون[8]»، وكذا فيه العرزمي عبد الملك بن أبي سليمان وهو صدوق له أوهام كما في التقريب[9] وأخرجه البخاري البخاري في التاريخ الكبير[10] قال البخاري: «مرسل»، ورواه العقيلي في الضعفاء[11].

---

(١) (٤/ ١٠٧).

(٢) (٤٢/ ٢٤٥-٢٥٠).

(٣) (٤٢/ ٢٤٥-٢٥٠).

(٤) (١/ ١٠٥٨).

(٥) ح: (٧٤٦٦).

(٦) (٩/ ٣٦٩).

(٧) (٤٢/ ٢٤٥-٢٥٠).

(٨) (١/ ٢٣١).

(٩) (١٤٥).

(١٠) (١/ ٣).

(١١) (١/ ١٨٢).

ومن طريق آخر رواه ابن عدي [١] وابن عساكر في التاريخ[٢] وابن الجوزي في العلل[٣]

العلل[٣] وابن الأثير في أسد الغابة[٤] وفي سندهم حفص بن عمر العدني الملقب بالفرخ، قال قال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد قلباً لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وقال ابن معين: ليس بثقة، وضعفه ابن حجر والذهبي[٥] وله طريق آخر رواه أبو نعيم نعيم في الحلية وقال: «غريب من حديث مالك[٦] »، قلت: وفي سنده محمد بن صالح بن مهران، قال الذهبي: «روى حديثاً كذباً لعله وهم»[٧] قال ابن حجر: «وهو خبر منكر» [٨] ورواه ابن الجوزي في العلل[٩].

وله طريق آخر رواه ابن عدي في الكامل[١٠] في ترجمة دينار بن عبد الله بن مكيس وهو كذاب منكر الحديث [١١] والخطيب في التاريخ [١] وابن الجوزي في العلل وقال:

---

(١) (٢/ ٧٩٣).

(٢) (٤٢/ ٢٤٥-٢٥٠).

(٣) (١/ ٢٣١).

(٤) (٣/ ٦٠٨).

(٥) انظر: المجروحين(١/ ٢٥٧) والضعفاء للعقيلي (١/ ٢٧٣) والميزان (١/ ٥٦٠)، والتقريب (١٤٢٩).

(٦) (٦/ ٣٣٩).

(٧) ميزان الاعتدال (٣/ ٥٨٢).

(٨) لسان الميزان (٣/ ٣٣٦).

(٩) (٢/ ٢٢٩).

(١٠) (٣/ ٩٧٦).

(١١) انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ١٣) ولسان الميزان (٢/ ٤٣٤).

موضوع»[2].

وقد ضعف هذا الحديث جماعة من أهل العلم، منهم البخاري حيث سأله الترمذي عن هذا الحديث فلم يعرفه من حديث السدي عن أنس وجعل يتعجب منه»[3]

والبزار حيث قال: «قد روى عن أنس من وجوه كثيرة وكل من رواه عن أنس فليس بالقوي»[4]

والعقيلي بقوله بعد ذكره لطرق الحديث: «وهذا الباب الرواية فيها لين وضعف لا نعلم فيها شيئاً ثابتاً وهكذا قال محمد بن إسماعيل البخاري»[5].

وسئل الحاكم عن حديث الطير؟ فقال: لا يصح، ولو صح لما كان أحد أفضل من علي بعد رسول الله ﷺ، قال السبكي: «قال شيخنا –يعني الذهبي– وهذه الحكاية سندها صحيح، فما باله أخرج حديث الطير في المستدرك؟ ثم قال: فلعله تغير رأيه فيه، ثم قال السبكي: وكلام شيخنا حق، وإدخاله حديث الطير في المستدرك مستدرك، وقد جوزت أن يكون زيد في كتابه وألا يكون هو أخرجه»[6]

وقد حكم شيخ الإسلام على الحديث بالوضع فقال: «إن حديث الطير من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل»[7]

ومما يقوي القول بوضع هذا الحديث الاضطراب في متن رواياته فبعض الروايات تذكر

---

(١) (٨/ ٣٨٢).

(٢) (١/ ٢١٢-٢١٣).

(٣) العلل الكبير (٢/ ٨٣٤) وانظر: التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٣).

(٤) كشف الأستار ح:(٢٥٤٨).

(٥) الضعفاء الكبير (١/ ٤٦).

(٦) طبقات الشافعية (٤/ ١٦٨).

(٧) منهاج السنة (٧/ ٣٧١).

أن هذا الطير المهدى (دجاجة) وبعضها (حبارى) وفي بعضها أنه كان حجلاً.

كما أن هناك اختلاف في عدد الطيور فقد جاء أنه طير واحد، وجاء أن امرأة من الأنصار أهدت للنبيﷺ طيرين وفي رواية أطيار كما ورد الخلاف في من أهدى الطير ففي بعض الروايات أن المهدي أم أيمن رضي الله عنها، وهي من المهاجرات وفي بعضها أن امرأة من الأنصار وهذا الاضطراب يوجب ضعف الحديث.

ثم إن هذا الحديث يعارض غيره من الأحاديث الصحيحة المروية عن الثقات والتي تثبت أن أحب الخلق إلى رسول الله ﷺ أبوبكر ومنها قول الرسول ﷺ لما سئل أي الناس أحب إليك؟ قال: عائشة، قيل: من الرجال: قال: «أبوها»[١].

وقول النبي ﷺ: «**لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً**»[٢]

ثانيًا: أنه ولو فرضنا صحته فإنه لا يدل على إمامة علي بن أبي طالب بل هو دال على محبة الرسول ﷺ لعلي وهذه المحبة لا تقتضي الإمامة.

ومن الأحاديث التي استدل بها المخالفون على أن علياً كان أحب الناس إلى رسول الله ﷺ حديث **جميع بن عمير قال: دخلت مع عمي على عائشة فسئلت أي الناس كان أحب إلى رسول الله ﷺ؟ قال: فاطمة، فقيل: من الرجال؟ قالت: زوجها، إن كان ما علمت صقوالماً.**

رواه الترمذي في سننه وقال: «حديث حسن غريب» [٣]، والنسائي في الخصائص [٤] والحاكم وقال: «صحيح الإسناد»، قال الذهبي: «جميع بن عمير متهم ولم تقل عائشة هذا

---

(١) أخرجه البخاري ح:(٣٦٦٢) ومسلم ح: (٢٣٨٤).

(٢) أخرجه البخاري ح: (٣٦٥٤) ومسلم ح: (٢٣٨٢).

(٣) ح: (٣٨٧٤).

(٤) ح: (١١١، ١١٢).

أصلاً»[1]، ورواه ابن عبد البر في الاستيعاب[2] والخطيب في التاريخ [3] وابن عساكر في التاريخ[4] وابن الأثير في أسد الغابة[5] وذكره الذهبي في تاريخ الإسلام وقال: «جميع كذبه غير واحد»[6]، قلت: وجميع بن عمير، قال عنه الذهبي: «قال ابن حبان: رافضي كان يضع الحديث، وقال ابن نمير: أكذب الناس»[7].

وبهذا يتضح لنا عدم صحة هذا الحديث مع مخالفته للأحاديث الصحيحة التي تؤكد أن أبا بكر الصديق هو أحب الناس إلى رسول الله ﷺ.

١٧ـ حديث «مكتوب على ساق العرش: لا إله إلا الله محمد رسول الله أيدته بعلي ونصرته بعلي».

يستدل الرافضة بهذا الحديث على إمامة علي ؓ وقد أورده عبد الحسين موسوي من ضمن أدلته على إمامة علي ؓ.[8]

الرد

هذا الحديث لم يثبت عن رسول الله ﷺ فقد جاء هذا الحديث **عن أبي هريرة ؓ قال: مكتوب على العرش لا إله إلا الله وحدي لا شريك لي، ومحمد عبدي ورسولي أيدته بعلي،**

---

(١) المستدرك (٣/ ١٥٤-١٥٧).

(٢) (٤/ ٣٧٨).

(٣) (١١/ ٤٣٠).

(٤) (٤٢/ ٢٦٤).

(٥) (٦/ ٢٢٣).

(٦) (٢/ ١٩٨).

(٧) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٤٢١).

(٨) انظر: المراجعات (١٧٢).

وذلك قوله عز وجل في كتابه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال:٦٢] **علي وحده.**

أخرجه ابن عساكر في التاريخ[(١)] وفي سنده الكلبي محمد بن السائب بن يزيد وهو رافضي كذاب[(٢)]، وكذا أبو صالح باذام قال الذهبي: «ضعفه البخاري وقال عبد الحق: ضعيف جداً، جداً، وقال ابن معين: إذا روى عنه الكلبي فليس بشيء»[(٣)]

كما جاء **عن ابن عباس قال: «جاع النبي جوعاً شديداً فنزل جبريل، وفي يده كوزة فناوله إياها ففكها فإذا فيها خضراء عليها مكتوب بالنور: لا إله إلا الله محمد رسول الله أيدته بعلي ونصرته به، ما آمن بي من اتهمني في قضائي واستبطأني في رزقي».**

رواه ابن الجوزي في العلل وقال: «هذا حديث لا يصح، قال البخاري: ابن أبي الزعيزعة منكر الحديث جداً لا يكتب حديثه، وقال ابن حبان: دجال من الدجالين يروي الموضوعات»[(٤)].
الموضوعات»[(٤)].

قلت: وابن أبي الزعيزعة هو محمد، ذكر حديثه الذهبي في ميزان الاعتدال وما زاد على قول ابن حبان[(٥)]، ورواه ابن حبان[(٦)] وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد، وقال: «رواه الطبراني الطبراني وفيه عمرو بن ثابت وهو متروك ».[(٧)] وذكره أيضاً الذهبي في الميزان في ترجمة أحمد

---

(١) (٤٢/ ٣٦٠).

(٢) انظر: التقريب (٥٩٣٨).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٢٩٦).

(٤) (١/ ٢٣٨) ح: (٣٨٠).

(٥) (٣/ ٥٤٩).

(٦) المجروحين (٢/ ٢٨٩).

(٧) (٩/ ١٢١).

بن الحسن الكوفي، وقال:« قال الدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: كذاب»[1] .

وجاء من حديث جابر بلفظ: «مكتوب على باب الجنة لا إله إلا الله محمد رسول الله أيدته بعلي قبل أن يخلق السماوات والأرض بألفي سنة».

رواه العقيلي في الضعفاء [2] والطبراني في الأوسط [3] دون قوله (لا إله إلا الله) والخطيب في التاريخ[4] وأبو نعيم في الحلية[5] وابن عساكر في التاريخ[6] وابن الجوزي في في العلل وقال: «لا يصح»[7] كلهم من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة كذبه عبد الله بن أحمد بن حنبل، وقال ابن خراش: كان يضع الحديث متهم[8] وكذا في سنده زكريا بن يحيى الكسائي قال ابن معين: «رجل سوء يحدث بأحاديث سوء»[9]، وكذا فيه يحيى بن سالم وهو ضعيف[10] وكذا فيه أشعث ابن عم الحسن بن صالح وهو شيعي جلد ليس بعمدة في الحديث[11] وكذا عطية بن سعد العوفي شيعي على صدقه وكان يدلس[1] .

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٩٠).

(٢) (١/ ٣٣) و (٢/ ٨٦).

(٣) الأوسط للطبراني ح: (٥٤٩٨).

(٤) تاريخ بغداد (٧/ ٣٨٧).

(٥) الحلية (٧/ ٢٥٦).

(٦) (٤٢/ ٥٩، ٣٣٦).

(٧) (٢/ ٢٢٠) ح: (٣٤٥).

(٨) انظر: لسان الميزان (٢/ ٤٣٤).

(٩) انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٧٥).

(١٠) انظر: المصدر نفسه (٤/ ٣٧٧).

(١١) الضعفاء للعقيلي (١/ ٣٣).

وجاء من حديث أبي الحمراء بلفظ: «مكتوب على ساق العرش لا إله إلا الله محمد رسول الله أيدته بعلي ونصرته بعلي» .

رواه أبو نعيم في الحلية وقال: «غريب»(٢).

وابن الجوزي في العلل، وقال: «هذا لا يصح»(٣).

وابن عساكر في التاريخ(٤) بسند فيه أحمد بن الحسن الكوفي قال الدارقطني وغيره: متروك، وقال ابن حبان: كذاب.(٥)

١٨ـ حديث: «الصديقون ثلاثة»

يستدل الرافضة بهذا الحديث على إمامة علي ﵁ وقد أورده عبد الحسين شرف الدين في كتابه المراجعات مستدلاً به على إمامة علي فقال: قوله ﷺ «الصديقون ثلاثة: حبيب النجار، مؤمن آل ياسين، قال: يا قوم اتبعوا المرسلين، وحزقيل مؤمن آل فرعون، قال: أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله، وعلي بن أبي طالب، وهو أفضلهم»(٦).

الرد

هذا الحديث لا يصح وقد أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧) والقطيعي في زوائد

---

(١) الميزان (٢/ ٧٣)، واللسان (٢/ ٤٨٤).

(٢) (٣/ ٢٧).

(٣) (١/ ٢٣٧) ح: (٣٧٨).

(٤) تاريخ دمشق (٤٢/ ٣٣٦).

(٥) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٩٠).

(٦) المراجعات ص(١٧٣).

(٧) تاريخ دمشق (٤٢/ ٤٣) و (٤٢/ ٣١٣).

فضائل الصحابة[1] وأبو نعيم في معرفة الصحابة [2] والسيوطي في الجامع الصغير [3] كلهم من طريق عمرو بن جميع البصري أبو المنذر وهو متروك كذاب خبيث وأحاديثه موضوعة[4]

موضوعة[4]

وذكره شيخ الإسلام فقال: « وهو من زيادات القطيعي والحديث موضوع.[5]

وقال الألباني في السلسلة الضعيفة : موضوع. [6]

١٩ـ أحاديث المؤاخاة:

تستدل الرافضة بالأحاديث الواردة في مؤاخاة النبي ﷺ لعلي بن أبي طالب على أحقية علي بالإمامة بل جعلوها دليلاً على أن علياً بمنزلة رسول الله يقول الحلي معدداً أدلة إمامة علي: «في مسند أحمد بن حنبل من عدة طرق: أن النبي ﷺ آخى بين الناس وترك علياً حتى بقي آخرهم، لا يرى له أخاً فقال: يا رسول الله، آخيت بين أصحابك وتركتني؟ فقال: إنما تركتك لنفسي أنت أخي وأنا أخوك، فإن ذكرك أحد، فقل: أنا عبد الله وأخو رسوله، لا يدعيها بعدك إلا كذاب، والذي بعثني بالحق ما أخرتك إلا لنفسي وأنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا

---

(١) (ح:١٠٧٢ و ١١١٧).

(٢) (١/ ٣٦٥) ح: (٣٢٣).

(٣) ح: (٧٩٨٨).

(٤) انظر: اللسان (٢/ ٢٥٩)، والكامل لابن عدي (٥/ ١١١) وميزان الاعتدال (٣/ ٢٥١).

(٥) منهاج السنة (٤/ ٦١).

(٦) (١/ ٥٣٠) ح: (٣٥٥).

أنه لانبي بعدي وأنت أخي ووارثي»(١)

يقول محمد حسن المظفر: «إن مؤاخاة النبي ﷺ لعلي ليست للارتزاق لغنى علي عليه السلام حينئذ بالغنائم وغيرها وبلوغه منزلة يعول بها ولا يعال به، وإنما الغرض من مؤاخاته لعلي تعريف منزلته وبيان فضله على غيره، لأن النبي ﷺ كان يؤاخي بين الرجل ونظيره كما دل عليه بعض الأخبار لأن ذلك أقرب إلى التعاون والتعاضد وأوجب للتأليف فيكون أمير المؤمنين عليه السلام هو النظير لرسول الله ﷺ كما جعلته آية المباهلة نفسه، وذلك رمز لإمامته»(٢).

ويقول علي الميلاني بعد إيراده لحديث المؤاخاة: «فهذا الحديث الذي رواه إمامهم أحمد بن حنبل وارد في مورد المؤاخاة وهو يدل على أفضلية أمير المؤمنين وأعلميته وعصمته وكل ذلك مستلزم للإمامة والخلافة بلا فصل»(٣)

ويؤكد أحمد الهمداني هذا المعنى فيقول: «وأشهد الله ورسوله على أن حديث المؤاخاة من أدل الدليل على إمامة علي عليه السلام وتقدمه على جميع البشر ممن تقدم وتأخر سوى النبي ﷺ؛ لأنه عليه السلام نظير النبي ﷺ ومثله»(٤)

الرد

استدلال الرافضة بأحاديث المؤاخاة بين رسول الله ﷺ وعلي بن أبي طالب على فضيلة علي وأحقيته بالإمامة استدلال لا يصح، لأن أحاديث المؤاخاة كلها موضوعة، يقول ابن

---

(١) نهج الحق (٢١٧).

(٢) فضائل أمير المؤمنين وإمامته (٢/ ٢٧٠).

(٣) الإمامة لعلي الميلاني (١٠٦).

(٤) الإمام علي ص(٣٠٩).

تيمية: «إن أحاديث المؤاخاة لعلي كلها موضوعة، والنبي ﷺ لم يؤاخ أحداً، ولا آخى بين مهاجري ومهاجري، ولا بين أبي بكر وعمر، ولا بين أنصاري وأنصاري، ولكن آخى بين المهاجرين والأنصار في أول قدومه المدينة»[١]

وسنورد بإذن الله أحاديث المؤاخاة التي احتج بها المخالفون مع بيان عللها وحكم العلماء عليها:

الحديث الأول عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «آخى رسول الله ﷺ بين أصحابه فجاء علي ﷺ تدمع عيناه فقال يا رسول الله آخيت بين أصحابك ولم تؤاخ بيني وبين أحد فقال له رسول الله: «أنت أخي في الدنيا والآخرة».

أخرجه الترمذي في سننه وقال «هذا حديث حسن غريب»[٢] وابن عدي في الكامل في ترجمة جميع بن عمير التيمي، وفي ترجمة حكيم بن جبير[٣] والحاكم في المستدرك وسكت عليه وقال الذهبي: «جميع بن عمير اتهم»[٤]، ثم ذكره في الميزان في ترجمته وكذا في ترجمة سعيد بن عمير وقال: «هذا موضوع»[٥]، ورواه ابن عساكر في التاريخ[٦] وابن الأثير في أسد الغابة[٧] الغابة[٧] كلهم من طريق جميع بن عمير، قلت: وجميع بن عمير قال الحافظ: «رافضي

---

(١) منهاج السنة (٧/ ٣٦١).

(٢) ح: (٣٧٢٠).

(٣) (٢/ ٦٣٦)

(٤) (٣/ ١٤).

(٥) (١/ ٤٢١)، و (٢/ ١٥٤)

(٦) (١/ ١٠٣، ١٠٤).

(٧) (٣/ ٦٠٦).

ضعيف»[1] وقال ابن حبان: «رافضي كان يضع الحديث، وقال ابن نمير: أكذب الناس»[2]

وهذا السند فيه كذلك علي بن قادم قال ابن سعد: «منكر الحديث شديد التشيع وضعفه يحيى»[3] كما أن في السند حكيم بن جبير، قال الذهبي: «شيعي مقل، وقال أحمد: ضعيف منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك»[4]

الحديث الثاني عن أبي هريرة قال: «كان رسول الله يؤاخي بين أصحابه فقال: «عليّ أخي وأنا أخوه وأحبه، قال: اللهم وال من والاه».

رواه ابن عدي في الكامل ترجمة هياج بن بسطام الهروي، وقال: «له أحاديث فيما أمليت مما لا يتابع عليها»[5] وذكر حديثه الذهبي في ميزان الاعتدال وقال: «قال أحمد: متروك الحديث، وقال أبو داود: تركوا حديثه، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال ابن معين: ضعيف ليس بشيء».[6]

وكذا فيه يزيد بن كيسان، قال الذهبي: «وثقه النسائي، وقال أبو حاتم: لا يحتج به وقال القطان: هو صالح وسط ليس ممن يعتمد عليه».[7]

الحديث الثالث[8] وعن بلال بن حمامة [1] قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ذات يوم

---

(١) التقريب (٩٦٦).

(٢) انظر: المصدر نفسه (١/ ٤٢١).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ١٥٠).

(٤) المصدر نفسه (١/ ٥٨٣).

(٥) (٧/ ٢٥٩٣).

(٦) (٤/ ٣١٨).

(٧) انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٤٣٨).

(٨) أورده عبد الحسين شرف الدين مستدلاً به على إمامة علي ﷺ. انظر: المراجعات ص(١٤٤).

ضاحكاً مستبشراً، فقام إليه عبد الرحمن بن عوف فقال: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال: «بشارة أتتني من عند ربي أن الله لما أراد أن يزوج علياً فاطمة أمر ملكاً أن يهز شجرة طوبى فهزها فنثرت رقاقاً وأنشأ الله ملائكة التقطوها فإذا كانت القيامة ثارت الملائكة في الخلق فلا يرون محباً لنا أهل البيت محضاً إلا دفعوا إليه منها كتاباً: براءة له من النار: من أخي وابن عمي وابنتي فكاك رقاب رجال ونساء من أمتي من النار».

رواه الخطيب في التاريخ، وقال: «رجال هذا الحديث ما بين بلال وعمر بن محمد كلهم مجهولون»[٢] وذكره ابن الجوزي في الموضوعات.[٣] وذكره الشوكاني وقال: «رواه الخطيب عن بلال مرفوعاً وقال: رجاله كلهم مجهولون»[٤].

وفي السند أحمد بن صدقة البيع، ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال وقال: «تكلم فيه ولا أعرفه»[٥].

وكذا فيه قنبر مولى علي بن أبي طالب، ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال وقال: «لم يثبت حديثه، قال الأزدي: يقال كبر حتى كان لا يدري ما يقول أو يروي»[٦] وقال الألباني عن هذا الحديث: «موضوع».[٧]

---

(١) بلال بن حمامة هو بلال بن رباح مؤذن رسول الله ﷺ، وحمامة أمه، أبوعبدالله، من السابقين للإسلام، مات سنة ٢٠هـ. انظر: الاستيعاب (١/ ١٧٨)، والإصابة (١/ ٤٥٥).

(٢) (٤/ ٢١٠).

(٣) (١/ ٣٩٩).

(٤) الفوائد المجموعة (ص ٣٨٢).

(٥) (١/ ١٠٥).

(٦) (٢/ ٣٩٢).

(٧) السلسلة الضعيفة (١/ ٤٤٦) ح: (٤٩٤٢).

الحديث الرابع[1] عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ «ألا أرضيك يا علي» قال: بلى يا رسول الله، قال: «أنت أخي ووزيري تقضي ديني وتنجز موعدي وتبرئ ذمتي».

رواه الطبراني في المعجم الكبير[2] قال الهيثمي في مجمع الزوائد: «ورواه الطبراني وفيه من لم أعرفه»[3].

وفي سنده ليث بن أبي سليم، قال ابن حجر: «صدوق غير أنه اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك»[4].

ونقل ابن عدي في الكامل عن يحيى ابن معين قوله: «ضعيف»[5]

وفي سنده كذلك محمد بن عثمان بن أبي شيبة، قال فيه عبد الله بن أحمد: «كذاب» وقال ابن خراش: «كان يضع الحديث»[6]

الحديث الخامس: عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: «إن أخي ووزيري وخليفتي من أهلي وخير من أترك بعدي يقضي ديني وينجز موعدي علي بن أبي طالب ﷺ».

رواه ابن حبان في المجروحين.[7] ورواه ابن الجوزي في الموضوعات وقال: «هذا حديث

---

(١) أورده عبد الحسين الموسوي مستدلاً به على إمامة علي ﷺ. انظر: المراجعات ص (١٤٥).

(٢) ح: (١٣٥٤٩).

(٣) (٩/ ١٢١)

(٤) التقريب (٥٧٢١).

(٥) (٦/ ٨٧).

(٦) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٦٤٢).

(٧) (٣/ ٥).

حديث موضوع، قال ابن حبان: مطر بن ميمون يروي الموضوعات عن الأثبات لا تحل الرواية عنه»[1].

وفي السند مطر بن ميمون هو: الإسكاف، ذكره الذهبي في الميزان وقال: «قال البخاري وأبو حاتم والنسائي: منكر الحديث، ثم ذكر له هذا الحديث، وقال: هذا موضوع وهو المتهم به»[2] وقال ابن عدي في الكامل بعد روايته للحديث عن مطر: «منكر الحديث»[3]

وفي السند أيضاً عبيد الله بن موسى وهو وإن كان ثقة إلا أنه شيعي كما قاله الحافظ في التقريب[4]

الحديث السادس[5]: عن جابر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «رأيت على باب باب الجنة مكتوب لا إله إلا الله محمد رسول الله عليّ أخو رسول الله».

رواه أحمد في الفضائل[6] والطبراني في الأوسط[7]، وابن عساكر في التاريخ، [8] وأبو وأبو نعيم في الحلية،[9] والخطيب في التاريخ،[1] وهو واه جداً في سنده محمد بن عثمان بن أبي

---

(١) (٢/ ١٠٧)

(٢) انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ١٢٧-١٢٨).

(٣) (٦/ ٢٣٩٣).

(٤) (٤٣٤٥).

(٥) أورده عبد الحسين شرف الدين في كتابه المراجعات من ضمن الأدلة التي ساقها لبيان إمامة علي بن أبي طالب ص (١٧٢).

(٦) ح: (١١٣٤).

(٧) ح: (٥٤٩٨)

(٨) (٤٢/ ٥٩).

(٩) (٧/ ٢٥٦).

أبي شيبة، وقد قال فيه عبد الله بن أحمد: كذاب، وقال ابن خراش: كان يضع الحديث.[٢]

وفي السند كذلك كادح بن رحمة وهو كذاب، واتهم بالوضع اتهمه الأزدي والحاكم وأبو نعيم.[٣]

وجاء من طريق آخر عن جابر رواه أحمد في الفضائل [٤] وفي سنده كادح وقد تقدم وذكره الهيثمي في المجمع وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه أشعث ابن عم الحسن بن صالح، وهو ضعيف، ومن لم أعرف»[٥]

ورواه ابن الجوزي في العلل، وقال: «حديث لا يصح»[٦]

الحديث السابع[٧]: عن علي بن أبي طالب قال: «إني عبد الله وأخو رسوله وأنا الصديق الأكبر لا يقولها بعدي إلا كاذب، صليت قبل الناس سبع سنين قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة».

رواه ابن ماجه في المقدمة[٨] بسند فيه العلاء بن صالح، قال أبو حاتم: كان من عتق الشيعة، وقال ابن المديني: روى أحاديث مناكير[٩]

---

(١) (٧/ ٣٨٧).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٦٤٢).

(٣) انظر: المصدر نفسه (٣/ ٣٩٩).

(٤) ح: (١١٣٥).

(٥) (٩/ ١٤٣).

(٦) (١/ ٢٢٠).

(٧) أورده صاحب المراجعات من ضمن الأحاديث التي استدل بها على إمامة علي بن أبي طالب انظر: المراجعات ص (١٤٥) وانظر: الصراط المستقيم للبياضي (١/ ٢٣٣).

(٨) مقدمة سنن ابن ماجه ح: (١/ ٤٤).

(٩) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ١٠١).

ورواه الحاكم في المستدرك وقال: «صحيح على شرط الشيخين»، وتعقبه الذهبي فقال: «ليس على شرط واحد منهما بل ولا هو بصحيح بل حديث باطل فتدبره وعباد قال ابن المديني: ضعيف»[(١)] ورواه النسائي في خصائص علي[(٢)] وابن الجوزي في الموضوعات وقال: وقال: «وهذا موضوع، المتهم به عباد بن عبد الله قال ابن المديني: كان ضعيف الحديث، وقال الأزدي: روى أحاديث لا يتابع عليها، وقال أبو بكر الأثرم: سألت أبا عبد الله عن حديث علي هـذا، فقال اضرب عليه فإنه حديث منكر »[(٣)] قال الذهبي في الكاشف: «عباد تركوه»[(٤)] وذكر الحديث الشوكاني وقال: «رواه النسائي في الخصائص وفي إسناده عباد بن عبد الله الأسدي وهو المتهم بوضعه، وقد أخرجه الحاكم في المستدرك وقال صحيح على شرط الشيخين وتعقبه الذهبي بأن عباداً ضعيف، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف بدون قوله:«وأنا الصديق الأكبر» من طريق زيد بن وهب الجهني مكان عباد»[(٥)]

وقال شيخ الإسلام هو من «أمثل الموضوعات».[(٦)]

ورواه أبو نعيم في معرفة الصحابة[(٧)] وفي سنده محمد بن الحسن بن كوثر، قال الذهبي في في الميزان: «معروف واه، وقال البرقاني: كان كذاباً»[(٨)]

---

(١) المستدرك (٣/ ١١٢).

(٢) ح: (٧).

(٣) (١/ ٣٤١).

(٤) (١/ ٥٣١).

(٥) الفوائد المجموعة (ص ٣٤٣).

(٦) منهاج السنة النبوية (٤/ ١١٩).

(٧) (١/ ٣٣٧ ص ٣٠١).

(٨) ح: (٣/ ٥١٩).

وفيه عبيد الله بن موسى باذام، وهو قد رمي بالتشيع على ما قاله الحافظ في التقريب [(١)] وكذا عباد الأسدي ضعيف سبق الكلام عليه.

الحديث الثامن: عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ كان علي يقول في حياة رسول الله: « أن الله يقول: {أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم} والله لا ننقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله، ولئن مات أو قتل لأقاتلن على ما قاتل عليه حتى أموت، والله إني لأخوه وابن عمه ووارث علمه فمن أحق به مني».

رواه الحاكم في المستدرك[(٢)] والنسائي في خصائص علي[(٣)]وأحمد في فضائل الصحابة[(٤)] الصحابة[(٤)] وأبو نعيم في معرفة الصحابة[(٥)] وابن عساكر في التاريخ [(٦)]ورواه الطبراني في في الكبير[(٧)] وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: «ورجاله رجال الصحيح[(٨)] وفي سنده عمرو بن بن حماد بن طلحة، قال الحافظ: «صدوق رمي بالرفض» [(٩)] وكذا أسباط بن نصر وهو صدوق لكنه كثير الخطأ[(١٠)]وكذا فيه رواية سماك عن عكرمة، وفيها اضطراب على ما ذكره

---

(١) (٤٣٤٥).

(٢) المستدرك (٣/ ١٢٦).

(٣) (١/ ٨٣).

(٤) فضائل الصحابة ح(١١١٠) وقال محققه: حديث منكر.

(٥) (١/ ٣٢٠) ح: (٣٥٦).

(٦) تاريخ دمشق (٤٢/ ٥٦).

(٧) المعجم الكبير ح(١٧٦).

(٨) مجمع الزوائد (٩/ ١٨٣).

(٩) التقريب (٥٠١٤).

(١٠) انظر: المصدر نفسه (٣٢١).

الحافظ وكذا سماك قد تغير بأخرة وكان يتلقن [1] . وذكره الذهبي في الميزان ثم قال: «هذا حديث منكر.»[2]

وقال الألباني عن الحديث: «منكر».[3]

الحديث التاسع[4]: قول علي: «أنشدكم الله هل فيكم أحد آخى رسول الله بينه وبينه إذ آخى بين المسلمين غيري، قالوا: اللهم لا».

أخرجه ابن عساكر في التاريخ[5] والعقيلي في الضعفاء وقال: «فيه رجلان مجهولان -ثم ذكر له طريقاً آخر- وقال: هذا عمل محمد بن حميد أسقط رجل، وأراد أن يجوز الحديث[6]» وقال أيضاً: «لا أصل له عن علي» ورواه ابن الجوزي في الموضوعات وقال: «موضوع»[7]، وقال الذهبي عن الحديث: «منكر غير صحيح»[8] وفي اللسان قال الحافظ: الحافظ: «لعل الآفة من زافر»[9]

---

(١) التقريب (٢٦٢٤).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٥٥).

(٣) السلسلة الضعيفة (١/ ٤٥٢) رقم (٤٩٤٨).

(٤) أورده عبد الحسين شرف الدين مستدلاً به على إمامة علي ﷺ. انظر: المراجعات ص(١٤٦).

(٥) (٣/ ٩١).

(٦) (١/ ٢١١).

(٧) (٢/ ١٥٤).

(٨) ميزان الاعتدال (١/ ٤٤١).

(٩) (٢/ ١٥٧)، وانظر: اللآلئ المصنوعة للسيوطي (١/ ٣٦١-٣٦٣)، وتنزيه الشريعة لابن عراق (١/ ٣٥٨-، ٣٥٩) والفوائد المجموعة للشوكاني (ص ٣٧٠).

وذكره ابن عبد البر في الاستيعاب[1] من طرق آخر فيه زياد بن المنذر، قال الحافظ: «رافضي كذبه يحيى بن معين»[2] وقال الذهبي: «رافضي متهم له أتباع وهم الجارودية»[3] وقال أبو حاتم: «منكر الحديث جداً»[4] قال ابن حبان: «يضع الحديث في مثالب أصحاب النبي ﷺ ويروي عن فضائل أهل البيت أشياء ما له أصول»[5]

وقال الألباني عن الحديث: «موضوع».[6]

الحديث العاشر: عن أبي رافع أن رسول الله ﷺ قال لعلي: «أما ترضى أنك أخي وأنا أخوك».

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير[7] وفيه حرب بن حسن الطحان قال الأزدي: «ليس حديثه بذاك»[8] وفيه كذلك يحيى بن يعلى الأسلمي وهو شيعي ضعيف[9]، ومحمد بن عبيد عبيد الله بن أبي رافع مولى النبي ﷺ عن داود بن الحصين منكر الحديث، وقال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم: منكر الحديث جداً ذاهب. [10] وقال الهيثمي في مجمع

---

(١) (١/ ٣٣٨).

(٢) التقريب (٢١١٣).

(٣) الكاشف (١/ ٤١٣).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٤٥٤).

(٥) المجروحين (١/ ٣٠٦).

(٦) السلسلة الضعيفة (١٠/ ٤٥٣) ح: (٤٩٤٩).

(٧) ح: (٩٤٧، ٩٤٩).

(٨) لسان الميزان (٢/ ١٨٤).

(٩) التقريب (٧٧٢٧).

(١٠) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٦٣٥).

الزوائد «رواه الطبراني من رواية حرب بن حسن الطحان عن يحيى بن يعلى وكلاهما ضعيف»[1].

الحديث الحادي عشر: عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ آخى بين أصحابه فبقي رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعلي فآخى بين أبي بكر وعمر، وقال لعلي: «أنت أخي وأنا أخوك».

أخرجه الإمام أحمد في الفضائل[2] وفي سنده حسين بن واقد المروزي ثقة له أوهام [3]

قال الذهبي: «استنكر أحمد بعض حديثه وحرك رأسه كأنه لم يرضه وذكر له الذهبي حديثاً فقال: هذا منكر»[4] وفيه مطر بن طهمان الوراق وهو صدوق كثير الخطأ[5] وقتادة بن دعامة دعامة ثقة إلا أنه يدلس[6] وقد رواه بالعنعنة، وسعيد بن المسيب تابعي وحديثه مرسل.

٢٠ـ زواج علي بفاطمة:

يستدل الرافضة بحديث تزويج رسول الله ﷺ فاطمة لعلي على إمامته وقد أورده الحلي في كتابه نهج الحق مستدلاً به على إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه حيث قال: «وفي مسند أحمد بن حنبل أن أبا بكر وعمر خطبا إلى رسول الله ﷺ فاطمة عليها السلام، فقال: إنها صغيرة فخطبها علي

---

(١) (٩/ ١٣١).

(٢) ح: (١٠١٩).

(٣) انظر: التقريب (١٣٦٧).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٥٤٩).

(٥) المصدر نفسه (٦٧٤٤).

(٦) طبقات المدلسين ص(١٠٢).

فزوجها منه»[1] يقول المفيد وهو يذكر الأدلة على إمامة علي ﷺ «فإن قيل: من إمام هذه الأمة بعد رسول الله ﷺ وآله؟ فالجواب: علي بن أبي طالب عليه السلام فإن قيل بم علمتم أنه الإمام؟ فالجواب: علمنا بالنص المتواتر من الله عز وجل ومن رسول الله ﷺ ثم ذكر بعض الأدلة ومنها تزويجه بابنته»[2]

ويبين محمد حسن المظفر وجه دلالة الحديث على إمامة علي ﷺ فيقول بعد أن ساق الحديث: «وفي هذا دلالة أخرى على عدم أهليتهما –يعني أبا بكر وعمر– للتزوج بسيدة النساء فإن منعهما دون علي بأمر الله كاشف عن أن النظر في أمرها راجع إلى الله سبحانه مع وجود أبيها سيد النبيين وليس ذلك إلا لعظم شأنها عند الله تعالى وكرامتها عليه فلا يزوجها إلا بمن هو أهل لها ويليق بقدرها الرفيع فزوجها في السماء بسيد أوليائه وهو أول دليل على فضله على الشيخين عند الله عز وجل وعند رسوله والأفضل أحق بالإمامة»[3]

الرد

إن استشهاد الرافضة بهذا الحديث في تقديم علي بن أبي طالب على أبي بكر وعمر وأحقيته بالخلافة دونهما استشهاد باطل لأن هذا الحديث لم يصح عن رسول الله ﷺ، فقد أخرجه النسائي في الصغرى [4] وفي الكبرى [5] وفي الخصائص [6] والحاكم في المستدرك وقال:

---

(١) نهج الحق (٢٢٢).

(٢) النكت الاعتقادية ص(٤٠).

(٣) فضائل أمير المؤمنين وإمامته (٢/ ٢٩١).

(٤) ح:(٣٢٢١).

(٥) ح:(٥٣٢٩).

(٦) (١١٤).

«صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي[١].

وأخرجه ابن حبان في صحيحه [٢] والقطيعي في زوائد فضائل الصحابة لأحمد [٣] ومداره على الحسين بن واقد قال الذهبي: «استنكر أحمد بعض حديثه وحرك رأسه كأنه لم يرضه»[٤] وذكر له الذهبي حديثاً فقال: «هذا منكر»[٥]

وجاء بلفظ: «خطب أبو بكر وعمر فاطمة فقال النبي ﷺ هي لك يا علي لست بدجال»

أخرجه الطبراني في الكبير[٦] وابن الجوزي في الموضوعات وقال: «هذا حديث موضوع موضوع وضعه موسى بن قيس وكان من غلاة الروافض»[٧] وأخرجه العقيلي في الضعفاء وقال: «موسى بن قيس يحدث بأحاديث ردية بواطيل» [٨] وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: «رجاله ثقات إلا أن حجراً لم يسمع من النبي ﷺ» [٩] ولذا قال ابن حجر في الإصابة: «واتفقوا على أن حجر بن العنبس لم ير النبي»[١٠] وعلى هذا فالحديث منقطع.

أما زواج علي ﷺ من فاطمة وهي إحدى بنات رسول الله ﷺ، فلا شك أنه فضيلة من

---

(١) (٢/ ١٨١).

(٢) ح(٦٩٤٨).

(٣) ح:(١٠٥١).

(٤) ميزان الاعتدال (١/ ٥٤٩).

(٥) المصدر نفسه (١/ ٥٤٩).

(٦) ح: (٣٥٧١).

(٧) (٢/ ١٥٩).

(٨) (٤/ ١٦٤).

(٩) (٩/ ٣٢٩).

(١٠) (٣/ ١٦٨).

فضائله ولكنه لم يختص بذلك فقد تزوج عثمان برقية وأم كلثوم بنتي رسول الله ﷺ يقول ابن تيمية: «مجرد المصاهرة لا تدل على أنه أفضل من غيره باتفاق أهل السنة والشيعة، فإن المصاهرة ثابتة لكل من الأربعة، مع أن بعضهم أفضل من بعض، فلو كان المصاهرة توجب الأفضلية للزم التناقض»(١)

ويقول في موضع آخر: «وإن كان علي تزوج بفاطمة رضي الله عنها، فعثمان قد زوجه النبي ﷺ ابنتين من بناته، وقال: لو كان عندنا ثالثة لزوجناها عثمان، وسمي ذو النورين بذلك، إذ لم يعرف أحد جمع بين بنتي نبي غيره»(٢)

وأما الحديث الذي استشهد به عبد الحسين الموسوي في كتاب المراجعات وهو:

عن ابن عباس قال: قالت فاطمة يا رسول الله زوجتني من علي بن أبي طالب وهو فقير لا مال له!! فقال: « يا فاطمة أما ترضين أن الله عز وجل اطلع إلى أهل الأرض فاختار رجلين أحدهما أبوك والآخر بعلك».

وفي لفظ: «زوجتني من عائل لا مال له».

فقد رواه الحاكم في المستدرك، وقال: «على شرط الشيخين» وعلق عليه الذهبي، فقال: «كذب.» (٣) ورواه ابن عدي في ترجمة أبي الصلت وقال: «هو المتهم بهذه الأحاديث وعبدالرزاق الصنعاني نسبوه للتشيع وروى أحاديث في الفضائل لا يتابعه عليها أحد» (٤)

---

(١) منهاج السنة النبوية (٧/ ٢٦٥).

(٢) المصدر نفسه (٨/ ٢٣٤).

(٣) (٣/ ١٢٩).

(٤) (٥/ ١٩٨٦).

وذكره الذهبي في الميزان، وقال: «أبو الصلت هو الآفة» [1] ورواه ابن الجوزي في العلل وقال: «هذا حديث تفرد به عبد الرزاق وكان منسوباً إلى التشيع وقد اتهمه أقوام، وقال ابن عدي: حدث بأحاديث في الفضائل لم يوافقه عليها أحد ومثالب لغيرهم مناكير... وقد ذكرنا أن معمراً كان له ابن أخ رافضي فيجوز أن يكون من إدخاله ثم قد رواه عن عبد الرزاق ثلاثة أحدهم إبراهيم بن الحجاج والثاني أبو الصلت وقد اتفقوا على أنه كذاب والثالث أحمد بن عبد الله بن يزيد قال: كان يضع الحديث وقد سرقه الأبزاري فركب إسناداً» [2] قلت: ومدار الأحاديث على ابن أبي نجيح عبد الله وهو مدلس[3] وقد عنعنه

وقد ساق في التهذيب ما يدل على عدم سماعه من مجاهد قال يحيى بن سعيد: «لم يسمع ابن أبي نجيح التفسير من مجاهد، قال ابن حبان: هو نظير ابن جريج في كتاب القاسم بن أبي بزة عن مجاهد في التفسير رويا عن مجاهد من غير سماع »[4].

فعلى هذا فيه شبهة انقطاع، ورواه الخطيب في تاريخ بغداد[5]

ورواه الطبراني في الكبير [6] وفيه حسين الأشقر، قال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال البخاري: فيه نظر[7]، وقال الهيثمي في المجمع: «رواه الطبراني من رواية إبراهيم بن الحجاج

---

(١) انظر ميزان الاعتدال (٢/ ٦١٣).

(٢) (١/ ٢٢٣)

(٣) انظر: التقريب (٣٦٦٢).

(٤) (٦/ ٥١).

(٥) (٤/ ١٩٦).

(٦) ح: (٤٠٤٦).

(٧) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٥٣١).

عن عبد الرزاق»[1]، وإبراهيم بن الحجاج قال الحافظ الذهبي:«هو نكرة لا يعرف والخبر الذي رواه باطل ».[2]

على أن إبراهيم بن الحجاج لم ينفرد به فقد تابعه عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي رواه الطبراني في الكبير [3] وابن عدي في الكامل ترجمة عبد الرزاق [4] والخطيب في التاريخ[5] وابن عساكر في التاريخ[6] وابن الجوزي في العلل [7] وعبد السلام بن صالح شيعي جلد، قال العقيلي: رافضي خبيث[8]

ثم إن لهم متابع آخر، وهو أحمد بن عبد الله بن يزيد الهيثمي رواه الخطيب في التاريخ [9] وابن الجوزي في العلل[10]قال الذهبي: « قال ابن عدي: كان بسامرا يضع الحديث وقال الدارقطني: يحدث عن عبد الرزاق وغيره بالمناكير يترك حديثه».[11]

وجاء من حديث أبي هريرة رواه الحاكم في المستدرك وسكت عليه، قال الذهبي: «بل

---

(١) (٩/ ١١٢).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٢٦).

(٣) ح: (١١١٥٣).

(٤) (٤/ ٦٩٤).

(٥) (٤/ ١٩٦).

(٦) (٤٢/ ١٣٠، ١٣٥، ١٣٦)

(٧) (١/ ٢٢٤).

(٨) انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٦١٦).

(٩) (٤/ ١٩٦).

(١٠) (١/ ٢٢٤)

(١١) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ١٠٩).

موضوع على سريج »[1]، وشيخ الحاكم أحمد بن محمد السري أبو بكر بن أبي دارم رافضي كذاب، قاله الذهبي[2] وكذا شيخ شيخ الحاكم محمد بن أحمد بن سفيان، قال الذهبي: «روى عن سريج بن يونس حديثاً موضوعاً هو المتهم به».[3]

٢١ـ حديث «علي باب علمي»

تستدل الرافضة بهذا الحديث على إمامة علي رضي الله عنه، وقد أورده محمد المظفر مستدلاً به على إمامة علي حيث قال: «عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ علي باب علمي ومبين لأمتي ما أرسلت به من بعدي حبه إيمان، وبغضه نفاق والنظر إليه رأفة»[4]

وجه الاستدلال:

يبين عبد الله الحسن وجه دلالة الحديث على إمامة علي فيقول بعد إيراده الحديث: «ومن الوظائف المعتبرة في الإمام بعد النبي أن يبين للأمة ما أرسل به النبي وما اختلفوا فيه لكي يرتفع عنهم الخلاف، وهذان المعنيان نص عليهما النبي ﷺ في علي بن أبي طالب عليه السلام»[5]

الرد:

هذا الحديث لم يصح عن رسول الله ﷺ **فعن أبي ذر رفعه قال: «عليّ باب علمي ومبين لأمتي ما أرسلت به من بعدي حبه إيمان، وبغضه نفاق، والنظر إليه رأفة».**

---

(١) (٣/ ١٢٩).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ١٣٩).

(٣) المصدر نفسه (٣/ ٤٥٧).

(٤) فضائل أمير المؤمنين (٢/ ٢٨٧).

(٥) المناظرات في الإمامة (١١٦).

رواه الديلمي في مسند الفردوس [1]، ورواه الحاكم عن أنس بلفظ «أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدي» وقال «صحيح» وعلق عليه الذهبي بقوله: «بل هو فيما اعتقده من وضع ضرار، قال ابن معين: كذاب».[2]

وذكره السخاوي، وقال: «أخرجه الديلمي بسند ضعيف جداً»[3] وذكره الذهبي بلفظ «علي عيبة علمي» في ترجمة ضرار بن صرد وقال: «قال البخاري وغيره: متروك، وقال يحيى: كذاب» [4]

ورواه ابن حبان عن أنس في كتاب المجروحين ترجمة ضرار هذا وقال: «يروي المقلوبات عن الثقات حتى إذا سمعها من كان داخلاً في العلم شهد عليه بالجرح والوهن»[5]

قلت: وفيه عنعنة الحسن البصري عن أنس وهو مدلس.

وذكره السيوطي في اللآلئ المصنوعة[6] وسكت عليه وتبعه الغماري في فتح الملك [7] وفيه محمد بن علي بن خلف العطار اتهمه ابن عدي وقال: «عنده عجائب وهو منكر الحديث»[8] وذكره ابن عراق في تنزيه الشريعة[9] وفيه أيضاً موسى بن جعفر بن إبراهيم،

---

(١) (٣/ ٩١).

(٢) المستدرك (٣/ ١٢٢).

(٣) المقاصد الحسنة (٩٧).

(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٢٧).

(٥) (١/ ٣٨٠).

(٦) (١/ ٣٣٥).

(٧) (ص٢٢).

(٨) انظر: ترجمته في الميزان (٣/ ٦٥١)، واللسان (٥/ ٢/ ٢٨٩).

(٩) (١/ ١١٠ ح: ٢١٤).

قال العقيلي: «في حديثه نظر»[1] وكذا من بعد موسى أيضاً عبد المهيمن بن العباس وهو «واه».[2]

وقال الألباني: «موضوع» بلفظ: علي عيبة علمي».[3]

٢٢ـ حديث: «إن مما عهد إليّ النبي ﷺ أن الأمة ستغدر بي من بعده»

من أدلة الرافضة على إمامة علي ﷺ ما أخبر به النبي ﷺ من أن الأمة ستغدر بعلي بعده، وقد أورد عبد الحسين شرف الدين هذه الأحاديث مستدلاً بها على إمامة علي ﷺ حيث قال: «قوله ﷺ لعلي «إن الأمة ستغدر بك بعدي، وأنت تعيش على ملتي وتقتل على سنتي، من أحبك أحبني ومن أبغضك أبغضني، وإن هذه ستخضب من هذا –يعني لحيته من رأسه» وعن علي أنه قال: «إن مما عهد إليّ النبي أن الأمة ستغدر بي بعده» وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: «أما إنك ستلقى بعدي جهداً، قال في سلامة من ديني؟ قال: في سلامة من دينك»[4]

الـرد:

إن استشهاد الرافضة بهذه الأحاديث استشهاد باطل إذ أن هذه الأحاديث لم تصح عن رسول الله ﷺ إضافة إلى ما في متنها من نكارة، وإليك بيان ذلك:

الحديث الأول: عن علي قال: «إن مما عهد إلي النبي ﷺ أن الأمة ستغدر بي من بعده»

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٣/ ١٥٥)، والميزان (٤/ ٢٠١).

(٢) انظر الكاشف للذهبي (٢/ ١٩٠).

(٣) السلسلة الضعيفة ح: (٢١٦٥).

(٤) المراجعات ص(١٧٣).

رواه الحاكم في المستدرك، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[1] وقال الذهبي: «صحيح»، ورواه البزار في مسنده[2] وقال الهيثمي في المجمع: «وفيه علي بن قادم وقد وثق وضعف»[3].

قلت: وفي سنده هشيم بن بشير وهو مدلس[4] وقد رواه بالعنعنة عن إسماعيل بن سالم وإسماعيل هذا ثقة لكن قال في التهذيب: «قال أحمد: ليس به بأس قد كانت عنده أحاديث الشيعة وقد نظر له شعبة في كتبه»[5] ورواه العقيلي وذكر الحديث في ترجمة ثعلبة بن يزيد الحماني وقال: «قال البخاري: لا يتابع في حديثه نظر»[6].

قلت: وثعلبة هذا قال في الميزان: «شيعي غال»[7] وفي سنده زيادة على ما ذكر علي بن قادم، قال الذهبي: «ضعفه يحيى، وقال ابن سعد: منكر الحديث شديد التشيع»[8] ورواه العقيلي ترجمة كامل أبو العلاء، وقال: قال محمد بن المثنى: «ما سمعت عبد الرحمن يحدث عنه شيئاً قط»[9] ورواه ابن عساكر في التاريخ[10].

---

(١) (٣/ ١٤٠).

(٢) ح: (٨٦٩).

(٣) مجمع الزوائد (٩/ ١٣٧).

(٤) طبقات المدلسين لابن حجر (١/ ٤٧) رقم (١١١).

(٥) (١/ ٢٦٤).

(٦) (١/ ١٧٨).

(٧) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٣٧١).

(٨) (٣/ ١٥٠).

(٩) (٤/ ٩).

(١٠) (٤٢/ ٤٤٧-٤٤٨).

قلت: وهو أيضاً من طريق ثعلبة الحماني، ثم رواه العقيلي في الضعفاء الكبير ترجمة ثعلبة هذا وقال: «قال البخاري: لا يتابع في حديثه نظر » [١] ورواه ابن الجوزي في العلل وقال: «قال أحمد: حكيم ضعيف الحديث، وقال السعدي: كذاب »[٢] ورواه ابن عساكر في التاريخ التاريخ بنحوه.[٣]

قلت: وفيه غير ذلك فطر بن خليفة وهو رمي بالتشيع، قاله الحافظ في التقريب[٤] وعند وعند ابن عساكر غيره حكيم بن جبير الأسدي وهو منكر الحديث متروك كذاب غالياً في التشيع وتركه شعبة وغيره.[٥]

ثم أخرجه ابن عساكر من طريق آخر في التاريخ[٦] وفيه أيضاً حصين بن مخارق قال الذهبي: «أبو جنادة حصين بن مخارق متهم بالكذب».[٧]

ورواه ابن عدي في الكامل في ترجمة محمد بن سلمة بن كهيل [٨] ومحمد بن سلمة قال الجوزجاني عنه: «ذاهب واهي الحديث»[٩] وكذا الراوي عنه علي بن هاشم بن البريد وهو

---

(١) (١/ ١٨٧).

(٢) (١/ ٢٤٤) ح: ٣٩٠.

(٣) (٤٢/ ٤٤٧-٤٤٨).

(٤) (٥٤٤١).

(٥) انظر: الكاشف للذهبي(١/ ١٨٤)، والمجروحين لابن حبان(١/ ٢٤٦)، والضعفاء للعقيلي(١/ ١٣٦).

(٦) (٤٢/ ٤٤٧-٤٤٨).

(٧) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ١٥١).

(٨) (٦/ ٢٢١).

(٩) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٥٦٨).

شيعي غال صدوق[١].

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة[٢] وابن عساكر من طريقه في التاريخ[٣] قال البيهقي: البيهقي: وقد رويناه بإسناد آخر عن علي إن كان محفوظاً –

وهذا السند الذي ذكره لا يسلم من العلل، فمداره على هشيم بن بشير وهو مدلس [٤] وقد رواه بالعنعنة كما أن في السند إسماعيل بن سالم وقد قال أحمد فيه: كانت عنده أحاديث الشيعة وقال ابن حزم: ليس بالقوي.[٥]

الحديث الثاني: عن ابن عباس قال النبي لعلي: «أما إنك ستلقى بعدي جهداً، قال في سلامة من ديني، قال في سلامة من دينك».

أخرجه الحاكم في المستدرك، وقال: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»[٦] ووافقه ووافقه الذهبي.

قلت: في سنده محمد بن فضيل بن غزوان وهو شيعي، بل شيعي محترق كما عبر بذلك أبو داود، وقال ابن حبان: «كان يغلو في التشيع»[٧].

الحديث الثالث: عن أنس وعلي واللفظ لعلي: قال: بينما رسول الله آخذ بيدي في سكك المدينة إذ مررنا بحديقة، فقلت: يا رسول الله ما أحسنها من حديقة! قال: «لك في الجنة أحسن منها».

---

(١) المصدر نفسه (٣/ ١٦٠).

(٢) (٦/ ٤٤٠) ح: (٢٧٥٩).

(٣) (٤٢/ ٤٤٧).

(٤) التقريب (٧٣٦٢).

(٥) انظر: لسان الميزان (٣/ ١٩٤).

(٦) (٣/ ١٤٠).

(٧) انظر الكاشف (٣/ ٧٩)، والميزان (٤/ ٩)، والتقريب (٦٢٦٧).

وفي لفظ لابن أبي شيبة: «حتى مررنا بسبع حدائق، ويقول كذلك حتى إذا خلا الطريق اعتنقني وأجهش باكياً، فقلت: ما يبكيك؟ فقال: «إحن في صدور قوم لا يبدونها إلا من بعدي»، قلت: في سلامة من ديني؟ قال: «في سلامة من دينك».

رواه الحاكم وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، قال الذهبي: «صحيح» [1] مع أن الذهبي وهاه وأنكره في الميزان بعد أن روى الحديث مسنداً قال: «الفضل بن عميرة ضعفوه، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه»، ثم روى الحديث وقال: «بل هو منكر الحديث» [2] وكذا في سنده ميمون الكردي، قال الحافظ «مقبول» [3] ورواه ابن أبي شيبة [4] وفي سنده يحيى بن بن يعلى الأسلمي، قال الذهبي: «قال البخاري: مضطرب الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف» [5] وكذا فيه يونس بن خباب، قال الذهبي: قال يحيى بن سعيد: كان كذاباً، وقال ابن معين: معين: رجل سوء ضعيف، وقال الدارقطني: رجل سوء فيه شيعية مفرطة وقال البخاري: منكر الحديث [6] وأخرجه البزار [7]، ورواه ابن الجوزي في العلل وقال: «هذان حديثان ليس ليس فيهما صحيح، أما الأول ففيه الفيض قال ابن معين: كذاب خبيث، وأما الثاني: فيونس مضطرب الحديث، وقال الدارقطني: فيه شيعية مفرطة كان يسب عثمان، وقال ابن معين:

---

(١) المستدرك (٣/ ١٣٩).

(٢) انظر ميزان الاعتدال (٣/ ٣٥٥).

(٣) (٧٠٥٦).

(٤) المصنف (١١/ ٧٥).

(٥) انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٤١٥).

(٦) انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٤٧٩).

(٧) البحر الزخارح: (٧١٦).

ليس بشيء رجل سوء، وقال النسائي: لا يحل الرواية عنه»[1] ورواه عبد الله بن أحمد في زوائد فضائل الصحابة[2] وفيه ما تقدم،والحديث ضعفه الألباني.[3]

ثم إنه وعلى فرض صحته لا يدل على إمامة علي ﷺ بل هو دال على أن عليًّا ﷺ سيلقى جهدًا بعد رسول الله ﷺ.

٢٣ـ حديث «علي باب حطة»

من أدلة الرافضة على إمامة علي ﷺ قول النبي ﷺ «علي بن أبي طالب باب حطة، من دخل منه كان مؤمناً ومن خرج منه كان كافراً».

وقد أورده عبد الحسين شرف الدين مستدلاً به على إمامة علي بن أبي طالب ﷺ.[4]

الرد

هذا الحديث لم يصح عن رسول الله ﷺ والاستشهاد به باطل، والحديث أخرجه الديلمي في مسند الفردوس[5] ورواه الدارقطني في الأفراد كما في الجامع الصغير[6] وسكت عليه السيوطي، ومن طريقه ابن الجوزي في العلل وقال: «قال الدارقطني: تفرد به حسين الأشقر عن شريك وليس بالقوي، وقال البخاري: عنده مناكير، وقال ابن عدي: روى حديثا منكراً والبلاء عندي منه، وقال أبو معمر الهذلي: هو كذاب»[7] وذكر الحديث الذهبي في ترجمة

(١) (١/ ٢٤٣).

(٢) ح: (١١٠٩).

(٣) السلسلة الضعيفة ح: (٤٩٠٥).

(٤) انظر: المراجعات (ص ١٦٧).

(٥) ح: (٣٩٩٨).

(٦) ح: (٨٢٣٧).

(٧) (١/ ٢٤١).

الأشقر ثم قال: «باطل، والأشقر هو آفته». [1] وذكره السخاوي في المقاصد [2] وعزاه للديلمي ثم قال: «بسند ضعيف جداً». وقال الألباني: «باطل». [3]

ثم أن لفظ الحديث ظاهر النكارة فكيف يشبه الرسول ﷺ علي بباب حطة، وما وجه الشبه بينهما، وكيف يكون علي رضي الله عنه سببًا في كفر الناس.

الفصل الثاني

الشبه النقلية التي استدل بها المخالفون على عصمة الأئمة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول الآيات التي استدل بها المخالفون على عصمة الأئمة.

المبحث الثاني: الأحاديث التي استدل بها المخالفون على عصمة الأئمة.

---

(١) الميزان (١/ ٥٣٢).

(٢) (ص٩٧).

(٣) السلسلة الضعيفة (٨/ ٤١٥) ح: (٣٩١٣).

المبحث الأول

الآيات التي استدل بها المخالفون على عصمة الأئمة

١ -قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾.

يستدل الرافضة بهذه الآية على عصمة الأئمة، وقد أوردها الحلي في كتابه منهاج الكرامة حيث قال: «البرهان الحادي عشر، قوله تعالى: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾ روى الفقيه ابن المغازلي الشافعي عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ وآله انتهت الدعوة إلي وإلى علي، لم يسجد أحدنا لصنم قط، فاتخذني نبياً واتخذ علياً وصياً»(١).

وقد استدل المخالفون بهذه الآية على وجوب عصمة الأئمة، يقول التستري: «ونستدل على الاشتراط -أي اشتراط العصمة- بقوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ في جواب إبراهيم عليه السلام حين سأل الإمامة لذريته بقوله ومن ذريتي»(٢).

ويورد كاشف الغطاء الآية السابقة ثم يقول: «هي صريحة في لزوم العصمة في الإمام لمن تدبرها جيداً»(٣).

الرد

إن قول الرافضة بأن الآية دليل على عصمة الأئمة مجرد دعوى لا حقيقة لها فالآية لا صلة

---

(١) ص (١٢٥).

(٢) إحقاق الحق للتستري (٢/ ٣٩٦).

(٣) أصل الشيعة (١٢٨).

لها باستدلالهم فليس غير الظالم هو المعصوم وليس ذرية إبراهيم هم فقط من تدعي الروافض إمامتهم بل إن الآية تثبت أن كل من صلح من ذرية إبراهيم مستحقون للإمامة وجديرون بأن يقتدى بهم وأن يكونوا هداة للناس مالم يكونوا من الظالمين إذا توفرت لديهم شروط الإمامة المتفق عليها عند أهل السنة والتي ليس منها العصمة.

يقول ابن حجر الهيتمي[(١)] وهو يرد على الرافضة في استدلالهم بهذه الآية على عصمة الأئمة: «ومن جهالاتهم قولهم: إن غير المعصوم يسمى ظالماً، فيتناوله قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهۡدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ وليس كما زعموا إذ الظالم لغة: من يضع الشيء في غير محله وشرعاً: العاصي، وغير المعصوم قد يكون محفوظاً فلا يصدر عنه ذنب، أو يصدر عنه ويتوب منه حالاً توبة نصوحاً، فالآية لا تتناوله وإنما تتناول العاصي على أن العهد في الآية يحتمل أيضاً أن المراد به النبوة أو الإمامة في الدين أو نحوهما من مراتب الكمال»[(٢)].

ومن هنا يتضح لنا أن قصر الرافضة لهذه الآية على الأئمة لا دليل عليه وغاية ما في الأمر ما ذكر الطبري في تفسيره «إن هذا خبر من الله جل ثناؤه عن أن الظالم لا يكون إماماً يقتدي به أهل الخير وهو من الله جل ثناؤه جواب لما يتوهم في مسألته إياه أن يجعل من ذريته أئمة مثله فأخبر أنه فاعل ذلك إلا بمن كان أهل الظلم منهم فإنه غير مصيره كذلك ولا جاعله في محل أوليائه عنده بالتكرمة بالإمامة، لأن الإمامة إنما هي لأوليائه وأهل طاعته دون أعدائه والكافرين به»[(٣)].

---

(١) أحمد بن حجر الهيتمي السعدي المصري، فقيه شافعي، من مصنفاته الصواعق المحرقة، توفي ٩٧٣هـ. البدر الطالع (١/ ٧٥).

(٢) الصواعق المحرقة (١٧).

(٣) تفسير الطبري (١/ ٥٣٠).

وقد بين العلماء سبب احتجاج الرافضة بهذه الآية وهو خلطهم بين معنى العدالة والعصمة، يقول أبو بكر الجصاص[1] عند تفسيره لهذه الآية: «وربما احتج بعض أغبياء الرافضة بقوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ في رد إمامة أبي بكر ﷺ وعمر ﷺ لأنهما كانا ظالمين حين كانا مشركين في الجاهلية ثم قال: هذا جهل مفرط؛ لأن هذه السمة إنما تلحق من كان مقيماً على الظلم فأما التائب منه فهذه السمة زائلة عنه، فلا جائز أن يتعلق به حكم؛ لأن الحكم إذا كان معلقاً بصفة فزالت الصفة زال الحكم... فقوله: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ لم ينف به العهد عمن تاب عن ظلمه، لأنه في هذه الحالة لا يسمى ظالماً، كما لا يسمى من تاب من الكفر كافراً، ومن تاب من الفسق فاسقاً، وإنما يقال كان كافراً وكان فاسقاً وكان ظالماً، والله تعالى لم يقل: لا ينال عهدي من كان ظالماً وإنما نفى ذلك عمن كان موصوفاً بصفة الظلم والاسم لازم له باق عليه[2]» فالآية إذن تشترط للإمامة في الدين العدالة، يقول القرطبي: «استدل جماعة من العلماء بهذه الآية على أن الإمام يكون من أهل العدل والإحسان والفضل مع القوة على القيام بذلك»[3].

---

(١) أحمد بن علي أبوبكر الرازي الجصاص، البغدادي الحنفي، إمام أصحاب أبي حنيفة في وقته وكان مشهورًا بالزهد، من مصنفاته: التفسير المسمى بأحكام القرآن وغيره. مات سنة ٣٧٠هـ. انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ٢٢٠)، والفوائد البهية للكنوي (٢٨).

(٢) أحكام القرآن (١/ ٧٢).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١٠٩).

٢-قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾[١]

يقتطع الرافضة هذا الجزء من الآية ويستدلون به على عصمة الأئمة ثم يدعون أحقيتهم بالإمامة لأنهم معصومون ولأن من شروط الإمامة عندهم العصمة، يقول الحلي: «قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ أجمع المفسرون وروى الجمهور كأحمد بن حنبل وغيره: أنها نزلت في علي، وفاطمة، والحسن، والحسين»[٢].

وجه الاستدلال: يقول علي البحراني[٣]: «ونحن نبين وجه استفادة العصمة من الآية ثم نبين من المعني بها: أما الأول: فلأن إرادة الله إذهاب الرجس عن أهل البيت وتطهيرهم من الذنوب إما أن يكون المراد بها الإرادة التي يتعقبها الفعل ويصدر عنها إذهاب الرجس والتطهير منه وإما أن يكون المراد إرادة الله منهم أن يطهروا أنفسهم من الرجس وإذا كان المراد منها الأمر بتطهير أنفسهم من الذنوب زال الاختصاص فإن اجتناب الذنوب مطلوب من جميع المكلفين فلا خصوصية في هذا لأهل البيت فوجب لموضع الاختصاص أن يكون المراد هو الأول ومنه تثبت العصمة.

الثاني: إن الآية وردت مورد المدح، ولا مدح في مطلوبية اجتناب الذنوب وإنما المدح في إذهابها عن المكلف وتطهيره من مقارفتها وهو المعنى الأول، فوجب أن يكون هو المراد لئلا

---

(١) سورة الأحزاب (٣٣)

(٢) نهج الحق (ص١٧٣).

(٣) علي بن عبدالله بن علي البحراني فقيه بإمامي من مصنفاته: منار الهدى، والتقية. توفي ١٣١٩هـ. الأعلام (٤/ ٣٠٨).

يخرج ما هو مدح عن كونه مدحاً، فثبت بذلك العصمة لمن عناهم بهذه الآية»[1] وبهذا قال الطوسي[2] والطبرسي[3] وأما أهل البيت المعنيون بالآية فيقول البحراني «وأما أهل البيت المعنيون بهذه الآية فهم بالأصل : النبي وعلي وفاطمة والحسن والحسين ويدخل باقي الأئمة فيهم بالتبعية[4]» وقد استشهدوا ببعض الآثار الواردة في أن هذه الآية نزلت في الخمسة

الرد

لقد عمد الرافضة إلى هذا الجزء من الآية وأطلقوا عليه آية التطهير ثم رأوا أنه لا صلة له بما قبله ولا بما بعده لعلمهم أن الآيات التي قبله والتي بعده تتحدث عن زوجات الرسول ﷺ وهذا محض تحكم لا دليل لهم عليه، بل إن الناظر إلى هذا الجزء من الآية يجده مترابطاً مع ما قبله وما بعده يقول القرطبي –رحمه الله: «فالآيات كلها من قوله ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ ﴾ إلى قوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ منسوق بعضها إلى بعض فكيف صار في الوسط كلاماً منفصلاً لغيرهن»[5] .

ويقول الشنقيطي –رحمه الله–: «قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرًا ﴿٣٣﴾ ﴾ فإن قرينة السياق صريحة في دخولهن، لأن الله تعالى قال: ﴿ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ... ﴾ ثم قال في نفس خطابه لهن: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ ﴾ ثم قال بعده: ﴿ وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ ..الآية ﴾

---

(١) منار الهدى (٣٥٠)

(٢) تلخيص الشافي (٢/ ٢٥٠)

(٣) مجمع البيان (٤/ ٣٥٧)

(٤) الصراط المستقيم للبياضي (١/ ١٨٤)

(٥) الجامع لأحكام القرآن (١٤/ ١٨٣)

وقد أجمع جمهور علماء الأصول على أن صورة سبب النزول قطعية الدخول، فلا يصح إخراجها بمخصص... إلى أن قال: ... والتحقيق إن شاء الله أنهن داخلات في الآية، وإن كانت الآية تتناول غيرهن من أهل البيت»[1] .

وقد ذكر المخالفون أن هذا الجزء مستقل عن الآية لأن الخطاب فيه للمذكر في قوله تعالى ﴿عنكم﴾ و ﴿يطهركم﴾ بينما الآيات السابقة واللاحقة كان الخطاب فيها للمؤنث لأنها في نساء النبيﷺ. وهذا استشهاد ضعيف لا حجة لهم فيه على إخراج أمهات المؤمنين من الآية فإن الخطاب في اللغة العربية إذا جاء بصيغة التذكير شمل الذكور والإناث أما إذا جاء بصيغة التأنيث فالمقصود به الأنثى وبهذا نزل القرآن الكريم فقوله سبحانه ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ﴾ واستمرار الخطاب بالتذكير إلى أن قال: ﴿ فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم ﴾ ولا زال الخطاب بالتذكير ثم أفصح بالمقصود فقال بعد قوله ﴿منكم﴾ ﴿ مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ﴾ وإذن فالمقصود الجميع الذكر والأنثى، ولما كان بيت النبيﷺ فيه النبي وأزواجه جاء اللفظ بصيغة التذكير ليعمهم جميعاً فلا يمكن إذا أن تأتي الصيغة بالتأنيث وإلا لخرج النبي ﷺ من حكم الآية، ومن العجيب أنهم يخرجون نساء النبي ﷺ من حكم الآية محتجين بكونهن إناثاً وفي الوقت نفسه يدخلون فاطمة رضي الله عنها مع أنها أنثى.

يقول الشنقيطي –رحمه الله-: «فإن قيل إن الضمير في قوله: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ وفي قوله ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ ضمير الذكور فلو كان المراد نساء النبي لقيل ليذهب عنكـن ويطهركن، فالجواب من وجهين:

---

(١) أضواء البيان (٦/ ٥٧٧)

الأول: هو ما ذكرناه من أن الآية الكريمة شاملة لهن ولعلي والحسن والحسين وفاطمة، وقد أجمع أهل اللسان العربي على تغليب الذكور على الإناث في الجموع ونحوها كماهو معلوم في محله.

الوجه الثاني: هو أن من أساليب اللغة العربية التي نزل بها القرآن أن زوجة الرجل يطلق عليها اسم الأهل وباعتبار لفظ الأهل تخاطب مخاطبة الجمع المذكر ومنه قوله تعالى (فقال لأهله امكثوا) وقوله (سآتيكم) »[١].

ثم إن الدليل الصحيح من اللغة والشرع يدل على أن زوجة الرجل من أهل بيته، ففي اللغة لفظ الأهل يعني زوجة الرجل ومن يجمعه وإياهم مسكن واحد.

يقول الراغب الأصفهاني «فأهل الرجل في الأصل: من يجمعه وإياهم مسكن واحد، ثم تجوز به فقيل أهل بيت الرجل لمن يجمعه وإياهم نسب» [٢] وعلى هذا فالزوجة أول من يدخل في لفظ أهل البيت، أما الشرع فقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ﴾ [٣] ولم يكن معه سوى زوجته. ومنها قول الملائكة لسارة زوجة إبراهيم عليه السلام ﴿ قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ۖ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ ﴿٧٣﴾ ﴾ [٤] .

أما قولهم بأن الإرادة هنا المقصود بها الإرادة التي يعقبها الفعل فغير صحيح فإن الإرادة تأتي مضافة إلى الله عز وجل على معنيين في القرآن:

---

(١) أضواء البيان (٦/ ٥٧٨)

(٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن (٢٥)

(٣) سورة القصص آية (٢٩)

(٤) سورة هود آية (٧٣)

١. شرعية: تتضمن محبة الله ورضاه كما في قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾[١].

وهذه الإرادة يتوقف وقوع مقتضاها ومرادها على العبد فقد يقع إذا قام العبد بأسبابه الجالبة، وقد لا يقع إذا قصر فيها فيقع ما يكرهه الله ولا يريده أي لا يحبه ولا يأمر به، ويحب الله شيئاً ويأمر به فلا يقع، فإنه تعالى يحب اليسر لكل خلقه وأراده وأمر به، ويكره العسر لهم كما في الآية السابقة، وكما في قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾[٢] لكنه لا يتحقق في حق كثير من الناس الذين يشددون على أنفسهم ويثقلون عليها مع أنهم داخلون تحت خطابه: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ ويقول أيضاً: ﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾[٣] ويقول: ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾[٤] فالحرج واقع للبعض رغم أن الله لا يريده، والتطهير لا يتحقق للكل مع أن الله يريده لهم جميعاً وهذه الآية خطاب لجميع الأمة وهي تشبه تماماً آية التطهير فاللفظ نفسه يتكرر في الآيتين وهو في الإرادة الشرعية التي تتوقف على استجابة المخاطب.

٢. الإرادة الكونية القدرية: وهي المشيئة التي لا بد من وقوع وتحقق ما تعلق بها من مراد الله ولا تلازم بين هذه الإرادة ومحبة الله وأمره الشرعي، فقد يريد الله ويشاء وقوع شيء يكرهه لحكمة يعلمها وبأسباب من خلقه أنفسهم كوقوع الزنا والكذب والكفر والله تعالى لا يحب

---

(١) سورة البقرة آية (١٨٥)

(٢) سورة النساء آية (٢٨)

(٣) سورة النساء آية (٢٧)

(٤) سورة المائدة آية (٦)

ذلك ولا يأمر به شرعاً وإنما نهى عنه لكنه يقع بإذنه وتحت مشيئته﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾[1] يقول تعالى عن هذه الإرادة: ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ ﴾[2] ويقول: ﴿ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ﴾[3] وهذه الإرادة مستلزمة لوقوع المراد، بمعنى أنه لا بد من وقوع مرادها[4] فالإرادة إذن في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ ﴾ هي من النوع الأول المتضمن محبة الله لذلك، وليس كما توهم البحراني «بأنها التي يقع عندها المراد» والدليل على ذلك أن النبيﷺ بعد نزول الآيات قال «اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس» فطلب من الله ذلك فلو كانت الآية تتضمن الوقوع ولا بد لم يحتج إلى الدعاء فعلام يطلب لهم الرسول ﷺ شيئاً حاصلاً من الأساس وأيضاً يقال: هل عصمتهم قبل دعاء النبي ﷺ أم بعده؟ فإن كانت حصلت بدعائه أي بعده فهم غير معصومين من قبل وإن كانت حصلت قبل دعائه فعلام دعا[5]، ومن الأدلة على أن المراد هنا الإرادة الشرعية سياق الآيات فالكلام الذي جاء في سياقه النص ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ ... ﴾ توجيه وأمر ونهي إذ يبدأ بقوله: ﴿ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿٣٠﴾ ۞ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا

---

(١) الأنعام آية (١١٢)

(٢) سورة يس آية (٨٢)

(٣) سورة الرعد آية (١١)

(٤) انظر مجموع الفتاوى (٨/ ١٣١-٤٤٠) و(٧/ ٧٢)، الكواشف الجلية (١٥٠) وما بعدها.

(٥) انظر: حقبة من التاريخ لعثمان الخميس (١٦٢) وثم أبصرت الحقيقة لمحمد الخضر (١٨٢)

﴿تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ثم قال معللاً هذه التوجيهات والأوامر والنواهي ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ﴾ فإذن فالمخاطب يحتمل في حقه الطاعة والمعصية فيحذره الله من المعصية ويحثه على الطاعة فالإرادة هنا شرعية بمعنى أن الله يأمر بها أراده وأحبه فاحرص أيها المخاطب على تحقيق إرادة الله في تطهير هذا البيت الذي تنتسب إليه وإذهاب الرجس عنه، وهذا المعنى لا يستقيم إذا كانت المشيئة أو الإرادة هنا كونية حتمية[1] كما أنه لو أريد بها الإرادة التي يتحقق عندها الفعل لكان كل أهل البيت محفوظين معصومين من كل ذنب والواقع غير هذا بل إن كتبهم مليئة باعتراف أهل البيت بالوقوع في الخطأ والاستغفار من ذلك[2] .

وأيضاً لوكان ذلك التطهير وإذهاب الرجس يدلان على العصمة لكان ينبغي أن يكون من حضر من الصحابة في غزوة بدر معصوماً لأن الله قال في حقهم: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذۡهِبَ عَنكُمۡ رِجۡزَ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾[3].

أما استدلالهم على خروج أمهات المؤمنين رضي الله عنهن بحديث الكساء وهو ما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت: خرج النبيﷺ غداة وعليه مـرط مرجل من شعر أسود فجاء الحسن بن علي فأدخله ثم جاء الحسين فأدخله ثم جاءت فاطمة فأدخلها ثم جاء علي فأدخله ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا﴾[4] فإن هذا الحديث لا يدل على إخراج أمهات المؤمنين من الآية بل غاية ما فيه

---

(١) انظر: آية التطهير وعلاقتها بعصمة الأئمة للدكتور عبد الهادي الحسيني (٢٩)

(٢) انظر روضة الواعظين (١/ ١١١-١١٢)

(٣) سورة الأنفال آية (١١)

(٤) صحيح مسلم ح: (٢٤٢٤)

إدخال مجموعة من أقرباء النبي ﷺ الذين لم يكونوا يساكنونه في بيته في حكم الآية، وليس فيه قصر المعنى عليهم وحدهم أو إخراج غيرهم منه، إذ ليس من شرط دخول هؤلاء خروج غيرهم، فلو كان لأحدهم عشرة أخوة فأشار إلى ثلاثة منهم كانوا معه فقال: إن هؤلاء إخوتي لم يدل قوله هذا على عدم وجود إخوة آخرين له، وأهل بيت النبيﷺ كثيرون فبأي حجة نقتصر باللفظ على بعضهم دون بعض، وإذا كان هذا اللفظ يمنع دخول أحد من بيت النبي ﷺ مع هؤلاء الأربعة فكيف أدخلوا تسعة آخرين معهم لم يكونوا موجودين أصلاً عندما قال النبيﷺ ودعا دعاءه؟! فإن قالوا لوجود أدلة على ذلك قلنا: الأدلة الصحيحة تدل على أن أزواجه من أهل بيته، أما الروايات الأخرى والتي جاء فيها ما يشير إلى خروج أم سلمة فإنها لم تصح وإليك بيان ذلك.

أورد الطبري –رحمه الله– في تفسيره خمس روايات فيها ما يشير إلى خروج أم سلمة – رضي الله عنها– وهذه الروايات هي:

الرواية الأولى: عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: لما نزلت هذه الآية ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾ دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فجلل عليهم كساء خيبرياً وقال: «**اللهم هؤلاء بيتي اللهم أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً**» قالت أم سلمة: ألست منهم؟ قال: أنتِ إلى خير.[1] وهذه الرواية في سندها شهر بن حوشب قال فيه ابن حجر: «صدوق كثير الإرسال والأوهام» [2] وفي سندها عطية بن سعد قال فيه ابـن حجر: «صدوق يخطئ كثيراً وكان شيعياً مدلساً».[3]

---

(١) تفسير الطبري (٢٠/ ٢٦٥)

(٢) التقريب (٤٤١)

(٣) المصدر نفسه (٦٨٠)

الرواية الثانية: بنحوه[1] وفي سندها عطية بن سعد كذلك وقد سبق بيان حاله.

الرواية الثالثة: عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ جمع علياً والحسنين ثم أدخلهم تحت ثوبه ثم جأر إلى الله ثم قال: «هؤلاء أهل بيتي» فقالت أم سلمة: يا رسول الله أدخلني معهم قال: «إنك من أهلي»[2] وفي سند هذه الرواية خالد بن مخلد قال ابن حجر عنه: «صدوق يتشيع وله أفراد»[3] وفيه أيضاً موسى بن يعقوب قال فيه ابن حجر «صدوق سيء الحفظ»[4]

الرواية الرابعة: عن أم سلمة وفي سندها عبد الرحمن بن صالح قال فيه ابن حجر: «صدوق يتشيع»[5] وفيه أيضاً محمد بن سليمان الأصبهاني قال فيه ابن حجر: «صدوق يخطئ»[6]

الرواية الخامسة : وفي سندها عبد الله بن عبد القدوس قال فيه ابن حجر « صدوق رمي بالرفض وكان أيضاً يخطي »[7] كما وردت هذه الزيادات عند أحمد بعدة طرق وإليك بيانها

الرواية الأولى: عن أم سلمة تذكر أن النبي ﷺ كان في بيتها... وفيه قالت: فأدخلت رأسي البيت فقلت: وأنا معكم يا رسول الله؟ قال: إنك إلى خير، إنك إلى خير.[8]

---

(١) تفسير الطبري (٢٠/ ٢٦٥)

(٢) المصدر نفسه (٢٠/ ٢٦٧)

(٣) التقريب (٢٩١)

(٤) المصدر نفسه (٩٨٧)

(٥) المصدر نفسه (٥٨٢)

(٦) التقريب (٨٥٠)

(٧) المصدر نفسه (٥٢٣)

(٨) المسند ح: (٢٦٥٥١)

وهذه الرواية في سندها عبد الملك بن أبي سليمان قال فيه ابن حجر: «صدوق له أوهام»[1]

الرواية الثانية: قال أحمد: قال عبد الملك وحدثني أبو ليلى عن أم سلمة مثل حديث عطاء سواء.[2]

وأيضا فيها عبد الملك بن أبي سليمان وقد سبق الكلام عنه.

أما الروايات الثالثة[3] والرابعة[4] والخامسة[5] ففي سندها شهر بن حوشب.

قال فيه ابن حجر: «صدوق كثير الإرسال والأوهام».[6]

كما وردت هذه الزيادة عند الترمذي .

عن عمر بن أبي سلمة ربيب النبي ﷺ قال: «نزلت هذه الآية... وفيها قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله؟ قال: «أنت على مكانك وأنت إلى خير».

قال الترمذي –رحمه الله-: وفي الباب عن أم سلمة ومعقل بن يسار وأبي الحمراء وأنس قال: وهذا حديث غريب من هذا الوجه.[7]

وفي سند هذه الرواية محمد بن سليمان الأصبهاني وقد قال عنه ابن حجر »صدوق يخطئ»[8]

---

(١) التقريب ح: (٩٢٣)

(٢) المسند ح: (٢٦٥٥١)

(٣) المصدر نفسه ح: (٢٦٥٥١).

(٤) المصدر نفسه ح: (٢٦٦٣٩).

(٥) المصدر نفسه ح: (٢٦٧٨٩).

(٦) التقريب (٤٤١)

(٧) سنن الترمذي ح: (٣٢٠٥، ٣٧٨٧)

(٨) التقريب (٨٥٠)

كما أخرج هذه الزيادة الحاكم في المستدرك.[1]

و في سندها شريك بن أبي نمر، قال عنه ابن حجر: صدوق يخطئ[2]

كما وردت هذه الزيادة عند الطبراني في ثلاث روايات.[3]

الرواية الأولى: في سندها محمد بن سليمان الأصبهاني وقد سبق الكلام عنه.

الرواية الثانية: عن عطية عن أبي سعيد وقد سبق بيا ن ضعف هذه الرواية لوجود عطية بن سعد العوفي.

الرواية الثالثة: في سندها شهر بن حوشب وقد سبق الكلام عنه.

ومن هنا يتضح أن جميع الروايات السابقة لا تخلو من ضعف.

وأما استشهادهم ببعض الروايات التي وردت في أن هذه الآية نزلت في رسول الله ﷺ وعلي والحسن والحسين وفاطمة فهو استشهاد ضعيف لعدم صحة هذه الروايات، وإليك بيان ذلك.

قال ابن حرير الطبري عند تفسيره قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾: عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ «نزلت هذه الآية في خمسة: فيَّ وفي علي ﷺ وحسن ﷺ وحسين ﷺ وفاطمة رضي الله عنها: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾»[4].

وهذه الرواية ضعيفة لأن في سندها مندل بن علي العنزي. قال عنه ابن حجر:

---

(١) المستدرك (٢/ ٤٥١)

(٢) التقريب (٤٣٦)

(٣) المعجم الكبير ح: (٨٢٩٥)، ح: (٥٠٣، ٧٦٨).

(٤) جامع البيان (٢٢/ ٦)

«ضعيف»[1].

كما أن في السند عطية بن سعد العوفي وهو شيعي مدلس كثير الخطأ صدوق [2] كما أخرجها البزار في مسنده[3] من طريق بكر بن يحيى بن زبان عن مندل، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد بعد أن عزاه للبزار «وفيه بكير بن يحيى بن زبان وهو ضعيف»[4] كما أخرجها الطبراني في الكبير[5] بسند فيه إبراهيم بن محمد بن ميمون، قال الذهبي: «من أجلاد الشيعة»[6] كما أن في السند عطية بن سعد العوفي وقد سبق الكلام عنه.

---

(١) التقريب (٩٧٠)

(٢) التقريب (٦٨٠)

(٣) كشف الأستار للهيثمي (٣/ ٢٢١)

(٤) (٩/ ١٦٧)

(٥) ح: (٢٦٧٣).

(٦) الميزان (١/ ٦٣).

٣- قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

تستدل الرافضة بهذه الآية على عصمة الأئمة ويرون أن المقصود بأهل الذكر في الآية الأئمة، يقول البياضي في تفسيره لقوله تعالى ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾: «يعني محمداً وعلياً وفاطمة والحسن والحسين، هم أهل العلم والعقل والبيان»[١].

ويوضح السيد الكاظمي وجه دلالة الآية على عصمة الأئمة فيقول: «ووجه الاستدلال بهذه الآية هو أن المراد من أهل الذكر في منطوقها خصوص أهل العلم، وأهل البيت النبوي ﷺ هم المعنيون به دون الآخرين... لأنه لو لم يكن المسؤول معصوماً لأجاب بالخطأ، ولا شيء من الخطأ يجوز العمل به، ومن حيث أنه يجب العمل بالجواب مطلقاً كما يقتضيه إطلاق الآية علمنا أنهم معصومون ولا قائل من الأمة بعصمة غيرهم إطلاقاً»[٢]

الرد

أولاً: بيان المراد بأهل الذكر:

فالقول بأن أهل الذكر خاص بأهل البيت النبوي دون غيرهم لم يقل به أحد من المفسرين، وهذه هي الأقوال في المراد بأهل الذكر:

أولاً عند أهل السنة:

قال الطبري: «عن مجاهد ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾ قال: أهل التوراة، وعنه أيضاً هم أهل الكتاب، وعن ابن عباس: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾ أهل الكتب الماضية، وروي عن أبي جعفر

---

(١) الصراط المستقيم (١/ ٢١٧).

(٢) الإسلام والألوسي (ص ١٥٤).

﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ قال: نحن أهل الذكر، وروي عن ابن زيد قوله في: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ قال: الذكر القرآن»[١]

وقال القرطبي: «﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ﴾ قال سفيان: يعني مؤمني أهل الكتاب، وقال ابن عباس: أهل الذكر أهل القرآن، وقيل: أهل العلم، والمعنى متقارب»[٢]

ثانياً: تفسير أهل الذكر من كتب الرافضة.

قال الطوسي في التبيان «قال ابن عباس ومجاهد: المعني بأهل الذكر أهل الكتاب ومنهم من قال: المراد من آمن من أهل الكتاب، وقال ابن زيد: يريد أهل القرآن لأن الذكر هو القرآن، وروي عن أبي جعفر ﷺ أنه قال: نحن أهل الذكر»[٣].

وقال الطبرسي:« فاسألوا أهل الذكر فيه أقوال:

أحدها: أن المعنى بذلك أهل العلم بأخبار من مضى من الأمم سواء أكانوا مؤمنين أو كفاراً

وثانيها: أن المراد بأهل الذكر أهل الكتاب، عن ابن عباس ومجاهد أي: فاسألوا أهل التوراة والإنجيل.

وثالثها: أن المراد بهم أهل القرآن لأن الذكر هو القرآن، ويقرب منه عن أبي جعفر ﷺ أنه قال: نحن أهل الذكر»[٤].

هذه هي أقوال المفسرين –سنة ورافضة– لم يقل أحد أو يرو أنها خاصة بأهل البيت،

---

(١) جامع البيان (١٤/١٠٨-١٠٩).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٠/١٠٨).

(٣) (٦/ ٢٨٤).

(٤) مجمع البيان (٣/ ٣٦٢).

وعليه فتخصيص أهل البيت يحتاج إلى دليل، ولا دليل عند المخالفين، وإذا كانوا يحتجون بقول أبي جعفر، فمن باب أولى أن يؤخذ بقول ابن عباس فهو أعلم بآي القرآن من أبي جعفر وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل**»(١)

ونفترض أن أبا جعفر الباقر قال هذا فليس معناه أنهم معصومون، فغاية قوله هو كما وضحه ابن كثير عند تفسيره لهذه الآية حيث قال: «وكذا قول أبي جعفر الباقر نحن أهل الذكر ومراده أن هذه الأمة أهل الذكر صحيح فإن هذه الأمة أعلم من جميع الأمم السالفة، وعلماء أهل بيت رسول الله عليهم السلام والرحمة من خير العلماء إذا كانوا على السنة المستقيمة كعلي وابن عباس وابني علي: الحسن والحسين ومحمد ابن الحنفية وعلي بن الحسين زين العابدين، وعلي بن عبد الله بن عباس وأبي جعفر الباقر وهو محمد بن علي بن الحسين وجعفر ابنه وأمثالهم وأضرابهم وأشكالهم ممن هو متمسك بحبل الله المتين وصراطه المستقيم وعرف لكل ذي حق حقه ونزل كل المنزل الذي أعطاه الله ورسوله واجتمعت عليه قلوب عباده المؤمنين»(٢).

ولقد اعترض الألوسي على الإمامية بقوله: «وخصهم بعض الإمامية بالأئمة من أهل البيت احتجاجاً بما رواه جابر ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر رضي الله عنه أنه قال: (نحن أهل الذكر) ويقال على مقتضى ما في البحر(٣) كيف يقنع كفار أهل مكة بخبر أهل البيت في ذلك وليسوا بأصدق من رسول الله ﷺ عندهم وهو عليه السلام المشهور بينهم بالأمين»(٤)

---

(١) صحيح مسلم ح: (٢٤٧٧).

(٢) تفسير ابن كثير (٤/ ٤٩٢).

(٣) أي: البحر المحيط لأبي حيان انظر: (٥/ ٤٩٣).

(٤) روح المعاني (١٤/ ١٤٧).

ثانياً: قولهم: -لو لم يكن المسؤول معصوماً لأجاب بالخطأ ولا شيء من الخطأ يجوز العمل به- يخالف ما جاء في السنة الصحيحة عن رسول الله ﷺ أنه قال: « **إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر** »(١).

وهذا يدل على وجوب العمل بقولهم، اللهم إلا إذا تبين له الحق في المسألة ففي هذه الحالة يجب على السائل العمل بما تبين له من الصواب والأئمة الأربعة -رحمهم الله- كانوا يقولون، كما قال الإمام الشافعي: «كل ما قلت وكان عن النبي ﷺ خلاف قولي -مما يصح- فحديث النبي ﷺ أولى ولا تقلدوني»(٢).

ثالثاً: قولهم: «ولا قائل من الأمة بعصمة غيرهم» نقول: أي أمة يريدون؟ فإن أرادوا بهم الروافض، فهم على حق، إذ هم قد غلوا في الأئمة ونسبوا إليهم ما لم ينسبوه لأنفسهم، وقد كان علي ﷺ يطلب من الله في دعائه المغفرة من الذنوب والآثام.

وإن أرادوا بالأمة أهل السنة فهذا بهتان عظيم فإن أهل السنة لم يقولوا بعصمة أحد غير الأنبياء -عليهم السلام-

ويقال لهم أيضاً: أيي أهل الذكر الآن الذين نسألهم فيما لا علم لنا به ممن وصفوهم، ألا يكفى لبطلان استدلالهم عدم وجود إمام معصوم يسأل -على حد زعمهم- فإن قالوا : ننتظر حتى خروجه تعطلت الأحكام وانتشر الفساد واختلط الحق بالباطل، وإن قالوا: النائب عنه يقوم مقامه، قلنا: النائب غير معصوم.. وهذا كاف لبطلان دعواهم.

٤-قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾

---

(١) البخاري ح: (٧٣٥٢)، ومسلم ح: (١٧١٦).

(٢) آداب الشافعي ومناقبه (٦٧-٦٨).

يستدل الرافضة بهذه الآية على عصمة الأئمة، ويقولون بأن الله عز وجل أمرنا بالرجوع لرسول الله ﷺ في حياته وبالرجوع من بعده لأولي الأمر وهم الأئمة، ويبين الحلي المراد بأولي الأمر في الآية فيقول: «وهو يعني الحجج عليهم السلام الذين أمر الله سبحانه بالرد إليهم، وقطع على حصول العلم بجوابهم... وقد بينا في غير هذا الكتاب ونبينه فيه كون الأئمة الاثني عشر صلوات الله عليهم أولي الأمر، وأهل الذكر دون غيرهم»[1]. ويذكر المازندراني[2] المقصود بأولي الأمر في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ وقوله: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ فيقول: «رد الله سبحانه أمر الناس في الآيتين المذكورتين إلى أولي الأمر منهم وهم الخلفاء المنصوبون من قبل الله تعالى وقبل رسوله ﷺ وآله وأمر بطاعتهم وقرن طاعتهم بطاعته وطاعة رسوله في الآية الأولى وأمر بالرد إليهم وإلى رسوله في الآية الثانية ومن فسر أولي الأمر فيهما بكبار الصحابة أو الأمراء إن أراد به ما ذكرناه فنعم الوفاق وإلا فقبحه أظهر من أن يحتاج إلى بيان».[3]

ويذكر ابن شهراشوب[4] وجه دلالة الآية على عصمة الأئمة فيقول عن الآية أنها «تدل على عصمتهم لأنه أخبر أن العلم يحصل بالرد إلى أولي الأمر كما يحصل بالرد إلى الرسول،

---

(١) الكافي للحلبي (ص ٥٨).

(٢) محمد بن صالح بن أحمد السروي المازندراني فقيه إمامي من مؤلفاته شرح أصول الكافي. انظر: روضات الجنات (٤/ ١١٨)، والذريعة (١٤/ ٢٢٧).

(٣) شرح أصول الكافي (٦/ ١٤٣).

(٤) محمد بن علي بن شهراشوب السروي إمامي قال عنه عباس القمي: «فخر الشيعة مروج الشريعة» توفي ٥٨٨هـ. الكنى والألقاب (١/ ٣٣٢).

والعلم لا يصح حصوله يقيناً ممن ليس بمعصوم ولأنه تعالى لا يجيز أن يأمر باستفتاء من لا يؤمن من القبيح، وإذا ثبت ذلك ثبت توجه الآية إلى آل محمد، وقد روي أنها نزلت في الحجج الاثني عشر».[1]

الـرد

أولاً: هذه الآية لها سبب نزول، كما بين ذلك ابن كثير عند تفسيره لهذه الآية، قال: «ويذكر ههنا حديث عمر بن الخطاب المتفق على صحته حين بلغه أن رسول الله ﷺ طلق نساءه فجاء من منزله حتى دخل المسجد فوجد الناس يقولون ذلك، فلم يصبر حتى استأذن على النبي ﷺ فاستفهمه أطلقت نساءك؟ فقال: لا، فقمت على باب المسجد فناديت بأعلى صوتي، لم يطلق رسول الله ﷺ نساءه ونزلت هذه الآية ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡ ﴾ فكنت أنا استنبطت هذا الأمر»[2]

فالقول إذاً أنها نزلت في الحجج الاثني عشر قول باطل، إذ أنه لم يكن هناك أئمة في أيام الرسول ﷺ حتى يقال: إنها نزلت فيهم، وليس عندنا شيء ثابت يدل على هذا.

ولقد روى البخاري ومسلم أن عبد الله بن مسعود قال: «والذي لا إله غيره ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين نزلت ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيمن أنزلت ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه»[3].

---

(١) مناقب آل أبي طالب (١/ ٢٤٧).

(٢) تفسير ابن كثير (٢/ ٢٢٢) وحديث عمر رضي الله عنه قد رواه البخاري ومسلم غير أن قوله: «ونزلت هذه الآية» تفرد بها مسلم. انظر: البخاري ح: (٢٤٦٨) ومسلم ح:(١٤٧٩).

(٣) البخاري ح: (٥٠٠٢)، ومسلم ح: (٢٤٦٣) واللفظ له.

فلو نزلت هذه الآية في الحجج الاثني عشر لعلم ذلك واشتهر عند الصحابة والأمر على خلاف ذلك.

ثم ما حاجة المسلمين إلى معصوم والرسول ﷺ بينهم يرجعون إليه فيما تنازعوا فيه أو اشتبه عليهم كما دل على ذلك قوله عز وجل: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ (١)

ثانياً: لقد تعددت الأقوال عند المفسرين في المراد بأولي الأمر: قال الطبري: «وأولي الأمر منهم يعني وإلى أمرائهم» (٢) وذكر القرطبي عن الحسن وقتادة وغيرهم أن (أولي الأمر) هم أهل العلم والفقه وعن السدي: الولاة، وقيل أمراء السرايا. (٣)

وقال الرازي: «في أولي الأمر قولان:

أحدهما: إلى ذوي العلم والرأي منهم.

والثاني: إلى أمراء السرايا، وهؤلاء رجحوا هذا القول على الأول قالوا: لأن أولي الأمر الذين لهم أمر على الناس، وأهل العلم ليسوا كذلك، إنما الأمراء هم الموصوفون بأن لهم أمرا على الناس، وأجيب عنه: بأن العلماء إذا كانوا عالمين بأوامر الله ونواهيه وكان يجب على غيرهم قبول قولهم لم يبعد أن يسموا أولي الأمر من هذا الوجه، والذي يدل عليه قوله تعالى: ﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَحۡذَرُونَ﴾ (٤) فأوجب الحذر بإنذارهم وألزم المنذرين قبول قولهم، فجاز لهذا المعنى إطلاق اسم أولي الأمر عليهم» (٥)

---

(١) النساء (٥٩).

(٢) جامع البيان (٥/ ١٨١).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٢٩١).

(٤) التوبة (١٢٢).

(٥) التفسير الكبير (١٠/ ١٩٩).

وذكر الألوسي أن المراد بأولي الأمر كبار الصحابة رضي الله عنهم البصراء في الأمور.[1]

هذا هو قول المفسرين في أولي الأمر الذين يرد إليهم لم يقل أحد منهم أنهم الحجج الاثني عشر بل الآية عامة وشرط من يرد إليه قد ذكرته الآية بقوله تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡ﴾ سواء كانوا أمراء أو علماء ولا وجه للتخصيص.

ثالثاً: لو افترضنا جدلاً أن الإمام المعصوم هو وحده الذي يرد إليه لحصول العلم اليقين عنده فمن يرد إليه في زماننا هذا؟

فإن قالوا: الإمام المعصوم، قلنا لهم: هذا مستحيل لأنه غير موجود، ومستتر عن الناس في سردابه، إن لم يكن معدوماً.

وإن قالوا: النائب عن الإمام وهو الفقيه في حال غياب الإمام.

قلنا لهم: إما أن يكون النائب معصوماً أو غير معصوم فإن كان معصوماً فقد زال الاختصاص وهم لا يقولون إلا بعصمة الحجج الاثني عشر فبطل كون النائب معصوماً.

أو كان النائب غير معصوم ففي هذه الحالة لا يجوز الرد إليه لعدم حصول العلم اليقين عنده والتي تدل عليه العصمة.

فهم بين أمرين: إما أن ينتظروا الإمام حتى يخرج فيرد إليه ما تنازعوا فيه أو القول بجواز الرد إلى أولي الأمر غير المعصومين والأول باطل، فثبت الثاني، وهو أن أولي الأمر لا يشترط فيهم العصمة.

وإذاً فقد بطل الاستدلال بالآية على العصمة ولا حجة لهم فيها بل هي حجة عليهم، وإلا فيلزم على قولهم تعطيل الشريعة حتى خروج إمامهم.

---

(١) انظر: روح المعاني (٥/ ٩٤).

٥-قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾[١]

تستدل الرافضة بهذه الآية على أن الإمامة بالنص والتعيين وأن الإمام لا بد أن يكون معصوماً.

يقول المفيد: «من المواضع التي ثبت فيها النص على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام من مجمل القرآن قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾ ففرض طاعة أولياء الأمر كفرض طاعة نفسه ونبيه ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام من أولياء الأمر بغير إشكال»[٢].

ويسمي الشيرازي هذه الآية آية الإطاعة، ويقول بأنها «تدل على ولاية علي أمير المؤمنين عليه السلام»[٣] ويبين السيد الكاظمي وجه دلالة الآية على عصمة الأئمة بقوله: «إنها تفيد عصمة أولي الأمر وتلك قضية وحدة السياق وتساوي المتعاطفات في الحكم، وذلك لأن النبي ﷺ معصوم فوجب عصمة أولي الأمر، وأولوا الأمر في منطوقها لا ينطبقون على غير الأئمة من أول رسول الله ﷺ فإن غيرهم لم يكن معصوماً بالإجماع وقد اعترف الفخر الرازي في تفسير هذه الآية من تفسيره الكبير وغيره من أعلام السنة بأن الآية تريد عصمة أولي الأمر، لأن من تجب طاعته كطاعة الله ورسوله ﷺ يجب أن يكون معصوماً على أساس أن الله تعالى أمر بطاعته على سبيل الجزم والإطلاق، ومن أمر الله بطاعته على سبيل الجزم والإطلاق يجب أن يكون معصوماً.

فأولوا الأمر في منطوقها معصومون فهي لا تريد إلا عصمة الأئمة من البيت النبوي ﷺ لا سواهم، لوضوح بطلان عصمة غيرهم من الأمة إجماعاً وقولاً واحداً».[٤]

---

(١) النساء (٥٩).

(٢) مسائل العبكرية (٤٦).

(٣) آيات الولاية في القرآن (٧٩).

(٤) الإسلام والألوسي (١٥٣-١٥٤).

الـرد

أولاً: يرد عليهم بما ثبت في سبب نزول هذه الآية فعن ابن عباس رضي الله عنهما: قال: نزل «﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾ في عبدالله بن حذافة بن قيس بن عدي السهمي[1] إذ بعثه النبي ﷺ في سرية»[2] ومعنى هذا أن قولهم بأن الآية نزلت في أئمتهم مجرد ادعاء لا دليل عليه.

ثانياً: في بيان المراد بأولي الأمر: ولما كان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فإن الأقوال قد اختلفت في المراد بأولي الأمر.

قال ابن جرير الطبري: «واختلف أهل التأويل في أولي الأمر الذين أمر الله بطاعتهم في هذه الآية فقال بعضهم: هم الأمراء، وقال آخرون: هم أهل العلم والفقه، وقال آخرون: هم أصحاب محمد ﷺ وقال آخرون: هم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، ثم قال الطبري: وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: هم الأمراء والولاة لصحة الأخبار عن رسول الله ﷺ بالأمر بطاعة الأئمة والولاة فيما كان لله طاعة وللمسلمين مصلحة»[3]

وقال القرطبي: «قال جابر بن عبد الله ومجاهد[4] (أولي الأمر) أهل القرآن والعلم وهو اختيار مالك رحمه الله، ونحوه من قول الضحاك قال: يعني الفقهاء والعلماء في الدين»[5]

---

(١) عبدالله بن حذافة بن قيس القرشي السهمي، أبوحذافة من قدماء المهاجرين، مات بمصر في خلافة عثمان. انظر: الاستيعاب (٢/ ٨٨٨)، والإصابة (٤/ ٥٠).

(٢) أخرجه البخاري ح: (٤٥٨٤)، ومسلم ح: (١٨٣٤) واللفظ له.

(٣) تفسير الطبري (٥/ ١٤٨-١٥٠).

(٤) مجاهد بن جبر أبوالحجاج المخزومي مولاهم المكي، ثقة، إمام في التفسير وفي العلم، مات سنة ١٠١هـ. انظر: التقريب (٦٥٢٣).

(٥) الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٢٥٩).

وذهب ابن كثير إلى أنها عامة في كل أولي الأمر من علماء وأمراء، فقال: «والظاهر والله أعلم أنها عامة في كل أولي الأمر من الأمراء والعلماء وقد قال الله تعالى: ﴿لَوۡلَا يَنۡهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَ﴾(١) وقال تعالى: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾(٢) وفي الحديث الصحيح المتفق عليه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني**»(٣) فهذه أوامر بطاعة العلماء والأمراء».(٤)

ولقد ذكر كل من الطوسي والطبرسي عند تفسيرهما لهذه الآية أن المراد بأولي الأمر هم الأئمة من آل محمد ﷺ حيث قالا: «وأما أصحابنا فإنهم رووا عن الباقر والصادق رضي الله عنهما أن أولي الأمر هم الأئمة من آل محمد»(٥).

ولما كان هذا القول لم يقل به إلا علماء الرافضة، فإن القرطبي اعترض على هذا، بقوله: «وزعم قوم أن المراد بأولي الأمر علي والأئمة المعصومون، ولو كان كذلك ما كان لقوله ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ معنى بل كان يقول: فردوه إلى الإمام وأولي الأمر، فإن قوله عند هؤلاء هو المحكم على الكتاب والسنة، وهذا قول مهجور مخالف لما عليه الجمهور»(٦).

وقول السيد الكاظمي بأن الفخر الرازي اعترف بأن الآية تريد عصمة أولي الأمر مردود

---

(١) المائدة (٦٣).

(٢) النحل (٤٣).

(٣) البخاري ح:(٢٩٥٧)، ومسلم ح: (١٨٣٥).

(٤) تفسير ابن كثير (٢/ ٣٠٣-٣٠٤).

(٥) التبيان (٣/ ٢٣٦-٢٣٧)، مجمع البيان (٣/ ٦٤).

(٦) الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٢٦١).

عليه، فالواقع خلاف ذلك، لأن الرازي أراد أن يثبت من هذه الآية أن إجماع الأمة حجة ولهذا قال: «ذلك المعصوم إما مجموع الأمة أو بعض الأمة، لا جائز أن يكون بعض الأمة؛ لأنا بينا أن الله تعالى أوجب طاعة أولي الأمر في هذه الآية قطعاً، وإيجاب طاعتهم قطعاً مشروط بكوننا عارفين بهم قادرين على الوصول إليهم والاستفادة منهم، ونحن نعلم بالضرورة أنا في زماننا هذا عاجزون عن معرفة الإمام المعصوم، عاجزون عن الوصول إليهم، عاجزون عن استفادة الدين والعلم منهم، وإذا كان الأمر كذلك علمنا أن المعصوم الذي أمر الله المؤمنين بطاعته ليس بعضاً من أبعاض الأمة، ولا طائفة من طوائفهم، ولما بطل هذا وجب أن يكون ذلك المعصوم هو المراد بقوله: ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ﴾ أهل الحل والعقد من الأمة، وذلك يوجب القطع بأن إجماع الأمة حجة»(١)

هذا هو مراد الرازي وهو في الحقيقة إبطال لما قالوه عن عصمة الأئمة فلا أدري لماذا أخذ الكاظمي وغيره ببعض الكلام وترك البعض الآخر، مع أن الرازي قد ذكر بعد كلامه هذا ما يثبت بطلان قولهم، حيث قال: «وأما حمل الآية على الأئمة المعصومين على ما تقوله الروافض ففي غاية البعد لوجوه:

أحدها: ما ذكرناه أن طاعتهم مشروطة بمعرفتهم وقدرة الوصول إليهم فلو أوجب علينا طاعتهم قبل معرفتهم كان هذا تكليف ما لا يطاق، ولو أوجب علينا طاعتهم إذا صرنا عارفين بهم، وبمذاهبهم صار هذا الإيجاب مشروطاً، وظاهر قوله: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ يقتضي الإطلاق.

وأيضاً ففي الآية ما يدفع هذا الاحتمال، وذلك لأنه تعالى أمر بطاعة الرسول وطاعة أولي الأمر في لفظة واحدة وهو قوله: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ واللفظة الواحدة لا يجوز

---

(١) التفسير الكبير (١٠/ ١٤٤).

أن تكون مطلقة ومشروطة معاً، فلما كانت هذه اللفظة مطلقة في حق الرسول وجب أن تكون مطلقة في حق أولي الأمر.

الثاني: أنه تعالى أمر بطاعة أولي الأمر، وأولوا الأمر جمع وعندهم لا يكون في الزمان إلا إمام واحد، وحمل الجمع على الفرد خلاف ظاهر.

وثالثها: أنه قال: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ ولو كان المراد بأولي الأمر الإمام المعصوم لوجب أن يقال: فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الإمام»(١)

وبهذا يتبين أن كلام الرازي حجة عليهم لا لهم.

ثالثا: أما قولهم أن وحدة السياق وتساوي المتعاطفات في الحكم يفيد عصمة أولي الأمر فيجاب عليه بأن السياق يدل على غير هذا، فالله عز وجل أمر بطاعته وطاعة رسوله ثم عطف (**أولي الأمر**) على طاعتهما لبيان أن طاعة أولي الأمر تكون فيما كان طاعة لله ورسوله، وفي هذا المعنى يقول الألوسي: «وأعاد الفعل وإن كانت طاعة الرسول مقترنة بطاعة الله تعالى اعتناء بشأنه عليه الصلاة والسلام، وقطعاً لتوهم أنه لا يجب امتثال ما ليس في القرآن، وإيذاناً بأن له ﷺ استقلالاً بالطاعة لم يثبت لغيره، ومن ثم لم يعد في قوله سبحانه: ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ إيذاناً بأنهم لا استقلال لهم فيها استقلال الرسول ﷺ»(٢)

ويقول ابن تيمية: «فلم يقل: وأطيعوا أولي الأمر ليبين أن طاعتهم فيها كان طاعة للرسول أيضاً إذ اندراج طاعة الرسول في طاعة الله أمر معلوم، فلم يكن تكرير لفظ الطاعة فيه مؤذ ناً بالفرق، بخلاف ما لو قيل: أطيعوا الرسول وأطيعوا أولي الأمر منكم، فإنه قد يوهم طاعة كل منهما على حياله، ولهذا قال الله سبحانه بعد ذلك: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ

---

(١) التفسير الكبير (١٠/ ١٤٦).

(٢) روح المعاني (٥/ ٦٥).

﴿وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ (١) فلم يأمر عند التنازع إلا بالرد إلى الله والرسول دون أولي الأمر»(٢)

ومن هذه النصوص يتضح عدم تساوي أولي الأمر بالرسول ﷺ حتى تجب عصمتهم.

إذن وبناءً على ما سبق فإنه لا يشترط في أولي الأمر العصمة ونحن مأمورون بطاعتهم فيما كان طاعة لله ورسوله، لا في المعصية ولقد حددها الرسول ﷺ بقوله: «لا طاعة في معصية الله إنما الطاعة في المعروف»(٣)

٦- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٞۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾

يستدل الرافضة بهذه الآية على إمامة علي بن أبي طالب وعصمته، وقد أورد الحلي هذه الآية ضمن الأدلة التي ساقها في إمامة علي، فقال: «البرهان الثالث عشر: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٞۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾ من كتاب الفردوس عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا المنذر وعلي الهادي، وبك يا علي يهتدي المهتدون» ونحوه رواه أبو نعيم، وهو صريح في ثبوت الولاية والإمامة»(٤).

كما ذكر هذا الحديث عبد الحسين الموسوي في مراجعاته عند إيراده أربعين نصاً زعم أنها تؤيد النص على الإمامة(٥).

ويقول محمد المظفر: «وأما دلالتها على إمامته دون غيره فأوضح من أن تحتاج إلى بيان؛

---

(١) النساء (٥٩).

(٢) جامع الرسائل: المجموعة الأولى (٢٧٣-٢٧٥)

(٣) مسلم ح: (١٨٤٠).

(٤) منهاج الكرامة في معرفة الإمامة (١٢٦).

(٥) المراجعات ص (١٧١).

لأن الله تبارك وتعالى جعله في قرن النبي ﷺ بأنه له الأنذار ولعلي الهداية أي إراءة الطريق وعمم هدايته لكل قوم وذلك من آثار الإمامة»[1].

ويبين مروان خليفلت أن المقصود بالحديث الخلافة فيقول: «يبين لنا أن علي بن أبي طالب عليه السلام هو الهادي الذي يخلفه فقال ﷺ: «أنا المنذر وعلي الهادي وبك يهتدي المهتدون»[2].

أما إدريس الحسيني فقد جعل هذا دليلاً على عصمة الأئمة فقال: «دليل آخر على عصمتهم وروى الحاكم في المستدرك وابن كثير في التفسير وكذا الطبري وتفسير الشوكاني عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ وآله: أنا المنذر وعلي الهادي وبك يا علي يهتدي المهتدون، ولا يجوز عقلاً أن يكون هادياً من جازت في حقه المعصية».[3]

الرد

إن الحديث الذي استشهدوا به في تفسير الآية حديث لم يصح عن رسول الله ﷺ وهو عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: لما نزلت ﴿**إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ**﴾ وضع ﷺ يده على صدره فقال: «**أنا المنذر ولكل قوم هاد**» وأومأ بيده إلى منكب علي فقال: «**أنت الهادي يا علي، بك يهتدي المهتدون من بعدي**» .

أخرجه الطبري في تفسيره[4] وفي سنده الحسن بن الحسين الأنصاري قال عنه الذهبي «قال أبو حاتم: لم يكن بصدوق عندهم كان من ر وؤساء الشيعة، وقال ابن عدي: لا يشبه

---

(١) فضائل أمير المؤمنين وإمامته (٢/ ٩٥).

(٢) وركبت السفينة (٤٤٠).

(٣) لقد شيعني الحسين (٣٧٧).

(٤) تفسير الطبري (١٦/ ٣٥٧)

حديثه حديث الثقات وقال ابن حبان: يأتي على الأثبات بالملزقات، ويروي المقلوبات... »[1]
ثم ذكر هذا الحديث وعلق عليه بقوله: «ومعاذ نكره، فلعل الآفة منه»[2] وقد علق الشيخ أحمد شاكر على سند رواية الطبري في تعليقاته على تفسير الطبري بعد ذكره كلام الذهبي قال: «بل الآفة في كليهما : الحسن بن حسين ومعاذ بن مسلم»[3] وقال ابن كثير بعد ذكره لرواية الطبري: «وهذا الحديث فيه نكارة شديدة»[4] وجاء في رواية أخرى عن علي قال: «الهاد رجل من بني هاشم» قال ابن الجنيد: هو علي بن أبي طالب ﷺ أخرجه عبد الله في زوائد المسند [5] وابن أبي حاتم في تفسيره[6] والطبراني في الأوسط[7] والصغير[8] كلهم من طريق عثمان بن أبي شيبة عن عن المطلب بن زياد عن السدي عن عبد خير عن علي.

وفي إسناد هذه الرواية السدي وهو إسماعيل بن عبد الرحمن الكبير قال فيه الذهبي: «قال أبو حاتم: لا يحتج به ورمي بالتشيع»[9] وقال ابن حجر: «صدوق يهم ورمي بالتشيع»[10] وفي وفي السند المطلب بن زياد قال فيه الذهبي: «شيخ للإمام أحمد، وثقه هو ويحيى، قال أبو حاتم

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٤٨٣).

(٢)المصدر نفسه (١/ ٤٨٣)

(٣) تفسير الطبري (١٦/ ٣٥٧)

(٤) تفسير ابن كثير (٢/ ٥٢٠)

(٥) ح:(١٠٤١)

(٦) (٧/ ٢٢٢٥)

(٧) ح:(١٣٨٣)

(٨) ح: (٧٣٩)

(٩) المغني (١/ ١٢٦)

(١٠) التقريب (١٤١)

لا يحتج به وضعفه محمد بن سعد»[1] وقال ابن حجر: «صدوق ربما وهم»[2] وفيه أيضاً عثمان عثمان بن أبي شيبة قال ابن حجر «ثقة حافظ شهير وله أوهام»[3] .

وجاء من طريق آخر أخرجه الحاكم في المستدرك وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وتعقبه الذهبي بقوله: «بل كذب قبح الله وجه واضعه»[4]. وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق[5] وفي سنده حسين الأشقر قال عنه البخاري «فيه نظر»[6] وقال الذهبي «اتهمه «اتهمه ابن عدي، وضعفه آخرون، وهو رافضي»[7] وقال ابن حجر: «صدوق يهم، ويغلو في التشيع»[8] .

ثم إن متن هذه الرواية ظاهر البطلان لأوجه عدة:

منها: إننا إذا قلنا بأن النبيﷺ هو النذير وعلي بن أبي طالب ﷺ هو الهادي فظاهر هذا الكلام أن الناس يهتدون بعلي دون النبيﷺ وهذا لا يقوله مسلم كما أنها تدل على أن النذارة والهداية مقسومة بينهما فيكون النبي نذير لا يهتدي به الناس إلا بالهادي.

ومنها: إن هذه الرواية تعارض قول الله تعالى لرسوله ﷺ ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ

---

(١) المغني (٢/ ٤١٢)

(٢) التقريب (٩٤٨)

(٣) المصدر نفسه (٦٦٨)

(٤) المستدرك (٣/ ١٤٠)

(٥) تاريخ دمشق (٤٢/ ٣٥٩).

(٦) التاريخ (٢/ ٣٨٥)

(٧) المغني (١/ ٢٦١)

(٨) التقريب (٢٤٧)

﴿مُّسْتَقِيمٍ﴾[1]

ومنها: أن معنى قوله لعلي «**بك يهتدي المهتدون**» أن كل من اهتدى من أمة محمد ﷺ يكون سبب هدايته علي بن أبي طالب وهذا من الكذب فقد آمن بالنبي ﷺ خلق كثير واهتدوا به ولم يسمعوا من علي كلمة واحدة ولم يهتدوا به بشيء، وكذلك فتحت الأمصار وآمن الناس واهتدوا من الصحابة وغيرهم وهم لم يسمعوا من علي شيئاً.

ومنها: إن قوله ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ نكرة في سياق الإثبات وهذا لا يدل على تعيين ثم إن (كل قوم) صيغة عموم ولو أريد أن هادياً واحداً للجميع لقيل: لجميع الناس هاد، ولا يقال (لكل قوم هاد) فإن هؤلاء القوم غير هؤلاء القوم وهو لم يقل لجميع القوم ولا يقال ذلك، بل أضاف «كلاً» إلى نكرة[2].

ثم إن الصحيح في تفسير هذه الآية أن معناها «إنما أنت نذير كما أرسل من قبل نذير لكل قوم ولكل قوم هاد أي نبي كقوله ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾[3] وهذا قول مجاهد وقتادة وقتادة وعبد الرحمن بن زيد[4].

---

(١) سورة الشورى آية (٥٢)

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية (٧/ ١٣٩)

(٣) سورة فاطر آية (٢٤).

(٤) انظر تفسير الطبري (١٦/ ٣٥٦) وتفسير ابن كثير (٢/ ٥٢٠)

المبحث الثاني

الأحاديث التي استدل بها المخالفون على عصمة الأئمة

١-حديث الأمان:

يستدل الرافضة بهذا الحديث على إمامة أهل البيت وعصمتهم، وقد أورده الحلي في كتابه نهج الحق مستدلا به على إمامة علي والأئمة من بعده فقال: «في مسند أحمد بن حنبل قال: قال رسول الله ﷺ: «**النجوم أمان لأهل السماء فإذا ذهبت ذهبوا، وأهل بيتي أمان للأرض، فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض**»[١].

ويبين محمد حسن المظفر سبب عدم وجود الحديث في المسند كما ذكر ذلك الحلي فيقول: «وأنا لم أجده في المسند بعد التتبع، والظاهر أن أيدي التلاعب لعبت في إسقاطه»[٢].

ثم يبين وجه دلالته على الإمامة فيقول: «ولا ريب أنه من أدل الأمور على إمامة أهل البيت عليهم السلام، إذ لا يكون المكلف أماناً لأهل الأرض إلا لكرامته على الله تعالى وامتيازه في الطاعة والمزايا الفاضلة مع كونه معصوماً فإن العاصي لا يأمن على نفسه فضلاً على أن يكون أماناً لغيره، ولا سيما إذا كان عظيماً فإن المعصية من العظيم أعظم والحجة عليه ألزم، فإذا كانوا أفضل الناس ومعصومين فقد تعينت الإمامة لهم»[٣].

الرد

هذا الحديث ليس في المسند كما ادعى ابن المطهر الحلي أو محمد المظفر الذي اتهم أهل

---

(١) نهج الحق (٢٢٩).

(٢) فضائل أمير المؤمنين وإمامته (٢/ ٣١١).

(٣) المصدر نفسه (٢/ ٣١٢).

السنة بإسقاطه من المسند، ولعل هذا محاولة منه لتبرير كذب ابن المطهر وكتاب المسند فيه أحاديث ضعيفة تثبت فضائل لعلي بن أبي طالب ﵁ ولم يسقطها أهل السنة فلماذا أسقطوا هذا الحديث وقد جاء هذا الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ «**النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس**» رواه الحاكم في المستدرك وقال: «صحيح الإسناد» وعلق عليه الذهبي بقوله: «بل موضوع، وابن أركون ضعفوه، وكذا خليد ضعفه أحمد وغيره»(١).

وعلى هذا فالحديث لا يصح، لأن في سنده إسحاق بن سعيد بن أركون، وقد قال عنه الدارقطني: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بثقة(٢).

كما أن في السند خليد وهو: ابن دعلج ذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمته في الميزان ثم قال عنه: «ضعفه أحمد، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، وقال ابن حبان: كثير الخطأ»(٣). ولو صح هذا الحديث فإنه لا يدل على إمامة علي ﵁ بل هو دال على أن أهل بيت النبوة أمان لأهل الأرض.

٢- حديث «من سره أن يحيا حياتي ويموت مماتي فليتول علي بن أبي طالب»

يستدل الرافضة بهذا الحديث على إمامة علي بن أبي طالب ﵁ وعصمته، وقد أورده الأميني في كتابه الغدير من ضمن الأدلة التي ساقها على إمامة علي ﵁ حيث قال: «وقوله ﷺ: من يريد أن يحيا حياتي ويموت مماتي، ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي فليتول علي بن أبي

(١) المستدرك للحاكم (٣/ ١٤٩).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ١٩٢).

(٣) المصدر السابق (١/ ٦٦٣).

طالب فإنه لن يخرجكم من هدى، ولن يدخلكم في ضلالة»[1].

وفي لفظ آخر أورده صاحب كتاب نفحات الأزهار: «من أحب أن يحيا حياتي ويموت مماتي ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي فليتول علي بن أبي طالب فإنه لن يخرجكم من هدى ولن يدخلكم ضلالة»[2].

ويذكر علي آل محسن وجه دلالة هذه الأحاديث بقوله: «وهذه الأحاديث وغيرها تدل على أنه عليه السلام هو الإمام المفترض الطاعة بعد رسول الله ﷺ؛ لأن من بايع غيره واتبع سواه فقد فارقه، ومن فارقه فارق الحق كما مر في الأحاديث المتقدمة»[3].

ويبين البحراني وجه دلالة الأحاديث على عصمة علي رضي الله عنه بقوله بعد ذكره للأحاديث: «والتمسك والموالاة هي المتابعة وإذا كان متابعة علي عليه السلام واجبة على الإطلاق وجب أن يكون ملازماً للحق على كل حال وهي العصمة»[4].

الرد

إن الاستشهاد بهذا الحديث على إمامة علي رضي الله عنه وعصمته استشهاد باطل لأن هذا الحديث لم يصح عن رسول الله ﷺ فقد جاء الحديث عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «من سره أن يحيا حياتي ويموت ميتتي ويتمسك بالقصبة الياقوتة التي خلقها الله بيده ثم قال لها كوني فكانت فليتول علي بن أبي طالب من بعدي» رواه أبو نعيم في الحلية وقال: «وهو غريب»[5]

---

(١) الغدير (١٠/ ٢٧٨).

(٢) نفحات الأزهار (١/ ١٨).

(٣) مسائل خلافية حار فيها أهل السنة (٨٤).

(٤) منار الهدى (٣٦١).

(٥) الحلية (١/ ٨٦)، (٤/ ١٧٤).

وابن عساكر في تاريخ دمشق، وقال: «هذا حديث منكر وفيه غير واحد من المجهولين»[1].

وذكره الذهبي في الميزان في ترجمة بشر بن مهران الخصاف وقال: «قال ابن أبي حاتم: ترك أبي حديثه»[2] وفي سنده أيضاً شريك النخعي وهو ضعيف لسوء حفظه، وكذا عنعنة الأعمش وهو مدلس، وكذا محمد بن زكريا الغلابي. قال الذهبي عنه في ميزان الاعتدال: «ضعيف وقال الدارقطني: يضع الحديث، وقال ابن مندة: تكلم فيه»[3]وذكره شيخ الإسلام في منهاج السنة وقال: «هذا من خرافات الحديث »[4]

قال الألباني عن الحديث: «موضوع، رواه أبو نعيم في الحلية من طريق محمد بن جعفر بن عبد الرحيم: حدثنا أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم: حدثنا عبد الرحمن بن عمران بن أبي ليلى –أخو محمد بن عمران– حدثنا يعقوب بن موسى الهاشمي عن ابن أبي رواد عن إسماعيل بن أمية عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً، وقال: «وهو غريب» قلت: وهذا إسناد مظلم، كل من دون ابن أبي رواد مجهولون، لم أجد من ذكرهم، غير أنه يترجح عندي أن أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم إنما هو ابن مسلم الأنصاري الأطرابلسي المعروف بابن أبي الحناجر، قال ابن أبي حاتم: «كتبنا عنه وهو صدوق» وله ترجمة في تاريخ ابن عساكر، وأما سائرهم فلم أعرفهم فأحدهم هو الذي اختلق هذا الحديث الظاهر البطلان والتركيب، وفضل علي رضي الله عنه أشهر من أن يستدل عليه بمثل هذه الموضوعات، التي يتشبث الشيعة بها، ويسودون كتبهم بالعشرات من أمثالها، مجادلين بها في إثبات حقيقة لم يبق اليوم أحد يجحدها، وهي فضيلة علي رضي الله عنه، ثم

---

(١) تاريخ دمشق (٤٢/ ٢٤١).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٣٢٥).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٥٥٠).

(٤) منهاج السنة (٤/ ١٠٦).

الحديث عزاه في الجامع الكبير للرافعي أيضاً عن ابن عباس، ثم رأيت ابن عساكر أخرجه في تاريخ دمشق من طريق أبي نعيم ثم قال عقبه: «هذا حديث منكر، وفيه غير واحد من المجهولين» قلت: وكيف لا يكون منكراً وفيه مثل ذاك الدعاء «لا أنالهم الله شفاعتي» الذي لا يعهد مثله عن النبي ﷺ، ولا يتناسب مع خلقه ﷺ ورأفته ورحمته بأمته، وهذا الحديث من الأحاديث التي أوردها صاحب المراجعات، عبد الحسين الموسوي نقلاً عن كنز العمال موهماً أنه في مسند الإمام أحمد، معرضاً عن تضعيف صاحب الكنز إياه تبعاً للسيوطي، وكم في هذا الكتاب -المراجعات- من أحاديث موضوعات، يحاول الشيعي أن يوهم القراء صحتها وهو في ذلك لا يكاد يراعي قواعد علم الحديث حتى التي هي على مذهبهم، إذ ليست الغاية عنده التثبت مما جاء عنه ﷺ في فضل علي رضي الله عنه بل حشر كل ما روي فيه، وعلي رضي الله عنه كغيره من الخلفاء الراشدين والصحابة الكاملين أسمى مقاماً من أن يمدحوا بما لم يصح عن رسول الله ﷺ، ولو أن أهل السنة والشيعة اتفقوا على وضع قواعد في «مصطلح الحديث » يكون التحاكم إليها عند الاختلاف في مفردات الروايات، ثم اعتمدوا جميعاً على ما صح منها، لو أنهم فعلوا ذلك لكان هناك أمل في التقارب والتفاهم في أمهات المسائل المختلف فيها بينهم، أما والخلاف لا يزال قائماً في القواعد والأصول على أشده فهيهات هيهات أن يمكن التقارب والتفاهم معهم، بل كل محاولة في سبيل ذلك فاشلة، والله المستعان»[1].

وجاء الحديث بلفظ آخر عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله ﷺ:«من يريد أن يحيا حياتي ويموت موتي ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي فليتول عليّ بن أبي طالب فإنه لن يخرجكم من هدى ولن يدخلكم في ضلالة»

رواه الحاكم في المستدرك وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وعلق الذهبي فقال: «أنى

---

(١) السلسلة الضعيفة (٢/ ٢٩٨) ح: (٨٩٤)

له الصحة والقاسم بن أبي شيبة متروك وشيخه ضعيف واللفظ ركيك فهو إلى الوضع أقرب».[1]

وشيخ القاسم هو يحيى بن يعلى الأسلمي، قال الحافظ: «ضعيف شيعي».[2]

ورواه أبو نعيم في الحلية وقال: «غريب». [3] والحديث قال عنه الهيثمي: «رواه الطبراني وفيه يحيى بن يعلى الأسلمي، وهو ضعيف ركيك فهو إلى الوضع أقرب».[4]

قال الألباني: «للحديث عندي علتان أخريان: الأولى أبو إسحاق وهو السبيعي فقد كان اختلط مع تدليسه، وقد عنعنه، الأخرى الاضطراب في إسناده منه أو من الأسلمي، فإنه يجعله تارة من مسند زيد بن أرقم وتارة من مسند زياد بن مطرف، وقد رواه عنه مطين والباوردي وابن جرير وابن شاهين في «الصحابة»، كما ذكر الحافظ ابن حجر في «الإصابة» وقال: «قال ابن مندة: لا يصح»، قلت: في إسناده يحيى بن يعلى المحاربي، وهو واه، قلت: وقوله: «المحاربي» سبق قلم منه، وإنما هو الأسلمي كما سبق ويأتي.(تنبيه) لقد كان الباعث على تخريج هذا الحديث ونقده والكشف عن علته، أسباب عدة، منها أنني رأيت الشيخ المدعو بعبد الحسين الموسوي الشيعي قد خرج الحديث في «مراجعاته» تخريجاً أوهم به القراء أنه صحيح كعادته في أمثاله، واستغل في سبيل ذلك خطأ قلمياً وقع للحافظ ابن حجر —رحمه الله- فبادرت إلى الكشف عن إسناده وبيان ضعفه، ثم الرد على الإيهام المشار إليه، وكان ذلك منه على وجهين، فأنا أذكرهما، معقباً على كل منهما ببيان ما فيه فأقول:

---

(١) المستدرك (٣/ ١٢٨).

(٢) التقريب (٧٦٧٧).

(٣) الحلية (٤/ ٣٤٩-٣٥٠)

(٤) مجمع الزوائد (٩/ ١٠٨).

الأول: أنه ساق الحديث من رواية مطين ومن ذكرنا معه نقلاً عن الحافظ من رواية زياد بن مطرف، ثم قال: «ومثله حديث زيد بن أرقم...» فذكره، ثم علق عليهما مبيناً مصادر كل منهما فأوهم بذلك أنهما حديثان متغايران إسناداً، والحقيقة خلاف ذلك، فإن كلا منهما مدار إسناده على الأسلمي، كما سبق بيانه، غاية مافي الأمر أن الراوي كان يرويه تارة عن زياد بن مطرف عن زيد بن أرقم وتارة لا يذكر فيه زيد بن أرقم، ويوقفه على زياد بن مطرف وهو مما يؤكد ضعف الحديث لاضطرابه في إسناده كما سبق.

والآخر: أنه حكى تصحيح الحاكم للحديث دون أن يتبعه ببيان علته، أو على الأقل دون أن ينقل كلام الذهبي في نقده، وزاد في إيهام صحته أنه نقل عن الحافظ قوله في الإصابة: «قلت: في إسناده يحيى بن يعلى المحاربي وهو واه» فتعقبه عبد الحسين بقوله: «أقول: هذا غريب من مثل العسقلاني، فإن يحيى بن يعلى المحاربي ثقة بالاتفاق، وقد أخرج له البخاري ومسلم» فأقول: أغرب من هذا الغريب أن يدير عبد الحسين كلامه في توهيمه الحافظ في توهينه للمحاربي، وهو يعلم أن المقصود بهذا التوهين إنما هو الأسلمي وليس المحاربي، لأن هذا مع كونه من رجال الشيخين، فقد وثقه الحافظ نفسه في «التقريب» وفي الوقت نفسه ضعف الأسلمي، فقد قال في ترجمة الأول: «يحيى بن يعلى بن الحارث المحاربي الكوفي ثقة، من صغار التاسعة مات سنة ست عشرة» وقال بعده بترجمة: «يحيى بن يعلى الأسلمي الكوفي شيعي ضعيف، من التاسعة» وكيف يعقل أن يقصد الحافظ تضعيف المحاربي المذكور وهو متفق على توثيقه، ومن رجال «صحيح البخاري» الذي استمر الحافظ في خدمته وشرحه وترجمة رجاله قرابة ربع قرن من الزمان؟ كل مافي الأمر أن الحافظ في الإصابة أراد أن يقول: الأسلمي وهو واه، فقال واهماً «المحاربي وهو واه» فاستغل الشيعي هذا الوهم أسوأ الاستغلال، فبدل أن ينبه أن الوهم ليس في التوهين، وإنما في كتب«المحاربي مكان الأسلمي» أخذ يوهم القراء عكس ذلك وهو أن راوي الحديث إنما هو المحاربي الثقة وليس هو الأسلمي الواهي!

فهل في صنيعه هذا ما يؤيد من زكاه في ترجمته في أول الكتاب بقوله: «ومؤلفاته كلها تمتاز

بدقة الملاحظة وأمانة النقل» أين أمانة النقل يا هذا وهو ينقل الحديث من «المستدرك» وهو يرى فيه يحيى بن يعلى موصوفاً بأنه الأسلمي، فيتجاهل ذلك، ويستغل خطأ الحافظ ليوهم القراء أنه المحاربي الثقة، وأين أمانته أيضاً وهو لا ينقل نقد الذهبي والهيثمي للحديث بالأسلمي هذا؟ فضلاً عن أن الذهبي أعله بمن هو أشد ضعفاً من هذا كما رأيت، ولذلك ضعفه السيوطي في «الجامع الكبير» على قلة عنايته فيه بالتضعيف، فقال: «وهو واه».(١)

وبهذا يتضح لنا أن الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ.

٣-حديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»

تستدل الرافضة بهذا الحديث على عصمة علي رضي الله عنه وعلى أحقيته بالخلافة، يقول الحلي: «روى العامة والخاصة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب» ثم قال: وهذا يقتضي وجوب الرجوع إلى أمير المؤمنين لأنه كنى عنه بالمدينة، وأخبر أن الوصول إلى علمه من جهة علي خاصة، لأنه جعله كباب المدينة الذي لا يدخل إليها إلا منه، ثم أوجب ذلك الأمر بقوله: «فليأت الباب» وفيه دليل على عصمته؛ لأن من ليس بمعصوم يصح منه وقوع القبيح، فإذا وقع كان الاقتداء به قبيحاً فيؤدي إلى أن يكون ﷺ قد أمر بالقبيح وذلك لا يجوز»(٢).

ويبين محمد حسن المظفر وجه دلالة الحديث فيقول: «معنى كونه باب مدينة علم النبي ﷺ أنه الواسطة للناس في وصولهم إلى علم النبي ﷺ فلا واسطة غيره، والآخذ من غيره كالسارق، فيكون أخذ العلم منه واجباً ومن غيره حراماً فهو الإمام دون غيره لعدم اجتماع إمامة الشخص وحرمة الأخذ عنه واتباعه فيما يحكم به، كما أن وجوب الأخذ عنه للوصول إلى

---

(١) السلسلة الضعيفة (٢/ ٢٩٢) ح: (٨٩٢).

(٢) منهاج الكرامة (٩٣).

علم الرسول ﷺ لا يتم إلا بعصمته فيتعين للإمامة، وكذا جعله الباب لعلمه دال على إحاطته بجميع ما يصدر عن النبي ﷺ من العلوم، وذلك شأن الإمام»[(١)].

وتجمع الرافضة على أن الأعلمية من شرائط الإمامة وعلى أن هذا الحديث دليل واضح على أن علياً هو أعلم الأمة ولهذا فهو أحقهم بالإمامة.[(٢)]

الرد

حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب» جاء عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم، فقد جاء من حديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه ابن جرير في تهذيب الآثار [(٣)] والطبراني في الكبير [(٤)] وابن الجوزي في الموضوعات [(٥)] والحاكم في المستدرك وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه وأبو الصلت ثقة مأمون» وتعقبه الذهبي بقوله: «بل موضوع وأبو الصلت لا والله لا ثقة ولا مأمون» [(٦)] وعبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي قال أبو حاتم: لم يكن عندي بصدوق، وقال ابن عدي متهم، وقال الدارقطني: رافضي خبيث متهم بوضع الحديث، وقال العقيلي: رافضي خبيث وأما قول يحيى بن معين عنه: ليس ممن يكذب، فإنه لا يقوى على مخالفة أقوال العلماء في أبي الصلت[(٧)].

---

(١) فضائل أمير المؤمنين وإمامته (٢/ ٢٨٤).

(٢) انظر: الشافي في الإمامة للمرتضى (١/ ٢٠١) والنكت الاعتقادية للمفيد (ص ٤٠) والإمامة لعلي الميلاني (١٣٧) والمراجعات (ص٢٢٧).

(٣) ح: (١٨١).

(٤) (١١٠٦١).

(٥) (٢/ ١١٢).

(٦) (٣/ ١٢٦).

(٧) انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٦١٦).

ورواه الخطيب في التاريخ[1] وابن الأثير في أسد الغابة[2] وابن عساكر في التاريخ[3] وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: «وفيه عبد السلام وهو ضعيف»[4].

وجاء من طريق آخر أخرجه الخطيب[5] وابن عساكر[6] وابن الجوزي في الموضوعات الموضوعات وقال: «اتهم رجاء بن سلمة بسرقة هذا الحديث»[7]، وأقره ابن عراق في تنزيه الشريعة[8]

وله طريق آخر أخرجه العقيلي في الضعفاء[9] وابن عدي في الكامل[10] في ترجمة عمر بن إسماعيل بن مجالد الهمداني، والخطيب في التاريخ[11] وابن الجوزي في الموضوعات[12] وعمر بن إسماعيل هذا كذبه ابن معين وقال النسائي والدارقطني: متروك[13]، وكذا فيه

---

(١) (١١/ ٤٨، ٤٩).

(٢) (٣/ ٥٩٧).

(٣) (٤٢/ ٣٧٩).

(٤) (٦/ ١١٤).

(٥) التاريخ (٤/ ٣٤٨).

(٦) التاريخ (٤٢/ ٣٧٩-٣٨١).

(٧) (٢/ ١١٢) وما بعدها.

(٨) (١/ ٥٩)

(٩) (٣/ ١٥٠).

(١٠) (٤/ ٥٩٦).

(١١) (١١/ ٢٠٤).

(١٢) (٢/ ١١٣).

(١٣) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ١٨٢).

الحسن بن علي العدوي قال ابن عدي: «يضع الحديث» وقال الدارقطني: متروك.[1]

وله طريق آخر رواه ابن عدي في الكامل [2] في ترجمة أحمد بن سلمة الجرجاني، وابن عساكر في التاريخ[3] وابن الجوزي في الموضوعات[4] وأحمد بن سلمة متهم بالكذب وسرق وسرق هذا الحديث من أبي الصلت.[5]

وله طريق آخر رواه ابن الجوزي في الموضوعات [6] وذكره السيوطي في اللآلئ[7] وفيه وفيه الحسن بن عثمان بن زياد التستري، قال ابن الجوزي: «هو واضعه».

وله طريق آخر رواه الحاكم في المستدرك وصححه وتعقبه الذهبي بقول: «العجب من الحاكم وجرأته في تصحيحه هذا وأمثاله من البواطيل وأحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني هذا دجال كذاب»[8]

وله طريق آخر رواه الخطيب [9] وابن عساكر [10] وابن الجوزي في الموضوعات [11]

(١) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٥٠٦).

(٢) (١/ ٦١، ٥/ ٦٧).

(٣) (٤٢/ ٣٧٩) وما بعدها.

(٤) (٢/ ١١٣-١١٤).

(٥) انظر اللسان (١/ ١٨٠٩ والمغني في الضعفاء للذهبي رقم (٢٩٩).

(٦) (٢/ ١١٤).

(٧) (١/ ٣٣٠).

(٨) (٣/ ١٢٧).

(٩) التاريخ (٧/ ١٧٣).

(١٠) التاريخ (٤٢/ ٣٨٠) وما بعدها.

(١١) (٢/ ١١٤).

وفيه إسماعيل بن محمد بن يوسف الجبريني، قال ابن الجوزي: «متهم بالكذب يروي الموضوعات»[1]

* وجاء من حديث جابر ﷺ رواه الحاكم في المستدرك وقال: «بإسناد صحيح» قال الذهبي معلقاً عليه: «وأحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني دجال كذاب»[2].

ورواه ابن الجوزي وقال: «وأما حديث جابر ففي طريقه الأول أحمد بن عبد الله المكتب، قال ابن عدي: كان يضع الحديث، وفي الطريق الثاني: أحمد بن طاهر بن حرملة، قال ابن عدي: كان أكذب الناس، وقال يحيى بن معين: هذا الحديث كذب ليس له أصل، وقال ابن عدي: هذا الحديث موضوع يعرف بابن أبي الصلت، وقد رواه جماعة سرقوه منه، وقال أبو حاتم ابن حبان: هذا خبر لا أصل له عن رسول الله ﷺ، وليس من حديث ابن عباس ولا مجاهد ولا الأعمش ولا حدث به أبو معاوية، وكل من حدث بهذا المتن إنما سرقه من أبي الصلت وإن قلب إسناده، وقد سئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال: قبح الله أبا الصلت، وقد عد الدارقطني جماعة ممن سرقه: أحدهم عمر بن إسماعيل بن مجالد والثاني محمد ابن جعفر العبدي، والثالث: محمد بن يوسف شيخ لأهل الري حدث به عن شيخ مجهول عن أبي عبيد والرابع: شيخ شامي حدث به عن هشام بن عمار عن أبي معاوية وذكر ابن حبان خامسا وهو عثمان بن خالد العثماني، روى عن عيسى بن يونس عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس، ولا يحل الاحتجاج به، وقال الدارقطني: إنما رواه عن عيسى بن يونس عثمان بن عبد الله الأموي، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات، وذكر ابن عدي سادساً، فقال: وسرقه أحمد بن سلمة عن أبي الصلت فحدث به عن أبي معاوية وكان يحدث عن

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٢٤٧).

(٢) المستدرك (٣/ ١٢٧).

الثقات بالبواطيل، وقد حدثنا بسابع وهو رجاء بن سلمة وبثامن وهو جعفر بن محمد البغدادي، وبتاسع وهو أبو سعيد العلوي وبعاشر وهو ابن عقبة وكل هؤلاء سرقوه وحدثوا به والحديث لا أصل له»[1].

ورواه ابن عدي في ترجمة أحمد بن عبد الله المؤدب وقال: «يضع الحديث وحديثه هذا منكر موضوع»[2] ورواه الخطيب[3] وابن عساكر[4] بسند مثله.

وجاء من حديث أنس بن مالك رواه ابن عساكر في التاريخ وقال: «منكر جداً إسناداً ومتناً».[5]

وذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة فقال: «قيل: لا يصح ولا أصل له، وقد ذكر هذا الحديث ابن الجوزي في الموضوعات من طرق عدة وجزم ببطلان الكل، وتابعه الذهبي وغيره، وأجيب عن ذلك بأن محمد بن جعفر البغدادي الفيدي قد وثقه يحيى بن معين وأن أبا الصلت الهروي قد وثقه ابن معين والحاكم، وقد سئل يحيى عن هذا الحديث فقال: صحيح وأخرجه الترمذي عن علي ﵁ مرفوعاً وأخرجه الحاكم في المستدرك عن ابن عباس مرفوعاً، وقال: صحيح الإسناد قال الحافظ ابن حجر: والصواب خلاف قولهما معاً يعني ابن الجوزي والحاكم، وأن الحديث من قسم الحسن لا يرتقي إلى الصحة ولا ينحط إلى الكذب وهذا هو الصواب لأن يحيى ابن معين والحاكم قد خولفا في توثيق أبي الصلت ومن تابعه فلا يكون مع هذا الخلاف صحيحاً بل حسناً لغيره لكثرة طرقه كما بيناه وله طرق أخرى ذكرها صاحب

---

(١) الموضوعات (٢/ ١١٧).

(٢) الكامل (١/ ١٩٥).

(٣) التاريخ (٤/ ٢١٨).

(٤) التاريخ (٤٢/ ٢٢٦).

(٥) التاريخ (٤٥/ ٣٢١).

اللآلئ وغيره[1]

والعجب من الشوكاني حيث اعتمد توثيق ابن معين مع أنه قال: (أي ابن معين) هذا الحديث كذب ليس له أصل كذا نقله ابن الجوزي في الموضوعات [2] وكلام ابن الجوزي عن ابن معين قد وثقه العجلوني في الكشف وقال: «ونقل الخطيب البغدادي عن ابن معين قال: إنه كذب لا أصل له» [3] وكذا نقله السخاوي في المقاصد [4] ثم ظهر لي العلة في ذلك فرجعت لأصل الكلام في تاريخ بغداد فإذا فيه: «قال القاسم سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال: هو صحيح، قال الخطيب: أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية وليس بباطل»[5].

وقد اختلف أهل العلم في هذا الحديث اختلافاً كثيراً متبايناً، فمنهم من وصفه بالوضع أو الضعف ومنهم من وصفه بالحسن ومنهم من وصفه بالصحة، **فممن وصفه بالوضع أو الضعف جماعة منهم:**

١ـ ابن معين.[6]

٢ـ والبخاري.[7]

---

(١) (ص ٣٤٩).

(٢) (١/ ٣٥٣).

(٣) (١/ ٢٠٣).

(٤) (ص ٩٧).

(٥) التاريخ (١١/ ٤٩) قلت: والمقصود أن الحديث مروي من حديث أبي معاوية أيضاً من حيث ضبط الرواية من هذا الطريق لكنها باطلة حيث نقل بعد ذلك توهين ابن معين لأصل الحديث جملة وتفصيلاً، وكذا نقل كلام الخطيب هذا ابن عساكر في التاريخ(٤٢/ ٣٨٠-٣٨١).

(٦) كما نقله عنه الخطيب في التاريخ (١١/ ٢٠٥).

(٧) كما حكاه عنه الترمذي في العلل الكبير (٢/ ٩٤٢).

٣ـ والترمذي.[١]

٤ـ والدارقطني. [٢]

٥ـ وابن الجوزي.[٣]

٦ـ والنووي.[٤]

٧ـ وابن تيمية. [٥]

٨ـ والذهبي. [٦]

٩ـ والألباني.[٧]

وممن وصفه بالحسن منهم:

١ـ ابن حجر العسقلاني.[٨]

٢ـ والسخاوي. [٩]

٣ـ والسيوطي. [١٠]

وممن حكم عليه بالصحة:

١ـ ابن جرير الطبري. [١١]

٢ـ والحاكم. [١٢]

---

(١) سنن الترمذي ح: (٣٧٢٣).

(٢) العلل (٣/ ٢٤٧-٢٤٨).

(٣) الموضوعات (١/ ٣٤٩-٣٥٥).

(٤) فيما حكاه عنه ابن حجر الهيتمي في الصواعق المحرقة ص(١٨٩).

(٥) منهاج السنة النبوية (٧/ ٥١٥)، والفتاوى (٤/ ٤١٠).

(٦) تلخيص المستدرك (٣/ ١٢٦).

(٧) ضعيف الجامع (٢/ ١٠) ح: (١٤١٠) و (٢/ ١٣) ح: (١٤١٦).

(٨) في أجوبته عن أحاديث المصابيح مطبوع في آخر المشكاة (٣/ ١٧٨٨).

(٩) المقاصد الحسنة ص(٩٨) ح: (١٨٩).

(١٠) في تعقباته على ابن الجوزي في موضوعاته (٦٩).

(١١) تهذيب الآثار (١/ ٩٠) ح: (١٨٠-١٨١).

(١٢) المستدرك (٣/ ١٢٦-١٢٧).

وقد اتضح لنا من خلال تتبع طرق هذا الحديث أنها لم تسلم من ضعف كما أن متنه ظاهر البطلان، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية عن الحديث: «والكذب يعرف من نفس متنه فإن النبي ﷺ إذا كان مدينة العلم، ولم يكن لها إلا باب واحد، ولم يبلغ عنه العلم إلا واحد، فسد أمر الإسلام، ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المبلغ عنه العلم واحداً بل يجب أن يكون المبلغون أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب»(١)

٤ - كما استشهد المخالفون بحديث مقارب عن علي قال: قال رسول الله ﷺ «أنا دار الحكمة وعليّ بابها» وفي رواية زيادة «فمن أراد العلم فليأت الباب».

رواه الترمذي في سننه، وقال: «هذا حديث غريب منكر، وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك ولم يذكروا فيه عن الصنابحي، ولا نعرف هذا الحديث عن واحد من الثقات عن شريك ».(٢)

ورواه ابن حبان في المجروحين وقال: «وهذا خبر لا أصل له عن النبي».(٣)

ورواه ابن الجوزي في الموضوعات من خمس طرق وقال: «أما حديث علي فقال الدارقطني: قد رواه سويد بن غفلة عن الصنابحي، والحديث مضطرب غير ثابت وسلمة لم يسمع من الصنابحي، ثم في الطريق محمد بن عمر الرومي، قال ابن حبان: كان يأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم لا يجوز الاحتجاج به بحال، وفي الطريق الثاني والثالث عبد الحميد بن بحر، قال ابن حبان: كان يسرق الحديث ويحدث عن الثقات بما ليس من حديثهم لا يجوز الاحتجاج به بحال، وفي الطريق الرابع محمد بن قيس وهو مجهول، وفي الخامس

---

(١) منهاج السنة (٧/ ٥١٥).

(٢) سنن الترمذي ح: (٣٧٢٣).

(٣) المجروحين (٢/ ٩٤).

مجاهيل».[1]

ورواه أبو نعيم في الحلية[2] من طريقين أحدهما فيه عبد الحميد بن بحر وشريك، والآخر فيه الأصبغ بن نباتة وهو متروك رمي بالرفض، كذا قال الحافظ.[3]

والحديث بالزيادة المذكورة في صدر الحديث رواه ابن الجوزي من حديث علي وقال: «فيه مجاهيل»[4] وذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة فقال: «رواه أبو نعيم عن علي مرفوعاً، قال ابن الجوزي: موضوع»[5]

ورواه ابن عدي في الكامل وقال: «هذا الحديث في الجملة معضل»[6]

وبهذا يتضح أن هذا الحديث لم يصح عن رسول الله ﷺ. إضافة إلى بطلان متنه فإن علم الرسول ﷺ لم يقتصر على علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقد أسلم أقوام وتعلموا دين الله ولم يلتقوا بعلي رضي الله عنه مرة واحدة.

٥-حديث يا عمار تقتلك الفئة الباغية.

يستدل الرافضة بهذا الحديث على عصمة علي رضي الله عنه ولفظ الحديث: أن رسول الله ﷺ قال لعمار: «تقتلك الفئة الباغية وأنت مذ ذاك مع الحق والحق معك، يا عمار بن ياسر إن رأيت علياً قد سلك وادياً وسلك الناس وادياً غيره فاسلك مع علي؛ فإنه لن يدليك في ردى ولن يخرجك

---

(١) الموضوعات (٢/ ١١١-١١٦).

(٢) حلية الأولياء (١/ ٦٤).

(٣) التقريب (٥٣٧).

(٤) الموضوعات (٢/ ١١٢).

(٥) (ص٣٤٩).

(٦) الكامل لابن عدي (٥/ ١٨٢٣).

من هدى، يا عمار من تقلد سيفاً أعان به علياً على عدوه قلده الله يوم القيامة وشاحين»[1]

وبلفظ آخر أورده الميلاني في كتابه «أجلى البرهان» وأسنده إلى كنز العمال فقال: عن الديلمي عن عمار وأبي أيوب أن رسول الله ﷺ قال: «يا عمار إن رأيت علياً قد سلك وادياً وسلك الناس وادياً غيره فاسلك مع علي ودع الناس، إنه لن يدلك على ردى، ولن يخرجك من هدى» ثم عقب على الحديث بقوله: «والأخبار الدالة على أن الحق مع علي -والحق معه- إما بلفظه أو بمعناه أكثر من أن تحصى وهي متواترة معنى، وقد تقدم منها ما صرح بأنه فاروق هذه الأمة يفرق بين الحق والباطل، ومنها أحاديث التمسك بالثقلين وأن أهل البيت سفينة النجاة، فإذا كان علي مع الحق والحق معه حيث دار وجب أن يكون معصوماً والعصمة شرط الإمامة ولا معصوم غيره من الصحابة اتفاقاً.»[2]

الرد

إن استشهاد الوافضة بهذا الحديث على عصمة علي استشهاد باطل؛ لأن هذا الحديث لم يصح عن رسول الله ﷺ ولفظ الحديث: «**يا عمار بن ياسر إن رأيت علياً قد سلك واديا وسلك الناس وادياً غيره فاسلك مع علي، فإنه لن يدليك على ردى ولن يخرجك من هدى**».

أخرجه الخطيب في التاريخ وقال: «قال ابن المديني: معلى بن عبد الرحمن ضعيف الحديث وذهب إلى أنه كان يضع الحديث.»[3] وابن عساكر في التاريخ وقال: «معلى بن عبد الرحمن ضعيف ذاهب الحديث»[4] وابن الجوزي في الموضوعات، وقال: «هذا حديث موضوع بلا شك، وأما المعلى بن عبد الرحمن فقد ضعفه ابن المديني، وذهب إلى أنه كان يضع الحديث،

---

(١) مسائل خلافية حار فيها أهل السنة (٨٤).

(٢) أجلى البرهان (١/ ٢٣٢).

(٣) (١٣/ ١٨٧).

(٤) (٤٢/ ٤٧٢).

وقال أبو حاتم الرازي: هو متروك، وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث، وأما أحمد بن عبد الله المؤدب، فقال ابن عدي: كان بسر من رأى يضع الحديث، وقال الدارقطني: يترك حديثه، وقال أبو الفتح بن أبي الفوارس في رواية أحمد بن محمد بن يوسف عن المطيري، وقال شعبة، قلت للحكم بن عتيبة شهد أبو أيوب مع علي صفين؟ فقال: لا ولكن شهد معه قتال النهر». [(١)]

٦-حديث «علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يفترقا حتى يردا علي الحوض»

تستدل الرافضة بهذا الحديث على إمامة علي رضي الله عنه وعلى عصمته[(٢)]

يقول الموسوي: «أما رسول الله فقد استودع كلاً من الكتاب والسنة ومواريث الأنبياء وصيه ووليه علي بن أبي طالب وبذلك أحصاها في إمام مبين لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وعهد إليه أن يحصيها فيمن بعده من الأئمة، وهكذا يكون إحصاؤها في أئمة العترة إماماً بعد إمام ثقل رسول الله ﷺ وأعدال كتاب الله لن يفترقا حتى يردا الحوض على رسول الله وقد صح عنه ﷺ وآله قوله: علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»[(٣)].

وترى الرافضة أن الرسول ﷺ قرر هذا المفهوم في أكثر من مناسبة، يقول الشيرازي بعد إيراده للحديث «وهكذا يتبين أن رسول الله ﷺ قد أكد هذا المفهوم مرات عديدة باعتباره مبدأ

---

(١) (٢/ ١١-١٢).

(٢) انظر: الصراط المستقيم للبياضي(٣/ ١٦٣) والطرائف لابن طاوس (١/ ١٠٣).

(٣) النص والاجتهاد (١٤٤).

أساساً إذ كان ينتهز كل فرصة مواتية لبيان هذه الحقيقة المصيرية لكيلا يطويها النسيان»[1]

ويبين علي الميلاني فوائد هذا الحديث فيقول: «يفيد ثلاثة أمور: أحدها: معنى العصمة وهو عدم التخطي عن القرآن، الثاني: اشتراط هذا المعنى في الإمام، والثالث: وجوده في علي عليه السلام»[2].

الرد

إن استشهاد الرافضة بهذا الحديث على عصمة علي وإمامته استشهاد باطل؛ لأن هذا الحديث لم يصح عن رسول الله ﷺ **فعن أبي ثابت مولى أبي ذر قال: كنت مع علي يوم الجمل فلما رأيت عائشة واقفة دخلني بعض ما يدخل الناس فكشف الله عني ذلك عند صلاة الظهر فقاتلت مع أمير المؤمنين فلما فرغ ذهبت إلى المدينة فأتيت أم سلمة فقلت: إني والله ما جئت أسأل طعاماً ولا شراباً، ولكن مولى لأبي ذر، فقالت: مرحباً فقصصت عليها قصتي، فقالت: أين كنت حين طارت القلوب مطائرها؟ قلت: إلى حيث كشف الله ذلك عني عند زوال الشمس، قالت: أحسنت سمعت رسول الله يقول: «علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يتفرقاً حتى يردا علي الحوض»**.

روه الحاكم في المستدرك وقال: «صحيح الإسناد وأبو سعيد التيمي هو عقيصاء ثقة مأمون ولم يخرجاه» قال الذهبي معلقاً: «صحيح »[3].

ورواه الطبراني في الأوسط [4] والخطيب في التاريخ [5] وابن عساكر في

(١) دروس في العقائد الإسلامية (٢٣٢).

(٢) أجلى البرهان (١/ ٢٩٧).

(٣) (٣/ ١٢٤).

(٤) المرفوع منه فقط وقال: تفرد به صالح بن أبي الأسود ح: (٤٨٨٠).

(٥) (١٤/ ٣٢١).

التاريخ[١] وفيه علي بن هاشم بن البريد، قال الذهبي في ميزان الاعتدال: «قال أبو داود: ثبت يتشيع، وقال البخاري: كان هو وأبوه غاليين في مذهبهما، وقال ابن حبان: غال في التشيع روى المناكير عن المشاهير، وقال ابن نمير: كان مفرطاً في التشيع منكر الحديث »[٢] وفي سنده أبوه هاشم بن البريد قال الذهبي في الميزان: «وثقه ابن معين وغيره إلا أنه يترفض، وقال البخاري في ترجمة ابنه الآنفة، هو أبوه غاليين في مذهبهما» [٣] ورواه الطبراني في الصغير [٤] وأعله الهيثمي بصالح بن أبي الأسود فقال: «وهو ضعيف» [٥] قلت: وصالح بن أبي الأسود، قال الذهبي في الميزان: «واه »، وكذا في سندهم أبو سعيد التيمي يلقب عقيصاً وهو متروك شيعي ورماه أبو بكر بن عياش بالكذب، قال الذهبي: «شيعي تركه الدارقطني، وقال الجوزجاني: غير ثقة».[٦]

ومن هذا يتضح أن تصحيح الحاكم والذهبي وتحسين السيوطي له في الجامع الصغير [٧] الصغير [٧] ليس بصواب، والحديث ضعفه أيضاً الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير.[٨]

---

(١) (٤٢/ ٤٤٩).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ١٦٠).

(٣) انظر: المصدر نفسه (٤/ ٢٨٨).

(٤) ح: (٧٢٠).

(٥) مجمع الزوائد (٩/ ١٣٤).

(٦) انظر: لسان الميزان (٢/ ١٨١).

(٧) ح: (٤٢٢٢).

(٨) ح: (٣٨٠٦).

٧-حديث «كان علي على الحق من اتبعه فهو على الحق، ومن تركه ترك الحق»

تستدل الرافضة بهذا الحديث على عصمة علي رضي الله عنه.

وجه الاستدلال:

يبين الطوسي وجه دلالة الحديث على عصمة علي بقوله: «هذا الخبر عام وفي ثبوت عموميته دلالة على نفي سائر القبائح عنه عليه السلام، ولأن من لا يفارقه الحق وهو لا يفارق الحق لا يجوز أن يرتكب الباطل وفي هذا دلالة على عصمته»(١).

ويقول البحراني: «إن هذا الحديث نص في عصمة علي عليه السلام إذ قد علمت أن ليس العصمة إلا ملازمة الحق والصواب وعدم الخطأ في الأقوال والأفعال فإذا شهد له النبي صلى الله عليه وسلم أنه على الحق في جميع أحواله كانت تلك شهادة له بالعصمة عن الذنوب والخطأ في الأحكام والقول والفعل»(٢).

الرد

إن استدلال الرافضة بهذا الحديث استدلال باطل لأن الحديث لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن **أم سلمة رضي الله عنها قالت:« كان علي على الحق من اتبعه فهو على الحق، ومن تركه ترك الحق، عهداً معهوداً قبل يومه هذا»**.

أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير(٣) والطبراني في المعجم الكبير(٤) وفي سنده موسى بن

---

(١) تلخيص الشافي (٢/ ٢٥٧).

(٢) منار الهدى (٣٦٢).

(٣) (٤/ ١٦٥).

(٤) ح: (٧٥٨).

بن قيس وهو ثقة شيعي [١] وتابعه عليه يحيى بن سلمة بن كهيل وهو شيعي متروك [٢] وقال العقيلي: «موسى بن قيس من الغلاة في الرفض وهو يحدث بأحاديث رديئة بواطيل» [٣] وفيه عياض بن عياض قال الهيثمي في مجمع الزوائد «ليس بثقة بل هو مجهول الحال» [٤]، وسكت عنه ابن أبي حاتم [٥] ورواه ابن عساكر في التاريخ من طريق الدارقطني ثم قال: «هذا غريب من حديث شعيب بن خالد عن سلمة بن كهيل تفرد به عمرو بن أبي قيس» [٦].

٨- حديث السفينة:

تستدل الرافضة بإمامة أهل البيت وعصمتهم بحديث السفينة [٧] يقول القمي: «روى أحمد بن حنبل في مسنده ونقله صاحب المشكاة عن أبي ذر قال: وهو متعلق بباب الكعبة: من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا جندب بن جنادة سمعت رسول الله ﷺ بأذني وإلا فصمتا يقول: «ألا إن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك» [٨].

ويورد البحراني الحديث ثم يقول: «رواه جماعة من أصحاب الصحاح عن عدة من قول

---

(١) انظر الكاشف (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: التقريب (٧٦١١).

(٣) الضعفاء (٤/ ٢٦٥).

(٤) (٩/ ١٣٥).

(٥) الجرح (٦/ ٤٠٩).

(٦) (٤٢/ ٤٤٩).

(٧) انظر: كشف اليقين للحلي (١/ ٢٣٤).

(٨) كتاب الأربعين للقمي (٣٦٧).

النبي ﷺ والمراد منه، أن من تابعهم نجا ومن خالفهم أو سلك غير سبيلهم هلك، وإذا كانت متابعتهم موجبة للنجاة ومخالفة وسلوك غير سبيلهم موجبين للهلاك وجب أن يكونوا على الحق دائماً، وأن مخالفيهم على الباطل وكونهم على الحق والهدى لا يفارقونه هو العصمة، فالخبر صريح في الشهادة لهم بالعصمة»(١).

وقد جعل الرافضة هذا الحديث دليلا كذلك على أن علياً هو الأولى بالإمامة فهذا الطبرسي يقول: «وقع الإجماع من الأمة بأن علياً عليه السلام أولى بهذا الأمر من غيره ثم أورد الحديث»(٢) .

ويقول مروان خليفات: «وهذا الحديث يدل ضمناً على أن الخلافة في آل البيت فالنبي جعل النجاة بركوب سفينة آل البيت، وكل سفينة لا بد لها من قبطان، وكان النبي هو القائد لسفينة الإسلام، وحين مات عهد لآل بيته بقيادتها، كما في حديث السفينة ولما كان التعبير بالسفينة تعبيراً مجازياً يعبر عن مسيرة الحياة علمنا أن آل بيته هم خلفاء المسلمين في هذه الدنيا»(٣)

الرد

إن استشهادالرافضة بهذا الحديث استشهاد باطل؛ لأن هذا الحديث لم يصح عن رسول الله ﷺ إذ لم تسلم أسانيده من مقال وإليك بيان ذلك:

جاء من حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: **«ألا إن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك»**.

---

(١) منار الهدى ص (٣٦٥).

(٢) الاحتجاج للطبرسي (٣/ ١٤).

(٣) وركبت السفينة (٤٩٨).

أخرجه الإمام أحمد في الفضائل[1] والحاكم في المستدرك وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» وعلق عليه الذهبي بقوله: «مفضل واه»[2]

ومدار الإسناد في هذه الرواية على المفضل بن صالح « قال أبو حاتم: «المفضل بن صالح منكر الحديث».[3] وقال عنه ابن حجر: «المفضل بن صالح الأسدي النخاس الكوفي ضعيف»[4]

وجاء من طريق آخر عن أبي ذر وعن ابن عباس ولفظه«مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق ومن قاتلنا في آخر الزمان فكأنما قاتل مع الدجال» أخرجه الطبراني في الكبير[5] والبزار في مسنده[6] كلاهما عن الحسن بن أبي جعفر الجفري، وقد قال فيه البخاري : «منكر الحديث»[7] وقال أبو حاتم: :ليس بالقوي«[8] وقال فيه ابن حجر: «الحسن بن أبي جعفر الجفري البصري ضعيف الحديث مع عبادته وفضله»[9]

وجاء من طريق آخر عن أبي ذر أخرجه الطبراني في الكبير [10] وفي الأوسط [11]وفي

---

(١) ح: (١٤٠٢).

(٢) المستدرك (٢/ ٢٧٣).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٣١٦)

(٤) التقريب (٥٤٤)

(٥) ح: (٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ١٢٣٨٨)

(٦) ح: (٣٩٠٠)

(٧) التاريخ الكبير (٢/ ٢٨٨)

(٨) الجرح والتعديل (٣/ ٢٩)

(٩) التقريب (١٥٩)

(١٠) ح: (٢٦٣٧)

(١١) ح: (٣٤٧٨)

الصغير[1] وفي إسناده عبد الله بن داهر الرازي وعبد الله بن عبد القدوس. قال العقيلي: «عبد الله بن داهر الرازي رافضي خبيث عن عبد الله بن عبد القدوس أشر منه كلاهما رافضيان» [2] وقال ابن حجر: «عبد الله بن عبد القدوس التميمي السعدي الكوفي صدوق رمي بالرفض وكان أيضاً يخطئ»[3]

وجاء من طريق آخر أخرجه الطبراني في الأوسط [4]وفي سنده عمرو بن عبد الغفار الفقيمي قال فيه علي بن المديني «كان رافضياً»[5] وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث متروك الحديث»[6] وقال ابن عدي: «حدث بالمناكير في فضائل علي»[7]

وجاء من طريق آخر أخرجه الطبراني في الأوسط[8]وفي سنده عمرو بن ثابت وقد قال فيه فيه يحيى بن معين: «عمرو بن ثابت بن أبي المقدام ليس بثقة ولا مأمون، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث يكتب حديثه وكان رديء الرأي شديـــد التشيع »[9] وقال الحافظ : «ضعيف :«ضعيف رمي بالرفض»[10]

---

(١) ح: (٣٩١)

(٢) الضعفاء (٢/ ٢٥٠)

(٣) التقريب (٣١٢)

(٤) ح: (٥٣٩٠)

(٥) تاريخ بغداد (١٢/ ٢٠١)

(٦) الجرح والتعديل (٦/ ٢٤٦)

(٧) الكامل (٥/ ١٤٦)

(٨) ح: (٥٥٣٦)

(٩) الجرح والتعديل (٦/ ٢٢٣)

(١٠) التقريب (٤١٩)

كما جاء من حديث علي أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ولفظه«إنما مثلنا في هذه الأمة كسفينة نوح وكتاب حطة في بني إسرائيل»[1] وفي سند هذه الرواية عمار بن محمد الثوري الكوفي قال فيه ابن حجر: «صدوق يخطئ»[2] وفيه الأعمش وقد عنعن والمنهال بن عمرو الأسدي قال فيه الذهبي: «المنهال بن عمرو الأسدي الكوفي صدوق ربما وهم» [3] والحديث قال عنه الذهبي: «حديث سفينة نوح أنكر وأنكر»[4].

وجاء من حديث أبي سعيد الخدري أخرجه الطبراني في الأوسط [5] وفي الصغير [6]وفي سنده عطية بن سعد العوفي قال الحافظ عنه «عطيه بن سعد العوفي الكوفي أبو الحسن صدوق يخطئ كثير الإرسال وكان شيعياً مدلساً»[7]

وبعد أن تبين لنا ضعف الحديث نرى مدى ما في كلمة البحراني من الإيهام عند ما قال عن الحديث «رواه جماعة من أصحاب الصحاح» والحديث لو سلمنا جدلاً بصحته فهو كما قال الألوسي: «لا يدل إلا على أن الفلاح والهداية منوطان بمحبتهم ومربوطان باتباعهم والتخلف عن محبتهم واتباعهم موجب للهلاك» [8] فالمسلمون مأمورون بمحبتهم وحبهم دليل على صحة إيمان العبد وأهل السنة هم أعرف الناس بقدر أهل البيت، لورود الأحاديث

---

(١) المصنف (٦/ ٢٢٣)

(٢) التقريب (٤٠٨)

(٣) لسان الميزان (٧/ ٤٠٠)

(٤) ميزان الاعتدال (٤/ ١٦٧)

(٥) ح: (٥٨٧٠)

(٦) ح: (٨٢٥٠)

(٧) التقريب (٣٩٣)

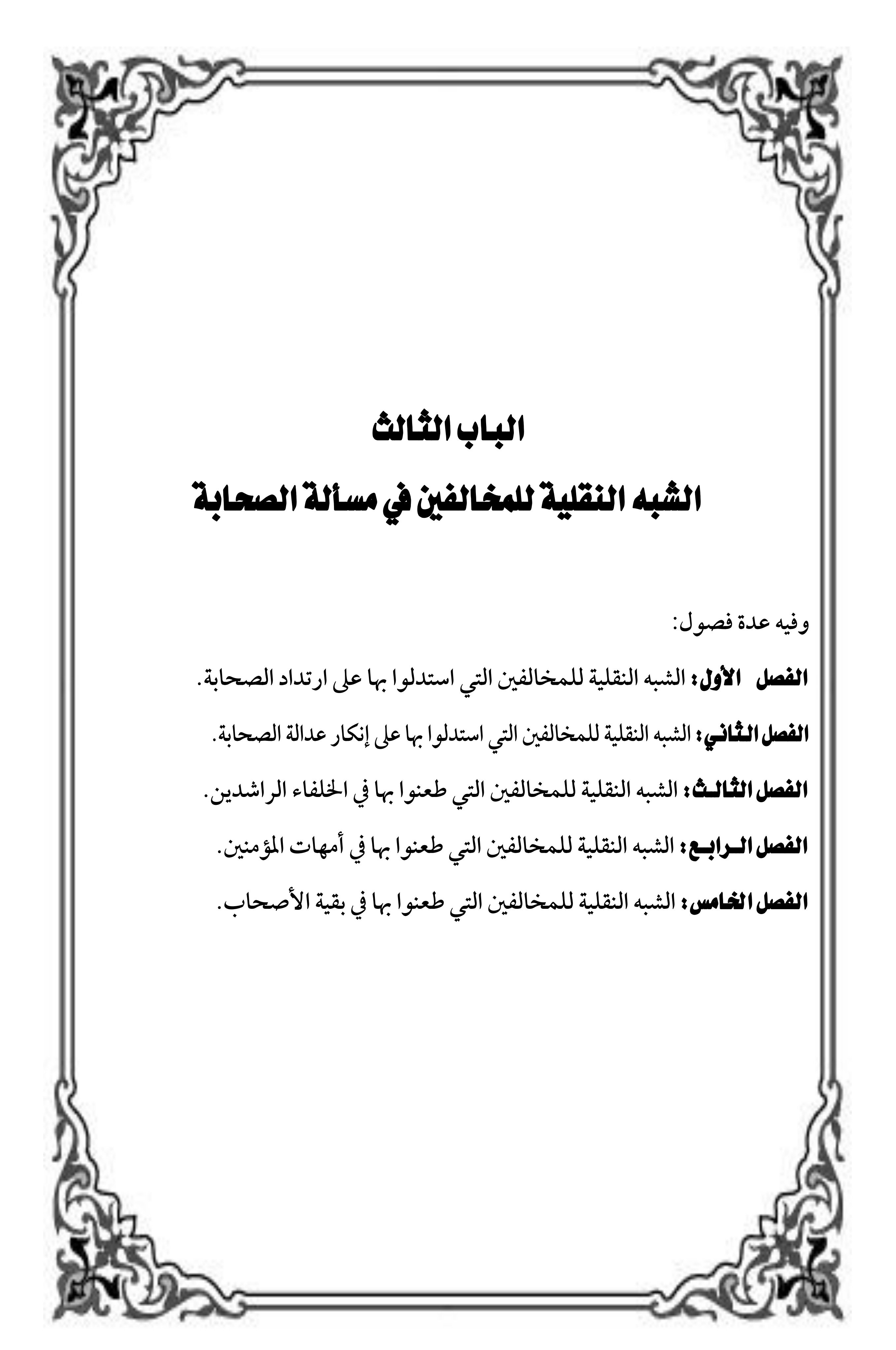
(٨) مختصر التحفة (١٧٥)

الكثيرة التي تحث المسلمين على هذا ومن ذلك ما رواه الإمام مسلم عن علي ﷺ قال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة أنه لعهد النبيﷺ إلي أنه لا يحبني إلا مؤمـن ولا يبغضني إلا منافق» [1] فهذا المعنى هو الذي حث عليه النبيﷺ وذكر به المسلمين وليس مجرد محبتهم أو اتباعهم دليل النجاة فإن هذا يتوقف على متابعتهم فيما كان طاعة لله ورسوله، وإذا كان الرسول ﷺ يعلن لعشيرته بل حتى لابنته فاطمة رضي الله عنها أنه لا يملك لها من الله شيئاً [2] وأنه لا ينفع الإنسان إلا ما قدم من عمل فهل يتوقع النجاة في متابعة أهل البيت على الإطلاق،ثم إن الرافضة في استدلالهم بهذا الحديث ذكروا قضايا ثم استنتجوا منها القول بالصحة، وهي قضايا غير مسلمة فإننا نريد منهم أن يأتوا بأدلة تبين لنا أن متابعة أهل البيت مطلقاً موجبة للنجاة، وأنهم على الحق دائماً ولن يكون لهم ذلك وبهذا يتبين لنا ضعف استشهادهم بهذا الحديث الذي لم يصح أصلاً عند أهل السنة والجماعة وليس وروده عند بعض أهل العلم علامة صحته.

---

(١) صحيح مسلم ح: (٧٨)

(٢) الحديث أخرجه البخاري ح:(٤٤٩٣)ومسلم ح:(٣٤٨)



الباب الثالث

الشبه النقلية للمخالفين في مسألة الصحابة

وفيه عدة فصول:

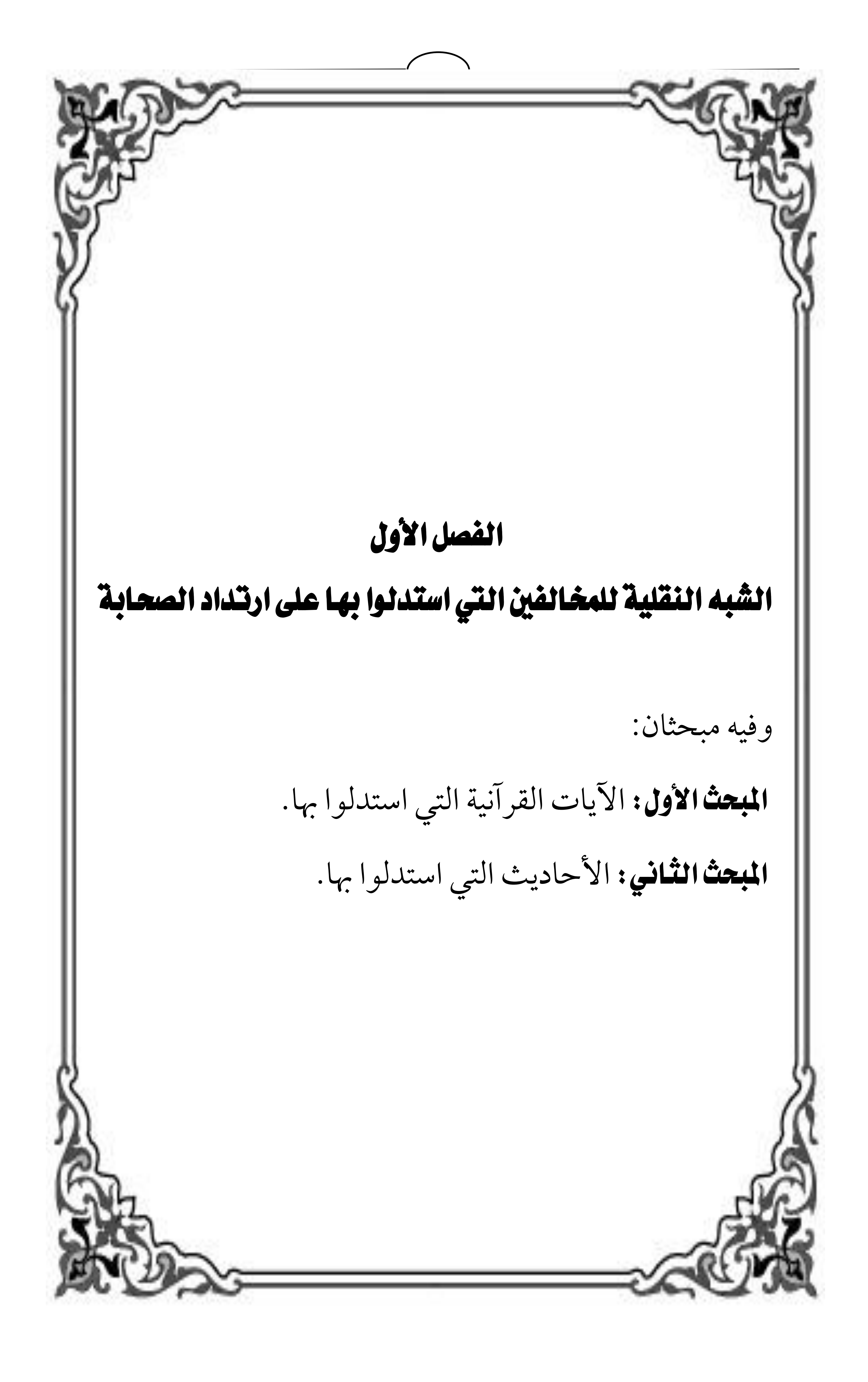
الفصل الأول: الشبه النقلية للمخالفين التي استدلوا بها على ارتداد الصحابة.

الفصل الثاني: الشبه النقلية للمخالفين التي استدلوا بها على إنكار عدالة الصحابة.

الفصل الثالث: الشبه النقلية للمخالفين التي طعنوا بها في الخلفاء الراشدين.

الفصل الرابع: الشبه النقلية للمخالفين التي طعنوا بها في أمهات المؤمنين.

الفصل الخامس: الشبه النقلية للمخالفين التي طعنوا بها في بقية الأصحاب.



الفصل الأول

الشبه النقلية للمخالفين التي استدلوا بها على ارتداد الصحابة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الآيات القرآنية التي استدلوا بها.

المبحث الثاني: الأحاديث التي استدلوا بها.

المبحث الأول

الآيات القرآنية التي استدل بها المخالفون على ارتداد الصحابة

١- قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴾[1]

تستدل الرافضة بهذه الآية على ارتداد الصحابة بعد وفاة رسول الله ﷺ مباشرة.

يقول المفيد: «إن الله تعالى قد حكى في هذه الأمة وأخبر أنها ترتد، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ﴾»[2]

ويقارن صاحب المناظرات في الإمامة بين ردة الأمة بعد وفاة رسول الله وردة بني إسرائيل، وعبادتهم للعجل فيقول: «كيف لا يجوز الارتداد عليهم مع قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾ ﴾ وليس ارتدادهم ذلك بأعجب من ارتداد بني إسرائيل حين ذهب موسى لميقات ربه فلم يصبر قومه وعبدوا السامري فكيف لا يجوز على هذه الأمة بعد موت النبي ﷺ أن تخالف وصيه وخليفته وخير الخلق بعده، وتطيع سامري هذه الأمة»[3]

---

(١) سورة آل عمران آية رقم (١٤٤).

(٢) مسألتان في النص على علي للمفيد (ص ٣٠).

(٣) المناظرات في الإمامة لعبد الله الحسن (٢٥٨).

وهم يستبعدون أن يكون القصد بالآية من ارتد بعد وفاة رسول الله ﷺ كمسيلمة وسجاح وغيرهما، ويجعلون المقصود بها صحابة رسول الله ﷺ، يقول معتصم سيد أحمد [1]:

«والله ورسوله قد أنذرا بوقوع انقلاب مباشر بعد وفاة رسول الله ﷺ ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ﴾ وإذا تأملت في الآيات يتضح لك أن المخاطبين هم من المسلمين إذ لا معنى لانقلاب الكافر ولا يمكن حملها على مسيلمة الكذاب ؛ لأن انقلابه كان على عهد رسول الله ﷺ»[2]

وقد ذكروا أن ابن عباس فسر هذه الآية فقال: «الشاكرين علي بن أبي طالب والمرتدين على أعقابهم الذين ارتدوا عنه.[3]

ويقول التيجاني[4] عن هذه الآية: «فهذه الآية الكريمة صريحة وجلية في أن الصحابة سينقلبون على أعقابهم بعد وفاة الرسول مباشرة ولا يثبت منهم إلا القليل.»[5]

الرد

إن دعوى الرافضة أن هذه الآية صريحة في ارتداد الصحابة بعد وفاة رسول الله ﷺ، دعوى باطلة لا حجة لهم فيها، وهم يدعون أن الصحابة حذفوا من القرآن الآيات

---

(١) معتصم سيد أحمد ولد في السودان وتخرج من كلية الدراسات الإسلامية ثم سافر للنجف ودرس بها، له مؤلفات منها الحقيقة الضائعة حوارات. موقع الحق www. Alhaq net.

(٢) الحقيقة الضائعة لمعتصم سيد أحمد (ص١٣٩).

(٣) البرهان للبحراني (١/ ٣١٩).

(٤) محمد التيجاني السماوي، درس بجامعة الزيتونة ثم انتقل للنجف، له عدة كتب منها «ثم اهتديت» و«الشيعة هم أهل السنة». موقع الحق www alhaq net.

(٥) ثم اهتديت للتيجاني (١١٣).

التي تحدثت عن مثالبهم فلماذا لم يحذفوا هذه الآية، ولماذا تكون هذه الآية أول ما يستشهد به أبو بكر الصديق ليبين للناس أن موت النبي ﷺ حق، وليحرضهم على الثبات على دين الله عز وجل، إن هذه الآية نزلت يوم أحد، عندما أصاب المسلمين ما أصابهم وشج وجه رسول الله ﷺ، وكسرت رباعيته، وشاع في الناس أن محمداً قد قتل، فقال المنافقون: إن محمداً قد قتل فالحقوا بدينكم الأول، فنزلت هذه الآية، روى الطبري بسنده عن الضحاك قال : «في قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ ، ناس من أهل الارتياب والمرض والنفاق، قالوا يوم فر الناس عن نبي الله ﷺ وشج فوق حاجبه وكسرت رباعيته: قتل محمد فالحقوا بدينكم الأول، فذلك قوله: {أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم} »[1] وروى أيضاً عن ابن جريج[2] قال: «قال أهل المرض والارتياب والنفاق حين فر الناس عن النبي ﷺ: قد قتل محمد فالحقوا بدينكم الأول فنزلت هذه الآية» [3] وعلى هذا فالمقصود بالانقلاب على الأعقاب في الآية هو ما قاله المنافقون لما أشيع أن محمداً ﷺ قد قتل، فقالوا: ارجعوا إلى دينكم الأول، ولم تكن هذه الآية فيمن ارتد بعد موت رسول الله ﷺ، وإن كانت حجة عليهم فقد حذرهم الله من أن يجعلوا موت الرسول ﷺ سبباً لترك الدين، ولو كانت هذه الآية في المرتدين بعد وفاة رسول الله ﷺ لكانت دليلاً على براءة أصحاب رسول الله ﷺ وعلى رأسهم خليفة رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق والذي قاتل المرتدين فرجع من رجع منهم إلى الدين وقتل من قتل وأعز الله الإسلام وأهله، ولهذا فقد ثبت عن علي بن أبي طالب ؓ أنه كان يقول في قوله

---

(١) تفسير الطبري (٣/ ٤٥٨).

(٢) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، ثقة فاضل فقيه، وكان يدلس، مات سنة ١٥٠هـ. انظر: التقريب (٤٢٢١). ميزان الاعتدال (٢/ ٦٥٩).

(٣) المصدر نفسه (٣/ ٤٥٨).

تعالى: ﴿وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾: «الثابتين على دينهم أبا بكر وأصحابه»[1].

وأما ما نسبوه إلى ابن عباس بأنه فسر الشاكرين بـ(علي بن أبي طالب) والمرتدين على أعقابهم الذين ارتدوا عنه فغير صحيح ولم يرد في أي كتاب من كتب التفسير.

٢-قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَـٰتِ وَأَيَّدْنَـٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ وَلَـٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾[2]

استدلت الرافضة بهذه الآية على ارتداد الصحابة بدعوى أن الصحابة اختلفوا واقتتلوا بعد موت الرسول فمنهم من آمن ومنهم من كفر، وقد ذكر الكليني والعياشي قصة بيعة أبي بكر ﷺ وفيها قول أبي جعفر: «أليس الله قد أخبر عن الذين قبلهم من الأمم أنهم اختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات» واستشهد بهذه الآية ثم قال: «وفي هذا ما يستدل به على أن أصحاب محمد ﷺ اختلفوا من بعده فمنهم من آمن ومنهم من كفر»[3]

وقد استدل حيدر الآملي[4] بهذه الآية على أن الأمة تنقسم بعد النبي إلى قسمين: قسمٌ مؤمنٌ وآخر كافرٌ، وأن القسم الذي لا يرضى بما قرره الرسول ويخرج عن طاعته هم المشركون.[5]

---

(١) تفسير الطبري (٧/ ٢٥٢)، والدر المنثور للسيوطي (٢/ ٣٣٨).

(٢) سورة البقرة (٢٥٣).

(٣) الروضة من الكافي للكليني ص (٣٨١) وتفسير العياشي (١/ ٢٠٠).

(٤) حيدر بن علي بن حيدر العلوي الحسيني الآملي، من مصنفاته «الكشكول» و«التفسير» توفي ٧٨٢هـ. الأعلام (٢/ ٢٩٠).

(٥) الكشكول لحيدر الآملي (٣٠).

الـرد

لقد بين المفسرون المراد من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم ﴾ أي: من بعد موسى وعيسى[1] بل أن بعض مفسري الرافضة فسرها بذلك، فهذا الطبرسي يقول في تفسير الآية: «من بعد موسى وعيسى وأتى بلفظ الجمع؛ لأن ذكرهما يغني عن ذكر المتبعين لهما، كما يقال: خرج الأمير فنكئوا في العدو نكاية عظيمة»[2]

وعلى هذا فليس المراد بالآية أصحاب محمد رسول الله ﷺ، فإنهم رضي الله عنهم لم يقتتلوا إثر وفاة رسول الله ﷺ لا في خلافة أبي بكر ولا في خلافة عمر ولا في خلافة عثمان حتى إن عثمان ﷺ طلب منهم أن يكفوا أيديهم ولا يدفعوا عنه الذين حرضهم ابن سبأ على قتله حتى لا تراق قطرة دم وإنما وقع القتال في خلافة علي ﷺ بين بعض الصحابة مع اعتزال البعض الآخر، ولم يكن قتالهم لاختلافهم في قاعدة من قواعد الإسلام، وإنما قتال فتنة سعى فيها بعض المنافقين للإيقاع بينهم.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٥/ ٣٨١).

(٢) مجمع البيان للطبرسي (١/ ٣٥٩).

المبحث الثاني

الأحاديث التي استدل بها المخالفون على ارتداد الصحابة.

١ -حديث الحوض

تعتبر الرافضة حديث الحوض من أقوى الأدلة وأوضحها على ارتداد الصحابة بعد موت رسول الله ﷺ وتبديلهم دينه[١] فهذا المفيد يقول: «اعتقادنا في الحوض أنه حق وأن عرضه ما بين أيلة وصنعاء، وهو حوض النبي ﷺ وأن فيه من الأباريق عدد نجوم السماء وأن الوالي عليه يوم القيامة علي بن أبي طالب، يسقي منه أولياءه، ويذود عنه أعداءه، ومن شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبداً، وقال النبي ﷺ: «**ليختلجن قوم من أصحابي دوني وأنا على الحوض، فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأنادي: يارب أصحابي فيقال لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك**»[٢]

ويقول صدر الدين الشيرازي[٣] بعد أن ساق أحاديث الحوض: «هذه بعض أحاديثهم الصحاح فيما ذكروه عن بعض صحابة نبيهم وما يقع منهم بعد وفاته فإذا كان شهد نبيهم على جماعة من أصحابه بالضلال والهلاك، وأنهم ممن كان يحسن ظنه بهم في حياته، ولولا حسن

---

(١) انظر على سبيل المثال: الاعتقادات للمفيد (ص ٦٥)، والروضة من الكافي للكليني (ص ٣٥٦)، والسقيفة لسليم بن قيس (ص ١٦٦)، والإيضاح للفضل بن شاذان (ص ١٢٦)، والبرهان للبحراني (٤/ ٥١٢)، ومرآة العقول للمجلسي (٤/ ٣٥٦)، وبحار الأنوار (٢٨/ ٢٦)، وإحقاق الحق للتستري (٢٧١).

(٢) الاعتقادات للمفيد (ص ٦٥).

(٣) صدر الدين السيد علي خان الشيرازي ، له عدة مؤلفات منها الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة، توفي عام ١١٢٠هـ. أمل الآمل للحر العاملي: (٢/ ١٧٦).

ظنه بهم ما قال: «أي رب أصحابي» ثم يكون ضلالهم قد بلغ إلى حد لا تقبل شفاعة نبيهم فيهم ويختلجون دونه وتارة يبلغ غضب نبيهم عليهم إلى أن يقول سحقاً سحقاً » وتارة يقول: «إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم»[1].

وقال البياضي في كتابه الصراط المستقيم عن الصحابة: «وقد جاء في السنة ذم بعضهم كحديث الحوض»[2] وقال في موضع آخر: «مع أن الارتداد وقع بها فعلوا كما في حديث الحوض وغيره «فأقول سحقاً لمن غير بعدي» فإن قالوا: هم قليلون، والأكثر على الاستقامة، ولا تقدم مصلحة الخاصة على العامة، قلنا: بل الأكثر منحرف عن الاستقامة.. إلى أن قال: فإن قالوا: أفسدتم الدين بسب الصالحين، قلنا: لا، إنما تبرأنا من الفاسقين المتغيرين كما ذكرته كتبهم من حديث الحوض لم يزالوا مرتدين، فقال النبي سحقاً لمن غير بعدي فاتبعنا سيد المرسلين»[3].

ويقول المازندراني في شرح أصول الكافي: «لا دليل على امتناع تكفير بعض الصحابة بل الأحاديث الدالة على كفر بعضهم وخروجهم من الرحمة الإلهية موجودة من طريق العامة أيضاً، وقد نقلناها في مواضع من هذا الكتاب ومن جملتها الأحاديث الدالة على طرد بعضهم عن الحوض، فيقول ﷺ: «**أصحابي أصحابي فيقال: ما تدري ما فعلوا بعدك فيقول سحقاً سحقاً**»[4].

---

(١) الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة (ص ٤٧).

(٢) (١/ ١٩٨).

(٣) (٣/ ١١٤).

(٤) (١١/ ٢٧٧).

الـرد

حديث الحوض من الأحاديث الثابتة الصحيحة والتي نقلها غير واحد من صحابة رسول الله ﷺ بألفاظ مختلفة وسأذكر هذه الروايات وتوجيه أهل السنة لها:

عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «**إنكم محشورون حفاة عراة غرلاً**[1] **ثم قرأ** ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ﴾[2] **وأول من يكسى يوم القيامة إبراهيم، وإن أناساً من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال فأقول: أصحابي أصحابي، فيقول: إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم فأقول كما قال العبد الصالح:** ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ **إلى قوله** ﴿الْحَكِيمُ﴾»[3].

وفي لفظ آخر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «خطب رسول الله ﷺ فقال: **ياأيها الناس إنكم محشورون إلى الله حفاة عراة غرلاً، ثم قال: كما بدأنا أول خلق نعيده وعداً علينا إنا كنا فاعلين إلى آخر الآية، ثم قال: ألا وإن أول الخلائق يكسى يوم القيامة إبراهيم، ألا وإنه يجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: يا رب أصيحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول كما قال العبد الصالح** ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾[4] **فيقال: إن**

---

(١) جمع أغرل وهو: الأقلف الذي لم يختن، انظر تفسير غريب ما في الصحيحين (٥٠٤)، والنهاية (٣/ ٣٦٢).

(٢) سورة الأنبياء (آية ١٠٤).

(٣) أخرجه البخاري ح: (٣٣٤٩) ومسلم ح:(٢٨٦٠).

(٤) سورة المائدة آية (١١٧).

هؤلاء لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم»[1].

وعن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ أتى المقبرة فقال: «**السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، وددت أنا قد رأينا إخواننا، قالوا: أو لسنا إخوانك يا رسول الله ؟ قال: أنتم أصحابي وإخواننا الذين لم يأتوا بعد، فقالوا: كيف تعرف من لم يأت بعد من أمتك يا رسول الله ؟ فقال: أرأيت لو أن رجلاً له خيل غر محجلة بين ظهري خيل دهم بهم ألا يعرف خيله؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: فإنهم يأتون غراً محجلين من الوضوء، وأنا فرطهم على الحوض ألا ليذادن رجال عن حوضي كما يذاد البعير الضال، أناديهم ألا هلم، فيقال: إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول: سحقاً سحقاً**» [2]

وعن أنس بن مالك ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**ليردن علي الحوض رجال ممن صاحبني حتى إذا رأيتهم ورفعوا إليّ اختلجوا دوني فلأقولن: أي رب أصيحابي أصيحابي فليقالن لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك**».[3]

وعن سهل بن سعد[4] ﷺ قال : قال النبي ﷺ: «**إني فرطكم على الحوض من مر عليّ شرب، ومن شرب لم يظمأ أبداً، ليردن علي أقوام أعرفهم ويعرفوني ثم يحال بيني وبينهم**».[5]

---

(١) أخرجه البخاري ح:(٤٦٢٥) ومسلم ح:(٢٨٦٠).

(٢) أخرجه مسلم ح: (٢٤٩).

(٣) أخرجه البخاري ح:(٦٥٨٢) ومسلم ح:(٢٣٠٤) واللفظ لمسلم.

(٤) سهل بن سعد بن مالك الأنصاري الخزرجي الساعدي أبوالعباس، له ولأبيه صحبة، مات سنة ٨٨هـ. انظر: الاستيعاب (٢/ ٦٦٤) والإصابة (٣/ ١٦٧).

(٥) أخرجه البخاري ح:(٦٥٨٣) و (٦٥٨٤) ومسلم ح:(٢٢٩٠ و ٢٢٩١).

وورد هذا المعنى من حديث ابن مسعود[1] وعائشة[2] وأم سلمة[3] وأبي سعيد الخدري[4] رضي الله عنهم.

وحديث الحوض قد تلقاه سلف الأمة بالقبول، ولم يفهموا منه ما فهمه المخالفون من أن الصحابة سيرتدون بعد وفاة رسول الله ﷺ وذلك لأن ألفاظ الحديث لا تدل على ذلك لمن تدبرها بل هي دالة على عدالة صحابة رسول الله ﷺ وصدقهم فيما ينقلوه عن رسول الله ﷺ ومن العجيب أنهم يعتبرون هذا الحديث الذي نقله لنا صحابة رسول الله ﷺ دليلاً على كفر الصحابة، فلماذا لم يخف صحابة رسول الله ﷺ هذا الحديث لا سيما وقد زعموا أن الصحابة تجرأوا على كتاب الله عز وجل فأسقطوا منه سورة كاملة لذكرها مثالبهم، وما رد الرافضة على شخص يحمل هذا الحديث على علي ﷺ وعلى أهل البيت فيقول: إن علياً وأهل البيت هم المقصودون بهذا الحديث ولفظ الحديث يدل على ذلك ؛ لأن الرسول ﷺ قال في إحدى الروايات «إنهم مني» وهذا اللفظ يدل على أنهم من أهل بيته، ولقد اتفق شراح الحديث من أهل السنة على أن الصحابة غير معنيين بهذه الأحاديث وأنها لا توجب قدحاً فيهم، يقول ابن قتيبة[5]: «فكيف يجوز أن يرضى الله عز وجل عن أقوام ويحمدهم، ويضرب لهم مثلاً في التوراة والإنجيل، وهو يعلم أنهم يرتدون على أعقابهم بعد رسول الله ﷺ إلا أن يقولوا: إنه لم

---

(١) أخرجه البخاري ح:(٦٥٧٦) ومسلم ح:(٢٢٩٧).

(٢) أخرجه مسلم ح: (٢٢٩٤).

(٣) أخرجه مسلم ح:(٢٢٩٥).

(٤) أخرجه البخاري ح:(٦٥٨٤).

(٥) عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري، صاحب التصانيف منها «غريب القرآن» و«مشكل الحديث» وغيرها، توفي سنة ٢٧٦هـ. انظر: البداية والنهاية (١١/ ٤٨)، وميزان الاعتدال (٢/ ٥٠٣)، وتاريخ بغداد (١٠/ ١٧٠).

يعلم وهذا هو شر الكافرين»[1]

وإذا كان سلف الأمة قد اتفقوا على أن الصحابة غير مقصودين بهذا الحديث فإنهم قد اختلفوا في تحديد المذادين عن الحوض، والمقصود من الردة في الحديث وذلك على قولين:

القول الأول: إن المراد بالردة في هذه الأحاديث: الردة عن الإسلام، وعلى هذا يكون المراد بالمذادين عن الحوض، أهل الردة الذين قاتلهم أبو بكر ﷺ، وكذا من أظهر الإسلام في عهده ﷺ وصحبه وهو من المنافقين، فيجوز أن يحشر هؤلاء المرتدون والمنافقون بالغرة والتحجيل لكونهم من جملة الأمة فيناديهم الرسول ﷺ من أجل السيما التي عليهم، أو لمعرفته إياهم بأعيانهم وإن لم يكن لهم غرة وتحجيل، فيقال: إنهم قد بدلوا بعدك أي لم يموتوا على ظاهر ما فارقتهم عليه من الإسلام.

قال محمد بن يوسف الفربري[2]ذكر عن أبي عبد الله–يعني البخاري– عن قبيصة[3] قال: هم المرتدون الذين ارتدوا على عهد أبي بكر فقاتلهم أبو بكر ﷺ[4].

وقال السفاريني[5]: «لا ريب أن كثراً من الأعراب ومن بني حنيفة ومن بني تميم ممن كان

(١) تأويل مختلف الحديث (ص ٢٧٩).

(٢) محمد بن يوسف بن مطهر أبوعبدالله الفربري، راوي الجامع الصحيح عن الإمام البخاري، وقد سمعه منه مرتين، مات سنة ٣٢٠هـ. انظر: الوافي بالوفيات (٥/ ٢٤٥)، وفيات (٤/ ٢٩٠).

(٣) قبيصة بن عقبة بن محمد السوائي أبو عامر الكوفي – صدوق ربما خالف، مات سنة (٢١٥) هـ، تقريب التهذيب لابن حجر (٦/ ٤٩٠)، وميزان الاعتدال (٣/ ٣٨٣).

(٤) فتح الباري (٦/ ٤٩٠) وقال: «وقد وصله الإسماعيلي من وجه آخر عن قبيصة، ورجحه القاضي عياض والباجي». راجع: فتح الباري (١١/ ٣٨٥).

(٥) محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السفاريني النابلسي الحنبلي أبوعون، محدث فقيه صوفي، من مصنفاته شرح ثلاثيات مسند أحمد، توفي سنة ١١٨٨هـ. انظر: معجم المؤلفين (٣/ ٦٥).

كان قد أسلم ووفد على النبي ﷺ قد ارتدوا لما توفي النبي ﷺ فقاتلهم الصديق الأعظم، وأمر خالد بن الوليد فأنكأ فيهم فمنهم من قتل، ومنهم من حرق، ومنهم من رجع إلى الإسلام فالحديث –يقصد حديث الحوض– من أعلام النبوة»[1]

وقال ابن حجر: «وقوله ﷺ «إنهم ارتدوا» يوافق تفسير قبيصة في المقصود بهم»[2] وقد علق ابن حجر على قول قبيصة المتقدم بقوله: «أي أنه حمل قوله «من أصحابي» باعتبار ما كان قبل الردة لا أنهم ماتوا على ذلك، ولا شك أن من ارتد سلب اسم الصحبة ؛ لأنها نسبة شريفة إسلامية، فلا يستحقها من ارتد بعد أن اتصف بها»[3] قال القاضي عياض: إن قوله ﷺ «فأقول كما قال العبد الصالح» يشهد لصحة قول من حمل الحديث على المرتدين.[4]

وقد استدل أصحاب هذا القول بظاهر الأحاديث المتقدمة.[5]

القول الثاني: إن المراد بالردة في هذه الأحاديث: الردة عن الاستقامة وذلك باقتراف السيئات وترك الواجبات، والإحداث في الدين وعلى هذا يكون المذادون عن الحوض أصحاب المعاصي والكبائر الذين ماتوا على التوحيد وأصحاب البدع الذين لم يخرجوا ببدعتهم عن الإسلام، وبناء عليه فلا يقطع لهؤلاء الذين يذادون بالنار، بل يجوز أن يذادوا عقوبة لهم، ثم يرحمهم الله تعالى فيدخلهم الجنة بغير عذاب.

---

(١) شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد للسفاريني (١/ ٥٤١).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٤٧٤).

(٣) المصدر نفسه (٦/ ٤٩٠).

(٤) نقله عن الأبي في إكمال المعلم (٧/ ٢٢٥).

(٥) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٧)، وإكمال المعلم (٢/ ٥٢) و (٧/ ٢٦٩) وشرح النووي على مسلم (١٧/ ٢٠٠).

وإلى هذا ذهب الخطابي وابن بطال[1][2] وابن عبد البر وغيرهم.[3]

قال الخطابي: «وقوله: «**ما زالوا مرتدين على أعقابهم** » لم يرد به الردة عن الإسلام، ولذلك قيده بقوله: «**على أعقابهم**»، وإنما يعقل من الارتداد الكفر إذا أطلق من غير تقييد ومعناه: التخلف عن بعض الحقوق الواجبة، والتأخر عنها كقولك: نكص فلان على عقبيه وقولك: ارتد على عقبيه إذا تراجع إلى وراء، ولم يرتد بحمد الله ومنّه أحد من أصحاب رسول الله ﷺ وإنما ارتد قوم من جفاة الأعراب الذين كانوا دخلوا في الإسلام أيام حياته رغبة ورهبة»[4]

وقال ابن عبد البر: «كل من أحدث في الدين ولم يأذن به الله فهو من المطرودين عن الحوض المبعدين عنه –والله أعلم– وأشدهم طرداً من خالف جماعة المسلمين، وفارق سبيلهم مثل الخوارج على اختلاف فرقها والروافض على تباين ضلالها والمعتزلة على أصناف أهوائها، فهؤلاء كلهم يبدلون، وكذلك الظلمة المسرفون في الجور والظلم وتطميس الحق وقتل أهله وإذلالهم والمعلنون بالكبائر المستخفون بالمعاصي وجميع أهل الزيغ والبدع كل هؤلاء يخاف عليهم أن يكونو عُـنُوا بهذا الخبر»[5]

وأما قول النبي ﷺ كما في بعض الروايات «أصحابي أصحابي» فقد أجاب عنه بعضهم

---

(١) علي بن خلف بن بطال أبوالحسن البكري القرطبي، شارح صحيح البخاري، كان من أهل العلم والمعرفة توفي سنة ٤٤٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٧)، الوافي بالوفيات (١٢/ ٥٦).

(٢) انظر: شرح صحيح البخاري (١٠/ ٦).

(٣) انظر: إكمال المعلم (٢/ ٥٢) والتذكرة (١/ ٤٦٤) والجامع لأحكام القرآن (٤/ ١٦٨)، وشرح النووي على مسلم (٣/ ١٣٩) والاعتصام (١/ ١٠٦) ولوامع الأنوار (٢/ ١٧٥).

(٤) أعلام الحديث (٣/ ١٥٣٦).

(٥) التمهيد (٢٠/ ٢٦٢).

بأن المراد: مطلق المؤمنين به ﷺ المتبعين له، وليس المراد ما هو معروف شرعاً من هذا اللفظ، وهذا كما يقال لمقلدي أبي حنيفة أصحاب أبي حنيفة وهكذا وإن لم يكن هناك رؤية واجتماع، ومعرفته ﷺ لهم مع عدم رؤيتهم في الدنيا بسبب أمارات تلوح عليهم، وجذبهم إلى ذات الشمال تأديباً لهم وعقاباً لهم على معاصيهم.[1]

ولعل الرأي الراجح والذي يتفق مع ظاهر الروايات السابقة أن المراد بالردة في الأحاديث هي: الردة عن الإسلام وأن المذادين عن الحوض هم نفر قليل ممن صحب النبي ﷺ ثم ارتد بعد موته وهم الذين قاتلهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه وليس فيهم أحد من مشاهير الصحابة الذين رسخت أقدامهم في الإسلام وإنما غالبهم من الأعراب وحديثي العهد بالإسلام وممن لم يستحكم الإيمان في قلوبهم وقد يكون منهم من لم ير النبي ﷺ إلا مرة واحدة.

يقول البغدادي: «أجمع أهل السنة على إيمان المهاجرين والأنصار من الصحابة وأجمع أهل السنة على أن الذين ارتدوا بعد وفاة النبي ﷺ من كندة وحنيفة وفزارة وبني أسد وبني بكر بن وائل لم يكونوا من الأنصار ولا من المهاجرين قبل فتح مكة، وإنما أطلق الشرع اسم المهاجرين على من هاجر إلى النبي ﷺ قبل فتح مكة وأولئك بحمد الله ومنّه درجوا على الدين القويم والصراط المستقيم»[2]

ويقول الخطابي: «لم يرتد من الصحابة أحد، وإنما ارتد قوم من جفاة العرب، ممن لا نصرة له في الدين، وذلك لا يوجب قدحاً في الصحابة المشهورين ويدل قوله «أصيحابي» على قلة عددهم»[3].

---

(١) انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية (٢٧٢) والروض الباسم لابن الوزير (١/ ١١٥).

(٢) الفرق بين الفرق (ص ٣١٨).

(٣) نقله عنه ابن حجر في فتح الباري (١١/ ٣٨٥).

ومن الأدلة على أن المراد بالردة الخروج عن الإسلام قوله عليه الصلاة والسلام كما في حديث أبي هريرة ﷺ «**وإن أناساً من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: أصحابي أصحابي، فيقال: إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم، فأقول: كما قال العبد الصالح** ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾»[١]

قال النووي: «هذه الرواية تؤيد قول من قال: المراد به الذين ارتدوا عن الإسلام»[٢]

وكذا تلاوته للآية في الحديث المتقدم دليل على دخول بعض من رأى النبي ﷺ في الوعيد قال القاضي عياض: «وفيها حجة على صحة تأويل من ذهب إلى أن الحديث فيمن ارتد بعد النبي ﷺ ممن رآه لتلاوته هذه الآية، ولقوله « **لم يزالوا مرتدين منذ فارقتهم**» وكذا قوله في رواية أخرى: «**وليصدن عني طائفة منكم**»[٣] فقوله «منكم» صريح في كون المذادين عن الحوض بعض من صحب النبي ﷺ لا سيما وقد قال في بقية الحديث: «فأقول يارب هؤلاء من أصحابي» وهذه الرواية صريحة في المراد، ولذا قال القاضي عياض عن هذا اللفظ: «إنه يدل على صحة تأويل من تأول أنهم أهل الردة، ولذلك قال عليه السلام فيهم: «سحقاً، سحقاً» والنبي عليه السلام لا يقول ذلك في مذنبي أمته بل يشفع لهم ويهتم بأمرهم ويضرع إلى الله تعالى في رحمتهم والعفو عنهم»[٤]

ولكن هؤلاء المرتدين قلة والدليل على ذلك قول الرسول ﷺ كما في بعض الروايات:

---

(١)صحيح البخاري ح: (٣١٧١).

(٢) شرح النووي على مسلم (١٧/ ٢٠٠).

(٣) أخرجه مسلم ح:(٢٤٧).

(٤) إكمال المعلم (٧/ ٢٦٩).

«**فأقول يا رب أصيحابي** »[1] بالتصغير لقلة عددهم، قال الخطابي: «إنما صغر ليدل على قلة عدد من هذا وصفه» [2]

يقول ابن قتيبة في رده على من استشهد بهذا الحديث على كفر الصحابة إلا قليلاً منهم: «إنهم لو تدبروا الحديث وفهموا ألفاظه لاستدلوا على أنه لم يرد بذلك إلا القليل يدل على ذلك قوله «**ليردن علي الحوض أقوام**» لو كان أرادهم جميعاً إلا من ذكروا لقال: «لتردن علي الحوض ثم لتختلجن دوني» ألا ترى أن القائل إذا قال أتاني اليوم أقوام من بني تميم، وأقوام من أهل الكوفة فإنما يريد قليلاً من كثير ولو أراد أنهم أتوه إلا نفراً يسيراً قال: أتاني بنو تميم وأتاني أهل الكوفة، ولم يجز أن يقول: قوم ؛ لأن القوم هم الذين تخلفوا، ويدلك أيضاً قوله: « يا رب أصيحابي» بالتصغير وإنما يريد بذلك تقليل العدد كما تقول: «مررت بأُبيّات متفرقة، ومررت بجميعه» ونحن نعلم أنه قد كان يشهد مع رسول الله ﷺ المشاهد، ويحضر معه المغازي، المنافق لطلب المغنم والرقيق الدين والمرتاب والشاك وقد ارتد بعده أقوام منهم عيينة بن حصن [3] ارتد ولحق بطليحة بن خويلد[4] حين تنبأ وآمن به، فلما هزم طليحة هرب فأسره خالد بن الوليد وبعث به إلى أبي بكر ﷺ في وثاق، فلما كلمه أبو بكر ﷺ رجع إلى الإسلام، فقبل منه وكتب له أماناً ولم يزل بعد ذلك رقيق الدين حتى مات ولعيينة بن حصن أشباه ارتدوا حين ارتدت العرب، فمنهم من رجع وحسن إسلامه، ومنهم من ثبت على النفاق وقد قال الله

---

(١) أخرجه البخاري ح:(٦٢١٢) عن ابن عباس، ومسلم ح:(٢٢٩٠).

(٢) أعلام الحديث (٣/ ١٥٣٦).

(٣) عيينة بن حصن بن حذيفة الفزاري، أبومالك، أسلم بعد الفتح وشهد الفتح مسلمًا، وهو من المؤلفة قلوبهم. انظر: الاستيعاب (٣/ ١٢٤٩)، وأسد الغابة (٤/ ٣٥٣).

(٤) طليحة بن خويلد الأسدي، ارتد بعد النبي وادعى النبوة ثم قدم مسلمًا من الشام مع الحاج، وشهد القادسية وأبلى بلاءً حسنًا. انظر: الاستيعاب (٢/ ٧٧٣)، وأسد الغابة (٣/ ٣٩).

تعالى: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ فهؤلاء هم الذين يختلجون دونه»[1]

ولا يمنع هذا أن يذاد غير هؤلاء عن الحوض ممن كان بعدهم وصنع مثل صنيعهم وإن لم يكن ممن صحب النبي ﷺ فذكر هؤلاء والتنصيص عليهم لا يلزم منه اختصاصهم بهذا الوعيد وخروج غيرهم منه، لا سيما وقد أشار النبي ﷺ إلى العلة وهي الردة والإحداث في الدين فمن وقع منه ذلك فهو من المتوعدين بالذود عن حوضه وقد أشار إلى هذا القرطبي وغيره، وأما معرفته ﷺ لهؤلاء فيحتمل أن يكون ذلك لأجل الغرة والتحجيل التي تكون عليهم ثم تزال عنهم.[2]

٢- حديث الافتراق:

من الأدلة التي استدل بها الرافضة على ارتداد الصحابة حديث الافتراق، وتزعم الرافضة أن فرق الأمة كلها كافرة خالدة في النار إلا فرقة واحدة وهم ال رافضة ، ويستدلون على ما ذهبوا إليه بمفتريات نسبوها إلى رسول الله ﷺ وإلى علي بن أبي طالب، ومن ذلك ما رواه سليم بن قيس[3] قال: «سمعت علياً يقول: افترقت اليهود على إحدى وسبعون فرقة، سبعون منها في النار، وواحدة في الجنة وهي التي اتبعت يوشع بن نون وصي موسى، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، إحدى وسبعون فرقة في النار، وواحدة في الجنة وهي التي اتبعت وصي عيسى، وتفرقت هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، اثنتان وسبعون فرقة في

---

(١) تأويل مختلف الحديث (٢١٧).

(٢) انظر: المفهم (١/ ٥٠٤).

(٣) صاحب كتاب السقيفة، اختلف علماء الشيعة في هذا الكتاب بين ذامٍ ومادح، توفي عام ٩٠هـ. مقدمة بحار الأنوار للمجلسي (١٩٠) (١/ ٣٢).

النار وواحدة في الجنة وهي التي اتبعت وصي محمد ﷺ وآله، وضرب بيده على صدره ثم قال: ثلاث عشرة فرقة من الثلاثة والسبعين كلها تنتحل مودتي وحبي، واحدة منها في الجنة، واثنتا عشرة منها في النار»[١] وفي رواية أخرى تذكر الرافضة أن علياً عين الفرقة الناجية بقوله: «أنا وشيعتي»[٢] وفي رواية «أنا وأصحابي»[٣] وقد استدلت الرافضة بأنهم الفرقة الناجية بحديث السفينة وهو ما رووه من أن الرسول ﷺ قال: «مثل أهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق» يقول يوسف البحراني: «لا معنى لذلك إلا الأخذ بأقوالهم، والاقتداء بأفعالهم والتدين بدينهم وشريعتهم، والاهتداء بسنتهم وطريقتهم»[٤]

الرد

لقد أخبر النبيﷺ عن تفرق هذه الأمة كما تفرقت الأمم السابقة ثم بين أن كل الفرق في النار إلا واحدة وصفها رسول اللهﷺ بأنها: «**ما أنا عليه وأصحابي**»[٥].

وفي رواية قال: «**هي الجماعة** »[٦] وقوله: «هي الجماعة» كقوله: « **على ما أنا عليه وأصحابي**» لأن الجماعة في وقت الأخبار كانوا على ذلك الوصف [٧] فمن اتصف بأوصافه عليه الصلاة والسلام وأوصاف أصحابه كان من الفرقة الناجية، ومن سلك غير سبيلهم كان

---

(١) السقيفة لسليم بن قيس (٩٦) وانظر الأمالي للمفيد (١١٢).

(٢) كشف الغمة للأربلي (١/ ٣٢١).

(٣) نفحات اللاهوت للكركي (ق ٦٠).

(٤) الدرر النجفية ليوسف البحراني (ص ٨٠).

(٥) هذه الرواية أخرجها الترمذي ح(٢٦٤١) والحاكم في المستدرك (١/ ٢١٨) وقد جزم شيخ الإسلام ابن تيمية بصحتها في الفتاوى (٣/ ٣٤٥) كما أوردها الصدوق في كتابه معاني الأخبار (٣٢٣).

(٦) أخرجها أحمد في المسند ح(١٦٩٧٩) وابن ماجه في سننه ح(٣٩٩٣) والحاكم في المستدرك (١/ ١٢٨) وقال: صحيح ووافقه الذهبي، والشاطبي في الاعتصام(٢/ ١٨٩) وابن تيمية في الفتاوى (٣/ ٣٤٥).

(٧) الاعتصام للشاطبي (٢/ ٢٥٨-٢٥٩).

من الفرق الضالة الهالكة، ولا شك أن هذه الفرق هم أهل البدع والأهواء ودليل ذلك قوله ﷺ «**إنه سيخرج من أمتي أقوام تتجارى بهم الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه، فلا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله**»(١)

وإن المتتبع لحال صحابة رسول الله ﷺ ليجدهم من أشد الناس حرصاً على متابعة رسول الله ﷺ والاقتداء بهديه، والبعد عن البدع واتباع الهوى.

وأما ما أوردته الرافضة من آثار تدل على أن الصحابة هم المقصودون بهذا الحديث فعمدتهم في هذه الآثار على كتاب سليم بن قيس وهو موضع تهمة عند الرافضة أنفسهم ويكفي في بطلان هذه الآثار أنها لم ترد في أي كتاب من كتب أهل السنة إضافة إلى ما في هذه الروايات من تناقض.

وأما قول الحلي إن الفرقة الناجية هي من اتبع أهل البيت مستدلاً بحديث: «مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق» فهو قول باطل ؛ لأن الحديث الذي استدل به لم يصح فلا يحتج بمثله(٢)، وأما ما زعمته الرافضة من أنهم هم الفرقة الناجية لتميزهم عن غيرهم وعدم اختلافهم فهو زعم باطل «فهم أبعد عن الحق، لا سيما هم في أنفسهم أكثر اختلافاً من جميع فرق الأمة، حتى يقال: إنهم ثنتان وسبعون فرقة» (٣) والرافضة تفسق وتكفر عامة الأمة من الصحابة والسلف الصالح فهل هي الفرقة الناجية التي تتأسى بما كان عليه سلف الأمة فتتبع ولا تبتدع، وتقف حيث وقف الصحابة والتابعون لهم بإحسان يقول شيخ الإسلام عن الرافضة: «فإنهم خارجون عن جماعة المسلمين يكفرون أو يفسقون

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ح: (١٦٩٧٩) وأبو داود مختصراً في سننه ح: (٤٥٩٧).

(٢) سبق تخريجه ص(٤٠٩).

(٣) منهاج السنة (٣/ ٤٦٨).

أئمة الجماعة كأبي بكر وعمر وعثمان»[1] إن الفرقة الناجية هي المتمسكة بشرع الله عز وجل المتبعة لرسوله ﷺ المقتفية لأثر الرسول وصحبه الكرام وهذا هو حال أهل السنة والجماعة الذين هم أقل الناس اختلافاً في أصول دينهم وأبعدهم من البدعة.

٣-شبهة اعترافات الصحابة بالتغيير بعد موت رسول الله ﷺ.

تدعي الرافضة أن صحابة رسول الله ﷺ قد اعترفوا على أنفسهم أنهم قد أحدثوا بعد رسول الله ﷺ وغيروا وبدلوا ثم يربط المخالفون بين هذه الآثار الواردة عن الصحابة وبين حديث الحوض والذي يقال فيه للنبي ﷺ «إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك».[2]

يقول مروان خليفات بعد ذكره لحديث الحوض: «هناك أحاديث مفسرة لهذا الحديث بما لا يبقى معه مجال لتأويل الحديث للحفاظ على كرامة الصحابة، والأحاديث تفسر بعضها بعضاً»[3] ثم ذكر بعض الأحاديث ومنها:

١ - ما رد به البراء بن عازب[4] على رجل قال له: طوبى لك صحبت النبي ﷺ وبايعته تحت الشجرة، فقال البراء: «يا ابن أخ، إنك لا تدري ما أحدثنا بعده».

٢ - وقول عائشة لما قيل لها: أندفنك مع رسول الله؟ قالت: «إني قد أحدثت بعد رسول الله فادفنوني مع أزواج النبي ﷺ».

---

(١) منهاج السنة (٣/ ٤٥٨).

(٢) انظر على سبيل المثال: الأربعين في إمامة الأئمة الطاهرين للشيرازي (ص ٢٦٧)، والإمامة لعلي الميلاني (ص ١٨١)، وأجوبة مسائل جار الله للموسوي (ص ١٢).

(٣) وركبت السفينة (٢٤٨).

(٤) البراء بن عازب بن الحارث الأنصاري الأوسي، صحابي ابن صحابي، استصغر يوم بدر، مات سنة ٧٢هـ. انظر: الاستيعاب (١/ ١٥٥)، وأسد الغابة (١/ ٢٥٨).

٣ - وقول أنس: «ما أعرف شيئاً مما كان على عهد النبي ﷺ»، قيل: الصلاة، قال: «أليس ضيعتم ما ضيعتم فيها».

٤ - وقول أبي الدرداء[١]: «والله ما أعرف من أمة محمد ﷺ شيئاً إلا أنهم يصلون جميعاً».

٥ - وقول أبي سعيد الخدري: «غيرتم والله».

٦ - وقول جابر بن عبد الله[٢]: «ما منا أحد إلا غير».

ثم قال: «فكل هذه النصوص تؤكد أن الذين أحدثوا صحابة رسول الله غير المنافقين والمرتدين».[٣]

كما استدلوا كذلك بما روى أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال للأنصار: «إنكم سترون بعدي أثرة فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله على الحوض»، قال أنس: فلم نصبر[٤]

الرد

إن من العجب أن تستدل الرافضة على ارتداد الصحابة بهذه الآثار الواردة عن صحابة رسول الله ﷺ مع أنهم يزعمون أن الصحابة قد تجرأوا على كلام الله فحذفوا منه ما يقارب الثلث ؛ لأنه تحدث عن عيوبهم، فكيف يتجرأ الصحابة على هذا ثم يعترفون بارتدادهم وانقلابهم بعد رسول الله ﷺ، إن ما فهمه المخالفون من هذه الأحاديث لهو أبعد ما يكون من

---

(١) عويمر بن زيد بن قيس، أبوالدرداء الأنصاري، صحابي جليل أول مشاهده أحد، وكان عابدًا مات في أواخر خلافة عثمان. انظر: الاستيعاب (٣/ ١٢٢٦)، والإصابة (٥/ ٢٤٠).

(٢) جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام الأنصاري ثم السلمي، غزا تسع عشرة غزوة، مات بالمدينة بعد السبعين. انظر: الاستيعاب (١/ ٢١٩)، وأسد الغابة (١/ ٣٧٧).

(٣) وركبت السفينة (٢٤٩).

(٤) ثم اهتديت للتيجاني (١٣٢).

الحقيقة، وعجباً كيف يتركون آيات الكتاب الكريم التي تمدح صحابة رسول الله ﷺ وتخبر برضى الله عنهم، ثم يصار إلى مثل هذه الآثار فتفسر حسب مبتغاهم متجاهلين مناسبة قولها من قبل هؤلاء الصحابة الكرام الذي عرف عنهم استصغار العمل واستعظام الذنب ؛ وذلك لكمال إيمانهم وخشيتهم من ربهم وهذا هو حال المؤمن الحق، روى البخاري بسنده عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «**إن المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعد تحت جبل يخاف أن يقع عليه، وإن الفاجر يرى ذنوبه كذباب مر على أنفه فقال به هكذا**»[١]، ولهذا كثرت الآثار عن الصحابة، وخيار سلف الأمة في لوم النفس واستشعار التقصير بل نقل ذلك عن بعض الصحابة الذين هم محل تقدير الرافضة وتعظيمهم ومن ذلك ما ثبت عن علي رضي الله عنه من ندمه يوم الجمل حتى أنه قال لابنه الحسن : «يا حسن ليت أباك مات منذ عشرين سنة، فقال له: يا أبه قد كنت أنهاك عن هذا، قال: يا بني إني لم أر أن الأمر يبلغ هذا»[٢]

كما روى أبو نعيم عن سعيد بن المسيب: «أن سعد بن مالك وعبد الله بن مسعود دخلا على سلمان رضي الله عنهم يعودانه فبكى، فقالا: ما يبكيك يا أبا عبد الله؟ فقال: عهد عهد إلينا رسول الله ﷺ فلم يحفظه أحد منا، قال: «ليكن بلاغ أحدكم كزاد الراكب»[٣]

وعن أبي ذر رضي الله عنه أنه قال: «والله لوددت أني شجرة تعضد»[٤]

فإذا كانت هذه الآثار لا تستلزم القدح في هؤلاء الأخيار من صحابة رسول الله ﷺ وهم

---

(١) أخرجه البخاري ح:(٦٣٠٨)، ومسلم ح: (٢٧٤٤).

(٢) ذكره الطبري في تاريخه (٤/ ٥٣٧) وابن كثير في البداية والنهاية (٧/ ٢٥١).

(٣) حلية الأولياء (١/ ١٩٦).

(٤) أخرجه أحمد في المسند ح:(٢١٥٥٥) والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٥٤)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

ممن تعتقد الرافضة عدالتهم وفضلهم، فكذلك الشأن فيما ثبت من بقية الأصحاب رضي الله عنهم فإنه لا يلزم منه الطعن عليهم أو تنقصهم.

وأما ما ادعاه الرافضة من أن تلك الآثار تصديق لما أخبر به النبي ﷺ من أن الصحابة سيحدثون بعده، ويرتدون عن دينهم فهو ادعاء باطل يرده ما أخبر الله به في كتابه العزيز من رضاه عن صحابة رسوله ومدحه لهم، وكذلك ما ثبت في سنة رسول الله ﷺ لهم من المنزلة العظيمة، أما هذه الآثار فقد وردت عنهم في مناسبات تبين لنا عند التأمل مقصود الصحابة منها فقول أنس بن مالك «فلم نصبر» ذكره بعد روايته لحديث رسول الله ﷺ «... **إنكم سترون بعدي أثرة شديدة فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله على الحوض**»، قال أنس: «**فلم نصبر**»[1]، فقول أنس ﷺ متعلق بما أوصاهم به من الصبر على ظلم الولاة واستئثارهم بالحقوق عليهم بخلاف ما ادعته الرافضة من الإحداث والردة وهو ما لا يحتمله السياق، ولعل أنسًا ﷺ أراد بقوله: «**لم نصبر**» ما قام به من شكوى الحجاج[2] على الخليفة لما اشتد أذاه له، فقد روى ابن كثير أن أنساً بعث إلى عبد الملك[3] يشكو إليه الحجاج ويقول: «والله لو أن اليهود والنصارى رأوا من خدم نبيهم لأكرموه وأنا قد خدمت رسول الله ﷺ عشر سنين»[4] فأنس ﷺ -وبما عرف عنه من استعظام للذنوب فهو القائل: «إنكم لتعملون أعمالاً هي أدق في أعينكم من

---

(١) جزء من حديث أنس في خبر قسمة الغنائم يوم حنين، رواه البخاري ح:(٣١٤٧) ومسلم ح:(١٠٥٩).

(٢) حجاج بن يوسف بن أبي عقيل الثقفي الأمير المشهور الظالم المبير، وليس بأهل أن يروى عنه، مات سنة ٩٥هـ. انظر: التقريب (١١٥٠)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٩٤).

(٣) عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي المدني، أبوالوليد الدمشقي كان طالب علم قبل الخلافة، توفي سنة ٨٦هـ. انظر: التقريب (٤٢٤١)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٦٨).

(٤) البداية والنهاية (٩/ ٩٦).

الشعر، إن كنا لنعدها على عهد النبي ﷺ من الموبقات»[1]- يرى أنه بشكواه الحجاج للخليفة قد خالف الأولى من الصبر على ظلم الولاة كما أمرهم الرسول ﷺ بذلك، مع أن شكوى أنس لا تنافي الصبر، ولا تقدح في أنس فإن الحجاج كان ظالماً، ورفع أمره للخليفة دفع لظلمه وانتصار بالحق وهذا جائز في الشرع يقول تعالى: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾﴾[2]

وأما قول البراء بن عازب: «إنك لا تدري ما أحدثنا بعده»[3] وقول عائشة رضي الله عنها: «إني قد أحدثت بعده»[4] فمحمول على ما تقدم من مقت الصحابة لأنفسهم ؛ لكمال إيمانهم وتعظيمهم لربهم، يقول ابن حجر في شرحه على حديث البراء: «يشير إلى ما وقع لهم من الحروب وغيرها، فخاف غائلة ذلك وذلك من كمال فضله»[5].

وأما قول أنس ﷺ : «ما أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاة، وهذه الصلاة قد ضيعت»[6] فأنس ﷺ إنما قال ذلك إنكاراً على الحجاج بن يوسف، وكان يؤخر الصلاة إلى آخر آخر وقتها، فأنكر ذلك ﷺ يقول ثابت البناني[7]: كنا مع أنس بن مالك فأخر الحجاج الصلاة،

---

(١) رواه البخاري ح:(٦٤٩٢).

(٢) سورة الشورى آية (٤١).

(٣) أخرجه البخاري ح:(٤١٧٠).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف(٨/ ٧٠٨) والحاكم (٤/ ٧) وقال : «حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

(٥) فتح الباري (٧/ ٤٥٠).

(٦) أخرجه البخاري ح:(٥٣٠).

(٧) ثابت بن أسلم البناني، أبومحمد البصري، ثقة عابد، مات سنة بضع وعشرين ومائة. انظر: التقريب (٨١٠)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٣).

الصلاة، فقام أنس يريد أن يكلمه، فنهاه إخوانه شفقة عليه منه، فخرج فركب دابته فقال في مسيره ذلك: «والله ما أعرف شيئاً مما كنا عليه على عهد النبي ﷺ...»[1]

فتبين أن قول أنس ﷺ هو وصف لحال ذلك الزمان الذي أدركه في آخر حياته، وما رأى فيه من التغيير وتأخير الصلاة عن وقتها من قبل بعض ولاة بني أمية، وأنس ﷺ قد دعا له النبي ﷺ بطول الحياة، فعن أنس قال: قالت أم سليم: خويدمك ألا تدعو له؟ فقال ﷺ: «اللهم أكثر ماله وولده، وأطل حياته، واغفر له، فدعا لي بثلاث: فدفنت مائة وثلاثة، وإن ثمرتي لتطعم في السنة مرتين، وطالت حياتي حتى استحييت من الناس وأرجو المغفرة»[2]

ووفاة أنس كانت سنة ثلاث وتسعين[3] وقدومه دمشق كان قبل وفاته بسنة [4] ومعلوم أن ذلك الوقت لم يكن بقي فيه من الصحابة إلا القليل، بل ذهب بعض العلماء إلى أن أنس بن مالك هو آخر من مات من الصحابة، وعلى هذا فأي لوم على الصحابة في تغير الناس بعدهم، ومن كان حياً منهم فهو منكر لذلك، كما تقدم في أثر أنس على أن هذا التغيير الذي ذكره أنس لا يعم أمصار المسلمين كلها، وإنما كان في بعض الأمصار كالعراق والشام، دون بقية البلاد، يشهد لهذا ما رواه البخاري من «أن أنس بن مالك قدم المدينة، فقيل له: ما أنكرت منا منذ يوم عهدت رسول الله ﷺ، قال: ما أنكرت شيئاً إلا أنكم لا تقيمون الصفوف»[5]

وقد نبه على هذا الحافظ ابن حجر عند شرحه لأثر أنس الذي قاله عندما قدم الشام

---

(١) ذكره ابن حجر في فتح الباري (٢/ ١٣).

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٢/ ١٠٦).

(٣) انظر: البداية والنهاية (٩/ ٩٤) والإصابة (١/ ١١٣).

(٤) انظر: البداية والنهاية (٩/ ٩٤).

(٥) أخرجه البخاري ح:(٧٢٤).

حيث قال: «إطلاق أنس محمول على ما شاهده من أمراء الشام والبصرة خاصة، وإلا فسيأتي في هذا الكتاب أنه قدم المدينة، فقال: ما أنكرت شيئاً ...»[1] ثم ساق الأثر.

وكذلك أثر أبي سعيد الخدري ﷺ والذي قال فيه «غيرتم والله»[2] فقد قال ذلك لمروان بن الحكم -وهو ممن لم تثبت له صحبة- عندما قدّم مروان الخطبة على صلاة العيد فأي عيب في هذا، بل هو من أوضح الأدلة على قيام الصحابة بأمر السنة وإنكارهم على من خالفها وبهذا يتضح أن ما ذكره الصحابة رضي الله عنهم في هذه الآثار لا يمت بصلة إلى ما فهمه المخالفون من أنهم وقعوا في الردة بعد موت رسول الله ﷺ.

٤- قول الرسول ﷺ: (لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع، حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه، قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى، قال فمن)

تستدل الرافضة بهذا الحديث على ارتداد الصحابة وكفرهم بعد وفاة رسول الله ﷺ[3] معللين ذلك بكفر الأمم السابقة وارتدادها بعد أنبيائها، يقول الحر العاملي: «إن كل ما وقع في الأمم السابقة يقع في هذه الأمة مثله، وما هو أعظم منه وأفضل، أو أزيد»[4]

ويقول مروان خليفات بعد إيراده للحديث: «يؤكد النبي ﷺ في هذا الحديث على أن

---

(١) فتح الباري (٢/ ١٤).

(٢) أخرجه البخاري ح:(٩٥٦).

(٣) انظر: معاني الأخبار للصدوق (٣٢٣)، والإيقاظ من الهجعة للحر العاملي (٢٣٣)، والاقتصاد للطوسي (٣٣٨)، وعلم اليقين للكاشاني (٢/ ٧٣٨)، وإحقاق الحق للتستري (٣١٦) والدرجات الرفيعة للشيرازي (٣٤).

(٤) الإيقاظ من الهجعة للحر العاملي (٢٣٣).

كثيراً من الصحابة –وهم الموجه له الخطاب قبل غيرهم- سيتبعون سنن اليهود والنصارى وإحداث أهل الكتاب بعد أنبيائهم يعرفه القاصي والداني فالصحابة مما نستنتجه من قول النبي ﷺ سيحدثون أموراً كبني إسرائيل وإن لم يحدثوا مثلهم لكان كلام النبي كذباً –والعياذ بالله- فهم إذن، مثل اليهود والنصارى، قد أحدثوا أشياء استحقوا بها دخول النار»[1]

الـرد

لقد صح هذا الحديث عن رسول الله ﷺ فقد أخرج البخاري ومسلم بسنديهما عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً شبراً، وذراعاً ذراعاً حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم، قلنا يا رسول الله اليهود والنصارى ؟ قال فمن** »[2] وهذا الحديث لا مطعن فيه على صحابة رسول الله ﷺ فهو إعلام منه ﷺ لأمته بأنها ستتبع المحدثات من الأمور والبدع والأهواء، كما وقع للأمم قبلهم[3] وهذا تحذير منه لأمته حتى لا يتبعوا الأهواء والنبي ﷺ قد أخبر أن خير القرون قرنه فقال: « **إن خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون وينذرون ولا يوفون ويظهر فيهم السمن** »[4] فدل هذا الحديث على أن خير القرون قرن رسول الله ﷺ وهم أصحابه رضي الله عنهم، والذين كانوا أشد الناس تمسكاً بسنة نبيهم والبعد عن البدع والمحدثات ثم القرن الثاني والثالث لقربها من عهد النبوة ولقد أخبر النبي ﷺ بأن آخر الزمان شر، فقال عليه الصلاة والسلام: «لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق» [5] كما

---

(١) وركبت السفينة لمروان خليفلت (١/ ٢٠٧)

(٢) رواه البخاري ح: (٧٣٢٠)، ومسلم ح:(٢٦٦٩).

(٣) قاله ابن بطال كما في فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٣٠١).

(٤) أخرجه مسلم ح: (٢٥٣٥).

(٥) أخرجه مسلم ح:(١٩٤٢).

أخبر النبي ﷺ أن الناس في زمن قلة العلم وتفشي الجهل سيتخذون رؤوساً جهالاً، فقال: « **إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعاً، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم، فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون**»(١)

فإذا ظهرت البدع واتبعها الناس تاركين السنن وراء ظهورهم إما إعراضاً عنها، أو جهلاً عنها، كانوا بفعلهم هذا متبعين لسنن اليهود والنصارى، فاليهود علموا، ولكنهم لم يعملوا، والنصارى عملوا بلا علم، فالصحابة رضي الله عنهم أبعد الأمة عن اتباع سنن أولئك، ولم يكن بين الصحابة مبتدع، ولا صاحب رأي، ولا قدري، ولا حروري، ولا معتزلي، ولا مرجئ، كما نقل ذلك الرافضة عن جعفر الصادق(٢) وكلما ابتعد الناس عن آثار النبوة قل العلم وتفشى الجهل، « **لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده أشر منه** »(٣) إلى أن يكثر الخبث ويكثر شرار الخلق فيكون زمانهم أشد الأزمنة اتباعاً لليهود والنصارى وإلى ذلك الزمان أشار الرسول ﷺ بقوله: «**لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبراً بشبر وذراعاً بذراع**»(٤) ولكن: ليس هذا إخبار عن جميع الأمة، بل قد تواتر عنه ﷺ أنه قال: «**لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من كذبهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك**»(٥) يقول ابن تيمية: «فعلم بخبره الصدق أنه لا بد أن يكون في أمته قوم مستمسكين بهديه الذي هو دين الإسلام محضاً وقوم منحرفين إلى شعبة من شعب دين اليهود أو إلى شعبة

---

(١) أخرجه البخاري ح: (٧٣٠٧).

(٢) انظر: الخصال للصدوق (٢/ ٦٣٩).

(٣) كما في حديث أنس بن مالك، أخرجه البخاري ح: (٧٠٦٨).

(٤) أخرجه البخاري ح: (٧٣١٩).

(٥) أخرجه البخاري ح: (٧٤٦٠).

من شعب دين النصارى»[1]. وإن الناظر في أحوال الرافضة وما وصلوا إليه من غلو في آل البيت ليجد أنهم هم المقصودون بهذا الحديث حيث أنهم شابهوا النصارى في غلوهم في المسيح ابن مريم

٥-ما حصل من الصحابة في صلح الحديبية

يزعم الرافضة أن ما حصل في صلح الحديبية من الصحابة يدل على كفر الصحابة وردتهم فقد ادعوا أن الصحابة عارضوا رسول الله ﷺ ولم ينفذوا أمره بل صرح بعضهم بالشك في إيمانه فقد روى القمي بسنده عن جعفر الصادق في قصة صلح الحديبية أنه قال: «فلما أجابهم رسول الله ﷺ إلى الصلح، أنكر عامة أصحابه وأشد ما كان إنكاراً عمر، فقال: يا رسول الله ألسنا على الحق وعدونا على الباطل ؟ فقال: نعم، قال: فنعطي الدنية في ديننا ؟ قال: إن الله وعدني ولن يخلفني قال -أي عمر- لو أن معي أربعين رجلاً لخالفته»[2]

وقد زعموا أن عمر شك في ذلك اليوم وأنه صرح بذلك واستدلوا بما نقل عن عمر أنه قال: ما شككت منذ أسلمت إلا يومئذ[3] ويعلق القمي على هذه المقولة بقوله:« ولا ريب أن هذه القصة دالة على أن عمر كان شاكاً في دينه، ولا شك أن الشك في الدين كفر»[4] ويقول ابن طاوس: «ومن طريف ذلك شهادته على نفسه بالردة عن الإسلام، والشك في دين الله، وما كان معه ومع أتباعه من الحجة على إسلامه إلا إظهار الشهادة فإذا اعترف أن ذلك الظاهر قد صار شكاً وقدحاً في الإسلام، فأي طريق يبقى لتأولهم في الظاهر إلى زوال ذلك الشك»[5] .

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص (٦).

(٢) تفسير القمي (٢/ ٣١١).

(٣) كتاب الأربعين للقمي (٥٥١) وإحقاق الحق للتستري (٢٨٤).

(٤) الأربعين للقمي (٥٥٣).

(٥) الطرائف لابن طاوس (٤٤٠).

وقد عابوا على صحابة رسول الله ترددهم في تنفيذ أمر رسول الله ﷺ فهذا التيجاني يورد قصة صلح الحديبية ثم يقول: «هذه مجمل قصة الصلح في الحديبية وهي من الأحداث المتفق عليها عند الشيعة والسنة وقد ذكرها المؤرخون وأصحاب السير كالطبري وابن الأثير وابن سعد وغيرهم كالبخاري ومسلم وأنا لي هنا وقفة فلا يمكن لي أن أقرأ مثل هذا ولا أتأثر ولا أعجب من تصرف هؤلاء الصحابة تجاه نبيهم، وهل يقبل عاقل قول القائلين بأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يمتثلون أوامر رسول الله ﷺ وينفذونها، فهذه الحادثة تكذبهم وتقطع عليهم ما يرومون»[١]

الرد

قصة الحديبية ثابتة صحيحة عند أهل السنة والجماعة وليس فيها مطعن على صحابة رسول الله ﷺ بل هي منقبة عظيمة من مناقبهم ومن العجب أن تصبح هذه المنقبة في نظر البعض منقصة لمن امتدحهم الله في كتابه وأخبر برضاه عنهم، وقصة الحديبية خرجت في أكثر كتب أهل السنة في الصحيحين وغيرهما، فعن المسور بن مخرمة [٢] ومروان[٣] يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه قالا: خرج رسول الله ﷺ زمن الحديبية حتى إذا كانوا ببعض الطريق قال النبي ﷺ: «إن خالد بن الوليد بالغميم، في خيل لقريش طليعة فخذوا ذات اليمين» فوالله ما شعر بهم خالد حتى إذا هم بقترة الجيش، فانطلق يركض نذيراً لقريش وسار النبي ﷺ حتى إذا

---

(١) ثم اهتديت للتيجاني (٨٢).

(٢) المسور بن مخرمة بن نوفل الزهري أبوعبدالرحمن، له ولأبيه صحبة، توفي سنة ٦٤هـ. انظر: الاستيعاب (٣/ ١٣٩٩)، الإصابة (٦/ ٩٣).

(٣) مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية أبوعبدالملك ولد على عهد رسول الله ﷺ سنة اثنتين من الهجرة، ولاه معاوية المدينة وجمع إلى المدينة مكة والطائف ثم عزله، ومات سنة ٦٤هـ. الاستيعاب (١/ ٤٣٣).

كان بالثنية التي يهبط عليهم منها، بركت به راحلته، فقال الناس: حل حل، فألحّت، فقالوا خلأت القصواء، فقال النبي ﷺ: «**ما خلأت القصواء وما ذاك لها بخلق، ولكن حبسها حابس الفيل**» ثم قال:« **والذي نفسي بيده لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمات الله إلا أعطيتهم إياها**» ثم زجرها فوثبت، قال: فعدل عنهم حتى نزل بأقصى الحديبية على ثمد قليل الماء يتبرضه الناس تبرضاً فلم يلبثه الناس حتى نزحوه وشكي إلى رسول الله ﷺ العطش فانتزع سهماً من كنانته ثم أمرهم أن يجعلوه فيه، فوالله ما زال يجيش لهم بالري حتى صدروا عنه فبينما هم كذلك إذ جاء بديل بن ورقاء الخزاعي في نفر من قومه من خزاعة، وكانوا عيبة نصح رسول الله ﷺ من أهل تهامة، فقال: إني تركت كعب بن لؤي وعامر بن لؤي نزلوا أعداد مياه الحديبية، ومعهم العوذ المطافيل، وهم مقاتلوك وصادوك عن البيت فقال رسول الله ﷺ: «**إنا لم نجئ لقتال أحد، ولكنا جئنا معتمرين، وإن قريشاً قد نهكتهم الحرب، وأضرت بهم فإن شاءوا ماددتهم مدة، ويخلوا بيني وبين الناس، فإن أظهر: فإن شاءوا أن يدخلوا فيما دخل فيه الناس فعلوا، وإلا فقد جمُّوا، وإن هم أبوا، فوالذي نفسي بيده لأقاتلنهم على أمري هذا حتى تنفرد سالفتي، ولينفذن الله أمره**» فقال بديل: سأبلغهم ما تقول، قال: فانطلق حتى أتى قريشاً، قال: إنا قد جئناكم من هذا الرجل، وسمعناه يقول قولاً، فإن شئتم أن نعرضه عليكم فعلنا، فقال سفهاؤهم: لا حاجة لنا أن تخبرنا عنه بشيء، وقال ذوو الرأي منهم: هات ما سمعته يقول، قال: سمعته يقول كذا وكذا، فحدثهم بما قال النبي ﷺ فقام عروة بن مسعود فقال: أي قوم ألستم بالوالد؟ قالوا: بلى قال: أولستُ بالولد؟ قالوا: بلى، قال: فهل تتهموني؟ قالوا: لا قال: ألستم تعلمون أني استنفرت أهل عكاظ، فلما بلّحُوا علي جئتكم بأهلي وولدي ومن أطاعني؟ قالوا: بلى، قال: فإن هذا قد عرض لكم خطة رشد، اقبلوها ودعوني آتيه، قالوا: ائته فأتاه، فجعل يكلم النبي ﷺ فقال النبي ﷺ نحواً من قوله لبديل، فقال عروة عند ذلك: أي محمد أرأيت إن استأصلت أمر قومك، هل سمعت بأحد من العرب اجتاح أهله قبلك، وإن تكن الأخرى فإني والله لأرى وجوهاً، وإني لأرى أوشاباً من الناس خليقاً أن يفروا ويدعوك، فقال له أبو بكر: امصص ببظر اللات، أنحن نفر عنه وندعه؟ فقال من ذا؟ قالوا: أبو بكر قال: أما

والذي نفسي بيده، لولا يد كانت لك عندي لم أجزك بها لأجبتك قال: وجعل يكلم النبي ﷺ فكلما تكلم أخذ بلحيته، والمغيرة بن شعبة قائم على رأس النبي ﷺ، ومعه السيف وعليه المغفر، فكلما أهوى عروة بيده إلى لحية النبي ﷺ ضرب يده بنعل السيف، وقال له: أخر يدك عن لحية رسول الله ﷺ فرفع عروة رأسه، فقال: من هذا؟ قالوا: المغيرة بن شعبة، فقال: أي غدر، ألست أسعى في غدرتك وكان المغيرة صحب قوماً في الجاهلية فقتلهم، وأخذ أموالهم، ثم جاء فأسلم، فقال النبي ﷺ: «أما لإسلام فأقبل وأما المال فلست منه في شيء» ثم إن عروة جعل يرمق أصحاب النبي ﷺ بعينيه، قال: فوالله ما تنخم رسول الله ﷺ نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم، فدلك بها وجهه وجلده، وإذا أمرهم ابتدروا أمره، وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه، وإذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده، وما يحدون إليه النظر تعظيماً له فرجع عروة إلى أصحابه فقال: أي قوم والله لقد وفدت على الملوك، ووفدت على قيصر وكسرى والنجاشي، والله إن رأيت ملكاً قط يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد ﷺ محمداً، والله إن تنخم نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم فدلك بها وجهه وجلده، وإذا أمرهم ابتدروا أمره، وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه، وإذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده، وما يحدون إليه النظر تعظيماً له، وإنه قد عرض عليكم خطة رشد فاقبلوها فقال رجل من بني كنانة: دعوني آتيه فقالوا: ائته، فلما أشرف على النبي ﷺ وأصحابه قال رسول الله ﷺ: «هذا فلان وهو من قوم يعظمون البدن فابعثوها له» فبعثت له، واستقبله الناس يلبون، فلما رأى ذلك قال: سبحان الله ما ينبغي لهؤلاء أن يصدوا عن البيت فلما رجع إلى أصحابه قال: رأيت البدن قد قلدت وأشعرت، فما أرى أن يصدوا عن البيت فقام رجل منهم يقال له مكرز بن حفص، فقال: دعوني آتيه فقالوا: ائته، فلما أشرف عليهم قال النبي ﷺ: «هذا مكرز وهو رجل فاجر» فجعل

يكلم النبي ﷺ فبينما هو يكلمه إذ جاء سهيل بن عمرو [1] قال معمر: فأخبرني أيوب عن عكرمة[2]: أنه لما جاء سهيل بن عمرو قال النبي ﷺ: «لقد سهل لكم من أمركم» قال معمر [3]: قال الزهري: في حديثه: فجاء سهيل بن عمرو فقال: هات اكتب بيننا وبينكم كتاباً فدعا النبي ﷺ الكاتب فقال النبي ﷺ: «بسم الله الرحمن الرحيم» قال سهيل: أما الرحمن فوالله ما أدري ماهو، ولكن اكتب باسمك اللهم كما كنت تكتب، فقال المسلمون: والله لا نكتبها إلا بسم الله الرحمن الرحيم فقال النبي ﷺ: «اكتب باسمك اللهم» ثم قال: «هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله» فقال سهيل: والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك، ولكن اكتب محمد بن عبد الله، فقال النبي ﷺ: «والله إني لرسول الله وإن كذبتموني، اكتب محمد بن عبد الله» قال الزهري: وذلك لقوله: «لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمات الله إلا أعطيتهم إياها» فقال له النبي ﷺ: «على أن تخلوا بيننا وبين البيت فنطوف به» فقال سهيل: والله لا تتحدث العرب أنا أخذنا ضغطة، ولكن ذلك من العام المقبل، فكتب فقال سهيل: وعلى أنه لا يأتيك منا رجل وإن كان على دينك إلا رددته إلينا قال المسلمون: سبحان الله، كيف يرد إلى

---

(١) سهيل بن عمرو بن عبد شمس القرشي العامري أبويزيد أحد أشراف قريش وساداتهم في الجاهلية، وكان كثير الصلاة والصوم والصدقة في الإسلام، مات باليرموك، وقيل في طاعون عمواس. انظر: الاستيعاب (٢/ ٦٦٩)، وأسد الغابة (٢/ ٥٥٦).

(٢) عكرمة أبوعبد الله مولى ابن عباس، أصله بربري، ثقة، ثبت، عالم بالتفسير، مات سنة ١٠٤هـ. انظر: التقريب (٤٧٠٧)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٢٨).

(٣) معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبوعروة البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئًا وكذا فيما حدث به بالبصرة، توفي سنة ١٥٤هـ. انظر: التقريب (٦٨٥٧)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢١٩).

المشركين وقد جاء مسلما، فبينما هم كذلك إذ دخل أبو جندل بن سهيل بن عمرو[1] يرسف في قيوده، وقد خرج من أسفل مكة حتى رمى بنفسه بين أظهر المسلمين فقال سهيل: هذا يا محمد أول ما أقاضيك عليه أن ترده إلي، فقال النبي ﷺ: «إنا لم نقض الكتاب بعد» قال: فوالله إذا لم أصالحك على شيء أبداً، قال النبي ﷺ: «فأجزه لي» قال: ما أنا بمجيزه لك، قال: «بلى فافعل» قال: ما أنا بفاعل، قال مكرز: بل قد أجزناه لك قال أبو جندل: أي معشر المسلمين، أرد إلى المشركين وقد جئت مسلماً، ألا ترون ما قد لقيت؟ وكان قد عذب عذاباً شديداً في الله قال فقال عمر بن الخطاب: فأتيت نبي الله ﷺ فقلت: ألست نبي الله حقا؟ قال: «بلى» قلت: ألسنا على الحق وعدونا على الباطل؟ قال: «بلى» قلت: فلم نعطي الدنية في ديننا إذا؟ قال: «إني رسول الله ولست أعصيه، وهو ناصري» قلت: أوليس كنت تحدثنا أنا سنأتي البيت فنطوف به؟ قال: «بلى فأخبرتك أنا نأتيه العام» قال: قلت: لا قال: «فإنك آتيه ومطوف به» قال: فأتيت أبا بكر فقلت: يا أبا بكر، أليس هذا نبي الله حقاً، قال: بلى قلت: ألسنا على الحق وعدونا على الباطل؟ قال: بلى قلت: فلم نعطي الدنية في ديننا إذا؟ قال أيها الرجل، إنه لرسول الله ﷺ وليس يعصي ربه وهو ناصره فاستمسك بغرزه فوالله إنه على الحق قلت: أليس كان يحدثنا أنا سنأتي البيت ونطوف به؟ قال: بلى أفأخبرك أنك تأتيه العام؟ قلت: لا قال: فإنك آتيه ومطوف به، قال الزهري: قال عمر: فعملت لذلك أعمالاً قال: فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله ﷺ لأصحابه: «قوموا فانحروا ثم احلقوا» قال: فوالله ما قام منهم رجل حتى قال ذلك ثلاث مرات فلما لم يقم منهم أحد دخل على أم سلمة فذكر لها ما لقي من الناس فقالت أم سلمة: يا نبي الله أتحب ذلك، اخرج ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة، حتى تنحر بدنك، وتدعو

---

(١) أبوجندل بن سهل بن عمرو القرشي العامري، قال موسى بن عقبة: لم يزل أبوجندل وأبوه مجاهدين بالشام حتى ماتا ـ في خلافة عمر. انظر: الاستيعاب (٤/ ١٦٢)، والإصابة (٧/ ٦٥).

حالقك فيحلقك فخرج فلم يكلم أحداً منهم حتى فعل ذلك، نحر بدنه ودعا حالقه فحلقه، فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا وجعل بعضهم يحلق بعضاً، حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً غما ثم جاءه نسوة مؤمنات، فأنزل الله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ﴾ حتى بلغ ﴿بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ ﴾ فطلق عمر يومئذ امرأتين كانتا له في الشرك فتزوج إحداهما معاوية بن أبي سفيان، والأخرى صفوان بن أمية ثم رجع النبي ﷺ إلى المدينة فجاءه أبو بصير[1]، رجل من قريش وهو مسلم، فأرسلوا في طلبه رجلين، فقالوا: العهد الذي جعلت لنا، فدفعه إلى الرجلين، فخرجا به حتى إذا بلغا ذا الحليفة، فنزلوا يأكلون من تمر لهم، فقال أبو بصير: لأحد الرجلين والله إني لأرى سيفك هذا يا فلان جيداً، فاستله الآخر، فقال: أجل، والله إنه لجيد، لقد جربت به، ثم جربت، فقال أبو بصير: أرني أنظر إليه، فأمكنه منه، فضربه حتى برد، وفر الآخر حتى أتى المدينة، فدخل المسجد يعدو فقال رسول الله ﷺ حين رآه: «لقد رأى هذا ذعراً» فلما انتهى إلى النبي ﷺ قال: قتل والله صاحبي وإني لمقتول، فجاء أبو بصير فقال: يا نبي الله قد والله أوفى الله ذمتك، قد رددتني إليهم، ثم أنجاني الله منهم قال النبي ﷺ: «ويل أمه مسعر حرب لو كان له أحد» فلما سمع ذلك عرف أنه سيرده إليهم، فخرج حتى أتى سيف البحر قال: وينفلت منهم أبو جندل بن سهيل، فلحق بأبي بصير، فجعل لا يخرج من قريش رجل قد أسلم إلا لحق بأبي بصير حتى اجتمعت منهم عصابة فوالله ما يسمعون بعير خرجت لقريش إلى الشام إلا اعترضوا لها، فقتلوهم وأخذوا أموالهم فأرسلت قريش إلى النبي ﷺ تناشده بالله والرحم لما أرسل فمن أتاه فهو آمن، فأرسل النبي ﷺ إليهم فأنزل الله

---

(١) أبوبصير، مختلف في اسمه، عتبة بن أسيد بن جارية الثقفي، جاءه كتاب رسول الله ﷺ وهو يموت، فمات والكتاب بيده يقرؤه ودفنه أبوجندل مكانه، وصلى عليه. انظر: الاستيعاب (٤/ ١٦١٢)، والإصابة (٧/ ٣٧).

تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾ حتى بلغ ﴿ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ﴾ وكانت حميتهم أنهم لم يقروا أنه نبي الله، ولم يقروا بها، وحالوا بينهم وبين البيت.[1]

ويتضح من خلال هذا الحديث حرص صحابة رسول الله ﷺ على نصرة دين الله وتقديرهم وإجلالهم وحبهم لرسول الله ﷺ، فهذا عروة بن مسعود يشهد لهم بذلك بقوله: «أي قوم والله لقد وفدت على الملوك ووفدت على قيصر وكسرى والنجاشي والله إن رأيت ملكاً قط يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد ﷺ محمداً، والله إن تنخم نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم فدلك بها وجهه وجلده وإذا أمرهم ابتدروا أمره وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه وإذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده وما يحدون إليه النظر تعظيماً له» فهؤلاء هم أصحاب محمد ﷺ وأما ما ذكره الطاعنون فباطل من أوجه عدة:

الوجه الأول: أن الله عز وجل أخبر في سورة الفتح التي أنزلها على رسوله ﷺ بعد رجوعه من الحديبية في طريقه إلى المدينة[2] برضاه عمن بايع رسول الله تحت الشجرة فقال عز من قائل: ﴿ ۞ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ ﴾[3] وكان عدد أهل الحديبية الذين بايعوا النبي ﷺ تحت الشجرة ألفاً وأبعمائة رجل كما ذكر جابر رضي الله عنه قال: «كنا يوم الحديبية ألفاً وأربعمائة فبايعناه، وعمر آخذ بيده تحت الشجرة وهي سمرة»[4]

---

(١) البخاري ح: (٢٧٣١).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ١٨٢).

(٣) سورة الفتح آية (١٨-١٩).

(٤) أخرجه مسلم ح: (١٨٥٦).

كما أن الرسول ﷺ شهد لهم بالجنة وبالنجاة من النار فقال عليه الصلاة والسلام «لا يدخل النار –إن شاء الله– من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها»[1]

فثبت بصريح الكتاب والسنة أن الله رضي عنهم وأنزل السكينة في قلوبهم وشهد لهم الرسول ﷺ بالجنة والنجاة من النار فالطعن فيهم بعد هذا تكذيب صريح لما دلت عليه النصوص ورد على الله ورسوله.[2]

الوجه الثاني: أن ما حصل من الصحابة رضوان الله عليهم يوم الحديبية كان بحضور رسول الله ﷺ وكان الوحي ينزل عليه فلم يذمهم الله ولم ينكر عليهم رسول الله ﷺ الذي لا تأخذه في الله لومة لائم فدل على أن النبي ﷺ عذرهم لمعرفته لهم.

الوجه الثالث: أن الباعث لما صدر من الصحابة رضوان الله عليهم يوم الحديبية هو حرصهم على الخير ورغبتهم في الأجر ويشهد على ذلك أن الذي أرادوه كان أشد عليهم في الدنيا مما أريد منهم فالصحابة رضوان الله عليهم كانوا يريدون القتال مع أن الصلح أهون وأسلم ولما تأخروا عن الحلق كانوا يريدون إكمال النسك وما أمرهم به الرسول ﷺ كان أهون وأسهل ومع يقيننا بأن ما أمر به الرسول ﷺ هو الأكمل والأحسن ولكن صحابة رسول الله ﷺ اجتهدوا في هذا الأمر وناقشوا فيه رسول الله ﷺ الذي عودهم على مشاورتهم فإنه كان كثيراً ما يستشيرهم في أمور الحرب كاستشارته لهم يوم بدر ويوم أحد والخندق فكأن الصحابة طمعوا في أن يميل النبي ﷺ لقتال الكفار لا سيما وأن ما حصل يوم الحديبية كان أكبر من أن تتحمله النفوس فرد رسول الله ﷺ وأصحابه عن البيت العتيق الذي طالما اشتاقوا له وقد خرجوا لزيارته محرمين ملبين أمر عظيم وما حصل لأبي جندل ﷺ ورده للمشركين واستغاثته

---

(١) أخرجه مسلم ح:(٢٤٩٦).

(٢) انظر: الانتصار للصحب والآل للرحيلي (١٩٣).

بالمسلمين وهم يرون حالته وما هو فيه من العذاب والجراح جعل الصحابة يحاولون أن يجعلوا النبي ﷺ يميل للقتال؛ أما توقف الصحابة رضوان الله عليهم عن النحر والحلق حتى نحر رسول الله ﷺ، فيقول ابن حجر عن سبب ذلك: «قيل: كأنهم توقفوا لاحتمال أن يكون الأمر بذلك للندب، أو لرجاء نزول وحي بإبطال الصلح المذكور أو تخصيصه بالإذن بدخولهم مكة ذلك العام لإتمام نسكهم، وسوغ لهم ذلك ؛ لأنه كان زمان وقوع النسخ، ويحتمل أنهم ألهتهم صورة الحال فاستغرقوا في الفكر لما لحقهم من الذل عند أنفسهم مع ظهور قوتهم واقتدارهم في اعتقادهم على بلوغ غرضهم، وقضاء نسكهم بالقهر والغلبة، أو أخروا الامتثال لاعتقادهم أن الأمر المطلق لا يقتضي الفور، ويحتمل مجموع هذه الأمور لمجموعهم»[1]

وقد جاء في بعض الروايات أن الرسول ﷺ لما رأى عدم امتثالهم دخل على أم سلمة فذكر لها ذلك فقالت: «يا رسول الله لا تكلمهم فإنهم قد دخلهم أمر عظيم على نفسك من المشقة في الصلح ورجوعهم بغير فتح»[2] فأشارت عليه كما جاء في الحديث: «أن اخرج ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بدنك، وتدعوا حالقك فيحلقك، فخرج فلم يكلم أحداً منهم حتى فعل ذلك، نحر بدنه ودعا حالقه فحلقه، فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا » قال ابن حجر: «ويحتمل أنها فهمت عن الصحابة أنه احتمل عندهم أن يكون النبي ﷺ أمرهم بالتحلل أخذاً بالرخصة في حقهم، وأنه يستمر على الإحرام أخذا بالعزيمة في حق نفسه، فأشارت عليه أن يتحلل لينتفي عنهم هذا الاحتمال، وعرف النبي ﷺ صواب ما أشارت به ففعله»[3] وهذا الوجه حسن وهو اللائق بصحابة رسول الله ﷺ فإنهم كانوا على قدر كبير من تعظيم الإحرام والحرص على إكمال النسك فلما أمرهم الرسول ﷺ بالتحلل ولم يفعله ظنوا أن الذي حمله على

---

(١) فتح الباري (٥/ ٣٤٧).

(٢) ذكره ابن حجر في فتح الباري (٥/ ٣٤٧).

(٣) المصدر نفسه (٥/ ٣٤٧).

هذا هو الشفقة عليهم فكأنهم آثروا التأسي به على ما رخص لهم فيه من التحلل، ثم لما رأوه قد تحلل أيقنوا أن هذا هو الأفضل في حقهم فبادروا وسارعوا إليه وهذا كله من حرص أصحاب رسول الله ﷺ على الخير.

الوجه الرابع: أما ما ذكروه من مراجعة عمر ؓ لرسول الله ﷺ فهذه المراجعة ثابتة عند أهل السنة وسببها أن الرسول ﷺ كان قد رأى في المنام أنه دخل مكة وطاف بالبيت فأخبر أصحابه بذلك وهو بالمدينة، فلما ساروا معه عام الحديبية لم يشك أحد منهم أن هذه الرؤيا ستفسر هذا العام، فلما وقع أمر الصلح وفيه أن يرجعوا عامهم هذا، ثم يعودوا العام القادم شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ[1] فجعل عمر ؓ يسأل الرسول ﷺ ويراجعه في الأمر، ولم تكن أسئلة عمر لشك في صدق رسول الله ﷺ أو اعتراض عليه لكن كان مستفصلاً عما كان متقرراً لديه، من أنهم سيدخلون مكة ويطوفون بالبيت وأراد بذلك أن يحفز رسول الله ﷺ على دخول مكة وعدم الرجوع إلى المدينة إلا بعد زيارة البيت وإرغام المشركين، يقول النووي رحمه الله: «قال العلماء: لم يكن سؤال عمر ؓ وكلامه المذكور شكاً بل طلباً لكشف ما خفي عليه وحثاً على إذلال الكفار وظهور الإسلام كما عرف من خلقه ؓ وقوته في نصر الدين وإذلال المبطلين»[2] وعمر ؓ إنما قال ذلك لما رآه من ظاهر شروط الصلح ولم يكن يعلم المصلحة التي ستتحقق من وراء هذه الشروط ومع ذلك فإن الرسول ﷺ لم يعنف عمر بل أخبره أن ما فعله كان بأمر الله فقال له: «إني رسول الله ولست أعصيه وهو ناصري» وعمر إن ساءته هذه الشروط وصرح بذلك فإنها قد ساءت غيره من الصحابة ويتضح ذلك في عدم مسارعتهم للحلق والنحر لما أمرهم بذلك رسول الله ﷺ وكذلك امتناع علي ؓ عن إمحاء اسم

---

(١) انظر: تاريخ الطبري (٢/ ٦٣٥) والبداية والنهاية لابن كثير (٤/ ١٧٠).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١٢/ ١٤١).

رسول الله ﷺ من صحيفة الصلح لما طلب منه رسول الله ذلك لعدم رضا سهيل بن عمرو بكتابته في الصحيفة فقال ﷺ لعلي: «أمحه فقال علي: ما أنا بالذي أمحاه أبداً فلما لم يستجب لرسول الله ﷺ محاه رسول الله ﷺ بيده»[1]

وقد ذكرت ذلك الرافضة في كتبها[2] ولم تنكر على علي رضي الله عنه عدم استجابته لأمر رسول الله ﷺ وكذلك قول سهل بن حنيف[3] – وهو يعد عند الرافضة من كبار أصحاب علي رضي الله عنه –[4] حاكياً عن حاله يوم تم الصلح: « والله لقد رأيتني يوم أبي جندل، ولو أني أستطيع أن أرد أمر رسول الله ﷺ لردته»[5] وهذا كله لا يقدح في صحابة رسول الله ﷺ فإنهم ليسوا معصومين والذنوب جائزة عليهم والذي حصل منهم إنما حصل بسبب حبهم لله ورسوله، وبغضهم لأعداء الله، ورغبتهم في ظهور الإيمان على الكفر، لذلك رأوا أن قتال هؤلاء المشركين أحب إليهم من هذه المصالحة التي حسبوا أن فيها ضيماً عليهم من أهل الكفر ولم يعرفوا المصلحة منها، وعمر رضي الله عنه قد ندم عما بدر منه، وأخبر أنه عمل لذلك أعمالاً ليدخل في قوله تعالى: ﴿ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ﴿٧١﴾ ﴾[6]

أما استشهاد الرافضة على كفر عمر وشكه في دينه بما ورد عنه أنه قال يوم الحديبية: «والله ما شككت منذ أسلمت إلا يومئذ» فهذه رواية لا تصح وإليك بيان ذلك:

---

(١) أورده البخاري في صحيحه ح: (٣١٨٤).

(٢) انظر: تفسير القمي (٢/ ٣١٣) والمفيد في الإرشاد (١٠٨).

(٣) سهل بن حنيف بن واهب، الأنصاري الأوسي صحابي، من أهل بدر واستخلفه علي على البصرة ومات في خلافته. انظر: الاستيعاب (٢/ ٦٦٢)، والإصابة (٣/ ١٦٥).

(٤) راجع الجمل للمفيد (ص ٥١)، والدرجات الرفيعة للشيرازي (٢٨٨).

(٥) صحيح البخاري ح:(٣٠١٠).

(٦) الفرقان آية (٧١).

أورد هذه الرواية ابن حبان في صحيحه[1] من طريق محمد بن المتوكل بن أبي السري عن عبد الرزاق، وهي رواية ضعيفة لوجود محمد بن المتوكل بن أبي السري فهو صدوق عارف له أوهام كثيرة.[2] .

كما وردت هذه الرواية عند الطبراني[3] من طريق الدبري عن عبد الرزاق وقد قال ابن عدي عن الدبري: «استصغر في عبد الرزاق»[4] كما أن مدار هاتين الروايتين على عبدالرزاقوقد رمي بالتشيع[5]، وقد أخرج الإمام أحمد[6] هذه الرواية عن عبد الرزاق ولم يذكر هذه اللفظة. اللفظة.

٦- دعواهم فرار بعض الصحابة من مغازي رسول الله ﷺ:

من الأمور التي يستدل بها الرافضة على أن ارتداد الصحابة أمر ممكن: فرار بعض الصحابة من مغازي رسول الله ﷺ، يقول الزنجاني: «إن الصحابة كلهم أسلموا رسول الله إلى القتل إلا نفراً يسيراً»[7] وهذا الفرار يجعل أمر ارتدادهم ممكنا على حد قول التستري.[8] ويقول ابن طاوس: «إن أكثر أصحاب نبيهم[9] خالفوه في حياته في حال الشدة وزمان الرخاء

---

(١) صحيح ابن حبان ح: (٤٩٦٣).

(٢) تقريب التهذيب رقم (٥٠٤).

(٣) المعجم الكبير ح: (١٦٤٤٥).

(٤) ميزان الاعتدال (١/ ١٨١).

(٥) انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٦٠٩).

(٦) مسند أحمد ح: (١٨٤٦٦).

(٧) عقائد الإمامية الاثني عشرية للزنجاني (٣/ ٦٨).

(٨) إحقاق الحق للتستري (٢٧٢).

(٩) إشارة إلى نبي أهل السنة وهو محمد ﷺ ويحق لنا نسأل ابن طاوس إذا كان محمدًا ﷺ نبي أهل السنة

=

أما الشدة فإنهم فارقوه في غزوات جماعة، وخذلوه واختاروا أنفسهم عليه، فمنها غزاة حنين وأحد وخيبر وغيرهن، وقد تضمن كتابهم [1] ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾»[2]

الرد

إن دعوى الرافضة أن الصحابة أسلموا رسول الله وتخلوا عنه في معاركه دعوى باطلة يردها ما نقل لنا في القرآن والسنة وكتب التاريخ من إقدام الصحابة على القتال مع رسول الله ﷺ والدفاع عنه مع قلة العدد والعدة حتى حقق الله لهم النصر على أعداء الدين ولم يثبت أن الصحابة رضوان الله عليهم تخلوا عن رسول الله وإذا كان العدو فاجأهم بالخدعة سواء في معركة أحد أو حنين ففر بعض الصحابة وبقي مع رسول الله ﷺ كثير منهم ففي غزوة حنين بقي معه قرابة مائة كان على رأسهم أبو بكر وعمر وعلي والعباس وغيرهم[3] وكذلك الحال في أحد وقد أقر الرافضة أنفسهم بذلك[4] ولقد عفا الله بمنه وفضله عن الصحابة الذين فروا في بداية المعركة ثم رجعوا وتجاوز الله عن ضعفهم البشري الذي لم تصاحبه نية سيئةإصرار على الخطيئة، يقول سبحانه في شأن من فر في معركة أحد ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾[5]

فمن نبيكم.

(١) يقصد القرآن وكأنه ليس كتاب الرافضة.

(٢) الطرائف لابن طاوس (٣٨٤).

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٣٤٤).

(٤) انظر: كشف الغمة للأربلي (١/ ١٨٨).

(٥) سورة آل عمران آية رقم (١٥٥).

ويقول في حنين: ﴿ثُمَّ يَتُوبُ ٱللَّهُ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ عَلَىٰ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [1]
وليس بعد عفو الله ومغفرته ورحمته مكان للحديث عن الفرار الذي تابوا منه وندموا عليه، فتاب الله عليهم، أما استدلالهم بقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحۡفٗا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ ۝١٥ وَمَن يُوَلِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفٗا لِّقِتَالٍ أَوۡ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٖ فَقَدۡ بَآءَ بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأۡوَىٰهُ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ۝١٦﴾ [2] فهو استدلال في غير محله فإن جمهور أهل السنة يقولون إن هذا الوعيد خاص بيوم بدر، ولم يفر أحد من الصحابة يومئذ[3] ولقد وافق الطبرسي أهل السنة على هذا التفسير فقال: «وأكثر المفسرين على أن هذا الوعيد خاص بيوم بدر خاصة، ولم يكن لهم يومئذ أن ينحازوا إلى فئة ؛ لأنه لم يكن يومئذ في الأرض فئة للمسلمين فأما بعد ذلك فإن المسلمين بعضهم فئة لبعض»[4].

ثم هل عرف أن الروافض من أهل الجهاد وهل يستطيعون أن يذكروا بلدًا واحدًا فتحوه بجهادهم أم أنهم كانوا سيفًا مصلتًا على الإسلام وأهله وسندًا لكل عدو وغادر.

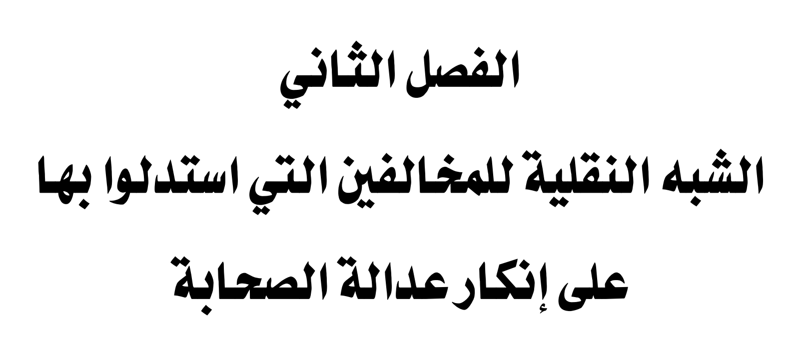
---

(١) سورة التوبة آية رقم (٢٧).

(٢) سورة الأنفال آية رقم (١٥-١٦).

(٣) انظر: جامع البيان للطبري (٩/ ٢٠٠) وتفسير ابن كثير (٢/ ٢٩٣).

(٤) مجمع البيان للطبرسي (٢/ ٥٣٠).



وفيه مبحثان:

المبحث الأول الآيات القرآنية التي استدلوا بها.

المبحث الثاني: الأحاديث التي استدلوا بها.

المبحث الأول

الآيات القرآنية التي استدل بها المخالفون على إنكار عدالة الصحابة

١ - قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾[١]

زعم الرافضة أن هذه الآية تدل على عدم عدالة الصحابة لوجود المنافقين بينهم ويقولون: إن الآية لم تنزل هكذا، وإنما نزلت جاهد الكفار بالمنافقين.

يقول القمي معلقاً على هذه الدعوى: «لأن النبي ﷺ لم يجاهد المنافقين بالسيف»[٢] ويقول الطبرسي: «روي في قراءة أهل البيت عليهم السلام «جاهد الكفار بالمنافقين» قالوا عليهم السلام: لأن النبي ﷺ لم يكن يقاتل المنافقين، وإنما كان يتألفهم ؛ لأن المنافقين لا يظهرون الكفر، وعلم الله تعالى بكفرهم لا يبيح قتلهم، إذا كانوا يظهرون الإيمان»[٣]

الرد

إن استدلال الرافضة بهذه الآية على نفاق الصحابة استدلال باطل لا يسلم لهم؛ بل هو تأويل باطني خبيث؛ لأن القراءة التي زعموا أنها قراءة أهل البيت لم تثبت، يقول الألوسي: «وروي والعهدة على الراوي أن قراءة أهل البيت رضي الله تعالى عنهم «جاهد الكفار بالمنافقين» والظاهر أنها لم تثبت، ولم يروها إلا الشيعة، وهم بيت الكذب»[٤]

أما قول القمي: «إن النبي ﷺ لم يجاهد المنافقين بالسيف» فمردود بما روي عن علي بن أبي طالب ﷺ من قوله: «بعث النبي ﷺ بأربعة أسياف -وذكر منها- قتال المنافقين»[٥] كما أن جهاد

---

(١) سورة التوبة آية رقم (٧٣).

(٢) تفسير القمي (١/ ٣٠١).

(٣) مجمع البيان للطبرسي (٣/ ٥٠).

(٤) روح المعاني للألوسي (١٠/ ١٣٧).

(٥) تفسير ابن كثير (٢/ ٣٣٦).

المنافقين ليس قاصراً على الجهاد بالسيف، فالجهاد على مراتب ومنها الجهاد باللسان ؛ قال ابن عباس في تفسير هذه الآية: «فأمره الله بجهاد الكفار بالسيف، والمنافقين باللسان، وأذهب الرفق عنهم»(١) . والمنافقون وإن كانوا مع الصحابة فإنهم ليسوا منهم، يقول سبحانه عن المنافقين: ﴿ويحلفون بالله إنهم لمنكم وما هم منكم ﴾(٢) فالصحابي هو من رأى النبي ﷺ وآمن به ومات على ذلك، والمنافقون رأوا النبي ﷺ ولكنهم لم يؤمنوا به، والنفاق لم يظهر إلا بعد أن هاجر الرسول ﷺ وقويت شوكة الإسلام بعد معركة بدر، وكان هناك رجل اسمه عبدالله بن أبي بن سلول كان ينظم له الخرز ليكون ملكًا على المدينة، فلما رأى انصراف الناس عنه أضمر الحقد والكراهية للإسلام، وتبعه في ذلك بعض ضعاف النفوس والذين تكفل الله بأمرهم وبينهم لرسوله ﷺ، ولم يعرف النفاق في من أسلم في العهد المكي ولا في المشهورين المعروفين من الأوس والخزرج ولله الحمد، وإنما كان في أفراد مغمورين قصارى جهدهم المكر والخديعة.

٢- قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ ٱللَّهُ أَضْغَٰنَهُمْ ﴿٢٩﴾ وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَٰلَكُمْ ﴿٣٠﴾ ﴾(٣)

يزعم الرافضة أن هذه الآية تدل على نفاق الصحابة وعدم عدالتهم وقد أولوا قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ﴾: أي ببغض علي رضي الله عنه ؛ فقد ذكر الطبرسي في تفسير هذه الآية قول أبي سعيد الخدري فيما رواه عنه أبو هارون العبدي: «كنا نعرف المنافقين على عهد رسول الله ﷺ ببغضهم علي بن أبي طالب»(٤)

---

(١) جامع البيان للطبري (١٠/ ١٨٣).

(٢) سورة التوبة، الآية: ٥٦.

(٣) سورة محمد آية رقم (٢٩-٣٠)

(٤) مجمع البيان (٥/ ١٠٦) وانظر منهاج الكرامة للحلي (ص١٥٦).

وقد زعموا أن قوله «كنا نعرف المنافقين على عهد رسول الله ببغض علي» رواه عدد من الصحابة منهم علي وأم سلمة، وعبد الله بن عباس، وأبو ذر الغفاري، وأنس بن مالك وعمران بن حصين. ولذا فهم يحتاطون في أخذ معالم دينهم من صحابي عادى علياً، ولم يواله حذراً من أن يكون الصحابي من المنافقين الذي لا يعلمهم إلا الله»[1] ويدعي الرافضة أن الصحابة لبغضهم علي لم يبايعوه إماماً ثم يقولون إن من أبغضه فهو منافق ولذلك حكموا على الصحابة بالنفاق.[2]

الرد

إن استدلال المخالفين بهذه الآية على نفاق الصحابة باطل؛ لأن ما استشهدوا به من حديث أبي سعيد الخدري وتفسيره للآية حديث مكذوب على أبي سعيد الخدري وهذا الحديث أورده الترمذي[3] وأبو نعيم في الحلية[4] وآفة الحديث أبو هارون العبدي واسمه عمارة ابن جوين، قال الحافظ:« متروك، ومنهم من كذبه شيعي».[5] وقال الذهبي:« لين بمرة كذبه حماد بن زيد، وقال الجوزجاني: كذاب مفتر، وقال صالح بن محمد: أكذب من فرعون، وقال الدارقطني: متلون خارجي وشيعي، وقال ابن معين: ضعيف لا يصدق في حديثه»[6] كما جاء من حديث جابر وابن عمر قالا: ما كنا نعرف المنافقين في عهد النبي إلا ببغضهم علياً« رواه

---

(١) مقدمة مرآة العقول لمرتضى العسكري (١/ ٩).

(٢) انظر: مجمع البيان للطبرسي(٥/ ١٠٦)، وانظر: من لا يحضره الفقيه للصدوق (٣/ ٣١٩).

(٣) سنن الترمذي ح: (٣٧١٧) وقال: «هذا حديث غريب إنما نعرفه من حديث أبي هارون وقد تكلم شعبة في أبي هارون».

(٤) (٦/ ٢٩٥).

(٥)انظر: التقريب (٤٨٤٠).

(٦) ميزان الاعتدال (٣/ ١٧٣).

الطبراني[1] وفيه محمد بن القاسم الأسدي، قال الذهبي: «كذبه أحمد والدارقطني»[2] والحديث قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا الحديث لا يستريب أهل المعرفة بالحديث أنه حديث موضوع مكذوب على رسول الله ﷺ».[3]

ولقد كان الصحابة يحبون علياً ويجلونه وهو يحبهم ويجلهم، فقد زوج ابنته لعمر وأولاده بهم وأوصى ابنه الحسن بهم فقال: «الله الله في أصحاب نبيكم فإن رسول الله ﷺ أوصى بهم»[4]

بهم»[4]

أما المقصود بقول الله عز وجل: ﴿وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِ﴾ فإنما هو فيما يبدو من كلامهم الدال على مقاصدهم، يفهم المتكلم من أي الحزبين هو بمعاني كلامه وفحواه، وهو المراد من لحن القول.[5]

٣-قوله تعالى: ﴿۞ أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلۡحَقِّ وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلُ فَطَالَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَمَدُ فَقَسَتۡ قُلُوبُهُمۡۖ وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ ﴿١٦﴾﴾[6]

يزعم الرافضة أن هذه الآية تدل على عدم عدالة الصحابة يقول التيجاني: «وفي الدر المنثور لجلال الدين السيوطي قال: لما قدم أصحاب رسول الله ﷺ المدينة، فأصابوا من لين العيش ما أصابوا بعد ما كان بهم من الجهد، فكأنهم فتروا عن بعض ما كانوا عليه فعوتبوا

---

(١) المعجم الأوسط ح:(٢١٤٦،٤١٦٣)

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ١١).

(٣) منهاج السنة (٧/ ١٤٩).

(٤) نقلت هذه الوصية من كتب الرافضة، انظر: السقيفة لسليم بن قيس (١٥) وكشف الغمة للأربلي (١/ ٤٣٢)

(٥) تفسير ابن كثير (٤/ ١٨٠).

(٦) سورة الحديد آية رقم (١٦).

فنزلت: ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ وفي رواية أخرى عن النبي ﷺ أن الله سبحانه استبطأ قلوب المهاجرين بعد سبع عشرة سنة من نزول القرآن فأنزل الله ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ وإذا كان هؤلاء الصحابة وهم خيرة الناس على ما يقوله أهل السنة والجماعة، لم تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق طيلة سبع عشر عاماً حتى استبطأهم الله وعاتبهم وحذرهم من قسوة القلوب التي تجرهم إلى الفسوق، فلا لوم على المتأخرين من سراة قريش الذين أسلموا في السنة الثامنة للهجرة بعد فتح مكة»[1].

الرد

إن هذه الآية لا تدل أبداً على ما ذهب إليه الرافضة من زعمهم بقسوة قلوب الصحابة رضي الله عنهم.

وقد اختلف المفسرون في سبب نزول هذه الآية فذهب بعضهم إلى أنها نزلت في المنافقين، قال البغوي[2]: «نزلت في المنافقين بعد الهجرة بسنة، وذلك أنهم سألوا سلمان الفارسي ذات يوم فقالوا حدثنا عن التوراة فإن فيها العجائب، فنزلت: ﴿نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ﴾[3] فأخبرهم أن القرآن أحسن قصصاً من غيره، فكفوا عن سؤال سلمان ما شاء الله، ثم عادوا فسألوا سلمان عن مثل ذلك فنزل: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا﴾[4]

(١) ثم اهتديت للتيجاني (ص١١٣)

(٢) الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي، أبومحمد، محيي السنة، إمام حافظ فقيه مجتهد، من مصنفاته التفسير وشرح السنة، وغيرها، توفي سنة ٥١٦هـ. انظر: وفيات الأعيان (٢/ ١٣٦)، سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٣٩).

(٣) سورة يوسف آية رقم (٣).

(٤) سورة الزمر آية رقم (٢٣).

فكفوا عن سؤاله ما شاء الله، ثم عادوا، فقالوا: حدثنا عن التوراة فإن فيها العجائب فنزلت هذه الآية فعلى هذا تأويل قوله تعالى: ﴿ ۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ يعني في العلانية وباللسان»[1] وذهب بعض المفسرين إلى أنها نزلت في المؤمنين، قال عبد الله بن مسعود ﷺ:« ما كان بين إسلامنا وبين أن عوتبنا بهذه الآية ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ إلا أربع سنين».[2] وقال آخرون: إن هذه الآية خطاب لمن آمن بموسى وعيسى دون محمد عليهم السلام؛ لأنه قال عقيب هذا: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ ﴾ أي ألم يأن للذين آمنوا بالتوراة والإنجيل أن تلين قلوبهم للقرآن، وألا يكونوا كمتقدمي قوم موسى وعيسى، إذ طال عليهم الأمد بينهم وبين نبيهم فقست قلوبهم.[3]

فهذه أقوال المفسرين في تفسير هذه الآية، وعلى قول من قال: إنها نزلت في المنافقين أو في أهل الكتاب فلا وجه لتنزيلها على الصحابة.

وأما على القول بنزولها فيهم فإنه لا مطعن في الآية على الصحابة بل كل ما دلت عليه هو حث الصحابة على الخشوع لذكر الله، وأن أوان ذلك قد حان، ولم تتعرض الآية لذمهم أو تنقصهم بل ناداهم الله في أولها بقوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾.

يقول الطبري في معنى الآية: «ألم يحن للذين صدقوا الله ورسوله أن تلين قلوبهم لذكر الله فتخضع قلوبهم له، ولما نزل من الحق، وهو هذا القرآن الذي نزله على رسوله ﷺ»[4] وقال ابن كثير: «يقول تعالى: أما آن للمؤمنين أن تخشع قلوبهم لذكر الله، أي تلين عند الذكر والموعظة،

---

(١) انظر: تفسير البغوي (٤/ ٢٩٧)

(٢) انظر: تفسير القرطبي (١٧/ ٢٤٩).

(٣) المصدر نفسه (١٧/ ٢٤٩).

(٤) تفسير الطبري (١١/ ٦٨١).

وسماع القرآن فتفهمه وتنقاد له وتسمع له وتطيعه»[1]

ووصف الله لهم بالإيمان يدل على أن الخشوع الواجب متحقق عندهم، ولكنه أراد أن ينقلهم إلى درجة أعلى منه، وذلك أن الخشوع منه ما هو واجب، ومنه ما هو مستحب، يقول ابن تيمية: «فإن قيل فخشوع القلب لذكر الله وما نزل من الحق واجب، قيل نعم، لكن الناس فيه على قسمين مقتصد، وسابق، فالسابقون يختصون بالمستحبات، والمقتصدون الأبرار هم عموم المؤمنين المستحقين للجنة»[2] وعلى هذا فالخطاب في الآية يكون في حق من لم يحقق تلك الدرجة العالية من الخشوع، دون من بلغها من الصحابة ويؤيد هذا ما نقله الشوكاني عن الزجاج في سبب نزول الآية حيث قال: «نزلت في طائفة من المؤمنين حثوا على الرقة والخشوع، فأما من وصفهم الله بالرقة والخشوع فطبقة فوق هؤلاء» [3] والمتتبع لسيرة الصحابة الكرام يجد أنهم من أرق الناس قلوباً عند ذكر الله وقد ورد كثير من الآثار تبين مدى رقتهم وخشيتهم لله عز وجل، ومن ذلك ما ثبت عن أبي بكر الصديق ﷺ أنه كان رجلاً بكاء لا يملك دمعه حين يقرأ القرآن[4] وكان عمر يمر بالآية في ورده فتخنقه فيبكي حتى يسقط[5] وعندما خطب النبي ﷺ في أصحابه قائلاً «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً » غطى أصحاب رسول الله ﷺ وجوههم ولهم خنين[6] وأخبارهم في هذا تطول وإنما ذكرنا هنا بعض الأمثلة التي تدل على براءة الصحابة مما وصفتهم به الرافضة. ثم لو كان الأمر كما زعم

---

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٣١٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٩).

(٣) فتح القدير (٥/ ١٧٢).

(٤) البخاري ح: (٢٢٩٧).

(٥) حلية الأولياء (١/ ٥١).

(٦) صحيح البخاري ح: (٤٦٢١).

الرافضة فهذه الآية شاملة لجميع الصحابة فكيف يخرجون منها عليًّا ومن معه.

٤ - قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾[1]

تستدل الرافضة بهذه الآية على عدم عدالة الصحابة معللين ذلك بأن الله عز وجل قال: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم﴾ وبمقتضى مفهوم المخالفة فإن ﴿مِنْهُم﴾ من ليس من أهل الإيمان ولا العمل الصالح[2] يقول إدريس الحسيني «والقرآن يتحدث عن الصحابة بكل واقعية ويستخدم عبارات تدل على أن الصحبة ليست ميزة في ذاتها بقدر ماهي مرهونة بما يقدمه الصحابي من عمل صالح، يقول تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ إلى أن قال ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم﴾ وكلمة ﴿مِنْهُم﴾ تعبير عن اختصاص فئة معينة منهم بالمغفرة والأجر العظيم ليس ذلك لقاء تمحورهم وصحبتهم للرسول وإنما لقاء إيمانهم وعملهم الصالح وبمقتضى المفهوم بالمخالفة، يبقى منهم من ليسوا من أهل الإيمان ولا من أصحاب العمل الصالح وعلى ذلك يحرمون المغفرة والأجر العظيم»[3]

---

(١) سورة الفتح آية رقم (٢٩).

(٢) انظر: الأربعين في إمامة الأئمة الطاهرين للشيرازي (ص ٣٣١) والدرجات الرفيعة للشيرازي (ص ٢٠) ومعالم الفتن لسعيد أيوب (١٣٢).

(٣) الخلافة المغتصبة (ص ٩٣).

ويقول التيجاني: «فهذه الآية الكريمة كلها مدح للرسول ﷺ والصحابة الذين معه الذي ذكره الله تعالى من الشدة على الكفار ومن الرحمة على بعضهم البعض، وتمضي الآية الكريمة في مدح هؤلاء وذكر أوصافهم حتى تنتهي بوعده سبحانه وتعالى بالمغفرة والأجر العظيم ليس لكل الصحابة المذكورين ولكن للبعض منهم، الذين آمنوا وعملوا الصالحات فكلمة منهم التي ذكرها الله تعالى دلت على التبعيض وأوحت أن البعض من هؤلاء لا تشملهم مغفرة الله ورضوانه ودلت أيضاً أن البعض من الصحابة انتفت منهم صفة الإيمان والعمل الصالح فهذه من الآيات المادحة والقادحة ومن المؤسف المثير أن الكثيرين يستدلون بهذه الآية الكريمة على عصمة الصحابة وعدالتهم ويحتجون بها على الشيعة وفي حين أنها حجة عليهم واضحة جلية في تأييد الشيعة القائلين بتقسيم الصحابة إلى مؤمن مخلص استكمل الإيمان وعمل الصالحات فوعده الله المغفرة والرضوان والأجر العظيم، وآخر أسلم ولما يدخل الإيمان في قلبه أو آمن وعمل صالحاً في هذه الرسالة ولكنه انقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً، فقد توعده الله بإحباط أعماله»[1]

الرد

لقد تضمنت هذه الآية الكريمة أبلغ الثناء والمدح من الله تعالى لرسول الله ﷺ وأصحابه الذين معه ووصفتهم بتلك الصفات العظيمة الدالة على علو قدرهم في الدين ورسوخ قدمهم في الإيمان والعمل الصالح ولكن متبعي متشابه القرآن ذهبوا إلى آخر كلمات هذه الآية الكريمة وهي قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم﴾ فادعوا أن من هنا للتبعيض بل تجاوز بهم الأمر إلى أن ادعوا إجماع المفسرين على ذلك[2] وهذا من الكذب البين؛

---

(١) ثم اهتديت للتيجاني (ص ١١٣).

(٢) انظر: المصدر نفسه (ص ١١٣).

لأن الذي عليه المفسرون وأهل العلم أن «من» في الآية لبيان الجنس فيكون المعنى وعد الله الذين آمنوا من هذا الجنس، وهم الصحابة، قال القرطبي: «وليست «من» في قوله (منهم) مبعضة لقوم من الصحابة دون قوم، ولكنها عامة مجنسة مثل قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[1] ولكنه يذهب إلى الجنس أي فاجتنبوا الرجس من جنس الأوثان إذ كان الرجس يقع من أجناس شتى، منها الزنا والربا وشرب الخمر والكذب فأدخل (من) يفيد بها الجنس يعني جنس الصحابة، ويقال: أنفق نفقتك من هذه الدراهم»[2] ويقول ابن كثير في تفسير الآية: «(من) هذه لبيان الجنس»[3]

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن قيل لم قال: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم﴾ ولم يقل وعدهم كلهم، قيل: كما قال: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ ولم يقل وعدكم و(من) تكون لبيان الجنس، فلا يقتضي أن يكون قد بقي من المجرور بها شيء خارج عن ذلك الجنس كما في قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[4] فإنه لا يقتضي أن يكون من الأوثان ما ليس برجس، وإذا قلت: ثوب من حرير فهو كقولك: ثوب حرير وكذلك قولك: باب من حديد، كقولك باب حديد، وذلك لا يقتضي أن يكون هناك حرير وحديد غير المضاف إليه، وإن كان الذي يتصوره كلياً فإن الجنس الكلي هو ما لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه، وإن لم يكن مشتركاً فيه في الوجود، فإذا كانت (من) لبيان الجنس كان التقدير ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، من هذا الجنس وإن كان

---

(١) سورة الحج آية رقم (٣٠).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٦/ ٢٨٢).

(٣) تفسير ابن كثير (٤/ ٢٠٥).

(٤) الحج آية (٣٠).

الجنس كلهم مؤمنين مصلحين»[1]

ومن الأمور التي تكذب ادعاء الرافضة: أن الآية جاءت في سياق مدح الصحابة رضي الله عنهم بعد أن أخبر الله في ما سبقها من آيات عن رضاه عنهم وعن علمه بما تحمله قلوبهم، فشهد لهم بالإيمان والتقوى والسبق في ذلك.

(١) منهاج السنة (٢/ ٣٨-٣٩).

المبحث الثاني

الأحاديث التي استدل بها المخالفون على إنكار عدالة الصحابة

١-ما حصل بين الصحابة من قتال:

يزعم الرافضة بأن ما جرى بين الصحابة من خلاف وصل إلى درجة السب والشتم بل والقتال أمر يسوغ إنكار عدالتهم، فكيف يقال بعدالة من سب ولعن وقاتل، يقول مقاتل بن عطية[1]: «كيف يمكن أن يكون كل أصحاب الرسول عدولاً وقد لعن الله بعضهم ولعن الرسول بعضهم، ولعن بعضهم بعضاً، وقاتل بعضهم بعضاً، وشتم بعضهم بعضاً وقتل بعضهم بعضاً»[2]

كما زعموا أن الصحابة أجمعوا على قتل عثمان، يقول الشيرازي: «وكيف يلزمنا اليوم حفظ رسول الله في زوجته، وحفظ أم حبيبة في أخيها، ولم تلزم الصحابة أنفسها حفظ رسول الله في أهل بيته، ولا ألزمت الصحابة أنفسها حفظ رسول الله في صهره وابن عمه عثمان بن عفان، وقد قتلوه ولعنوه»[3] وقد استشهد الرافضة بما جرى في معركة الجمل وصفين بين الصحابة على عدم عدالتهم.[4]

---

(١) مقاتل بن عطية ولد في العراق لعائلة من أهل السنة ثم انتقل للنجف وألف «مؤتمر علماء بغداد» إلا أن هذا المؤتمر مخترع منحول ردًا على كتاب «مؤتمر النجف». موقع ww. Alhikmeh. com.

(٢) مؤتمر علماء بغداد (ص ٤٢).

(٣) الدرجات الرفيعة (١٦-١٧).

(٤) انظر: كشف المحجة لابن طاوس (٤٥)، وحق اليقين لشبر (١/ ١٩٣).

الـرد

إن دعوى الرافضة أن الله لعن الصحابة دعوى كاذبة وهي جزء من عدائهم لصحابة رسول الله ﷺ، ودليل واضح على ما تحمله قلوبهم من حقد على صحابة رسول الله ﷺ، وقد قام الدليل الصريح من آيات الكتاب الكريم على أن الله رضي عن صحابة نبيه وغفر لهم، وأما السنة النبوية فلقد بين النبي ﷺ أنه بعث رحمة للناس ولم يبعث ليطرد الناس من رحمة الله ففي الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**إني لم أبعث لعاناً وإنما بعثت رحمة**»[1] ولكن النبي ﷺ بشر يعتريه ما يعتري البشر فقد يغضب فيصدر منه ما يشبه السب، وقد شارط ربه أن يجعلها لهم كفارة وزكاة ورحمة، فعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: دخل على رسول الله ﷺ رجلان فكلماه بشيء لا أدري ماهو فأغضباه، فلعنهما وسبهما، فلما خرجا قلت يا رسول الله من أصاب من الخير شيئاً ما أصابه هذان قال: «**وما ذاك؟**» قالت: قلت: لعنتهما وسببتهما، قال: «**أو ما علمت ما شارطت عليه ربي؟ قلت: اللهم إنما أنا بشر فأي المسلمين لعنته أو سببته فاجعله له زكاة وأجراً**»[2]

أما دعواهم أن الصحابة لعنوا عثمان وأجمعوا على قتله، فهي دعوى لا تصح فإنما حاصر عثمان وقتله من ألبهم ابن سبأ على قتل عثمان، وأما دعواهم بأن ما حصل بين الصحابة من قتال يسوغ إنكار عدالتهم فغير صحيح ؛ لأننا لم ندع العصمة للصحابة، بل نقول إنهم بشر يقعون في الخطأ وفي بعض الذنوب مع أنه ينبغي لنا أن نعلم أن ما شجر بين الصحابة رضوان الله عليهم إنما وقع من غير قصد بل باجتهاد منهم، والمجتهد معذور، يقول ابن كثير: «وأما ما شجر بينهم بعده عليه الصلاة والسلام فمنه ما وقع من غير قصد كيوم الجمل، ومنه ما كان

---

(١) صحيح مسلم ح:(٢٥٩٩).

(٢) صحيح مسلم ح: (٢٦٠٠).

عن اجتهاد كيوم صفين، والاجتهاد يخطئ ويصيب، ولكن صاحبه معذور وإن أخطأ ومأجور أيضاً، وأما المصيب فله أجران اثنان»[1]

٢- انصراف بعض الصحابة عن سماع الخطبة:

يقول هاشم البحراني: «قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾ إن دحية الكلبي[2] جاء يوم الجمعة من الشام بالميرة فنزل عند أحجار الزيت، ثم ضرب بالطبول ليؤذن الناس بقدومه، فنفر الناس إليه إلا علي والحسن والحسين وفاطمة وسلمان وأبو ذر والمقداد وصهيب[3]، وتركوا النبي ﷺ قائماً يخطب فقال النبي ﷺ لقد نظر الله إلى مسجدي يوم الجمعة، فلولا هؤلاء الثمانية الذين جلسوا في مسجدي لأضرمت المدينة على أهلها ناراً وحصبوا بالحجارة كقوم لوط ونزل فيهم: ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ ﴾»[4]

وقد جعلت الرافضة هذه الحادثة دليلاً على عدم عدالة الصحابة، يقول مرتضى الرضوي[5] عن هذه الحادثة: «ولا بأس أن نورد هنا ما فعله الصحابة مع رسول الله،

---

(١) الباعث الحثيث (١٩٢).

(٢) دحية بن خليفة بن فروة الكلبي الخزرجي، صحابي مشهور، أول مشاهده الخندق، وقيل أحد، وكان يضرب به المثل في حسن الصورة، عاش إلى خلافة معاوية. انظر: الاستيعاب (١/ ٤٦١)، والإصابة (٢/ ٣٢١).

(٣) صهيب بن سنان بن مالك، أبويحيى النمري الرومي، صحابي مشهور، مات صهيب سنة ٣٨هـ. انظر: الاستيعاب (٢/ ٧٢٦)، والإصابة (٣/ ٣٦٤).

(٤) البرهان (٤/ ٢٤١).

(٥) مرتضى الرضوي معاصر، قال عن نفسه في كتابه «مع رجال الفكر» «إني مرتضى الرضوي ابن العالم الورع التقي آية الله الحاج السيد محمد الرضوي الكشميري سيد العلماء العاملين... ولدت في النجف الأشرف ليلة الجمعة ٢٨ جمادى الآخرة عام ١٣٤٨هجرية».

وانفضاضهم من حوله إلى التجارة واللهو، وتفضيل ذلك على الصلاة وتركهم إياه قائماً وحده يصلي يوم الجمعة وذلك بعد أن أمرهم الله سبحانه بأن يسعوا إلى الصلاة، ويتركوا البيع؛ لأن ذلك خير لهم ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ فخالفوا أمر الله، وانصرفوا إلى تجارتهم»[1]

وذهب بعضهم إلى أن هذه الحادثة دليل على إمكانية ردة الصحابة بعد موت رسول الله ﷺ ومخالفته بعد وفاته يقول ابن طاوس:«وأما مخالفة أصحابه له، في الرخاء والأمن فقد تضمن كتابهم ذلك، فقال: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ۚ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ۚ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿١١﴾﴾ فكان كما روي إذا سمعوا بوصول تجارة تركوا الصلاة معه، والحياء منه، ولم يلتفتوا إلى حرمة ربهم ولا حرمة نبيهم ولا صلاتهم معه، وباعوا ذلك كله بمشاهدة تجارة أو طمع في مكسب منها فكيف يستبعد من هؤلاء أن يخالفوه بعد وفاته في طلب الملك والخلافة والجاه والمال، وقد انقطعت مشاهدته لهم وحياؤهم منه، إن استبعاد مخالفتهم له من عجائب الأمور وطرائف الدهور»[2]

الرد

أصل حادثة انصراف بعض الصحابة عن سماع الخطبة ثابتة عند أهل السنة والجماعة، لكن الرافضة كعادتهم في الكذب والافتراء يزيدون ويفترون وقد جاء في الصحيحين –واللفظ لمسلم– عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «بينا النبي ﷺ قائم يوم الجمعة، إذ قدمت عير إلى المدينة فابتدرها أصحاب رسول الله ﷺ حتى لم يبق معه إلا اثنا عشر رجلاً فيهم أبو بكر وعمر، قال: ونزلت هذه الآية: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا﴾»[3] وهذه الحادثة تدل

---

(١) آراء علماء المسلمين في التقية والصحابة (ص ١٤٥).

(٢) الطرائف لابن طاوس (٣٨٤).

(٣) صحيح البخاري ح: (٩٣٦) صحيح مسلم ح: (٨٦٣).

على فضيلة أبي بكر وعمر وهي حجة على الرافضة أما اللفظ الذي استدلوا به فلم يرد في كتب أهل السنة ولقد بين العلماء أن الصحابة الذين انفضوا كان ذلك منهم عقب الصلاة إذ كانت الخطبة وقتها بعد الصلاة[1] فقد روى أبو داود بسند رجاله ثقات إلى مقاتل بن حيان [2] «أن خطبة النبي ﷺ التي انفضوا عنها إنما كانت بعد صلاة الجمعة»[3] قال النووي: «ذكر أبو داود في مراسيله أن خطبة النبي ﷺ هذه التي انفضوا عنها إنما كانت بعد صلاة الجمعة، وظنوا أنه لا شيء عليهم في الانفضاض عن الخطبة، وأنه قبل هذه القضية إنما كان يصلي قبل الخطبة، قال القاضي: هذا أشبه بحال الصحابة والمظنون بهم أنهم ما كانوا يدعون الصلاة مع النبي ﷺ ولكنهم ظنوا جواز الانصراف بعد انقضاء الصلاة»[4]

وأهل السنة والجماعة لم يقولوا بعصمة الصحابة فإنهم قد يقعون في بعض الأخطاء فينبههم الله ورسوله فيتوبون إلى الله، وقد أخبر الله برضاه عنهم وبقبول توبتهم، يقول سبحانه: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[5] ويقول سبحانه: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾[6]

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٣٦٧) وفتح الباري لابن حجر (٢/ ٤٢٥) وشرح النووي على مسلم (٦/ ١٥١).

(٢) مقاتل بن حيان النبطي-أبو بسطام البلخي الخزاز-صدوق فاضل أخطأ الأزدي في زعمه أن وكيعاً كذبه، وإنما كذب الخراساني، انظر: التقريب (٦٩١٥).

(٣) المراسيل لأبي داود (ص١٠٥) حديث (٦٢).

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم (٦/ ١٥١).

(٥) الفتح آية رقم (١٨).

(٦) سورة التوبة آية رقم (١١٧).

٣- تثاقل بعض الصحابة عن الجهاد في سبيل الله:

تدعي الرافضة أن الصحابة رضي الله عنهم تثاقلوا عن الجهاد في سبيل الله وركنوا للحياة الدنيا فهددهم الله باستبدالهم بقوم غيرهم، يقول المفيد قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمۡ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلۡتُمۡ إِلَى ٱلۡأَرۡضِۚ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ٣٨ ﴾[1] «نزلت في غزوة تبوك بإجماع الأمة [2]»ويقول الرافضي سعيد أيوب: «ولقد هدد القرآن الكريم الصحابة الذين تثاقلوا عن الجهاد وقتئذ بالعذاب الأليم إذا لم ينفروا إلى الله» [3] ويشاركه في هذا الرأي التيجاني الرافضي حيث يقول عن هذه الآية: «وهي صريحة أيضاً في أن الصحابة تتثاقل عن الجهاد واختاروا الركون إلى الحياة الدنيا رغم علمهم أنها متاع قليل، حتى استوجبوا توبيخ الله سبحانه وتهديده إياهم بالعذاب الأليم واستبدال غيرهم من المؤمنين الصادقين بهم وقد جاء هذا التهديد باستبدال غيرهم، في العديد من الآيات مما يدل دلالة واضحة على أنهم تثاقلوا عن الجهاد في مرات عديدة»[4]

الرد

أمر النبي عليه الصلاة والسلام أصحابه بغزو الروم والتوجه إلى تبوك وكان ذلك في زمن عسرة وفاقة من أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام مع شدة الحر وبعد السفر فشق ذلك على بعضهم فنزلت الآيات في الترغيب في الجهاد في سبيل الله والتحذير من التثاقل عنه

---

(١) سورة التوبة آية رقم (٣٨).

(٢) الإفصاح (١١٢).

(٣) معالم الفتن (ص ٧٦).

(٤) ثم اهتديت (١١٥).

فاستجاب أصحاب النبي عليه السلام لأمر ربهم، يقول الطبري في تفسير هذه الآية: «وهذه الآية حث من الله جل ثناؤه المؤمنين به من أصحاب رسوله على غزو الروم» [1] ويقول ابن كثير في تفسير الآية: «هذا شروع في عتاب من تخلف عن رسول الله في غزوة تبوك» [2] والعتاب عرفه أهل اللغة بأنه: «مخاطبة الإدلال وكلام المدلين أخلاءهم طالبين حسن مراجعتهم»[3] ولهذا عاتب الله رسوله وخليله في أكثر من آية كما في قوله تعالى: ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ ۝٢ ﴾[4] وقد كان النبي ﷺ يكرم ابن أم مكتوم ويقول له إذا رآه: «مرحباً بمن عاتبني فيه ربي»[5] فدل على أن العتاب من الله لا يوجب انتقاص المعاتب.

ولقد صح أنه لم يتخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك من غير أهل الأعذار إلا ثلاثة نفر، كما دل على ذلك حديث كعب بن مالك[6] المشهور في الصحيحين[7] ومع هذا فقد تاب تاب الله عليهم وأنزل في شأنهم قرآنا يتلى إلى يوم القيامة، كما بينت الآيات أن الله تاب على الجميع فقال سبحانه: ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلۡعُسۡرَةِ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّهُۥ بِهِمۡ

---

(١) تفسير الطبري (٦/ ٣٧٢).

(٢) تفسير ابن كثير (٢/ ٣٥٧).

(٣) لسان العرب لابن منظور (١/ ٥٧٧).

(٤) عبس آية رقم (١-٢).

(٥) أورده البغوي في تفسيره (٤/ ٤٤٦) والقرطبي في تفسيره (١٩/ ٢٠٣).

(٦) كعب بن مالك بن أبي كعب الأنصاري السلمي المدني، صحابي مشهور، وهو أحد الثلاثة الذين خلّفوا، مات في خلافة علي. انظر: الاستيعاب (٣/ ١٣٢٣)، والإصابة (٥/ ٤٥٦).

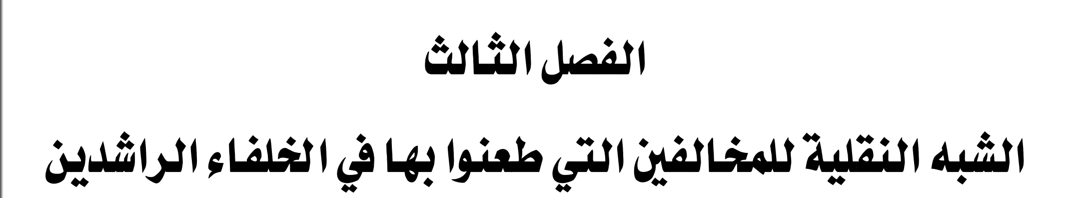
(٧) صحيح البخاري ح: (٤١١٨) ومسلم ح: (٢٧٦٩).

رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾ [1] فتضمنت هذه الآيات إخبار الله تعالى عن توبته عن رسوله وعن المهاجرين والأنصار الذين اتبعوه وساروا معه في غزوة تبوك والتي سميت العسرة لما أصابهم فيها من الجهد والبلاء حتى إن النفر منهم كانوا يتناولون التمرة بينهم يمصها هذا ثم يشرب عليها ثم يمصها هذا ثم يشرب عليها[2] كما أن الآيات تضمنت توبة الله على الثلاثة الذين تخلفوا عن المعركة بعد هجر النبي ﷺ لهم وندمهم ندماً عظيماً حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت فهل بعد هذه التوبة من الله عذر لأحد في النيل من أصحاب رسول الله ﷺ بعد مغفرة الله وتزكية الرسول لهم.

---

(١) سورة التوبة آيتان (١١٧-١١٨).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٦/ ٥٠٢) وتفسير البغوي (٢/ ٣٣٣).



الفصل الثالث

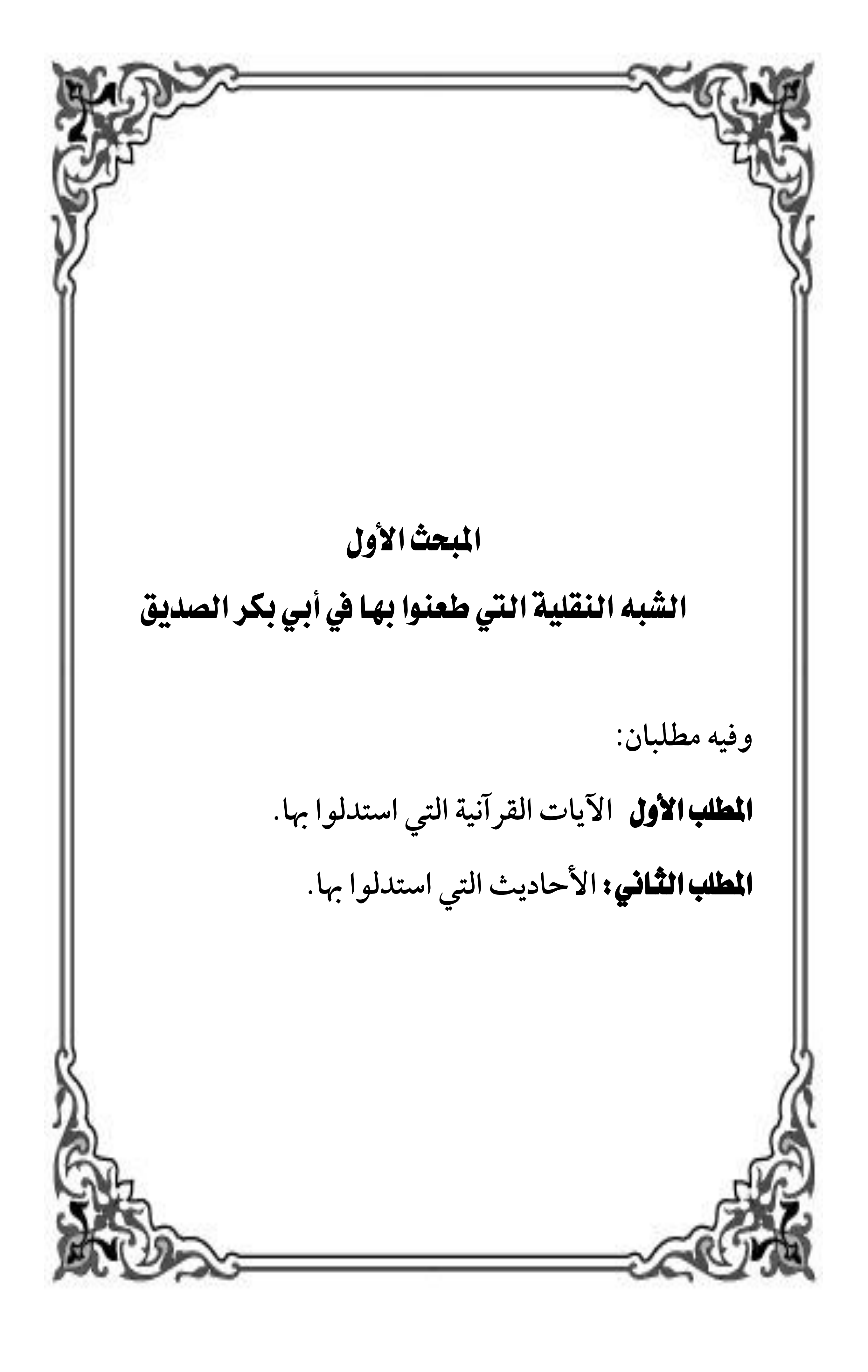
الشبه النقلية للمخالفين التي طعنوا بها في الخلفاء الراشدين

وفيه عدة مباحث

المبحث الأول: الشبه النقلية التي طعنوا بها في أبي بكر الصديق

المبحث الثاني: الشبه النقلية التي طعنوا بها في عمر بن الخطاب

المبحث الثالث: الشبه النقلية التي طعنوا بها في عثمان بن عفان



المبحث الأول

الشبه النقلية التي طعنوا بها في أبي بكر الصديق

وفيه مطلبان:

المطلب الأول الآيات القرآنية التي استدلوا بها.

المطلب الثاني: الأحاديث التي استدلوا بها.

المطلب الأول

الآيات القرآنية التي استدلوا بها

١ - قوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٤٠﴾ ﴾[١].

تدعي الرافضة أن هذه الآية تطعن في إيمان أبي بكر الصديق وأنها لا تثبت له أي فضيلة، ولقد تناقضت أقوالهم حول هذه الآية، فنجد أن بعضهم ينكر كون أبي بكر الصديق المقصود بالآية، وأنه لم يكن مع رسوله ﷺ في الغار، ويحاولون التشكيك في هذا الأمر[٢] مستشهدين بما ورد عن عائشة في البخاري -على حد زعمهم- من قولها: «ما أنزل الله فينا من شيء».

يقول البياضي: «ولم ينزل في أبي بكر شيء ؛ لما في صحيح البخاري أن عائشة قالت: «ما أنزل الله فينا شيئاً، إلا أنه أنزل عذري» ولو نزل في أبيها شيء لعلمته مع حرصها على علوه ... وقصة الغار مظنونة الدلالة لعدم تصريحها باسم أبي بكر»[٣]

بينما نجد آخرين منهم يؤكدون أن المقصود بها أبو بكر الصديق، فهذا ابن أبي الحديد

---

(١) سورة التوبة آية رقم (٤٠).

(٢) نشرت مجلة المنبر عدد (١٩) سنة (١٤٢٢) بحثاً حاولت فيه إثبات أن أبا بكر لم يكن مع رسول الله في الغار.

(٣) الصراط المستقيم (٣/ ١٣٧).

ينقل في كتابه قول علي: «وإنا لنرى أبا بكر أحق الناس بها، إنه لصاحب الغار»[(١)] ويقول الطوسي في تفسير الآية: «وهو أبو بكر في وقت كونهما في الغار»[(٢)].

ويقول الكاشاني: «إذ يقول لصاحبه وهو أبو بكر»[(٣)]

كما أن تناقض كتبهم يستمر حول هذه الآية، فنجد أن بعضها يدعي بأن الله هو الذي أمر رسوله ﷺ باصطحاب أبي بكر امتحاناً له واختباراً.[(٤)] ونجد أخرى تدعي بأن رسول الله ﷺ خشي من أبي بكر أن يدل عليه الكفار فأخذه معه حذراً منه.[(٥)]

وقد أيدوا ذلك بروايات منها ما ذكره البحراني: «أن أبا بكر تلقاه، وطلب منه أن يصحبه، فرفض رسول الله، فقال له أبو بكر: فأخشى يا رسول الله أن يستحلفني المشركون على لقائي إياك ولا أجد بداً من صدقهم،فقال له: ويحك يا أبا بكر، فما صحبتي ليلة بنافعتك فقال له أبو بكر : ولكنك تستغشني أن أنذر بك المشركين فقال له : سر إذا شئت»[(٦)]

ونجد كذلك روايات أخرى تذكر أن رسول الله ﷺ لم يصطحب أبا بكر وإنما خرج رسول الله ﷺ لوحده، ثم جاء أبو بكر يسأل عنه فقال له علي: «إن نبي الله قد انطلق إلى بئر ميمون فأدركه،فلحق به ودخل معه الغار» [(٧)] واستدلوا كذلك بأن الطبري أورد ذلك في

---

(١) شرح نهج البلاغة (١/ ١٣٢).

(٢) التبيان (٥/ ٢٢٠).

(٣) تفسير الصافي (٢/ ٣٤٤).

(٤) ذكر ذلك العسكري في تفسيره (١٦٤) والمجلسي في حياة القلوب (٢/ ٣١٠).

(٥) انظر: منهاج الكرامة للحلي (ص ٩١)، والطرائف لابن طاوس (٤٠٧)، وإحقاق الحق للتستري (٢١٦).

(٦) البرهان للبحراني (٢/ ١٢٧).

(٧) الطرائف لابن طاوس (٤٠٧)، وكشف الغمة للأربلي (١/ ٨٢).

تاريخه.[1]

ويجمع الرافضة على أن الآية لم تثبت لأبي بكر منقبة واحدة، بل ذكروا أن الآية تطعن في أبي بكر.

يقول المفيد وهو يرد على أهل السنة: «فإن قالوا: أفليس قد آنس الله تعالى نبيه ﷺ بأبي بكر في خروجه إلى المدينة للهجرة وسماه صاحباً له في محكم كتابه، وثانياً لنبيه ﷺ في سفره، ومستقراً معه في الغار ... وهذه فضيلة جليلة يشهد بها القرآن، فهل تجدون من الحجة مخرجاً؟ جواب: قيل لهم: أما خروج أبي بكر مع النبي ﷺ فغير مدفوع وكونه في الغار معه غير مجحود، واستحقاق اسم الصحبة معروف، إلا أنه ليس في واحدة منها ولا في جميعها ما يظنون له من الفضل فلا تثبت له منقبة في حجة سمع ولا عقل، بل قد شهدت الآية التي تلوتموها في ذلك بزلل الرجل، ودلت على نقصه وأنبأت عن سوء أفعاله»[2]

وقد حاولوا تأويل الآية بما يقدح في أبي بكر الصديق فأوردوا بعض الشبه حول الآية ومنها:

١-إن قول الله تعالى: ﴿إِذْ يَـقُولُ لِصَـٰحِبِـهِۦ﴾ لا تدل على إيمان أبي بكر ؛ لأن الصحبة تكون من المؤمن ومن الكافر، واستدلوا بقوله تعالى حكاية عن مؤمن وكافر اصطحبا: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ﴾[3] فجعل الكافر صاحباً للمؤمن ؛ لذلك قالوا: إن لفظة الصاحب المذكورة في قوله تعالى: ﴿إِذْ يَـقُولُ لِصَـٰحِبِـهِۦ﴾ لا تزيد أبا

(١) انظر: كتاب الأربعين للماحوزي (ص ٣٢٦).

(٢) المفيد في الإفصاح (ص ١٨٧).

(٣) الكهف آية رقم (٣٧).

بكر شرفاً.[1]

٢-إن قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ﴾ يدل على نقص إيمان أبي بكر إذ أن الحزن يدل على خوره وقلة صبره، وعدم يقينه وعدم رضاه، ونهي الرسول ﷺ له يدل على قبح الفعل الذي ارتكبه[2] يقول المفيد عن أبي بكر: «وقد نطق بصفته صريح القرآن، وأنبأ بمحنة النبي ﷺ وما عالجه من تدبيره له بالتسكين والتشجيع وتلافي ما فرط منه لشدة جزعه وخوفه وقلقه»[3]

٣-قالوا: إن ظاهر قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾ يدل على عدم إيمان أبي بكر؛ لأن الله تعالى كلما ذكر إنزال السكينة على الرسول ضم إليه المؤمنين، حيث قال في سورة التوبة: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾[4] وقال في سورة الفتح« ﴿فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾[5] فتخصيص الرسول هنا بإنزال السكينة عليه يدل على أنه لم يكن معه مؤمن إذ لو كان من معه مؤمناً لقال: «فأنزل الله سكينته عليهما»[6]

---

(١) انظر: تلخيص الشافي للطوسي (٤٢٧)، والكشكول لحيدر الأملي (ص ١١٩)، وشرح الروضة للمجلسي (٤/ ٣٦٤)، والأنوار النعمانية للجزائري (١/ ٨٥).

(٢) انظر: الاختصاص للمفيد (٩٦)، وتلخيص الشافي للطوسي (٤٢٧)، والأنوار النعمانية للجزائري (١/ ٨٥).

(٣) الإفصاح للمفيد (ص ١٨٦).

(٤) التوبة آية رقم (٢٦).

(٥) سورة الفتح آية رقم (٢٦).

(٦) منهاج الكرامة للحلي (ص ٢٠٠)، تلخيص الشافي للطوسي (٤٢٧)، والكشكول لحيدر الأملي (ص

=

الرد

أرسل الله رسوله محمداً بالهدى ودين الحق، واقتضت حكمة الله عز وجل أن تكون بعثة أفضل الأنبياء في أحب البقاع إلى الله في مكة المكرمة، وبقي النبي ﷺ في مكة يدعوا إلى دين الله عز وجل إلا أن الكفار تصدوا لرسول الله ﷺ وآذوه فصبر وتحمل، وحين اشتد أذى قريش له ولأصحابه، وبدأت المؤامرات لقتل رسول الله ﷺ أذن رسول الله ﷺ لأصحابه بالهجرة إلى المدينة وخرج الصحابة الكرام، وجاء أبو بكر الصديق ﷺ يستأذن بالهجرة، فكان رسول الله ﷺ يجيبه بقوله: «**على رسلك فإني أرجو أن يؤذن لي**»[1] فبين الرسول ﷺ أنه إنما استبقاه ؛ ليكون رفيقه في هذه الرحلة العظيمة، ولما أذن الله لنبيه بالهجرة أخبر رسول الله ﷺ أبا بكر الصديق بذلك، فخرج النبي ﷺ وحيداً إلا من صاحبه لا جيش ولا عدة، وأعداؤه كثر، والتجأ النبي مع صاحبه إلى الغار، والكفار يتعقبون آثارهم والصديق ﷺ يشعر بخوف شديد على رسول الله ﷺ ثم كانت العاقبة بالنصر المؤزر لرسول الله ﷺ وصاحبه، وبالهزيمة والصغار للذين كفروا وهذه الآية تخلد هذه الرحلة العظيمة وهي بحق تعد من مناقب الصديق ﷺ، إذ قد نال شرف صحبة رسول الله ﷺ حين أخرجه قومه من مكة، وإن من العجب حقاً أن تصبح هذه المنقبة العظيمة في نظرهم مطعناً في أبي بكر الصديق ﷺ، وسنبين بإذن الله تعالى أن كل ما ذكروه حول هذه الآية باطل من وجوه عدة:

الوجه الأول: إن محاولة بعض الرافضة التشكيك في أن أبوبكر الصديق هو المقصود بقوله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾ محاولة فاشلة، يردها ما تواتر في كتب الحديث والسير والمغازي والتاريخ عن قصة هجرة الرسول ﷺ بل ما أثبتته حتى كتب الرافضة، ولعل تناقض الرافضة

---

١١٦) والتفسير الوجيز لشبر (٤١٧).

(١) أخرجه البخاري ح:(٢٢٩٧).

في هذا الأمر خير شاهد على كذب هذا الادعاء، أما استدلالهم بقول عائشة في البخاري –على حد زعمهم– «ما نزل فينا من قرآن» فهو استدلال باطل، فإن ما نسبوه لعائشة لا يصح بهذا اللفظ، ولم يذكره البخاري بهذا اللفظ، وإنما أخرج قولها وهي تروي حادثة الإفك: «والله ما كنت أظن أن الله منزل في شأني وحياً يتلى...»(١) فهل في قولها هذا ما يدل على أنه لم ينزل في أبي بكر قرآنا يتلى.

الوجه الثاني: إن دعواهم أن الرسول ﷺ إنما اصطحب أبا بكر الصديق حذراً منه حتى لا يدل عليه الكفار دعوى باطلة، يدل على بطلانها ما سبق من بيان تناقض الرافضة في سبب اصطحاب رسول الله ﷺ لأبي بكر، ثم إن هذه الدعوى تدل على أن «قائلها من أجهل الناس ؛ لأن أمر خروج رسول الله من مكة معروف لأهل مكة، فقد أرسلوا من يطلبهما، وبذلوا الدية لمن يأتي برسول الله، وبذلوا الدية لمن يأتي بأبي بكر، وهذا يدل على علم الكفار بأن أبا بكر كان موالياً لرسول الله ﷺ، وكان عدواً لهم في الباطن ؛ إذ لو كان معهم في الباطن لما فعلوا ذلك، أضف إلى هذا أن وقت خروج النبي ﷺ كان ليلاً، وقد خرج بين أعدائه المحاصرين لبيته دون أن يشعروا به ؛ لأن الله قد طمس أبصارهم، فلو كان أبو بكر عدواً لرسول الله لكفى الله رسوله إياه، كما كفاه باقي المشركين»(٢)

ثم إن النبي ﷺ قد أخبر أبا بكر بأنه سيهاجر كما ثبت في قصة الهجرة، فلو كان الرسول يخاف من أبي بكر فلماذا لم يأذن له بالهجرة، ولماذا يخبره بأنه سيهاجر عندما يؤذن له، بل إن كتب الرافضة نفسها تذكر أن الصديق أعد راحلتين قبل الهجرة، بأربعة أشهر له ولرسول الله

---

(١) صحيح البخاري حديث رقم (٤٧٥٠).

(٢) منهاج السنة (٨/ ١٣٦).

ﷺ[1] ثم إن النبي ﷺ وصاحبه بقيا في الغار ثلاثة أيام وكان ابن أبي بكر يأتيهم بالأخبار[2] وهذا مذكور في كتبهم[3] فلماذا لم يطلب أبو بكر من ابنه أن يدل الكفار على مكان رسول الله ﷺ

أضف إلى هذا «أن المشركين كانوا يطلبون رسول الله ﷺ وصاحبه ووصلوا إلى مكان اختفائهما، ووقفوا على باب الغار، حتى إن أحدهم لو نظر إلى موضع قدميه لرأى النبي وصاحبه، فلو أن أبا بكر كان معهم مباطناً لهم لدلهم على مكان النبي ﷺ خاصة وهو وحده، وليس معه أحد يحميه منه ومن العدو، وحيث إنه لم يفعل دل على انتفاء ما ادعوه»[4]

الوجه الثالث: إن قولهم إن قول الله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ﴾ لا يدل على إيمان أبي بكر ؛ لأن الصحبة تكون من المؤمن ومن الكافر، فهذا قول باطل لأمور منها:

١-أن الصحبة هنا أضيفت إلى رسول الله ﷺ و«إذا أضيفت الصحبة إلى رسول الله ﷺ فإنها تتضمن صحبة موالاة له، وذلك لا يكون إلا بالإيمان به، فلا يطلق لفظ (صاحبه) على من صحبه وهو كافر به»[5] وإضافة الصحبة إليه ﷺ تشريف للمضاف ؛ لكونه اختير لصحبة هذا النبي الكريم، فلا تليق هذه الصحبة بفاسق ولا منافق.[6]

٢-أن لفظ صاحب في قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾ «لا يختص بمصاحبته في

---

(١) انظر أعلام الورى للطبرسي (٧٣)، والبرهان للبحراني (٢/ ٧٥).

(٢) صحيح البخاري ح: (٣٩٠٥).

(٣) أعلام الورى للطبرسي (ص ٧٣).

(٤) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٨/ ٤٤٨).

(٥) منهاج السنة (٨/ ٤٤١).

(٦) انظر: الأجوبة العراقية للألوسي (١٨٢).

الغار بل هو صاحبه المطلق الذي كمل في المحبة كمالاً لا يشركه فيه غيره»[1] وقد بين الرسول ﷺ هذا في مواضع عدة منها حين قال لأصحابه: «إن الله بعثني إليكم فقلتم كذبت وقال أبوبكر: صدق، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركوا لي صاحبي -مرتين»[2]

٣-قول الله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ إخبار منه بأنه سبحانه مع رسول الله ومع صاحبه، وهذه المعية تتضمن النصر والتأييد والله إنما ينصره على عدوه، وكل كافر عدوه، فيمتنع أن يكون الله مؤيداً له ولعدوه معاً، فعلم أن لفظ (صاحبه) تتضمن صحبة ولاية ومحبة وتستلزم الإيمان له وبه[3].

الوجه الرابع: أن دعواهم بأن قول الله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ﴾ يدل على نقص إيمان أبي بكر إذ أن الحزن يدل على خوره وقلة صبره وعدم يقينه دعوى باطلة فإن حزن أبي بكر لم يكن على نفسه، بل كان خائفاً على رسول الله ﷺ، لهذا لما كان معه في سفر الهجرة كان يمشي أمامه تارة ووراءه تارة، فسأله النبي ﷺ عن ذلك فقال: «يا رسول الله أذكر الطلب فأمشي خلفك ثم أذكر الرصد فأمشي بين يديك»[4]

الوجه الخامس: أما قولهم: بأن ظاهر قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾ يدل على عدم إيمان أبي بكر ؛ لأن الله ذكر إنزال السكينة على الرسول ولم يذكر أبا بكر فيرد عليهم بما يلي:

---

(١) منهاج السنة النبوية (٨/ ٤١٦).

(٢) صحيح البخاري ح: (٤٣٦٤).

(٣) انظر: منهاج السنة (٨/ ٤٧١).

(٤) رواه الحاكم في المستدرك (٣/ ٦) وقال: «صحيح الإسناد على شرط الشيخين لولا إرسال فيه ولم يخرجاه» وقال الذهبي: »صحيح مرسل».

لقد اختلف العلماء في عود الضمير في (عليه) في قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ﴾ فذهب فريق منهم إلى أنه يعود على أبي بكر ؛ لأنه أقرب مذكور، ولحاجته إلى السكينة؛ لأنه كان خائفاً على رسول الله أن يصيبه المشركون بسوء فأنزلها الله عليه كما أنزلها على المؤمنين الذين بايعوا تحت الشجرة تسكيناً لجأشه، وتأميناً لروعه، أما الرسول ﷺ فقد «كان مستغنياً عنها في هذه الحال لكمال طمأنينته، بخلاف إنزالها يوم حنين، فإنه كان محتاجاً إليها ؛ لانهزام جمهور أصحابه، وإقبال العدو نحوه»[1] وهذا القول مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره[2] وذهب فريق من العلماء إلى أن الضمير في (عليه) يعود على رسول الله كما عاد إليه الضمير في قوله ﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمۡ تَرَوۡهَا﴾؛ ولأن سياق الكلام كان في ذكره وإنما ذكر صاحبه ضمناً وتبعاً، وردوا على استدلال الفريق الأول بأن النبي كان مستغنياً عن السكينة وأنه لم تزل معه سكينة، بأن هذا لا ينافي تجدد سكينة خاصة بتلك الحال حتى لا يحصل له سبب من أسباب الخوف واستدلوا على مذهبهم باتفاق الضمائر في (عليه) و (أيده) ورد عليهم الفريق الأول بأنه لا محذور في رجوع الضمير على أبي بكر والثاني على الرسول ؛ لأن هذا ورد كثيراً في القرآن، وفي كلام العرب، وعلى كلا المرجعين للضمير، فالصديق رضي الله عنه داخل إما صراحة وإما ضمناً فيه، فعندما قال الرسول ﷺ للصديق ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ وقال له: «**ما ظنك باثنين الله ثالثهما**»[3] والنبي هو المتبوع المطاع، وأبو بكر تابع مطيع وهو صاحبه، والله معهما، فإذا حصل للمتبوع في هذه الحال سكينة وتأييد كان ذلك للتابع أيضاً بحكم الحال، فإنه صاحب تابع لازم، ولم يحتج أن يذكر هنا أبو بكر لكمال الملازمة والصحبة

---

(١) منهاج السنة (٨/ ٤٩٠).

(٢) انظر: تاريخ دمشق (٩/ ٧٩)، والدر المنثور للسيوطي (٣/ ٢٤٠).

(٣) أخرجه البخاري ح: (٣٤٥٣)، ومسلم ح:(٢٣٨١).

التي توجب مشاركة النبي ﷺ في التأييد، وأبو بكر لما وصفه الله بالصحبة المطلقة الكاملة التي لا يفارق الصاحب في أشد الأحوال صاحبه بسببها –وهو حال شدة الخوف- كان هذا دليلاً بطريق الفحوى على أنه صاحبه وقت النصر والتأييد، فإن من كان صاحبه في حال الخوف الشديد؛فلأن يكون صاحبه في حال حصول النصر والتأييد أولى وأحرى، فلم يحتج أن يذكر صحبته له في هذه الحالة لدلالة الكلام والحال عليها[1]

٢- قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾

يدعي الرافضة أن هذه الآية نزلت في أبي بكر الصديق وأنه القائل لن نغلب اليوم من قلة.

قال المفيد: وأعجب أبا بكر الكثرة يومئذ، فقال: لن نغلب اليوم من قلة، وكان الأمر في الظاهر بخلاف ما ظنوا وعانهم أبو بكر بعجبه بهم، فلما التقوا مع المشركين لم يلبثوا حتى انهزموا، وانهزم معهم، ولم يبق مع النبي ﷺ إلا عشرة أنفس، تسعة من بني هاشم خاصة، وعاشرهم أيمن ابن أم أيمن وفي ذلك أنزل الله تعالى، وفي إعجاب أبي بكر بالكثرة : ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾[2] وقال الكاشاني: «قال رجل من المسلمين: لن نغلب اليوم من قلة، فساءت مقالته رسول الله ﷺ وقيل كان قائلها أبو بكر». [3] ويقول الحلي: «وفي غزاة حنين خرج رسول الله ﷺ متوجها في عشرة آلاف من المسلمين، فعانهم أبو بكر، وقال:

(١) انظر:منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٨/ ٤٩٠).

(٢) الإرشاد للمفيد (١٢٦).

(٣) تفسير الصافي (١/ ٦٩٠).

لن نغلب اليوم من قلة فانهزموا»[1]

الرد

إن دعوى الرافضة أن أبا بكر عان المسلمين يوم حنين وتسبب في هزيمتهم لم ترد في كتب أهل السنة، وإنما ذكر المفسرون أن رجلاً من المسلمين قال: لن نغلب اليوم من قلة؛ لأنه أعجب بكثرة المسلمين، حيث إنهم كانوا اثني عشر ألفاً ولعله سمع قول رسول الله ﷺ في الحديث: «ولن تغلب اثنا عشر ألفاً من قلة»[2] فقال تلك العبارة، ولم ينقل أحد من المفسرين أن قائلها أبو بكر الصديق، وإنما قالوا رجل من المسلمين، ولو كان أب و بكر لذكر ذلك لشهرته.[3] أما استشهادهم بما أورده الواقدي في المغازي من أن القائل أبو بكر، فإن هذه الرواية ضعيفة ويكفي في ضعفها تفرد الواقدي بها وهو «متروك لا يعول على حديثه» [4] يقول الحافظ ابن حجر: «وأما قوله: وقيل: قالها أبو بكر..» فلم أقف عليه.[5]

---

(١) منهاج الكرامة للحلي (١٨٦).

(٢) أخرجه أحمد في المسند ح:(٢٦٨٢)، وأبو داود ح:(٢٦١١) والترمذي ح:(١٥٥٥) وسنن ابن ماجه ح: (٢٨٢٧). وصححه الألباني. صحيح أبي داود (٢٢٧٥).

(٣) انظر: جامع البيان للطبري (١٠/ ١٠٠) وتفسير ابن كثير (٢/ ٣٤٣).

(٤) ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٦٦٢).

(٥) الكافي الشافي لابن حجر (ص ٧٤).

المطلب الثاني

الأحاديث التي استدلوا بها للطعن في أبي بكر الصديق

١ - حادثة جيش أسامة[1]:

يدعي الرافضة أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما تخلفا عن جيش أسامة ويعدون ذلك علامة على وقوعهما في الكفر لتعمدهما عصيان رسول الله ﷺ.

يقول أحمد بن علي الكوفي[2] وهو يعدد بدع أبي بكر –على حد زعمه- «ومن بدعه العظيمة الموجبة للكفر من غير تأويل تخلفه عن جيش أسامة، والرسول ﷺ لعن المتخلف عن جيش أسامة»[3]

كما ادعوا أن الصحابة عارضوا بشدة تأمير أسامة بن زيد وكان أول المعارضين أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، وأن الرسول غضب منهما، وأنه طلب من الصحابة بإلحاح الخروج مع أسامة، وطلب ألا يتخلف منهم أحد، ولعن من تخلف عنه بقوله: «لعن الله من تخلف عن جيش أسامة» ومع ذلك تخلف أبو بكر وعمر عن الجيش [4]

أما سبب حرص النبي ﷺ على إنفاذ جيش أسامة فهو على حد زعمهم «تحققه من دنو

---

(١) أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي الأمير، أبومحمد وأبوزيد صحابي مشهور، مات سنة ٥٤هـ. انظر: الاستيعاب (١/ ٧٥)، والإصابة (١/ ٢٠٢).

(٢) علي بن أحمد العلوي الكوفي أبوالقاسم من غلاة ا لشيعة صنف كتبا في «الفقه» و«الأوصياء»، توفي سنة ٣٥٢هـ. الأعلام (٤/ ٢٥٣).

(٣) الاستغاثة (٢٠).

(٤) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (١/ ٤١)، والكشكول لحيدر الآملي (ص ١٢٠). وإحقاق الحق للتستري (٢١٩) وعقائد الإمامة للزنجاني (٣/ ١٦).

أجله وخوفه من توثب المنافقين على أمر الخلافة»[1] لذلك أمر بإنفاذ جيش أسامة «حتى لا يبقى في المدينة عند وفاته من يختلف في الرئاسة، ويطمع بالتقدم على الناس بالإمارة، ويستتب الأمر لمن استخلفه من بعده ولا ينازعه في حقه منازع»[2]

يقول الشيرازي معللاً فعل الرسول ﷺ «إنما أراد بما صنع من ذلك أن تخلو المدينة منهم ولا يبقى بها أحد من المنافقين فجمع جميع الطلقاء والمنافقين والمؤلفة ومن والاهم على هذا الأمر، فكانوا ألف رجل، فعقد لأسامة بن زيد مولاه الراية وأقره على أكثر المهاجرين والأنصار، وندبه إلى الخروج بهم إلى الوجه الذي قتل أبوه فيه من بلاد الروم لكيلا يبقى في المدينة بعد وفاته من يطمع في الإمارة، فيتم الأمر لأمير المؤمنين عليه السلام فلا ينازعه هناك منازع»[3]

وتذكر كتبهم أن الصحابة أتوا إلى أسامة بعد أن أمره رسول الله بالمسير، فقالوا له: «أين تذهب وتخلي المدينة ونحن أحوج من كل أحد إلى المقام بها ؟ فقال أسامة: وما ذاك؟ قالوا: لأن رسول الله قد نزل به الموت، والله لئن خلينا المدينة ليلين الأمر علي بن أبي طالب، وما وجه بنا محمد إلى هذا الوجه البعيد إلا ليخلي المدينة لعلي بن أبي طالب، ويستتم الأمر له، ويفسد علينا جميع ما أبرمناه، قال: فرجع القوم إلى المنزل الأول فأقاموا به وبعثوا رسولاً ليتعرف لهم الخبر، وعلة رسول الله ﷺ»[4].

---

(١) علم اليقين للكاشاني (٢/ ٦٦٠).

(٢) تلخيص الشافي للطوسي (٤٢١).

(٣) الدرجات الرفيعة للشيرازي (ص ٣٠٤).

(٤) علم اليقين للكاشاني (٢/ ٦٦٣).

ويزعمون أن أسامة تثاقل ولم يرتحل بجيشه بسبب تواطئه مع أبي بكر وعمر [1] وأن أسامة بقي مرابطاً خارج المدينة ولم يرجع إلا بعد أن تغلب أبو بكر على الخلافة وكتب إليه بالرجوع[2] فلما رجع قال لأبي بكر وعمر لما دعواه للبيعة قد كنت أميراً عليكما بالأمس فمن أمركما علي اليوم[3]

الـرد

إن المتأمل لحادثة جيش أسامة بن زيد رضي الله عنهما وما صح فيها من روايات لا يجد فيها ولله الحمد مطعناً واحداً على صحابة رسول الله ﷺ فضلاً عن أفاضلهم كأبي بكر وعمر رضي الله عنهم، بل إن القصة تدل على مدى حب صحابة رسول الله ﷺ لنبيهم وخوفهم عليه، أما ما ذكره المخالفون من شبه حول هذه القصة فسنبين بإذن الله بطلان هذه الشبة:

الشبة الأولى: زعمهم بأن الصحابة عارضوا الرسول ﷺ في تأمير أسامة معارضة شديدة وأن أول المعارضين أبو بكر وعمر، وأنهما أغضبا رسول الله، فهذه شبهة باطلة تخالف الروايات الصحيحة فإن الثابت في هذه الحادثة أن الرسول ﷺ أمر أصحابه بالمسير إلى تخوم البلقاء[4] من الشام، والإغارة على أهل مؤتة، حيث قتل أمراء الرسول ﷺ على غزوة مؤتة المعروفة، فلما تجهز الصحابة لما أمرهم به رسول الله ﷺ جعل الرسول ﷺ أسامة بن زيد أميراً عليهم، وقال له: «سر إلى موضع مقتل أبيك، فأوطئهم الخيل وأغر صباحاً على أُبنى[5] وحرق عليهم وأسرع المسير تسبق الخبر، فإن ظفرك الله بهم، فأقل اللبث فيهم» فتكلم في تأمير أسامة

---

(١) الإرشاد للمفيد (١٦٧)، ومنار الهدى للبحراني (٥٦٦)، وحق اليقين لشبر (١/ ٢١٤).

(٢) الدرجات الرفيعة للشيرازي (٤٤٢).

(٣) الصراط المستقيم للبياضي (٢/ ٢٩٨).

(٤) البلقاء: كورة من أعمال دمشق بين الشام ووادي القرى. معجم البلدان (١/ ٤٨٩).

(٥) أُبنى: موضع بالشام من جهة البلقاء، معجم البلدان للحموي (١/ ٧٩).

قوم منهم عياش بن أبي ربيعة المخزومي، فرد عليه عمر وأخبر النبي ﷺ[1] فخطب وقال: «إن تطعنوا في إمارته، فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه من قبل، و أيم الله إن كان خليقاً للإمارة وإن كان من أحب الناس إلي، وإن هذا لمن أحب الناس إلي بعده»[2] فأين الدليل على أن أبا بكر وعمر كانا هما المنكرين، وعمر ﷺ هو الذي سارع بنقل هذ الكلام إلى رسول الله ﷺ، والذي حصل أن أفراداً من الصحابة رضي الله عنهم خافوا على أسامة بن زيد أن يضعف عن الإمارة لصغر سنه، واجتهدوا في هذا فأنكر عليهم عمر ﷺ وأخبر رسول الله ﷺ والذي بين لهم أن أسامة جدير بهذه الإمارة، فأي لوم على الصحابة رضي الله عنهم بقول أفراد منهم أنكره بعضهم ثم نهاهم عنه الرسول فانتهوا.

الشبهة الثانية: زعمهم بأن الصحابة رضي الله عنهم تثاقلوا في الخروج ولم يسرعوا في تنفيذ أمر رسول الله ﷺ.

وهذه الشبهة باطلة ولا تصح نسبتها إلى صحابة رسول الله ﷺ والذي ما عرف عنهم إلا المبادرة والمسارعة في تنفيذ أوامر رسول الله ﷺ وصحابة رسول الله ﷺ لم يتثاقلوا بعد أمر رسول الله ﷺ لهم بالخروج مع أسامة بل بادروا بالاستعداد للخروج للقتال، وإعداد العدة لذلك، فقد نقل ابن هشام عن ابن إسحاق قال: «بعث رسول الله ﷺ أسامة بن زيد بن حارثة إلى الشام وأمره أن يوطئ تخوم البلقاء والداروم[3] من أرض فلسطين، فتجهز الناس، وأوعب مع أسامة المهاجرون الأولون»[4]، ولما تجهز الصحابة رضي الله عنهم وعسكروا

---

(١) انظر: تاريخ الطبري (٣/ ١٨٤)، وفتح الباري لابن حجر (٨/ ١٥٢).

(٢) رواه البخاري ح: (٤٤٦٩) ومسلم ح:(٢٤٢٦).

(٣) الداروم: قلعة بعد غزة للقاصد إلى مصر بينها وبين البحر مقدار فرسخ. معجم البلدان (٢/ ٤٢٤)

(٤) راجع: السيرة النبوية لابن هشام (٢/ ٦٥٠)

بالجرف استعداداً للانطلاق وهم مع ذلك يسمعون عن شدة المرض برسول الله ﷺ إلا أنهم أنهوا استعدادهم في اليوم الذي مات فيه رسول الله ﷺ وكانت المدة التي تجهز فيها الجيش مدة مرض رسول الله ﷺ وهي اثنا عشر يوماً إذ أن الرسول ﷺ أمر أسامة بالخروج قبل مرضه بيوم واحد، وهذه الأيام القليلة تعتبر فترة قصيرة لتجهيز جيش قوامه ثلاثة آلاف مقاتل أو يزيد بكل ما يحتاجه من مؤونة وعتاد على ماهم فيه من فقر وحاجة، ولما تجهز الناس أقبل أسامة على رسول الله ﷺ فقال له عليه الصلاة والسلام: اغد على بركة الله فذهب إلى معسكره وصاح في أصحابه يطلب منهم اللحوق بالعسكر، فبينما هو يريد أن يركب من الجرف أتاه رسول أمه –أم أيمن– وأخبره أن رسول الله ﷺ يموت، فأقبل إلى المدينة ومعه عمر وأبو عبيدة، فانتهوا إلى رسول الله ﷺ وهو يموت.[1]

أما الحديث الذي نسبوه إلى رسول الله ﷺ: «لعن الله من تخلف عن جيش أسامة» فهو «كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالنقل، فإن النبي ﷺ لم يقل «لعن الله من تخلف عنه » ولا نقل هذا بإسناد ثابت بل ليس له إسناد في كتب أهل الحديث أصلاً»[2]

الشبهة الثالثة: زعمهم بأن النبي ﷺ إنما أراد بإخراج كبار الصحابة أن لا يبقى في المدينة من ينازع علياً الخلافة، وهذا زعم باطل لا حقيقة له فإن النبي ﷺ «لو أراد تولية علي لكان هؤلاء أعجز عن أن يدفعوا أمر رسول الله ﷺ، ولكان جمهور المسلمين أطوع لله ورسوله من أن يدعوا هؤلاء يخالفون أمره، لا سيما وقد قاتل ثلث المسلمين أو أكثر مع علي ضد معاوية، وهم لا يعلمون أن معه نصاً، فلو كان معه نص من رسول الله ﷺ لقاتل معه جمهور المسلمين ثم أين سند هذه الرواية وكيف عرفوا بقصد الرسول ﷺ وغايته وهذا مما يوضح بطلان هذه

(١) منهاج السنة (٦/ ٣١٨).

(٢) المصدر نفسه (٨/ ٢٩٣).

الشبهة.

الشبهة الرابعة: زعمهم بأن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا من الرافضين لهذا الخروج وأنهما أصرا على عدم الخروج حتى بعد وفاة رسول الله ﷺ وهذه شبهة باطلة إذ أن أبا بكر ﷺ لم يكن في جيش أسامة أصلاً، ويدل على ذلك أمر رسول الله ﷺ له بالصلاة بالناس، يقول الحافظ ابن كثير : «ومن قال إن أبا بكر كان فيهم فقد غلط، فإن رسول الله ﷺ اشتد به المرض وجيش أسامة مخيم بالجرف، وقد أمر النبي ﷺ أبا بكر أن يصلي بالناس كما سيأتي، فكيف يكون في الجيش وهو إمام المسلمين بإذن الرسول من رب العالمين، ولو فرض أنه كان قد انتدب معهم فقد استثناه الشارع من بينهم بالنص عليه للإمامة في الصلاة التي هي أكبر أركان الإسلام»[1].

ومما يدل كذلك على أن أبا بكر لم يكن في الجيش عدم ذكر المؤرخين له فهذا الواقدي [2] يقول في معرض حديثه عن غزوة أسامة: «فلم يبق أحد من المهاجرين الأولين إلا انتدب في تلك الغزوة، عمر بن الخطاب وأبو عبيدة ..»[3] فلم يذكر بينهم أبا بكر، وكذلك الطبري حيث قال: «ضرب رسول الله ﷺ قبل وفاته بعثاً على أهل المدينة ومن حولهم، وفيهم عمر بن الخطاب، وأمر عليهم أسامة بن زيد»[4] وقال الذهبي في ترجمة أسامة: «استعمله النبي ﷺ على جيش لغزو الشام، وفي الجيش عمر والكبار»[5] فلم يذكر هؤلاء المؤرخون أبا بكر وإنما عد أبا

---

(١) السيرة النبوية لابن كثير (٤/ ٤٤١).

(٢) محمد بن عمر بن واقد الواقدي الأسلمي، المدني، القاص، نزيل بغداد، متروك مع سعة علمه، مات سنة ٢٠٧هـ. من مصنفاته «المغازي» وغيرها. انظر: التقريب (٦٢١٥)، وميزان الاعتدال (٣/ ٦٦٢).

(٣) المغازي (٣/ ١١١٨).

(٤) تاريخ الطبري (٣/ ٢٢٦).

(٥) سير أعلام النبلاء (٢/ ٤٩٧).

بكر في جيش أسامة ابنُ سعد حيث قال: «فلم يبق أحد من المهاجرين الأولين إلا انتدب في تلك الغزوة فيهم أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وأبو عبيدة،...»[1] وإلى هذا ذهب ابن حجر في الفتح.[2]

وقد جزم شيخ الإسلام ابن تيمية بأن أبا بكر لم يكن في جيش أسامة فقال: «وأبو بكر ﷺ لم يكن في جيش أسامة باتفاق أهل العلم»[3]

وبهذا يظهر أن أبا بكر لم يكن في جيش أسامة وهو ما عليه عامة المؤرخين إلا من شذ منهم، على أنهم لم يقولوا إن أبا بكر بقي في جيش أسامة بعد أمر الرسول ﷺ له بالصلاة فهذا لم يقل به أحد من أهل العلم، لما تواتر من اشتغال أبي بكر بإمامة الناس في مرض النبي ﷺ حتى مات، وأما عمر ﷺ فكما ذكرت الروايات السابقة أنه كان في جيش أسامة وقد خرج مع الجيش وعسكر معهم ورجع إلى المدينة مع أسامة لما بلغه احتضار رسول الله ﷺ[4] ثم إن عمر ﷺ بقي مكتتبا في جيش أسامة فلما استخلف أبو بكر وأمر بمسير الجيش استأذن أبو بكر أسامة أن يأذن لعمر بالبقاء معه لحاجته إليه.

قال الواقدي: «ومشى أبو بكر ﷺ إلى أسامة في بيته، وكلمه أن يترك عمر ففعل أسامة وجعل يقول له: أذنت ونفسك طيبة ؟ فقال أسامة: نعم»[5] ويذكر الطبري أن أبا بكر قال لأسامة لما شيعه في خروجه بالجيش: «إن رأيت أن تعينني بعمر فافعل فأذن له»[6] وبهذا يتضح

---

(١) الطبقات الكبرى (٢/ ١٩٠).

(٢) فتح الباري (٨/ ١٥٢).

(٣) منهاج السنة (٦/ ٣١٩).

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد (٢/ ١٩١).

(٥) المغازي (٣/ ١١٢١).

(٦) انظر: تاريخ الطبري (٣/ ٢٢٦) والطبقات الكبرى لابن سعد (٢/ ١٩١)، والبداية والنهاية لابن كثير =

يتضح سلامة موقف صحابة رسول الله ﷺ.

٢-أخذ حق فاطمة رضي الله عنها في فدك:

يزعم الرافضة أن أبا بكر الصديق ﷺ لم يكتف بغصب الخلافة من أهل البيت بل قام بغصب مال أهل البيت أيضاً، فلم يعط فاطمة حقها في إرث أبيها.

ويقول إدريس الحسيني: «لقد خالف أبو بكر النص في أكثر من موقف: لقد عمد أبو بكر على حرمان فاطمة الزهراء إرث أبيها ظلماً وعدواناً وخلافاً للشرع»[١]

ويدعي المخالفون أن حديث «**نحن معاشر الأنبياء لا نورث** » بأنه حديث موضوع والدليل على ذلك أنه لم ينقله إلا أبو بكر وحده.

يقول الحلي: «إن فاطمة لم تقبل بحديث اخترعه أبو بكر من قوله « **ما تركناه صدقة** » ويقول في موضع آخر: «أبو بكر قد خالف كتاب الله تعالى من منع إرث رسول الله ﷺ بخبر رواه ومنع فدكاً»[٢].

وقد قالوا: إن هذا الحديث خالف نصوص القرآن، والتي بينت قسمة المواريث مثل قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ ﴾[٣] وكذلك الآيات التي دلت على توارث الأنبياء مثل قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيۡمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾[٤] وقوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي خِفۡتُ ٱلۡمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي وَكَانَتِ ٱمۡرَأَتِي عَاقِرٗا فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنۡ ءَالِ

كثير (٦/ ٣٠٩) ومنهاج السنة لابن تيمية (٥/ ٤٤٨، ٦/ ٣١٩).

(١) لقد شيعني الحسين لإدريس الحسيني (ص ٣٣١).

(٢) أنوار الملكوت للحلي ص(٢٢٨).

(٣) سورة النساء آية رقم (١١).

(٤) سورة النمل (١٦).

يَعْقُوبَ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴿٦﴾ [1][2]

أما سبب منع أبي بكر إرث فاطمة في نظرهم فهو سبب سياسي فإنه خاف أن تعطي فاطمة إرثها علياً فيتقوى به في طلب الخلافة، يقول المجلسي: «إن من المصيبة العظمى، والداهية الكبرى غصب أبي بكر وعمر فدكاً من أهل بيت الرسالة وإن القضية الهائلة أن أبا بكر وعمر لما غصبا الخلافة من أمير المؤمنين عليه السلام، وأخذا البيعة جبراً من المهاجرين والأنصار، وأحكم أمره، طمع في فدك خوفاً منه بأنها لو وقعت في أيديهم يميل الناس إليهم بالمال، ويتركون هؤلاء الظالمين فأراد إفلاسهم حتى لا يبقى لهم شيء، ولا يطمع الناس فيهم، وتبطل خلافتهم الباطلة، لأجل ذلك وضعوا تلك الرواية الخبيثة المفتراة «**نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة**»[3].

ويدعون أن فاطمة رضي الله عنها غضبت على أبي بكر وأنها أقسمت أن لا تحدثه حتى ماتت، ولم يعلم بموتها ولم يصل عليها وأنها قد أشهدت على أن أبا بكر قد آذاها، فقالت: «اللهم إني أشهدك فاشهدوا يا من حضرني أنهما قد أذياني في حياتي وعند موتي» ثم يستشهدون بحديث «**فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني**» وبحديث «**يريبني ما رابها ويؤذيني ما آذاها**» على أن أبا بكر آذى رسول الله ﷺ بإيذائه لفاطمة، والله تعالى يقول: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿٥٧﴾ ﴾ [4] ويقولون: إنها نزلت

---

(١) سورة مريم آية (٥-٦).

(٢) الشافي للمرتضى (٢٢٨) ومنهاج الكرامة للحلي (١٠٩).

(٣) حق اليقين للمجلسي (ص ١٩١).

(٤) سورة الأحزاب آية (٥٧).

فيمن أخذ حق فاطمة وآذاها.[١]

الرد

قضية فدك من الأمور التي اشتهرت عند الرافضة، وجعلوها دليلاً على أن أبا بكر ﷺ لم يكتف بغصب الخلافة من أهل البيت بل قام بأخذ حقوقهم وأموالهم فغصب فاطمة حقها في ميراث رسول الله ﷺ.

وقد رد العلماء عليهم، وبينوا الحق في هذه المسألة، وسنذكر بإذن الله بعض الأوجه التي تندفع بها هذه الشبهة:

الوجه الأول: أن الصحيح الثابت في هذه المسألة ومطالبة فاطمة رضي الله عنها أبا بكر بميراثها من رسول الله ﷺ ما أخرجه الشيخان من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «إن فاطمة بنت رسول الله ﷺ أرسلت إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها من رسول الله ﷺ مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك، وما بقي من خمس خيبر، فقال أبو بكر: إن رسول الله ﷺ قال: «لا نورث ما تركناه صدقة، إنما يأكل آل محمد ﷺ في هذا المال»، وإني والله لا أغير شيئاً من صدقة رسول الله ﷺ عن حالها التي كانت عليها في عهد رسول الله ﷺ ولأعملن فيها بما عمل به رسول الله ﷺ فأبى أبو بكر أن يدفع لفاطمة منها شيئاً، فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته، فلم تكلمه، حتى توفيت»[٢]

الوجه الثاني: أن كتب المخالفين متناقضة في نقل هذه الحادثة فبعضها يذكر أن فاطمة طالبت بفدك؛ لأن رسول الله ﷺ منحها إياها[٣] وبعضها يذكر أن فاطمة رضي الله عنها طالبت

---

(١) تفسير القمي (٢/ ١٩٦)، وتفسير الصافي للكاشاني (٢/ ٣٦٥).

(٢) أخرجه البخاري ح: (٤٢٤٠) ومسلم ح: (١٧٥٩).

(٣) الصراط المستقيم للبياضي (٢/ ٢٨٢) وحق اليقين لعبد الله شبر (١/ ١٧٨).

بإرثها[1] وهذا تناقض واضح يدل على جهلهم بأصل هذه المسألة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «إن ما ذكر من ادعاء فاطمة رضي الله عنها فدك فإن هذا يناقض كونها ميراثاً لها، فإن كان طلبها بطريق الإرث امتنع أن يكون بطريق الهبة، وإن كان بطريق الهبة امتنع أن يكون بطريق الإرث، ثم إن كانت هذه هبة في مرض الموت فرسول الله ﷺ منزه إن كان يورث كما يورث غيره أن يوصي لوارث، أو يخصه في مرض موته بأكثر من حقه، وإن كان في صحته فلا بد أن تكون هذه هبة مقبوضة، وإلا فإذا وهب الواهب بكلامه، ولم يقبض الموهوب شيئاً حتى مات الواهب كان ذلك باطلاً عند جماهير العلماء، فكيف يهب النبي ﷺ فدكاً لفاطمة ولا يكون هذا أمراً معروفاً عند أهل بيته والمسلمين، حتى تختص بمعرفته أم أيمن أو علي رضي الله عنهما»[2]

أما ما استدلوا به من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ ﴾ دعا النبي ﷺ فاطمة وأعطاها فدكاً» فهو استدلال باطل لعدم صحة هذه الرواية والتي رواها أبو يعلى في مسنده[3] والطبراني وأوردها الهيثمي في مجمع الزوائد ثم قال: «رواه الطبراني وفيه عطية العوفي وهو ضعيف متروك»[4] وهذه الرواية مدارها على عطية العوفي وهو ضعيف[5] وقد أورد الذهبي هذه الرواية في ترجمة علي بن عابس، وقال عنها: «قلت هذا باطل، ولو كان وقع ذلك لما جاءت فاطمة رضي الله عنها تطلب شيئاً وهو في

---

(١) انظر: الاحتجاج للطبرسي (١/ ١٠٢).

(٢) منهاج السنة (٤/ ٢٢٨).

(٣) مسند أبي يعلى حديث رقم (١٣٧٩).

(٤) مجمع الزوائد (٧/ ٤٩-٥٠).

(٥) انظر: المجروحين لابن حبان (٢/ ١٧٦) وميزان الاعتدال (٣/ ٧٩).

حوزتها وملكها وفيه غير علي –يقصد علي بن عابس– من الضعفاء»[1] .

ومما يدل على ضعف هذه الرواية التناقض الزمني الحاصل بين وقت نزول الآية وهي مكية وبين وقت حصوله عليه الصلاة والسلام على فدك سنة سبع من الهجرة، قال ابن كثير: «وهذا الحديث مشكل لو صح إسناده ؛ لأن الآية مكية، وفدك إنما فتحت مع خيبر سنة سبع من الهجرة فكيف يلتئم هذا مع هذا؟ فهو إذاً حديث منكر، والأشبه أنه من وضع الرافضة، والله أعلم».[2]

الوجه الثالث: أما زعمهم بأن الحديث الذي استدل به أبو بكر على منع فاطمة حقها هو من روايته وحده وأنه خالف به نصوص القرآن الواضحة مثل قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ ﴾[3] وقوله: ﴿ وَإِنِّي خِفۡتُ ٱلۡمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي وَكَانَتِ ٱمۡرَأَتِي عَاقِرٗا فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنۡ ءَالِ يَعۡقُوبَۖ وَٱجۡعَلۡهُ رَبِّ رَضِيّٗا ﴾[4] وقوله: ﴿وَوَرِثَ سُلَيۡمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾[5]فهو زعم باطل يرد عليه ما يأتي:

١. أن أبا بكر ﷺ لم ينفرد برواية هذا الحديث بل وافقه غيره من الصحابة أمثال أم المؤمنين عائشة[6]، وعمر[7]، وعثمان، وعلي وعبد الرحمن بن عوف، والزبير بن العوام، وسعد

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ١٣٥).

(٢) تفسير ابن كثير (٣/ ٣٩).

(٣) النساء آية (١١).

(٤) مريم (٥-٦).

(٥) النمل (١٦).

(٦) أخرجه البخاري ح: (٤٠٣٤) ومسلم ح:(١٧٥٨).

(٧) أخرجه البخاري ح:(٣٠٩٤) ومسلم ح:(١٧٥٧).

وسعد ابن أبي وقاص، والعباس[1] وغيرهم، ولقد أقر الصحابة من المهاجرين والأنصار أبا بكر على هذا الحديث ورواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه له والعباس ﷺ مخرجة في الصحيحين، وفي باقي كتب السنة المعتبرة. والرافضة الذين أنكروا هذا الحديث أسندوا نحوه في مصنفاتهم المعتبرة عندهم فهذا الكليني يروي عن جعفر الصادق أن رسول الله ﷺ قال: «إن العلماء ورثة الأنبياء وذلك أن الأنبياء لم يورثوا درهما ولا ديناراً وإنما ورثوا أحاديث من أحاديثهم»[2]

٢. أما زعمهم بأن أبا بكر خالف القرآن الكريم وإيرادهم بعض الآيات التي استدلوا بها على ذلك فإنها لا تعارض بينها وبين هذا الحديث، فقوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ ﴾ «خطاب شامل للمقصودين بالخطاب وليس فيه ما يوجب أن النبي ﷺ مخاطب بها»[3] فهو ﷺ لا يقاس بغيره من البشر ؛ لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم ؛ ولأن الله حرم عليه صدقة الفرض والتطوع، وخص بأشياء لم يخص بها أحد غيره ﷺ.[4] ومن الأشياء التي خص بها هو وإخوانه الأنبياء عليهم السلام كونهم لا يورثون ؛ إذ إن إن الله تعالى صانهم عن أن يورثوا ؛ لئلا يكون ذلك شبهة لمن يقدح في نبوتهم بأنهم طلبوا الدنيا وخلفوها لورثتهم، أما بقية البشر فلا نبوة لهم يقدح فيها بمثل ذلك.[5]

والرافضة الذين زعموا أن أبا بكر خالف هذه الآية هم أنفسهم خالفوها فقد رووا أن

---

(١) أخرجه البخاري ح: (٧٣٠٥) ومسلم (١٧٥٧).

(٢) الأصول من الكافي (١/ ٣٢).

(٣) منهاج السنة النبوية (٤/ ١٩٩).

(٤) منهاج السنة (٤/ ١٩٤).

(٥) انظر: شرح النووي على مسلم (١٢/ ٧٤) ومنهاج السنة النبوية لابن تيمية (٤/ ١٩٥).

فاطمة وحدها هي التي ورثت رسول الله ﷺ.[1] مخالفين بذلك ما ورد في القرآن من ميراث الزوجات وعصبة المتوفى، أما الآية فإن الخبر لا يعارضها بل يخصصها، يقول ابن الباقلاني: «أما من أنكر العموم –أي عموم الآية التي استدلوا بها– فلا استغراق عنده لكل من مات أنه يورث، وأما من أثبته فلا يسلم دخول النبي ﷺ في ذلك، ولو سلم دخوله لوجب تخصيصه لصحة الخبر، وخبر الآحاد يخصص وإن كان لا ينسخ فكيف بالخبر إذا جاء مثل هذا الخبر»[2] وقد تقدم القول بأنه من الأحاديث المتواترة.

أما قوله تعالى حاكياً عن نبيه زكريا عليه السلام أنه قال: ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴿٦﴾ ﴾ وقوله: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾ فإن المقصود في الآيات جنس الإرث وليس إرث المال ويدل على ذلك أمور:

منها: أن داود عليه السلام كان له أولاد كثيرون غير سليمان عليه السلام فلا يختص سليمان بماله، فدل على أن المراد إرث الملك، وليس المال.

ومنها: أن الآية سيقت في بيان مدح سليمان، وما خصه الله به من نعمة وحصر الإرث في المال لا مدح فيه ؛ إذ إن إرث المال من الأمور العادية المشتركة بين الناس.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ ليس المراد به إرث المال ؛ لأنه لا يرث من آل يعقوب شيئاً من أموالهم، وإنما يرث ذلك منهم أولادهم وسائر ورثتهم لو ورثوا.

وكذلك قوله: ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ مِن وَرَآءِى ﴾ لا يدل على أن الإرث إرث مال ؛ لأن زكريا لم يخف أن يأخذوا ماله من بعده إذا مات، فإن هذا ليس بمخوف، أما الوراثة المقصودة

---

(١) انظر: الأصول من الكافي (٢/ ٢٥٩)، ومن لا يحضره الفقيه (٤/ ١٩٠).

(٢) نقله عنه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٢٠٨).

في الآيات فهي وراثة النبوة وقيامه مقامه وحلوله مكانه.[1]

الوجه الرابع: أن الحق في هذه المسألة مع أبي بكر الصديقﷺ وقد دل على ذلك السنة والإجماع، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «كون النبي ﷺ لا يورث ثبت بالسنة المقطوع بها، وبإجماع الصحابة، وكل منهما دليل قطعي، فلا يعارض ذلك بما يظن أنه عموم، وإن كان عموماً فهو مخصوص ؛ لأن ذلك لو كان دليلاً لما كان إلا ظنياً فلا يعارض القطعي، وذلك أن هذا الخبر رواه غير واحد من الصحابة في أوقات ومجالس، وليس فيهم من ينكره، بل كلهم تلقاه بالقبول والتصديق، ولهذا لم يصر أحد من أزواجه على طلب الميراث ولا أصر العم على طلب الميراث، بل من طلب من ذلك شيئاً فأخبر بقول النبي ﷺ رجع عن طلبه واستمر الأمر على ذلك على عهد الخلفاء الراشدين إلى علي فلم يغير من ذلك شيئاً ولا قسم له تركة»[2].

كما نقل القرطبي اتفاق أئمة أهل البيت بالعمل بهذا الحديث فقال: «إن علياً لما ولي الخلافة لم يغيرها عما عمل فيها في عهد أبي بكر، وعمر، وعثمان، ولم يتعرض لتملكها ولا لقسمة شيء منها، بل كان يصرفها في الوجوه التي كان من قبله يصرفها فيها...، فلو كان ما يقول الشيعة حقاً لأخذها علي أو أحد من أهل بيته لما ظفروا بها»[3].

وقد حاول المفيد أن يؤول هذا الحديث بعد أن أعياه رده فقال: «أي أن ما تركوه وكان صدقة فهو لا يورث وليس المعنى الآخر» فجعل ما نافية ونصب صدقة على أنها حال، وادعى

---

(١) راجع: شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ٨١)، ومنهاج السنة (٤/ ٢٢٢) والسيرة النبوية لابن كثير (٢/ ٥٧٥).

(٢) منهاج السنة (٤/ ٢٢٠).

(٣) المفهم للقرطبي (٣/ ٥٦٤).

أن قوله: «لا نورث، ما تركنا صدقة» جملة واحدة وليس جملتين [1] وقد رد ابن حجر -رحمه الله- على هذا الزعم بقوله: «والذي توارد عليه أهل الحديث في القديم والحديث أن (لا نورث) بالنون و (صدقة) بالرفع وأن الكلام جملتان و(ما تركنا) في موضع الرفع بالابتداء، وصدقه خبره، ويؤيده وروده في بعض طرق الصحيح (**ما تركنا فهو صدقة**) وقد احتج بعض المحدثين على بعض الإمامية بأن أبا بكر احتج بهذا الكلام على فاطمة رضي الله عنها فيما التمست منه الذي خلفه رسول الله ﷺ من الأراضي، وهما من أفصح الفصحاء وأعلمهم بمدلولات الألفاظ، ولو كان الأمر كما يقرره الرافضي لم يكن فيما احتج به أبو بكر حجة، ولا كان جوابه مطابقاً لسؤالها وهذا واضح لمن أنصف»[2].

الوجه الخامس: إن زعم الرافضة أن أبا بكر أغضب فاطمة ومن أغضبها فقد أغضب رسول الله ﷺ واستشهادهم بقول رسول الله ﷺ «فاطمة بضعة مني فمن أغضبها فقد أغضبني»[3] زعم لا يصح، فإن هذا النص من نصوص الوعيد المطلق التي لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعينين، إلا بعد وجود الشروط وانتفاء الموانع[4] هذا مع أن ما في الحديث من الوعيد لو كان لازماً لكل من أغضبها مطلقاً لكان لازماً لعلي قبل أبي بكر، ولكان لحوقه بعلي أولى من لحوقه بأبي بكر، إذ أن مناسبة هذا الحديث هو خطبة علي ﷺ لابنة أبي جهل، وشكوى فاطمة لرسول الله ﷺ، فقد روى الشيخان من حديث المسور بن مخرمة قال: «إن علياً خطب بنت أبي جهل فسمعت بذلك فاطمة، فأتت رسول الله ﷺ فقالت: يزعم قومك أنك لا

---

(١) رسالة في تحقيق الخبر المنسوب إلى النبي «لا نورث» للمفيد (ص ١٧).

(٢) فتح الباري (٦/ ٢٠٢).

(٣) رواه البخاري ح: (٣٧١٤)، ومسلم ح:(٢٤٤٩).

(٤) انظر تقرير المسألة في مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠/ ٣٧٢).

تغضب لبناتك، وهذا علي ناكح بنت أبي جهل، فقام رسول الله ﷺ فسمعته حين تشهد يقول: «أما بعد أنكحت أبا العاص بن الربيع فحدثني وصدقني وإن فاطمة بضعة مني وإني أكره أن يسوءها، والله لا تجتمع بنت رسول الله ﷺ وبنت عدو الله عند رجل واحد »، فترك علي الخطبة»[1] وفي رواية أن رسول الله ﷺ قال: «فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني»[2] فظهر أن مناسبة الحديث هي خطبة علي ﷺ لابنة أبي جهل وغضب فاطمة من ذلك، والنص العام يتناول محل السبب، وهو نص فيه باتفاق العلماء حتى قالوا: لا يجوز إخراج السبب بدليل التخصيص ؛ لأن دلالة العام على سببه قطعية وعلى غيره على وجه الظهور [3] يقول شيخ الإسلام ابن تيمية بعد ذكره للحديث: «فسبب الحديث خطبة علي ﷺ لابنة أبي جهل والسبب داخل في اللفظ قطعاً، إذ اللفظ الوارد على سبب لا يجوز إخراج سببه منه، بل السبب يجب دخوله بالاتفاق، وقد قال في الحديث: «يريبني ما رابها ويؤذيني ما آذاها » ومعلوم قطعاً إن خطبة ابنة أبي جهل عليها رابها وآذاها والنبي ﷺ رابه ذلك وآذاه فإذا كان هذا وعيداً لاحقاً لزم أن يلحق هذا الوعيد علي بن أبي طالب، وإن لم يكن وعيداً لاحقاً بفاعله، كان أبو بكر أبعد عن الوعيد من علي»[4]. ثم أن قوله تعالى ﴿إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة﴾ يقع على من آذى رسول الله ﷺ في أهل بيته وقذف زوجته عائشة بما برأها الله منه.

الوجه السادس: أن فاطمة رضي الله عنها رجعت عن قولها في المطالبة بإرث رسول الله

---

(١) البخاري ح: (٣٧٢٩) ومسلم ح: (٢٤٤٩).

(٢) أخرجه البخاري ح: (٣٧١٤).

(٣) انظر: المسودة في أصول الفقه للأئمة الثلاثة من آل تيمية (ص ١١٩)، وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص ٣٦٠).

(٤) منهاج السنة النبوية (٤/ ٢٥١).

ﷺ كما نص على ذلك غير واحد من أهل العلم، يقول القاضي عياض: «وفي ترك فاطمة منازعة أبي بكر بعد احتجاجه عليها بالحديث التسليم للإجماع على قضية، وأنها لما بلغها الحديث وبين لها التأويل، تركت رأيها ثم لم يكن منها ولا من ذريتها بعد ذلك طلب الميراث، ثم ولي علي الخلافة فلم يعدل بها عما فعله أبو بكر وعمر رضي الله عنهم»[(١)]

وقال القرطبي: «فأما طلب فاطمة ميراثها من أبيها من أبي بكر فكان ذلك قبل أن تسمع الحديث الذي دل على خصوصية النبي ﷺ بذلك، وكانت متمسكة بما في كتاب الله من ذلك، فلما أخبرها أبو بكر بالحديث توقفت عن ذلك ولم تعد إليه»[(٢)]

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فهذه الأحاديث الثابتة المعروفة عند أهل العلم، وفيها ما يبين أن فاطمة رضي الله عنها طلبت ميراثها من رسول الله ﷺ على ما كانت تعرف من المواريث، فأخبرت بما كان من رسول الله ﷺ فسلمت ورجعت»[(٣)]

وقال ابن كثير رحمه الله: «وقد روينا أن فاطمة رضي الله عنها احتجت أولاً بالقياس وبالعموم في الآية الكريمة، فأجابها الصديق بالنص على الخصوص بالمنع في حق النبي ﷺ وأنها سلمت له ما قال، وهذا هو المظنون بها»[(٤)]

وبهذا يثبت رجوع فاطمة رضي الله عنها إلى قول أبي بكر، وما وافق عليه عامة الصحابة وأئمة أهل البيت بعموم إرث رسول الله ﷺ وهذا هو اللائق بمقامها في الدين والعلم.

ولقد روى بعض الرافضة أنها رضيت بفعله، وأقرته على صنيعه، «وأن أبا بكر قال لها: كان رسول الله ﷺ يأخذ من فدك قوتك، ويقسم الباقي، ويحمل منه في سبيل الله، ولك علي أن

(١) نقله عن النووي في شرحه على مسلم (١٢/ ٧٣).

(٢) المفهم (٣/ ٥٦٣).

(٣) منهاج السنة النبوية (٤/ ٢٣٤).

(٤) البداية والنهاية (٥/ ٢٥٢).

أصنع بها كما كان يصنع، فرضيت بذلك، وأخذت العهد عليه به»[1]

الوجه السابع: ذكر العلماء أن فاطمة رضي الله عنها لم تتعمد هجر أبي بكر أصلاً ومثلها ينزه عن ذلك ؛ لنهي النبي ﷺ عن الهجر فوق ثلاث، وإنما لم تكلمه لعدم الحاجة لذلك، يقول القرطبي: «ثم إنها (أي فاطمة) لم تلتق بأبي بكر لشغلها بمصيبتها برسول الله ﷺ وللازمتها بيتها فعبر الراوي عن ذلك بالهجران وإلا فقد قال رسول الله ﷺ : «**لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث**»[2] وهي أعلم الناس بما يحل من ذلك ويحرم، وأبعد الناس عن مخالفة رسول الله ﷺ، كيف لا يكون كذلك وهي بضعة من رسول الله ﷺ وسيدة نساء أهل الجنة»[3]

وقال النووي: «وأما ما ذكر من هجران فاطمة أبا بكر ﷺ فمعناه انقباضها عن لقائه، وليس هذا من الهجران المحرم الذي هو ترك السلام والإعراض عند اللقاء، وقوله في هذا الحديث «فلم تكلمه» يعني في هذا الأمر، أو لانقباضها لم تطلب منه حاجة ولا اضطرت إلى لقائه فتكلمه، ولم ينقل قط أنهما التقيا فلم تسلم عليه ولا كلمته»[4]

ثم إنه قد ثبت أن فاطمة رضي الله عنها رضيت عن أبي بكر بعد ذلك، وماتت وهي راضية عليه فقد روى البيهقي بسنده عن الشعبي أنه قال: «لما مرضت فاطمة أتاها أبو بكر الصديق فاستأذن عليها، فقال علي: يا فاطمة هذا أبو بكر يستأذن عليك؟ فقالت: أتحب أن آذن له؟ قال: نعم، فأذنت له فدخل عليها يترضاها، فقال: والله ما تركت الدار والمال والأهل والعشيرة إلا ابتغاء مرضاة الله ومرضاة رسوله، ومرضاتكم أهل البيت، ثم ترضاها حتى

---

(١) انظر: شرح نهج البلاغة للبحراني (٥/ ١٠٧) وكشف الغمة للأربلي (١/ ٤٧٥).

(٢) أخرجه البخاري ح: (٦٠٧٧) ومسلم ح:(٢٥٦٠).

(٣) المفهم (٣/ ٥٦٨).

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي (١٢/ ٧٣).

رضيت»[1]

قال ابن كثير: «وهذا إسناد جيد قوي والظاهر أن عامر الشعبي سمعه من علي أو ممن سمعه من علي»[2] ويقول ابن حجرعن الحديث: «وهو وإن كان مرسلاً فإسناده إلى الشعبي صحيح، وبه يزول الإشكال في جواز تمادي فاطمة عليها السلام على هجر أبي بكر»[3]

٣- قول عمر: «إن بيعة أبي بكر كانت فلتة».

يستشهد الرافضة على عدم صلاحية بيعة أبي بكر الصديق بقول عمر بن الخطاب: «إن بيعة أبي بكر كانت فلتة » يقول علي آل محسن: «عن ابن عباس في حديث طويل أسموه بحديث السقيفة، قال فيه عمر: إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمت، ألا وإنها قد كانت كذلك، ولكن الله وقى شرها فمن بايع رجلاً عن غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا»[4]

وعللوا سبب كون هذه المقالة شاهد على بطلان خلافة أبي بكر بما يلي:

١. إن إمامة أبي بكر لم تثبت إلا ببيعة عمر وحده.[5]

٢. إن عمر أوجب بيعة أبي بكر على جميع الخلق ومن هنا كان قوله إنها فلتة أي غلطة شاهد على عدم صحة خلافة أبي بكر.[6]

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٣٠١).

(٢) البداية والنهاية (٥/ ٢٥٣).

(٣) فتح الباري (٦/ ٢٠٢).

(٤) مسائل خلافية لعلي آل محسن (ص ٥٢).

(٥) الطرائف لابن طاوس (ص ٢٤٠) وإحقاق الحق للتستري (ص ٨).

(٦) إحقاق الحق للتستري (٢٣٩).

يقول ابن طاوس: «فمن طرائف الأحاديث المذكورة شهادتهم بصحة ما شهد به عمر من كون بيعة أبي بكر كانت فلتة بغير مشورة في المتفق عليه من صحيح مسلم والبخاري، وإذا كانت قد وقعت فلتة بغير مشورة من المسلمين ولا اتفاق كما شهد عمر وكما تضمنه الأحاديث المذكورة، فكيف صحت في مذهب القائلين بالاختيار، لولا عمى القلوب وفساد الاعتبار»[1]

ويقول القمي في كتابه الأربعين: «ومما يدل أيضاً على عدم الإجماع، ما رواه المخالف والموافق عن عمر أنه قال: كانت بيعة أبي بكر فلتة وقى الله المسلمين شرها، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه، ووجه الدلالة أن عمر اعترف بأن بيعة أبي بكر كانت فلتة يعني فجأة عن خطأ لا عن تدبر، ومع هذا أفتى بكونها شراً، وبقتل من عاد إلى مثلها، فكيف يجوز تحقق الإجماع على خلافة أبي بكر مع أن الإجماع على الخطأ محال، فلا بد للمخالفين أن يلتزموا أحد أمرين: إما عدم تحقق الإجماع على خلافة أبي بكر أو جهالة عمر وكذبه وعدم قابليته للخلافة»[2]

ويدعي المخالفون أن عمر ﷺ إنما قال هذه المقالة لسخطه على أبي بكر، ولكراهيته له [3]، وقالوا: إنما رضي عن بيعة أبي بكر ؛ لأنها كانت حاجزة عن بيعة أمير المؤمنين عليه السلام، ولو ملك الاختيار لكان مصير الأمر إليه آثر في نفسه، وأقر لعينه.[4]

الرد

إن قول عمر بن الخطاب ﷺ عن بيعة أبي بكر: «إنها كانت فلتة» ليس فيه مطعن في أبي بكر الصديق، ولا في صحة بيعته وأحقيته بالخلافة، فإن معنى قول عمر فلتة أي فجأة لم يستعد

---

(١) الطرائف لابن طاوس (١/ ٢٤٠).

(٢) الأربعين للقمي (ص ٢٠١).

(٣) الإيضاح للفضل (ص ٧٣) والشافي للمرتضى (٢٤٢) والصراط المستقيم للبياضي (٣٠٢).

(٤) الشافي للمرتضى (٢٤١)، وتلخيص الشافي للطوسي (٤١٦).

لها كما ذكر ذلك علماء اللغة.[1]

يقول ابن حجر: «الفلتة هي الليلة التي يشك فيها هل هي من رجب أو شعبان وهل من المحرم أو صفر»[2] وليس من معاني الفلتة الزلة أو الخطيئة كما فسرها المخالفون.

ومما يدل على أن مقالة عمر هذه ليس فيها مطعن في أبي بكر قول عمر في نفس الرواية «وليس فيكم من تقطع إليه الأعناق مثل أبي بكر» وإنما غاية ما قصد عمر ﷺ أن يقوله: إنها - أي بيعة أبي بكر- بودر إليها من غير تريث أو انتظار، ومن غير روية ومشاورة؛ وذلك لأن «ظهور فضيلة أبي بكر على من سواه، وتقديم رسول الله ﷺ له على سائر الصحابة أمر ظاهر معلوم، فكانت دلالة النصوص على تعيينه تغني عن المشورة والانتظار والروية والتريث، وليس غيره مثله فمن بايع غير أبي بكر عن غير انتظار وتشاور لم يكن له ذلك»[3] ويدل على أن عمر أراد هذا المعنى السبب الذي من أجله قال هذه المقالة فقد روى البخاري بسند عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كنت أُقري رجالاً من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف فبينما أنا في منزله بمنى وهو عند عمر بن الخطاب في آخر حجة حجها إذ رجع إلي عبد الرحمن فقال لو رأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين اليوم فقال: يا أمير المؤمنين هل لك في فلان، يقول: لو قد مات عمر لقد بايعت فلاناً فوالله ما كانت بيعة أبي بكر إلا فلتة فتمت فغضب عمر ثم قال: إني إن شاء الله لقائم العشية في الناس فمحذرهم هؤلاء الذين يريدون أن يغصبوهم أمورهم، قال عبد الرحمن: فقلت: يا أمير المؤمنين لا تفعل فإن الموسم يجمع رعاع الناس وغوغاءهم فإنهم هم الذين يغلبون على قربك حين تقوم في الناس وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة

---

(١) انظر الصحاح للجوهري (١/ ٢٦٠).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١٢/ ١٤٩).

(٣) انظر: منهاج السنة النبوية (٥/ ٤٧٠).

يطيرها عنك كل مطير وأن لا يعوها وأن لا يضعوها على مواضعها فأمهل حتى تقدم المدينة فإنها دار الهجرة والسنة فتخلص بأهل الفقه وأشراف الناس فتقول ما قلت متمكناً فيعي أهل العلم مقالتك ويضعونها على مواضعها، فقال عمر: أما والله إن شاء الله لأقومن بذلك أول مقام أقومه بالمدينة .... فلما قدم عمر المدينة خطب الناس يوم الجمعة فكان مما قاله ... إنه بلغني أن قائلاً منكم يقول والله لو قد مات عمر بايعت فلاناً فلا يغترن امرؤ أن يقول إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمت، ألا وإنها قد كانت كذلك ولكن الله وقى شرها، وليس منكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر، من بايع رجلاً عن غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي تابعه تغرة أن يقتلا»[1] وليس معنى قول عمر «ألا وإنها قد كانت كذلك، ولكن الله وقى شرها» أنها كانت ذات شر كما زعموا، بل مراده أن الله سبحانه وقاهم ما في العجلة من الشر، بدليل قوله «فلتة» أي فجأة وعن غير مشاورة، قال ابن حبان: «معنى قوله «كانت فلتة» أن ابتداؤها كان عن غير ملأ كثير، والشيء إذا كان كذلك يقال له فلتة، فيتوقع فيه ما لعله يحدث من الشر بمخالفة من يخالف في ذلك عادة، فكفى الله المسلمين الشر المتوقع في ذلك عادة، لا أن بيعة أبي بكر كان فيها الشر»[2] وقال ابن تيمية: «ومعنى ذلك أنها وقعت فجأة ولم تكن قد استعددنا لها ولا تهيأنا ؛ لأن أبا بكر كان متعيناً لذلك،فلم يكن يحتاج في ذلك إلى أن يجتمع لها الناس، إذ كلهم يعلمون أنه أحق بها، وليس بعد أبي بكر من يجتمع الناس على تفضيله واستحقاقه كما اجتمعوا على ذلك في أبي بكر، فمن أراد أن ينفرد ببيعة رجل دون ملأ

---

(١) صحيح البخاري ح: (٦٨٣٠)، ومسلم ح: (١٦٩١) مختصراً.

(٢) نقله عنه ابن حجر في فتح الباري (١٢/ ١٥٠). وفيه تصرف- وهو في صحيح ابن حبان عند ح:(٤١٥).

من المسلمين فاقتلوه، وهو لم يسأل وقاية شرها، بل أخبر أن الله وقى شر الفتنة بالإجماع»[1]

ويقول ابن حجر عند قول عمر: «ولكن الله وقى شرها» أي وقاهم ما في العجلة غالباً من الشر؛ لأن من العادة أن من لم يطلع على الحكمة في الشيء الذي يفعله بغتة لا يرضاه، وقد بين عمر سبب إسراعهم ببيعة أبي بكر؛ لما خشوا أن يبايع الأنصار سعد بن عبادة، قال أبو عبيدة: عاجلوا ببيعة أبي بكر خيفة انتشار الأمر، وأن يتعلق به من لا يستحقه فيقع الشر».[2]

وأما ما زعمه المخالفون من أن عمر يبغض أبا بكر وأنه ما رضي بخلافته إلا مكرهاً لما رأى اجتماع الناس عليه: فهو كذب يرده:

١. ما ثبت عند أهل السنة من محبة عمر لأبي بكر؛ فقد قال له يوم السقيفة: «أنت خيرنا وسيدنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ».[3]

٢. ما ذكرته الرافضة أنفسهم من أن عمر هو الذي وطأ الخلافة لأبي بكر وجعل الناس يبايعونه، يقول التستري: «وعمر وطأ الخلافة لأبي بكر بالقوة والقهر»[4]

فكيف يوطئ له بالخلافة وهو يكرهه؟!

٤- قول أبي بكر: (إن لي شيطاناً يعتريني)

من الأمور التي ينكرها الرافضة على أبي بكر قوله عندما صعد المنبر بعد مبايعته: «إن النبي ﷺ كان يعصم بالوحي، وإن لي شيطاناً يعتريني، فإن استقمت فأعينوني، وإن زغت فقوموني»[5]

---

(١) منهاج السنة لابن تيمية (٨/ ٢٧٨).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١٢/ ١٥٠).

(٣) أخرجه البخاري ح:(٤٢١٠)

(٤) إحقاق الحق للتستري (١٣٦).

(٥) منهاج الكرامة للحلي (ص ٩٨).

وقالوا: «كيف تجوز إمامة من يستعين بالرعية على تقويمه مع أن الرعية تحتاج إليه»[1]

كما أنهم أنكروا على أبي بكر اعترافه بأن له شيطاناً يعتريه، يقول المرتضى: «إن أبابكر خبر عن نفسه أن الشيطان يعتريه حتى يؤثر في الأشعار والأبشار ويأتي ما يستحق به التقويم ... وليس يجوز أن يكون ذلك منه على سبيل الخشية والاشفاق على ما ظن ؛ لأن مفهوم خطابه يقتضي خلاف ذلك، ألا ترى أنه قال: إن لي شيطاناً يعتريني، وهذا قول من قد عرف عادته، ولو كان على سبيل الإشفاق والخوف لخرج غير هذا المخرج ولكان يقول: فإني لا آمن من كذا وكذا وإني لمشفق منه»[2]

وترى الرافضة أن أبا بكر وبما اعترف على نفسه في هذه الخطبة ليس أهلاً للإمامة.[3]

الرد:

دعواهم أن أبا بكر قال: «أما والله ما أنا بخيركم ولقد كنت لمقامي هذا كارهاً، ولوددت لو أن فيكم من يكفيني، فتظنون أني أعمل فيكم سنة رسول الله ﷺ إذا لا أقوم لها، إن رسول الله ﷺ كان يعصم بالوحي، وكان معه ملك، وإن لي شيطاناً يعتريني، فإذا غضبت فاجتنبوني، لا أؤثر في أشعاركم ولا أبشاركم، ألا فراعوني فإن استقمت فأعينوني، وإن زغت فقوموني» دعوى باطلة فإن ذلك لم تثبت برواية صحيحة، فقد أوردها الطبراني في المعجم

(١) المصدر نفسه.

(٢) الشافي في الإمامة (١/ ١٢٣).

(٣) انظر: الإيضاح للفضل بن شاذان (ص ٧١)، والصراط المستقيم للبياضي (٢/ ٢٩٦)، وكشف المراد للحلي (ص٤٠٠)، وإحقاق الحق للتستري (٢٢٠).

الأوسط[1] وفي سندها عيسى بن سليمان وهو ضعيف[2]، وعيسى بن عطية وهو مجهول، قال الهيثمي: «لم أعرفه»[3].

كما رواها عبد الرزاق في المصنف[4] وابن عساكر في تاريخه[5] بسند فيه انقطاع بين معمر وبين الحسن، كما أن فيه انقطاع آخر بين الحسن البصري وأبي بكر، فإنه لم يحضر السقيفة وليس له إدراك، ثم رواه بإسناد آخر[6] وفيه يحيى بن سلمة بن كهيل، قال أبو حاتم وغيره: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك[7].

كما ذكرها الطبري في تاريخه[8] عن سيف بن عمر الضبي قال الذهبي: «قال أبو حاتم: متروك، وقال ابن حبان: اتهم بالزندقة»[9].

وبهذا يتضح أن هذه الخطبة لم تثبت بسند صحيح، وعلى فرض صحتها فإن هذه الخطبة لا مطعن فيها على أبي بكر الصديق رضي الله عنه بل «إن هذه الأقوال من أبي بكر أكبر فضائله رضي الله عنه، وتدل على أنه لم يكن يريد علواً في الأرض ولا فساداً، فلم يكن طالب رئاسة ولا كان ظالماً، وإنه إنما كان يأمر

---

(1) ح: (8597).

(2) ضعفه ابن معين وساق له ابن عدي عدة مناكير. ميزان الاعتدال (3/ 312)

(3) مجمع الزوائد (5/ 183).

(4) ح: (20701).

(5) تاريخ دمشق (30/ 304).

(6) المصدر السابق (30/ 304).

(7) ميزان الاعتدال (4/ 381).

(8) (2/ 245).

(9) ميزان الاعتدال (2/ 255).

الناس بطاعة الله ورسوله»[1] قال الخطابي: «وفي حديث أبي بكر أنه قال: وليتكم ولست بخيركم، فذهب هذا الكلام وطريقه مذهب التواضع، وترك الاعتداد بالولاية، والتباعد من كبرياء السلطنة، ولم يزل من شيم الأبرار ومذاهب الصالحين والأخيار أن يهضموا أنفسهم[2]»

أما دعواهم أنه قال: «إن لي شيطاناً يعتريني فليس فيه ذم ؛ لأن الشيطان الذي يعتريه يعتري جميع بني آدم، فإنه ما من أحد إلا وقد وكل الله به قرينه من الجن، والشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم»[3] فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن، قالوا: وإياك يا رسول الله ! قال: وإياي، إلا أن الله أعانني عليه فأسلم، فلا يأمرني إلا بخير**»[4]

أما قول القائل: «كيف تجوز إمامة من يستعين على تقويمه بالرعية؟ فهو كلام جاهل بحقيقة الإمامة ؛ فإن الإمام ليس رباً لرعيته حتى يستغني عنهم، ولا هو رسول الله إليهم حتى يكون هو الواسطة بينهم وبين الله، وإنما هو والرعية شركاء يتعاونون هم وهو على مصلحة الدين والدنيا، فلا بد له من إعانتهم، ولا بد لهم من إعانته»[5] كما أن الله عز وجل قد أمر رسول الله ﷺ بالشورى فقال: ﴿وشاورهم في الأمر﴾[6] كما وصف أهل الإيمان بذلك فقال: ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾[7].

---

(١) منهاج السنة (٥/ ٤٦٢).

(٢) نقله عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠/ ٣٠٤).

(٣) منهاج السنة (٥/ ٤٦٢).

(٤) أخرجه مسلم ح: (٢٨١٤)

(٥) منهاج السنة (٥/ ٤٦٣).

(٦) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩

(٧) سورة الشورى، الآية: ٣٨

٥-قتال أبي بكر لأهل الردة وزعم المخالفين بأنهم مسلمون:

من المطاعن التي ذكرها الرافضة في أبي بكر الصديق ما حصل منه بعد وفاة رسول الله ﷺ من قتاله للمرتدين وهم يزعمون أن بني حنيفة قوم مسيلمة لم يرتدوا عن دينهم «فإنهم كانوا ملتزمين بالدين الحنيف»[١] على حد زعم التستري «وكانوا من معتقدي ولاية وخلافة آل البيت»[٢] «وكانوا ينكرون على أبي بكر غصبه الخلافة من علي [٣] «وقد أنكروا خلافته وامتنعوا وامتنعوا من حمل الزكاة إليه حتى أنفذ إليهم الجيوش فقتلهم وحكم عليهم بالردة عن الإسلام»[٤] فقوم مسيلمة عندهم ما قوتلوا إلا من أجل ولايتهم لعلي، وامتناعهم عن إعطاء الزكاة لغيره[٥] وقد جزم صاحب كتاب «نصوص الردة» أن أبا بكر اعتبرهم مرتدين مع أنهم ليسوا بمرتدين، وبرر هذا الاعتبار بقوله: «حاكم يتربع على كرسي الحكم، فيطلب من الناس البيعة فيرفض الناس ذلك لأي سبب من الأسباب، فلا يجد وسيلة للبقاء والشرعية سوى إخضاع هؤلاء الرافضين، وليس من سبيل للإخضاع سوى القوة، ولا بد من مبرر يصحح استعمال القوة ضد هؤلاء، وإذن: فليكن هؤلاء مرتدين ليصحح إشهار السيف عليهم، وإخضاعهم عنوة، وهكذا كان»[٦]

وقد ادعوا أن المقصود بقوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ

---

(١) الصوارم المهرقة للتستري (ص ٩).

(٢) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب (٢/ ٢٧٨)، إحقاق الحق للتستري (١٤٢).

(٣) انظر: إحقاق الحق للتستري (٢٧٠).

(٤) الإيضاح للفضل بن شاذان (٧٢)، والجمل للمفيد (٥٨).

(٥) منهاج الكرامة للحلي (١١٥)، والصراط المستقيم للبياضي (٣/ ١٢٨).

(٦) نصوص الردة في تاريخ الطبري لمحمد آل ياسين (١٠١).

﴿بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[1] أنه علي وشيعته، يقول الطوسي: «وهل العدول بالآية عن أمير المؤمنين عليه السلام مع العلم الحاصل لكل أحد بموافقة أوصافه لها إلى أبي بكر إلا عصبية ظاهرة وانحراف شديد، وقد روي نزولها في قتال أمير المؤمنين عليه السلام أهل البصرة»[2]

كما ادعوا أن الصحابة خالفوا أبا بكر ﷺ في هذا الأمر وكان أول المخالفين له عمر بن الخطاب ﷺ.[3]

الرد

إن دعوى الرافضة أن بني حنيفة كانوا من شيعة علي وممن يعتقدون إمامته دعوى باطلة لا يشك عاقل في كذبها ؛ وذلك لأن ارتداد قوم مسيلمة عن الإسلام وادعاء مسيلمة للنبوة من الأمور التي ثبتت بالتواتر والاستفاضة[4] ليس في كتب أهل السنة فقط بل وحتى في كتب الرافضة فقد ذكر ذلك النوبختي في كتابه فرق الشيعة، حيث قال: «وارتد قوم فرجعوا عن الإسلام، ودعت بنو حنيفة إلى نبوة مسيلمة، وكان قد ادعى النبوة في حياة رسول الله ﷺ فبعث أبو بكر إليهم الخيول عليها خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي فقاتلهم وقتل مسيلمة، وقتل من قتل، ورجع من رجع إلى أبي بكر فسموا أهل الردة»[5]

والعجيب أنهم ينتصرون لأعداء المسلمين المرتدين ويدافعون عنهم ثم يتهمون صحابة رسول الله ﷺ بالردة عن الدين وهذا بيان واضح لفساد مذهبهم وزيف دعواهم، يقول شيخ

---

(١) سورة المائدة آية رقم (٥٤).

(٢) منهاج الكرامة للحلي (١٦١).

(٣) ثم اهتديت للتيجاني (ص ١٨١).

(٤) منهاج السنة (٧/ ٤٣٧).

(٥) فرق الشيعة للنوبختي (ص ٢٥)، وانظر: اختيار معرفة الرجال للطوسي (ص ١٠٨)، والصراط المستقيم للبياضي (١/ ٩٤) ومعجم رجال الحديث للخوئي (١٨/ ١٦٤).

الإسلام ابن تيمية في معرض رده على ابن المطهر الحلي بعد نقله كلامه في هذه المسألة:
«والجواب بعد أن يقال: الحمد لله الذي أظهر من أمر هؤلاء إخوان المرتدين، ما تحقق عند الخاص والعام أنهم إخوان المرتدين حقاً، وكشف أسرارهم، وهتك أستارهم بألسنتهم، فإن الله لا يزال يطلع على خائنة منهم تبين عدوانهم لله ورسوله، ولخيار عباد الله وأوليائه المتقين، ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا ﴾[1] فنقول من كان له علم بالسيرة، وسمع مثل هذا الكلام جزم بأحد أمرين : إما بأن قائله من أجهل الناس بأخبار الصحابة، وإما أنه من أجرأ الناس على الكذب، فظني أن هذا المصنف وأمثاله من شيوخ الرافضة ينقلون ما في كتب سلفهم من غير اعتبار منهم لذلك، ولا نظر في أخبار الإسلام، وفي الكتب المصنفة في ذلك حتى يعرف أحوال الإسلام فيبقى هذا وأمثاله في ظلمة الجهل بالمنقول والمعقول ...»
إلى أن قال: «ومن أعظم فضائل أبي بكر عند الأمة —أولهم وآخرهم- أنه قاتل المرتدين، وأعظم الناس ردة كان بنو حنيفة، ولم يكن قتاله لهم على منع الزكاة، بل قاتلهم على أنهم آمنوا بمسيلمة الكذاب، وكانوا فيما يقال نحواً من مائة ألف.. وأما الذين قاتلهم على منع الزكاة فأولئك ناس آخرون، ولم يكونوا يؤدونها وقالوا: لا نؤديها إليك، بل امتنعوا من أدائها بالكلية، فقاتلهم على هذا، ولم يقاتلهم ليؤدوها إليه وأتباع الصديق كأحمد بن حنبل وأبي حنيفة وغيرهما يقولون: إذا قالوا: نحن نؤديها ولا ندفعها إلى الإمام لم يجز قتالهم لعلمهم بأن الصديق إنما قاتل من امتنع عن أدائها جملة، لا من قال: أنا أؤديها بنفسي، ولو عد هذا المفتري الرافضي من المتخلفين من بيعة أبي بكر المجوس، واليهود، والنصارى لكان ذلك من جنس عده لبني حنيفة، بل كفر بني حنيفة من بعض الوجوه كان أعظم من كفر اليهود والنصارى، والمجوس فإن أولئك كفار مِلِّيون، وهؤلاء مرتدون، وأولئك يقرون بالجزية، وهؤلاء لا

---

(١) سورة المائدة آية رقم (٤١).

يقرون بالجزية، وأولئك لهم كتاب أو شبه كتاب، وهؤلاء اتبعوا مفترياً كذاباً، لكن كان مؤذنه يقول: أشهد أن محمدًا ومسيلمة رسولا الله، وكانوا يجعلون محمداً ومسيلمة سواء» [1]، ثم أن عليًّا ﷺ كان ممن قاتل المرتدين مع أبي بكر الصديق بل وتسرى منهم.

وبهذا يتبين أن الذين قاتلهم أبو بكر الصديق كانوا على قسمين، قسم منهم ارتدوا واتبعوا مسيلمة الكذاب، وهم بنو حنيفة وهذا لا يشك مسلم في كفرهم ووجوب قتالهم، والقسم الثاني: امتنعوا عن أداء الزكاة مطلقاً فلم يخرجوها، وهؤلاء قد أمر الله بقتالهم حيث يقول: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ [2] فعلق الله تخلية السبيل على الإيمان وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، ولقوله ﷺ «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإن فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحقها وحسابهم على الله**» [3] فجعل رسول الله ﷺ شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة شرطاً لعصمة الدم والمال، فمن امتنع عن أداء الزكاة لم يحقق هذا الشرط، ولهذا قاتل أبو بكر مانعي الزكاة ووافقه في ذلك سائر الصحابة الذين باشروا بأنفسهم القتال ﷺ.

وأما دعوى الرافضة بأن الصحابة وأولهم عمر خالفوا أبا بكر رأيه فهذا كذب على الصحابة، فأما قوم مسيلمة فإنه لم يتوقف أحد من الصحابة في وجوب قتالهم ولم يشكوا في كفرهم، وأما مانعوا الزكاة فقد رأى عمر في بداية الأمر عدم قتالهم، لا سيما وأعداء الدين كثر، فاجتهد عمر ورأى أن تأخير قتالهم فيه مصلحة إلا أنه سرعان ما عاد لرأي أبي بكر بعد

---

(١) منهاج السنة (٨/ ٣١٨-٣٢٤).

(٢) سورة التوبة آية رقم (٥).

(٣) أخرجه البخاري ح:(٢٧٨٦) ومسلم ح:(٣٤).

أن تبين له الحق، ورجوع عمر عن رأيه وموافقته لأبي بكر ثابت في الصحيحين فعن أبي هريرة ﷺ أن عمر قال لأبي بكر ﷺ «كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله»؟ قال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله لقاتلتهم على منعه، قال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت أن الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق» [1] يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: « وأما قول الرافضي إن عمر أنكر قتال أهل الردة، فمن أعظم الكذب والافتراء على عمر بل الصحابة كانوا متفقين على قتال مسيلمة وأصحابه، ولكن كانت طائفة أخرى مقرين بالإسلام وامتنعوا عن أداء الزكاة، فهؤلاء حصل لعمر أولا شبهة في قتالهم، حتى ناظره الصديق وبين له وجوب قتالهم فرجع إليه، والقصة في ذلك مشهورة»[2]

٦- عدم إقامة الحد على خالد بن الوليد لقتله مالك بن نويرة:

من الأمور التي استنكرتها الرافضة على أبي بكر ما ادعوه من أن أبا بكر الصديق لم يقم الحد على خالد بن الوليد عندما قتل مالك بن نويرة، يقول أحدهم وهو يعدد أسباب بغض الرافضة للصديق ﷺ: «ومنها: رفعه الحد عن المجرم الزاني خالد بن الوليد أرسله أبو بكر إلى الصحابي الجليل مالك بن نويرة -الذي بشره رسول الله أنه من أهل الجنة - وأمره أن يقتل مالكاً وقومه، وكان مالك خارج المدينة، فلما رأى خالداً مقبلاً إليه في سرية من الجيش، أمر مالك قومه بحمل السلاح، فحملوا السلاح، فلما وصل خالد إليه احتال وكذب عليهم وحلف لهم بالله أنه لا يقصد بهم سوءاً، وقال: لم نأت لمحاربتكم، بل نحن ضيوف عليكم

---

(١) أخرجه البخاري ح: (١٣٩٩) ومسلم ح:(٢٠).

(٢) منهاج السنة لابن تيمية (٨/ ٣٢٧).

الليلة، فاطمأن مالك بكلام خالد، ووضع هو وقومه السلاح، وصار وقت الصلاة، فوقف مالك وقومه للصلاة، فهجم عليه خالد وجماعته وكتفوا مالكاً وقومه، ثم قتلهم المجرم خالد عن آخرهم، ثم طمع خالد في زوجة مالك لما رآها جميلة وزنى بها في نفس الليلة التي قتل زوجها ووضع رأس مالك وقومه أثافي للقدر، وطبخ طعام الزنا، وأكل هو وجماعته، ولما رجع خالد إلى المدينة أراد عمر أن يقتص منه لقتله المسلمين، ويجري عليه الحد لزناه بزوجة مالك، ولكن أبا بكر منع عن ذلك منعاً شديداً، وبعمله هذا أهدر دماء المسلمين وأسقط حداً من حدود الله»[1]

وتدعي الرافضة أن مالك بن نويرة من المبشرين بالجنة، وإنه من شيعة علي يقول مقاتل بن عطية: «الصحابي الجليل الذي بشره رسول الله أنه من أهل الجنة»[2] وقال الكاشاني: «كان صحابياً من شيعة علي، وكانت قبيلته موالية لعلي عليه السلام» [3] ويدعي المخالفون: إن أبا بكر غضب على مالك ؛ لأنه أنكر خلافته فخاف منه، وأرسل له خالد لقتاله يقول الكاشاني: «فلما بويع لأبي بكر دخل مالك بن نويرة المدينة ؛ لينظر من قام بالأمر بعد رسول الله ﷺ - وكان يوم الجمعة- فلما دخل المسجد وجد أبا بكر يخطب على منبر رسول الله ﷺ فلما نظر إليه، قال: أخو تيم؟ قالوا: نعم، قال: فما فعل وصي رسول الله ﷺ الذي أمر رسول الله ﷺ باتباعه وموالاته؟ فقال له المغيرة بن شعبة: إنك غبت وشهدنا والأمر يحدث بعد الأمر فقال مالك: والله ما حدث شيء، ولكنكم خنتم الله ورسوله»[4] ثم تقدم إلى أبي بكر وأنكر عليه تقدمه على علي فزبره أبو بكر وتهدده وخاف أن يفتق عليهم فتقاً لا يلتئم، فأرسل لحربه والقضاء عليه

---

(١) مؤتمر علماء بغداد لمقاتل بن عطية (ص ٥٨)، وانظر: علم اليقين للكاشاني، فقد ذكر قريباً من هذه القصة (٢/ ٦٢٩).

(٢) مؤتمر علماء بغداد (ص ٥٨).

(٣) علم اليقين للكاشاني (٢/ ٦٢٨).

(٤) المصدر نفسه (٢/ ٦٨٣).

خالد بن الوليد زاعماً أنه وقبيلته قد ارتدوا ومنعوا الزكاة.[1]

الرد

هذه مفتريات رافضية لم تثبت وإن وجد بعضها في كتب السير والتواريخ بألفاظ مختلفة ومن العجيب أن الرافضة يعتمدون على الروايات التي لم تثبت بل ويوردون ألفاظاً لم ترد في كتب السير والتواريخ بقصد الطعن في خالد بن الوليد، ويتجاهلون الروايات التي تثبت ردة مالك بن نويرة ومصانعته لسجاح أو تثبت منعه للزكاة، فأين الأمانة العلمية، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾.[2]

أما مالك بن نويرة فقد اختلف في أمره، فقيل: إنه كان ممن منع الزكاة، وقيل: إنه ارتد وصانع سجاح فلما أوتي به لخالد بن الوليد أنبه على ما صدر منه من متابعة سجاح ومنعه للزكاة، وقال له خالد عن الزكاة: ألم تعلم أنها قرينة الصلاة؟ فقال مالك: إن صاحبكم كان يزعم ذلك، فقال: أهو صاحبنا وليس بصاحبك؟ فأمر بضرب عنقه فضربت عنقه. [3] ومن هنا نعلم أن خالد بن الوليد ﷺ قتل مالكاً لاعتقاده بأنه ارتد لمصانعته سجاح ولإنكاره وجوب الزكاة، أما ما تدعيه الرافضة بأن سبب قتل خالد لمالك هو طمعه في زوجته، فهذا لم يثبت في رواية صحيحة، كما أن رواية أنه دخل بها ليلة قتل زوجها لم تثبت بل الثابت أن خالداً «أخذ امرأة مالك، فقيل إنه اشتراها من الفيء وتزوج بها، وقيل: إنها اعتدت بثلاث حيض ثم خطبها إلى نفسه فأجابته»[4] أما ادعاؤهم بأن عمر قال لخالد: «يا عدو الله قتلت امرأً مسلماً ثم

---

(١) انظر: منهاج الكرامة للحلي (ص ١١٠) والصراط المستقيم للبياضي (٢/ ٢٧٩)، وإحقاق الحق للتستري (ص ١٤٢)، وعلم اليقين للكاشاني (٢/ ٦٨٣).

(٢) سورة المائدة آية رقم (٢).

(٣) انظر: تاريخ الطبري (٣/ ٢٧٨)، والبداية والنهاية لابن كثير (٦/ ٣٢٦).

(٤) وفيات الأعيان لابن خلكان (٦/ ١٤).

نزوت على امرأته، والله لأرجمنك بالأحجار» فهذه الرواية لا تصح فقد أوردها الطبري في تاريخه ومدار إسنادها على ابن حميد، وقد قال عنه البخاري: «حديثه فيه نظر، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الجوزجاني: رديء المذهب غير ثقة»[1] وضعفه ابن حجر.[2]

أما الروايات الأخرى فإنها لم تذكر إلا قول عمر لأبي بكر عن خالد إن في سيفه رهقاً وقد اعتذر أبو بكر له فقال: «هبه يا عمر تأول فأخطأ»[3]

٧- دعواهم عدم أهلية الصديق للإمامة:

يدعي الرافضة أن أبا بكر لم يكن أهلاً لإمامة المسلمين؛ لأن النبي ﷺ لم يوله وعندما ولاه في الحج عزله بعد ثلاثة أيام وأنفذ علياً بدلاً منه، ويستدلون بحديث «لا يؤدي عني إلا علي» وقالوا: «إن رسول الله ﷺ إنما أرسل أبا بكر بأمر الله له لينبه بذلك على عدم صلاحيته للخلافة، ولو لم يبعثه أولاً لم يكن فيه من التأكيد ما كان في بعثه وعزله، إذ كيف يصلح للإمامة العامة من لايصلح لأداء سورة أو بعضها»[4]

الرد

إن قول الرافضة إن رسول الله ﷺ لم يول أبا بكر ﷺ شيئاً من الأعمال باطل بدليل ما أخرجه البخاري بسنده من حديث سلمة بن الأكوع[5] ﷺ قال: «غزوت مع النبي ﷺ سبع

---

(١) تهذيب التهذيب (٢٥/ ١٠٢).

(٢) التقريب (٥٨٥٢).

(٣) أورده الطبري في تاريخه (٣/ ٣٧٨).

(٤) الإرشاد للمفيد (٢٥٨)، وانظر: منهاج الكرامة للحلي (١٣٤)، وإحقاق الحق للتستري (٢٢٢)، وعلل الشرائع للصدوق (١٨٩)، والطرائف لابن طاوس (٣٩٧)، والصراط المستقيم للبياضي (١/ ٣١٦).

(٥) سلمة بن عمرو بن الأكوع الأسلمي، أبومسلم وأبوإياس، شهد بيعة الرضوان، ومات سنة ٧٤هـ.

=

غزوات، مرة علينا أبو بكر ومرة علينا أسامة»[1] وكان أبو بكر الصديق ﷺ أميراً على الحج سنة تسع من الهجرة فقد روى البخاري بسنده من حديث أبي هريرة ﷺ وفيه قول أبي هريرة: «بعثني أبو بكر في تلك الحجة في مؤذنين يوم النحر نؤذن بمنى ألا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان»[2] وكان النبي ﷺ قد أرسل علياً وراء أبي بكر لقراءة سورة براءة، وكان فيها نبذ لعهود المشركين، وإنما أرسل النبي ﷺ علياً بها ؛ لأن عادة العرب في أخذ العهد ونبذه أن لا ينقض العهود ويحلها إلا رجل من قبيلة المطاع[3] فأرسل النبي ﷺ علياً ليبلغ سورة براءة، فبلغها وهو تحت إمرة أبي بكر، بدليل أن علياً أذن مع مؤذني أبي بكر، قال أبو هريرة: «فأذن معنا علي في أهل منى يوم النحر، لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان».[4]

أما حديث «لا يؤدي عني إلا علي»[5] ، وقد نقل شيخ الإسلام قول الخطابي في الحديث: «لا يؤدي عني إلا رجل من أهل بيتي» هو شيء جاء به أهل الكوفة عن زيد بن يثيع وهو متهم في الرواية منسوب إلى الرفض وعامة من بلغ عنه غير أهل بيته ؛ فقد بعث أسعد بن زرارة إلى المدينة يدعو الناس إلى الإسلام، ويعلم الأنصار القرآن ويفقههم في الدين، وبعث العلاء بن الحضرمي إلى البحرين في مثل ذلك، وبعث معاذاً وأبا موسى إلى اليمن وبعث عتاب بن أسيد إلى أهل مكة، فأين قول من زعم أنه لا يبلغ عنه إلا رجل من أهل بيته»[6]

= انظر: الاستيعاب (٢/ ٦٣٩)، والإصابة (٣/ ١٢٠).

(١) صحيح البخاري ح: (٤٢٧٠) ومسلم ح: (١٨١٥).

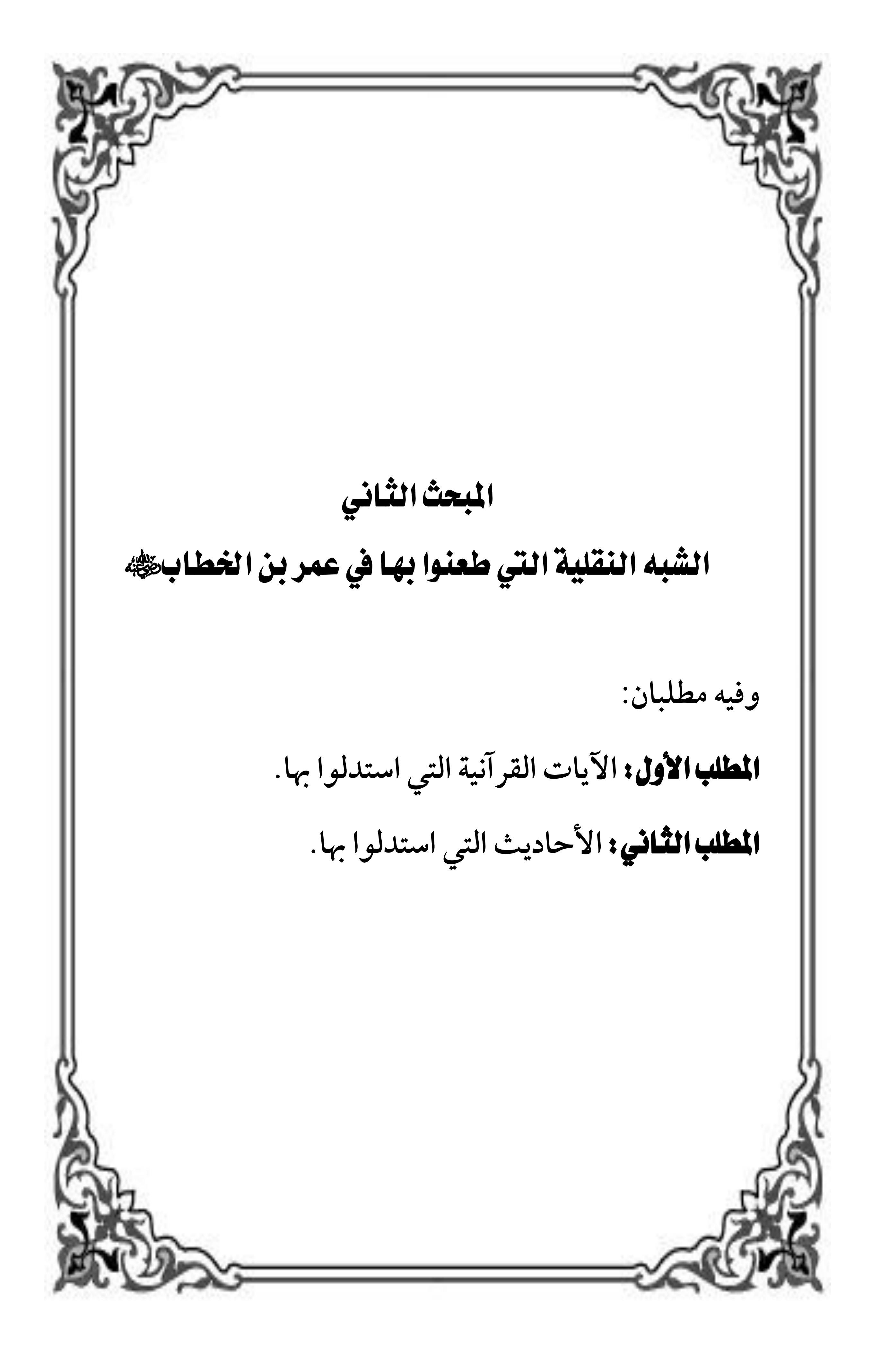
(٢) صحيح البخاري ح: (٣٦٩) ومسلم ح:(١٣٤٧).

(٣) منهاج السنة (٥/ ٤٩٣).

(٤) صحيح البخاري ح: (٣٦٩) ومسلم ح:(١٣٤٧).

(٥) سبق تخريجه.

(٦) منهاج السنة (٥/ ٣٦).



المبحث الثاني

الشبه النقلية التي طعنوا بها في عمر بن الخطاب رضي الله عنه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الآيات القرآنية التي استدلوا بها.

المطلب الثاني: الأحاديث التي استدلوا بها.

المطلب الأول

الآيات القرآنية التي استدلوا بها في الطعن على عمر بن الخطاب ﷺ

شبهة جهل عمر وقلة علمه ونسيانه لقوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾

من الأمور التي طعن به الرافضة في عمر بن الخطاب أنه بلغ من قلة علمه أنه لم يعلم أن الموت يجوز على النبي ﷺ وأنه أسوة الأنبياء في ذلك حتى قال ذلك اليوم: والله ما مات محمد ولا يموت حتى يقطع أيدي رجال وأرجلهم فلما تلا عليه أبو بكر قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ﴾ قال: أيقنت بوفاته، وكأني لم أسمع هذه الآية، فلو كان يحفظ القرآن أو يفكر فيه لما قال ذلك، وهذا يدل على بعده من حفظ القرآن، ومن هذا حاله لا يجوز أن يكون إماماً.[1]

ويدعي المخالفون أن عمر بقوله هذا هو أول من قال بالرجعة[2].

ويذهب فريق آخر إلى أن عمر عندما قال هذا القول كان له أغراضاً أخرى سياسية، «حتى يصرف الناس عن التوجه إلى موته، والإقبال إلى أهل بيته إلى أن يتعين الخليفة، أو كان منشأه الاشتباه والجهالة بموت النبي ﷺ؟ والظاهر أنه مستند إلى علل أخرى، فإن الحكم بأن عمر كان غافلاً وجاهلاً بهذا النوع في غاية البعد»[3]

---

(١) الشافي في الإمامة للمرتضى (٢/ ١٧٣) وقد أوردت هذه الشبهة كثير من كتب الرافضة منها على سبيل المثال: الفصول المختارة (١٩٢) ومنهاج الكرامة للحلي (ص ١٣٦) والطرائف لابن طاوس (ص٤٥١) ، وإحقاق الحق للتستري (٢٣٩).

(٢) المعتزلة والشيعة لهاشم الحسيني (ص٢٣٦).

(٣) الحقائق في تاريخ الإسلام لحسن المصطفوي (١٣٧)

ويؤكد هذا المعنى إدريس الحسيني فيقول: «ولم يكن عمر يجهل الآية التي تلاها عليه أبوبكر: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ﴾ فلقد كان يعرفها وهو الذي سمع الرسول ﷺ ينعي نفسه إليهم، وإنما أمر آخر كان يشغل بال عمر، وهو أن يصرف الناس عن التفكير فيما بعد الوفاة حتى يربح الوقت لكي يأتي أبو بكر، وتتم العملية وما أن جاء أبو بكر حتى سمعوا بأمر الأنصار واجتماعهم في السقيفة فالتحقوا بهم مسرعين»[1]

الـرد

إن موت رسول الله ﷺ كان من أعظم المصائب التي حلت بصحابة رسول الله ﷺ ولا شك أن الإنسان وقت المصيبة والفاجعة قد تغيب عن ذهنه بعض الأمور التي يعرفها ويفهمها، وقد ذكر الله عز وجل حال الناس يوم القيامة وأنهم ولهول ما يرون ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ ﴾ وعمر بن الخطاب ﷺ لعظم المصيبة وهول الفاجعة التي حلت به وبالأمة جيمعاً قام في الناس وقال: «والله ما مات رسول الله ﷺ وقال والله ما كان يقع في نفسي إلا ذاك وليبعثنه الله فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم»[2] ولم يكن قصده أن الرسول لن يموت كما زعمت الرافضة بل كان ﷺ يظن أن رسول الله ﷺ لا يموت حتى يدبرهم وقد صرح ﷺ بذلك في الغد من يوم توفي النبي ﷺ، فقد صعد المنبر وخطب الناس، ومما قاله لهم: «كنت أرجو أن يعيش رسول الله حتى يدبرنا»[3]

وهذا الظن منه ﷺ إنما كان ساعة، ثم تبين له موته، ومثل هذا يحصل كثيراً فقد يشك

---

(١) لقد شيعني الحسين (١٣٧).

(٢) صحيح البخاري ح: (٣٦٦٧).

(٣) صحيح البخاري ح:(٧٢١٩) ومسلم ح:(٢٣٨٦).

الإنسان في موت ميت ساعة أو أكثر ثم يتبين له موته، وهذا الذي حصل لعمر بن الخطاب فإنه لما تبين له موت النبي ﷺ رجع عن قوله، وصعد إلى المنبر وقال: «أما بعد، فاختار الله لرسوله ﷺ الذي عنده على الذي عندكم، وهذا الكتاب الذي هدى به رسولكم، فخذوا به تهتدوا،و إنما هدى الله به رسوله»[1]

ومن العجيب أن الرافضة تجعل نسيان عمر لهذه الآية سبيلاً للطعن فيه، وعدم أهليته للإمامة ثم تروي في كتبها أن أحد أئمتها المعصومين وهو جعفر الصادق قد نسي الاستدلال بآية من كتاب الله ولم يذكرها إلا عند ما قال له عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي: إني مررت البارحة بآية من كتاب الله فأقلقتني قال: وما هي؟ قال: قوله عز وجل: ﴿وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلۡحِسَابِ ﴿٢١﴾﴾[2] قال: فاعتنقا، وبكيا جميعاً ثم قال لعبد الله بن الحسن: صدقت والله ، كأني لم أقرأ هذه الآية قط؟ كأني لم يمر بي هذه الآية قط».[3] وهذا النسيان من جعفر للآية سببه وقوع مشاجرة بسيطة بينه وبين عبد الله بن الحسن، ولم يقدح هذا النسيان في جعفر الصادق ولا في عصمته عند الرافضة، فكيف يطعنون في عمر لنسيانه للآية والخطب الذي ألم بعمر وهو موت الرسول أعظم بل لا يقاس بما وقع لجعفر الصادق، أما ما ذكروه من أن عمر أول من قال بالرجعة، فهذا باطل مردود عليه م ، فعمر ﷺ اشتبه عليه موت النبي ﷺ ولم يقل: إنه مات وسيرجع بعد الموت كما هو حال الرجعة عند الرافضة.

---

(١) صحيح البخاري ح:(٦٧٢٧).

(٢) سورة الرعد آية رقم (٢١).

(٣) انظر: تفسير العياشي (٢/ ٢٠٩) والبرهان للبحراني (٢/ ٢٨٩) وبحار الأنوار للمجلسي (١٤/ ٢٨).

أما أول من قال بالرجعة فهو عبد الله بن سبأ باعتراف الرافضة أنفسهم [1] ومنه أخذت الرافضة هذا المعتقد.[2]

ولقد اعتبرت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها مقالة عمر بن الخطاب عن رسول الله ﷺ أنه لم يمت، وأنه سيعود فيقطع أيدي المنافقين وأرجلهم ثم مقالة الصديق بأن الرسول ﷺ قد مات من الأمور التي نفع الله بها المسلمين، فقالت: «فما كانت من خطبتهما من خطبة إلا نفع الله بها، لقد خوف عمر الناس وإن فيهم لنفاقاً فردهم الله بذلك، ثم لقد بصر أبو بكر الناس الهدى وعرفهم الحق الذي عليهم، وخرجوا بهم وهم يتلون ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِين مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾ ﴾[3]»[4]

وأما ما ادعوه من أن قول عمر يدل على جهله، فيكفي رداً على هذه الدعوى الباطلة شهادة رسول الله ﷺ لعمر بالعلم، فقد روى البخاري ومسلم بسنديهما أن رسول الله ﷺ قال:«بينا أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت حتى إني لأرى الري يخرج في أظافري،ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب، قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قال: العلم»[5]

---

(١) المقالات والفرق لسعد القمي (ص٣١).

(٢) انظر: أوائل المقالات للمفيد (٨٨) وبحار الأنوار للمجلسي (٥١/ ١٢١) وإلزام الناصب للحائري (١/ ٨٤).

(٣) سورة آل عمران آية رقم (١٤٤).

(٤) صحيح البخاري ح: (٣٦٦٨).

(٥) صحيح البخاري ح: (٨٢) ومسلم ح: (٢٣٩١).

المطلب الثاني

الأحاديث التي استدلوا بها

١-منع عمر لرسول الله ﷺ أن يكتب كتاباً عند موته:

من الأدلة التي طعن بها الرافضة على عمر دعواهم أن عمر منع رسول الله ﷺ من كتابة وصيته عند موته بل واتهم رسول الله بالهذيان، يقول الحلي: «روى مسلم في صحيحه والحميدي في مسند عبد الله بن عباس قال: لما احتضر النبي ﷺ وفي بيته رجال، منهم عمر بن الخطاب فقال النبي ﷺ «هلموا إلي أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده» فقال عمر بن الخطاب قد غلب عليه الوجع، وإن الرجل ليهجر، حسبكم كتاب الله وفي رواية، إن النبي ليهجر « قال الحميدي في الجمع بين الصحيحين: فاختلف الحاضرون عند النبي ﷺ فبعضهم يقول القول ما قاله النبي ﷺ، وبعضهم يقول: القول ما قاله عمر، فلما أكثروا اللغط، والاختلاف، قال النبي ﷺ: «قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع» وكان عبد الله بن عباس يبكي حتى تبل دموعه الحصى، ويقول يوم الخميس وما يوم الخميس، وكان يقول: الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين كتابه.

فلينظر العاقل إلى ما تضمنه هذا الحديث من سوء أدب الجماعة في حق نبيهم، وقد قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ ﴾ الآية، ثم إنه ﷺ لما أراد إرشادهم، وحصول الإلفة بينهم، بحيث لا تقع بينهم العداوة والبغضاء، منعه عمر من ذلك، وصده عنه، ومع هذا لم يقتصر على مخالفته حتى شتمه وقال: إنه يهذي، والله يقول: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ ﴾»[1] ويقول الشيرازي: «قول

---

(١) نهج الحق (ص ٣٣٢).

عمر بن الخطاب: حسبنا كتاب الله من الرزايا العظيمة والكوارث الفادحة التي قصمت ظهر المسلمين وأدت إلى ضلال أكثرهم عن الهدى الذي أراده الله ورسوله»[1]

ويعتقد المخالفون أن الصحابة نسبوا للرسول أنه لا يعي ما يقول، يقول الموسوي: «وهذا الحديث مما لا كلام في صحته ولا في صدوره... وقد تصرفوا فيه إذ نقلوه بالمعنى ؛ لأن لفظه الثابت أن النبي يهجر ولكنهم ذكروا أنه قال: إن النبي قد غلب عليه الوجع تهذيباً للعبارة»[2]

كما أنهم يعتقدون أن قول عمر، وما حصل بسببه من خلاف حول رسول الله كان سبباً في حرمان الأمة من العصمة من الضلالة مستدلين بقول ابن عباس: «إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب» يقول ابن طاوس: «ومن طريف ما تضمن حديث منع عمر نبيهم من كتابة الصحيفة، وقوله في النبي ﷺ (إنه يهجر) أن مثل هذا الكلام يصدر من عمر بمحضر من نبيهم، ويواجهه بهذا الكلام القبيح، ويصير منعه عن الصحيفة سبب هلاك من هلك من المسلمين»[3] ويقول في موضع آخر معلقاً على قول ابن عباس: (الرزية كل الرزية..) «لقد صدق ابن عباس عند كل عاقل مسلم ؛ والله لو لبس المسلمون السواد وأقاموا المآتم وبلغوا غاية الأحزان كان ذلك يسيراً لما أدخل عمر عليهم من المصيبات، وأوقعهم فيه من الهلاك والضلال والشبهات»[4] وقال البياضي بعد أن نسب لعمر قوله: (إنه يهجر) «أول ما فيه: أنه خالف النبي ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى، وثانياً: أنه لم يرض بحكمه، ووجد الحرج من قوله وقد نفى الله الإيمان عن مخالفه حكمه وعدم التسليم لحكمه

---

(١) أمثال القرآن (٥٢).

(٢) المراجعات (٨٦).

(٣) الطرائف لابن طاوس (٤٣٦).

(٤) الطرائف (٤٣٣).

فعمر حاد الله ورسوله»[1] ويقول الزنجاني: «ومن أوضح الأمور أن نسبة الهجر إلى رسول الله إساءة أدب معه بل كفر»[2]

أما سبب منع عمر رسول الله من كتب الكتاب في نظرهم فهو لمنع رسول الله ﷺ من الوصية لعلي بن أبي طالب، يقول الكركي: «من تأمل هذه الأحاديث حق التأويل ولم يقلد في دينه، ونظر إلى قول عمر: (إن الرجل ليهجر) وقوله: (حسبكم كتاب الله) والهجر من المريض الهذيان علم أن عمر لم يكن مسلماً، ولا معترفاً بنبوة النبي، إذ يقول في جوابه حين يريد الوصية مثل هذا القول الشنيع، ويحول بين النبي وبين ما أراده، ويحتال في تلبيس الأمر على الناس، فإنه لم يفعل ذلك إلا بعلمه بقرائن الأحوال أن النبي ﷺ يريد أن يجدد النص على أمير المؤمنين فحال بينه وبين ذلك»[3]

الرد

إن ما ذهبت إليه الرافضة من تنقص لصحابة رسول الله ﷺ كعادتهم بدعوى ما حصل يوم أراد النبي ﷺ كتب الكتاب لهو افتراء باطل حملهم عليه كرههم لأصحاب رسول الله ﷺ.

وقصة الكتاب الذي أراد النبي ﷺ كتابته في مرض موته وما حصل بين الصحابة من خلاف حول ذلك الكتاب أمر ثابت صحيح ذكره أهل السنة في صحاحهم فقد أخرج البخاري ومسلم بسنديهما عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «لما حضر النبي ﷺ قال وفي

---

(١) الصراط المستقيم (٣/ ٥).

(٢) عقائد الإمامية (٣/ ٢٧).

(٣) نفحات اللاهوت للكركي (ق٦٧/ أ)

البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب قال: «هلم أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده»، قال عمر: إن النبي ﷺ غلبه الوجع وعندكم القرآن، فحسبنا كتاب الله، واختلف أهل البيت واختصموا فمنهم من يقول قربوا يكتب لكم رسول الله كتاباً لن تضلوا بعده ومنهم من يقول ما قال عمر، فلما أكثروا اللغط والاختلاف عند النبي ﷺ قال: «قوموا عني» قال عبيد الله: فكان ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم.[1]

وفي لفظ آخر عن سعيد بن جبير قال: قال ابن عباس يوم الخميس وما يوم الخميس ثم بكى حتى بل دمعه الحصى، فقلت يا ابن عباس وما يوم الخميس؟ قال: اشتد برسول الله ﷺ وجعه فقال: «ائتوني أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعدي، فتنازعوا وما ينبغي عند نبي تنازع وقالوا: ما شأنه؟ أهجر؟ استفهموه، قال: دعوني فالذي أنا فيه خير أوصيكم بثلاث أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد ما كنت أجيزهم» قال وسكت عن الثالثة أو قال فأنسيتها[2].

ثانياً: من خلال النظر في كتب الرافضة، وما كتبوه حول هذه الحادثة نجد أنهم قد أوردوا بعض الشبه، وهي:

الشبهة الأولى: دعواهم أن الصحابة اختلفوا ولم يمتثلوا لأمر رسول الله بل رفعوا أصواتهم عنده حتى قال: (قوموا عني).

الشبهة الثانية: قولهم إن عمر رفض تنفيذ أمر الرسول ﷺ بدعوى أن الرسول قد هجر وأنه يكفينا ما في كتاب الله.

---

(١) أخرجه البخاري ح: (٤٤٣٢) ومسلم ح: (١٦٣٧).

(٢) البخاري ح: (٣٠٥٣) ومسلم ح: (١٦٣٧)

الشبهة الثالثة: دعواهم أن تنازع الصحابة ومقولة عمر كانت سبباً في حرمان الأمة من العصمة التي عبر عنها الرسول ﷺ بقوله: (لن تضلوا بعده أبداً) وأن كل ما حصل للأمة من ضلال وفتنة سببه ترك كتابة الكتاب مستشهدين بقول ابن عباس : إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب لاختلافهم ولغطهم.

الشبهة الرابعة: أن سبب منع عمر ومن معه للرسول أن يكتب لهم وصية علمهم أنه سيوصي من بعده لعلي بن أبي طالب فمنعوا ذلك.

وهذه الشبه باطلة والحمد لله، وسنبين بإذن الله أن هذه الحادثة لا مطعن فيها على صحابة رسول الله ﷺ ولا على عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فأما الشبهة الأولى: وهي قولهم إن الصحابة اختلفوا عند رسول الله ولم يمتثلوا أمره فغضب عليهم وأخرجهم.

فنقول: أما اختلافهم فثابت وقد كان سببه اختلافهم في فهم قول رسول الله ﷺ ومراده لا عصيانه كما زعموا، يقول القرطبي مبيناً سبب اختلافهم: «وسبب ذلك أن ذلك كله إنما حمل عليه الاجتهاد المسوغ، والقصد الصالح، وكل مجتهد مصيب، أو أحدهما مصيب والآخر غير مأثوم بل مأجور كما قررناه في الأصول»[1] ولذلك لم يعنفهم رسول الله ﷺ ولم يذمهم بل قال للجميع: «دعوني فالذي أنا فيه خير» وهذا نحو ما جرى لهم يوم الأحزاب حيث قال لهم: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة»[2] فتخوف ناس فوات الوقت فصلوا دون بني قريظة، وقالت أخرى: لا نصلي إلا حيث أمرنا رسول الله ﷺ فما عنف أحد الفريقين[3]

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٤/ ٥٥٩)

(٢) أخرجه البخاري ح:(٤١١٩) ومسلم ح: (١٧٧٠).

(٣) انظر: المفهم (٤/ ٥٥٩).

وقد نبه المازري[1] رحمه الله على وجه اختلافهم هذا فقال: «إنما جاز للصحابة الاختلاف في هذا الكتاب، مع صريح أمره لهم بذلك ؛ لأن الأوامر قد يقارنها ما ينقلها من الوجوب، فكأنه ظهرت منه قرينة دلت على أن الأمر ليس على التحتم بل على الاختيار فاختلف اجتهادهم، وصمم عمر على الامتناع، لما قام عنده من القرائن بأنه ﷺ قال ذلك عن غير قصد جازم، وعزمه ﷺ كان إما بالوحي وإما بالاجتهاد، وكذلك تركه إن كان بالوحي فبالوحي وإلا فبالاجتهاد أيضاً، وفيه حجة لمن قال بالاجتهاد في الشرعيات»[2]

ومن هنا يتبين أن اختلاف الصحابة ناشئ عن اجتهاد في فهم كلام النبي ﷺ ومراده وإذا كان علماء الأمة يعذرون في الاجتهاد حتى ولو أخطأوا فكيف لا يعذر صحابة رسول الله ﷺ لا سيما وأن الرسول ﷺ قد عذرهم ولم يعنف أحداً منهم بل أخذ بقول الطائفة المانعة من كتابة الكتاب ورجع إلى قولها في ترك الكتابة.[3]

والمتتبع لحال الصحابة مع رسول الله ﷺ يجد أنهم من السباقين إلى طاعته وتنفيذ أوامره إلا أنهم قد يراجعوه في بعض الأمور التي لم يجزم بالأمر بها فإذا عزم امتثلوا، يقول الخطابي: «وقد كان أصحابه ﷺ يراجعونه في بعض الأمور قبل أن يجزم فيها بتحتيم كما راجعوه يوم الحديبية في الخلاف، وفي كتاب الصلح بينه وبين قريش فأما إذا أمر بالشيء أمر عزيمة فلا يراجعه فيه أحد منهم»[4] وقد فهموا من قوله إنه يدلهم على الأصح، ولم يفهموا الوجوب،

---

(١) محمد بن علي بن عمر، أبوعبدالله المازري المالكي، كان بصيرًا بعلم الحديث، من مصنفاته «المعلم بفوائد شرح مسلم» و«المحصول» وغيرها، توفي سنة ٥٣٦هـ. انظر: وفيات الأعيان (٤/ ٢٨٥)، والوافي بالوفيات (٤/ ١٥١).

(٢) نقله عنه ابن حجر في فتح الباري (٨/ ١٣٤).

(٣) انظر: الانتصار للصحب والآل للرحيلي (ص ١٩٩).

(٤) نقله عنه النووي في شرحه على صحيح مسلم(١١/ ٩١).

فكرهوا أن يكلفوه من ذلك ما يشق عليه في تلك الحالة، فأرادوا أن يستفهموه ليعلموا أقال هذا على سبيل الجزم أو على سبيل الإلزام؟ وتنازعوا في ذلك فلما رأى رسول الله ﷺ تنازعهم ترك الكتابة لهم، كما سبق أن ترك إعلامهم بليلة القدر، لما تلاحى أمامه الرجلان فرفعت، وقال لهم رسول الله ﷺ وقتها: «خرجت لأخبركم بليلة القدر، فتلاحى فلان وفلان فرفعت، وعسى أن يكون خيراً لكم فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة» (1) ولعله ترك كتابته ﷺ لهم من الخير لهم أيضاً.

الشبهة الثانية: دعواهم أن عمر رفض أمر رسول الله ﷺ بدعوى أن الرسول قد هجر وأنه يكفينا مافي كتاب الله عز وجل، فأما قولهم: إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اتهم رسول الله ﷺ بالهجر وأنه لا يعي ما يقول فباطل، وذلك أن لفظة (يهجر أو هجر) لا تثبت عن عمر ولم تنقل في روايات الحديث وإنما قالها بعض من حضر الحادثة من غير أن تذكره الروايات الصحيحة، يقول ابن حجر: «ويظهر لي ترجيح ثالث الاحتمالات، التي ذكرها القرطبي، ويكون قائل ذلك بعض من قرب دخوله في الإسلام، وكان يعهد أن من اشتد عليه الوجع، قد يشتغل به عن تحرير ما يريد أن يقوله»(2)

وقال الألوسي: «من أين يثبت أن قائل هذا القول هو عمر مع أنه وقع في أكثر الروايات، (قالوا) بصيغة الجمع»(3) على أن هذه اللفظة لا مطعن فيها على من قالها من الصحابة وما ادعوه من أن صاحبها ينسب إلى رسول الله ﷺ أنه لا يعي ما يقول فباطل لعدة أسباب منها:

١ - أن الثابت الصحيح من هذه اللفظة إنما وردت بصيغة الاستفهام (أهجر)

---

(١) رواه البخاري ح: (٢٠٢٣)

(٢) فتح الباري (٨/ ١٣٣).

(٣) مختصر التحفة الاثني عشرية (ص ٢٥٠).

وهذا ما قرره المحدثون وشراح الحديث أمثال القاضي عياض[1] والقرطبي[2] والنووي[3] وابن حجر.[4] فقد نصوا على أن اللفظ الثابت هو الذي ورد بمعنى الاستفهام، وأنه جاء هنا على سبيل الإنكار على من قال لا تكتبوا.

يقول القاضي عياض: «وقوله: «أهجر رسول الله» هكذا هو في صحيح مسلم وغيره على الاستفهام، وهو أصح من رواية من روى (هجر، يهجر)؛ لأن هذا كله لا يصح منه ﷺ ؛ لأن معنى (هجر) هذى، وإنما جاء هذا من قائله استفهاماً للإنكار على من قال: لا تكتبوا ؛ أي: لا تتركوا أمر رسول الله ﷺ وتجعلوه كأمر من هجر في كلامه ؛ لأنه ﷺ لا يهجر»[5]

ويقول القرطبي بعد ذكره لأدلة عصمة النبي ﷺ من الخطأ في التبليغ في كل أحواله: «وعلى هذا يستحيل أن يكون قولهم (أهجر) لشك عرض في صحة قوله، زمن مرضه، وإنما كان ذلك من بعضهم على وجه الإنكار على من توقف في إحضار الكتف والدواة، وتلكأ عنه، فكأنه يقول لمن توقف: كيف تتوقف أتظن أنه قال هذياناً، فدع التوقف وقرب الكتف، فإنه إنما يقول الحق لا الهجر، وهذا أحسن ما يحمل عليه»[6]

٢-أنه على فرض صحة رواية (هجر) من غير استفهام، فلا مطعن فيها على قائلها؛ لأن الهجر في اللغة يأتي على قسمين قسم لا نزاع لأحد في عروضه للأنبياء وهو عدم تبيين الكلام لبحة الصوت، وغلبة اليبس بالحرارة على اللسان... والقسم الآخر جريان الكلام غير المنتظم

---

(١) الشفا (٢/ ٨٨٦).

(٢) المفهم (٤/ ٥٥٩).

(٣) شرح صحيح مسلم (١١/ ٩٣).

(٤) فتح الباري (٨/ ١٣٣).

(٥) نقله عنه النووي في شرحه على صحيح مسلم (١١/ ٩٢).

(٦) المفهم (٤/ ٥٥٩).

أو المخالف للمقصود على اللسان بسبب الغشي العارض بسبب الحميات المحرقة... فلعل القائل بذلك القول أراد القسم الأول وهو أنا لم نفهم كلامه بسبب ضعف ناطقته ويدل على هذا قوله بعد ذلك (استفهموه)»[1]

٣-أن هذه اللفظة صدرت من قائلها عن دهشة وحيرة أصابته في ذلك المقام العظيم وقد صدرت منه بحضور رسول الله ﷺ وكبار الصحابة فلم يعنفوه فإن الرجل يعذر بإغلاق الفكر والعقل، إما لشدة فرح أو حزن كما في قصة الذي فقد دابته ثم وجدها بعد يأس فقال: «اللهم أنت عبدي وأنا ربك أخطأ من شدة الفرح».[2]

يقول القاضي عياض: «وإن صحت الروايات الأخرى كانت خطأ من قائلها قالها بغير تحقيق، بل لما أصابه من الحيرة والدهشة؛ لعظيم ما شاهده من النبي ﷺ من هذه الحالة الدالة على وفاته وعظيم المصاب به، وخوف الفتن والضلال بعده، وأجرى الهجر مجرى شدة الوجع»[3]

أما قول عمر ﷺ: «حسبنا كتاب الله» فإنه ليس فيه أي اعتراض على أمر رسول الله ﷺ وبيان ذلك من عدة وجوه:

الوجه الأول: أنه ظهر لعمر ﷺ ومن كان على رأيه من الصحابة أن أمره ﷺ بكتابة الكتاب ليس على الوجوب وإنما من باب الإرشاد إلى الأصلح وقد نص على ذلك القاضي عياض [4]

---

(١) انظر مختصر التحفة الاثني عشرية (ص ٢٥٠) بتصرف يسير.

(٢) أخرجه مسلم ح: (٢٧٤٧).

(٣) نقله عنه النووي في شرحه على صحيح مسلم (١١/ ٩٢).

(٤) انظر: الشفا (٢/ ٨٨٧).

والقرطبي[1] والنووي[2] وابن حجر[3]

الوجه الثاني: أن قول عمر «حسبنا كتاب الله» رد على من نازعه لا على أمر النبي ﷺ وهذا ظاهر من قوله: «عندكم كتاب الله» فإن المخاطب جمع وهم المخالفون لعمر ﷺ في رأيه، يقول القاضي عياض: «وقول عمر ﷺ »حسبنا كتاب الله« رد على من نازعه، لا على أمر النبي ﷺ والله أعلم»[4]

الوجه الثالث: أنه بعد أن تقرر عند عمر أن الأمر بالكتاب ليس على سبيل الوجوب اجتهد ورأى أنه من المصلحة الشرعية ترك كتابة الكتاب مع شفقته ﷺ على رسول الله ﷺ مما يلحقه من كتابة الكتاب مع شدة المرض ويشهد لهذا قوله: «إن رسول الله ﷺ قد غلبه الوجع» فكره أن يتكلف رسول الله ﷺ ما يشق ويثقل عليه[5] مع استحضاره قوله تعالى: ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ﴾[6] ثم إنه خشي تطرق المنافقين، ومن في قلبه مرض لما كتب في ذلك الكتاب، وأن يتقولوا في ذلك الأقاويل.

يقول الخطابي رحمه الله:«ولا يجوز أن يحمل قول عمر على أنه توهم الغلط على رسول الله ﷺ أو ظن به غير ذلك مما لا يليق به بحال، لكنه لما رأى ما غلب على رسول الله ﷺ من الوجع وقرب الوفاة، مع ما اعتراه من الكرب خاف أن يكون ذلك القول مما يقوله مما لا عزيمة له

---

(١) المفهم (٢/ ٥٥٩).

(٢) شرح صحيح مسلم (١١/ ٩١).

(٣) فتح الباري (١/ ٢٠٩).

(٤) نقله عنه النووي في شرحه على صحيح مسلم (١١/ ٩٢).

(٥) انظر: الشفا للقاضي عياض (٢/ ٨٨٨) وفتح الباري (١/ ٢٠٩).

(٦) سورة الأنعام آية (٣٨).

فيجد المنافقون بذلك سبيلاً إلى الكلام في الدين»[1].

وربما خشي عمر أن يكتب النبي ﷺ أموراً ربما عجزوا عنها فاستحقوا العقوبة لكونها منصوصة، ورأى أن الأرفق بالأمة في تلك الأمور سعة الاجتهاد لما فيه من الأجر والتوسعة على الأمة[2].

وخلاصة القول: إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اجتهد في هذا الأمر وقد كان اجتهاده بحضور رسول الله ﷺ فلم يؤثمه ولم يذمه به بل وافقه على ما أراد من ترك كتابة الكتاب، وقد عد هذا الأمر من موافقات النبي ﷺ لعمر.[3]

كما عد العلماء هذا الموقف من دلائل فقه عمر، يقول النووي: «وأما كلام عمر رضي الله عنه فقد اتفق العلماء المتكلمون في شرح الحديث على أنه من دلائل فقه عمر وفضائله ودقيق نظره»[4]

الشبهة الثالثة: زعمهم بأن تنازع الصحابة ومقولة عمر كانت سبباً في حرمان الأمة من العصمة التي عبر عنها الرسول ﷺ بقوله: «لن تضلوا بعده أبداً» وأن كل ما حصل للأمة من ضلال وفتنة كان بسبب ترك كتابة الكتاب، مستشهدين بقول ابن عباس: «إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب لاختلافهم ولغطهم»

فهذه الشبهة باطلة من أساسها فإنها تتهم الرسول ﷺ بأنه قد ترك تبليغ أمته ما فيه عصمتها من الضلال ولم يبلغ شرع ربه لمجرد اختلاف أصحابه عنده حتى مات على ذلك مخالفاً لأمر ربه في قوله: ﴿بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ

---

(١) نقله عنه النووي في شرحه على صحيح مسلم (١١/ ٩١).

(٢) انظر: الشفا للقاضي عياض (٢/ ٨٨٩) وشرح صحيح مسلم (٢/ ٩٢).

(٣) انظر: فتح الباري (١/ ٢٠٩).

(٤) شرح صحيح مسلم (١١/ ٩٠).

﴿يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾[1].

وإذا كان الرسول ﷺ مبرأ من ذلك ومنزها بتزكية ربه له في قوله ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ حَرِيصٌ عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ١٢٨﴾[2] فوصفه ربه بالحرص على أمته: «أي هدايتهم ووصول النفع الدنيوي والأخروي لهم»[3].

وإذا كان هذا الأمر معلوماً بالاضطرار من دين الإسلام لا يشك فيه مؤمن والرسول ﷺ قد بلغ كل ما أمر به وأنه كان أحرص ما يكون على أمته وهدايتها وصلاحها علمنا علماً يقيناً أن الأمر لو كان كما يصوره المخالفون من أن هذا الكتاب به عصمة هذه الأمة من الضلال في دينها، ورفع الفرقة والاختلاف فيما بينها إلى أن تقوم الساعة لما ساغ في دين وعقل أن يؤخر رسول الله ﷺ كتابته إلى ذلك الوقت الضيق ولو أخره لما تركه لمجرد اختلاف أصحابه عنده [4] وقد ثبت من سيرته أنه لربما راجعه أصحابه أحياناً في بعض المسائل مجتهدون، فما كان يترك أمر ربه لقولهم، كمراجعة بعضهم له في فسخ الحج إلى عمرة في حق من لم يسق الهدي، وكذلك مراجعتهم له يوم الحديبية، وفي تأمير أسامة بن زيد، فهل يتصور بعد هذا أن يترك أمر ربه فيما هو أعظم من هذا لخلافهم، ولو قدر أنه تركه في ذلك الوقت لتنازعهم عنده لمصلحة رآها فما الذي منعه من أن يكتبه بعد ذلك، وقد ثبت أنه عاش بعد ذلك عدة أيام فقد كانت

---

(١) سورة المائدة آية (٦٧).

(٢) سورة التوبة آية (١٢٨).

(٣) ذكره ابن كثير في تفسيره (٢/ ٤٠٤).

(٤) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٦/ ٢٦) ومختصر التحفة الاثني عشرية (٢٥١).

وفاته عليه الصلاة والسلام يوم الاثنين على ما جاء مصرحاً به في رواية أنس[1] وحادثة الكتاب يوم الخميس بالاتفاق، فإذا ثبت هذا في أن الرسول ﷺ لم يكتب هذا الكتاب حتى مات علمنا أنه ليس من الدين الذي أمر بتبليغه، ولا على ما تصفه الرافضة بأن فيه عصمة الأمة من الضلال ؛ لاستحالة ذلك على الرسول، ولما دل عليه القرآن من أن الله قد أكمل الدين قبل ذلك، فأنزل في حجة الوداع: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[2]

ولقد ذكر العلماء أن النبي ﷺ أراد أن يوصي لأبي بكر ﷺ في هذا الكتاب مستدلين بما ورد في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «قال رسول الله ﷺ في مرضه: ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً، فإني أخاف أن يتمنى متمن، ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»[3] وقد «حكى سفيان بن عيينة عن أهل العلم قبله أنه ﷺ أراد أن يكتب استخلاف أبي بكر ﷺ ثم ترك ذلك اعتماداً على ما علمه من تقدير الله تعالى ذلك، كما هم بالكتاب في أول مرضه حين قال: وارأساه ثم ترك الكتاب، وقال: يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر، ثم نبه أمته على استخلاف أبي بكر بتقديمه إياه في الصلاة»[4]

ويقول ابن تيمية: «والنبي ﷺ قد عزم على أن يكتب الكتاب الذي ذكره لعائشة فلما رأى أن الشك قد وقع، علم أن الكتاب لا يرفع الشك، فلم يبق منه فائدة، وعلم أن الله يجمعهم

---

(١) أخرجها البخاري ح: (٦٨٠) ومسلم ح: (٤١٩).

(٢) المائدة آية رقم (٣).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ح: (٢٣٨٧).

(٤) نقله النووي في شرحه على صحيح مسلم (١١/ ٩٠).

على ما عزم عليه كما قال: «ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»[١]

وأما قوله ﷺ: (لن تضلوا بعده) فيقول الألوسي في توجيهه: «فإن قيل: لو لم يكن ما يكتب أمراً دينياً فلم قال: لن تضلوا بعده؟ قلنا: للضلال معان، والمراد به ههنا عدم الخطأ في تدبير الملك، وهو إخراج المشركين من جزيرة العرب، وإجازة الوفد بنحو مما كان يجيزه، وتجهيز جيش أسامة منه، لا الضلالة والغواية عن الدين»[٢]

وأما قول ابن عباس رضي الله عنهما: «الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين كتابة الكتاب» فإنه يصدق على من شك في خلافة الصديق ﷺ وقدح فيها، وهو حجة على المخالفين فلو «كان الكتاب الذي هم به أمضاه لكانت شبهة هذا المرتاب تزول بذلك، ويقول: خلافته ثبتت بالنص الصريح الجلي، فلما لم يوجد هذا كان رزية في حقه من غير تفريط من الله ورسوله بل قد بلغ رسول الله ﷺ البلاغ المبين وبين الأدلة الكثيرة الدالة على أن الصديق ﷺ أحق بالخلافة من غيره وأنه المقدم، وليست هذه رزية في حق أهل التقوى الذين يهتدون بالقرآن، وإنما كانت رزية في حق من في قلبه مرض»[٣]

ويوضح هذا أن ابن عباس رضي الله عنهما ما قال ذلك إلا بعد ظهور أهل الأهواء والبدع من الخوارج والروافض.[٤]

الشبهة الرابعة: دعواهم بأن سبب منع عمر ومن معه للرسول هو أنهم علموا بالقرائن أن النبي ﷺ يريد أن يوصي لعلي من بعده فمنعوه من ذلك وهذه دعوى باطلة وكذب ظاهر

---

(١) منهاج السنة (٦/ ٢٥).

(٢) مختصر التحفة الاثني عشرية (٢٥١).

(٣) منهاج السنة (٦/ ٢٥) و (٨/ ٥٧٣).

(٤) انظر: فتح الباري (١٠/ ٢٠٩).

يخالف حتى مذهب الرافضة أنفسهم، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله «ومن توهم أن هذا الكتاب كان بخلافة علي فهو ضال باتفاق عامة الناس من علماء السنة والشيعة، أما أهل السنة فمتفقون على تفضيل أبي بكر وتقديمه، وأما الشيعة القائلون بأن علياً كان هو المستحق للإمامة، فيقولون: إنه قد نص على إمامته قبل ذلك نصاً جلياً ظاهراً معروفاً وحينئذ فلم يكن يحتاج إلى كتاب»[1] وإذا كانت الرافضة تزعم أن النبي ﷺ قد نص على خلافة علي ونصبه وصياً من بعده قبل حادثة الكتاب بل أن الرسول ﷺ عرج به إلى السماء مائة وعشرين مرة في كل مرة يوصى بولاية علي كما ذكروا ذلك في رواياتهم فلا معنى لتأخير الرسول هذا البيان لا سيما والإمامة عند الرافضة من أركان الدين.

٢- تحريم عمر لمتعتي الحج والنساء.

تزعم الرافضة أن عمر بن الخطاب ﷺ غير في أحكام الدين وحرم ما أحل الله ورسوله، يقول الكركي عن عمر: «كان فظاً غليظاً مهاناً، عنّادا في الدين وتغيير الأحكام واستبداداً بالرأي، وتغطرساً عن قبول الحق»[2] ومن الأمور التي قالوا بأنه حرمها متعة النساء ومتعة الحج يقول مقاتل بن عطية وهو يعدد ما أسماه بمخالفات عمر: «ومنها: في متعة النساء، حيث لم يؤمن بها، ولما جاء إلى الحكم وغصب كرسي الخلافة قال: متعتان كانتا على عهد رسول الله وأنا أحرمها وأعاقب عليهما... فلما حرمها عمر كثر الزنا والفجور بين المسلمين، وبهذا العمل عطّل عمر حكم الله وسنة رسول الله وروّج الزنا والفجور وصار مشمولاً بآية ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾[3]» إلى أن قال: «إنني أعتقد أن كل جريمة زنا،

---

(١) منهاج السنة (٦/ ٢٥).

(٢) نفحات اللاهوت للكركي (ق ٢٦/ أ).

(٣) سورة المائدة آية (٤٤).

أو لواط أو استمناء تقع بين الناس يعود سببها إلى عمر، ويشترك في إثمها ؛ لأنه الذي منعها ونهى الناس عنها»[1]

ويقول الكركي بعد أن ذكر تحريم عمر ﷺ لنكاح المتعة: «وهذا من أمتن الدلائل على كفره ؛ لأن من ينادي على رؤوس المسلمين بأنه يحرم ما أحله الله ورسوله ﷺ ويرد قوله، ويغير الشرع ويعاقب على فعله كافر من أشنع الكفار وكفى بهذا دليلاً على أنه ما كان يعتقد الشرع ولا يرى للنبوة حرمة»[2]

وقد استدلوا على أنه حرم ما أحل الله ورسوله بقوله: «متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنها وأعاقب عليها ؛ متعة الحج ومتعة النساء»[3]

وبالقول الذي نسبوه إليه: «ثلاث كن على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنهن، وأحرمهن، وأعاقب عليهن: متعة النساء، ومتعة الحج، وحي على خير العمل»[4].

واستدلوا أيضاً على دعواهم أن عمر ﷺ حرم المتعة من نفسه بقول جابر عن المتعة: «فعلناها مع رسول الله ﷺ، ثم نهانا عنها عمر، فلم نعد لها»[5].

ويستدلون كذلك بالقول المنسوب إلى علي بن أبي طالب ﷺ «لولا ما سبقني إليه ابن الخطاب ما زنى إلا شقي»[6].

---

(١) مؤتمر علماء بغداد (٤٨).

(٢) نفحات اللاهوت للكركي (ق ٤٩/ ب).

(٣) الإيضاح للفضل (١٩٧)، والشافي للمرتضى (٢٥٧).

(٤) تفسير الصافي للكاشاني (١/ ٣٤٦)، وإحقاق الحق للتستري (٢٤٤).

(٥) الطرائف لابن طاوس (٤٥٧)، والفصول المهمة للموسوي (٦٩).

(٦) الأصول من الكافي للكليني (٢/ ٤٢) وتفسير العياشي (١/ ٢٣٣) والاستبصار للطوسي (٣/ ١٤١) والشافي للمرتضى (٢٥٧).

وبالقول المنسوب إلى ابن عمر لما سئل عن حكم متعة النساء فأجاب: «والله ما كنا على عهد رسول الله زانين ولا مسافحين ولما قيل له: إن أباك قد نهى عنها ؟ قال: أرأيت إن كان أبي نهى عنها، وصنعها رسول الله ﷺ، أنترك السنة ونتبع قول أبي»[1]

وبالقول المنسوب إلى ابن عباس: «ما كانت المتعة إلا رحمة رحم الله بها أمة محمد ﷺ ولولا أن عمر نهى عنها ما احتاج إلى الزنا إلا شقي»[2].

وبقول عمران بن حصين: نزلت آية المتعة في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله ﷺ ولم ينزل قرآن يحرمها، حتى قال رجل برأيه ما شاء.[3]

الرد

من الأمور التي أنكرها الرافضة على عمر زعمهم بأنه حرم ما أحل الله عز وجل وذلك عندما حرم متعة النساء ومتعة الحج.

وسنبين بإذن الله الحق في هذه المسألة والذي يتضح من خلاله أن عمر ﷺ لم يغير شرع الله ولم يحرم ما أحل الله عز وجل.

فأما قولهم: إن عمر حرم متعة النساء وهي مما أحله رسول الله ﷺ فإننا لا نسلم لهم بذلك، فلقد اقتضت الضرورة أن تباح المتعة لصحابة رسول الله ﷺ في فترة من الفترات ثم حرمها رسول الله ﷺ إلى يوم القيامة، ولقد كانت هذه الإباحة في فترات بُعد الصحابة عن أهلهم إما لغزو أو سفر طويل فرخص فيها للضرورة، روى البخاري ومسلم بسنديهما عن ابن

---

(١) الطرائف لابن طاوس (٤٥٨) والفصول المهمة للموسوي (١٨٠).

(٢) الطرائف لابن طاوس (٤٦٠) والدرجات الرفيعة للشيرازي (١٢٨) ومقدمة مرآة العقول للعسكري (١/ ٢٨٩).

(٣) المتعة وأثرها لتوفيق الفكيكي (ص ٤١).

مسعود ﷺ قال: «كنا نغزو مع النبي ﷺ وليس معنا نساء، فقلنا: ألا نختصي؟ فنهانا عن ذلك، فرخص لنا بعد ذلك أن نتزوج المرأة بالثوب»[١]

قال القاضي عياض: «روى أحاديث إباحة المتعة جماعة من الصحابة... وليس في هذه الأحاديث كلها أنها كانت في الحضر، وإنما كانت في أسفارهم في الغزو عند ضرورتهم، وعدم النساء، مع أن بلادهم كانت حارة، وصبرهم عنهن قليل، وقد ذكر في حديث ابن عمر أنها كانت رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها كالميتة ونحوها، وعن ابن عباس رضي الله عنهما نحوه»[٢] ثم حرم رسول الله ﷺ متعة النساء إلى الأبد بعد فتح مكة فقد روى مسلم في صحيحه عن سبرة بن معبد الجهني[٣] ﷺ أنه كان مع رسول الله ﷺ عام الفتح، فقال لهم رسول الله ﷺ: «يا أيها الناس إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً»[٤]

وروى الإمام مسلم أيضاً بسنده عن سلمة بن الأكوع أنه قال: «رخص رسول الله ﷺ عام أوطاس في المتعة ثلاثاً، ثم نهى عنها»[٥]

يقول الإمام النووي معلقاً على حديث سلمة: «هذا تصريح أنها أبيحت يوم فتح مكة وهو ويوم أوطاس شيء واحد»[٦]

---

(١) البخاري ح: (٤٦١٥) ومسلم ح: (١٤٠٤).

(٢) نقله عنه النووي في شرحه على صحيح مسلم (٩/ ١٧٩).

(٣) سبرة بن معبد أبو الربيع الجهني له صحبة وأول مشاهده الخندق مات في خلافة معاوية. انظر: الاستيعاب (٢/ ٥٧٩)، والإصابة (٣/ ٢٧).

(٤) صحيح مسلم ح: (١٤٠٦).

(٥) صحيح مسلم ح: (١٤٠٥)

(٦) شرح النووي على مسلم (٩/ ١٨٤).

ويقول البيهقي: «وعام أوطاس وعام الفتح واحد ؛ فأوطاس وإن كانت بعد الفتح فكانت في عام الفتح بعده بيسير، فما نهي عنه لا فرق أن ينسب إلى عام أحدهما أو إلى الآخر»[1] فنكاح المتعة حرمه رسول الله إلى يوم القيامة وعمر متبع لرسول الله ﷺ في تحريمه للمتعة، يقول المارزي: «ثبت أن نكاح المتعة كان جائزاً أول الإسلام، ثم ثبت بالأحاديث الصحيحة المذكورة هنا أنه نسخ، وانعقد الإجماع على تحريمه، ولم يخالف فيه إلا طائفة من المبتدعة»[2]

وأما استشهادهم بما روي عن عمر أنه قال: «متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أحرمهما وأعاقب عليهما : متعة الحج، ومتعة النساء» فهي رواية لم ترد عند أهل السنة وما صح في هذا هو ما رواه الإمام مسلم ولفظه: «كان ابن عباس يأمر بالمتعة وكان ابن الزبير ينهى عنها، قال فذكرت ذلك لجابر بن عبد الله فقال على يدي دار الحديث تمتعنا مع رسول الله ﷺ فلما قام عمر قال: إن الله كان يحل لرسوله ما شاء بما شاء وإن القرآن قد نزل منازله ﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾[3] كما أمركم الله، وأبتوا نكاح هذه النساء فلن أوتى برجل نكح امرأة إلى أجل إلا رجمته بالحجارة»[4]

ومن هنا يتضح لنا أن عمر ﷺ لم يحرم متعة النساء من تلقاء نفسه، بل كان متبعاً لرسول الله ﷺ ويؤيد ذلك ما رواه ابن ماجه بسنده عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: لما ولي عمر بن الخطاب خطب الناس فقال: إن رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثاً، ثم حرمها والله لا أعلم أحداً يتمتع وهو محصن إلا رجمته بالحجارة إلا أن يأتيني بأربعة يشهدون أن رسول الله

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٢٠٤).

(٢) نقله النووي في شرحه على صحيح مسلم (٩/ ١٧٩).

(٣) سورة البقرة آية (١٩٦).

(٤) صحيح مسلم ح: (١٢١٧).

ﷺ أحلها بعد إذ حرمها»[1]

وهذا من أكبر الأدلة على إنصاف عمر ﷺ فقد فتح باب الإعتراض على قوله ومع ذلك لم يتقدم أحد من الصحابة للشهادة أو يخالف عمر في ما ذهب إليه من تحريمه للمتعة مع أنه قد عارضه بعض الصحابة في تحريمه لمتعة الحج، فدل ذلك على أن الصحابة لديهم نص يؤيد ما ذهب إليه عمر ﷺ، يقول أبو الفتح المقدسي[2]: «وهذا يدل على صحة ما قلناه من الإجماع على تحريمها ؛ لأن عمر ﷺ في هذه الأخبار، وفيما تقدمها نهى عنها على المنبر وتوعد عليها، وغلظ أمرها، وذكر أن رسول الله ﷺ حرمها ونهى عنها، وذلك بحضرة المهاجرين والأنصار، فلم يعارضه أحد منهم، ولا رد عليه قوله في ذلك، مع ما كانوا عليه من الحرص على إظهار الحق وبيان الواجب ورد الخطأ كما وصفهم الله ورسوله في ذلك، ألا ترى أن أبي بن كعب[3] عارضه في متعة الحج، وقد عارضه معاذ بن جبل[4] في رجم الحامل ؛ لأنه لا يجوز لمثلهم المداهنة في الدين، ولا السكوت عن استماع الخطأ... إلى أن قال: فلما سكتوا على ذلك، ولم ينكره منهم أحد علم أن ذلك هو الحق وأنه ثابت في الشريعة من نسخ المتعة وتحريمها كما ثبت عنده،

---

(١) سنن ابن ماجه ح:(١٩٦٣) وحسنه الألباني .

(٢) نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسي النابلسي الدمشقي الشافعي أبوالفتح، فقيه محدث، من مصنفاته «تحريم نكاح المتعة»، و«التهذيب» وغيرها، توفي سنة ٤٩٠هـ. انظر: طبقات السبعي (٥/ ٣٥١)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ١٣٦).

(٣) أبي بن كعب بن قيس الأنصاري الخزرجي، أبوالمنذر، سيد القراء، من فضلاء الصحابة، اختلف في سنة موته فقيل ٣٢هـ. انظر: الاستيعاب (١/ ٦٥)، والإصابة (١/ ١٨٠).

(٤) معاذ بن جبل بن عمرو الأنصاري الخزرجي، أبوعبدالرحمن، من أعيان الصحابة، شهد بدرًا وما بعدها، مات بالشام سنة ١٨هـ. انظر: الاستيعاب (٣/ ١٤٠٢)، والإصابة (٦/ ١٠٧).

فصار ذلك كأن جميعهم قرروا تحريمها وثبتوا نسخها فكانت حراماً على التأبيد»[1]

أما استدلالهم بقول جابر بن عبد الله عندما أتاه آت فقال إن ابن عباس وابن الزبير اختلفا في المتعتين، فقال جابر: فعلناهما مع رسول الله ﷺ ثم نهانا عنهما عمر فلم نعد لهما»[2]

فلا يسلم لهم ؛ لأن العلماء حملوا قول جابر على أنه لم يبلغه نسخ الإباحة فلما بلغه امتنع كما قال عن نفسه «فلم نعد لهما»[3]

أما استدلالهم بقول ابن عمر: «لا أترك السنة وأتبع قول أبي» فهذا مروي عنه في متعة الحج، فقد روى الترمذي بسنده عن سالم بن عبد الله أنه سمع رجلاً من أهل الشام وهو يسأل عبد الله بن عمر عن التمتع بالعمرة إلى الحج فقال عبد الله بن عمر: هي حلال، فقال الشامي: إن أباك قد نهى عنها، فقال عبد الله بن عمر: أرأيت إن كان أبي نهى عنها وصنعها رسول الله ﷺ أأمر أبي نتبع أم أمر رسول الله ﷺ، فقال الرجل: بل أمر رسول الله ﷺ، فقال: لقد صنعها رسول الله ﷺ[4]

أما متعة النساء فالثابت عن ابن عمر ﷺ أنه كان يحرمها.[5]

أما القول المنسوب إلى علي ﷺ : «لولا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقي» فقد ورد عند الطبري[6] وفيه الحكم بن عتيبة الكندي، قال ابن حبان كان يدلس [7] ثم إن الحكم يرويه

---

(١) تحريم نكاح المتعة للمقدسي (ص ١١٩-١٢٠).

(٢) أخرجه مسلم ح:(١٢٤٩).

(٣) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٩/ ١٨٣) وفتح الباري لابن حجر (٩/ ١٧٤).

(٤) أخرجه الترمذي ح:(٨٢٠٤).

(٥) روى عنه ذلك عبد الرزاق في مصنفه ح:(١٤٠٤٢) وابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٢٩٢).

(٦) جامع البيان للطبري (٥/ ١٣).

(٧) الثقات لابن حبان (٤/ ١٤٤)، وكذا تهذيب التهذيب (٢/ ٣٩٠).

عن علي ولم يدركه فهو أيضاً منقطع، كما أوردها عبد الرزاق في مصنفه وفيها راو لم يسم.[1]

وكلتا الروايتين معارضتان بما صح عن علي ﷺ من القول بتحريم المتعة، وما ثبت عن علي ﷺ أنه قال: «إن النبي ﷺ نهى عن نكاح المتعة يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأهلية»[2]

وظاهر قول علي ﷺ «نهى عنها يوم خيبر» يدل على أنه لم تبلغه إباحتها وتحريمها مرة أخرى تحريماً أبدياً فانتهى إلى ما بلغه، يقول الإمام النووي: «فيكون ﷺ حرمها يوم خيبر، وفي عمرة القضاء، ثم أباحها يوم الفتح للضرورة ثم حرمها يوم الفتح أيضاً تحريماً مؤبداً»[3]

أما قول عمران بن الحصين: «تمتعنا على عهد رسول الله ﷺ فنزل القرآن، قال رجل برأيه ما شاء»[4] فهذا الحديث في متعة الحج بإجماع الشراح من أهل السنة [5] ويدل على ذلك الروايات الأخرى فقد روى أحمد[6] والنسائي[7] وابن ماجه [8] أن عمران بن الحصين قال لمطرف بن عبد الله -وهو الذي روى عنه الرواية المخرجة في البخاري- «اعلم أن رسول الله ﷺ قد جمع بين حجة وعمرة،، ثم لم ينزل فيها كتاب، ولم ينه عنها النبي ﷺ قال رجل فيها برأيه ما شاء».

أما ابن عباس رضي الله عنهما فإنه يعترف أن متعة النساء إنما رخص فيها في السفر

---

(١) المصنف لعبد الرزاق ح:(١٤٠٢٨).

(٢) أخرجه البخاري ح:(٤٢١٦) ومسلم ح:(١٤٠٧).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (٦/ ١٨١).

(٤) صحيح البخاري ح:(١٥٧١) ومسلم ح:(١٢٢٦).

(٥) راجع فتح الباري (٣/ ٤٣٢).

(٦) المسند ح:(١٩٨٥٤).

(٧) سنن النسائي ح:(٢٧٢٧).

(٨) ابن ماجه ح:(٢٩٧٨).

للجهاد، وفي النساء قلة، والحال شديد[1] وقد روي عنه رجوعه عن رأيه فقد روى أبو الفتح المقدسي أن ابن عباس رضي الله عنهما جمع أصحابه قبل أن يموت بأربعين يوماً، ثم قال: «إني كنت أقول لكم في المتعة ما قد علمتم وإن جميع أصحاب رسول الله ﷺ قد رأى تقويمي وإني رأيت رأياً وقد رجعت عن ذلك الرأي » وعقب عليه المقدسي بقوله: «وهذا يدل على أنه رأي رآه، واجتهاد اجتهد فيه والرأي يخطئ ويصيب، فلما تبين له الخطأ فيه رجع عنه».[2]

أما متعة الحج فلم يثبت أن عمر بن الخطاب حرمها ؛ بل أنه أجاب من قال: إني أحرمت بالحج والعمرة جميعاً فقال له عمر: هديت لسنة نبيك ﷺ»[3]

أما نهي عمر عنها فإنه لم يكن على سبيل التحريم والحتم، بل كان ينهى عنها لتفرد عن الحج بسفر آخر ليكثر زيارة البيت.[4] وقد صرح بذلك عمر رضي الله عنه عندما سأله علي بن أبي طالب طالب فقال له: «أنهيت عن المتعة؟ قال: لا، ولكني أردت زيارة البيت، فقال علي: من أفرد بالحج فحسن، ومن تمتع فقد أخذ بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ»[5].

قال البيهقي: «ولم نجده ﷺ نهى عن متعة الحج في رواية صحيحة عنه، ووجدنا في قول عمر رضي الله عنه ما دل على أنه أحب أن يفصل بين الحج والعمرة ؛ ليكون أتم لهما، فحملنا نهيه عن متعة الحج عن التنزيه، وعلى اختيار الإفراد على غيره لا على التحريم[6]» ويشهد لهذا ما رواه النسائي بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «سمعت عمر يقول: والله إني لأنهاكم عن

---

(١) صحيح البخاري ح: (٥١١٦).

(٢) تحريم نكاح المتعة للمقدسي (ص ١٤٨).

(٣) رواه النسائي ح:(٢٧١٩) في الصغرى.

(٤) البداية والنهاية لابن كثير (٥/ ٤١٤).

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٢١).

(٦) السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٢٠٦).

المتعة، وإنها لفي كتاب الله، ولقد فعلها رسول الله، يعني العمرة في الحج»[1] وروى مسلم بسنده عن أبي موسى الأشعري ﷺ «أنه كان يفتي بالمتعة، فقال له رجل: رويدك ببعض فتياك فإنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في النسك بعد، حتى لقيه بعد، فسأله، فقال عمر: قد علمت أن النبي ﷺ قد فعله وأصحابه، ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن في الأراك، ثم يروحون في الحج تقطر رؤوسهم»[2]

قال القاضي عياض: «ظاهر كلام عمر هذا إنكار فسخ الحج إلى العمرة، وأن نهيه عن التمتع إنما هو من باب ترك الأولى، لا أنه منع من ذلك منع التحريم والإبطال، ويؤيد هذا قوله بعد هذا: قد علمت أن النبي ﷺ قد فعله وأصحابه، ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن تحت الأراك»[3]

فعمر ﷺ لم يقل بتحريم متعة الحج، ولكنه قصد من وراء نهيه عنها أمرين كما دلت على ذلك الروايات الصحيحة:

أحدهما: ألا يؤدي التمتع إلى هجر البيت بقية السنة، فلا يطوف به معتمر لاكتفائهم بعمرة الحج.

والأمر الثاني: كراهة أن يذهب الناس حجاجاً إثر مقارفتهم للنساء، والحاج لا يترفه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ثم إن الناس كانوا في عهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما لما رأوا في ذلك من السهولة، صاروا يقتصرون على العمرة في الحج، ويتركون سائر الأشهر لا يعتمرون فيها من أمصارهم، فصار البيت يعرى عن العمار من أهل الأمصار في سائر الحول،

---

(١) سنن النسائي ح:(٢٧٣٦) وقال ابن كثير: «هذا إسناد جيد» البداية والنهاية (٢/ ١٢٩).

(٢) صحيح مسلم (١٢٢١).

(٣) نقله عنه النووي في شرحه على صحيح مسلم (٨/ ٢٠٠).

فأمرهم عمر بن الخطاب ﷺ بماهو أكمل لهم، بأن يعتمروا في غير أشهر الحج، وهذا الذي اختاره عمر ﷺ هو الأفضل».[1]

ولقد كان عمر ﷺ يلتمس بذلك أيضاً تمام العمرة، فقد روى الإمام مسلم بسنده إلى عمر قال لأبي موسى لما قال له: يا أمير المؤمنين ما هذا الذي أحدثت في شأن النسك؟ قال: «إن نأخذ بكتاب الله، فإن الله عز وجل قال: ﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ وإن نأخذ بسنة نبينا عليه الصلاة والسلام فإن النبي لم يحل حتى نحر الهدي»[2]

ومن هنا يتضح لنا أن عمر يقر بأن الرسول أمر أصحابه بمتعة الحج وعمر ﷺ لم يحرم متعة الحج، وإنما أرشد الصحابة رضي الله عنهم إلى ما رأى أنه أفضل وهو لم يعتمد في ذلك على الرأي المجرد، بل كان عمدته في ذلك قول الله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ وفعل الرسول ﷺ الذي لم يحل، بل بقي على إحرامه حتى نحر الهدي.

ولقد كان قول أبي ذر في متعة الحج أشد من قول عمر، فقد قال: «كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد خاصة»[3]

«فإن قدح الشيعة في عمر لكونه نهى عن متعة الحج -كما زعموا- فأبو ذر كان أعظم نهياً عنها من عمر، وهم يتولون أبا ذر ويعظمونه، فإن كان الخطأ في هذه المسألة يوجب القدح، فينبغي أن يقدحوا في أبي ذر، وإلا فكيف يقدح في عمر دونه»[4].

(١) الفتاوى (٢٦/ ٢٧٦-٢٧٧).

(٢) صحيح مسلم ح: (١٢٢١).

(٣) صحيح مسلم ح: (١٢٢٤).

(٤) منهاج السنة لابن تيمية (٤/ ١٨٤).

٣- دعواهم ابتداع عمر لصلاة التراويح:

من الأمور التي يدعي الرافضة أن عمر ﷺ ابتدعها «صلاة التراويح» وهم يرون أنه بذلك خالف الشرع وغير دين الله عز وجل.[١]

يقول ابن طاوس: «ومن طرائف ما رأيت من تغيير عمر خليفتهم لشريعة نبيهم ما ذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين في مسند أبي هريرة في الحديث الثامن والثمانين من المتفق عليه قال: كان رسول الله ﷺ يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة فيقول: من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه، فتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك، ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدراً من خلافة عمر على ذلك، (قال عبد المحمود) فغير عمر ما كان في عهد نبيهم وعهد أبي بكر وأبدع.

ومن ذلك ما رواه الحميدي في الجمع بين الصحيحين في جملة الحديث الثامن والثمانين من مسند أبي هريرة من المتفق عليه عن عبدالرحمن بن القاري[٢] قال: خرجت ليلة في رمضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط، فقال عمر : لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل ثم عزم فجمعهم» [٣] وهم يعتبرون أن عمر أول من أدخل بعمله هذا البدعة في الدين، يقول مقاتل بن عطية: «إن الكتب المعتبرة تحدثنا أن إمامكم (عمر) هو أول من أدخل البدعة في الإسلام، وصرح هو بنفسه حين قال: «نعمت البدعة هذه » وذلك في قصة صلاة التراويح لما أمر الناس أن يصلوا النافلة جماعة

---

(١) انظر: الشافي للمرتضى (٢٦٢)، وتلخيص الشافي للطوسي (٤٤٣)، ومنهاج الكرامة للحلي (١/ ١٧٢).

(٢) عبدالرحمن بن عبدٍ القاري، يقال له رؤية، وذكره العجلي في ثقات التابعين، واختلف قول الواقدي فيه، مات سنة ٨٨هـ. انظر: أسد الغابة (٣/ ٤٨٥)، والتقريب (٣٩٦٣)، والإصابة (٥/ ٣٤).

(٣) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف لابن طاوس (١/ ٤٥٤).

مع العلم أن الله والرسول حرما النافلة جماعة فكانت بدعة عمر مخالفة صريحة لله والرسول»[1]

كما استنكروا قول عمر عن صلاة التراويح «نعمت البدعة هي» ويرون أنه خالف بذلك قول رسول الله ﷺ «كل بدعة ضلالة» يقول البياضي وهو يعدد مخالفات عمر على حد زعمه: «ومنها أنه أبدع التراويح جماعة في شهر رمضان، وقال نعـمت البدعة وقد قال النبي: **«كل بدعة ضلالة»**، فكأنه قال: «نعمت الضلالة»[2]

ويقول أبو القاسم الكوفي: «وهم جميعاً يقرون بأنها بدعة ثم يزعمون أن بدعتها بدعة حسنة، فقيل لهم: أتقولون أنها أحسن من سنة رسول الله ﷺ وفي ذلك الكفر أم تقولون إن سنة الرسول ﷺ أحسن منها فإن قالوا إن هذه البدعة أحسن من سنة رسول الله ﷺ كفروا، وإن قالوا: سنة الرسول أحسن منها فالأحسن أولى وأوجب»[3]

الرد

إن المتتبع لسيرة عمر ﷺ يجده من أكثر الصحابة حرصاً على متابعة رسول الله ﷺ والاقتداء بسنته ومن الغريب حقاً أن يتهمه المخالفون بالابتداع في الدين مستدلين بقول رسول الله ﷺ «كل بدعة ضلالة» وهم يعرفون حقاً أن أكثر عباداتهم مبتدعة لا دليل عليها من كتاب ولا سنة، إن عمر ﷺ لم يحدث شيئاً في صلاة التراويح ولا في غيرها، فلقد ثبت أن رسول الله ﷺ صلاها جماعة وأقر الصحابة على صلاتها جماعة في أكثر من حديث صحيح وهذه بعض الأدلة على ذلك:

---

(١) مؤتمر علماء بغداد (ص ٣٣).

(٢) الصراط المستقيم (٣/ ٢٦).

(٣) الاستغاثة (ص ٣٤).

١ - أخرج البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «إن رسول الله ﷺ خرج ذات ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد، وصلى رجال بصلاته، فأصبح الناس فتحدثوا فاجتمع أكثر منهم، فصلوا معه، فأصبح الناس فتحدثوا، فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج رسول الله ﷺ فصلوا بصلاته، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح، فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال: أما بعد فإنه لم يخف علي مكانكم، ولكني خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها »[١]

٢ - حديث أبي ذر ﷺ قال: «صمنا مع رسول الله ﷺ فلم يقم بنا شيئاً من الشهر حتى بقي سبع، فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل، فلما كانت السادسة لم يقم بنا فلما كانت الخامسة قام بنا حتى ذهب شطر الليل فقلت يا رسول الله لو نفلتنا قيام هذه الليلة ؟ قال: فقال: إن الرجل إذا صلى مع الإمام حتى ينصرف حسب له قيام ليلة، قال: فلما كانت الرابعة لم يقم، فلما كانت الثالثة جمع أهله ونساءه فقام بنا حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح..»[٢]

٣ - حديث النعمان بن بشير[٣] ﷺ وفيه قوله: «قمنا مع رسول الله ﷺ ليلة ثلاث وعشرين في شهر رمضان إلى ثلث الليل الأول، ثم قمنا معه ليلة خمس وعشرين إلى نصف الليل، ثم قمنا معه ليلة سبع وعشرين حتى ظننا أن لا ندرك الفلاح وكانوا يسمونه السحور»[٤]

---

(١) أخرجه البخاري ح: (٩٢٤)، ومسلم ح: (٧٦١).

(٢) أخرجه الأربعة، وقال الترمذي (هذا حديث حسن صحيح) الترمذي ح:(٨٠٦) سنن أبي داود ح:(١٣٧٥) النسائي ح:(١٣٦٤) ابن ماجه ح:(١٣٢٧).

(٣) النعمان بن بشير بن سعد، الأنصاري الخزرجي، له ولأبويه صحبة، قتل بحمص سنة ٦٥هـ. انظر: الاستيعاب (٤/ ١٤٩٦). أسد الغابة (٥/ ٣٤١).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ح: (١٨٤٢٦) والنسائي في سننه ح: (١٦٠٦)، والحاكم في المستدرك وصححه (١/ ٤٤٠).

كما أن النبي ﷺ أقر الصحابة على ذلك، فقد روى البيهقي بسنده عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي[1] قال: «خرج رسول الله ﷺ ذات ليلة في رمضان، فرأى ناساً في ناحية المسجد يصلون، فقال: ما يصنع هؤلاء؟ قال قائل: يا رسول الله هؤلاء ناس ليس معهم قرآن، وأبي بن كعب يقرأ، وهم معه يصلون بصلاته، فقال: قد أحسنوا –أو قد أصابوا– ولم يكره ذلك لهم»[2].

وبهذه الأدلة يتضح لنا أن عمر بن الخطاب لم يبتدع هذه الصلاة من تلقاء نفسه؛ بل أنه تابع في ذلك ما فعله رسول الله ﷺ وما أقر صحابته عليه، ولقد كانت تؤدى صلاة التراويح في جماعات متفرقة بعد وفاة رسول الله ﷺ وفي عهد أبي بكر الصديق ﷺ وصدرًا من عهد عمر ﷺ حتى رأى عمر ﷺ أن يجمع الناس على إمام واحد وبمشورة من علي ﷺ، يقول الحاكم بعد أن ذكر أن صلاة التراويح في مساجد المسلمين خلف إمام واحد هي السنة المسنونة: «وقد كان علي بن أبي طالب ﷺ يحث عمر ﷺ على إقامة هذه السنة إلى أن أقامها»[3] فجمع عمر ﷺ الناس على إمام واحد، يقول عبد الرحمن بن عَبْدٍ القاري: «خرجت مع عمر بن الخطاب ﷺ ليلة في رمضان فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط، فقال عمر :إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل، ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب، ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم، قال عمر: نعم

---

(١) ثعلبة بن أبي مالك القرظي حليف الأنصار – أبو مالك المدني، مختلف في صحبته، قال العجلي: تابعي ثقة، انظر: الاستيعاب (١/ ٢١٢)، والإصابة (١/ ٥٢٢).

(٢) قال البيهقي: هذا مرسل حسن، سنن البيهقي (٢/ ٤٩٥) وقال الألباني: «وقد روي موصولاً من طريق آخر عن أبي هريرة بسند لا بأس به في المتابعات والشواهد، أخرجه ابن نصر في قيام الليل (ص ٩٠) وأبو داود ح: (١٣٧٧)» انظر: صلاة التراويح للألباني (ص ٩).

(٣) المستدرك للحاكم (١/ ٤٤٠).

البدعة هذه والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون، يريد آخر الليل وكان الناس يقومون أوله»[١].

أما اتهام الرافضة لعمر بأنه عارض قول رسول الله ﷺ «كل بدعة ضلالة» عندما قال عن التراويح: «نعمت البدعة هذه» فإن عمر ﵁ لم يقصد البدعة بمعناها الشرعي والذي هو «الطريقة المخترعة في الدين تضاهي الشريعة يقصد بها التقرب إلى الله، ولم يقم على صحتها دليل شرعي صحيح أصلاً أو وصفاً»[٢] فعمر ﵁ لم يحدث أمراً ليس له دليل وقد بينا ذلك، وإنما قصد عمر ﵁ بقوله: «نعمت البدعة هذه » البدعة بمعنى من معانيها اللغوية وهو الأمر الحديث الجديد الذي لم يكن معروفاً قبل إيجاده.[٣]

فصلاة التراويح لها أصل في الدين ، يقول ابن عبد البر: «وأما قول عمر: «نعمت البدعة» في لسان العرب اختراع ما لم يكن وابتداؤه فما كان من ذلك في الدين خلافاً للسنة التي مضى عليها العمل فتلك بدعة لا خير فيها وواجب ذمها، والنهي عنها، والأمر باجتنابها وهجران مبتدعها إذا تبين له سوء مذهبه، وما كان من بدعة لا تخالف أصل الشريعة والسنة فتلك نعمت البدعة كما قال عمر ؛ لأن أصل ما فعله سنة »[٤]

ويقول البيهقي: «قد بين النبي ﷺ أنه إنما منع أن يصلي بهم في الليلة الرابعة خشية أن يفرض عليهم، فلما قبضه الله عز وجل إلى رحمته تناهت فرائضه فلم يخف عمر ﵁ من ذلك ما كان النبي ﷺ يخافه، ورأى أن جمعهم على قارئ واحد أمثل فجمعهم، ولم يكن فيما صنع

---

(١) صحيح البخاري ح: (٢٠١٠).

(٢) الاعتصام للشاطبي (١/ ٣٧).

(٣) لسان العرب (١/ ٣٤١) مادة بدع، وانظر: المصباح المنير للفيومي (ص ٢٥) مادة أبدع.

(٤) الاستذكار (٥/ ١٥٢).

خلاف ما مضى من كتاب أو سنة، أو إجماع فلم يكن بدعة ضلالة؛ بل كان إحداث خير له أصل في السنة»[1]

ويقول الألباني: «واعلم أنه قد شاع بين المتأخرين الاستدلال بقول عمر «نعمت البدعة هذه» على أمرين اثنين: الأول: أن الاجتماع في صلاة التراويح بدعة لم تكن في عهد النبي ﷺ وهذا خطأ فاحش لا نطيل الكلام عليه لظهوره وحسبنا دليلاً على إبطاله الأحاديث المتقدمة في جمعه ﷺ الناس في ثلاث ليال من رمضان وأن ترك الجماعة لم يكن إلا خشية الافتراض، الثاني: أن في البدعة ما يمدح وخصصوا به عموم قوله ﷺ «كل بدعة ضلالة» ونحوه من الأحاديث الأخرى، وهذا باطل أيضاً فالحديث على عمومه كما سيأتي بيانه في الرسالة الخاصة بالبدعة إن شاء الله تعالى.

وقول عمر «نعمت البدعة هذه» لم يقصد به البدعة بمعناها الشرعي الذي هو إحداث شيء في الدين على غير مثال سابق لما علمت أنه ﷺ لم يحدث شيئاً بل أحيا أكثر من سنة نبوية كريمة وإنما قصد البدعة بمعنى من معانيها اللغوية وهو الأمر الحديث الجديد الذي لم يكن معروفاً قبل إيجاده ومما لا شك فيه أن صلاة التراويح جماعة وراء إمام واحد لم يكن معهوداً ولا معمولاً زمن خلافة أبي بكر وشطراً من خلافة عمر -كما تقدم- فهي بهذا الاعتبار حادثة، ولكن بالنظر إلى أنها موافقة لما فعله ﷺ فهي سنة وليست بدعة وما وصفها بالحسن إلا لذلك»[2]. ثم إن عليًّا والحسن والحسين لم ينقل عنهم ما يخالف رأي عمر في هذا، وهذا من أظهر الأدلة على أن الحق مع عمر.

---

(١) السنن الصغرى للبيهقي (١/ ٣٢٣).

(٢) صلاة التراويح للألباني (١/ ٥٠).

٤- قول عمر: «والله لو أن لي طلاع الأرض ذهباً لافتديت به من عذاب الله»

يعتقد الرافضة أن عمر بن الخطاب ﷺ بقوله هذا قد شهد على نفسه بأنه وقع منه ما يستوجب العذاب، يقول الحلي: «ومن كتاب الجمع بين الصحيحين من مسند عبد الله بن عباس أنه لما طعن عمر بن الخطاب كان يتألم فقال ابن عباس... » إلى أن ذكر قول عمر: « والله لو أن لي طلاع الأرض ذهباً لافتديت به من عذاب الله –عز وجل- قبل أن أراه، وهذا اعتراف منه حال الاحتضار بأنه وقع منه ما يستوجب به المؤاخذة في حق بني هاشم وأنه تمنى أن يفتدي بملء الأرض ذهباً من عذاب الله ؛ لأجل ما جرى منه في حقهم»[1]

ويرى المخالفون أن عمر بهذه الشهادة على نفسه لا يستحق الخلافة، يقول ابن طاوس: «هل يقول أحد من المسلمين المعتقدين لخلافة عمر أن هذا القول وقع من عمر على سبيل الكذب، وصريح لفظه يشهد أنه ما قال من نفسه إلا حقاً، ولولا ذلك ما فرق بين ما وقع منه في حياة نبيهم وبين ما وقع منه بعد وفاته ولا قال لابن عباس: من أجلك وأصحابك، ولا يخفى على كل عاقل أن هذا الكلام يقتضي شهادة عمر على نفسه بأنه قد وقع منه بعد وفاة نبيهم من الأمور ما أوجب مثل هذا القول المذكور، وهو أعرف بنفسه وسريرته، فما ترك لأحد طريقاً لتزكيته ولا عذراً يحتج به في تصحيح خلافته»[2]

بل إن بعضهم جعل هذا القول أحد أدلتهم على كفر عمر بن الخطاب.

يقول الشيرازي بعد ذكره لروايات الحديث عند أهل السنة: « هذه روايات المخالفين في ظلم إمامهم وكفره ونفاقه، وأما رواياتنا في هذا الباب فكثيرة جداً بالغة حد التواتر»[3]

---

(١) نهج الحق (ص ٣٥٤).

(٢) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف لابن طاوس (٣٥٤).

(٣) الأربعين في إمامة الأئمة الطاهرين للشيرازي (ص ٥٧٣).

ويقول الحلي عن قول عمر: «وهذا مثل قوله ﴿ وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْا۟ بِهِۦ مِن سُوٓءِ ٱلْعَذَابِ ﴾[1]»[2]

الرد

أما ما ذكروه من قول عمر ﷺ: «لو أن لي طلاع الأرض ذهباً لافتديت به من عذاب الله عز وجل قبل أن أراه» فهو أمر ثابت، فعن المسور بن مخرمة قال: «لما طعن عمر جعل يألم، فقال له ابن عباس وكأنه يجزعه: يا أمير المؤمنين، ولئن كان ذاك لقد صحبت رسول الله ﷺ فأحسنت صحبته، ثم فارقته وهو عنك راض، ثم صحبت أبابكر فأحسنت صحبته ثم فارقته وهو عنك راض، ثم صحبت صحبتهم فأحسنت صحبتهم ولئن فارقتهم لتفارقنهم وهم عنك راضون، قال: أما ما ذكرت من صحبة رسول الله ﷺ ورضاه فإنما ذاك منّ من الله تعالى منّ به عليّ، وأما ما ذكرت من صحبة أبي بكر ورضاه فإنما ذاك منّ من الله جل ذكره منّ به عليّ وأما ما ترى من جزعي فهو من أجلك وأجل أصحابك والله لو أن لي طلاع الأرض ذهباً لافتديت به من عذاب الله عز وجل قبل أن أراه »[3]

وهذا الخبر ليس فيه مطعن على عمر بن الخطاب، بل هو منقبة من مناقب عمر بن الخطاب ﷺ، فإن في الحديث تصريح ابن عباس بأن رسول الله ﷺ مات وهو راض عن عمر وفيه تصريحه أن الناس كلهم كانوا راضين عن عمر مقرين بعدله فيهم، وهذه الشهادة من أكبر أعلام آل البيت النبوي ترجمان القرآن عبدالله بن عباس. وأما قول عمر ﷺ «لو أن لي طلاع الأرض ذهباً لافتديت به من عذاب الله» فهو من الأدلة على كمال علم عمر لخشيته من الله

---

(١) سورة الزمر آية رقم (٤٧).

(٢) منهاج الكرامة للحلي (ص ١٣٦).

(٣) أخرجه البخاري ح:(٣٦٩٢).

عز وجل، والذي يقول في كتابه العزيز: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[١] ولقد امتدح الله عباده المؤمنين بأنهم يخشون ربهم، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ۝٥٧ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ۝٥٨ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ۝٥٩ وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ ۝٦٠ أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ ۝٦١﴾[٢] كما أن الله سبحانه ذم من يأمن مكره بقوله: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾[٣] فكلما قوي إيمان العبد وزاد علمه بالله زادت خشيته من الله، ولذا قال النبي ﷺ لأصحابه: «والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً، وما تلذذتم بالنساء على الفرش، ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون إلى الله»[٤] ولهذا كان رسول الله ﷺ أخشى الأمة لله كما أخبر بذلك عن نفسه وأقسم عليه في قوله: «أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له»[٥] فإذا كان النبي ﷺ الذي غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر يخشى الله ويخافه فأي لوم على عمر بن الخطاب إن هو خشي عذاب الله عز وجل.

وأما قول الحلي عن قول عمر: إنه مثلما حكى الله عن الكفار: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْاْ بِهِۦ مِن سُوٓءِ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ فإنه يدل على قلة العلم؛ فهذه الآية تحكي عن حال الظالمين يوم القيامة، حيث يقولون هذه المقالة حين لا تقبل توبة ولا تنفع حسنة، وكأن الحلي لم يقرأ تتمة الآية التي استدل بها، وهي قوله سبحانه: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ

---

(١) سورة فاطر آية رقم (٢٨).

(٢) سورة المؤمنون آية رقم (٥٧-٦١).

(٣) سورة الأعراف آية رقم (٩٩).

(٤) البخاري ح: (١٠٤٤) وبلفظ آخر مسلم ح: (٩٠١).

(٥) أخرجه البخاري ح:(٥٠٦٣) ومسلم (١٤٠١).

﴿ٱللَّهِ مَا لَمۡ يَكُونُواْ يَحۡتَسِبُونَ﴾ فهي إخبار عن حالهم يوم القيامة: «ومن جعل خوف المؤمن من ربه في الدنيا كخوف الكفار في الآخرة فهو كمن جعل الظلمات كالنور والظل كالحرور والأحياء كالأموات.»[١]

٥- قول عمر لحذيفة: هل عدني الرسول من المنافقين؟

يدعي الرافضة أن عمر بن الخطاب ﷺ كان منافقاً، ويزعم سليم بن قيس أن علي بن أبي طالب ﷺ، قال عن عمر: (إنه منافق)[٢] وادعى التستري أن الصحابة كانوا يعلمون بنفاقه [٣] وقد جعلوا سؤال عمر لحذيفة وتخوفه من أن يكون الرسول ﷺ قد عده مع المنافقين دليلاً على أنه منهم، يقول البياضي: «عمر سأل حذيفة عن نفسه هل هو من المنافقين أم لا ؟ ولولا أنه علم من نفسه صفات تناسب صفات المنافقين لم يشك» [٤] وعندما يرد عليهم أهل السنة بأن حذيفة نفى أن يكون عمر من المنافقين[٥] قالوا: «جاز أن يكون هابه وخافه لما شاهد من جرأته على من هو أعظم منه»[٦]

ويقول القزويني[٧]: «إن أمر النفاق وعدم تغلغل الوعي الإيماني في نفوس الصحابة بلغ بلغ بالدرجة التي يشك الخليفة عمر بن الخطاب هل هو منهم أم لا؟ كما ذكر ابن كثير

---

(١) منهاج السنة (٦/ ١٦).

(٢) السقيفة لسليم بن قيس (ص١٤٧).

(٣) إحقاق الحق للتستري (ص ٢٨٤).

(٤) الصراط المستقيم للبياضي (٢٨١٣).

(٥) يراجع الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ٢٧٧) وتاريخ عمر لابن الجوزي (١٩١).

(٦) الصراط المستقيم للبياضي (٣/ ٧٩).

(٧) أبومهدي محمد الحسيني القزويني، معاصر، أستاذ في إحدى جامعات إيران. انظر: مقدمة حوار هاديء مع الدكتور القزويني للدكتور أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي.

والطبري: وذكر لنا أن عمر قال لحذيفة: أنشدك الله أمنهم أنا؟ قال: لا، ولا أؤمن منها أحداً بعدك»[1]

الـرد

إن زعم الرافضة أن عمر كان منافقاً زعم باطل يرده ما عرف من صدق إيمان عمر بن الخطاب، ويكفي دليلاً على بطلان هذا الزعم أن عمر بن الخطاب كان ممن أسلم قديماً في مكة قبل أن يعرف النفاق طريقه للمجتمع الإسلامي، وكلنا يعرف ما كان يعانيه الرسول وأصحابه في مكة من ضيق واضطهاد وتعذيب فما الذي يجعل عمر بن الخطاب ﷺ يترك دين قومه وينابذهم العداء، ويجهر بإسلامه وهو يعلم أنه سيلقى ما لقي إخوانه الذين سبقوه في الدخول في دين الله عز وجل من عذاب واضطهاد إلا صدق الإيمان، إن سيرة عمر بن الخطاب ﷺ وما نقل عنه لتدل دلالة واضحة على أن عمر بن الخطاب من أصدق الناس إيماناً وأبعدهم عن النفاق وأهله، أما ما نسبوه لعلي بن أبي طالب ﷺ واتهامه لعمر بالنفاق فكيف يمكن أن يقول هذا عن عمر وهو يزوجه أم كلثوم ويسمي ولده به وهذا باعتراف كتب الرافضة[2]

وأما ما استدلوا به من خوف عمر النفاق وسؤاله لحذيفة فهو استدلال باطل من وجوه:

١. إن هذا الأثر لم يثبت بسند عند أهل السنة وإنما أورده الطبري وابن كثير بصيغة التمريض (ذكر لنا) وهذا يدل على عدم صحته.

---

(١) حوار هادئ مع الدكتور القزويني (ص٩٢).

(٢) قصة زواج عمر من أم كلثوم بنت علي مما نقلته أكثر كتب الرافضة، يقول التستري: «ذكر هذا التزويج جماعة من ثقات مشايخنا» مصائب النواصب (ص١٦٨) أما تسمية علي لأحد أبنائه بعمر فهو مما اشتهر عند الرافضة.

انظر: تاريخ اليعقوبي (٢/ ٢١٣) والتوحيد للصدوق (٣٤) والإرشاد للمفيد (٣٤٢).

٢. أن هذا لو صح لكان حجة عليهم فإن هذا الكلام لا يمكن أن يصدر من منافق ولو كان عمر منافقاً -حاشاه ﷺ- أكان يسأل حذيفة أمام الناس عن نفسه؟ ألا يخشى أن يفضحه لو كان منافقاً، إن حساسية الإيمان في قلب عمر هو ما حمله على هذا السؤال خشية أن يكون قد خفي عليه شيء في نفسه، علمه رسول الله ﷺ فأحب أن يطمئن.

٦-نهي عمر رسول الله ﷺ عن الصلاة على ابن أبي:

من الأمور التي يزعم الرافضة أن عمر بن الخطاب ﷺ آذى بها رسول الله ﷺ نهيه له عن الصلاة على ابن أبي زعيم المنافقين.

يقول القمي عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ أَوۡ لَا تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ إِن تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ سَبۡعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡ﴾ «إنها نزلت لما رجع رسول الله ﷺ إلى المدينة، ومرض عبد الله بن أبي[1]، وكان ابنه عبد الله[2] مؤمناً، فجاء إلى رسول الله ﷺ وأبوه يجود بنفسه، فقال: يا رسول الله بأبي أنت وأمي، إنك إن لم تأت أبي كان ذلك عار علينا، فدخل إليه رسول الله ﷺ والمنافقون عنده، فقال له ابنه عبد الله: يا رسول الله استغفر له فاستغفر له، فقال عمر: ألم ينهك الله يا رسول الله أن تصلي عليهم أو تستغفر لهم؟ فأعرض عنه رسول الله ﷺ فأعاد عليه، فقال له: ويلك، إني خيرت فاخترت ؛ إن الله يقول: ﴿ٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ أَوۡ لَا تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ إِن تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ سَبۡعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡ﴾ فلما مات عبد الله جاء ابنه إلى رسول الله، فقال: بأبي أنت وأمي

---

(١) عبدالله بن أبي بن مالك بن الحارث، المعروف بابن سلول، وسلول أمه امرأة من خزاعة، أبوالحباب، راس المنافقين، مات في حياة النبي ﷺ. انظر ترجمته ضمن ترجمة ابنه في: أسد الغابة (٣/ ٣٠١)، والاستيعاب (٣/ ٩٤٠).

(٢) عبدالله بن عبدالله بن أُبي الأنصاري الخزرجي، شهد بدرًا وأحدًا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، توفي سنة ١٢هـ. انظر: أسد الغابة (٣/ ٣٠١)، والاستيعاب (٣/ ٩٤٠).

يا رسول الله إن رأيت أن تحضر جنازته، فحضره رسول الله ﷺ وقام على قبره، فقال له عمر: ألم ينهك الله أن تصلي على أحد منهم مات أبدا وأن تقوم على قبره؟ فقال له رسول الله ﷺ: ويلك، هل تدري ما قلت؟ إنما قلت: اللهم احش قبره ناراً، وجوفه ناراً، وأصله ناراً، فبدا من رسول الله ﷺ ما لم يكن يحب»[1] وذكر العياشي في تفسيره نحو هذه القصة.[2]

وقد زعم الرافضة أن هذه القصة تدل على إيذاء عمر بن الخطاب لرسول الله ﷺ، يقول مقاتل بن عطية وهو يعدد مخالفات عمر لرسول الله ﷺ: «ومنها حين أراد النبي أن يصلي على عبدالله بن أبي رد عمر على رسول الله رداً نابياً وقاسياً حتى تأذى منه رسول الله، والله يقول: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[3]»[4] وبنحو قوله قال التستري.[5]

الـرد

القصة التي أوردتها الرافضة في كتبها زادت عليها زيادات باطلة غير صحيحة، أما الثابت في هذه القصة فهو ما أخرجه البخاري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما عن عمر بن الخطاب ﷺ «أنه لما مات عبد الله بن أبي بن سلول، دعي له رسول الله ﷺ ليصلي عليه، فلما قام رسول الله ﷺ وثبت إليه فقلت: يا رسول الله أتصلي على ابن أبي، وقد قال يوم كذا وكذا كذا وكذا ؛ أعدد عليه قوله، فتبسم رسول الله ﷺ وقال: أخر عني يا عمر فلما أكثرت عليه، قال: إني خيرت فاخترت، ولو أعلم أني إن زدت على السبعين يغفر له لزدت عليها، قال: فصلى عليه رسول الله ﷺ ثم انصرف، فلم يمكث إلا يسيراً حتى نزلت الآيتان من براءة :

---

(١) تفسير القمي (١/ ٣٠٢).

(٢) تفسير العياشي (٢/ ١٠٠).

(٣) سورة التوبة آية رقم (٦١).

(٤) مؤتمر علماء بغداد لمقاتل بن عطية (٤٨).

(٥) إحقاق الحق للتستري (ص٢٨٥)

﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَـٰسِقُونَ ﴾»[1]

ومناقشة عمر لرسول الله ﷺ تدل على صلابته في الدين، وبغضه للمنافقين واجتهاد منه ﷺ فهو يرى أن الصلاة على الميت دعاء له بالمغفرة، والله سبحانه قد نهى عن الاستغفار للمشركين، وذلك عندما استغفر الرسول ﷺ لعمه أبي طالب وقال: «لأستغفرن لك ما لم أنه عنك» فنزلت: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِىِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓا۟ أُو۟لِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ ﴾[2][3].

وعمر بن الخطاب ﷺ رأى أن المنافقين يتساوون مع المشركين المنهي عن الاستغفار لهم فأحب أن يقول ذلك لرسول الله ﷺ «وإنما قال ذلك عمر حرصاً على النبي ﷺ ومشورة لا إلزاماً وله عوائد بذلك»[4] وكان رسول الله ﷺ يقبل من عمر ويعمل بمشورته ولكنه هذه المرة لم يأخذ بها، ولكنه أراد أن يطيب خاطر عمر، فتبسم له كما ثبت في حديث ابن عباس، يقول ابن كثير: «إنه عبر عن طلاقة وجهه بذلك تأنيساً لعمر، وتطييباً لقلبه، كالمعتذر عن ترك قبول كلامه ومشورته»[5].

والنبي ﷺ لم ينكر على عمر، وإنما أقره على ما ذكر من نفاق ابن أبي، ولكنه قال: «إني خيرت فاخترت» يقول الخطابي: «وإنما فعل النبي ﷺ مع عبد الله بن أبي ما فعل لكمال شفقته

---

(١) البخاري ح:(١٣٦٦)

(٢) التوبة آية رقم (١١٣).

(٣) البخاري ح:(٤٦٧٠) ومسلم ح:(٢٤٠٠).

(٤) فتح الباري (١٣/ ١٠٩).

(٥) تفسير ابن كثير (٢/ ٣٧٩).

على من تعلق بطرف من الدين، ولتطييب قلب ولده عبد الله الرجل الصالح، ولتألف قومه من الخروج لرياسته فيهم، فلو لم يجب سؤال ابنه وترك الصلاة عليه قبل ورود النهي الصريح لكان سبة على ابنه وعاراً على قومه، فاستعمل أحسن الأمرين في السياسة إلى أن نهي فانتهى»[1]

ثم إن العلماء عدوا هذا العمل من فضائل عمر ومن الأمور التي وافق فيها القرآن رأي عمر حيث نزل بعد هذه القصة النهي عن الصلاة على المنافقين، يقول سبحانه: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ﴾ يقول ابن كثير: «ولهذا كان رسول الله ﷺ لا يصلي على أحد من المنافقين ولا يقوم على قبره»[2].

فلم يصل رسول الله ﷺ على المنافقين بعد نزول هذه الآيات وهو ما كان يراه عمر وأشار به على رسول الله ﷺ.

٧- إسقاط عمر لحد الزنا عن المغيرة بن شعبة[3]:

من الأمور التي يزعم الرافضة أن عمر غير فيها شرع الله ما ادعته من أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أسقط حد الزنا عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.[4]

يقول مقاتل بن عطية وهو يعدد مخالفات عمر: «وأسقط حد الزنا عن المجرم الزاني

---

(١) نقله عنه الحافظ في الفتح (١٣/ ١٠٩).

(٢) تفسير ابن كثير (٢/ ٣٧٩).

(٣) المغيرة بن شعبة بن مسعود الثقفي، صحابي مشهور، أسلم قبل الحديبية، وولي إمرة البصرة ثم الكوفة، مات سنة ٥٠هـ. انظر: الاستيعاب (٤/ ١٤٤٥)، وأسد الغابة (٥/ ٢٦١).

(٤) منهاج الكرامة للحلي (ص١٣٧)، والصراط المستقيم للبياضي (٣/ ١٤).

المغيرة بن شعبة»[1]

ويزعم الطوسي أن تلقين عمر لزياد ابن أبيه هو السبب في تعطيل الحد فيقول: «**لأن زيادا ما** حضر إلا ليشهد بما شهد به أصحابه، وقد صرح بذلك كما صرحوا قبل حضورهم، ولو لم يكن هذا هكذا لما شهد القوم قبله وهم لا يعلمون هل حاله في ذلك كحالهم، ولكنه لجلج الشهادة لما رأى كراهية متولي الأمر لكمالها، وتصريحه بأنه لا يريد أن يعمل بموجبها»[2]

الرد:

إن المتتبع لسيرة عمر بن الخطاب ليعلم أن عمر بن الخطاب ﷺ كان من أشد الناس حرصاً على إقامة حدود الله وتنفيذ شرع الله عز وجل وأنه لا تأخذه في الحق لومة لائم، بل ثبت أنه أقام الحد على أقرب الناس إليه، فلقد أقام حد شرب الخمر على ابنه عبد الرحمن مع أن عمرو بن العاص[3] قد أقام الحد سراً، ولكن عمر بعث إلى عمرو وزجره لكونه حابى ابنه، فلم يقم عليه الحد أمام الناس وطلب منه أن يبعثه إليه، فبعثه فضربه الحد ثانية أمام الناس.[4]

أما قصة عمر مع المغيرة بن شعبة فإن ما فعله عمر هو الصواب الذي تدل عليه آيات الكتاب الكريم، يقول سبحانه ﴿وَٱلَّتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةً مِّنكُمۡ﴾[5] وقوله: ﴿لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾[1] وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ

---

(١) مؤتمر علماء بغداد (٧١).

(٢) تلخيص الشافي للطوسي (٤٣٧).

(٣) عمرو بن العاص بن وائل السهمي، صحابي مشهور، أسلم عام الحديبية، وولي إمرة مصر مرتين وهو الذي فتحها، مات سنة نيف وأربعين بمصر. انظر: الاستيعاب (٣/ ١١٨٤)، وأسد الغابة (٤/ ٢٥٩).

(٤) قال الحافظ ابن حجر: «وقد أخرج عبد الرزاق القصة مطولة عن معمر بالسند المذكور وهو صحيح». الإصابة (٥/ ٤٤).

(٥) سورة النساء (١٥).

﴿ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾[2] وعلى هذا إجماع العلماء فإن حد الزنا لا يثبت إلا بالإقرار أو بشهادة أربعة من الشهود فلو تخلف واحد منهم أو اختلفت شهاداتهم حدوا حد القذف والذي حصل في قصة المغيرة أن الشاهد الرابع لم يبت الشهادة فلم تكتمل البينة على المغيرة، فأقام عمر بن الخطاب ﷺ حد القذف على الثلاثة.

يقول ابن تيمية رحمه الله: «والذي فعله بالمغيرة كان بحضرة الصحابة رضي الله عنهم وأقروه على ذلك، وعلي منهم، والدليل على إقرار علي له، أنه لما جلد الثلاثة الحد أعاد أبو بكرة[3] القذف، وقال والله لقد زنى، فهمّ عمر بجلده ثانياً فقال له علي: إن كنت جالده فارجم المغيرة، يعني أن هذا القول إن كان هو الأول فقد حد عليه، وإن جعلته بمنزلة قول ثان فقد تم النصاب أربعة فيجب رجمه فلم يحده عمر، وهذا دليل على رضى علي بحدهم أولاً دون الحد الثاني، وإلا كان أنكر حدهم أولاً كما أنكر الثاني».[4]

---

(١) سورة النور آية رقم (١٣).

(٢) سورة النور آية رقم (٤).

(٣) نفيع بن الحارث بن كلدة، الثقفي، أبوبكرة، صحابي أسلم بالطائف ومات بالبصرة سنة ٥١هـ. انظر: الاستيعاب (٤/ ١٥٣٠)، أسد الغابة (٥/ ٣٧٠).

(٤) منهاج السنة (٦/ ٣٤-٣٥).

٨- قول عمر لسودة[1] زوجة رسول الله ﷺ «قد عرفناك يا سودة».

من الأمور التي يزعم الرافضة أن عمر آذى فيها رسول الله ما ادعوه من تعرض عمر لسودة زوج رسول الله ﷺ وكشف سترها ودلالة أعين الناس عليها.

وقد استدل على ذلك بحديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: «إن أزواج النبي ﷺ كن يخرجن بالليل، إذا تبرزن إلى المناصع[2] وهو صعيد أفيح[3] فكان عمر يقول للنبي ﷺ احجب نساءك فلم يكن رسول الله ﷺ يفعل، فخرجت سودة ابرة زمعة زوج النبي ﷺ ليلة من الليالي عشاء، وكانت امرأة طويلة، فناداها عمر : ألا قد عرفناك يا سودة حرصاً على أن ينزل الحجاب، فأنزل الله تعالى آية الحجاب»[4]

ويعلق ابن طاوس على الحديث، فيقول: «وهو يتضمن أن خليفتهم عمر كشف ستر زوجة نبيهم فدل عليها أعين الناظرين، وأخجلها، وما خرجت ليلاً إلا قصداً لسترها وصيانة لنفسها، فأي مصلحة كانت لها أو لنبيهم في تعريف الحاضرين إن هذه زوجة نبيهم»[5] .

الرد

هذا الحديث يعتبر منقبة عظيمة من مناقب عمر ولقد عده العلماء من موافقات عمر التي وافقه عليها القرآن الكريم، وكلام عمر لسودة ما قاله إلا حرصاً على نزول آية الحجاب كما ذكرت ذلك عائشة رضي الله عنها وهو من شدة غيرته على أزواج رسول الله ﷺ وليس معنى

---

(١) سودة بنت زمعة بن قيس العامرية القرشية، أم المؤمنين، تزوجها النبي ﷺ بعد خديجة وهو بمكة، مات سنة ٥٥هـ. انظر: الاستيعاب (٤/ ١٨٦٧)، وأسد الغابة (٧/ ١٧٣).

(٢) هي المواضع التي يتخلى فيها لبول أو غائط (المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده) (١/ ٢٧٧).

(٣) أي واسع (الصحاح للجوهري (١/ ٣٩٣))

(٤) الطرائف لابن طاوس (٤٤٥).

(٥) المصدر نفسه (٤٤٦).

ذلك أنه أشد غيرة من رسول الله ﷺ ولكن لعل عمر اطلع أو سمع بعض كلام المنافقين، فقد قال عمر لرسول الله ﷺ «يا رسول الله لو أمرت نساءك أن يحتجبن، فإنه يكلمهن البر والفاجر، فنزلت آية الحجاب»[1]

وقد حاول بعضهم التشكيك في هذه الرواية الصحيحة والطعن فيها لعلمهم بأنها من مناقب عمر بن الخطاب فحاولوا إنكارها[2].

وهذا يدل على أن بعض الرافضة فهم أن هذا الحديث يعتبر من مناقب عمر فحاول إنكاره.

٩- رؤية النبي «قصر عمر في الجنة» وتذكره لغيرة عمر رضي الله عنه وانصرافه عن القصر:

تزعم الرافضة أن عمر كان يسيء الظن برسول الله ﷺ يقول الحلي: «وفي الجمع بين الصحيحين قال: قال النبي ﷺ رأيتني دخلت الجنة فإذا أنا بالرميصاء امرأة أبي طلحة فسمعت خفقة فقلت: من هذا ؟ قال هذا بلال، فرأيت قصراً بفنائه جارية فقلت: لمن هذا، فقال: لعمر بن الخطاب فأردت أن أدخله فأنظر إليه فذكرت غيرتك فوليت مدبراً فبكى عمر وقال: عليك أغار يا رسول الله » وكيف يجوز أن يرووا مثل هذا الخبر وأي عقل يدل على أن الرميصاء وبلالاً يدخلون الجنة قبل النبي ﷺ ثم قوله ذكرت غيرتك يعني أن عمر كان يعتقد جواز

---

(١) رواه البخاري ح:(٤٠٢) ومسلم ح: (٢٣٩٩) وهذا الحديث يعد من أسباب نزول آية الحجاب، وقد جمع الحافظ ابن حجر بين هذا الحديث والأحاديث الأخرى التي ذكر أنها نزلت فيها آية الحجاب بقوله: «وطريقة الجمع بينهما أن أسباب نزول آية الحجاب تعددت». فتح الباري (١/ ٢٤٩).

(٢) نظرة عابرة إلى الصحاح الستة (ص٦١).

وقوع الفاحشة من النبي ﷺ في الجنة»[1]

ويورد ابن طاوس الحديث ثم يعلق عليه بقوله: «أي حاجة كانت لهم إلى إيراد هذا الحديث وتصحيحه أترى عقولهم تصدق أن الرميصاء وبلالا بلغا من الأعمال أن يستحقا دخول الجنة قبل دخول نبيهم إليها، إن هذا من الطرائف والاعتقاد الزائف ومن طريف الحديث المذكور قولهم أن النبي ﷺ خاف من غيرة عمر فولى مدبراً ولم يدخل القصر أما قرؤوا كتابهم: ﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡ ﴾[2] أما يوضح هذا الحديث شهادتهم أنه كان يسيء الظن بعمر، وأن عمر ممن يعتقد جواز وقوع الزنا والفواحش من نبيهم في الجنة أترى في الجنة تكليفاً أو أموراً تقتضي وقوع غيرة عمر من نبيهم؟ إن هذا عظيم ما قبحوا به ذكر خليفتهم عمر وشهدوا عليه بالضلال وسوء الظن».[3]

الرد

حديث رؤية النبي ﷺ لقصر عمر في الجنة من الأحاديث الثابتة الصحيحة وهو منقبة عظيمة من مناقب عمر بن الخطاب وشهادة له من رسول الله ﷺ بأنه من أهل الجنة ومن أغرب الأمور أن يستشهد المخالفون بهذا الحديث على سوء ظن عمر بالرسول ونحن نقول إن استشهادهم بهذا الحديث يجعلهم يقرون بما ورد فيه وقد ورد فيه أن عمر من أهل الجنة فهل يقرون بذلك. أم أنهم لا يقرون بما في الحديث ولا يعترفون بأن عمر من أهل الجنة فلماذا يستشهدون بهذا الحديث، ثم إنه ليس في هذا الحديث ما يدل على أن الرسول ﷺ كان يسيء الظن بعمر أو أن عمر كان يعتقد جواز وقوع الزنا من رسول الله كما زعموا بل كل ما ذكر في

---

(١) نهج الحق وكشف الصدق (ص٣٤١).

(٢) سورة الأحزاب آية (٦).

(٣) الطرائف لابن طاوس (ص٤٤٨).

الحديث أن رسول الله ﷺ تذكر غيرة عمر والغيرة أمر محمود، وانصراف الرسول ﷺ عن القصر لتذكره غيرة عمر ﷺ كان من حيطته ﷺ وهذا الذي فعله في المنام وقع له نحوه في اليقظة فقد روى البخاري بسنده: «أن النبي ﷺ أتته صفية بنت حيي وهو معتكف في المسجد ليلاً، فلما رجعت انطلق معها فمر به رجلان من الأنصار، فدعاهما، فقال: إنما هي صفية، قالا: سبحان الله يا رسول الله، قال: إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم»[1] فكره النبي ﷺ أن يقع في قلب الأنصاريين من وسوسة الشيطان شيء فأخبرهما بأنها زوجته صفية، وكذلك وقع معه في المنام، لما تذكر غيرة عمر ﷺ فانصرف عن قصره.

١٠ـ منع عمر لأبي هريرة من تبشير الناس بأن من قال لا إله إلا الله مستيقناً من قلبه دخل الجنة:

من مطاعن الرافضة الباطلة دعواهم أن عمر آذى بها رسول الله ﷺ في حياته ورد أمره **ويستدلون على ذلك بما رواه الإمام مسلم بسنده عن أبي هريرة ﷺ قال:** «**كنا قعوداً حول** رسول الله ﷺ معنا أبو بكر وعمر في نفر، فقام رسول الله ﷺ بين أظهرنا فأبطأ علينا وخشينا أن يقتطع دوننا[2] وفزعنا فقمنا فكنت أول من فزع، فخرجت ابتغي رسول الله ﷺ حتى أتيت حائطاً للأنصار لبني النجار فدرت به هل أجد له باباً، فلم أجده، فإذا ربيع يدخل في جوف حائط من بئر خارجة، فاحتفزت كما يحتفز الثعلب[3] فدخلت على رسول الله ﷺ فقال: أبو هريرة؟ فقلت: نعم يارسول الله، قال: ما شأنك؟ قلت: كنت بين أظهرنا فقمت فأبطأت علينا،

---

(١) البخاري ح: (٢٠٣٨) ومسلم ح: (٢١٧٥).

(٢) أي: خشوا أن يصاب بمكروه من عدو أو نحوه. (راجع الصحاح للجوهري (٣/ ١٢٦٨).

(٣) أي: تضام لكي يسعه المدخل. الصحاح للجوهري (٣/ ٨٧٤).

فخشينا أن تقتطع دوننا ففزعنا، فكنت أول من فزع، فأتيت هذا الحائط فاحتفزت كما يحتفز الثعلب، وهؤلاء الناس ورائي، فقال: يا أبا هريرة –وأعطاني نعليه– قال: اذهب بنعلي هاتين، فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنا من قلبه، فبشره بالجنة، فكان أول من لقيت عمر، فقال: ما هاتان النعلان يا أبا هريرة؟ فقلت: هاتان نعلا رسول الله ﷺ بعثني بهما، من لقيت يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنا من قلبه بشرته بالجنة، فضرب عمر بيده بين ثديي فخررت لأستي فقال: ارجع يا أبا هريرة فرجعت إلى رسول الله ﷺ فأجهشت بكاء وركبني عمر[1] فإذا هو على أثري فقال لي رسول الله ﷺ مالك يا أبا هريرة؟ قلت: لقيت عمر فأخبرته بالذي بعثتني به، فضرب بين ثدي ضربة خررت لأستي قال: ارجع، فقال له رسول الله ﷺ يا عمر ما حملك على ما فعلت؟ قال: يا رسول الله بأبي أنت وأمي، أبعثت أبا هريرة بنعليك، من لقي يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنا بها قلبه بشره بالجنة؟ قال نعم، قال فلا تفعل، فإني أخشى أن يتكل الناس عليها فخلهم يعملون، قال رسول الله ﷺ فخلهم»[2]

وقد علق الحلي على هذا الحديث بعد إيراده له بقوله: «وهذا رد من عمر على رسول الله ﷺ وإهانة لرسول الله ﷺ حيث ضرب أبا هريرة حتى قعد على أسته ورجع على رسول الله ﷺ باكياً شاكياً مع أنه لو كان شريكاً له في الرسالة لم يحسن منه وقوع مثل هذا في حق أتباع رسول الله ﷺ»[3]

ويقول ابن طاوس: «انظر رحمك الله إلى ما قد تضمنه هذا الحديث الصحيح عندهم من كون خليفتهم عمر يتلقى أوامر النبي ﷺ بالإنكار والاستكبار والحرج، وقد تضمن كتابهم ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ

---

(١) أي: تبعني ومشى خلفي في الحال، الصحاح للجوهري (١/ ١٣٨).

(٢) صحيح مسلم ح: (٣١).

(٣) نهج الحق (٣٣٥).

﴿حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ فيشهد هذا الحديث أن عمر قد وجد في نفسه حرجاً مما قضى رسول الله ﷺ وأنه ما سلم إليه ولا تأدب معه، وهذا شهادتهم صريحة بالطعن على خليفتهم عمر والقدح في إيمانه»[١].

وقد حاول بعض المخالفين الطعن في هذه الرواية لعلمهم بأنها تضمن بشارة عمر بالجنة فحاولوا تكذيبها، فهذا الفضل بن شاذان[٢] يقول: ولا يذهب عليك أن الرواية الأولى مع أن راويها أبو هريرة الكذاب ينادي ببطلانها سخافة أسلوبها وبعث أبوهريرة مبشراً للناس وجعل النعلين علامة لصدقه وقد أرسل الله تعالى رسوله مبشراً ونذيراً للناس وأمره أن يبلغ ما أنزل إليه من ربه ولم يجعل أبا هريرة نائباً له في ذلك».[٣]

الـرد

إن زعم الرافضة أن هذا الحديث يدل على اعتراض عمر على أمر الرسول ﷺ زعم باطل، فإن عمر ﷺ لم يعترض على أمر رسول الله ﷺ وإنما أشار عليه بأن لا يخبر الناس وهذا فعل سائغ ؛ لأنه يجوز للمفضول أن يشير على الفاضل بخلاف ما رآه إذا ظهرت مصلحته عنده ؛ فإذا أراد الإمام شيئاً، ورأى بعض أتباعه خلافه، جاز للتابع أن يعرض الأمر على المتبوع لينظر فيه، فإن ظهر له أن ما قاله التابع هو الصواب رجع إليه، وإلا بين للتابع جواب

الشبهة التي عرضت له[٤] وعمر ﷺ اجتهد ورأى أن كتم هذا الأمر أصلح للناس وأحرى بهم

---

(١) الطرائف لابن طاوس (ص٤٣٨).

(٢) الفضل بن شاذان بن الخليل أبومحمد النيسابوري من فقهاء الإمامية، من مصنفاته «الإيمان » و«محنة الإسلام» توفي ٢٦٠هـ، الأعلام (٥/ ١٤٩).

(٣) الإيضاح (٢/ ٥٣٩) وانظر الغدير للأميني (٦/ ١٧٧).

(٤) شرح النووي على مسلم (١/ ٢٢٥).

أن لا يتكلوا، وأنه أعود عليهم بالخير من عاجل هذه البشرى، ولما عرض رأيه على رسول الله ﷺ صوبه فيه[1] وأقره عليه ولم ينقل أحد أنه أنكر عليه بل نقل أن النبي ﷺ عمل برأي عمر كما ورد ذلك من حديث أنس بن مالك وفيه قوله: «إن نبي الله ﷺ ومعاذ رديفه على الرحل قال: يا معاذ، قال: لبيك يا رسول الله وسعديك –ثلاثا– قال: ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله إلا حرمه الله على النار، قال: يا رسول الله أفلا أخبر بها الناس فيتبشروا؟ قال: إذا يتكلوا»[2]

قال الحافظ ابن حجر معلقاً على حديث أنس: «فكان قوله ﷺ لمعاذ «أخاف أن يتكلوا» كان بعد قصة أبي هريرة، فكان النهي –نهيه ﷺ لمعاذ أن يخبر الناس بهذه البشارة– للمصلحة لا للتحريم»[3]

١١– أمر عمر برجم زانية مجنونة:

من المطاعن التي أوردها الرافضة واستدلوا بها على جهل عمر بن الخطاب لأحكام الشرع ما نقلوه من أن عمر بن الخطاب أمر بجلد مجنونة زنت وكذلك أمره برجم امرأة زانية وهي حامل وأن علياً قال له: إن كان لك عليها سبيل فلا سبيل لك على ما في بطنها فأمسك وقال: لولا علي لهلك عمر، ونقلوا كذلك أنه أمر برجم امرأة ولدت لستة أشهر فنهاه علي، وقال له: إن خاصمتك بكتاب الله خصمتك، إن الله يقول: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَـٰلُهُۥ ثَلَـٰثُونَ شَهْرًا﴾ وقال تعالى: ﴿۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَـٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾فأمسك عمر ولم يرجمها[4]

---

(١) شرح النووي على مسلم (١/ ٢٣٨).

(٢) صحيح البخاري ح:(٦٢٦٧ و ٥٩٦٧) ومسلم ح: (٣٠).

(٣) فتح الباري لابن حجر (١/ ٢٢٨).

(٤) انظر: من لايحضره الفقيه للصدوق (٣/ ٩) والاختصاص للمفيد (١١٠) والشافي للمرتضى (٢٥٣) =

يقول الحلي وهو يتحدث عن عمر: «وكان قليل المعرفة بالأحكام، أمر برجم حامل فقال له علي عليه السلام: إن كان لك عليها سبيل، فلا سبيل لك على ما في بطنها فأمسك، وقال: لولا علي لهلك عمر، وأمر برجم مجنونة، فقال له علي عليه السلام: إن القلم رفع عن المجنون حتى يفيق فأمسك»[1]

الـرد

أما ما نقل من أن عمر بن الخطاب ﷺ أمر برجم امرأة زنت فلعل عمر ﷺ لم يكن يعلم بجنونها حتى نبه إلى ذلك، أو أن هذه المجنونة كانت تفيق ثم يغيب عقلها فلعل عمر ﷺ ظن أنها زنت في حال عقلها وإفاقتها، وقد قال جمهور العلماء: إن المجنون إذا زنى في حال الإفاقة، ثم طرأ عليه الجنون، فإن الحد يقام عليه[2] وهذا الذي جعل عمر يأمر بإقامة الحد عليها لولا أن علياً ﷺ احتج عليه بحديث «رفع القلم..» وبأن الزنا لا يعلم في أي حال من أحوال هذه المعتوهة تم ؛ فقد روى أبو داود بإسناده أن عمر أتي بامرأة قد فجرت فأمر برجمها فمر علي ﷺ فأخذها فخلى سبيلها فأخبر عمر قال ادعوا لي علياً فجاء علي ﷺ فقال: يا أمير المؤمنين لقد علمت أن رسول الله ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المعتوه حتى يبرأ» وإن هذه معتوهة بني فلان لعل الذي أتاها وهي في بلائها، قال عمر : لا أدري، فقال علي ﷺ وأنا لا أدري[3]

وهذه الرواية أفادت أن عمر لم يعلم بجنونها فأخبره علي بذلك، وذكر له أنها معتوهة

والطرائف لابن طاوس (٤٧١) والصراط المستقيم للبياضي (٣/ ١٤)، وإحقاق الحق للتستري (٢٠٢).

(١) منهاج الكرامة (ص١٠٤).

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٢/ ١٢١).

(٣) أخرجه أبو داود حديث ح: (٤٤٠٢) قال الألباني: صحيح دون قوله: «لعل الذي أتاها...».

تفيق وتجن فأسقط عنها الحد للشبهة، يقول الخطابي: «لم يأمر عمر ﷺ برجم مجنونة مطبق عليها في الجنون، ولا يجوز أن يخفى هذا عليه، ولا على أحد ممن بحضرته ولكن هذه امرأة كانت تجن وتفيق أخرى، فرأى عمر ﷺ أن لا يسقط عنها الحد لما يصيبها من الجنون، إذ كان الزنا منها في حال الإفاقة، ورأى علي ﷺأن الجنون شبهة يدرأ بها الحد عمن يبتلى به، والحدود تدرأ بالشبهات، فلعلها قد أصابت وهي في بقية من بلائها، فوافق اجتهاد عمر ﷺ اجتهاده في ذلك فدرأ عنها الحد والله أعلم بالصواب»[١]

وينبه شيخ الإسلام إلى أن الخطأ في هذه المسألة لا يقدح في علم عمر ولا في دينه فيقول: «ورجم المجنونة لا يخلو إما أن يكون لم يعلم بجنونها فلا يقدح ذلك في علمه بالأحكام، أو كان ذاهلاً عن ذلك فذكر، أو يظن الظان أن العقوبات لدفع الضرر في الدنيا، والمجنون قد يعاقب لدفع عدوانه على غيره من العقلاء والمجانين، والزنا هو من العدوان فيعاقب على ذلك حتى يتبين له أن هذا من باب حدود الله تعالى التي لا تقام إلا على المكلف.. ففي الجملة قتل غير المكلف كالصبي والمجنون والبهيمة لدفع عدوانهم جائز بالنص، والاتفاق إلا في بعض المواضع كقتلهم في الإغارة والبيات، وبالمنجنيق وقتلهم لدفع صيالهم، وحديث «رفع القلم عن ثلاثة» إنما يدل على رفع الإثم لا يدل على منع الحد إلا بمقدمة أخرى، وهو أن يقال: من لا قلم عليه لا حد عليه، وهذه المقدمة فيها خفاء، فإن من لا قلم عليه قد يعاقب أحياناً، ولا

يعاقب أحياناً والفصل بينهما يحتاج إلى علم خفي»[٢] وأما الزيادة التي نقلها الرافضة وهي قول عمر: «لولا علي لهلك عمر» فهي لم ترد في جميع روايات الحديث مع أن هذا الحديث أخرجه

---

(١) معالم السنن للخطابي (٤/ ٥٥٨).

(٢) منهاج السنة (٦/ ٤٥).

جمع من المحدثين وقد جمع ابن حجر طرق الحديث [1] وكذا الشيخ الألباني [2] ولم أجد هذه المقولة، وإنما ذكرها ابن عبد البر في كتابه الاستيعاب[3] غير مسندة وقد نص على هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على ابن مطهر عند ذكره لهذا الأثر المنسوب لعمر فقال: «إن هذه الزيادة ليست معروفة في هذا الحديث»[4]

أما بالنسبة للمرأة الحامل، وأمر عمر برجمها فلعل عمر رضي الله عنه لم يكن يعلم أنها حامل «وإن قدر أنه كان يظن جواز رجم الحامل، فهذا مما قد خفي، فإن الشرع قد جاء في موضع بقتل الصبي والحامل تبعاً، كما إذا حوصر الكفار، فإن النبي ﷺ حاصر أهل الطائف ونصب عليهم المنجنيق، وقد يقتل النساء والصبيان، وفي الصحيح أنه سئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسائهم وذراريهم فقال: «هم منهم» [5] وقد ثبت عنه أنه نهى عن قتل النساء والصبيان فكذلك قد يشتبه على من ظن جواز ذلك، ويقول: إن الرجم حد واجب على الفور فلا يجوز تأخيره، لكن السنة فرقت بين ما يمكن تأخيره كالحد وبين ما يحتاج إليه كالبيات والحصار»[6]

أما المرأة التي ولدت لستة أشهر فقد رفع أمرها لعمر رضي الله عنه وأنها ولدت بعد ستة أشهر من زواجها وهو أمر مستغرب فرأى عمر رضي الله عنه أن هذا دليلاً من أدلة ثبوت الزنا فأراد أن يقيم عليها

(١) فتح الباري (١٢/ ١٢١).

(٢) إرواء الغليل (٢/ ٤)

(٣) الاستيعاب (٨/ ١٥٧).

(٤) منهاج السنة النبوية (٦/ ٤٥).

(٥) صحيح البخاري ح: (٣٠١٢) ومسلم ح: (١٧٤٥).

(٦) منهاج السنة (٨/ ٣٠٢).

الحد، ولكنه استشار الصحابة، فأشار عليه علي أن لا يرجمها لوجود ما يدرأ عنها الحد في كتاب الله تعالى فوافقه على ذلك «وصاحب العلم العظيم -كعمر ﷺ- إذا رجع إلى من هو دونه في بعض الأمور لم يقدح هذا في كونه أعلم منه»[1] مع أن ما حصل بين عمر وعلي رضي الله عنهما لو تأملناه حق التأمل لوجدناه من أكبر الأدلة على عظيم قدر عمر ﷺ وتواضعه وتقبله للنصيحة والعمل بالدليل والإنصياع له، وتقبل آراء الصحابة رضي الله عنهم وعدم الاستئثار بالرأي فهل يصح بعد هذا أن يقال عنه أنه جحد وصية رسول الله ﷺ بإمامة علي؟! وإذا كان علي ﷺ يقف وقفة واضحة ويتكلم مع عمر في أمر امرأة مجنونة بل ويخلي سبيلها أيليق به أن يسكت عن وصية رسول الله ﷺ له بالإمامة من بعده، فلا يحتج بدليل واحد عليها.

(١) المصدر نفسه (٨/ ٣٠٣).

المبحث الثالث

الشبه النقلية التي طعنوا بها في عثمان بن عفان ﷺ

١- إتمام عثمان للصلاة في منى:

يزعم الرافضة أن عثمان ﷺ خالف الشرع وأحدث البدع التي ليست من دين الله[1] ومن الأدلة التي استدلوا بها على هذا الزعم، إتمام عثمان للصلاة بمنى مع أن الرسول ﷺ وأبا بكر وعمر قد صلوا فيها قصراً يقول الموسوي: «دلت الآية المحكمة على مشروعية القصر للمسافر في حال خوفه، ودل ما بعدها من النصوص الصحاح المتضافرة على مشروعيته للمسافر مطلقاً وعلى ذلك إجماع الأمة، بلا خلاف ينقل عن أحد غير عائشة وعثمان، وقد تواتر عنهما الإتمام في السفر وكان ذلك أول ما تكلم الناس فيه على عثمان، وعده المؤرخون من حوادث سنة تسع وعشرين للهجرة، ودلت عليه صحاح كثيرة فمنها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما عن نافع عن ابن عمر واللفظ لمسلم قال: صلى رسول الله بمنى ركعتين وأبو بكر بعده، وعمر بعد أبي بكر، وعثمان صدراً من خلافته ثم إن عثمان صلى بعد أربعا»[2].

ويقول ابن طاوس بعد ما ذكر إتمام عثمان ﷺ للصلاة في منى أيام التشريق: «أما يتعجب العقلاء من هذا: عثمان خليفة عبد الرحمن[3] كيف يقدم على تغيير شريعة نبيهم وسيرة أبي بكر وعمر، وتجاهره بذلك بين المسلمين، إن هذا من عجيب ما عرفناه وسمعناه ليت شعري ما عذر أتباعه في تزكيته وإمامته مع ما قد شهدوا عليه أنه مبتدع، وكيف يثق عاقل بروايات قوم

---

(١) منهاج الكرامة للحلي (١٤٠) والصراط المستقيم للبياضي (٣/ ٤٣) وإحقاق الحق للتستري (٢٥٩).

(٢) النص والاجتهاد لشرف الدين الموسوي (ص٦٠٧).

(٣) يقصد عبد الرحمن بن عوف، وذلك أن الرافضة تعتقد أنه هو الذي صير الخلافة إلى عثمان.

كانوا بهذه الصفات، ويستهزؤون بالإسلام إلى هذه الغايات.[1]»

الـرد

إن دعوى الرافضة أن عثمان خالف الشرع دعوى باطلة وسيتبين بإذن الله أن كل شبههم التي استدلوا بها باطلة، ولا قدح فيها على عثمان بن عفان ﷺ، أما قولهم بأن عثمان خالف النصوص الصحيحة الدالة على مشروعية القصر في السفر فأتم في السفر وخالف السنة فهو قول باطل؛ فإن الثابت عن عثمان أنه كان يقصر الصلاة في السفر، وفي أيام الحج كما كان يقصرها الرسول ﷺ فقد روى مسلم في صحيحه بسنده عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: قال: «إني صحبت رسول الله ﷺ في السفر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله، وصحبت أبا بكر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله فصحبت عمر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله، ثم صحبت عثمان فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله، وقد قال الله ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾[2]»[3] فهذا الحديث يدل على أن عثمان كان يقصر الصلاة في السفر، وأما قصر عثمان للصلاة في الحج فدليله ما رواه الإمام أحمد في المسند بسند حسنه ابن حجر [4] من أن عثمان كان يتم الصلاة إذا قدم مكة يصلي بها الظهر والعصر والعشاء أربعاً أربعاً، ثم إذا خرج إلى منى وعرفة قصر الصلاة فإذا فرغ من الحج وأقام بمنى أتم الصلاة»[5]

أما عن إتمام عثمان للصلاة في مكة وفي منى بعد فراغه من الحج فهو أمر ثابت وقد فعله

---

(١) الطرائف (٤٩٠).

(٢) سورة الأحزاب آية رقم (٢١).

(٣) صحيح مسلم ح:(٦٨٩)، والبخاري ح:(١١٠١).

(٤) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٥٧١).

(٥) المسند ح:(١٦٩٠٣).

عثمان في الشطر الثاني من خلافته فقد روى البخاري ومسلم بسنديهما عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: «صليت مع النبي ﷺ بمنى ركعتين وأبي بكر وعمر ومع عثمان صدراً من إمارته ثم أتمها»[1].

وقد بين عثمان بن عفان ﷺ سبب إتمامه للصلاة «بأنه كان قد تأهل بمنى، والمسافر إذا أقام في موضع وتزوج فيه أو كان له زوجة أتم، وقد نص أحمد وابن عباس قبله أن المسافر إذا تزوج لزمه الإتمام، وهذا قول أبي حنيفة ومالك وأصحابهما»[2]

كما اعتذر رضي الله عنه بنحو هذا العذر لما اعترض عليه في إتمامه للصلاة لما جاءه عبد الرحمن بن عوف، وقال له: «ألم تصل في هذا المكان مع رسول الله ﷺ ركعتين؟ قال: بلى قال: أفلم تصل مع أبي بكر ركعتين؟ قال: بلى، قال: أفلم تصل مع عمر ركعتين؟ قال: بلى، قال: ألم تصل صدراً من خلافتك ركعتين؟ قال: بلى، ثم قال عثمان ﷺ فاسمع مني يا أبا محمد، إني أخبرت أن بعض من حج من أهل اليمن وجفاة الناس قد قالوا في عامنا الماضي إن الصلاة للمقيم ركعتان، هذا إمامكم عثمان يصلي ركعتين، وقد اتخذ بمكة أهلاً فرأيت أن أصلي أربعاً لخوف ما أخاف على الناس»[3].

يقول أبونعيم: «وإن الذي حمل عثمان ﷺ على الإتمام أنه بلغه أن قوماً من الأعراب ممن شهدوا معه الصلاة بمنى رجعوا إلى قومهم، فقالوا: الصلاة ركعتان، كذلك صلينا مع أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ بمنى فلأجل ذلك صلى أربعاً ليعلمهم ما يستنوا به للخلاف

---

(١) صحيح البخاري ح:(١٠٨٢) ومسلم ح: (٦٩٤).

(٢) زاد المعاد لابن القيم (١/ ٤٧٠).

(٣) تاريخ الطبري (٥/ ٥٦).

والاشتباه»[1]

ويذكر ابن العربي سبب إتمام عثمان للصلاة فيقول: «وأما ترك القصر فاجتهاد إذ سمع أن الناس افتتنوا بالقصر وفعلوا ذلك في منازلهم، فرأى أن السنة ربما أدت إلى إسقاط الفريضة، فتركها مصلحة خوف الذريعة، مع أن جماعة من العلماء قالوا: إن المسافر مخير بين القصر والإتمام»[2].

ومما يؤيد هذا أن عثمان بن عفان لم يكن يتم الصلاة في بداية عهده بل بقي سبع سنين يقصر الصلاة في منى، ثم أتمها لسبب طرأ وهو ما بينه ﷺ، روى ابن أبي شيبة عن عمران بن حصين أنه قال: «حججت مع عثمان سبع سنين من إمارته لا يصلي إلا ركعتين ثم صلى بمنى أربعاً»[3].

ثم إن عثمان بفعله هذا مجتهد والمجتهد معذور بل مأجور على كل حال لقول النبي ﷺ «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»[4].

وهذا أمر مقرر عند أهل السنة والجماعة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «هذا قول السلف وأئمة الفتوى كأبي حنيفة والشافعي، والثوري وداود بن علي وغيرهم لا ي ؤثمون مجتهداً مخطئاً في المسائل الأصولية، ولا في الفرعية كما ذكر ذلك عنهم ابن حزم وغيره، وقالوا: هذا هو القول المعروف عن الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، وأئمة الدين، أنهم لا يكفرون

(١) الإمامة والرد على الرافضة (ص٣١٢).

(٢) العواصم من القواصم (ص٩٠).

(٣) المصنف لابن أبي شيبة (٢/ ٢٠٥)

(٤) رواه البخاري ح: (٧٣٥٢) ومسلم ح: (١٧١٦).

ولا يفسقون ولا يؤثمون أحداً من المجتهدين المخطئين.»[1] والقول بإتمام الصلاة لم ينفرد به عثمان،قال أبو نعيم: «وقد رأى جماعة من الصحابة إتمام الصلاة في السفر منهم عائشة رضي الله عنها وعن أبيها وعثمان ﷺ وسلمان ﷺ وأربعة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ»[2].

ولقد كان صحابة رسول الله ﷺ سواءً من قال منهم بإتمام الصلاة في السفر أو من قال بالقصر لا يعيب بعضهم على بعض كما روى ابن أبي شيبة قال: «اصطحب أصحاب النبي ﷺ في السفر فكان بعضهم يتم وبعضهم يقصر، وبعضهم يصوم وبعضهم يفطر، فلا يعيب هؤلاء على هؤلاء، ولا هؤلاء على هؤلاء»[3].

ولقد ثبت أن عامة الصحابة الذين شهدوا الصلاة مع عثمان ﷺ في منى أتموا معه، يقول الخطابي معلقاً: «لو كان المسافر لا يجوز له الإتمام كما يجوز له القصر، لما تابعوا عثمان عليه، إذ لا يجوز على الملأ من الصحابة متابعته على الباطل، فدل ذلك على أن من رأيهم جواز الإتمام وإن كان الاختيار عند كثير منهم القصر»[4].

٢- عدم إقامة عثمان الحد على قاتل الهرمزان:

من الشبه التي ذكرها الرافضة للطعن في عثمان بن عفان حادثة قتل عبيد الله بن عمر بن الخطاب للهرمزان، وعدم إقامة الحد عليه[5] يقول الحلي عن عثمان بن عفان: «ومنها أنه عطل

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٠٧).

(٢) الإمامة والرد على الرافضة (٣١٢).

(٣) المصنف لابن أبي شيبة (٢/ ٢٠٨).

(٤) معالم السنن (٢/ ١٨١).

(٥) انظر: الغدير للأميني (٨/ ١٣٢) والاستغاثة للكوفي (٥٨) والشافي في الإمامة (٤/ ٢٣١).

الحد الواجب على عبيد الله بن عمر بن الخطاب حيث قتل الهرمزان مسلماً فلم يقده به»[1]

ويقول صاحب كتاب «الحقائق في تاريخ الإسلام»: «قال الله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ ولا يجوز لحاكم أن يعفو عن قصاص وأن يترك قاتلاً مع أن علياً حكم بقتله».[2]

الـرد

لقد كان لمقتل عمر بن الخطاب ﷺ وقعاً عظيماً في نفوس الصحابة رضوان الله عليهم حتى لكأن الناس لم تصبهم مصيبة قبل يومئذ، ولقد كانت طريقة قتل عمر أمام الصحابة، وهو يصلي في محراب رسول الله ﷺ مما زاد الأمر هولاً في قلوب الصحابة فكيف بحال أبناء عمر بن الخطاب خاصة، وقد تأكد لأحدهم وهو عبيد الله أن هذه الحادثة ما هي إلا نتيجة مؤامرة بين أبي لؤلؤة وبين الهرمزان وجفينة فاستعجل عبيد الله وعمد إليهم فقتلهم لاعتقاده بأنهم شاركوا في قتل والده، فلقد روى عبد الرزاق في مصنفه «قال: قال الزهري: أخبرني سعيد بن المسيب أن عبد الرحمن بن أبي بكر –ولم نجرب عليه كذبة قط– قال حين قتل عمر: انتهيت إلى الهرمزان وجفينة وأبي لؤلؤة وهو نجي فبغتهم فثاروا وسقط من بينهم خنجراً له رأسان نصابه في وسطه، فقال عبد الرحمن فانظروا بها قتل عمر، فنظروا فوجدوه خنجراً على النعت الذي نعت عبد الرحمن، قال: فخرج عبيد الله بن عمر مشتملاً على السيف، حتى أتى الهرمزان، فقال: اصحبني حتى تنظر إلى فرس لي، وكان الهرمزان بصيراً بالخيل، فخرج يمشي بين يديه، فعلاه عبيد الله بالسيف، فلما وجد حر السيف قال: لا إله إلا الله، فقتله، ثم أتى جفينة وكان نصرانياً، فدعاه فلما أشرف عليه علاه بالسيف، فصلب بين عينيه ..»[3] فهذا هو

---

(١) نهج الحق (٣٠١).

(٢) الحقائق في تاريخ الإسلام لحسن المصطفوي (٢٦٨) .

(٣) المصنف لعبد الرزاق (٩٧٧٥).

الدافع الذي جعل عبيد الله يسرع في قتل الهرمزان وجفينة وهذا الفعل لا يقر عليه وقد وصفه عثمان بأنه فتق، بل وأراد عثمان أن يقتص منه، لولا أنه رأى أن جمهور الصحابة لا يقرونه على ذلك وقد احتج عليه بعضهم بأن عبيد الله إنما قتل الهرمزان وجفينة وليس على المسلمين سلطان، فلو ترك قصاصه فلا شيء عليه.

روى ابن سعد والطبري أن عثمان ﷺ جمع الصحابة واستشارهم في قضية عبيد الله بن عمر، وقال لهم: «أشيروا علي في هذا الذي فتق في الإسلام ما فتق، فقال علي: أرى أن تقتله وقال بعض المهاجرين: قتل عمر بالأمس، ويقتل ابنه اليوم، فقال عمرو بن العاص: لقد أعفاك الله من هذا الحادث يا أمير المؤمنين، فقد كان وليس على المسلمين سلطان»[١] وقد ظهر لعثمان أن جمهور الصحابة لا يرون قتله، ولذلك مال إلى هذا الرأي ووداهما من ماله ﷺ وقد عقب ابن كثير على هذه الرواية بقوله: «والإمام يرى الأصلح في ذلك»[٢] على أن هناك رواية أخرى عند الطبري تذكر أن عثمان ﷺ طلب من ابن الهرمزان أن يقتص من قاتل أبيه ولكن ابن الهرمزان لما رأى جمهور الصحابة يرغبون في عدم قتله عفا عنه ولم يقتله إكراماً لهم[٣] ومن هنا يتضح أنه لا مأخذ على عثمان في هذه الحادثة سواء أكان ابن الهرمزان هو من عفا عن عبيدالله أو أن عثمان مال لرأي جمهور الصحابة الذين ثبت لهم أن قتل عبيد الله للهرمزان كان بسبب اعتقاده أنه شارك أبا لؤلؤة في قتل والده «فصارت هذه شبهة يجوز أن يجعلها المجتهد مانعة من وجوب القصاص، فإن مسائل القصاص فيها مسائل كثيرة اجتهادية»[٤].

---

(١) طبقات ابن سعد (٣/ ٣٥٦) وتاريخ الطبري (٥/ ٤١).

(٢) البداية والنهاية لابن كثير (٧/ ١٦٢).

(٣) تاريخ الطبري (٥/ ٤٣).

(٤) منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٨١).

أما ما زعموه من كون الهرمزان مولى لعلي: فقد كذب هذا الزعم شيخ الإسلام ابن تيمية، وساق أدلة قوية تبطله.[1] «ومن العجب أن دم الهرمزان المتهم بالنفاق، والمحاربة لله ورسوله، والسعي في الأرض بالفساد تقام فيه القيامة، ودم عثمان ﷺ يجعل لا حرمة له، وهو إمام المسلمين المشهود له بالجنة»[2]

٣- ضرب عثمان لعمار بن ياسر:

من الأمور التي يستدل الرافضة بها على الطعن على عثمان ما ادعوه من ضرب عثمان لعمار بن ياسر حتى أصابه الفتق، وهذا ما جعل عمار –على حد زعمهم- يقف في صف المعارضين لعثمان، بل يشارك في قتله، ويحكم بكفره [3]

يقول الحلي وهو يتحدث عن عثمان: «وضرب عمار بن ياسر حتى صار به فتق، وكان يطعن في عثمان، وكان يقول: قتلناه كافراً»[4]

ويقول الشيرازي وهو يعدد مثالب عثمان –على حد زعمه- «ومنها أنه ضرب عماراً حتى أحدث به فتقاً، ولما قتل قال عمار: قتلناه كافراً، وابن مسعود وعمار مع كونهما صدرين عظيمين كانا لعثمان في حياته وبعد موته مكفرين»[5]

وأما سبب ضرب عثمان لعمار، فقد اختلفت مروياتهم فيه اختلافاً بيناً، فبعض الروايات

---

(١) انظر: منهاج السنة (٦/ ٢٧٦).

(٢) نفس المصدر (٦/ ٢٨٦).

(٣) انظر: منهاج الكرامة للحلي (ص ١٤٠)، والاستغاثة للكوفي (١/ ٥٣) والطرائف لابن طاوس (٤٩٦).

(٤) كشف المراد (ص٥١٦).

(٥) الأربعين في إمامة الأئمة الطاهرين (ص٥٨٧).

تذكر أن السبب هو اعتراض عمار على أخذ عثمان من بيت مال المسلمين[1] وبعض الروايات تذكر أن السب هو دفنه لعبد الله بن مسعود دون أن يخبر عثمان بن عفان [2] كما أن هناك روايات أخرى تذكر سبباً ثالثاً، وهو إنكاره على عثمان ما أحدثه في الدين من مخالفات.[3]

ويزعم المخالفون أن عمار بن ياسر حقد على عثمان، وألب الناس عليه وشاركهم في قتله، وكان يقول عنه: «قتلناه كافراً»[4] وكان يقول: «ثلاثة يشهدون على عثمان أنه كافر، وأنا الرابع، وأنا أسمي الأربعة، ثم يقرأ هؤلاء الآيات في المائدة ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ و ﴿ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾ و ﴿ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴾[5]»[6]

الرد

لقد أورد الرافضة كثيراً من الروايات في هذه المسألة وعمدتهم في هذه الروايات على أبي مخنف لوط بن يحيى[7] ولعل أعظم دليل على كذب هذه الروايات هو تعارضها وتضارب أخبارها، ولم أجد من ذكرها في كتب أهل السنة إلا ما ذكر في أنساب الأشراف من أن عثمان اختلف مع عمار فأمر بضربه حتى غشي عليه وأصابه الفتق[8] وهذه الرواية عمدتها كذلك أبو

---

(١) انظر: الأمالي للمفيد (٦٩)، الشافي للمرتضى (٢٧٨).

(٢) انظر: تلخيص الشافي للطوسي (ص٤٥٦).

(٣) الجمل للمفيد (٩٩)، والشافي للمرتضى (٢٧٨).

(٤) إحقاق الحق للتستري (٢٥٥).

(٥) سورة المائدة (٤٥-٤٧).

(٦) تفسير العياشي (١/ ٣٢٣) والبرهان للبحراني (١/ ٤٧٦).

(٧) قال في ميزان الاعتدال: «إخباري تالف لا يوثق به تركه أبو حاتم وغيره» انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٤١٩) وقال ابن عدي: «شيعي محترق» الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٩٣).

(٨) أنساب الأشراف للبلاذري (٥/ ٤٨).

مخنف، وقد كذب هذه الرواية عدد من علماء السنة، يقول القاضي ابن العربي معلقاً على رواية ضرب عثمان لعمار وفتق أمعائه: «ولو فتق أمعاءه ما عاش أبداً»[1]

أما ما نسبه الرافضة إلى عمار من تكفير عثمان فهو من الكذب وقد بين شيخ الإسلام إن هذه الرواية لا تصح وعلى فرض صحتها فإنها لا تقدح في عثمان؛ لأنه «قد تبين أن الرجل المؤمن الذي هو ولي الله قد يعتقد كفر الرجل المؤمن الذي هو ولي الله، ويكون مخطئاً في هذا الاعتقاد، ولا يقدح هذا في إيمان واحد منهما وولايته، كما ثبت في الصحيح أن أسيد بن حضير قال لسعد بن عبادة بحضرة النبي ﷺ «إنك منافق تجادل عن المنافقين»[2] وكما قال عمر بن الخطاب ﷺ لحاطب بن أبي بلتعة: «دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق» فقال النبي ﷺ: «**إنه قد شهد بدراً، وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»[3] فعمر أفضل من عمار، وعثمان أفضل من حاطب بن أبي بلتعة بدرجات كثيرة، كثيرة، وحجة عمر فيما قال لحاطب أظهر من حجة عمار، ومع هذا فكلاهما من أهل الجنة، فكيف لا يكون عثمان وعمار من أهل الجنة، وإن قال أحدهما للآخر ما قال؟ مع أن طائفة من العلماء أنكروا أن يكون عمار قال ذلك»[4]

٤- ضرب عثمان لعبد الله بن مسعود:

من الأمور التي يشنع الرافضة بها على عثمان ما ادعوه من أن عثمان ﷺ ضرب عبد الله بن مسعود ﷺ حتى كسر منه ضلعين فصار عليلاً ومات من علته.

---

(١) العواصم من القواصم (٧٧).

(٢) أخرجه البخاري ح:(٤١٤١) ومسلم ح: (٢٧٧٠).

(٣) أخرجه البخاري ح: (٦٢٥٩) ومسلم ح: (٢٤٩٤).

(٤) منهاج السنة (٦/ ٢٥٤).

يقول الحلي: «أقول: هذا طعن آخر وهو أن عثمان ارتكب من الصحابة مالا يجوز، وفعل بهم ما لا يحل، فضرب ابن مسعود حتى مات عند إحراقه المصاحف فأحرق مصحفه وأنكر عليه قراءته، وقد قال ﷺ «من أراد أن يقرأ القرآن غضاً فليقرأ بقراءة ابن مسعود» وكان ابن مسعود يطعن في عثمان ويكفره»[١]

وقد اختلفوا في سبب ضرب عثمان لعبد الله بن مسعود فمرة قالوا: إن سبب ضرب عثمان له هو إنكاره على الوليد بن عقبة أخذه من بيت مال البصرة مائة ألف درهم دون أن يردها إليه، فشكى الوليد ذلك إلى عثمان فأمره أن يسيره إليه، فلما دخل عليه أخرجه من المسجد، وأمر عبده فحمله حتى ضرب به الأرض فدق عنقه ومات من علته تلك.[٢]

ومرة قالوا: إن سبب ضرب عثمان له هو إنكاره على عثمان تسيير أبي ذر إلى الربذة[٣]

ومرة قالوا: بسبب دفن عبد الله بن مسعود لأبي ذر رضي الله عنه[٤]، كما ذكروا سبباً رابعاً وهو امتناع عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن دفع مصحفه إلى عثمان لما أراد أن يجمع المصاحف، فأخذه عثمان منه قهراً وضربه حتى كسر أضلاعه.[٥]

ويزعم المخالفون أن ابن مسعود ظل متألماً من عثمان حاقداً عليه، وأنه كان يكفره وأنه أوصى بأن لا يصلي عليه عثمان.[٦]

---

(١) كشف المراد (ص٥١٦).

(٢) انظر: الشافي للمرتضى (٢٢٧٦) وأحاديث أم المؤمنين لمرتضى العسكري (١/ ٩٦).

(٣) انظر: الدرجات الرفيعة للشيرازي (٣٥٠).

(٤) انظر: الشافي للمرتضى (٢٢٦٧) وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (١/ ٢٣٢).

(٥) انظر: تلخيص الشافي للطوسي (٤٥٥) وفصل الخطاب للطبرسي (٢١)

(٦) انظر: الإيضاح لابن شاذان (٢٦) ومنهاج الكرامة للحلي (١٤٠) والطرائف لابن طاوس (٤٩٦) والصراط المستقيم للبياضي (٣/ ٣٢) وعلم اليقين للكاشاني (٢/ ٧٠).

الـرد

لما بويع عثمان بن عفان ﷺ بالخلافة ورضي الصحابة كلهم كان ابن مسعود ممن رضي بذلك، بل وممن أثنى على عثمان، فقد روي عنه «أنه سار من المدينة إلى الكوفة ثمانياً حين استخلف عثمان بن عفان، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد: فإن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مات –فلم ير يوم أكثر نشيجاً من يومئذ– وإنا اجتمعنا أصحاب محمد ﷺ فلم نأل عن خيرنا ذي فوق، فبايعنا أمير المؤمنين عثمان، فبايعوه » وفي رواية «أمّرنا خير من بقي ولم نأل»[1] وعندما تولى عثمان الخلافة كان ابن مسعود والياً لعمر على أموال الكوفة وسعد بن أبي وقاص والياً على صلاتها وحربها وقد أقرهما عثمان على ذلك، ولكن حصل خلاف بين ابن مسعود وسعد على قرض استقرضه سعد فبلغ ذلك عثمان فعزل سعد وأقر ابن مسعود [2] ولم يحدث بين ابن مسعود وعثمان شيء مما ذكره المخالفون ولم تنقل كتب السنة في ذلك شيء إلا ما أورده البلاذري من «أن عثمان أمر بضرب عبد الله بن مسعود فضرب حتى كسر ضلع من أضلاعه»[3] ولكن هذه الرواية آفتها أبو مخنف لوط بن يحيى .

وقد وصف القاضي ابن العربي هذا الزعم من الرافضة بأنه إفك وزور.[4]

كما رد شيخ الإسلام ابن تيمية على الحلي الذي زعم أن عثمان لما حكم المسلمين ضرب ابن مسعود حتى مات» فقال: «فهذا كذب باتفاق أهل العلم ؛ فإنه لما ولي أقر ابن مسعود على

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة ح:(٧٤٧) والطبراني في الكبير ح(٨٨٣٦) قال الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح». مجمع الزوائد للهيثمي (٩/ ١٠١).

(٢) تاريخ الطبري (٥/ ٤٨).

(٣) أنساب الأشراف للبلاذري (٥/ ٣٦).

(٤) انظر: العواصم من القواصم لابن العربي (ص٧٧).

ما كان عليه من الكوفة»[1]

كما أن مما يبطل ذلك ما ورد عند الرافضة من أن ابن مسعود عاش بعد ضرب عثمان ثلاث أو أربع سنين.[2]

(١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٦/ ٢٥٥).

(٢) انظر: تاريخ اليعقوبي (٢/ ١٧٠) والدرجات الرفيعة للشيرازي (٢٥٠).

الفصل الرابع

الشبه النقلية للمخالفين التي طعنوا بها في أمهات المؤمنين رضي الله عنهن

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الشبه النقلية التي طعنوا بها في عائشة رضي الله عنها

المبحث الثاني: الشبه النقلية التي طعنوا بها في بقية زوجات النبيﷺ

المبحث الأول

الشبه النقلية التي طعنوا بها في عائشة رضي الله عنها

١- قذف عائشة لمارية:

يزعم الرافضة أن عائشة رضي الله عنها قذفت مارية القبطية رضي الله عنها وأوردوا كثيراً من الأخبار في ذلك حتى أصبح هذا الخبر عندهم من المسلمات، يقول المفيد: «خبر افتراء عائشة على مارية القبطية خبر صحيح مسلم عند الشيعة»[١]

كما تذكر الرافضة أن الله قد أنزل في عائشة بعض الآيات بسبب فريتها على مارية ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُمۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾[٣] وقد روى الرافضة في سبب نزول الآيات عدداً من الروايات تدل على أنها نزلت في عائشة ومنها ما أسنده القمي وغيره إلى جعفر الصادق أنه قال في تفسير هذه الآيات «لما مات إبراهيم بن رسول الله ﷺ حزن عليه حزناً شديداً فقالت عائشة: ما الذي يحزنك عليه؟ فما هو إلا ابن جريج فبعث رسول الله ﷺ علياً وأمر بقتله، فذهب علي عليه السلام ومعه السيف، وكان جريج القبطي في حائط، وضرب علي عليه السلام باب البستان، فأقبل إليه جريج ليفتح له الباب، فوثب علي عليه السلام على الحائط، ونزل البستان واتبعه، وولى جريج مدبراً فلما خشي أن يرهقه صعد نخلة وصعد علي في أثره فلما دنا منه رمى بنفسه من فوق النخلة فبدت عورته فإذا ليس له ما

---

(١) رسالة فيما أشكل من خبر مارية للمفيد (ص٢٩).

(٢) سورة النور آية (١١).

(٣) سورة الحجرات آية (٦).

للرجال ولا ما للنساء، فانصرف علي عليه السلام إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله والذي بعثك بالحق ماله ما للرجال ولا ما للنساء، فقال رسول الله ﷺ الحمد لله الذي يصرف عنا السوء أهل البيت»[1].

ويتحدث عبد الحسين شرف الدين عن عائشة متهماً إياها بالمشاركة في قذف مارية فيقول: «وحسبك مثالاً لما أبدته –أي عائشة رضي الله عنها- نزولاً على حكم العاطفة من إفك أهل الزور إذ قالوا بهتاناً وعدواناً في السيدة مارية وولدها إبراهيم عليه السلام ما قالوا حتى برأهما الله عز وجل من ظلمهم براءة –على يد أمير المؤمنين- محسوسة ملموسة ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيۡظِهِمۡ لَمۡ يَنَالُواْ خَيۡرٗا ﴾» ثم يستشهد بما ورد عند الحاكم من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «أهديت مارية إلى رسول الله ﷺ ومعها ابن عم لها قالت: فوقع عليها وقعة، فاستمرت حاملاً، قالت: فعزلها عند ابن عمها، قالت: فقال أهل الإفك والزور من حاجته للولد ادعى ولد غيره! وكانت أمة قليلة اللبن، فابتاعت له ضائنة لبون فكان يغذي بلبنها، فحسن عليها لحمه، قالت عائشة رضي الله عنها: فدخل به على النبي ﷺ ذات يوم فقال: كيف ترين؟ فقلت: من غذي بلحم الضأن يحسن لحمه! قال: «ولا الشبه» قالت: فحملني ما يحمل النساء من الغيرة أن قلت: ما أرى شبها قالت وبلغ الرسول ﷺ ما يقول الناس، فقال لعلي: خذ هذا السيف فانطلق فاضرب عنق ابن عم مارية حيث وجدته قالت فانطلق فإذا هو في حائط على نخله يخترف رطبات، قال: فلما نظر إلى علي ومعه السيف استقبلته رعدة قالت: فسقطت الخرقة فإذا هو لم يخلق الله عز وجل له ما للرجال شيء ممسوح»[2].

---

(١) تفسير القمي (ص٤٥٣) تفسير الصافي للكاشاني (٢/ ١٦٠).

(٢) المراجعات (ص٢٤٧).

الرد

إن من أعجب الأمور أن تستدل الرافضة على اتهامهم عائشة رضي الله عنها بالآيات التي نزلت ببراءتها رضي الله عنها فقد استدلوا بقول الله عز وجل ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١﴾﴾ وهي الآيات التي أجمع مفسرو أهل السنة إنها نزلت في براءة أم المؤمنين عائشة وبعض الرافضة تنكر نزولها في عائشة، ويرون أنها نزلت في مارية القبطية رضي الله عنها، وقد حاول بعض الرافضة المعاصرين التشكيك في حادثة الإفك بل وألفوا في ذلك كتابًا[1] ولكن إنكارهم هذا يتعارض مع اعتراف كثير من علمائهم الأقدمين في نزول هذه الآيات في عائشة، وذلك عند استشهادهم على أن العداوة بين علي وعائشة ظهرت منذ حادثة الإفك[2] بل إن بعضهم جعل إنكار ذلك من إنكار المتواتر في الدين، يقول ابن أبي الحديد: «وقوم من الشيعة زعموا أن الآيات التي في سورة النور لم تنزل فيها -يعني في عائشة- وإنما نزلت في مارية القبطية ... إلى أن قال: وجحدهم لإنزال ذلك في عائشة جحد لما يعلم ضرورة من الأخبار المتواترة»[3]

وأما قولهم إن قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾ نزلت في عائشة نتيجة هذا الإفتراء فهو قول باطل يرده ما حكاه جمهورهم من كون هذه الآيات نزلت

---

(١) انظر: كتاب حديث الإفك لجعفر الحسيني وكتاب سيرة الأئمة الاثني عشر لمعروف الحسيني (١/ ٤٣٨).

(٢) انظر: الجمل للمفيد (٢١٩) وتلخيص الشافي للطوسي (٤٦٨) والدرجات الرفيعة للشيرازي (٢٥).

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (٣/ ٤٤٢).

في الوليد بن عقبة[1] أما استشهادهم بحديث عائشة الذي أخرجه الحاكم في المستدرك [2] فهو استشهاد باطل لعدم صحة الحديث ؛ لأن في سنده سليمان بن الأرقم قال في التهذيب: «ليس بشيء، وقال الإمام أحمد: لا يسوى حديثه شيئاً، وقال ابن معين: ليس بشيء ليس يسوى فلساً وقال عمر بن علي: ليس بثقة روى أحاديث منكرة، وقال البخاري: تركوه»[3]

وللحديث أصل صحيح زاد عليه ابن الأرقم زيادات منكرة تدل على أنه سيء الحفظ، أو أنه يتعمد الكذب لهوى في نفسه، والنص الصحيح للحديث ما رواه أنس ﷺ «أن رجلاً كان يتهم بأم ولد رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ لعلي: اذهب فاضرب عنقه فأتاه علي فإذا هو في ركي يتبرد فيها، فقال له علي: اخرج فناوله يده فأخرجه فإذا هو مجبوب ليس له ذكر فكف علي عنه ثم أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله إنه لمجبوب ما له ذكر»[4]

وهذا هو اللفظ الصحيح للحديث فأين الدليل على اتهام عائشة لمارية رضي الله عنهما.

٢-دعوى الرافضة أن عائشة مصدر الفتنة:

يزعم الرافضة أن عائشة رضي الله عنها كانت مصدراً للفتنة وسبباً لها وأن الرسول ﷺ قد حذر منها، ويستدلون على ذلك بما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «قام النبي ﷺ خطيباً فأشار نحو مسكن عائشة وقال: ها هنا الفتنة ثلاثاً من حيث يطلع قرن الشيطان»[5]

ويطعن إدريس الحسيني في عائشة رضي الله عنها ثم يبين سبب كثرة رواياتها فيقول:

---

(١) انظر الطرائف لابن طاوس (٣٨٤) وبحار الأنوار (٢٨/ ١٣٠).

(٢) المستدرك للحاكم (٤/ ٣٩).

(٣) تهذيب التهذيب (٤/ ١٤٨).

(٤) أخرجه مسلم ح: (٢٧٧١).

(٥) الصراط المستقيم للبياضي (٣/ ١٤٢).

«لقد أكد النبي ﷺ مراراً وتكراراً على خطورتها، وهو لا يزال على قيد الحياة، فلقد وقف ﷺ مرة خطيباً فأشار نحو مسكن عائشة فقال: ها هنا الفتنة ثلاثاً من حيث يطلع قرن الشيطان» وفي لفظ مسلم خرج رسول الله من بيت عائشة، فقال: رأس الكفر من ها هنا من حيث يطلع قرن الشيطان غير أن حجباً كثيفة منعتنا من الكشف عن حقيقة أن عائشة راوية حديث يكاد حديثها يسود كل أسفار العامة والواقع إن ذلك كله تضخيم للواقع، وقد عمد الأمويون على التكثير من أحاديث عملائهم ورموزهم وأتباعهم مثل أبي هريرة وكانت عائشة ممن وقف معهم»[1] وقد بوب الرافضة لهذا الحديث في أغلب كتبهم بقولهم: «باب في إخبار النبي أن الفتنة ورأس الكفر من بيت عائشة»[2]

الـرد

إن دعوى الرافضة أن النبي ﷺ حذر من عائشة رضي الله عنها وأشار إلى بيتها وبين أن الفتنة تخرج من بيتها دعوى باطلة يرد عليها من أوجه عدة:

الوجه الأول: أن بيت عائشة هو بيت النبي ﷺ فهل يتصور أن يكون بيت رسول الله ﷺ هو منشأ الفتنة، وهذا لا يقوله مسلم.

الوجه الثاني: لو كان ما ادعاه هؤلاء صحيحاً وأن هذا هو رأي النبي ﷺ في عائشة رضي الله عنها فلماذا يبقيها زوجة له ولا يطلقها وكيف يسكت النبي على منكر عظيم، فإن الفتنة أشد من القتل، فهل يرضى رسول الله ﷺ بالبقاء زوجاً لامرأة يعتقد أنها ستكون مثاراً للفتنة.

الوجه الثالث: إن إشارة النبي ﷺ لم تكن لبيت عائشة وإنما كانت إشارته إلى جهة المشرق

---

(١) لقد شيعني الحسين لإدريس الحسيني (ص٣٤٤).

(٢) انظر: الطرائف لابن طاوس (٢٩٧) والصراط المستقيم للبياضي (٣/ ١٤٢) والكشكول لحيدر الأملي (١٧٧) وإحقاق الحق للتستري (٣٠٦).

وكان بيت عائشة يقع على هذه الجهة، فأراد الراوي أن يصف الجهة لا البيت ذاته، ولذلك قال: فأشار نحو مسكن عائشة ولو كانت الإشارة لمسكن عائشة لقال «فأشار إلى مسكن عائشة والفرق بين التعبيرين واضح جلي.

الوجه الرابع: أن الرافضة حملهم كرههم لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها على الاستشهاد بلفظ واحد من ألفاظ الحديث وهو: ما أخرجه البخاري بسنده عن عبد الله بن عمر قال: «**قام النبي خطيباً فأشار نحو مسكن عائشة فقال: ها هنا الفتنة –ثلاثاً– من حيث يطلع قرن الشيطان**»[1] وأغفلوا الألفاظ الأخرى الصحيحة والواردة كذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما والتي جاء فيها التصريح بأن الإشارة كانت لجهة المشرق ومن تلك الروايات:

ما أخرجه البخاري ومسلم بسنديهما عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ وهو مستقبل المشرق يقول: «**ألا إن الفتنة ها هنا من حيث يطلع قرن الشيطان**»[2] وعن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال: « **رأيت النبي ﷺ يشير إلى المشرق فقال: ها إن الفتنة ها هنا إن الفتنة ها هنا من حيث يطلع قرن الشيطان**»[3]

كما جاء في بعض الروايات الأخرى تحديد البلاد المشار إليها، فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ذكر النبي ﷺ «اللهم بارك لنا في شامنا اللهم بارك لنا في يمننا، قالوا: يا رسول الله وفي نجدنا[4] فأظنه قال في الثالثة: هناك الزلازل والفتن وبها يطلع قرن الشيطان» [5] وهذه

---

(١) صحيح البخاري ح: (٣١٠٤) ومسلم ح:(٢٩٠٥).

(٢) صحيح البخاري ح: (٧٠٩٣) ومسلم ح: (٢٩٠٥).

(٣) صحيح البخاري ح:(٣٢٧٩).

(٤) قال الخطابي: »نجد من جهة المشرق ومن كان بالمدينة كان نجده بادية العراق ونواحيها وهي مشرق أهل المدينة » فتح الباري (١٣/ ٤٧).

(٥) صحيح البخاري ح: (٧٠٩٤).

الروايات كلها تدل دلالة قطعية على أن مراد النبي ﷺ من قوله «الفتنة ها هنا» هو بلاد المشرق، وهذا واضح جلي لمن سلم قلبه من بغض أمهات المؤمنين، والصحابة رضي الله عنهم قد علموا أن الفتن تأتي من قبل المشرق ومعلوم أن الفتن كثرت من جهة المشرق يقول شيخ الإسلام وهو يتحدث عن مجيء الفتن من المشرق: «وذلك أنه لما انتشرت الدولة العباسية، وكان في انصارها من أهل المشرق والأعاجم طوائف من الذين نعتهم النبي ﷺ حيث قال الفتنة ها هنا، ظهر حينئذ كثير من البدع»[1]

وبهذا يتضح أن مقصود النبي هو ما حصل للأمة من فتن من قبل المشرق.

٣- معاداة عائشة رضي الله عنها لعلي رضي الله عنه:

يزعم الرافضة أن عائشة رضي الله عنها كانت معادية لعلي رضي الله عنه ومبغضة له طوال حياتها، يقول المفيد: «إن عائشة كانت تبغض علياً وكانت معاندة له»[2]

وقد ذكروا أسباباً عدة لهذه العداوة ومنها:

١. الحسد : ويدعون أن من أسباب حسدها لعلي تقديم رسول الله ﷺ له على أبيها في مواطن عديدة.

٢. بغض عائشة رضي الله عنها لخديجة رضي الله عنها التي كانت تغار منها وقد تعدى هذا الغضب خديجة رضي الله عنها إلى ابنتها فاطمة رضي الله عنها وزوجها علي رضي الله عنه.[3]

٣. قول علي لرسول الله ﷺ لما استشاره في فراقها، وذلك في حادثة الإفك «خل

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٠).

(٢) الجمل للمفيد (ص٢٢٩).

(٣) المصدر نفسه (ص ٢١٨).

سبيلها فالنساء كثير»[1]

وقد أوردوا بعض الأدلة التي زعموا أنها توضح بغض عائشة لعلي سواء في حياة الرسول ﷺ أو بعد وفاته، ومن ذلك ما ادعوه من منعها دخول علي على رسول الله ﷺ حين دعا ربه أن يأتيه بأحب خلقه إليه ليأكل معه من الطائر المشوي.[2] ومن الأدلة التي ساقوها على كراهة عائشة لعلي أنها لم تكن تذكر اسمه بل تكني عن اسمه بـ رجل، إذا احتاجت لذكره وذلك مثل ما ورد في الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم.

كما تزعم الرافضة أن بغض عائشة لعلي تجلى في رفضها لتوليته خليفة على المسلمين، ومعارضتها له منذ أول سماعها لذلك، ويزعمون أنها انقلبت إلى المدينة مسرورة بقتل عثمان وتولية طلحة كما ظنت، «حتى انتهت إلى سرف فاستقبلها عبد بن أبي سلمة، فقالت له: ما عندك من الخبر؟ قال: قتل عثمان، قالت: فمن ذا ولوه؟ قال: بايعوا علياً ابن عم رسول الله ﷺ، فقالت: والله لوددت أن هذه تطبق على هذه إن تمت لصاحبك، فقال لها عبد بن أبي سلمة: ولم؟ فوالله ما على هذه الغبراء نسمة أكرم منه على الله، فلماذا تكرهين قوله؟ فقالت: إن ا عبنا على عثمان في أمور سميناها له ولمناه عليها، فتاب منها، واستغفر الله، فقبل منه المسلمون، ولم يجدوا من ذلك بداً، فوثب عليه صاحبك فقتله، والله لأصبع من أصابع عثمان خير منه، وقد مضى كما يمضي الرخيص، ثم رجعت إلى مكة تنعي عثمان وتقول هذه المقالة للناس» [3] ثم أنها لم تكتف بهذه المعارضة بل خرجت من بيتها تؤلب الناس على قتال علي ويدعون أنها ارتكبت بخروجها فاحشة كبيرة، وأن قول الله تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأۡتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ

---

(١) علم اليقين للكاشاني (٢/ ٧١٩).

(٢) انظر: الاحتجاج للطبرسي (ص١٩٧) والصراط المستقيم للبياضي (١/ ١٩٥).

(٣) الجمل للمفيد (٢٢٨)، وانظر: أحاديث أم المؤمنين لمرتضى العسكري (١/ ١٥٥).

﴿ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِ ﴾[1] قد انطبق عليها حينما خرجت على علي ﷺ، حيث فسروا الفاحشة بأنها قتال علي ﷺ.[2] ويزعمون أنها خالفت أمر ربها بخروجها ؛ حيث أمرها الله وأمر نساء النبي بالقرار في بيوتهن، يقول المفيد: «إن كتاب الله المقدم في الحجة على ما تعمده من أثر وخبر وسنة، قد أوضح ببرهانه على إقدام المرأة –يقصد عائشة رضي الله عنها– على الخلاف له من غير شبهة... بقوله تعالى لها ولجميع نساء النبي: ﴿ وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰ ﴾ فخرجت من بيتها مخالفة لأمر الله وتبرجت بين الملأ والعساكر في الحروب تبرج الجاهلية الأولى»[3] وبنحو قوله قال ابن طاوس [4] والبياضي [5]، ويدعي الرافضة أن النبي ﷺ قد نهى عائشة عن الخروج وحذرها منه، يقول المفيد: «إن رسول الله ﷺ نهى عائشة وقد بين ما يكون منها على علم منه في مصيرها وعاقبة أمرها، ثم نهاها عن ذلك وزجرها»[6] وقد ذكر الرافضة بعض الروايات في هذا النهي ومنها قولهم: «إن النبي ﷺ جمع نساءه جميعاً ونهاهن عن معصية علي، فقالت له عائشة: يا رسول الله ما كنا لتأمرنا بالشيء فنخالفه إلى ما سواه، فقال لها: بلى يا حميراء قد خالفت أمري أشد الخلاف، وايم الله لتخالفين قولي هذا ولتعصينه بعدي، ولتخرجين من البيت الذي أخلفك فيه متبرجة قد حف بك فئام من الناس، فتخالفينه ظالمة عاصية لربك، ولينبحنك في طريقك كلاب الحوأب، ألا إن ذلك

---

(١) سورة الأحزاب آية رقم (٣٠).

(٢) انظر: تفسير القمي (٢/ ١٩٣)، وتفسير الصافي للكاشاني (٢/ ٣٥٠) والبرهان للبحراني (٣/ ٣٠٨).

(٣) الجمل للمفيد (٧٩).

(٤) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف (١/ ٢٩٣).

(٥) الصراط المستقيم للبياضي (٣/ ١٦١).

(٦) الجمل للمفيد (ص٢٣١).

كائن»[1] وقد ذكر الرافضة أن النبي ﷺ قد أخبر علياً بأن عائشة ستخرج عليه وطلب منه أن يرفق بها وبعض الروايات تذكر أنه أمره بضربها[2] وبعض الروايات أنه أمره بطلاقها وهم يعتقدون أن لعلي حق طلاق زوجات النبي بعد موته، فقد أسند الصدوق إلى الحسن العسكري «أن رسول الله ﷺ جعل طلاق أزواجه بيد علي بن أبي طالب وقال له: يا أبا الحسن إن هذا لشرف باق لهن ما دمن لله على الطاعة، فأيتهن عصت الله بعدي بالخروج عليك فطلقها في الأزواج وأسقطها من تشرف الأمهات، ومن شرف أمومة المؤمنين»[3]

وتزعم الرافضة أن عائشة هي سبب خروج الناس على علي، وأنها هي التي حرضت على الفتنة، يقول البحراني: «لولا عائشة وطلحة والزبير لكان الناس ماضين في طاعة علي»[4] .

وقد أورد الرافضة كثيراً من الروايات في فرح عائشة بموت علي وتسميتها لعبد لها بعبدالرحمن قاتل علي إلى غير ذلك[5].

الرد

إن دعوى الرافضة أن عائشة رضي الله عنها كانت تعادي علياً ﷺ دعوى لا تصح، وسنبين بإذن الله بطلان أدلتهم على هذه الدعوى من أوجه عدة:

الوجه الأول: أن الله سبحانه وتعالى وصف أصحاب نبيه بأنهم رحماء بينهم وأنه لم يعرف أن أحداً من أصحاب النبي ﷺ عادى طوال حياته أحداً من الصحابة على الرغم مما قد يحصل

---

(١) علم اليقين للكاشاني (٢/ ٦٥٩)، والدرجات الرفيعة للشيرازي (ص٣٠٣).

(٢) الجمل للمفيد (ص ٢٣٠) والصوارم المهرقة للتستري (١٠٦).

(٣) إكمال الدين للصدوق (ص ٣٢٩) وانظر: دلائل الإمامة لابن رستم (ص ٢٧٧) والإيضاح للفضل بن شاذان (٣٥).

(٤) منار الهدى لعلي البحراني (٤٧٢).

(٥) الجمل للمفيد ص(٨٤) والاقتصاد للطوسي (٣٦٢).

بينهم من خلاف، إلا أنه سرعان ما يزول، وتبقى الرحمة والمحبة هي السائدة في ذلك المجتمع، فكيف يصح أن ننسب هذا الأمر لزوج النبي ﷺ ولابن عمه علي بن أبي طالب ﷺ، وكيف يرضى رسول الله ﷺ أن تحمل زوجته عداوة وبغضاء لابن عمه وأحد أصحابه المقربين، ولقد أنكرت عائشة رضي الله عنها وجود أي عداوة بينها وبين علي، وكانت تقول بعد معركة الجمل: «والله ما بيني وبين علي في القديم إلا ما يكون بين المرأة وأحمائها، وإنه عندي على معتبتي من الأخيار» فيجيبها على ﷺ بقوله: «يا أيها الناس صدقت والله وبرّت، ما كان بيني وبينها إلا ذلك، وأنها لزوجة نبيكم ﷺ في الدنيا والآخرة»[١]

الوجه الثاني: أن الأسباب التي ذكرتها الرافضة لكراهية عائشة لعلي رضي الله عنهما أسباب واهية، فدعواهم إن عائشة رضي الله عنها كانت تحسد علياً ﷺ، وذلك لتقديم النبي ﷺ له على أبيها دعوى باطلة، يردها ما عرف من تقديم النبي ﷺ لأبي بكر الصديق ﷺ على جميع الصحابة رضوان الله عليهم في مواقف عديدة. بل إن عائشة لما قال لها النبي ﷺ «مروا أبابكر فليصل بالناس» قالت: إن أبابكر إذا قام مقامك، لم يسمع الناس من البكاء، فمر عمر فليصل بالناس[٢]. وهذا يدل على أن عائشة رضي الله عنها لم تكن كما وصفها الرافضة حريصة على تقديم أبي بكر على غيره بل ويحملها ذلك على كراهية علي رضي الله عنه كما يزعمون.

وأما السبب الثاني الذي ذكروه، وهو أن عائشة كانت تبغض علياً ؛ لأنه زوج فاطمة وقد كانت عائشة تبغض أمها خديجة، فهي دعوى لا دليل عليها، فأين الدليل على أن عائشة كانت تبغض فاطمة، وكيف يكون هناك عداء بين بنت رسول الله ﷺ وزوجته والثابت عن عائشة وفاطمة رضي الله عنهما أنهما كانتا متحابتين، فقد روى مسلم في صحيحه بسنده قصة مجيء

---

(١) تاريخ الطبري (٥/ ٢٢٥).

(٢) صحيح البخاري ح(٦٧٩).

فاطمة إلى رسول الله ﷺ واستئذانها عليه، وهو في بيت عائشة، وإخبارها له ﷺ أن أزواجه أرسلنها يسألنه العدل في عائشة، فقال رسول الله ﷺ لابنته فاطمة رضي الله عنها: « **أي بنية: ألست تحبين ما أحب؟ فقالت: بلى، فقال: فأحبي هذه** »[1] يعني عائشة، وقد ذكر بعض الرافضة أن فاطمة رضي الله عنها ماتت وهي راضية عن عائشة رضي الله عنها، وأوصت لها باثنتي عشرة أوقية.[2]

نعم لقد كانت عائشة رضي الله عنها من شدة محبتها لرسول الله ﷺ تغار أحياناً من كثرة ذكره لخديجة رضي الله عنها، فقد روى البخاري بسنده عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «**ما غرت على أحد من نساء النبي ﷺ ما غرت على خديجة، وما رأيتها ولكن كان النبي ﷺ يكثر ذكرها، وربما ذبح الشاة ثم يقطعها أعضاء، ثم يبعثها في صدائق خديجة، فربما قلت له: كأنه لم يكن في الدنيا امرأة إلا خديجة؟ فيقول: إنها كانت، وكانت، وكان لي منها ولد**»[3] ولكن هذا لا يعني أنها تبغض خديجة، فإن الغيرة جبلة في النساء، ولا مؤاخذة عليها، ثم انظر إلى رواية عائشة لهذا الحديث الذي يذكر منزلة خديجة عند رسول الله، فلو كانت تبغضها هل تروي مثل هذا الحديث.!!

أما السب الثالث الذي ذكروه وهو أن علياً أشار على رسول الله بفراقها بعد حادثة الإفك، فالثابت أن علياً ﷺ لم يكن من الخائضين في حديث الإفك، ولكن لما استشاره النبي ﷺ قال له علي: «يا رسول الله، لم يضيق الله عليك، والنساء سواها كثير، وإن تسأل الجارية تصدقك»[4] ولم يقل في عائشة رضي الله عنها شيئاً، ولم يخض في الإفك كما خاض غيره، فكيف

---

(١) صحيح مسلم ح:(٢٤٤٢).

(٢) دلائل الإمامة لابن رستم الطبري (ص ٤٢).

(٣) صحيح البخاري ح: (٣٦٠٧) ومسلم بنحوه ح: (٢٤٣٥).

(٤) صحيح البخاري ح: (٤٧٥٠).

تحمل عائشة رضي الله عنها الحقد على علي لمقولته هذه، وهي قد عفت وصفحت عن بعض من خاض في الإفك، بل وكانت تنهى عن سبهم أو الإساءة لهم فهذا حسان بن ثابت، وكان ممن خاض في الإفك، تدافع عنه عائشة رضي الله عنها ففي صحيح البخاري أنها قالت لعروة بن الزبير لما أخذ يسبه: «لا تسبه فإنه كان ينافح عن رسول الله ﷺ»[1] أفيعقل أن تقدر عائشة مواقف حسان مع رسول الله وتجعلها سببا للتغاضي عن إساءته لها ولا تقدر مواقف علي بن أبي طالب وبلاءه مع رسول الله ﷺ ودفاعه عنه، فتتغاضى عن كلمة علي على الرغم أنه لم يتهمها ولم يخض في الإفك مع الخائضين.

الوجه الثالث: أن قولهم إن عائشة رضي الله عنها منعت دخول علي على رسول الله ﷺ حين دعا ربه أن يأتيه بأحب خلقه إليه ليأكل معه الطائر المشوي « قول باطل فحديث الطائر حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ[2]، وهذه القصة بالإضافة إلى أنها مكذوبة فهي تخالف المشهور في حديث الطائر عند الرافضة أنفسهم فقد روى جمهورهم أن الذي منع علياً من الدخول هو أنس بن مالك لرغبته أن يكون الداخل رجلاً من الأنصار.[3]

الوجه الرابع: أن قولهم إن عائشة لم تكن تذكر اسم علي رضي الله عنه وكانت تكني قول باطل، يرده ذكرها لعلي رضي الله عنه في أكثر من موضع، وأما الحديث الذي استدلوا به وهو في البخاري من قصة مرض رسول الله ﷺ وصلاة أبي بكر بالناس وخروج الرسول ﷺ بين رجلين، أحدهما العباس والآخر لم تسمه عائشة[4] وهو علي كما صرح ابن عباس بذلك في روايات أخرى

---

(١) صحيح البخاري ح: (٣٣٣٨) ومسلم ح: (٢٤٨٧).

(٢) سبق تخريج الحديث ص(٣١٠).

(٣) انظر: الخصال للصدوق (٢/ ٥٨٠) والأمالي له (٦٥٥) والفصول المختارة للمفيد (٦٥) والشافي في الإمامة للمرتضى (١٣٣) والطرائف لابن طاوس (٧٢) وتجريد الاعتقاد للطوسي (٤١٩).

(٤) صحيح البخاري ح: (٦٨٧) ومسلم ح: (٤١٨).

صحيحة[1] فعائشة رضي الله عنها لم تذكر اسم علي ﷺ وهذا أمر مسلم به، ولكننا نجهل السبب لعدم ذكرها له، فلعلها لم تره ؛ لأنها كانت وراء الحجاب، أو لعلها سمعت صوت العباس ولم تسمع صوت علي، فعرفت أحد الرجلين ولم تعرف الآخر.[2]

الوجه الخامس: أن زعمهم إن عائشة رضي الله عنها رفضت خلافة علي ﷺ منذ أول لحظة علمت فيها بخلافته زعم باطل، يرده ما ثبت عنها من أنها أشارت على الناس بالبيعة لعلي، فقد أخرج ابن أبي شيبة رواية طويلة جاء فيها استشارة الأحنف بن قيس [3] لطلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم فيمن يبايع بعد عثمان؟ فكلهم قال: «نأمرك بعلي قال: وترضونه لي، قالوا: نعم، قال الأحنف: فمررت على علي بالمدينة فبايعته» [4] وقد صحح الحافظ ابن حجر رحمه الله إسناد هذه الرواية. [5] بل إن الرافضة أنفسهم رووا نحو هذه الرواية، فقد أورد المفيد رواية جاء فيها: «أن الأحنف بن قيس قدم على عائشة وهي في مكة – وكان عثمان محاصراً– فقال لها: إني لأحسب هذا الرجل مقتولاً، فمن تأمرينني أن أبايع؟ فقالت: بايع علياً»[6] فكيف يزعم الرافضة بعد هذا أن عائشة كرهت استخلاف علي، وأما الرواية التي أوردوها عن عائشة وحديثها مع عبد بن أبي سلمة فهي قصة مكذوبة، وإن

---

(١) صحيح البخاري ح: (١٩٨) وصحيح مسلم ح:(٤١٨).

(٢) راجع: فتح الباري (٢/ ١٥٦).

(٣) الأحنف بن قيس بن معاوية، التميمي السعدي، أبوبحر، مخضرم ثقة، مات سنة ٦٧هـ، أسد الغابة (١/ ٨٧)، والتقريب (٢٩٠).

(٤) المصنف لابن أبي شيبة (٧/ ٥٤٠).

(٥) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٢٩).

(٦) الجمل للمفيد (ص٧٣).

أوردها بعض مؤرخي السنة مثل ابن سعد[1] والطبري[2] وابن الأثير[3] إلا أن في سندها نصر بن مزاحم المنقري وهو رافضي جلد تركوه، قال أبو حاتم: واهي الحديث متروك، وقال أبو خيثمة: كان كذاباً، وقال العجلي: كان رافضياً غالياً ليس بثقة، ولا مأمون.[4]

الوجه السادس: أن ما زعموه من أن عائشة رضي الله عنها خرجت لقتال علي وأنها هي التي أثارت الفتنة، وأنه لولاها لاجتمع الناس على بيعة علي زعم باطل، فإن عائشة رضي الله عنها ومن معها كطلحة والزبير لم ينقل عنهم أنهم عارضوا علياً في خلافته ولا نازعوه فيها بل كل مطلبهم قتل قتلة عثمان ﷺ، يقول الحافظ ابن حجر: «إن أحداً لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا علياً في الخلافة، ولا دعوا إلى أحد منهم ليولوه الخلافة، وإنما أنكرت هي ومن معها على علي منعه من قتل قتلة عثمان، وترك الاقتصاص منهم» [5] وقد اعترف الرافضة بهذا فهذا البياضي يذكر أن عائشة طلبت من علي قتل قتلة عثمان فأبى ذلك» [6] فعائشة رضي الله عنها لم تخرج لقتال علي ولا لعدم رضاها بخلافته وإنما خرجت للصلح بين المسلمين، يقول ابن العربي: «وأما خروجها إلى حرب الجمل فما خرجت لحرب، ولكن تعلق الناس بها وشكوا إليها ما صاروا إليه من عظيم الفتنة وتهارج الناس، ورجوا بركتها في الإصلاح وطمعوا في الاستحياء منها إذا وقفت للخلق، وظنت هي ذلك، فخرجت مقتدية بالله في قوله: ﴿لَّا خَيْرَ

---

(١) طبقات ابن سعد (٤/ ١٨٨).

(٢) تاريخ الطبري (٥/ ١٧٢).

(٣) الكامل في التاريخ لابن الأثير (٣/ ٢٠٦).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي (٤/ ٢٥٣)، ولسان الميزان (٦/ ١٥٧).

(٥) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٥٦).

(٦) الصراط المستقيم للبياضي (٣/ ١١٩).

﴿فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍۭ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾[1] وبقوله: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾[2] والأمر بالإصلاح، مخاطب به جميع الناس من ذكر أو أنثى حر أو عبد...»[3] وقد صرحت عائشة نفسها بأن هذا هو سبب خروجها، فقد روى ابن حبان أن عائشة رضي الله عنها كتبت إلى أبي موسى الأشعري والي علي على الكوفة: «فإنه قد كان من قتل عثمان ما قد علمت، وقد خرجت مصلحة بين الناس، فمر من قبلك بالقرار في منازلهم، والرضا بالعافية حتى يأتيهم ما يحبون من صلاح أمر المسلمين»[4] ولما أرسل علي القعقاع بن عمرو لعائشة، ومن كان معها يسألها عن سبب قدومها، دخل عليها القعقاع فسلم عليها، وقال: «أي أمة ما أشخصك وما أقدمك هذه البلدة؟ قالت: أي بني إصلاح بين الناس»[5] وبعد انتهاء الحرب يوم الجمل جاء علي إلى عائشة رضي الله عنها فقال لها: «غفر الله لك، قالت: ولك، ما أردت إلا الإصلاح»[6]

الوجه السابع: أن زعمهم بأن الفاحشة المعنية بقوله تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾[7] هي قتال علي والخروج عليه زعم باطل، لم يقل به أحد من المفسرين، بل قالوا: إن المراد بها، النشوز وسوء الخلق، وقال بعضهم: كناية عما هو ظاهر القبح واضح الفحش، وقد عصم الله سبحانه وتعالى نساء النبي ﷺ عن ذلك، وطهرهن وبرأهن، وإنما

---

(١) سورة النساء آية رقم (١١٤).

(٢) سورة الحجرات آية رقم (٩).

(٣) أحكام القرآن (٣/ ٥٦٩).

(٤) الثقات لابن حبان (٢/ ٢٨٢).

(٥) تاريخ الطبري (٤/ ٤٨٨) والبداية والنهاية لابن كثير (٧/ ٢٤٨).

(٦) نقله ابن العماد في شذرات الذهب (١/ ٤٢).

(٧) سورة الأحزاب آية رقم (٣٠).

خصوا بمضاعفة العذاب ؛لأنهن لسن كأحد من النساء.[1]

وأما قولهم بأن عائشة خالفت أمر ربها القائل لنساء النبي ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ﴾ فإن عائشة رضي الله عنها لم تتبرج تبرج الجاهلية الأولى ولم تخالف أمر ربها في قوله سبحانه ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ ؛ لأن الخروج لمصلحة لا ينافي الأمر بالاستقرار في البيوت، كما لو خرجت للحج أو العمرة، أو خرجت مع زوجها في سفر؛ فإن هذه الآية قد نزلت في حياة النبي ﷺ وثبت عنه ﷺ أنه سافر بأزواجه وسافر بعائشة وغيرها في حجة الوداع،وأرسلها مع أخيها للعمرة وقد سافر أزواجه من بعده للحج في خلافة عمر، وفي خلافة عثمان رضي الله عنهما، وحينما خرجت عائشة إلى البصرة اعتقدت أن في هذا الخروج مصلحة للمسلمين، وقد اجتهدت في هذا الأمر، والمجتهد مأجور في كلتا الحالتين إن أصاب وإن أخطأ[2]

وأما زعمهم بأن رسول الله ﷺ حذرها من قتال علي وأخبرها أنها ستقاتله وهي ظالمة فكل الأخبار التي استدلوا بها موضوعة، وليست في شيء من كتب أهل العلم المعتمدة إلا حديث الحوأب، والذي ذكره بعض أهل العلم، فقد أخرج الإمام أحمد في المسند [3] وعبدالرزاق في مصنفه [4] وأبو يعلى في مسنده [5] وابن أبي شيبة في مصنفه [6] والحاكم في

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢١/ ١٥٩)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٤٨١) وفتح القدير للشوكاني (٤/ ٢٧٦).

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٤/ ٣١٧).

(٣) المسند ح: (٢٣٢١٠-٥٣٢١٥-٢٤٢٩٩).

(٤) مصنف عبد الرزاق ح:(٢٠٧٥٣).

(٥) مسند أبي يعلى ح: (٤٧٤٣).

(٦) مصنف ابن أبي شيبة (٨/ ٧٠٨).

المستدرك[1] وابن حبان في صحيحه[2] والطبراني في الأوسط[3] من طريق قيس بن أبي حازم قال: لما أقبلت عائشة رضي الله عنها، بلغت مياه بني عامر ليلاً نبحت الكلاب، قالت: أي ماء هذا؟ قالوا: ماء الحوأب، قالت: ما أظني إلا راجعة، فقال بعض من كان معها: بل تقدمين فيراك المسلمون فيصلح الله ذات بينهم، قالت: إن رسول الله ﷺ قال لها ذات يوم: « **كيف بإحداكن تنبح عليها كلاب الحوأب**» وفي إسناده قيس بن أبي حازم، قال عنه يحيى بن سعيد: «منكر الحديث، وسمى له أحاديث استنكرها، منها حديث كلاب الحوأب». [4] كما أخرجه الطبري في تاريخه بسند آخر فيه إسماعيل بن موسى الفزاري[5] قال عنه ابن عدي: «أنكروا منه منه غلوا في التشيع»[6] وفيه كذلك علي بن عابس الأزرق، قال عنه ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن حبان: استحق الترك. [7]

الوجه الثامن: أن دعواهم أن النبي ﷺ طلب من علي إن خرجت عليه عائشة أن يضربها أو يطلقها وأن عصمة زوجات النبي كن بعد وفاته بيد علي وأنه طلق عائشة دعوى باطلة لم ترد في أي كتاب من كتب السنة، ولم ترد إلا عند الرافضة، ويرد هذه الدعوى ما ثبت عن عمار بن ياسر رضي الله عنهما أنه قال على منبر الكوفة وهو بين يدي الحسن بن علي رضي الله عنهما:

---

(١) المستدرك للحاكم (٣/ ١١٩).

(٢) صحيح ابن حبان ح: (٦٨٦٥).

(٣) معجم الطبراني الأوسط حديث رقم (٦٤٥٨).

(٤) ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٣٩٢).

(٥) تاريخ الطبري (٣/ ١١).

(٦) الكامل (١/ ٢٥١).

(٧) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ١٣٤).

«إن عائشة قد صارت إلى البصرة ووالله إنها لزوجة نبيكم في الدنيا والآخرة»[١]

وأما استشهادهم بما ورد من إخبار الرسول لعلي بأنه سيكون بينه وبين عائشة شئ وأنه أمره بالرفق بها فإن الأحاديث الواردة في هذا لا تصح وإليك بيان ذلك.

الحديث الأول: أخرجه الحاكم في المستدرك[٢] والبيهقي في دلائل النبوة[٣] بسنديهما عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: «ذكر النبي ﷺ خروج بعض أمهات المؤمنين وضحكت عائشة، فقال لها: انظري يا حميراء أن لا تكوني أنت، ثم التفت إلى علي وقال: يا علي، إن وليت من أمرها شيئاً فارفق بها» وعلق عليه الحافظ ابن كثير بقوله: «هذا حديث غريب جداً» [٤] وهذا الحديث في سنده سالم بن أبي الجعد وهو مدلس وقد عنعن [٥] كما أن في سند هذا الحديث عمار بن معاوية الدهني، وقد قال عنه ابن حجر: «صدوق لكنه يتشيع». [٦] كما أن في السند عبد الجبار بن الورد، قال البخاري: «يخالف في بعض حديثه»[٧] وقال ابن حجر: «صدوق يهم»[٨] يهم»[٨]

الحديث الثاني: رواه الإمام أحمد[٩] والطبراني في الكبير[١] والطحاوي في مشكل الآثار [٢]

(١) صحيح البخاري ح: (٧١٠٠).

(٢) المستدرك للحاكم حديث رقم (٤٥٨٧).

(٣) دلائل النبوة للبيهقي (٦/ ٤١١).

(٤) البداية والنهاية لابن كثير (٦/ ٢١٢).

(٥) طبقات المدلسين ترجمة رقم (٤٨) ج١ ص٣١..

(٦) التقريب (٤٨٦٧).

(٧) ميزان الاعتدال (٢/ ٥٣٥).

(٨) التقريب (٣٧٦٩).

(٩) المسند ح: (٢٧٢٤٢).

الآثار[2] عن أبي رافع أن رسول الله ﷺ قال لعلي بن أبي طالب: «إنه سيكون بينك وبين عائشة أمر، قال: أنا يا رسول الله ؟ قال نعم، قال: أنا؟ قال: نعم، قال: فأنا أشقاهم يا رسول الله، قال: لا، ولكن إذا كان ذلك فارددها إلى مأمنها» وذكر الحديث ابن الجوزي في العلل، وقال: «قال: يحيى بن معين: الفضيل ليس بثقة»[3] وقال ابن حجر عن الفضيل: «صدوق له خطأ كثير»[4] وفضيل هو فضيل بن سليمان النميري، وقد ضعفه الدارقطني وقال ابن معين ليس بثقة، وقال أبو زرعة لين، وساق له ابن عدي أحاديث فيها غرابة»[5] وقد حسن هذا الحديث ابن حجر في الفتح[6]

وهذا الحديث لو قلنا بصحته فهو دليل على الرافضة فهذا علي بن أبي طالب لم يتحرج عند ما أخبره الرسول بأنه سيكون بينه وبين عائشة أمر بأنه أشقاهم، وذلك لما يعلم من حب رسول الله ﷺ لها، فكيف بمن يوجه لها شتى أنواع التهم والمطاعن.

الوجه التاسع: أن دعواهم أن عائشة أصرت على موقفها في عداوة علي حتى بعد موقعة الجمل؛ بل إنها أظهرت الفرح دعوى باطلة يردها ما ثبت عنها من ندمها على خروجها وأنها كانت إذا ذكرت ذلك تبكي حتى يبتل خمارها[7] وتقول: لوددت أني مت قبل هذا اليوم

---

(١) المعجم الكبير ح: (٩٨٨).

(٢) مشكل الآثار للطحاوي ح: (٤٨٩٩).

(٣) العلل (٢/ ٨٤٨) رقم (١٤١٩).

(٤) التقريب (٥٤٦٢).

(٥) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٦١).

(٦) فتح الباري (١٣/ ٥٥).

(٧) طبقات ابن سعد (٨/ ١٨)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٢/ ١٧٧).

بعشرين سنة[1].

وأما ما زعمته الرافضة من فرح عائشة بموت علي واستشهادهم بما ورد في تاريخ الطبري فهو زعم باطل فإن الأثر ذكره ابن جرير بدون سند؛ بل رواه بصيغة التمريض [2] ولا يخفى أن أسانيد الطبري مليئة برواة الرافضة والضعفاء؛ لأن الأوائل كان همهم النقل لا التنقيب والتحقيق وهو من باب الحفظ، ومما يبطل هذا الزعم ما ثبت عن علي ﷺ من أنه أقر عائشة رضي الله عنها على قولها إثر معركة الجمل «والله ما كان بيني وبين علي في القديم إلا ما يكون بين المرأة وأحمائها» فقال علي ﷺ: «صدقت والله وبرّت ما كان بيني وبينها إلا ذلك» [3] ولعل من أعظم الأدلة التي تبطل زعم الرافضة في أن عائشة كانت تعادي علياً هو ما روته رضي الله عنها من فضائل علي فقد روت حديث الكساء[4] في فضل علي، وكثيراً ما كانت تحيل تحيل السائل على علي ﷺ ليجيبه[5] ثم طلبها من الناس أن يبايعوا علياً بعد مقتل عثمان رضي الله عنهم جميعاً.

---

(١) تاريخ الطبري (٥/ ٢٢١) ومنهاج السنة لابن تيمية (٤/ ٣١٦).

(٢) تاريخ الطبري (٦/ ٨٧).

(٣) تاريخ الطبري (٥/ ٢٢٥)

(٤) صحيح مسلم ح: (٢٤٢٤).

(٥) صحيح مسلم ح:(٢٧٦).

المبحث الثالث

الشبه النقلية التي طعنوا بها في بقية زوجات النبي ﷺ

١ -دعواهم سوء أدب زوجات الرسول ﷺ معه ﷺ:

يدعي الرافضة أن نساء النبي ﷺ كن يسئن الأدب معه عليه الصلاة والسلام فقد روى القمي في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾ ﴾[1] «أنه لما رجع رسول الله ﷺ من غزاة خيبر، وأصاب كنز آل أبي الحقيق، قلن أزواجه: أعطنا ما أصبت، فقال لهن رسول الله ﷺ وآله: قسمته بين المسلمين على ما أمر الله به فغضبن من ذلك، وقلن: لعلك ترى إن طلقتنا أن لا نجد الأكفاء من قومنا يتزوجونا، فأنف الله لرسوله، فأمره أن يعتزلهن، فاعتزلهن رسول الله ﷺ»[2] وقد وردت روايات أخرى عند الرافضة تحدد اسم القائلة فبعضها تقول إنها حفصة رضي الله عنها[3] وأكثر الروايات على أنها زينب بنت جحش رضي الله عنها.[4]

الرد

إن جميع الروايات التي ذكرها الرافضة محض افتراء على أمهات المؤمنين وزوجات رسول الله ﷺ.

---

(١) سورة الأحزاب آية رقم (٢٨).

(٢) تفسير القمي (٢/ ١٩٢).

(٣) من لا يحضره الفقيه (٣/ ٣٣٥).

(٤) تفسير الصافي للكاشاني (٢/ ٣٥٠).

والصحيح أنهن رضي الله عنهن سألن رسول الله ﷺ التوسعة في النفقة [1]، ولم يرد في رواية صحيحة أنهن قلن هذه المقولة،ولا تصح نسبتها لهن البتة إذ لا يتصور صدور مثل هذا القول من أمهات المؤمنين، ولعل ما يبين كذب ادعاء الرافضة اختلاف رواياتهم في تحديد القائلة، فمرة يقولون: حفصة رضي الله عنها، ومرة يقولون: زينب بنت جحش رضي الله عنها، تلك المرأة الطاهرة التي زوجها الله نبيه في الدنيا، ونطق به القرآن، يقول سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ [2]

٢- تظاهر عائشة وحفصة على الرسول وتحريم الرسول لما أحل الله له:

يدعي الرافضة أن عائشة وحفصة زوجتا رسول الله ﷺ قد تآمرتا مع والديهما على رسول الله، فأذاعوا سره وسقوه السم فكان ذلك سبب موته عليه الصلاة والسلام، مدعين أن الله أنزل في هذا الأمر قرآنا يتلى [3] ويستدلون بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝١ قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْ وَٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ۝٢ وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ۝٣ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ۝٤﴾ [4]

يقول القمي في سبب نزول هذه الآيات: «كان سبب نزولها أن رسول الله ﷺ كان في

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٠/ ٢٨٨).

(٢) سورة الأحزاب آية رقم (٣٧).

(٣) انظر: تفسير الصافي للكاشاني (٢/ ٧١٦) والبرهان للبحراني (١/ ٣٥) وإحقاق الحق للتستري (٣٠٨) والأنوار النعمانية للجزائري (٤/ ٣٣٦).

(٤) سورة التحريم آية (١-٤).

بعض بيوت نسائه، وكانت مارية القبطية تكون معه تخدمه، وكان ذات يوم في بيت حفصة، فذهبت حفصة في حاجة لها، فتناول رسول الله مارية فعلمت حفصة بذلك فغضبت، وأقبلت على رسول الله ﷺ وقالت: يا رسول الله هذا في يومي وفي داري وعلى فراشي، فاستحيا رسول الله منها، فقال: كفى فقد حرمت مارية على نفسي ولا أطأها بعد هذا أبداً، وأنا أفضي إليك سرا فإن أنت أخبرت به فعليك لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، فقالت: ما هو؟ فقال: إن أبا بكر يلي الخلافة بعدي، ثم من بعده أبوك، فقالت: من أخبرك بهذا؟ قال: الله أخبرني، فأخبرت حفصة عائشة من يومها ذلك، وأخبرت عائشة أبا بكر، فجاء أبو بكر إلى عمر، فقال له: إن عائشة أخبرتني عن حفصة بشيء ولا أثق بقولها، فاسأل أنت حفصة، فجاء عمر إلى حفصة فقال لها: ما هذا الذي أخبرت عنك عائشة؟ فأنكرت ذلك، قالت: ما قلت لها من ذلك شيئاً، فقال لها عمر: إن كان هذا حقاً فأخبرينا فيه حتى نتقدم فيه،فقالت: نعم قد قال رسول الله ذلك، فاجتمعوا أربعة على أن يسمّوا رسول الله، فنزل جبريل على رسول الله ﷺ بهذه السورة ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ﴾ إلى قوله: ﴿ تَحِلَّةَ أَيۡمَٰنِكُمۡ ﴾ يعني قد أباح الله لك أن تكفر عن يمينك ﴿ وَٱللَّهُ مَوۡلَىٰكُمۡۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ۝٢ وَإِذۡ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعۡضِ أَزۡوَٰجِهِۦ حَدِيثٗا فَلَمَّا نَبَّأَتۡ بِهِۦ ﴾ أي أخبرت به ﴿ وَأَظۡهَرَهُ ٱللَّهُ ﴾ يعني أظهر الله نبيه على ما أخبرت به، وما هموا به، ﴿ عَرَّفَ بَعۡضَهُۥ ﴾ أي أخبرها وقال: لم أخبرت بما أخبرتك، وقوله: ﴿ وَأَعۡرَضَ عَنۢ بَعۡضٖ ﴾ قال: لم يخبرهم بما علم مما هموا به»[1]

وقد وقع هناك خلاف بين روايات الرافضة في ماهية السر الذي أفشته زوجة النبي ﷺ فالرواية السابقة تقول: إن السر هو أن أبا بكر وعمر سيليان الأمر بعد رسول الله ﷺ وهناك

(١) تفسير القمي (٢/ ٣٧٥).

روايات أخرى تؤكد أن السر هو أن علياً هو الوصي[1] وقد كفرت عائشة وحفصة بما فعلوه واستدلوا على ما ذهبوا إليه بقوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا﴾ وزعموا أن معنى قوله تعالى ﴿صَغَتۡ﴾ أي زاغت، والزيغ هو الكفر، وقد ذكر وا هذا التفسير عن أبي جعفر الباقر، وولده جعفر الصادق.[2]

الرد

يعمد الرافضة إلى بعض الآيات التي نزلت في بيان ذنوب ومعاصي صدرت من بعض زوجات رسول الله ﷺ أو الصحابة رضوان الله عليهم وتابوا منها فيؤولونها بتأويلات بعيدة ثم يسوقون الروايات الكاذبة ويحشدون كثيراً من القصص والأباطيل المستغربة التي لا سند لها لتشويه صورة زوجات رسول الله ﷺ وأصحابه الكرام.

إن أهل السنة والجماعة يعترفون بأن المرأتين اللتين تظاهرتا على رسول الله هما عائشة وحفصة رضي الله عنهما، وهذا أمر لا يخفيه أهل السنة بل هو مذكور في أصح كتبهم وبشهادة عمر بن الخطاب رضي الله عنه على ابنته وعائشة، فقد روى البخاري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أردت أن أسأل عمر رضي الله عنه فقلت: يا أمير المؤمنين، من المرأتان اللتان تظاهرتا على رسول الله ﷺ؟ فما أتممت كلامي حتى قال: عائشة وحفصة.[3]

ولكن ما هو هذا التظاهر؟ وما هو هذا السر الذي أخبر به النبي ﷺ ؟ لقد ذكر مفسروا أهل السنة أن السر الذي أسره الرسول ﷺ إلى بعض أزواجه هو تحريمه لجاريته مارية القبطية

---

(١) انظر: إحقاق الحق للتستري (٣٠٧) وعلم اليقين للكاشاني (٢/ ٦٣٧) والدرجات الرفيعة للشيرازي (٢٩٦).

(٢) انظر: الصراط المستقيم للبياضي (٣/ ١٦٨).

(٣) البخاري ح: (٤٩١٣) ومسلم ح: (١٤٧٩)

على نفسه، وقد أسر هذا الحديث إلى حفصة رضي الله عنها، وطلب منها أن لا تذكره لأحد، فأخبرت بذلك عائشة رضي الله عنها فأطلع الله نبيه على أنها قد نبأت بذلك صاحبتها، وقد ذكر المفسرون سبباً آخر وهو قصة المغافير[1]

وقصة المغافير أسندها البخاري في صحيحه إلى عائشة رضي الله عنها وفيها قولها: «كان رسول الله ﷺ يشرب عسلاً عند زينب بنت جحش، ويمكث عندها فواطيت أنا وحفصة على أيتنا دخل عليها فلتقل: أكلت مغافير؟ إني أجد منك ريح مغافير، قال: لا ولكني كنت أشرب عسلاً عند زينب بنت جحش، فلن أعود له وقد حلفت، لا تخبري بذلك أحداً» [2] وقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله هذين السببين، ثم قال: فيحتمل أن تكون الآية نزلت في السببين معاً[3]

وعلى هذا فالحديث المسر هو تحريم رسول الله لجاريته مارية القبطية على نفسه أو امتناعه عن شرب العسل عند زوجته زينب بنت جحش.

أما ما زعمه الرافضة من أن الحديث المسر به هو خلافة أبي بكر أو أن علياً هو الوصي فهو زعم باطل، فأما الزعم الأول: فقد أبطله الرافضة أنفسهم [4] وأما الثاني: فهو يخالف المشهور عندهم من أن النبي ﷺ قد نص على ولاية علي أمام الناس، فكيف يكون ذلك سراً بينه وبين زوجته.

---

(١) المغافير: صمغ شبيه بالناطف، ينضحه العرفط، فيوضع في ثوب، ثم ينضح بالماء فيشرب، والعرفط: شجر من العضاة ينضح المغفور والمغافير لها ريح، وكان رسول الله ﷺ يكره كل ما له ريح غير طيب. راجع: الصحاح للجوهري (٢/ ٧٧٢)، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده)(٥/ ٢٩٥).

(٢) صحيح البخاري ح: (٤٩١٢، ٥٢٦٧) ومسلم ح: (١٤٧٤).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٨/ ٦٥٧).

(٤) انظر: الصراط المستقيم للبياضي (٢/ ٩٣).

وأما استدلالهم بقول الله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ على كفر عائشة وحفصة فهو استدلال باطل ؛ لأن الزيغ هو الميل وعائشة وحفصة رضي الله عنهما قد مال قلباهما إلى محبة اجتناب الرسول ﷺ جاريته، وتحريمها على نفسه، أو مالت قلوبهما إلى تحريم رسول الله لما كان مباحاً له كالعسل، والله قد دعاهما إلى التوبة بقوله: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ «فلا يظن بهما أنهما لم يتوبا، مع ما ثبت من علو درجتهما وأنهما زوجتا نبينا ﷺ في الجنة»[1] وقد ثبت أن عمار بن ياسر رضي الله عنهما كان يقول على منبر الكوفة عن عائشة رضي الله عنها: «إنها زوجة نبيكم في الدنيا والآخرة».[2] كما روى أنس بن مالك ﷺ أن جبريل عليه السلام أتى إلى رسول الله ﷺ لما طلق حفصة، وقال له: «إن الله يقرئك السلام، ويقول: إنها لزوجتك في الدنيا والآخرة فراجعها»[3].

فالمظنون بهما رضي الله عنهما أنهما قد تابتا عن الأمر الذي تظاهرتا عليه ودفعهما له الغيرة على رسول الله ﷺ والغيرة من جبلة النساء ولا مؤاخذة على الأمور الجبلية، وما وقع من أمهات المؤمنين رضي الله تعالى عنهن، لا يقدح بهن، ولم يكن رسول الله ﷺ يغضب من غيرتهن، وإنما كان غضبه من إفشاء سره.

وأما ما ساقه الرافضة من روايات كاذبة في حق زوجات رسول الله ﷺ وأقرب أصحابه إليه أبي بكر وعمر،فيكفي في بطلانها أنها لم ترد عند أهل السنة حتى ولو في الأحاديث الموضوعة وإنما وردت في كتب الرافضة وهم رواد الكذب والشئ من معدنه لا يستغرب فهل نصدق أن النبي ﷺ سيعيش مع زوجتين تتآمران مع والديهما على قتله؟! ولماذا لم يطلقهما ويبعد والديهما.

---

(١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٤/ ٣١٤).

(٢) صحيح البخاري ح: (٧١٠١).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك وصححه (٤/ ١٥).



الفصل الخامس

الشبه النقلية للمخالفين التي طعنوا بها في بقية الأصحاب

وفيه عدة مباحث:

المبحث الأول: الشبه النقلية التي طعنوا بها في طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه

المبحث الثاني: الشبه النقلية التي طعنوا بها في خالد بن الوليد رضي الله عنه

المبحث الثالث: الشبه النقلية التي طعنوا بها في معاوية رضي الله عنه

المبحث الأول

الشبه النقلية التي طعنوا بها في طلحة بن عبيد الله ﷺ

١- قول طلحة: «لننكحن أزواج محمد بعد موته»:

ذكر القمي في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَن تَنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِن بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمًا ﴿٥٣﴾ إِن تُبْدُوا شَيْئًا أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴿٥٤﴾﴾ (١) أنها نزلت في طلحة بن عبيد الله فإنه لما أنزل الله: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾(٢) وحرم نساء النبي على المسلمين غضب وقال: يحرم محمد علينا نساءه ويتزوج نساءنا، لئن أمات الله محمداً لنركضن بين خلاخيل نسائه كما ركض بين خلاخيل نسائنا، وفي رواية لأتزوجن عائشة، فأنزل الله ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَن تَنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِن بَعْدِهِ أَبَدًا﴾(٣)

وينقل ابن طاوس رواية أخرى وفيها: «فقال طلحة وعثمان: أينكح محمد نساءنا ولا ننكح نساءه إذا مات، والله لو قد مات لقد أجلنا على نسائه بالسهام وكان طلحة يريد عائشة، وكان عثمان يريد أم سلمة»(٤)

وتنسب الرافضة إلى عمر أنه عد هذا الأمر من معايب طلحة عندما قال لأصحاب

---

(١) سورة الأحزاب آية رقم (٥٣-٥٤).

(٢) سورة الأحزاب آية رقم (٦)

(٣) تفسير القمي (٢/ ١٩٥).

(٤) الطرائف لابن طاوس (٢/ ١٥٧).

الشورى: قد جاءني كل واحد منهم يهز عقيرته يرجوا أن يكون خليفة ثم قال لطلحة: أما أنت يا طلحة أفلست القائل إن قبض النبي ﷺ لننكحن أزواجه من بعده، فما جعل الله محمداً بأحق ببنات أعمامنا منا، فأنزل الله فيك ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓاْ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًا﴾ وتزعم الرافضة أن طلحة لم يقتصر على الإرادة بل قام بالفعل بالزواج من عائشة فقد ذكر القمي في تفسير قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا﴾ [1] أن تأويل الخيانة هو ارتكاب الفاحشة، فقال: «والله ما عني بقوله ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾ إلا الفاحشة، وليقيمن الحد على عائشة فيما أتت في طريق البصرة، وكان طلحة يحبها، فلما أرادت أن تخرج إلى البصرة قال لها طلحة: لا يحل لك أن تخرجي من غير محرم، فزوجت نفسها من طلحة»[2]

الـرد

ذكر بعض مفسري أهل السنة أن سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓاْ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًاۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا﴾ أن رجالاً كانوا يرون جواز نكاح أزواج رسول الله ﷺ بعد موته فأنزل الله هذه الآيات ليبين لهم حرمة ذلك، قال ابن جرير الطبري: «ربما بلغ النبي أن الرجل يقول: لو أن النبي توفي تزوجت فلانة من بعده فكان ذلك يؤذي النبي فنزل القرآن»[3] وأغلب الروايات المذكورة مرسلة عن قتادة،

(١) سورة التحريم آية رقم (١٠)

(٢) تفسير القمي (٣٤١) طبعة حديثة (٢/ ٣٧٧) وقد وضعت (.....) في الطبعة الحديثة مكان اسم عائشة وطلحة.

(٣) تفسير للطبري (٢٢/ ٤٠).

وليس لها أسانيد، أما الرواية المسندة والتي ذكرها أبو حاتم في تفسيره عن ابن عباس فهي لا تصح، ففيها محمد بن حماد،قال الذهبي: «ابن حماد السابري عن مهران بن أبي عمر الرازي لا يعرف وخبره منكر وذكره العقيلي فقال: مجهول »[1] وفيها مهران بن أبي عمر الرازي، قال البخاري: «مهران بن أبي عمر الرازي في حديثه اضطراب» [2] وأغلب الروايات لم تحدد أسماء هؤلاء الرجال، ورويت بصيغة التمريض «قيل، يقال، ذكر».

أما الروايات التي ذكرت أن القائل هو طلحة بن عبيد الله فهي غير صحيحة [3] فإحداها مرسلة عن قتادة، وقتادة مات سنة بضع عشرة ومائة[4] وبينه وبين هذه الواقعة أكثر من مائة عام، والرواية الأخرى المسندة إلى ابن عباس في سندها كذابان، أحدهما الكلبي محمد بن السائب الشيعي الكذاب[5]، والآخر محمد بن مروان[6] الملقب بالسدي الصغير، قال عنه أبو حاتم «ذاهب الحديث متروك الحديث، كذاب، لا يكتب حديثه البتة»[7] وقال الذهبي: «كوفي «كوفي متروك متهم»[8] .

وقد صرح علماء السنة بعدم صحة الروايات التي ذكرت أن القائل هو طلحة بن عبيد

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٥٢٧).

(٢) الضعفاء الكبير (٨/ ٣٨٠).

(٣) فتح القدير للشوكاني (٤/ ٢٩٩).

(٤) تقريب التهذيب لابن حجر (٥٥٥٣).

(٥) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٥٥٦).

(٦) المصدر نفسه (٤/ ٣٢).

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٦٨).

(٨) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٢).

الله، يقول ابن عطية[1] -أحد المفسرين- بعد ذكره لتلك الروايات: «وهذا عندي لا يصح على طلحة بن عبيد الله»[2] وقال القرطبي: « وقد حكي هذا القول عن بعض فضلاء الصحابة، وحاشاهم عن مثله، وإنما الكذب في نقله»[3] كما أن بعض العلماء ذكروا أن طلحة المذكور في الروايات ليس هو طلحة بن عبيد الله أحد العشرة المبشرين بالجنة، فقد ذكر ابن حجر أن الذي نزلت فيه الآية هو طلحة بن عبيد الله بن مسافع التيمي، وليس طلحة بن عبيد الله أحد العشرة المبشرين بالجنة وقال: «إن جماعة من المفسرين غلطوا فظنوا أنه طلحة أحد العشرة »[4] وقد ذكروا أن طلحة هذا لما نزلت الآية ندم على ذلك، وأعتق رقاب وحمل على عشرة أبعرة في سبيل الله عز وجل، ومن هنا يتبين لنا براءة طلحة من هذه المقولة، وإن ثبتت عن غيره فقد تكون صدرت لجهالة بحكم الزواج بأزواج رسول الله ﷺ فلما علم الحكم ندم وتاب إلى الله.

٢- تسمية الرسول ﷺ لطلحة والزبير بالناكثين والقاسطين والمارقين:

يزعم الرافضة أن الرسول ﷺ أمر علياً بقتال طلحة والزبير ومن معهما وأنه سماهم بالناكثين، يقول المفيد: «إن النبي ﷺ أمر علياً بقتال أصحاب الجمل وفرض عليه جهادهم»[5] جهادهم»[5] ويقول ابن طاوس: «علي كان مأموراً بمحاربة الناكثين وهم طلحة والزبير» [6]

(١) عبدالحق بن غالب بن عطية، المحاربي الغرناطي، أبومحمد، شيخ المفسرين، وكان إمامًا في الفقه والتفسير، من مصنفاته التفسير الكبير، مات سنة ٥٤١هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٥٨٧)، فوات الوفيات (٢/ ٢٥٦).

(٢) فتح القدير للشوكاني (٤/ ٢٩٩).

(٣) تفسير القرطبي (١٤/ ٢٢٨).

(٤) الإصابة لابن حجر (٢/ ٢٣٠)

(٥) الجمل للمفيد (ص ٢٠).

والزبير»[1] وقد استدلوا على ذلك بما أسندوا إلى جعفر الصادق أنه قال: «إن رسول الله ﷺ قال لأم سلمة رضي الله عنها: يا أم سلمة اسمعي واشهدي هذا علي بن أبي طالب سيد على المسلمين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين، وقاتل الناكثين والمارقين والقاسطين، قلت: يا رسول الله من الناكثون؟ قال: الذين يبايعونه بالمدينة وينكثونه بالبصرة»[2] كما استدلت الرافضة بالحديث الذي أورده الحاكم في المستدرك وفيه قول أبي أيوب: «أمرنا رسول الله بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين، قلت: يا رسول الله مع من؟ قال: مع علي بن أبي طالب»[3]

الرد

لقد أوردت الرافضة كثيرًا من الروايات عن رسول الله ﷺ وعن علي في مسألة أمر رسول الله ﷺ لعلي بقتال الناكثين وهذه الروايات لم ترد في كتب أهل السنة عدا حديث أبي أيوب الأنصاري، والذي ذكره الحاكم في المستدرك وفيه قول أبي أيوب: «أمرنا رسول الله بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين، قلت: يا رسول الله مع من؟ قال: مع علي بن أبي طالب»[4] وقد قال عنه الذهبي: «لم يصح» وقد ساقه الحاكم بإسنادين مختلفين إلى أبي أيوب[5]، والإسنادان ضعيفان» ففيهما علي بن الحزور، قال عنه يحيى بن معين: «لا يحل لأحد أن يروي عنه» قال أبو حاتم: «منكر الحديث» وقال ابن حجر: «متروك، شديد التشيع»[6] كما أن في سنديهما

---

(١) الملاحم والفتن لابن طاوس (ص ١٩).

(٢) معاني الأخبار للصدوق (٢٠٤).

(٣) انظر: دلائل الإمامة لابن رستم (ص ١٢١)، وكشف الغمة للأربلي (١/ ٦٧) وإحقاق الحق للتستري (١٥٧) وبحار الأنوار للمجلسي (٣/ ١٤٣).

(٤) المستدرك (٣/ ١٣٩).

(٥) المصدر نفسه (٣/ ١٣٩).

(٦) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ١٨٢) وميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ١١٨) والتقريب

=

أصبغ بن نباتة الحنظلي، قال عنه أبو حاتم: «ليس بشيء» وقال النسائي وابن حبان: «متروك» وذكر الذهبي أنه هالك، وذكر من طاماته حديث أبي أيوب المذكور وقال ابن حجر: «متروك رمي بالرفض»[1]

كما أن ابن الجوزي أخرج الحديث في كتابه الموضوعات من طريق المعلى بن عبد الرحمن، وذكر فيه قول أبي أيوب: «فأما الناكثون فقد قاتلناهم يوم الجمل طلحة والزبير، وأما القاسطون فهذا منصرفنا من عندهم يعني معاوية وعمرو» [2] وقال عنه ابن الجوزي بعد روايته «هذا حديث موضوع بلا شك»

لابن حجر (٤٧٣٧).

(١) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣١٩) وميزان الاعتدال للذهبي (١/ ٢٧١) والتقريب لابن حجر (٥٤١٢).

(٢) الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ١٢-١٣).

المبحث الثاني

الشبهة النقلية التي طعنوا بها في خالد بن الوليد ﷺ

١- قتل خالد بن الوليد لبني جذيمة:

يزعم الرافضة أن رسول الله ﷺ بعث خالد بن الوليد إلى بني جذيمة داعياً، فخالف أمر رسول الله ﷺ ونبذ عهده، وقتل بني جذيمة وهم يعلنون إسلامهم بسبب ثأر بينه وبينهم كان في الجاهلية.[1] بل إن بعضهم جعل الرسول ﷺ شريكاً له في هذا العمل، يقول المفيد: «ثم اتصل بفتح مكة إنفاذ رسول الله ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة بن عامر، وكانوا بالغميصاء يدعوهم إلى الله عز وجل، وإنما أنفذه للترة –الثأر– التي كانت بينه وبينهم وذلك أنهم كانوا قد أصابوا في الجاهلية نسوة من بني المغيرة، وقتلوا الفاكه بن المغيرة عم خالد بن الوليد، وقتلوا عوفاً، أبا عبد الرحمن بن عوف، فأنفذه رسول الله ﷺ وأنفذ معه عبد الرحمن بن عوف للترة التي كانت بينه وبينهم، ولولا ذلك لما رأى رسول الله ﷺ خالداً أهلا للإمارة على المسلمين»[2].

الرد

لقد أدى حقد الرافضة على خالد بن الوليد ومحاولة تنقصه إلى وقوعهم في أمر عظيم ألا وهو اتهام رسول الله ﷺ في أنه أرسل خالد بن الوليد إلى بني جذيمة وهو يعلم أنه سيقتلهم وسيأخذ بثأره منهم؛ بل إنه ما أمّره إلا لهذا السبب، فهل يصدق مسلم هذا؟

---

(١) انظر: علل الشرائع للصدوق (٣/ ٤٧)، ومنهاج الكرامة للحلي (١١٥)، والطرائف لابن طاوس (٣٩٤) وكشف الغمة للأربلي (١/ ٢١٩).

(٢) الإرشاد للمفيد (١٢٥).

إن الحق في هذه الحادثة أن النبي ﷺ أرسل خالداً إلى بني جذيمة داعياً، وأن خالداً لم يقتلهم إلا متأولاً، وذلك أنه لما دعاهم إلى الإسلام قالوا: صبأنا صبأنا[١]

ومعنى صبأنا أي: انتقلنا من دين إلى دين، وقد كانت قريش تطلق على من أسلم أنه صابئ على سبيل الذم[٢] فلم يقبل خالد منهم ذلك ؛ حيث لم يصرحوا بالإسلام، في حين أن بعض من كان معه من الصحابة كابن عمر وغيره أنكروا عليه ؛ لأنهم عرفوا أنهم أرادوا الإسلام ولهذا قال ابن عمر وهو راوي الحديث: «فلم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا، فجعلوا يقولون: صبأنا صبأنا»[٣]

يقول الخطابي: «يحتمل أن يكون خالد نقم عليهم العدول عن لفظ الإسلام لأنه فهم عنهم أن ذلك وقع على سبيل الأنفة، ولم ينقادوا إلى الدين، فقتلهم متأولاً»[٤]

وقال ابن حجر في شرح الحديث: «وأما خالد فحمل هذه اللفظة على ظاهرها ؛ لأن قولهم: صبأنا، أي : خرجنا من دين إلى دين، ولم يكتف خالد بذلك حتى يصرحوا بالإسلام»[٥].

ولخص الحافظ الذهبي رد ابن تيمية على ابن المطهر عند ما أورد هذه المسألة فقال:«كان النبي ﷺ أرسل خالداً بعد الفتح إلى بني جذيمة، فلم يحسنوا أن يقولوا: أسلمنا، فقالوا: صبأنا صبأنا، فلم يقبل ذلك، وقال: ليس ذلك بإسلام، فقتلهم فأخطأ في اجتهاده ... وحاشا خالداً أن يكون معانداً للنبي ﷺ، بل كان مطيعاً له وإن أخطأ في هذه المرة كما أخطأ أسامة بن زيد في

---

(١) من صبا يصبوا وصبوا: أي مال إلى الجهل والفتوة، الصحاح للجوهري (٦/ ٢٣٩٨).

(٢) انظر: فتح الباري (٨/ ٥٧).

(٣) أخرجه البخاري ح: (٤٣٣٩).

(٤) نقله عنه ابن حجر في فتح الباري (٨/ ٥٧).

(٥) فتح الباري (٨/ ٥٧).

قتل ذلك الرجل الذي قال: لا إله إلا الله»[1][2]

فخالد ﷺ لم يكن متعمداً قتل بني جذيمة –كما زعمت الرافضة– بل كان في فعله مجتهداً، تأول فأخطأ، ولذلك لم يعاقبه رسول الله ﷺ على صنيعه، بل إن النبي أمّره بعدها على سرايا أخرى أرسلها لمحاربة الكفار والمشركين، وقد اعترف بذلك الرافضة في كتبهم، فقد ذكر الطبرسي أن رسول الله ﷺ أرسل خالداً على رأس سرية إلى الأكيدر صاحب دومة الجندل، وكان ذلك في غزوة تبوك أي بعد فتح مكة وقتل خالد لبني جذيمة[3]؛ «لأن الأمير إذا جرى منه خطأ أو ذنب، أمر بالرجوع عن ذلك، وأقر على ولايته، ولم يكن خالد معانداً للنبي ﷺ بل كان مطيعاً له، لكن لم يكن في الفقه والدين بمنزلة غيره، فخفي عليه حكم هذه القضية»[4]

وأما براءة الرسول ﷺ من فعل خالد فلخشية المؤاخذة به من الله، وهذا لا يوجب الطعن في خالد، فالبراءة من الفعل الخاطئ شيء، وتأثيم صاحبه وذمه شيء آخر، وذلك أن العبد لا يؤاخذ بشيء إلا بعد أن تقام عليه الحجة، وتنتفي عنه الموانع التي يعذر بها مثل الخطأ أو الاجتهاد.

---

(١) أخرجه مسلم ح: (٩٦).

(٢) المنتقى (ص ٢٧٠) وانظر منهاج السنة (٤/ ٤٨٦ – ٤٨٩)

(٣) أعلام الورى، للفضل بن الحسن الطبرسي (ص١٣٠).

(٤) منهاج السنة لابن تيمية (٤/ ٤٨٧).

المبحث الثالث

الشبه النقلية التي طعنوا بها في معاوية ﷺ

١ - أمر معاوية بسب علي بن أبي طالب:

يزعم الرافضة أن معاوية كان يحمل الناس على سب علي بن أبي طالب يقول القزويني: «وهل سمع معاوية عن النبي ﷺحديثاً في فضل سب علي بن أبي طالب عليه السلام، بحيث كان يقول لسعد: ما منعك أن تسب أبا تراب؟ هذا في صحيح مسلم، ولكن فيما رواه ابن عساكر وابن كثير، قال سعد لمعاوية: أدخلتني دارك وأقعدتني على سريرك ثم وقعت فيه تشتمه» وفي كلام ابن أبي شيبة فأتاه سعد، فذكروا علياً فنال منه معاوية فغضب سعد[١]

ويقول التيجاني: «اكتشفت أن الأمويين وأغلبهم من صحابة النبي ﷺ وعلى رأسهم معاوية بن أبي سفيان (كاتب الوحي) كما يسمونه كان يحمل الناس ويجبرهم على سب علي بن أبي طالب ولعنه من فوق منابر المساجد، ثم ساق الحديث»[٢]

الرد

إن استشهاد الرافضة بهذا الحديث على أن معاوية ﷺ كان يسب علياً ويأمر بسبه استشهاد باطل من عدة وجوه:

---

(١) حوار هاديء مع الدكتور القزويني (ص٢٩٠).

(٢) ثم اهتديت للتيجاني ص(١٢٧).

الوجه الأول: أن هذا الحديث ليس فيه دليل على أنه أمره بسبه وإنما سأله عن السبب المانع له من السب، يقول النووي: «قول معاوية هذا ليس فيه تصريح بأنه أمر سعداً بسبه، وإنما سأله عن السبب المانع له من السب، كأنه يقول: هل امتنعت تورعاً، أو خوفاً أو غير ذلك، فإن كان تورعاً وإجلالاً له عن السب فأنت مصيب محسن، وإن كان غير ذلك فله جواب آخر، ولعل سعد قد كان في طائفة يسبون فلم يسب معهم، وعجز عن الإنكار، أو أنكر عليهم، فسأله هذا السؤال، قالوا: ويحتمل تأويلاً آخر أن معناه ما منعك أن تخطئه في رأيه واجتهاده وتظهر للناس حسن رأينا واجتهادنا وأنه أخطأ»[1]

ويقول القرطبي معلقاً على وصف ضرار بن ضمرة الكناني لعلي ﷺ عندما قال له معاوية: صف لي علياً، فقال: أو تعفيني يا أمير المؤمنين، قال: لا أعفيك، قال: «أما إذا لابد فإنه كان والله بعيد المدى، شديد القوى، يقول فصلاً، ويحكم عدلاً، إلى أن قال: فوكفت دموع معاوية على لحيته ما يملكها، وجعل ينشفها بكمه، وقد اختنق القوم بالبكاء، فقال: كذا كان أبو الحسن رحمه الله»[2] .

«وهذا الحديث يدل على معرفة معاوية ﷺ بفضل علي ﷺ ومنزلته، وعظيم حقه، ومكانته، وعند ذلك يبعد على معاوية ﷺ أن يصرح بلعنه وسبه، لما كان معاوية موصوفاً به من العقل والدين، والحلم وكرم الأخلاق وما يروى عنه من ذلك فأكثره كذب لا يصح، وأصح ما فيها قوله لسعد بن أبي وقاص ﷺ: ما يمنعك أن تسب أبا تراب؟ وهذا ليس تصريح اً بالسب، وإنما هو سؤال عن سبب امتناعه ليستخرج ما عنده من ذلك، أو من نقيصة، كما قد

---

(١) شرح صحيح مسلم (١٥/ ١٧٥).

(٢) حلية الأولياء (١/ ٨٤).

ظهر من جوابه، ولما سمع ذلك معاوية سكت وأذعن، وعرف الحق لمستحقه»[1]

الوجه الثاني: أنه لم ينقل أن معاوية ﷺ تعرض لعلي بسب أو شتم حتى أثناء حربه له فكيف يسبه بعد انتهاء حربه معه ووفاة علي ﷺ.

الوجه الثالث: أن مما عرف عن معاوية ﷺ حدة الذكاء فلو كان يريد سب علي ﷺ أو يأمر به أيطلب ذلك من أمثال سعد بن أبي وقاص ﷺ وهو يعلم أنه لم يدخل في الفتنة أصلاً؟!

الوجه الرابع: أنه عندما يرد حديث في حادثة واحدة وتتعدد ألفاظه فإنه لا يمكن أن تصدق كل الألفاظ وعند ذلك ينظر في اللفظ الصحيح، ويترك ما سواه[2] والذي صح في هذه الحادثة هو ما ورد في صحيح مسلم باللفظ السابق، أما الروايات الأخرى والتي استدل بها الرافضة فهي لا تصح، ففي الرواية الأولى ومنها «أدخلتني دارك» رواها ابن عساكر في تاريخ دمشق[3] وابن كثير في البداية والنهاية[4] وفي سندها محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد رواها بالعنعنة، ثم هو قد رمي بالتشيع.[5]

والرواية الثانية وفيها «فأتاه سعد فذكر له علياً» رواها ابن أبي شيبة في المصنف [6] وفيها عبد الرحمن بن سابط قال يحيى بن معين: «لم يسمع من سعد بن أبي وقاص»[7] وهو هنا يروي عنه، فيكون بينهما رجل مجهول وعلى هذا فالرواية منقطعة لا تصح.

---

(١) المفهم للقرطبي (٦/ ٢٧٨).

(٢) انظر: حوار هادي مع الدكتور القزويني. للدكتور أحمد الغامدي (ص ٢٩١).

(٣) (٤٢/ ١١٩).

(٤) (٧/ ٣٧٦).

(٥) تهذيب الكمال (١٥/ ١٤٢).

(٦) المصنف حديث رقم (٣٢٠٧٨).

(٧) تهذيب الكمال (١٠/ ٣٥٠).

٢- قول النبي عن معاوية: (لا أشبع الله بطنه)

من الأمور التي ذكرها الرافضة واتخذوها طعنا في معاوية ﷺ قول الرسول ﷺ: «لا أشبع الله بطنه» يقول المجلسي وهو يعدد مثالب معاوية –على حد زعمه– «ومنها أن رسول الله ﷺ دعا معاوية ليكتب بين يديه فدافع بأمره واعتل بطعامه فقال ﷺ: لا أشبع الله بطنه فبقي لا يشبع، ويقول: والله ما أترك الطعام شبعاً ولكن إعياءً»(١)

وقد وصفوا معاوية بأنه واسع البلعوم بسبب دعوة النبي عليه ثم أوردوا حديثاً عن أبي ذر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا ولي الأمة الواسع البلعوم، الذي يأكل ولا يشبع فلتأخذ الأمة حذرها منه»(٢) وتزعم الرافضة أن دعاء النبي ﷺ على معاوية يدل على عدم إيمانه يقول القمي: «إن النبي ﷺ أرسل ابن عباس يدعو له معاوية، فدعاه فلم يأته وقال: إنه يأكل، فقال: لا أشبع الله بطنه» فلو كان عنده من المؤمنين لكان به رؤوفاً، كما جاء في قوله تعالى ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (٣) وقد نطق الذكر الحكيم بكونه على خلق عظيم، وكان يدعو بهداية قومه من الكافرين، فلولا أنه كان من المنافقين الهابطين عن الكافرين في قوله: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ (٤) والدعاء إنما هو بأمر شديد القوى، لعموم ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣﴾ فلولا أنه أعلمه الله بنفاقه لم يأمر نبيه بدعائه عليه»(٥)

---

(١) بحار الأنوار (٣٠/ ٢٠٩).

(٢) معالم الفتن لسعيد أيوب (ص ١٣٠).

(٣) التوبة (١٢).

(٤) النساء (١٤٥).

(٥) الأربعين للقمي (٢/ ٦٣١).

الرد

حديث «**لا أشبع الله بطنه**» أخرجه الإمام مسلم بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كنت ألعب مع الصبيان، فجاء رسول الله ﷺ فتواريت خلف باب قال: فجاء فحطأني حطأة[1] وقال: «**اذهب وادع لي معاوية**»، قال: فجئت، فقلت: هو يأكل فقال: « **لا أشبع الله بطنه**»[2] وقد أورد الإمام مسلم هذا الحديث بعد حديث أم سليم وفيه قوله عليه الصلاة والسلام «**يا أم سليم أما تعلمين أن شرطي على ربي، أني اشترطت على ربي فقلت: إنما أنا بشر، أرضى كما يرضى البشر، وأغضب كما يغضب البشر، فأيما أحد دعوت عليه من أمتي بدعوة ليس لها بأهل أن تجعلها له طهوراً وزكاة وقربة تقربه بها منه يوم القيامة**»[3]

وهذا الترتيب من الإمام مسلم يدل على فقهه العظيم، فإنه قد أشار إلى أن معاوية لم يكن أهلاً لهذه الدعوة، لذلك كان هذا الدعاء له زكاة وأجراً ورحمة، قال الإمام النووي في معرض كلامه عن هذين الحديثين: «إن ما وقع من سبه ودعائه ونحوه ليس بمقصود بل هو مما جرت به عادة العرب في وصل كلامها بلا نية كقوله: تربت يمينك[4] وعقرى حلقى [5]» وفي هذا الحديث لا كبرت سنك وفي حديث معاوية لا أشبع الله بطنك ، ونحو ذلك لا يقصدون بشيء من ذلك حقيقة الدعاء، فخاف ﷺ أن يصادف من ذلك إجابة فسأل ربه سبحانه وتعالى، ورغب إليه في أن يجعل ذلك رحمة وكفارة وقربةًوطهوراً وأجراً، وإنما كان يقع هذا منه في النادر والشاذ من الأزمان، ولم يكن ﷺ فاحشاً ولا متفحشاً ولا لعاناً ولا منتقماً لنفسه، وقد

---

(١) أي ضرب بيده وهي مبسوطة بين كتفي (الصحاح للجوهري ١/ ٤٤).

(٢) صحيح مسلم ح: (٢٦٠٤)

(٣) صحيح مسلم ح: (٢٦٠٣).

(٤) أي: لا أصبت خيراً (الصحاح ١/ ٩١).

(٥) أي: عقر الله جسدها، وأصابها بوجع في حلقها (الصحاح ٢/ ٧٥٣).

سبق أنهم قالوا: ادع على دوس، فقال: «**اللهم اهد دوساً**» والله أعلم»[1] وقد أجاب ابن حجر الهيتمي في كتابه تطهير الجنان على زعم الرافضة أن هذا الحديث من المطاعن في معاوية وبين أن هذا الدعاء غير مقصود وإنما هو مثل قول النبي ﷺ لمعاذ ثكلتك أمك وهذا مما يجري على ألسنة العرب ولا يقصد به الدعاء[2]

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ١٥٢).

(٢) انظر: تطهير الجنان لابن حجر الهيتمي (٣٦).

الخاتمـة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فلقد تبين لي من خلال هذا البحث صحة مذهب أهل السنة والجماعة وسلامته من الزيغ والضلال في مسألتين مهمتين من مسائل العقيدة وهما الإمامة والصحابة .

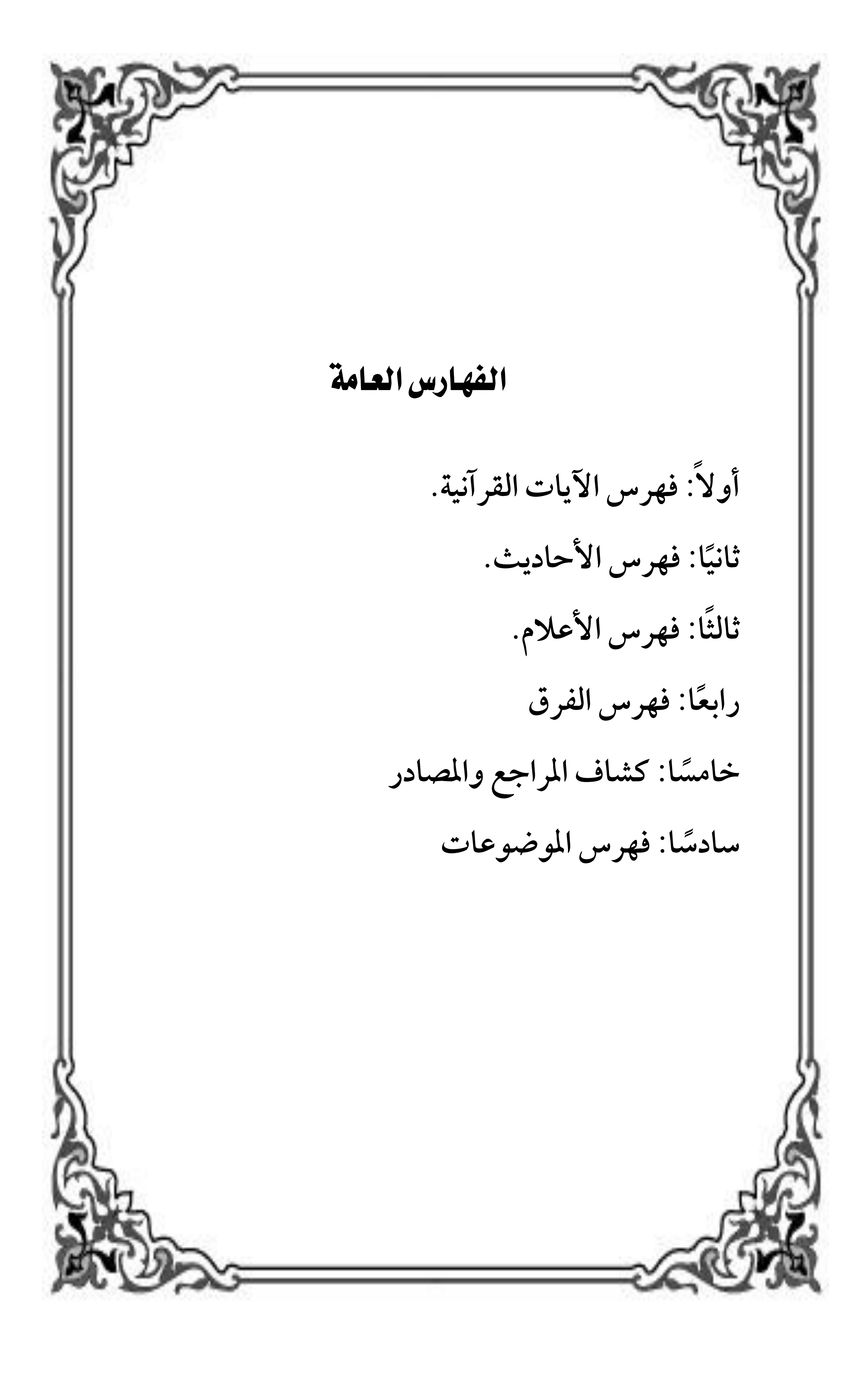
فأما الإمامة فقد بينوا أهميتها لإقامة شرع الله عز وجل وأوجبوها بالأدلة الصحيحة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ولم يغلوا فيها كغلو غيرهم وقدموا فيها من قدمه رسوله ﷺ لإمامة الناس وارتضوا لدنياهم من ارتضاه الرسول ﷺ لدينهم فأقروا خلافة الأربعة وبينوا الطرق الشرعية لانعقاد الإمامة. وأما مسألة الصحابة فقد عرفوا لهم قدرهم وسابقتهم في دين الله عز وجل وما بذلوه من أنفس وأموال لنشر دين الله عز وجل، فهم خير الأمة وهم من رضي الله عنهم ومدحهم في كتابه وبين رسوله ﷺ عظيم منزلتهم فمحبتهم والترضي عنهم عند أهل السنة واجبة ويكفيهم فخرًا أن الله اختارهم لصحبة نبيه وهذا هو المنهج الحق والذي زاغ عنه بعض الفرق التي حاولت الاستدلال على ما ذهبوا إليه ببعض الشبه التي تناولها هذا البحث بالدراسة وتبين من خلاله أن جميع شبههم لا حجة بها. فما صح من الأدلة فهو موافق لمنهج أهل السنة والجماعة، وأما معظم شبههم فهي غير صحيحة لا حجة لهم بها على باطلهم.

نسأل الله أن يعيدهم إلى الحق والصواب.

التوصيـــات

١. بعد أن وفق الله قسم العقيدة بجامعة أم القرى على تبني مشروع دراسة شبهات المخالفين النقلية، أقترح أن تكون لجنة من أعضاء القسم الفضلاء لدراسة البحوث المقدمة ومحاولة إخراجها في موسوعة واحدة تشمل أدلة المخالفين في مسائل العقيدة والرد عليهم.

٢. وإتماماً لهذا المشروع العظيم أرى أنه من الأهمية بمكان أن تدرس شبه المخالفين العقلية في مسائل العقيدة خصوصاً وأنهم يعتقدون أنهم أصحاب العقول، وأن أهل السنة لم يعملوا عقولهم ولذلك فإن الرد عليهم في هذا الموضوع وبيان أهمية العقل عند أهل السنة والجماعة خصوصاً في هذا الزمان لهو من الأهمية بمكان.



الفهارس العامة

أولاً: فهرس الآيات القرآنية.

ثانيًا: فهرس الأحاديث.

ثالثًا: فهرس الأعلام.

رابعًا: فهرس الفرق

خامسًا: كشاف المراجع والمصادر

سادسًا: فهرس الموضوعات

أولاً فهرس الآيات

﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾	٢٨	٣٥٨
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾	٥٨	٥٨
﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾	٥٩	١٩
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾		
﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾	٦٥	٢٠
﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا (٨٠)﴾	٨٠	١٩
﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾	١١٥	١٩
﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَـٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾	١٤١	٦١
﴿إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾	١٤٥	٦٣٨
سورة المائدة		
﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾	٣	٥
﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾	٦	٣٥٩
﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟﴾	٨	٥٢٣
﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾	٤١	٥١٩
﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾	٤٤	٥٤٥
﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾	٤٥	٥٩٢
﴿۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ﴾	٥١	١٣٩
﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾	٥٤	٥١٧
﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾	٥٥	١٣٨
﴿لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ﴾	٦٣	٣٧٦
﴿۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾	٦٧	١٥٧، ٥٤٢
﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾	١١٧	٤٢١
سورة الأنعام		
﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَىْءٍ﴾	٣٨	٥٤٠
﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾	٥٧	٥٧
﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾	١١٢	٣٥٩

﴿ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ﴿٧١﴾ ﴾	٧١	٤٥٣
سورة الشعراء		
﴿ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ﴾	١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠	١٥٢
سورة النمل		
﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾	١٦	٤٩٧ـ٥٠١
﴿ وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾	٤٨	١٣٥
سورة القصص		
﴿ ۞ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ﴾	٢٩	٣٥٨
سورة الأحزاب		
﴿ ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ﴾	٦	٥٧٥، ٦٢٦
﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾	٢١	٥٨٥
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا ﴾	٢٨	٦١٩
﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾	٣٠	٦٠٦، ٦١٣
﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾	٣٣	٣٥٤
﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا ﴾	٣٦	٢٠
﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا ﴾	٣٧	٦٢٠
﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا۟ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾	٥٣	٦٢٦
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ﴾	٥٧	٤٩٨
﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ ﴾	٥٨	١١٠
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ ﴾	٧٠ـ٧١	٥
سورة سبأ		
﴿ قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ ﴾	٤٧	١٥٣
سورة فاطر		
﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾	٢٨	٥٦٤

﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾	٣٢	٦٩
سورة يس		
﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ ﴾	٨٢	٣٥٩
سورة ص		
﴿ قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ﴾	٨٦	١٥٣
سورة الزمر		
﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ ﴾	٢٣	٤٦٢
﴿ وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْا۟ بِهِۦ ﴾	٤٧	٥٦٣
﴿ وَٱتَّبِعُوٓا۟ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم ﴾	٥٥	٧
سورة الشورى		
﴿ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾	١٠	١٩
﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾	٣٣	١٤٩
﴿ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ ﴾	٤١	٤٣٧
﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾	٥٢	٣٨٢
سورة محمد		
﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿١١﴾ ﴾	١١	١٨٧
﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ ٱللَّهُ أَضْغَٰنَهُمْ ﴿٢٩﴾ ﴾	٢٩_٣٠	٤٥٩
سورة الفتح		
﴿ ۞ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾	١٨_١٩	٩٧، ٤٤٩، ٤٧٣
﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾	٢٩	٩٨، ١١٢، ٤٦٥
سورة الحجرات		
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ ﴾	٦	٥٩٨
﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ﴾	٩	٦١٢
﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ﴾	١٢	١١٠

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الواقعة		
﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ١٠﴾	١٠	٢٨٩
سورة الحديد		
﴿۞ أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلۡحَقِّ﴾	١٦	
سورة الحشر		
﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ﴾	٧	٧، ١٩، ١٥٤
﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ﴾	٩	٩٩
﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا﴾	١٠	١٠٥
سورة الطلاق		
﴿وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾	٢	٩٠
سورة التحريم		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾	١ـ٤	٦٢٠
﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾	٤	١٨٧
سورة عبس		
﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ ٢﴾	١ـ٢	٤٧٥
سورة الهمزة		
﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ١﴾	١	١١٠

ثانيًا فهرس الأحاديث

ثالثًا فهرس الأعلام

رابعًا فهرس الفرق

خامسًا كشاف المصادر المراجع

الإبانة عن أصول الديانة، أبوالحسن الأشعري، تحقيق: بشير عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

إثبات الإمامة، لأحمد بن إبراهيم النيسابوري، تحقيق: د.مصطفى غالب، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٤م.

إثبات الوصية، لأبي الحسن علي بن الحسين المسعودي، من منشورات المكتبة الحيدرية، ومطبعتها الحيدرية في النجف، العراق.

الاجتهاد في مقابل النص، عبدالحسين الموسوي، مؤسسة الأعلمي للطباعة، بيروت، ١٤٢٦هـ، ط١١.

أجوبة مسائل الجار الله، لعبد الحسين الموسوي، من منشورات المكتبة الحيدرية، النجف، العراق.

أحاديث أم المؤمنين، لمرتضى العسكري، دار الزهراء، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

الاحتجاج، لأبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، مطبعة سعيد، مشهد، إيران، نشر المرتضى، ١٤٠٣هـ، تعليقات: محمد باقر الموسوي، قدم له: محمد بحر العلوم.

إحقاق الحق، لنور التستري، المطبعة المرتضوية في النجف، العراق، ١٢٧٣هـ، طبعة حجرية، منسوخة بخط أبي القاسم الخوانساري.

الأحكام السلطانية في الولايات الدينية، تأليف: علي بن محمد بن حبيب الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

الأحكام السلطانية، لأبي يعلى الفراء، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط ٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ

ـ ١٩٨٠م.

الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، كتب هوامشه: إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

الأحكام في الحلال والحرام، الإمام الهادي يحيى بن الحسين، على بن أحمد بن أبي حريصة، ط٣، ٢٠٠٣م، مكتبة التراث الإسلامي، اليمن.

أحوال الرجال، لأبي إسحاق الجوزجاني، تحقيق: السيد صبحي البدري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

الاختصاص، للمفيد، محمد بن محمد بن النعمان، من منشورات مؤسسة الأعلمي
للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري.

اختيار معرفة الرجال، للكشي، دانشكا، مشهد، إيران.

آراء علماء المسلمين في التقية والصحابة، السيد مرتضى الرضوي، مكتبة دار الأرشاد، الكويت، ط١، ١٤١٦هـ.

الأربعون حديثًا في إثبات إمامة أمير المؤمنين، سليمان بن عبدالله الماحوزي، تحقيق، مهدي الرحائي، مطبعة أمير، قم، ط ١، ١٤١٧هـ.

الأرجوزة المختارة، للقاضي النعمان المغربي، ط إسماعيل قربان، مونتريال، كندا، ١٩٧٠م.

إرشاد الفحول، الشوكاني، تحقيق: د.شعبان محمد إسماعيل، دار الكتبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الألباني، بإشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

أساس البلاغة، الزمخشري، دار ومطابع الشعب، القاهرة.

الأساس لعقائد الأكياس، الإمام القاسم بن محمد بن علي، ط ٣، ٢٠٠٠م، مكتبة التراث الإسلامي، اليمن.

الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار، لمحمد بن الحسن الطوسي، نشر دار الكتب

الإسلامية، طهران، إيران، ١٣٩٠هـ، مطبعة النجف في النجف، ١٣٧٥هـ، يقع في أربع مجلدات، حققه وعلق عليه: حسن الموسوي الخراساني.
الاستذكار، ابن عبدالبر، مراجعة وتوثيق: د.عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الوعي، حلب، القاهرة، دار قتيبة للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
الاستغاثة في بدع الثلاثة، لأبي القاسم علي بن أحمد الكوفي، ط النجف، العراق، ١٤٠٠هـ.
الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبدالبر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، تحقيق: محمد إبراهيم الباد و آخرون، الشعب، القاهرة.
أسرار النطقاء، لجعفر بن منصور اليمن، مطبوع ضمن كتاب (منتخبات إسماعيلية)، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، سوريا، ١٣٧٨هـ، تحقيق: د.عادل العواء.
الأشباه والنظار في قواعد وفروع فقه الشافعية، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني (بذيلة الاستيعاب)، تحقيق: طه محمد الزيني، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى.
أصل الشيعة وأصولها، لمحمد حسين كاشف الغطاء، المطبعة العربية بالقاهرة، ط ١٠، ١٣٧٧هـ- ١٩٨٥م، قدم له: مرتضى العسكري.
أصول الإسماعيلية دراسة وتحليل ونقد، تأليف: الدكتور سليمان عبدالله السلومي، دار الفضيلة، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.
الاعتصام، للشاطبي، تحقيق: سليم عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
الاعتقادات (عقائد الصدوق) لابن بابويه القمي، إيران، ١٣٢٠هـ.
الأعلام ، قاموس تراجم، خيرالدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ١٢،

١٩٩٧م.

إعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، الخطابي، تحقيق: د.محمد بن سعد آل سعود، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨هـ.

إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، تحقيق، عبدالرحمن الوكيل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى،١٤١٤هـ-١٩٩٢م.

إعلام الورى بأعلام الهدى، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري.

أعيان الشيعة، لمحسن العاملي، مطبعة ابن زيدون، دمشق، سوريا، ط١، ١٣٥٣هـ-١٩٣٥م.

الإفصاح في إمامة علي بن أبي طالب، للمفيد، المطبعة الحيدرية في النجف، العراق، ط ٢، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.

الاقتصاد للطوسي، مطبعة الأدب، النجف، ١٣٩٩هـ.

اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ابن تيمية، تحقيق: د.ناصر بن عبدالكريم العقل، دار المسلم، الرياض، ط ٥، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض بن موسى، تحقيق، د.يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب، لعلي اليزدي الحائري، مؤسسة مطبوعاتي حق بين، قم، إيران، من منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

الألفين في إمامة أمير المؤمنين، لجمال الدين بن المطهر الحلي، من منشورات المكتبة الحيدرية، ومطبعتها في النجف، العراق، ط٢، ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م، قدم له: السيد محمد مهدي السيد حسن الموسوي.

الأم، الإمام الشافعي، تحقيق: د.رفعت فوزي، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

الأمالي، للمفيد، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم، إيران، المطبعة الإسلامية، ١٤٠٣هـ، تحقيق: الحسين أستاد ولي، وعلي أكبر الغفاري.

الإمام علي، أحمد الهمداني، دار المنير للطباعة والنشر، بدون مكان، وبدون تاريخ.

الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، تأليف: عبدالله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار طيبة للنشر، الرياض، ط ٢، ١٤٠٩هـ.

الإمامة في الإسلام، عارف تامر، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الناشر: مكتبة النهضة، بغداد، العراق.

الإمامة في التشريع الإسلامي، محمد الآصفي، خال من مكان الطبع وتاريخه.

الإمامة في ضوء الكتاب والسنة، مهدي السماوي، مكتبة المنهل، الكويت، ط١، ١٣٩٩هـ.

الإمامة لعلي الحسيني الميلاني، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ.

الإمامة والرد على الرافضة، أبونعيم الأصبهاني، د. علي بن محمد الفقهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

الإمامة وقائم القيامة، لمصطفى غالب، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.

أمثال القرآن، ناصر مكارم الشيرازي، المطبعة العلمية، قم، إيران، ط٣.

أمل الآمل في تراجم جبل عامل، لمحمد بن الحسن الحر العاملي، مطبعة نمونة، قم، إيران، نشد دار الكتاب الإسلامي، قم، إيران.

إنباء الغمر بأبناء العمر، في التاريخ، ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، تحت مراقبة بروفسور السيد عبدالوهاب البخاري مدير الدائرة العثمانية للمعارف.

الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال، تأليف: د.إبراهيم بن عامر الرحيلي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٣، ١٤٢٣هـ.

الأنوار اللطيفة، للحارثي اليماني (المدرج في كتاب الحقائق الخفية) للأعظمي، ط الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، سنة ١٩٧٠م.

أنوار الملكوت، لابن المطهر الحلي، انتشارات الرضى، قم، مطبعة أمير، ط٢، ١٣٦٣هـ، تحقيق: محمد نجمي الزنجاني.

الأنوار النعمانية، لنعمة الله الموسوي الجزائري، مطبعة شركة جاب، تبريز، إيران.

أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، للمفيد، مكتبة الداوري، قم، إيران، ط٢، ١٣٧١هـ.

الإيضاح، للفضل بن شاذان الأزدي، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة، للحر العاملي، انتشارات نويد، إيران، ١٣٦٢هـ.

الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ابن كثير، شرح: أحمد شاكر، تعليق: الألباني، تحقيق: علي بن حسين الحلبي، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

بدائع الفوائد، ابن القيم، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

البداية والنهاية، ابن كثير، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٥١هـ - ١٩٣٣م.

البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، وضع حواشيه: خليل منصور، توزيع: مكتبة عباس الباز، مكة المكرمة، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

بيان فضل علم السلف على علم الخلف، تأليف: ابن رجب الحنبلي، تحقيق وتعليق: محمد ناصر العجمي، دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، دراسة وتحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

تاج العقائد ومعدن الفوائد، لعلي بن محمد الوليد، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، تحقيق: عارف تامر.

تاريخ الإسلام، الذهبي، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

التاريخ الأوسط، البخاري، دراسة وتحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، دار الصميعي، الرياضي، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
تاريخ الدعوة الإسلامية، د.مصطفى غالب الإسماعيلي، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ابن جرير الطبري، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
تاريخ العلماء، محمد رضا الحكيمي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
التاريخ الكبير، الإمام البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبع تحت مراقبة: د.محمد عبدالمعيد خان.
تاريخ اليعقوبي، لأحمد بن أبي يعقوب، دار صادر، بيروت، لبنان.
تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، تحقيق: عمر بن عزامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
تاريخ يحيى بن معين، رواية الدوري، تحقيق: عبدالله أحمد حسن، دار القلم، بيروت، بإشراف مكتب الدراسات الإسلامية لتحقيق التراث.
تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، عبدالله مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتب الإسلامي، دار الإشراق، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
التبيان في تفسير القرآن، لمحمد بن الحسن الطوسي، المطبعة العلمية، النجف، العراق، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.
تجريد الاعتقاد، لنصير الدين الطوسي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
تخريج الفروع على الأصول، شهاب الدين الزنجاني، تحقيق: د.محمد أديب صالح، ط ٢، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

تدريب الرواي، السيوطي، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

تذكرة الحفاظ، الإمام الذهبي، تصحيح: عبدالرحمن المعلمي، أم القرى للطباعة والنشر، القاهرة.

ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض، تحقيق: عبدالقادر الصحراوي، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

ترتيب الموضوعات، لابن الجوزي، تأليف الإمام الذهبي، اعتنى به: كمال بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

تصحيح الاعتقاد بصواب الانتقاد، أو شرح عقائد الصدوق، للمفيد، دار الكتاب الإسلامي، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة ا لأربعة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

تفسير أضواء البيان، الشنقيطي، إشراف: بكر بن عبدالله أبوزيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٦هـ.

تفسير البحر المحيط لأبي حيان، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط٢، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

تفسير البغوي، معالم التنزيل، البغوي، تحقيق: محمد عبدالله النمر وجماعة، دار طيبة، ط ٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

تفسير الحسن العسكري، للإمام الحسن العسكري، طبعةت حجرية مكتوبة بخط اليد، طهران، إيران، ١٣١٥هـ.

تفسير العياشي، لمحمد بن مسعود بن عياش، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران، إيران، صححه وعلق عليه، هاشم الرسولي المحلاني.

تفسير الفخر الرازي، قدم له: خليل المعسي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م-١٤١٤هـ.

تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

تفسير القمي، ط حجرية بخط اليد، طهران، إيران، ١٣١٣هـ.

تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي، مطبعة النجف، العراق، منشورات مكتبة الهدى، صححه وعلي عليه وقدم له: السيد طيب الموسوي الجزائري، يقع في مجلدين، وهذه التي أشرت إليها بـ(الطبعة الحديثة).

التفسير القيم، للإمام ابن القيم الجوزية، جمعه: محمد أويس الندوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، لجنة التراث العربي، بيروت، لبنان.

التفسير الوجيز، للسيد عبدالله شبر، دار الكتب الإسلامي، طهران.

تفسير روح المعاني، الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

تفسير غريب ما في الصحيحين، الحميدي، دراسة وتحقيق: زبيدة محمد سعيد، تقديم: د.شعبان محمد مرسي، منشورات مكتبة السنة بالقاهرة، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

تفسير فتح القدير، الشوكاني، تحقيق: د.عبدالرحمن عميرة، دار الوفاء، المنصورة، ط ٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

تفسيرات فرات الكوفي، لفرات بن إبراهيم الكوفي، المطبعة الحيدرية، النجف، العراق، من منشورات مكتبة الداوري، قم، إيران.

تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبوالأشبال صغير أحمد، تقديم: بكر بن عبدالله أبوزيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٦هـ.

تلخيص الحبير، ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بعناية: السيد عبدالله هاشم اليماني.

تلخيص الشافي، لمحمد بن الحسن الطوسي، طبعة حجرية مكتوبة بخط اليد، نسخها مير

أبوالقاسم بن مير محمد صادق الخوانساري، فرغ من نسخها في شهر رجب، سنة ١٣٠١هـ، طهران، إيران.

تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، ابن عراق الكناني، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف وعبدالله محمد الصديق، مكتبة القاهرة، مصر، ط١.

تهذيب الآثار، ابن جرير الطبري، تحقيق: د.ناصر بن سعد الرشيد، مطابع الصفا، مكة المكرمة، ١٤٠٤هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، تحقيق وضبط: د.بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

التوحيد، لابن بابويه القمي، المعروف بالصدوق، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، صححه وعلق عليه: هاشم الحسيني الطهراني.

تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبدالرحمن بن السعدي، مركز صالح بن صالح الثقافي، القصيم، السعودية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

الثقات، لابن حبان البستي، مؤسسة الكتب الثقافية، طبع إعانة وزارة المعارف بالهند، ط١، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

ثم اهتديت، التيجاني، مؤسسة الفجر، لندن، ط٤، ١٤١٤هـ.

جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، دار الفكر.

الجامع الصحيح (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محيي الدين بن الخطيب، ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة السلفية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

جامع العلوم والحكم، ابن رجب الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر بن عبدالبر، تحقيق، أبوالأشبال الزهيري، دار ابن

الجوزي، السعودية، ط ٤، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق: د.محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.

الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد، الهند، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.

الجمل أو النصر في حرب البصرة، للمفيد، منشورات مكتبة الداوري، قم، إيران، ط٣.

الجواهر المغنية في طبقات الحنفية، عبدالقادر بن محمد الحنفي، تحقيق: د.عبدالفتاح محمد الحلو، مؤسسة الرسالة، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

حاشية لؤلؤة البحرين، ليوسف أحمد البحراني، مكتبة المصطفوي، قم، إيران.

حديث الإفك، لجعفر مرتضى الحسيني العاملي، طبع مؤسسة البيادر للطباعة، لبنان، الناشر: دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠م.

الحسبة في الإسلام، ابن تيمية، تحقيق: محمد زهري النجار، المؤسسة السعيدية، الرياض.

حق اليقين في معرفة أصول الدين، لعبدالله شبّر، دار الكتاب الإسلامي، لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م، مجلدان.

حق اليقين، لمحمد باقر المجلسي، انتشارات علمية إسلامية، بازار شيرازي، جنب نوروز خان، إيران.

الحقائق في تاريخ الإسلام، حسن المصطفوي، الغدير، بيروت، ط٢، ١٤٢١هـ.

الحقيقة الضائعة، معتصم سيد أحمد، دار الحسين للطباعة والنشر، بدون مكان نشر، وبدون تاريخ.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبونعيم الأصبهاني، دار الفكر، بيروت، [بدون طبعة وسنة].

حوار هادئ مع الدكتور القزويني الشيعي الأثني عشري، د.أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، تنفيذ طباعي: القسطاوي، ١٤٢٦هـ.

حياة القلوب للمجلسي، ط حجرية، مكتوبة بخط اليد في طهران، إيران.

خاتمة وسائل الشيعة، للنوري الطبرسي، طبع حجرية بخط اليد، مكتوبة سنة ١٣١٨هـ، في إيران.

الخدعة رحلتي من السنة إلى الشيعة، صالح الورداني، مركز الغدير، ط٢، ١٤١٩هـ.

خصائص أمير المؤمنين علي، النسائي، تحقيق: أحمد مير بن البلوشي، مكتبة العلا، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.

الخلافة المغتصبة أزمة تاريخ أم أزمة مؤرخ، إدريس الحسيني، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، بدون تاريخ.

الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، الرياض، ١٣٩١هـ.

الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة، لصدر الدين علي خان الشرازي الحسيني، منشورات مكتبة بصيرتي، قم، ١٣٩٧هـ، قدم له: محمد صادق بحر العلوم.

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، [ليس بالطبعة أي علامة لشيء].

الدرر النجفية، ليوسف البحراني، منشورات مؤسسة آل البيت.

دروس في العقائد الإسلامية، للشيرازي، الأمين للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ.

دلائل الإمامة، لأبي جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري، منشورات المطبعة الحيدرية ومكتبتها في النجف، العراق، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

دلائل النبوة، البيهقي، تحقيق: د.عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

الدولة الصفوية، للدكتور، أحمد الخولي، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٨١م.

الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون المالكي، دراسة وتحقيق: مأمون بن محي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

ديوان المؤيد في الدين، لهبة الله بن موسى، تحقيق، محمد كامل، الطبعة الأولى، عام ١٩٤٩م.

الذريعة إلى تصانيف الشيعة، لآغا بزرك الطهراني، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

ذم التأويل، لأبي محمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر بن عبدالله البدر، دار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.

رجال ابن داود الحلي، ط طهران، إيران، ١٣٨٣هـ.

رجال الطوسي، لمحمد بن الحسن الطوسي، المطبعة الحيدرية، النجف، العراق، ط١، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

الرسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث، أبوعثمان الصابوني، تحقيق: بدر البدر، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

رسالة فيما أشكل من خبر مارية القبطية، للمفيد، منشورات مكتبة دار الكتب التجارية، النجف، العراق.

الرسالة، الإمام الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت.

الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، تصنيف: محمد بن الوزير، تقديم: بكر بن عبدالله، اعتنى به: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.

الروض الداني إلى معجم الطبراني [الصغير]، تحقيق: محمد شكور محمود، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

روضات الجنات، لمحمد باقر الموسوي الخوانساري، دار المعرفة، بيروت، لبنان، تحقيق: أسد الله إسماعيليان.

روضة الطالبين، النووي، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

روضة الواعظين وبصير المتعظين، محمد بن الفتال النيسابوري، تقديم: محمد مهدي الخرسان، منشورات مؤسسة الرضا، قم.

الروضة من الكافي، للكليني، طبعة حجرية بخط اليد على هامش المجلد الرابع من مرآة العقول للمجلسي، طهران، إيران، كتب سنة ١٣٥٤هـ.

زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة،ط٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

زهر المعاني، لإدريس عمادالدين اليماني، مخطوطة بمكتبة جامعة القاهرة، تصوير: إيفانوف.

سعد السعود، لأبي القاسم علي بن المعروف بابن طاوس، مطبعة أمير، قم، الناشر: مكتبة الرضى، قم، إيران، ١٣٦٣هـ.

السقيفة أو كتاب سليم بن قيس، لسليم بن قيس الكوفي الهلالي العامري، منشورات دار الفنون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

سلسلة الأحاديث الضعيفة، الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

السنة، لابن أبي عاصم، تحقيق: د.باسم بن فيصل الجوابرة، دار الصميعي، السعودية، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

سنن ابن ماجه، محمود بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

سنن أبي داود، مراجعة وإشراف: صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: مصطفى الذهبي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

سنن الدارقطني، تحقيق: السعيد عبدالله هاشم يماني، دار المعرفة، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

السنن الكبرى للبيهقي، دار الفكر، بيروت.

السنن الكبرى، النسائي، تحقيق: د.عبدالغفار الندابري وسيد كسروى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

سنن النسائي الصغرى، شرح جلال الدين السيوطي، وحاشية الإمام السندي، اعتنى به، عبدالفتاح أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٣، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

سير أعلام النبلاء، الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

سيرة ابن إسحاق، تحقيق: محمد حميدالله، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

سيرة الأئمة الاثنا عشرية، لهاشم معروف الحسيني، دار القلم، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٩٨١م، يقع في مجلدين.

السيرة النبوية، لابن هشام، تحقيق وتعليق: عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٦، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

الشافي في الإمامة، لأبي القاسم علي بن الحسين بن موسى، المعروف بالشريف المرتضى، طبعة حجرية بخط اليد، كتبت في طهران، سنة ١٣٥٤هـ، كتبها: عباس الحائري.

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تأليف، محمد بن محمد مخلوف، دار الفكر للطباعة والنشر.

شذارت الذهب في أخبار من ذهب، دار المسرة، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

الشذرة في الأحاديث المشتهرة، محمد بن طولون الصالحي، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

شرح أصول الكافي، لمحمد صالح المازندراني، تعليق: الميرزا أبوالحسين الشعراني، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

شرح الأساس الكبير، العلامة أحمد بن محمد الشرفي، ط١، ١٩٩١م، دار الحكمة اليمنية.

شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار بن أحمد، تحقيق: د.عبدالكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ.

شرح الروضة محمد باقر المجلسي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، لبنان.
شرح السنة، أبومحمد البربهاري، تحقيق: د.محمد سعيد القحطاني، رمادي للنشر، الدمام، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٣٩١هـ.
شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة، دار الكتب العلمية، بيروت، تقديم: محمد بن الحسين العراقي.
شرح الكوكب المنير، ابن النجار، تحقيق: د.محمد الزحيلي ود.نزيه حماد، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد، تأليف، العلامة محمد السفاريني الحنبلي، المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٨٠هـ، ط٢، ١٣٩١هـ.
شرح صحيح مسلم، الإمام النووي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
شرح كتاب الفقه الأكبر، الملا علي القاري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
شرح مشكل الآثار، الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
شرح نهج البلاغة، لابن ميثم البحراي، ط إيران.
شرح نهج البلاغة، لعبدالحميد بن أبي الحديد، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.
الشريعة، محمد بن الحسين الآجري، دراسة وتحقيق: د.عبدالله بن عمر الدميجي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض، تحقيق: علي محمد البجادي، دار الكتاب العربي، بيروت.

الصارم المسلول على شاتم الرسول، ابن تيمية، دراسة وتحقيق: محمد بن عبدالله الحلواني وجماعة، تقديم: د.بكر بن عبدالله أبوزيد، رمادي للنشر، الدمام، السعودية، ط ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

صب العذاب على من سب الأصحاب، الألوسي، دراسة وتحقيق: عبدالله البخاري، أضواء السلف، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

صحيح ابن حبان، ترتيب الأمير علاءالدين بن بلبان، تقديم، كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

صحيح البخاري، تحقيق، د.مصطفى ديب البغا، اليمامة، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

صحيح الترغيب والترهيب، الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

صحيح الجامع الصغير، تأليف الشيخ الألباني، المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩م.

صحيح سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني،مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

صحيح سنن أبي داود، الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

صحيح سنن الترمذي، محمد عيسى بن سورة، تأليف: محمد ناصرالدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

صحيح مسلم بشرح النووي، النووي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم، لأبي محمد علي بن يونس العاملي النباطي البياضي،

مطبعة الحيدري، نشر المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، ط ١، ١٣٨٤هـ، صححه وعلق عليه: محمد الباقر البهبودي.

الصوارم المهرقة في نقد الصواعق المحرقة، للتستري، طبع كتاب جان خانه، شركت سهامي، إيران، ط١، ١٣٦٧هـ، عني بتصحيحه: جلال الدين الحسني.

الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، ابن حجر الهيتمي، تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالله التركي، وكامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

الضعفاء الصغير، البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الباز، مكة ، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: د.عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

الضعفاء والمتروكين، النسائي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

ضعيف الجامع الصغير وزيادته، الألباني، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى، دار المعرفة، بيروت.

طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، تحقيق: د.محمود محمد الطناجي وعبدالفتاح محمد الحلو، درا هجر للطباعة والنشر، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

طبقات الشافعية، الأسنوي، تحقيق: عبدالله الجبوري، بغداد، ١٣٩٠هـ، رئاسة ديوان الأوقاف، الجمهورية العراقية.

الطبقات الكبرى لابن سعد، دراسة وتحقيق، محمد بن عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

طبقات المعتزلة، لأحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق: سوسنة ديلفد فلزر، بيروت، سنة ١٩٦١م.

الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، لابن طاوس، مطبعة الخيام، قم، إيران، ١٤٠٠هـ.

العبر في خبر من غبر، الذهبي، تحقيق: أبوهاجر محمد السعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
عقائد الإمامية الاثنا عشرية، لإبراهيم الموسوي الزنجاني، مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، يقع في ثلاثة مجلدات.
علل الشرائع، للصدوق، طبع مكتبة الداوري، قم، إيران، الناشر: المكتبة الحيدرية، النجف، العراق.
العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ابن الجوزي، ضبط وتقديم، خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني، تحقيق: د.محفوظ الرحمن، دار طيبة، ط١.
علم اليقين في أصول الدين: للفيض الكاشاني، خال من مكان الطبع وتاريخه.
العواصم من القواصم، أبوبكر بن العربي، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى.
الغدير في الكتاب والسنة والأدب، لعبدالحسين بن أحمد الأميني النجفي، مطبعة الغربي، النجف، ١٣٦٤هـ ـ ١٩٤٥م، ودار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٥، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
غياث الأمم في التياث الظلم، لأبي المعالي الجويني، تحقيق ودراسة: د.عبدالعظيم الديب، كلية الشريعة، جامعة قطر، ط٢، ١٤٠١هـ.
الغيبة، لمحمد بن الحسن الطوسي، مطبعة النعمان، النجف، العراق، منشورات مكتبة بصيرتي، قم، إيران.
فتاوى السبكي، تقي الدين السبكي، دار المعرفة، بيروت.
فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
فتح المغيث شرح ألفية الحديث، السخاوي، تعليق وتخريج: صلاح محمد عويضة، توزيع: دار أحد.

فردوس الأخبار بمأثور الخطاب، الديلمي، تقديم: فواز أحمد ومحمد المعتصم، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

فرق الشيعة، لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي، المطبعة الحيدرية، النجف، العراق، علق عليه: محمد صادق آل بحر العلوم.

الفرق بين الفرق، عبدالقاهر البغدادي، اعتنى به: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

فصل الخطاب في إثبات تحريف كلام رب الأرباب، لحسين بن محمد تقي النوري الطوسي، طبعة حجرية، مكتوبة بخط اليد سنة ١٢٩٨هـ، إيران.

الفصل والملل والأهواء والنحل، ابن حزم الظاهري، مكتبة المثنى، بغداد.

الفصول المختارة ، للمفيد، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

الفصول المهمة في تأليف الأمة، لعبد الحسين شرف الدين الموسوي، دار الزهراي، بيروت، لبنان، ط٧، ١٣٨٧هـ - ١٩٧٧م.

فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، لأبي الحسن محمد بن أحمد القمي، دار البلاغة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، تحقيق: عبدالرحمن خويلد.

فهرس الفهارس، عبدالحي الكتاني، اعتناء: د.إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ - ١٩٨٧م.

الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٨٠هـ ، ط٢، ١٣٩٢هـ.

في ظلال التشيع، محمد علي الحسني، مكتبة الألفين، الكويت، ط١، ١٤٠٣هـ.

القاموس المحيط، للفيروزآبادي، إعداد وتقديم: محمد عبدالرحمن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

الكافي في الفقه، لأبوالصلاح الحلبي، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ.

الكافي، للكليني، ويشتمل على الأصول، والفروع، والروضة، وهو مطبوع عدة طبعات، أشهرها طبعة دار الكتب الإسلامية، طهران، إيران.
الكامل في التاريخ، ابن الأثير الجزري، تحقيق: عبدالله القاجني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق: لجنة من المختصين، بإشراف الناشر، دار الفكر، بيروت، ط ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
كتاب الأزهار ومجمع الأنوار، لحسن بن نوح الهندي، مطبوع ضمن كتاب (منتخبات إسماعيلية)، ط مطبعة الجامعة السورية، دمشق، سوريا، ١٣٧٨هـ، تحقيق: د.عادل العواء.
كتاب الكشف، لجعفر بن منصور اليمن، ط دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ١٩٥٢م.
كتاب الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ ـ ١٩٨٨م.
الكشاف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الإمام الذهبي، تحقيق وتعليق: عزت علي وموسى محمد، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط١، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.
كشف الخفاء ومزيل الإلباس، العجلوني، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٥١هـ.
كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان.
كشف الغطاء على أتقياء البشر للشيخ جعفر الكبير، مطبعة الأحمدي، طهران، ١٤٠١هـ.
كشف الغمة في معرفة الأئمة، لأبي الحسين علي بن عيسى ابن أبي الفتح الإربلي، طبع المطبعة العلمية، قم، إيران، الناشر: مكتبة بني هاشم، تبريز، إيران، ١٣٨١هـ، علق عليه: هاشم الرسولي المحلاني، يقع في مجلدين.
كشف المحجة في ثمرة المهجة، لابن طاوس، طبعة حجرية مكتوبة بخط اليد، سنة ١٣٠٦هـ، إيران.
كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، لابن المطهر الحلي، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت،

لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، مع حواشي وتعليقات: لإبراهيم الموسوي الزنجاني.

كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين للعلامة الحلي، مطبعة أمير انتشارات المرضى، ط ٢، ١٣٩٧هـ.

الكشكول فيما جرى على آل الرسول، لحيدر بن علي العبيدي الحسيني الآملي، مطبعة أمير، قم، إيران، منشورات الرضى، قم، إيران، ط٢، ١٣٧٢هـ.

كنز الولد، للحامدي، ط دار الأندلس، بيروت، لبنان، ١٩٦٤م.

الكنى والألقاب: لعباس القمي، المطبعة الحيدرية، النجف، العراق، ط ٢، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ط ٣، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

لسان العرب، ابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

لقد شيعني الحسين، لإدريس الحسيني، دار المعرفة، للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ.

لمعة الاعتقاد، ابن قدامة المقدسي، شرح ابن عثيمين، تحقيق: أبومحمد أشرف عبدالمقصود، مكتبة طبرية، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السُنية، السفاريني، دراسة وتحقيق: عبدالله بن محمد البصري، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

مؤتمر علماء بغداد، المنسوب لمقاتل بن عطية، ط ٣، ١٣٩٩هـ، وهو مخطوط في مكتبة راجا محمود آباد، قام بطبعه ونشره: هداية الله المسترحمي الأصفهاني الجرقوني، قدم لهذا الكتاب: شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي.

المتعة وأثرها في الإصلاح الاجتماعي، لتوفيق الفكيكي، مطبعة النجاح، القاهرة، مصر.

المجالس والمسايرات، للقاضي النعمان المغربي، ط المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، سنة ١٩٧٨م.

المجروحين، ابن حبان البستي، دار الوعي، حلب، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

مجمع البحرين في زوائد المعجمين، تأليف: نورالدين الهيثمي، تحقيق: عبدالقدوس محمد نذير، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

مجمع البيان في تفسيرات القرآن، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، ١٣٣٣هـ، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، إيران، ١٤٠٣هـ، يقع في خمسة مجلدات.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين الهيثمي، تحقيق: عبدالله محمد الدرويش، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

مجموع رسائل الهادي، الإمام الهادي بن الحسن، تحقيق: عبدالله الشاذلي، ط ٢، ٢٠٠٢م، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، اليمن.

المجموع شرح المهذب، النووي، تحقيق وإكمال، محمد نجيب المطيعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٨٢م.

مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن النجدي، طبع بأمر خادم الحرمين الشريفين، إشراف: الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين، طبعة خيرية.

مجموعة الرسائل الكبرى، ابن تيمية [بدون شيء].

مجموعة الرسائل للطف الله الصافي، مكتبة دار الأرشاد، الكويت، ط٢.

المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، تحقيق: د.محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، المنظمة العربية للتربية الثقافية والعلوم، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

المحلى بالآثار، لابن حزم الظاهري، تحقيق: د.عبدالغفار سليمان البنداري، دار الكتب

العلمية، بيروت، لبنان.

مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، وهو شرح لكتاب الأصول والفروع والروضة من الكافي، لمحمد باقر المجلسي، طبعة حجرية مكتوبة بخط اليد، سنة ١٣٥٤هـ، طهران، إيران.

المراجعات، للموسوي، ط مطبعة حسام، طبعة جديدة بتحقيق: حسين علي راضي.

المراسيل لأبي داود، علق عليه: أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري، تأليف: يحيى بن إبراهيم اليحيى، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ.

مسائل خلافية حار فيها أهل السنة، علي آل محسن، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، ط ٢، ١٤٢١هـ.

مساحة للحوار، المحامي أحمد حسين يعقوب، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ط٢.

مسألتان في النص على علي عليه السلام، للمفيد، المطبعة الحيدرية، في النجف، ١٣٨٩هـ.

المسامرة، للكمال ابن أبي شريف في شرح المسايرة للكمال ابن الهمام في علم الكلام، ط ٢، ١٣٤٧هـ، مطبعة دار السعادة، مصر.

مستدرك الحاكم على الصحيحين، محمد بن عبدالله الحاكم، دراسة وتحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

مستدرك وسائل الشيعة، للنوري الطبرسي، طبعة حجرية بخط اليد، إيران، ١٣١٨هـ، تصوير: مكتبة دار الخلافة، طهران، إيران.

المستصفى من علم الأصول، أبوحامد الغزالي، تحقيق: د.حمزة بن زهير حافظ.

مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

مسند الإمام أحمد، شارك في التحقيق: شعيب الأرنؤوط وجماعة، إشراف: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

مسند البحر الزخار المسمى بمسند البزار، تحقيق: د.محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

المسودة في أصول الفقه، آل تيمية، جمع: أحمد بن محمد الحراني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني، مصر.

مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين، لرجب البرسي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط ١٠.

مصائب النواصب، للتستري، ط حجرية، إيران.

المصابيح في إثبات الإمامة، تأليف: حميد الدين أحمد بن عبدالله، تحقيق، مصطفى غالب، الطبعة الأولى.

المصباح المنير، أحمد بن محمد الفيومي، اعتنى به: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

مصنف ابن أبي شيبة، عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: عبدالخالق الأفغاني، الدار السلفية، الهند، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

معالم السنة، الخطابي، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

معالم الفتن، سعيد أيوب، الأمين للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ.

معاني الأخبار، للصدوق، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

المعتزلة والشيعة، هاشم الحسيني، مؤسسة الأعلمي للطباعة، بيروت، ١٤١٩هـ.

المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق: أبومعاذ وأبوالفضل، من منشورات دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت.

المعجم الصغير للطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١،

١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط٢، ١٩٨٤م-١٤٠٤هـ.

معجم المؤلفين المعاصرين، محمد خير رمضان يوسف، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، اعتنى بجمعه وإخراجه مكتب التحقيق في مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

معجم رجال الحديث، لأبي القاسم الموسوي الخوئي منشورات مدينة العلم، آية الله العظمة الخوئي، قم، إيران، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، يقع في ثلاثة وعشرين مجلدًا.

معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، البكري الأندلسي، تحقيق: د.جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

معرفة الصحابة، أبونعيم الأصبهاني، تحقيق: عادل يوسف العزازي، دار الوطن السعودية، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

معرفة الصحابة، للإمام أحمد، تحقيق: وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، اعتنى به: السيد معظم حسين، ط٢، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

المعلم بفوائد مسلم، المازري، تقديم وتحقيق: محمد الشاذلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩١م، ١٩٩٢م.

معيد النعيم ومبيد النقم، تاج الدين السبكي عبدالوهاب، تحقيق: محمد علي النجار وأبوزيد شلبي ومحمد أبوالعيون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

المغازي، للواقدي، تحقيق: د.مارسدن جونس، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

مفتاح دار السعادة، ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن حسن عبدالحميد، دار ابن عفان، الخبر،

الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

المفصح في الإمامة، لمحمد بن الحسن الطوسي، نشرت ضمن مجموعة رسائل تحمل عنوان، الرسائل للطوسي، نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، إيران.

المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، السخاوي، دراسة وتحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

مقالات الإسلاميين واختلاف المسلمين، الأشعري، تحقيق: محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

مقدمة ابن خلدون، تصحيح وفهرسة: أبوعبدالله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان،ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

مقدمة البرهان للعاملي، دار صادر، بيروت، لبنان.

مقدمة مرآة العقول، لمرتضى العسكري، وهي مقدمة على مرآة العقول للمجلسي، طبع على نفقة مكتبة ولي العصر، طهران، إيران، الناشر: دار الكتب الإسلامية، ١٣٩٨هـ، يقع في مجلدين.

الملاحم والفتن في ظهور الغائب المنتظر، لابن طاوس، منشورات مطبعة الحيدرية، النجف، العراق، ط ٣.

الملل والنحل للشهرستاني، تحقيق: أمير علي مهنا وعلي حسن فاعور، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

من لا يحضره الفقيه، للصدوق، مطبعة جاب مهر ستوار، قم، إيران، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران، بازار سلطاني، إيران، ط ٥، ١٤٥٤ هـ ش، يقع في أربعة مجلدات.

منار الهدى في النص على إمامة الأئمة الاثنا عشرية، لعلي البحراني، دار المنتظر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، حققه وعلق عليه، عبدالزهراء الخطيب.

المناظرات في الإمامة للشيخ عبدالله الحسيني، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.

مناقب آل أبي طالب، لمحمد بن علي بن شهر آشوب، المطبعة العلمية، قم، إيران، مؤسسة انتشارات علامة.
مناقب الإمام أحمد بن حنبل، لابن الجوزي، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، ط٢، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
مناقب الإمام الشافعي، فخر الدين الرازي، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، تحقيق: أحمد حجازي السقا.
المنتخب والفنون، الإمام الهادي يحيى بن الحسين، ط١، ١٩٩٣م، دار الحكمة اليمانية.
المنتقى من منهاج الاعتدال، الذهبي، تحقيق: محيي الدين الخطيب، طبع الرئاسة العامة بالرياض، ط١ ١٣٧٤هـ، ط٢ ١٤٠٩هـ.
منهاج السنة النبوية، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د.محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
الموافقات في أصول الأحكام، أبوإسحاق الشاطبي، دار الفكر.
موسوعة مؤلفي الإمامية، مجمع الفكر الإسلامي قسم الموسوعة، قم، ط ١، ١٤٢٠، مطبعة شريعت.
الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، ابن الجوزي، تحقيق: نورالدين بن شكري، أضواء السلف، مكتبة التدمرية، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.
نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ابن حجر، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
النص والاجتهاد، عبدالحسين الموسوي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١.
نصوص الردة في تاريخ الطبري، لمحمد حسن آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
نظرة عابرة إلى الصحاح الستة، لعبدالصمد شاكر، مكتبة المنهل، الكويت، ط٢.
نفحات الأزهار، علي الحسيني، دار المنتظر، بيروت، ١٤١٩هـ.

نفحات اللاهوت في لعن الجبت والطاغوت، لعلي بن عبدالعالي الكركي، مخطوط يوجد في مكتبة رضا، برامبور، الهند، تحمل الرقم (١٩٩٨).
نقض عثمان بن سعيد، علي المريسي، الدارمي، تحقيق: منصور بن عبدالعزيز، أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
نهاية الإقدام في علم الكلام، عبدالكريم الشهرستاني، تحرير وتصحيح: الفرد جيوم، موجود بجامعة أم القرى [بدون سنة طبع].
النهاية في غريب الحديث والآثار، ابن الجزري ابن الأثير، تحقيق: محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، مؤسسة التاريخ العربي.
نهج الحق وكشف الصدق، للإمام الحسن بن يوسف المهطر الحلي، مؤسسة دار الهجرة، إيران، ط٣، ١٤٠٧هـ.
الوافي بالوفيات، الصفدي، باعتناء، محمد يوسف نجم، النشرات الإسلامية يصدرها لجمعية المستشرقين الألمانية، آلبرت ديتريش، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
وصول الأخيار إلى أصول الأخبار، لحسين عبدالصمد العاملي، ط مكتبة الخيام، قم، إيران، ١٤٠١هـ.
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، حققه، د.إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
وقعة الجمل لضامن بن شدقم الحسيني، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط٢.
ينابيع المودة، لسليمان الحنفي القندوزي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.

سادسًا فهرس الموضوعات